





۱۸۳۷۱

۲۰۹۵۳۶

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	درقه الحائریه (جلد اول)
مؤلف	سید علی شریعتی
مترجم	
شماره قفسه	۱۸۳۷۱
شماره ثبت کتاب	۲۰۹۵۳۶



مجلس شورای اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۹۵۳۶

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۸۳۷۱





۱۸۳۷۱

۲۰۹۵۳۶

فیه  
کون القوی  
نہ تنقلا

کتابخانه مجلس شورای اس



مجلس شورای ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب درة المانیہ (جلد اول)

مؤلف سید علی شریعتی طباطبائی

مترجم

شماره قفسه ۱۸۳۷۱

۲۰۹۵۳۶

خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۸۳۷۱





١٠

بشيء الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله الطاهرين **الفصل**  
**في عقد البيع وشروطه وأوابه وهو أن العقد انقضاء المال على**  
**المالك بغير تعريف عقد** بذلك كافي للعقد أيضا بعيدا عن هو النقل  
 خلاف لما يظهر في دروسه حيث عرف البيع بذلك ورفع الخالف  
 عن الكتابين وهذا الكتاب بارجاع ما فيها اليه على أن يكون  
 المضافه بياينه أو يكون مرجع الضمير اليه لا العقد وان كان  
 ممكنا إلا أنه خلاف الظاهر جدا ونحن العلامة وعنه تعريفه بال  
 ونحن احزم من أنه المعامله القائمة بالبيع والمشتري معاظني  
 أن كلامه في تفسيره أربعة العقد والمقل والانتقال والمحق  
 الحاصل به الجامع لمعني البيع والشراء والكل محذور في أن  
 البيع فعل والعقد لفظ من مقوله الكيف والانتقال الزم مقوله  
 الانتقال والمقوله المشو متباينه فلا يصح حمله عليه سيما  
 على ما في جامع المقاصد بأنه نقل العين بالصيغة المخصوصه  
 لأن المعاطاة عنده بيع مع خلوها عنها ولا أنه ان أراد من العقد  
 الاخر ان يقيده على وجه يخل في المفهوم فكيف يعقل انشاء  
 النقل بالصيغة بما وان اراد لا عليه بل على أنه نفس النقل الذي  
 هو مدلول الصيغة فان اراد خصوص بيع جاء الدوران  
 اراد ما يشمل ملكك وجب الانقضاء على مجرد التملك والنقل  
 وأما الرابع فهو وان كان مناسباً لما من المصباح الميراث  
 اصل البيع مبادله مال بمال ولقوله كتاب البيع ولقوله  
 البيع واحكام البيع ولقوله ايات كنه لا يطرق في جميع  
 نصا ريفه كنه وابع وبيع ونحو ذلك ولا يلزم المعنى  
 المصدرى المقتضى في المقام كالأجنحة والاولى تعريفه بأنه  
 عليك عين بمال ولا يراد عليه شيء مما ذكر ولا التفصيل

على ان يرضى الاخر وان النقل  
 ليس مراداً بالبيع والمال لا يقع  
 بالقطعة فلا يرضى

في البيع

مبا

ومناجر العين بعين لأن التملك فيهما ضمن وانما حقيقة  
 المملك بعوض ولا عدم شعولة البيع الذي على من هو عليه  
 معلل بأن الانسان لا يملك ما على نفسه لما سبلى عليك  
 انهم من بقتل ذلك وجوبه المستوط منه نظر الملك  
 في التمايز بالمساوى ولا اسفاض طرده بالصالح في بعض  
 الصور او بالهبة المعوضه لأن خصيم الصلح هو التسالم  
 لا التملك سواء نقل بالعين او بالمنفعة او بالانتفاع  
 او بالحق او بالقرابة غير ان نقل بالعين تبطل التملك لأن  
 مفهومه وحقيقته في المقام خاصة التملك وكذا في ما يكر  
 المواضع المذكورة بحسب ما يقتضيه منقطة في كل  
 منها ما ينفذ من القواعد المذكورة ولا يلزم أن يكون مشتركا لفظيا  
 او حقيقته ويجاز وكلاهما واضح الفساد وأما الهبة المعوضه  
 فالأمر فيها واضح لا يتم صرحا أنها ليست تملكاً على وجه المقام  
 بعوض بل هي هبة بشرط فيها الهبة ولذا لو أن الواهب  
 الرجوع في هبة لو لم يرد المعوض التمتع فظهر ان حقيقة تملك  
 العين بالمال على وجه المعاوضة والمعاوضة ليست إلا البيع  
 فلا وجه لما في شرح كشف الظنان من أن الأصل في  
 تملك الاعيان بالعوض البيع اوضح ان التملك به إنما  
 لو صح احتمال النسخ وقد عرفت ان التملك على الوجه المذكور  
 هو البيع لا غير اللهم إلا أن يكون المراد منه اصاله حمل اللفظ  
 على معناه الحقيقي بناء على وقوع غيره بنقل لفظ الصيغة  
 فيه فخاله ولا يذهب عليك ان هذا الواطى في التعريف لا يخرج  
 فظهر ان الحاضر والمصدق في تعريفه ما ذكرنا لا ما ذكره  
 العلامة القمي قدس سره في المصباح بأنه انشاء تملك العين  
 بعوض على وجه التراض اوضح انه غير معتبر في معنى معتبر

في  
 من النقل والعقبة ههنا







وتقول الناس مسلطون على أموالهم وثابتها ان يتعاطيا  
 على وجه التملك على معنى ايراد النفل البيعي من غير قصد  
 للزود وعدمه او مع قصد عدمه وهذا على ما عرفت  
 في بيه فاسد معللا بان الصيغة شرط والمشرط عدمه عند  
 عدم شرطه ولعله هو مفتى كل من جعل البيع عيانا من  
 العقد وثابتها ان يقصد الملك المطلق على وجه يقع الفعل  
 من المتعاطين من غير قصد للبيع وفيه انه معهود البيع  
 لا غير بناء على ما ذكرنا في تعريفه فلا يعقل الا بقتل  
 بما ذكره الفقيه الاستاذ في الجواهر ان مطلق النفل  
 جنس مشترك بينه وبين الصلح والهبة فلا يشخص الا بقصد  
 الوجه له بعد ما حققناه اتفاقا وما ذكرنا ان يكتفى في  
 صيغة ونحوها ورايها ان يقع الفعل من غير قصد البيع  
 ولا يصرح بالاباحة المزبورة بل يعطى شيئا لشيء آخر  
 فيدفعه الاخر اليه وفيه ان خلق قصد الدافع عن الفناء  
 الخاصة كالبيع والقرض والعارية والوديعة والاباحة  
 امر لا يعقل بالبدنية فالجواب عن مشروعيته وسببها الى  
 القائل باسقاط الصيغة في البيع على وجه الاباحة كما في  
 الجواهر في غير محله جذا اذا عرفت هذا فلا بد من تفريد  
 محل النزاع وملاحظة ان كلامهم في اي وجه من الوجوه  
 المذكورة فنقول اما الوجهان الاخيران فقد عرفت ما  
 فيها بغير الكلام في الاولين وانما الفقيه الاستاذ  
 في الجواهر ان محل كلامه في الوجه الاول حتى قال ان النفل  
 بالاباحة الخالية من الملك مع قصد التملك كما لا ينبغي  
 الى اصاعه الطلب فضلا عن احاطه الاحجاب وكبرها معللا  
 بانه لو كان النزاع في الوجه الثاني يوجب القول بطلان

لكون

لكون المقصود له امر خاصا لم يحصل في دفعه المستند  
 ولا انه ان ارادوا بهما الاباحة المالكية فالمرضى عدمها وان  
 ارادوا بهما الاباحة الشرعية فهو مع انه خلاف ظاهر كلامهم  
 لا دليل عليها اذ هو ان كان السبق معلوم ففصلانها المالكية  
 وان كان من غيرهما فكل جدامضا الى ان من الغرائب يعلم  
 جعل الشارع امر المالك الى الملكة وانه هو المسلط عليه ولا  
 يحل الا يطيب نفسه وفيه اذ ان كان لا يعقل القول بالاباحة  
 على الوجه المزبور فكيف لا يعقل القول بالبيع على الوجه  
 الاول بل القول بهما عليه بكان من الغرائب بحيث لا يمكن  
 توجيهه وتطبيعهم على شي من الأحوال والادلة ولا تكفي  
 القول بالاباحة على الوجه الثاني فان من الاجماع ان ذهب  
 الى بقاء الجنس بعد زوال الفصل بل هم جماعة من الاجل كما  
 يعلم ذلك بملاحظة باب الوكالة وثابتا ان المراد منها الاباحة  
 المالكية لكن لا نقول ببقاء الجنس بعد زوال الفصل لانه  
 قصد واحد وهو التملك وبعد من عدم تخلفه لم يصد  
 منه شيء أصلا بل نقول ان الرضا بالقرض حاصل حين  
 الفعل من دون انتباه على الاستحسان به بل وقع مقارنا  
 لاغتداد الملكية الخاصة بحيث لو اها كان الرضا ايضا  
 موجبا وعلى معنى ان المقصود الاصل من المعاملة تصرف  
 كليتها في حال الاخر وانما قصد الملكية بالفعل وسيلة له  
 وليست عنه انه لو سئل كل منهما عن رضائه بصرف صاحبه  
 على تقدير عدم التملك او بعد تنبيهه على عدم حصول الملك  
 كان راضيا وهذا وجه وجبه في كلامهم خصوصا بعد ما كان  
 دعوى اندراجهم في طبقات النفس ولذا جرد بعضهم المختص  
 على الرضا التقيدي في غير المقام وثالثا ان الواقع في اليد



الناس في المعاطاة بقصد التمليل ومن البعيد جدا ان يكون  
 فيهم الكلام في غير ما هو الشايع واما ان ياتي في ما ذكره  
 غير واحد من ان يشترط في المعاطاة جميع شرائط البيع <sup>الصحة</sup> عدل  
 لانه عليه فلو اذن الصيغة وانشاء التمليل وقامسا انه  
 ياتي في كلام جملته من احوالنا كالشيخ في <sup>التمليل</sup> والحق في ترويض السيد  
 في الفقيه والحقق هنا العلامة في كونه والشهيد في عدمه  
 لان الاول اورد على ان يصفى الفاضل يكون فيها معاجيل  
 العقد حكم شرعي فيكون توقيفا ومن الظاهر انه لو كان  
 قصدا للبيعة منقضا لكان اللازم التمليل به اذ مع اتفان  
 صفة التمتع وعرفا باستثناء القصد لا وجه للتسلل اليه  
 كالاختصاص مضاف الى ان ظاهر بعض كتب الفقيهين ذلك لانه  
 بعد ان شرع البيع بمبادله مال بمال قال ويعد بالاجابة  
 والقبول وبالمعاطى والثاني بعد ان نفى عنها البيعة  
 القندية علمه بعدم حصول الاجاب والقبول ومن الظاهر  
 ان تعليله الامر بالزبور بعدم حصولها بالعلم الزبور  
 يدل على ان ليس المقصود ما لم يقصد التمليل والثالث  
 بعد ان اعتبر الاجاب والقبول في البيع قال وذلك للاختصاص  
 عن المعاملة بالاستدعاء وعن القول بانعدامه بالمطالبة  
 وانت جدير بان ظاهر اجتراره عن المعاطاة والمعاملة با  
 الاستدعاء نحو واحد يدل على اعتبار قصد المتعاطيين  
 التمليل مع ان التاميل في عبارة صدر او ذيل القبض  
 بذلك من وجوه اخر فليلاحظ والرابع بعد ان قال  
 بغير المتعاطين من غير لفظ قال وان حصل من الامارات  
 ما يدل على ارادة البيع ولا يخفى ان ذكر كلمة الوصل ليس  
 لتعظيم المعاطاة لما لم يقصد به البيع بل للتبيين على انه

لاخره بقصد البيع من الفعل والخامس في كلامه وجوه  
 كثيرة تدل على التمليل المزبوراد ومنها جعل مال للمرافعة  
 لاحد في الانتقاد من جهة انه في لا ينفذ عما يقصد التاميل  
 بعا واما عبارة الشهيد بدلائلها على قصد المتعاطيين  
 التمليل واضحة لانه قال بعد قوله قد يقوم السبب على  
 مقام السبب القولي وذكر امثله لذلك ما لفظه واما  
 المعاطاة في المبايعات فهي قصد الاباحة لا الملك وانما  
 في المحصر عندنا ومن الغريب بعد ذلك كلمة الفقيه الاشارة  
 قدس سره فيما ذكره وطعننا الشد يد على من جعل محل  
 النزاع الوجه الثاني بل هو من غريب الغرائب كالاختصاص  
 فظهر ان المحران نزاعهم في الوجه الثاني من الوجوه المقتضية  
 الثالث في انه هل المشهور من احوال هو القول بالاباحة  
 كما عن غير واحد من الاصحاب او القول بالبيعة كما عن المحققين  
 الكركي والاخرى هو الاول لاننا سبقنا كلها منهم من المصلحة  
 والسيد في الفقيه والحق المائتين هنا وفي النافع والعلامة  
 في كونه وروا الارشاد وعدو المعنة والحاصل الى  
 زمان شخصنا الشهيد الاول قد وجدناها غير كلام المفيد  
 بين مصرحة في ذلك وبين ظاهرة فيما سوف كلام العلامة  
 في بوقانه كاقيل كاصح في افادة الملك المنزول فان  
 مقتضى تجزير الفسخ ثبوت الملك في الجملته وكذا تنبيهه على  
 الحكم بالزوم بعد التملك والقول بان كلام ابن زهرة يكون  
 صحيحا وظاهرا في ذلك مدحوخ بان قوله ان ذلك ليس  
 ببيع صحيح في ذلك ودعي وان المراد انه ليس ببيع لازم  
 يناقضها قوله السابق واما شرطه فعلى ضربين احدهما ان  
 صحة انعقاده والثاني شرطه لزوم الاول ثبوت الروية

اصار



في المعقود عليه الى ان عدمها حصول الايجاب والقبول  
ثم ذكر شرط اربعة ولم يذكر منها واحد من ذلك قوله  
بعد ذلك انما هو ابا حنيفة المصنف هذا ما هو الصحيح في ذلك  
واما ما هو الظاهر في ذلك فالاول قوله فما اعبرناه فجمع  
على جهة العقد به وليس على جهة ما عداه دليل ولو كان  
المراد عدم افاضة الزوم دون الملكية لم يكن لتحق جهة العقد  
بالمعاطاة وجه وثانيا استدل على عدم انعقاد البيع  
بالمعبر عن بيع الملاينة والمتابن وعن بيع لصاة فان البيع  
عنده يدل على السداد ولو كان المدعى عدم افاضة الزوم  
دون الملكية لم يكن له وجه اذا عرف هذا فان مثله في  
الصراحة كلام ابن اديس لانه قال انه لا يكون بيعا ولا  
عقدا فان قلت ان المراد بالبيع والعقد فيه البيع والعقد  
اللازمان فالمراد انما هو في لزوم البيع والعقد كما هو ظاهر  
المعنى لا في البيع والعقد بحدس فلا ياتي افاضة النقل و  
الملكية في الجملة وكونها بيعا وعقدا حقيقة قلت انه يستلزم  
ان يكون البيع موضوعا في اللغة للفرد المشترك بين اللازم  
والجائز ينقسم كالوكالة ونحوها وهو غير ثابت بل الدليل  
فانهم على خلافه فانه لو كان موضوعا لم يكن جائزا منه الا  
المعاطاة لان مرادها بالجائز هنا كما اشرنا اليه فاجازته  
كما هو الظاهر عند الاطلاق ويدل عليه قوله ان العقد اما ان  
كالبيع ونحوه واما جائز كالوكالة ونحوها لا ما يكون للضرر  
او لا يحد اجازة المنع مطلقا ولا كان جميع العقود جائزا مع انا  
نرى انه لو اراد احد الطرفين المنع منعه عن العرف وينبغي  
عليه ان لم يرض به الاخر ولو كان عقدا جائزا لم يكن لمنع العرف  
وانكاره عليه وجهه لان يقال ان المنع والامتناع المزبورين

والمراد  
ان نقول ان البيع  
او ان يندى اليك  
البيع بكذا وكذا  
البيع بالقبول  
عقده

معرف

معاصر صحة التقسيم الدال على كونه حقيقة في الفرد المشترك  
وحده او بالمتبع من حقيقة ان كان المراد عقدا ولغته وبما هي عليه  
محمدا كان المراد عند الفاضلين بانها بيع جائز وثانيا بعد  
ذلك على كونه حقيقة فيه معا لانه لا التقسيم على ان لفظ  
المعبر حقيقة فيه لانه لا يقتضيه الا مقهورا علما يكون  
التميز في المساواة كان حقيقة او جازا وذلك بضم الشيم  
في الالفاظ الجائز فظهر ان كلامه هذا صحيح فيما ذكرنا  
القول وانما ذلك على جهة الاباحة واما كلام الماتر هنا فقد  
عرف ان جعل البيع بناء على كون الاضافة بباينه جازا عن  
والقبول للفظين ولو كان المعاطاة بيعا لم يكن البيع  
لما قبل من ان يكون البيع اخص وهو غير جائز اتفاقا  
المخوله ولا يكون المتباين الحق فان المراد انه لا يفتق المتباين  
في البيع لا في لزومه كما قيل لان ارادة ذلك بدون نصب  
الشرط ليست على قانون العرف واللغة نسب الا لافاد النعيم  
واما كلامه في النافع فانه يفتق البيع بالاجاب والقبول ان  
المبادر منه هو الاجاب والقبول للفظين ودعوى  
ان المبادر اطلاقا في ممنوعة واما كلام العلامة في كسبه  
فظهر بديهانه معنى من بهانه بل يمكن جعل كلامه في الخبر  
على ما ذكرنا ايضا لاجل المنع في كلامه على معناه القوي  
كما في قوله قد عرف الله يفتق العزم ونفرض له واما قوله  
قوله بل لكل منهما فتح المعاوضة دون فتح المعاملة والحاصل  
ليس كلامه صريحا في افاضة المعاطاة المشمل والاشتمال لا يمكن  
جملة على ما يوافق المشمل بل لا يبعد ان يكون الحمل عليه الى  
من التزام فتح الفتح الجماعه ونفسه في غير الخبر وهذا ولقد  
نسب القول بكونها فقيدها لاجابة لا الملك جملة كثير



من القدماء والمناخين ومن ذهب الى انها بيع الى الشئ  
بل الى الشئ العتيق ومع ذلك كله فالجيب كل الجيب من  
الحق الثاني حيث انتهى او كان المعروف بين اصحابها  
بيع وثانياً الاتفاق على انها بيع فتم لا قولهم انها قبض الا  
ويلزم بذهاب احد العوضين على الملك المتزلف لعللا  
بامتناع ارادة الاباحه المجردة من اصل الملك اذ المقصود  
للمعاطين الملك فاذا لم يحصل كان بيعا فاسدا ولم يجز  
وكافة الاصحاب على خلافه وايضا ان الاباحه المحضة  
لا تجوز للملك اصلا واسا فكيف يحقق ملك شخص بغير  
الاخر في يد وزاد في تطبيقه على الارشاد ان مقصود  
المتعاقدين اباحه عتقته على ملك الرقيق كسائر البيوع  
فان حصل مقصودها ثبت ما قلنا والا يوجب ان لا يجعل  
اباحه بالكلية بل بتعين الحكم بالسداد اذ المقصود غير  
واقع فلو وقع غيره لوقع بغير قصد وهو بطلان وعليه  
ينفرد التمام وجواز نوحى الجارية ومن منع ففد اعرج على  
وتؤيد مقالنا ان مقتضى اطلاق كلماتهم اباحه جميع  
النصران حتى التي لا يصح الا من المالك والزام حصول  
الملك مقادقا لها كما في غير المقام بعيدا لثاني الشيخ  
القصير ان هذا القول مستلزم لتاسيس قواعد  
جديده فانك قد عرفت ان كلامهم صريح او ظاهر في  
انها ليست ببيع وقد عرفت هو نفسه ايضا بغير كلام  
عدينا قلنا حيث قال وظاهره انه يكتفى في المقصود بالبيع  
بل بفعل ابن زهره اجماع على انها ليست ببيع وكل الشهد  
الثاني في الروضة ذلك حيث قال في الاخير الثامن على  
تقليد لوزنها الى ان قال ويحمل الثاني لا طباخهم على

ان  
أو  
البيع  
البيع  
عنه

انها ليست ببيعاً لا وجه لنبينه ذلك الى المتبحر بين الاتفا  
وارداء الاتفاق على انها بيع اذ غايته ان يكون ذلك اجماعاً  
منقولاً وانما جبر بان لا يؤثر في مثله وانما يكون موهوماً  
بما ذكرنا والقول بان ما امتنع ارادة الاباحه المجردة من  
اصل الملك فلا مانع من جعل كلامهم الذي تضمن انها ليست  
بيعاً الا على انها ليست ببيعاً لا رعا مدحج او كما بان مثل كلام  
ابن ادريس والعلامة في لقايا عن ذلك الحمل استنبطه على  
الكفا بهما باصالة لبقاء الملك فانه لو كان المراد بيعاً لكان  
لم يصح الاستدلال المزبور فانه على تقدير انتقال العوضين الى  
الطرفين ولو على سبيل الجواز يذهب الملكية فلا معنى للمسد  
بالاصل المزبور وثانياً بعدم تسليم امتناع المزبور لما عرفت  
من تصوير الاباحه في المعاطاة المقصود بها الملكية حقيقة على  
المالكية فضلاً عن الشبهة وثالثاً ان وجه الامتناع ليس  
الاستبعاد المذكور وهو حصول الملك مقاماً للنصران  
وهو المأمون من توجب كلماتهم بالوجه المزبور فبان ان لا  
في التزامه اذ اخفى الاصل عدم الملكية ولم يساعد عليها  
دليل معتبر واخفى الدليل صحة النصرة منعاً عن التمسك  
المنع من النصرة ان المتوقف على الملك اذا عرفت ما  
ذكرنا في الاخر في المسئلة عليها لم يساعد صحيح كلماتهم  
فكلمة البيع هاجز كما جزم به المحقق الكركي ناسباً ذلك الى  
بين الاصحاب وحكامه حبس العلامة في المناهل على ان لا  
والتمسائي وجعل العلامة في الرضا وعنه الحنفية والشيخ  
عبدالله الحارثي والشيخ سليمان ووالصاحب بن وعنه  
الملك مع اباحه النصرة حتى المتوقف على الملك ذهب  
اليه المشهور واباحه ما لا يتوقف على الملك وهو الهلكى



عن حواشي الشهد على عقد القول بعدم اباحة التصرف  
مطمح منسوب الى النهاية لكن ثبت رجوعه عنه في غيرها  
للاولين وجوه منها ان المعاطاة بيع والاصل في كل بيع  
الصحة اما المتقدمة الاولى فلعدم صحة سلب اسم البيع من  
المعاطاة عرف فلا يقال لمن باع على وجه المعاطاة انه ليس  
ببايع وانه لم يبيع ولا يسم عرفا الى المعاطاة عند الإطلاق  
لفظ البيع ولا يسم لولا ان لفظ البيع موضوعا للمعاطاة كما  
من الاطفا الموضوعة للالقاط ودعوى ان اطلاقه عليها  
ينبغي ان يكون مجازا والا لزم الاشتراك المرجوح بالنسبة اليه  
ضعيفة لان ذلك انما يجدي في مقام الشك لا في مثل القضايا  
التي ثبتت كونه حقيقة في المعاطاة بالنظر الى الوجود  
مع ان الاشتراك المرجوح بالنسبة اليه هو اللفظ لا المعنى  
المقصود هنا ومنع وجود العقد المشكك بينهما بغيره  
الا بطلان بل هو مفهوم عرفا بالنسبة الى عامة الناس  
غاية الامر انه لا يمكن من تفسيره وتفسيره واما المقدمة الثانية  
فمعلوم قوله تعالى احل الله البيع المدا على صحة البيع وعقده  
من غير تقييد يصنع خاصه ودعوى اجمال الآية كدعوى  
معارضتها بعموم قوله ص انما يحل ويحرم الكلام لا وجه  
لها اما اجمال فلما قرئ في محله واما المعارضة فلا تخبر  
في جميع الزوا المعاطاة جدا فيكون الصحة فيها اذا اشتمل احد  
طرفيها على اللفظ سليما عن المعارض ويتم الكلام في الباقي  
بعدم القول بالفصل مع ان الرجح مع عموم الآية لو سلمنا  
ذلك كما لا يخفى ومنها سبق المسلمين على المعاطاة في الخطر  
لحقه ولو كانت غير مبنية للملك وبعبارة سدا للزم انفاقهم  
على الخطاء وهو نظم فلا يرد ان غاية ما ينفقها هو

غيرها وجه الاستفهام في بيع  
المعاطاة

اباحة التصرف بها وهو غير المدعى ان المعلوم من سريته المستوفى وعلم الحكم  
هو البناء على احوالكم الاملا على ما احسن بالمعاطاة من الباع عند  
البيع ونحوه وتعلق التصرف والوقف ونحوها وكذا حكم الموارث والا  
والزكاة واستطاعة الحج والنظر الى الجواز وليس من وطنين وتخليهن  
وتزويجهن ونحو ذلك وبالجملة البناء على التملك والتملك لا على  
اباحة التصرف قطعاً والقول بانه ان كان المدا منها سريته من عند الحكم  
منهم من العوام فلا يجدي نقلاً وان اردت سريته العلم في انفسهم  
فذلك ممنوع جدا كيف والقول بالاباحة هو المعروف بين اصحاب  
قد يماضيه امدت نوع بان لا يفسر جميع المسلمين من العلماء  
بحيث يحصل معهما العلم ولا يترتب فلا ان من الظن وهو كما  
في هذه المسئلة ونحوها لانه مما عرفت في مقام القول بغيره  
لعمري ان اجزاء الاحكام المرتبوة من باب العقد الصق كاجرائهم  
احكام الملك على سائر المباحات المطلقة با بغير اولي او وجود  
هنا في المنايا لاجل الاباحات المطلقة وكل في قوله اعز عبدك  
مدعوى بان العقد الصق يحل على خلاف الناعية ففسر على مورد  
الدليل ولا دليل هنا على الصحة وان ذلك لا يفي في مثل الامام ونحوها  
فانه لا يحصل هنا عقد صق ومنه ان المعاطاة لو لم تعد الملك اذ  
يعدمون المتعاملين ودعا اليها الزوار والى نظم للنزول  
العظيم ولا زعم المسلمين على خلافه ودعوى امكان تحكم بغير  
اباحة التصرف بعد الموت دون الملكية ثم ان مقتضى ان البيع هو  
والقول والمعاطاة ليست بيعا انه لا يفتق البيع الا به بالنسبة الى كل احد  
بين القاد على اللفظ والمعارضه وكمر صرح القاضيان والشهيدان  
بانه يقوم في كل من الاجزاء مقام الشق في حق البيع وانفاذه الاشياء  
للبيع مع العذر وهو من غير وعز بالنسبة الى الاخر ومن يلسانه امة بل  
قول لك في تقريب البيع انه يقتضي في عكسه انما هو الاخر وبره



اصله لعدم حصول النقل والانتقال بالاشارة وشمول العوالم لها  
 قائل مع انها لا تشبه غاليا الا لظن بمقتضى المتعارفين ولا دليل على  
 هذا الظن هنا مع ان المقصود من تشريع المقود وضع القواعد والقيود  
 وذلك ليحصل بالاسباب لئلا يخلل الامور الحقة كقولهم لا يخلل  
 قيام الاشارة مقام اللفظ وهو ظاهر والاجماع ونحو ما دل على الاكتمال بها  
 فيجاء به من رواية واجماع ولزوم الصبر بل لا شك في خلافه مع  
 عدم القدرة على التوكيد بل وكذا مع القدرة على التوكيد لا الاصل لعدم  
 ولا لانه لم يرد من الشارع ايجاب التوكيد على احد لان الوجوب جمعي لا  
 كما في اخرى منه هو الاصل بل لانه قد لا يتفق مع انه قد لا يقبل مع ان الضرر قد  
 بالاضاءة والافراد لا يثبت بغير وجوب التوكيد في جميع الموارد ما في قوله  
 العسر والحرج ما ورد من بعد اشارة اللفظ في اطلاق الاخرين فان حمله  
 على صورة الخبز جعل المطلق على العزاد اشارة ولا يكتفى عن الاخرين بالاشارة  
 وان كانت المعاملة مع الاخرين في اداءها المعاطاة مع الاتهام الصريح  
 وان جزم به في نفسه ولا يتعد الى غيرها بل لفظ الماضى في كل من الايجابين  
 التبع في وقت وطا من زهر في التنية وهو صريح بان صرح في الوسيلة  
 اذ ليس في السر والضم هنا والعلامة في عقد الشهادة ان في سر والنية  
 ولك والروضة والمقدار في وجه والمضيق الثاني في وجه وعبرهم بل عن  
 ظاهر بعضهم انه لا خلاف فيه بل صريح العلامة في هذا من الاراد على  
 على عدم الاضفاء بصيغة الاستفهام ثم نقل عنه انه قال وهو وان انفس  
 بعدم الاضفاء بصيغة الاستفهام ولكن لم يخلو اليها في عدم القول بالفضل  
 الخبر سيما بعد المضادة بما في لك والواضحة من ان عدم الاضفاء بغير  
 هو المشهور ايضا فان الماضى صريح في نقل الملك والانتفاء المضبوط  
 دون غيره اما الاول فلهذا العادة باجر العقد به المستلزم لصراحة  
 الاشارة وليس كذلك غيره واما الثاني فلان المستقبل فيية الرعد والاشارة  
 لا يقتضي اشارة البيع من جانب الامر بل هو اشارة طلبه كما لا يخفى ولذا

قائلوا اني بلفظ الامر والمضارع في الايجاب فان قالوا  
 او اشترى منك او ابتاع لم يصح وان حصل القول وبعده  
 وكذا لو ادى بالامر والمضارع في طرف القول لم يصح وان سبقه  
 الايجاب مثل ان يقول البائع بعنك ففعل المشتري بعنك او  
 يتبعني لان ذلك اشبه بالاستدعاء والاستعلام وكيف كان  
 فالخلاف في المسئلة ضعيف جدا لكن نعم فان لم يرد في الحديث  
 في المناهل حيث لا والتحقق ان يقال ان كان المعاطاة  
 في البيع صححة ومفيد للملك والارزوم صريح في حكمه بان عجز  
 كل اما الاولوية او لعدم القابل بالفرق بين الامرين ولا يخفى  
 وان لم يكن المعاطاة كذلك فان حكمه يثبت للملك والارزوم على  
 محل البحث محل اشكال لانه لا دلالة السابقة فمحمدا وهل يشترط  
 عدم الاتهام على القبول

دليل



*[Faint, illegible text, likely bleed-through from the reverse side]*

*[Faint, illegible text, likely bleed-through from the reverse side]*

*[Faint, illegible text, likely bleed-through from the reverse side]*







اشاء ملكية مال صاحبه لنفسه باذنه ماله وهذا ان وقع حبيب  
 الاجاب بوجوب شخص المطاوعة ومضمون القول والا فلا ولد  
 يجوز فاحيزه وتقديمه وهذا هو الذي اوجاه اليه الشهيد بان  
 ما هم مقامه لانهم ودعوى انه على هذا الكلام لو جاز في الدنيا  
 اشترط لزوم خلو العقد عن القول مع ان الاجماع قائم على ان شرط  
 القول في العقد ضعيف لان المراد من القول في المقام ليس هو  
 والمطاع عنه بل المراد منه هو المعنى الشامل للمرض بالاجاب  
 تحقق من مضمونه اولاً حيث انه من المعلوم ان القول الذي  
 هو من المراضة عبارة عن العقبات في الاول كان النصيب هو  
 ذكره الشهيد قدس سره بل قد يقال ان التفصيل المذكور صحيح  
 بالقول على المعنى الاول ايضا وذلك باعتبار ان استعمال اللفظ  
 المجازية في العقود ومع ذلك فلا يمتنع الادلة وان الظاهر من لفظ  
 هو التعليق الواقع بعد الاجاب فيكون مجازاً في الحكم خصوصاً  
 في الاحراز فيما اذا كان مقيداً على الاجاب باعتبار الفرضية العقلية  
 مسلمة الا ان الصراحة تجزئها غير كما فيه بعد ان كان المعنى المجاز  
 بعيداً في الثانية كما في لفظ حيث لو اريد منه القول الحكمي لكان  
 اشترط واسعاً ونحوها فان اراده الحكمي منها وان كان مجازاً  
 انه ليس من المجازات البعيدة التي لا يشتملها الادلة في التفصيل  
 على المعنيين ولم يضر المضموع ومجاعة لغير المضموع وتقديم الاجاب  
 وظاهرهم عدم اعتبار غير ان اتصال القول بالاجاب والعريضة و  
 غيرهما صريح في بانه لا يفيد ان ان يفسر او معال وقال  
 في التمهيد في لفظها ان الظاهر اننا بان لا ينافر القول بحجب كبعد  
 جواباً ولا يفسر بطلان ان افسر او معال وقال المحقق الثاني في  
 الرسالة لا بد في كل عقد لازم ولو من احد الطرفين من فوجبه باللفظ  
 الصحيح العربي فلا يقع بغيره الا اذا لم يعلم المتعارف ان اوامره ذلك

وشرطه عادة ولا بد من ضرورة القول بحجب لا يخلو كلام اجنبى  
 ولا يكون طويلاً في العادة ولا يفسر النشر والمعال وهو ذلك و  
 يشترط ايضاها باللفظ الصريح في بابها فلا يصح البيع بلفظ  
 والكساح وبالعكس فان صراحة كل من هذه الالفاظ في غير بابها  
 منفية انتهى قلت فليحققنا سابقاً ان البيع له وجهان احدهما هو  
 الفعل باي شيء يدل عليه من لفظ او ضل او امان او غيره او  
 بينا ان مقتضى الاول له صحة البيع ولزوم جرح البيع الواقع بلفظ  
 في الطرفين عن اللزوم وبقي الباقي تحت اللزوم فاذا وقع بلفظ  
 دال على اجاب العقد وقوله ما ضا كان او غيره تقدم الا  
 او احرز فان القول او لم يحرز الا اذا كانت الفاصلة عن  
 فاتها وحذف كل عقد الاخر جرحاً لو كان له ونحوها للاصل و  
 عدم احرازها لعدم الالات المتعارف وانه لو جاز غير الشارع  
 للمدعى وربما يمكن دعوى البرء ولم يجد في ذلك في الفاصلة  
 الاجدى العلامة في المناهضة صرح بجواز فاحيز القول  
 ولو الاستثناء وهكذا ترى وكيف كان باللفظ العربي كان او غيره  
 ملحوظاً كان او غيره الاما غير المعنى كان صحيحاً لا سيما لصدور  
 عليه وبذلك على عدم اعتبار العربية بخصوصه انه لا ريب في ان  
 البيع ونحوه من مبادي المعاملات ليس فيها اصطلاح جديد بل  
 باقية على المعاني اللغوية العربية بالافان والشارع اعماها  
 والمعرضان النيجم والمعتبر على الجميع فيكون هذا صحيحاً  
 المعاملات الواقعة باي لغة الا ان ثبت بدليل اختصاص الامتناع  
 بالعرف وانه لو لم يكن الصيغة العربية مبرمجة لو ودفعها اليه  
 كفاية غير العربية او على لزوم التركيب او على لزوم العلم او بصيرة  
 معلماً في البلاد كما كانوا ينصبون لغيرهم سائر الواجبات من العرف  
 والصلوة وسائر العبادات ولو كان امر الناس فاسداً بليل المشا







السلامة في الوياض صرح في الحكم بالضمان بل حكى عن بعض ائمة  
نسبه الى المفهوم من كلمات الاحباب مدخوخ بان المواد بالضم  
مورد العقد ومورد العقد في الاجابة المنفعة والعين ترجع  
في حكمها الى المواعيد وهو كما ذكره من عدم الضمان في جميعها  
لانها امانة ما ذوقا فيها شرعا والضمان في فاسدها لا يتبع  
عليه بدعوى اية وجبة للضمان فان وضع المورجها امانة هو للبناء  
على الاستحسان في الانقاع والمزور عدسه مع انامل في اصل  
ما ذكره قدس سره بل قال في جامع صدان الذي يلوح من كلامه  
عدم ضمان العين المتأخر في فاسد باستيفاء المنفعة والاشكال  
الاخر بان سبب الضمان في الفاسد هو القبض لا العقد فالحاج  
يخلو ان الصحيح فان البية هو العقد فكيف يقاس احداهما  
كما هو ظاهر الباعث مدخوخ ايضا بان لفظة البية في صحيحه  
مطلق البية الشامل للمنافعة لا اعملة الشاملة الاخرى ان العبد  
الصحيح فلا يوجب الضمان الا بعد القبض كما في الصرف والسلم  
العقد الفاسد سبب اما باعتبار امانة المنشأ القبض على وجبة  
الضمان او باعتبار امانة سبب الحكم بالضمان بشرط القبض وهذا  
الاخير هو المراد من تعليلهم للضمان بدخوله على ان يكون العين  
مضمونة عليه فان دخوله على الضمان ليس الا باعتبار امانة العقد  
الفاسد فهو سبب الضمان ما يقضيه ثم ان اطلاق الاكثر الضمان  
يقضي عدم الفرق بين علمها بالفساد او جهلها او علم احداهما  
وهو صريح لك لانه بعد ان نفى الاشكال في فرض جهل المشتري  
بالفساد وان قال ولا فرق الى اخر العبارة ولكن في الجواب والاشكال  
بثبوته في جميع الصور غير ان ان العين مع بقاءها وبطلانها  
وفصل الحق الاودين في شرح الامتداد تفصيلا فليلاحظ  
ان الاحباب كافة على خلافه ولهذا قال في طي بامان الشيخ

الصحيح والفاسد مضمون عليه اجماعا فلا اخل من المشهور  
بالرواية معتد بها مع انها مشهورة باخرها فكيف يستدل  
بالاصل واما ما فرضه من العلم بفساد المال فهو خارج عن  
محل البحث وكذا ما ذكره في اخر كلامه من الفاضل ثم ما ذكره  
امامه ومع الملف واما مع وجود المبيع والتمس فلا اشكال ولا  
خلاف في انها بترادف ومونة الود عليها لوجوب ما لا يتم الو  
الامه الا اذا كان له مونة كثيرة فيصرف بها في العرف والعادة  
فانه لا يجب ثم ان حصل ثما متصل او منفصل او منفعة  
مستوفاة عرقه للمالك بل ينظر فيه خلافا لآمن الوسيلة  
فتحق الضمان بتكامل البتوى من ان يخرج بالضمان قال في الجواب  
فخرج اسم للغة والفائدة التي تحصل من جهة المبيع الى ان قال  
ان معناه ان يخرج لمن يكون المال يتلف في ملكه ولما كان في  
يتلف من ملكه المشتري لان الضمان لنقل اليه بالقبض كما في  
له انتهى توضيحه ان من ضمن شيئا وقبضه لنفسه فخرج له في البية  
للسببية والمقابل له فاشترى لما اقدم على ضمان المبيع وقبضه  
على نفسه بتقبيل الباع وقضيه لياه على ان يكون فخرج له  
مجانا كان اللازم من ذلك ان يخرج له على تقدير افساد  
ان الضمان عليه على هذا التدبير ايضا والاصل ان الفتيحة  
والفائدة بازاء الغرامة فلا يجمع ضمان العين مع ضمان المورج  
وقية ان القواعد المنقولة من ضمان مال المسلم واخرها في  
حله الامن طيبا لنفس لا يترك مجرد الرواية المذكورة في الغرض  
دلا لآرستاد خصوصا بعد مخالفتها للمشهور بل لا يجمع هنا  
وفي العارية المضمونة حيث انه اقدم على ضمانها مع ان ضمانها  
ليس له لان المشتري يملك الانقاع لا المنفعة وفي المنافع  
القائمة الغير المستوفاة وجهان من اصالة البراءة وامكان







في البيع والاشراء

اذ ابلغوا التكاح فان اتم منهم وشدا فاعطوا اليهم اموالهم لان  
 الدفع موقوف على حصول الوصفين والقول بان الادلاء بانما يكون فعل  
 حصول الغاية فدل على صحة المعاملة ضرورة عدم انحصار الاحتياط في  
 البيع والاشراء بل يحصل بغير اموال وجميعها وبالشعر والافان وبالمال  
 من المساومة والمأكنة وافعال هذه الضرر في نظر الولي كما يدل على صحة  
 الابدية التوقيف لو كان بعد الحكم قطعية على المدعي لكن الاحتياط لا يحل  
 صفته الرشد ولو كان بنفسه البيع والشراء كما نطقت ببعض الضوابط  
 يدفع اليه امواله ويقدره والقول بان غاية ما يستلزمه الابدية  
 الا ان دفع الاموال اليه يتوقف على العلم والمثل من غير توقف صحة  
 معاملاته بما مدعوه بعدم القول بالفصل بينه وبين غيره من غير  
 وبين غير التيمم واما الاخبار ففيها ان العلامة لا يجوز امره في البيع و  
 الشراء ولا يخرج من التيمم حتى يبلغ حصة عشره وثمانين من مائة  
 امره في ليم حتى يبلغ اشته قال وما اشته قال للعلماء ومنها  
 ان الجارية اذا تزوجت ودخل بها وطأها تسع سنين ذهب عنها التيمم  
 ودفع اليها ما طأ وجاز امرها في البيع والشراء واقبل عليها المدة  
 الثامنة واخذ طأها بها واحضنها من المدي مدعوه لعدم القائل  
 بالفرق عند احكامنا بين التيمم وغيره وبين قوله وقوله وبين حاله  
 وما لهذه هذا ان تم دعوى اخضا صها بماله بناء على الشاؤد  
 والاشارة فامتناعه مطلقا وبيان المراد من جوان امره تصرفه القولي و  
 الفضلي ولا اعتبارا بجازة بعد البلوغ في تصرفه قبل بلوغه  
 عن ثمانية المثارة لعدم جعله موقرا كما نطقت به التصويح للنفقة  
 وهذا معنى كونه مساويا للبيان في المعاملة والقياس بالاهداد  
 بعبادته في عمله من العقود كوصيته وهبته وصدقته وعقده  
 وموقفه وطلابه مدعوه بمسبة للاجماع والنصر عن المواقف  
 بطلان في التيمم وجمع الحكم في التيمم عليه ايضا الاما نام المثل

المنه

المعبر عليه والمناط عن صفته والاولوية منزهة على انتمع القاري  
 لتفني الرقن كما لفت ليس جملها دون الامور الزبونية فاما مع لمة  
 معارضته بالادلة المتقدمة والراجح معها وفي حصة اخرى بل اجها  
 لعدم اعتبار من اصله والتمسك بعقوبات الوفاء بالعقود وظاهر  
 الادلة الفاضلة بجواز عقده حال الاختيار مدعوه او لا يمنع اذنا  
 الصبي في العود المذكور وثانيا بوجود الخصم والخصبة آية الادلاء  
 والاختيار من المدعي مع عدم وضوح دلالة اهلها على جواز البيع والشراء  
 لاحتمال ارادة نفس البلوغ كاحتمال الاخبارا الوعد لغير البيع والشراء  
 من المساومة والمأكنة وعقود البيع وطعنا بل المعارضة الادلة  
 المتقدمة او يجوز على ما لو كان الصبي الا ان التمسك باطلا فاعطوا  
 على صحة البيع من الخطابات الوضعية كاحكام الله البيع العز المصلحة بالعلم  
 كما في الحديث الاصره والاكره والاذن للمال للشرع وغيرها مدعوه بان  
 لا يسيبه لم بعد ملاحظة ما بعد من الادلة القطعية في كون الصبي  
 مسلوب البيان وبذلك انصرف المطام عن نحو الاذات ولقد ذكر الله  
 لا يعرف في سببها ما بين الصبر والمجنون والتام والقائل والسكران نعم  
 فيما لو كان الصبي فيه بمنزلة الا لملته الاهلية لا بعد جواز وقفا  
 لحديث العلامة قدس سره في الواض ودذلك للسيرة القطعية في ما  
 الامصار والاعصار من التاخير والالاخص على ما مر في الخطا ل  
 بيع الغير والماء ونحوها ومثلها من غير تركيب بعد مثله اجماعا  
 المسلمين كافة لكن ينبغي للاختصار على ضرورة السيرة التي تفضل لتفيد  
 الادلة المتقدمة بما هو المعناد في افعال هذه الاقامة واحتمال  
 منعها خصوصا بعد اطلاق الضرر والقوى انشراط البلوغ كغيره  
 حادثة ومادة من يشاهد بالاحكام الشرعية ان يكون طأ ونحو  
 ما علم فيه اذن الولي بالاباحة ولو نحو المبادلة التي طأ عليها  
 اسم البيع مدعوه بان انكارها ليس الا المكابرة ووجودها في



الاعصار وقطع عرقا بل للشبهة بل في ما الادبان مستغفرون عليه  
 على المسلمين كما ترون المتأهلين في الامور الشرعية فكانت  
 مضرة وانما يكون محظوظا بالمبادلة على الحق الملكيه وجعل الحق  
 الملكيه لا الاباحه ولو بالمعنى الاحتمالي انما العصبه الاشد  
 في الجواهر فلا انما ليس من المعاطاة التي قلنا انها بيع او معا  
 مستغفرون باسمها صير الملك له ولا منها بيا على انها تعبد الا  
 ضرورية لها على هذا التقدير لا بد من التمام وفصل للمعاينة  
 الى ان قال وان قلنا يجوز اباحه بالمعنى الاحتمالي انما هو من ذلك الوجه  
 له ذلك لكون المرجع فيه الى الاباحه الاولى وان كان ذلك  
 متخصا لموضوع من ايجاز فانه قد كثر مما يفي في التخصيص لو كان عليه  
 اباحه المال من دخول دار او اثنان من مجوزين او غيرهما وذلك  
 لا يكفي في المعاطاة المعلوم فيها اعيانها وفصل المعاطاة وانما  
 على كل حال لا يكون فيها القطع برضا صاحب المال بالمعاطاة من  
 دون تحقق ذلك فضلا عن اهلها ذلك والعرض عليه الطفل عنها اذا  
 وعاسو غما من الاباحه بالمعنى الاحتمالي هو تصرف الولي ودون ذلك يفي  
 ان الاحوط الاجتناب طلقا فهو ديمانيا بترتيب الملك على الاباحه  
 التامة من اهلها لا يفي ويحتمل ما يعرف من ان محظوظا الاولياء بالمبادلة  
 على حق الملكيه لا الاباحه ولو بالمعنى الاحتمالي والمعنى قصد الاولياء واشتاقا  
 والصبي المسمى انشاء المباني من نفسه او غيره فلا فرق بين بيعها  
 وغيرها كما لا يخفى على من لم يدر في غيره ويصرفه من المنفعة من النقص  
 والتقصير عدم الفرق بين بيعها وما يفرق بادن الولي ومدها كما لا يخفى  
 بين البير والغير كما بين البيع بالصفة او بالمعاطاة هذا وكذا لا يصح  
 كل من اهل له من ثمنه من المظن والادار وما لا يتصور اجاعا بغيره  
 بل عليه جهوده الدخيل بل لا بد من الفصل لانه قد يفتقر بالعدم اعتداد  
 صدره وكونه لفظا يحفظ بهما موصوفا والمفهوم عليه والكران العزائم ومهم

المستفاد من مباشرة  
 الاختلاف الحاشي  
 بالمعاطاة مع قول الحق  
 وتبين قول الحق  
 اعتبار الملوغ في المعاطاة  
 بناء على اقتضاء الآيات  
 فتخرج من الاختلاف  
 بادن الولي وبغيره  
 بطلب افعالهم واقتسام  
 من ترتيب الملك والارادة  
 الانشاء بها كما هو مقتضى  
 قوله لا يجوز اموالي  
 بغير اشد المعلوم من  
 ضرورة اموالي

تحتها وقطع العقل والاختلاف في جميع ذلك بل الاجماع عليه في التنية وكذا لا  
 الشبهة ولا خلاف في اجاعا بغيره وكذا لا بد من تبيين في قوله او لا بد من اعيان  
 المستغفرون الامة الاولى  
 الا ان يكون تجارة عين تراض والخصم الكثير التي منها قوله  
 رضى عن امي تسعة اشياء منها ما اكرهوا عليه وظهروا في  
 المواخذة مسلم ولا احتجاجا به في دفع بعض الاحكام التي  
 تكافى الرواية الصحيحة المنقولة عن النبي في الاكره على البين  
 بالاطلاق كما حكا به بعض الاجل مضافا الى الاختيار او اورد  
 في طلاق المكره بضميمة عدم الفرق بين موارد المسئلة  
 ويشترع عليه عدم صحة المعاملة الصادقة عن الاكره الذي  
 هو عبارة عن عرقا ولغة عن حمل الغير عليه ما يكره له لا مجرد الفعل  
 دفعا للضرر المترتب على تركه كيف ولا فعلا لصادق من  
 العقلاء كلها او جعلها ناشئة عن ذلك او دفعا لمطلق الضرر  
 من اعيان شخص يصدق الملك عليه كافي فاعلم ان رجوع التحقيق  
 سقوطا الفاعل من اجل الاكره المقترن باياد الضرر والمالي  
 او النفس او المرحى عن الاستقلال في التصرف بحيث لا يوجب  
 نفسه بما يصد عنه ثم هل يعتبر في موضوع الاكره او حكمه الجرح  
 عن التورية وعدم قصد الى المعنى ام لا والذي يقتضيه  
 التحقيق عدم اعتبار ذلك لاستلزام اعتبار حمل النقص  
 وكلام الاصحاب ومعاقد الاجماع على الصواب التادد  
 اذ قلنا يتحقق الشخص الجرح عن ذلك بل لا يكتفي بذلك  
 مع اسكان ان يقال ان القدر على ذلك لا يخرج الكلام  
 حين الاكره عرقا فبين مما ذكرنا انه لا وجه لما ذكره الجماعة  
 منهم الشهيدان المكره فاصدا الى اللفظ غير فاصدا الى  
 الا ان يكون مرادهم عدم التصدي الى وقوعه ضمنوا الفقه  
 في التاويل لان كلامه الانشائي مجرد عن المدلول والامسا

المستغفرون الامة الاولى



صح به بعد الوضوء لما شارك الشاهد الثاني بين المكن والفتوة  
 في ذلك مضافا اليه انهم لم يكتفوا في شرط البيع بغيرية  
 الفصل عن فطرية الاختيار اذ لو كان المتع في الاكراه من  
 حيث عدم الفصل في المدلول لم يتجه اواره بالمناصفة ثم انه  
 لو امكن التقصير بغير التورية وعدم الفصل مثلا كان قاعدا  
 في مكان خاص حال عن الغير متفرغا لعباده فانه من اكرهه  
 بيع شي بماعنه وهو في هذا الحال غير قادر على دفعه  
 وهو كاره للخروج عن ذلك المكان لكن لو خرج كان له في الخارج  
 حذم بكونه شر المكره قبل بيعه مكرها لوباع ذلك الشيء اكم  
 فديته اول نظر الى ان المتعبر فيه ان يكون الداعي عليه  
 هو خوفه من ثبوت الضرر المتوقع به على اثره ومع القدرة على  
 التقصير لا يكون الضرر متربعا على ترك المكره عليه بل على تركه  
 وذلك التقصير مما دفع الضرر ويحصل باجتماعين فلو صدر  
 منه كل منهما لم يكون نكاحا وقيمة او لا ان ذلك بعينه جاز في  
 صون القدرة على التورية ايضا لان يقال بالفرق بينهما  
 بما تقدم وتانيا ان المناط فيه عدم طيب المنفعة للمعاملة  
 وهو قد يتحقق عرفا مع امكان التقصير كما في المثال المزبور  
 لعدم بعينه عدم امكان التقصير في دفع الاثا والاحكام  
 التكاليفية ولذا لو فرض في ذلك المثال اكراهه على محرم له  
 بعد زينه مجرد كراهة الخروج عن ذلك المنزل وهل يكفي  
 الاكراه على القدر المشترك لم يعتبر الاكراه بجزئ حقيقين  
 جميع الجهات احتمالا لان الاظهر الاول لانه لو لم يكن هذا  
 لم يتحقق الاكراه اصلا اذ الموجود في الخارج دائما احكام  
 الخصوصية بل لا يكاد يتحقق الاكراه بجزئ حقيقين من جميع  
 الجهات لعدم لا يكفي في ذلك فيما لو ترتب اثر على خصوصية

الحالمة

المتعاملة المزمومة مثلا لو اكرهه على غير ذلك الماء المزمومة  
 التجرير لتقع تحريم التجرير لا بخلافه وان كان مكرها في  
 اصل الشرب وكذا لو اكرهه على بيع صحيح او فاسد وهل  
 الاكراه على احد الشخصين على فعل واحد بمعنى الزامه  
 عليها كناية وايضا على تركه كاكراه شخص واحد على احد  
 الضلعين في كون كل منهما مكرها ام لا الظاهر الاول وهل  
 الاكراه على ذي المقدمة اكراه على المقدمات مطر ام لا  
 اكرها الا اذا كانت المقدمة متعصرة والا فلا او فصل  
 المقدمات القريبة كافر او الكل في بيع الدار المبيعة اكراه لو  
 كان مكرها على بيع كل الدار دون المقدمات البعيدة  
 اكره على إعطاء الف فباع وان لم يكن هذا اكرها على بيع  
 الدار وجوه اظهرها الاخير فاقول هذا الاكراه على بيع احد  
 يجري فيها لوباعها او باع النصف ام لا وعن الدار في ذلك  
 فيه اشكال والتحقيق ان المسئلة تغل في الصور لانه اما ان يكره  
 على الواحد بشرط لا اولا بشرط وعلى التدرين اما ان يبيعها  
 تدريجا او دفعة ففي الصور الاولى يحكم بعدم الاكراه  
 باعها تدريجا او دفعة وفي الثانية يحكم بوقوع الاول  
 ان باعها تدريجا دون الثاني مع احتمال الرجوع اليه في  
 القيين سواء ادعى العكس ام لا واما ان باعها دفعة فحتم  
 صحة الجميع لانه خلاف المكره عليه وبطلان الجميع لو فرض  
 وقوع احد مكرها عليه لعدم امكان التميز ولا صلا للقسا  
 حيث انه لا يمكن الحكم بصحة الجميع للقطع ببطلان احدها  
 ببطلان الجميع ولا بتعيين الصحيح عن الباطل بالزوم الترجيح  
 بلا مرجح واما مسئلة النصف فلا يمتثلوا ايضا اما ان يكون  
 الاكراه على بيع الواحد دفعة بعقد واحد واما على بيعه



بطريق الدفات وعلى التقديرين اما ان يبيع المصنف قصد  
 بيع المصنف الاخر اعتدلا لا للمكروه او لا بل لوجاه ان يبيع المكروه  
 به كما ان في الثاني ان يكون مكروها في العودتين واما اذا اراد  
 على بيع الواحد ولم يعلم مواده فالظاهر عدم شموله لبيع الجوز  
 بطريق الدفات وهل لو زعم نفسه مكروها فباع ثم تبين  
 الاكراه كان من بيع المكروه ام لا وجهان من قاعدة ان اللفظ انما  
 للمعان الواضحة فالقائ ومن يتبع المناط وهو من البيع عن خوف  
 فالاول والآخر كونه من بيع المكروه ولو على القاعدة المأثورة  
 للمعروف من ان الميار في المعاملة الاكراهية صدورها لا  
 نص في رضاء من الواضح حتى عدم الطيب والوصاف في الفرض  
 واضحا ثم ان الاكراه قد يتعلق بالمالك دون العاقبة كما لو اراد  
 التوكيل في بيع ماله فان العاقبة قصدت له والمالك مجبور  
 داخل في عقد القسوى وقد يعكس كما لو قال تعالى والاعتراف  
 والاخرى هنا الصلح وان احتمل في المسألة المشهورين  
 المتأخرين ان لورضوا المكروه بما ضلحه صح العقد بل عن جدي  
 العارضة قد مر في الرضا بغير الشك في ان عليه انما  
 لا عقد حقيقي فهو اثران ودعوى اعتبار عقار زيل في القسوى  
 خالية عن الشاهد مدفوعة بالاطلاقات وقوله استفادته  
 من قوله ان يكون ثبوت من تراص وحديث الرضا  
 لان الدلالة في الآية اما بمفهوم الوصف على القول به عقيدة  
 بعدم وروده مورد الغالب واما حديث الرضا فله  
 ان المرفوع هو الاحكام المنقضية لمواخذة المكروه والزامه  
 بشيء والحكم بوقوف عقد على رضاه واجمع الى ان له ان  
 بذلك وهذا قوله لا عليه وثانيا انه يدل على ان الحكم الثاني  
 للفعل المكروه عليه لو الاكراه يرتفع عنه اذا وقع مكروها عليه كما هو

بالطريق المذكور في باب البيع من المالك  
 العتق ولا يبيعه من ماله ومن  
 المقتضى ان لا يبيعه من ماله  
 ولا يبيعه من ماله الا بعد موافقة  
 المالك او موافقة من له  
 المالك او موافقة من له  
 المالك او موافقة من له

مضى

بأنه لا يبيعه من ماله الا بعد موافقة المالك

معنى دفع الخطاء والنسيان ايضا وهذا المعنى موجود فيهما  
 لان اثر اعتدال اصاد من المالك مع قطع النظر عن اعتبار عدم  
 الاكراه السببية المستقلة لفضل المال ومن المعلوم انفاء هذا اثر  
 الناقص الرب عليه مع الاكراه حيث انجزه العلة الثامنة للملكية  
 لم يكن ثانيا للفعل مع قطع النظر عن الاكراه ليرتفع به ثمة الاكراه  
 صور انفسه الاكراه على مجزأ للفظ ومنها الاكراه على اللفظ بحيث يبدل  
 الاكراه الى مرتبة يصدر منه اللفظ اختيارا لكن من غير القضا  
 الصنعاء ومنها ان يكون قاصدا للمعنى للفظ اي يستحقز الملكة  
 لا يريد من اللفظ ومنها ان يكون مريدا للمعنى اي من اللفظ لكن  
 من غير رضاه به اذا ظهر في ذلك فالحكم المذكور ومراعات حقوق رضاء  
 المكروه صحيح لعقده لا يثبت الصور لتلك الاول فيكون باطلة  
 لعدم الدليل على صحتها ثم كل ذاتين لم يجز اكرهتهما والافلا  
 كثره العبد اذا سلم في ملكه كافر وشراء المصنف منه وبيع المالك  
 لوقاء الدين او تفقده واجب التفقة عليه وبيع الحيوان اذا اشترى  
 صاحبه من الغنم بفقده وشراء الطعام عند المحض فلا يشترط  
 الاختيار وتصحيح البيع ملاكلام انما الكلام في ان الحاكم ح يتولى  
 البيع او لا ثم بعد تقدير اكراه المالك عليه الاصح الاخير ثم ان  
 المصنف لم يذكر القصد من الشرايط وقد خالف القوم في ذلك في  
 اكثره منه بشرطية الاختيار وفيه ما لا يخفى لما عرفت ان احدهما  
 الاخر لا بد من الترضى له فقول لا ريب في اعتبار قصد المغافرة  
 لانشاء البيع بالعقد على معنى انه يعتبر في مفهومه فلا عبرة بغيره  
 المقصود سواء صدر من له اهلية القصد كالهلال والغائب  
 والناسي والغافل او من لا اهلية له كالفأول والنائم والسكران  
 والمغنى عليه والمكروه المؤدى اكراهه الى سلب الشعور وظهور  
 اعتبار مقارنته للعقد فلا يكفي المناخر عنه كما لا يكفي المتقدم والمقا







المفروضة او وكيله على خصوص البيع من غير ذلك لا يعلمها يجوز ان  
قولان قبل والقاتل ابن البراء لا يجوز ان يبيع له ولا يبيع له من الشر  
اللا يبيع الذي قد عرفت انه مع الاذن صحيح ومع عدمه يبيع له  
ان يخطه الاذن ودعوى المخادعة مع السيد فخطا موجب  
الموجب والقابل المنوع عنه واحضه الفساد لتعلق المخادعة بالحق  
هنا ولا كفاية الاعتبارية ثانيا كدعوى ان العبد قبل الخطا هو  
لا يعلم انه ما ذون منه في هذه الوكا لا التي هو من جملة المرفقات  
لانه يكون في الاذن له بعهده مع علمه بغيره لغيره ولا لا يملك  
صورا المسئلة ولم يعرف من عدم فوقف الصحة على ذلك واعلم  
العبد قبل قد يمنع العصيان والمصرف في بعض صور المسئلة كما  
يكون قول الوكا لا يخطا احصا من محبة الى سيد واعلم بطا  
ذلك الشخص ورضا المولى بالاجاب ومن الشرط ان يكون  
والشترط ان لا يبيع والحق ان لا يبيع من المالك كالا  
وللمدله والوكيل المالك والوصى له وانما كذا وصيته  
لثبوت اولادهم اجماعا ونصا بل للعدول من المومنين مع فقه  
حسبة على المشهور المصور ومثل المفاخر والمتمين والمصلحة  
ومن يبيع بمجهول المالك ويخبرهم ولعل السرف في عدم نفرض المصالح  
بيان الاولياء العامة الشايعة فلو باع ماله غيره وقفت  
على الاجازة المالك او وليه على الاخر والمراذبه كاعتن المهيمن  
الفضولي الكامل الغير المالك للمصرف ولو كان غاصبا وعبر  
انراثة العاقلة بلا اذن من يحتاج الى اذنه ثم ان المدين يجب ان  
في مورد كالفضولي المتعارف وبيع الراهن بلا اذن المتهن وبيع  
العبد بلا اذن سيد ولو على القول بالملكية ويفترق الاولين  
الثاني في صورة المعاطات وفي صورة منع المالك للبيع كما انه  
يفترق الثاني عن الاول في صورة العلم بالرضا فان البيع والحال

عن

هذه بلا اذن لكتبه مالك للمصرف على الاقوى لان المناط فيه  
هو الرضا الحاصل بالقبض وذلك لعدم دلائل على ثبوت  
الرضا كقولهم ان يكون نجا وقوله لا يخطا مال امره الا  
بطلب نفسه على ان يمد ماذكره وقوله ان يبيع المالك الغير اما  
ان يكون مالا كما اذونا او وليا وان كان ظاهرة المحر لا ان  
من الاذن الامم من الصريح والفقوى وشاهد الحال بقرينة قوله  
ان الفضولي لا يبدوان يكون جماعا لشرط البيع على الرضا  
وايض المناط في فضولي العبد كما يظلم من بعض الروايات  
سيد وهو لا يصدق عرفا جدمع العلم بالرضا مضافا الى  
عرق المارق لا يبيع حيث اقبض المبيع وقيل لا يبيع له برضا  
التي هو ولو كان فضوليا كما هو مقتضى الحدس لم يخرجه الصرف في  
النسب والمقر وتقريره له دليل على الجواز مع التايب بما دل على  
ان العلم المولى يتكاح العبد وسكونه اقرا فخصه ما ذكرنا عند  
اطراد الحد الثاني للمعرفة من يجهول لصون العلم بالرضا الك  
قد بينا انه ليس من الفضولي فله ان يقال ان يقال انه عيان  
عن البائع للشي بلا رضا من يحتاج رضائه ثم ان البائع المرفق  
اما يعلم انه ملك الغير ولا يعلم كالمستقل اليه بمراتبه ونحوه فله  
الاول اما ان يطلع المالك فيمنع اولا وعلى المتدبرين قاعا ان  
يكون البيع للغيره واه كان منزلا او باثا او يكون لنفسه سوا  
كان مع قصد ان يظلمه من المالك ليم البيع له او لا وعلى الشا  
قاما ان ينقل بعد ذلك اليه بوجه من الوجود الشرعية  
وعلى الاول اي ما ينقل اليه بعد ذلك قاعا ان يجهز ثانيا ولا يخر  
في هذه كلها اما ان يخطى به الاجازة من المالك مخوفه او لا في  
الشروع في المسئلة لا بد من بيان قاعدة نفية نافية جيدة وهي  
ان الفضولي هل هو على وثق القاعدة فلا يحتاج في ثبات صحة



الى المصنوع الخاص له لا يقول فيه وجهان الا ان اظهرها الى  
 كانه بيع وعقد وكل بيع وعقد صحيح وهذا صحيح اما الصغري  
 فللصدق لم يثبت انه لا يثبت عندهم في لحيته التي يبيع بها  
 غير قصد للفظ والعين واما الكبرى فلهو مان كتابا وبسته نعم جاء  
 الدليل على اشتراط الرضا مع سواء كان مقارنا او متاخر اذ لا يثبت  
 صحيحا اذ لا يحصل حصول شرطه وتأهليا قبله كصحته لا يجاب قبل  
 القول وصحة العقد قبل القبض في الصرف والسلام وغيرها وتبعا في  
 اخرى يقتضي الهومات من حقوقه بقاها في القود وحل الله  
 البيع صحه مطلق العقد والبيع صحه ضمنية رضا المالك او لم يرض  
 من صورته عدم الرضا والمنع بالليل في صورته الرضا المتعارف  
 والاشارة فانه ثابت صحه عند حقوق الرضا يثبت صحه قبله على  
 نحو صحه الاجاب قبل القول اذ لا يعمل فنادا العقد قبل كونه  
 بعد ودعوى استفادة شرطية مقارنته الرضا للعقد من قوله  
 الا ان يكون تجارة عن تراض وان صحه الفاسد والمعارف في تجارة المالك  
 ولا الخطاب للامانة فان تجارة في القسولي انما يصح تجارة المالك  
 الاجابة فجارته عن تراض كما ان دعوى ظهور الادلة في صاغر المالك  
 للعقد المماور يوقا فانه كذلك لزمه فساد العقد الصادق من الوكيل  
 مع انه يمكن فرض الكلام فيما اذا كان احد العاقدين اصيلا والآخر  
 فضوليا فالاصيل المباشر يوميا لوقاه للعوامات ويصح بيعه ويتم  
 المعهدة في الجانب الاخر وفي القسولين بعده ظهور الفوق الفصل  
 والطلب بضميمة الاصل مدفع بان الاصل لا يعارض الهومات ان  
 قلت ان فعل القسولي تصرف في ملك الغير من دون اذنه وكل  
 هو كحرام فاسد فينتج انه حرام فاسد قلت ولا تمنع الصغري  
 كما عن جدي قدس سره وتبعه الفقيه الاسناد دام ظلهم في الجواهر  
 وان كان قد يناقش فيه بانه وان لم يكن تصرفا عرفيا الى انه تصرف

لان المراد منه مطلق الحديث كالتفصيل والمراد في الرواية الواردة  
 في المصنف المسقط للنيار وكيع الراهن العين الموهوبة من دون  
 اذن الموهوب فانما قالوا صحيح ودق على اجازة المرتين وان اشتم  
 لعدم قوله الراهن والمرتبين فمقتضى ان من التصرف فاصل وثانيا  
 تمنع كلية الكبرى لعدم الدليل عليه ولذا يجوز الاستقلال بالحق  
 الغير والاستثناء ثبوت مع انه لو سلمنا ذلك تمنع من ذلك لانه في  
 المزبور على الفساد لعدم تعلقه بالمعاملة من حيث ذاتها بل  
 بامور خارج عنها ان قلت ان القدر على التسليم شرط لصحة البيع  
 والقسولي عرفيا در شرا ففسد ودعوى انها شرط واطفي  
 لا على الماهل فلا يفسد الا بعد الرد وصحة الفساد بعد عا  
 ان المشا لزوم خروج المعاملة عن كونها سفهية وعزوية  
 فانه مع الشك في القدر اوسع العلم بالعدم بعد المعاملة  
 سفهية وشين الخلاف لا يجدي في ذلك جهدا والقول بانها  
 لو كانت شرطا للزم فساد معاملته من بني على عدم التسليم فلو  
 بان المراد القدر الذاتية وهي في الموضع موجودة قلت اولا  
 ان المسلم من شرطها قدرة احداهما من العاقد او المالك فلو لم يكن  
 قادرا بطل واما لو كان المالك قادرا دون العاقد كالمالك  
 في خصوص اجراء الصيغة وكما للقسولي فلا كما ان كلاهما  
 كان باليكسر سلمنا اشتراط قدرة حضور العاقد لكن لا نسلم  
 ان القسولي العاقد عرفيا در مطم بل يمكن فرض قدرته في صورة  
 قطعه برضا المالك واجازته فيض في هذه الصورة ونعم في  
 غيرها بعدم القول بالفصل فتم وثانيا ان المراد من اشتراط  
 القدر ما فيه العجز فانه قد يطل اشتراط القدر على ارادة  
 كون العجز ما انفما ذكره في كون القدر شرطا في التكاليف  
 في يصح المتكوك فيه ولا يلزم احرازها كما في بيع القسولي



وهو قد قلص بما ذكرناه ان الفضولي على القاعدة فلا يتحقق العقد  
دون عقد بل يشتمل العقد باسرها بل والايضا والافاضة  
القابلة للنيابة المابعة للعقد كالمقبوض والاقراض وتعيين  
التمن والمتمن والافاضة المستقلة كالسبيل الى مكان الوقت  
والحياض وفي العبادات القابلة للنيابة كالمزكوة ونحوها  
اشكال بل الاقوى عدم مجواز الاتهام من العبادات المالية  
يشترط فيها قصد القرية وهو لا يعقل من الفضولي لانه اذا  
ادى من مال وجبت عليه الزكاة ولا يدري رضاه ولم يكن  
مادونا فند تصرف في ملك الغير لنفسه واما اذا ادى من  
ماله للغير فوجه الفساد فيه اوضح لانه ان يؤدى عن الغير  
فاصله التملك له ولا زكوة عنه بحيث يحصل الامران دفعة  
وان تقدم الملك ذانا وانما كان عتق عبدا عنى وبعده  
من غير هذا التملك والاول على خلاف القواعد فيحتاج الى  
دليل والثاني خارج عن الفضولي ان جوزنا الشرع والافاضة  
ثم ان الاشكال من هذا العقد الذي يعتبر فيه القرية كما وقف  
ونحوه لان القرية المشروطة ان كانت من القاعدة الفضولي  
فخرج الامر لو نيابة واذ ليس فليس وانما يخرج من العقد فلا يتصور  
اولا ينفع لان العامل غيره وحين الاجازة فلم يكن العمل وهو  
الوقف مقرونا بالقرية واجازة الوقف غير نفس الوقف وهل  
يخرج الفضولي في الاجازة واجازة الاجازة وهكذا وانما  
الفقيه الغرض في شرحه على عدم الاجازة منبئان على انها  
تضييق وايضا فالاول والا لثاني كما هو الاظهر لان المراد  
هنا الرضا من المالك ولا معنى لرضاء الغير فوضو لا عن المالك  
لانه امره قائم بالمالك ولعله قد تميل الى تنفيذ وايضا كما قال  
في الوصية بانه لو باع شخص في مال حصته شيئا فتمت ثلثون بغيره

فانما يشترط فيه كغيره من القريب وهذا اذا اذعن من مال الغير للقرية

درهم

دراهم ويجعل لنفسه الحياض الى عدة ثم مرض فلورفع الحياض  
والترقيح بالبيع هل يصح ذلك اى تنفيذ المريض ما اوقفه حال  
صحته اولافا لو بان التنفيذ ان كان ايا شيئا وتقويت امره  
كانت اى عطية يكون من الثلث قطعا وان لم يكن ايا شيئا فيكون  
صحيا من راسه ولا يتعلق بالثلث فقط وقية انه لا دليل على كون  
الرضاء في البيع الفضولي تنفيذا من المالك والحاجة الى الاجازة  
من المالك فيه تحصيل رضائه والرضاء بما يكره ولو لم يكن تنفيذا  
وايقاما للتوقيع الحكمي عن المجري المروي عن الاحتجاج في السوا  
عن ضيقة السلطان فيها حصة معصوية فهل يجوز شرعا لهما من  
السلطان ام لا فاجاب عليه السلام لا يجوز ابتعاها الا من كان  
او باع او برضا منه فانه معطف الرضا على الامر وظاهره ان  
فالرضاء مخير الاذن فيمنعنا ان الرضا مطلقا كاف سواء كان  
مقارنا مع العقد او سابقا او لاحقا واذا عرفت ان الفضولي على  
القاعدة فاعلم ان ههنا مسائل الاولى في بيان صحة رضائه  
بالنظر الى الادلة الخاصة فقول ان اصح القولين وانتم هما من  
الاصحاب صحة بل عن كون الاجماع عليها وعن الشيخ في فقه وطرد  
وهو القول بطلان من اصله مدعيه عليه في قوله بالاجماع وان  
في ذلك فخر المحققين والاردبيلي وطائفة من الاجناديين وغيرهم  
ذلك من جملة العلامة الغري في فقهنا بغيره عند نفسه لا ينظر  
القدرة على التسليم واختياره من غير من مثله وكيف يمكن ان كان  
الصحة لما تقدم من القاعدة والاجماع الحكمي مضافا الى مجموع  
على صحة الفضولي في السكاح فان الصحة فيه مع ابتناء على  
الاحباط التام بقضى الصفة في غيره باو لوية ونحوها  
ورد في ذلك من النصوص كجرحه في الباقي فان البيع امره  
بشره شاه يد بشار فاشري به شاتين ثم باع احدهما يد بشار



به وباشاء اليه فاجان وبارك في صفة عينية وخبر الوليد  
 التي باعها ابن سيد هاشم في غيبة اميه وولد من المشري فلما رجع  
 طالب بجاريه فقضى امير المؤمنين ثم انما لم يرد مع الولد اليه واشاء  
 على المشري ان يقبض ولد المالك قبضه فاجاز بيع الولد وورثها  
 مع ولدها وعين ذلك من المصوص والمناقشة في الكل ممكنة  
 اما الاول فلان الفرض لو ارد في الرد على العامة الفاروقين  
 ترخيص الوكيل المعزول مع جهله بالفضل وبين بيعه بالصحة في  
 الثاني لان المال فيه عوض والبطالان في الاول لان البصير  
 له عوض حيث قال الامام ثم في مقام رد هاشم وابناءه في  
 الفرق سبحانه الله ما يوجد هذا الحكم واخذه فان النكاح او  
 واحد وان يحاط فيه لان الزوج امره اهم وعنه يكون الولد  
 النكاح اصله ان مقتضى الاحتياط كون النكاح الواضع اول النكاح  
 من البيع من حيث الاحتياط المالك في النكاح دون غيره فدل  
 على ان هذا البيع تسلم صحة النكاح بطريق اولي لا العكس كما  
 في مسئلة الفصولي بقول الكلام في وجه جعل الامام ثم الاحتياط في  
 النكاح هو ابقائه دون ابطاله معطلا لعل المزبور ولعل التي  
 فيه ان ابطال النكاح في مقام الاستكمال والاشياء يستلزم الفرق  
 بين الزوجين على تقدير الصحة واخا فيزوج المرأة ويحصل الزنا  
 بذات البطل بخلاف ابقائه فانه على تقدير بطلان النكاح لا يكره  
 منه الاوطى للمرأة الخاليه من المانع وهذا اهون من وطى ذاك  
 البطل ثم ان الرواية وان لم يكن لها دخل بمسئلة الفصولي التي  
 المستفادة منها قاعدة كلية وهي ان امضاء العقود المالمية يستلزم  
 امضاء النكاح من دون العكس الذي هو من الاستدلال في  
 الفصولي واما في الثاني فاقول باحتمال كون ذلك من بابا لو كان  
 في مكانة حياة فقيد لو كان له العامة ولم تغفل النيا ولا علم

فيما يبحث بدفع هذا الاحتمال لكونه من فضايا الاحوال التي لا تقا  
 اليها الاحتمال كما لها ثوب الاجمال وسقطها الاستدلال  
 وفيه ان الاصل عدمها ولا يعارضها اصلا لعدم الانقضاء  
 لكونها حكما وزا لموضوعها وثانيا باحتمال ان يكون لنفسه  
 وكان قصده اهذا الشا من نفسه البتة ولغرض نفسه لا  
 قرضا انك لا على ان الفرض كما يقال في الاقراض على الحمل على  
 الفصولي واشري الشا من نفسه وبيع احداهما كذا وبما لا بد  
 للمخوذ واشاء الى البتة فدل على ما صفا الى ان البتة ذلك  
 على اوده الشا الوحدة والماني به مما يتوقف عليه الواجب  
 فيكون مستفاد من القطع وفيه ان دفع اليه من رواية المروي  
 المقصدة بالتميز العظيم بهما الاحتمال ان الضعيف مستلزم  
 لسد باب الاستدلال بالكتاب والسنة مع ان ظاهر الرواية  
 كون الحكم تمام ما وقع من البتة وعرفه واما في الثالث فالتحالة  
 على رد ولد المشري الى مالكها الاول مع انه ليس به وعلى  
 ولد المالك الاول وهو لم يكن مملوكا وانما عليه الزمانة وعلى  
 الاجازة بعد الرد والقبض وهو خلاف الاجماع فتدبر الفصولي  
 القواعد المزبورة وفيه ان رد الولد يمكن ان يكون لارادة ابقائه  
 كما انه قبض ولد المالك لئلا كان اوداه حجب تارئة عازمة من  
 الزمانة ولم يصحح بالنسخ حتى يكون الاجازة بعد ولعها انكر  
 اوداه الرضا بالاقاض ممكن والمعنى انه خاصم سيدها الاخيرة  
 في القبض والقبض حيث انه باعها بغير اذنه واذا كان كذلك لا  
 يجوز التصرف بمثل هذا البيع كذا قبل والانصاف ان يظهر  
 الرواية في رد البيع او لا كما ذكرنا في ان يقا من اوطى الاستدلال  
 لو كان نفس القضية الشخصية كان ظهورها في كون الاجازة  
 الشخصية في تلك القضية مسبقة بالرد ما تقاض الاستدلال

في رد البيع او لا كما ذكرنا في ان يقا من اوطى الاستدلال



بها وأما لو كان المناط ظهورها في المال كإن يخرج العقد  
 الواقع على ملكه وشغده لا مانع منه ولم يقدح في ذلك ظهور  
 الأجازة الشخصية في وقوعها بعد الرد فقول ما يظهر منه الرد  
 بما ذكرناه اتفاقا وإرادة عدم الخبز بها لأجازة الرد ثم أنه ربما  
 يؤيد صحة الفصول بل يستدل عليها بما ورد في الفصول  
 الصريحة بما ورد في ردعي جملها لوديعته وانجرها من أن البيع  
 للمالك والمجور على الرواية من غير أن يكون على وجه المضبوط  
 مخالف للقواعد ولا شبهة أن تطبيقها عليها أولى من مخالفتها  
 يمكن تطبيقها عليها من دون احياج إلى الأجازة بأن يكون  
 المصلحة الواقعة إجازة الهبة وقية نظرا بما ورد في صحة إجازة  
 السيد بيع عبده والوارث فيما زاد عن الثلث عند بيع المورث  
 المريض وبما ورد على المصدق بجهول المالك ثم أن إجازة  
 فلا ضمان ولا إقصان وبإجماعهم على صحة بيع المظن حاله  
 مع توقفه على إجازة الغرماء وعلى صحة بيع المامن الرهن  
 مع إجازة المدينين وبأجله من لا يخطأ أبواب الفقه من عقود  
 وإيقاعها يعلم أن الأصل فيما لم يعلم فيه شرط المباشرة وكان  
 قابلا للبيان بجريان الفصول حجة المانعين الأصل والإجماع  
 الذي يحكي عن الشيخ وثروته والأخبار والناحية عن بيع التمسك  
 ولينا نبحث أنه يستفاد منها اعتبار كون المبيع مالا  
 والقبول غير خالص والاكتماء بأدنه مطلقا كليل عليه  
 الاقتصار فيما أحاط الأصل بشرط الملكية على المتعقبات  
 من بيع الوكيل أو الولي وفي الجميع نظر لا بد فاع الأصل بما مر  
 إجماعه به لكون ما مر أكثر وأقوى وأظهر مع أنه لا يرد في الواقع  
 لمدعيه قبله بل يحكي جدي العلامة قد مر في الرضا عن الشيخ  
 في أنها لا تعبر بالحق ونسبه إياها لقوم من أصحابنا في بعض

بما ذكرناه اتفاقا وإرادة عدم الخبز بها لأجازة الرد ثم أنه ربما

فصل في إجازة ما  
 أجاز المالك من تصرف  
 في الأجزاء  
 في قوله

والأجزاء لثانيها  
 بيع ما ليس له وما  
 ليس عنده

والإجازة

والأجزاء مع ضعفها وعامة ما وعارضتها بأقوى من مانع وجوه  
 واضحة الدلالة على اشتراط أن يكون المتولي للعقد هو المالك  
 ولو كان كذلك كان بيع الوكيل والأولياء المستعرة بها تخصيصا  
 للعموم المزبور مع أنه ليس كذلك عند الفقهاء والقول بأن المراد من  
 المالك المعنى العام الشامل للملك التصرف فلا يكون تصرف صانع  
 بأن الظاهر من قوله المالك المالك وقوله في صحيح الفقهاء لا يجوز  
 بيع ما ليس بملك وقد وجب اشتراط البيع على ما يملك وعنه  
 من الأخبار وملك العين فحينئذ جعلها على إرادته ما لا يصح عنده  
 ونحوه أو هل نقول لزوم ونفي الصحة الغلبة خاصة فيكون المراد  
 لا لزوم بيع أو صحة فعلية الإذن بملك وقد جعل جدي العلامة في  
 الرضا ما ورد في النهي عن بيع ما ليس عند مرة على ألا يقدر  
 تسليمه كالمطابق لهواء وأخرى على البيع لنفسه للمالك قال  
 وكلام فيها صرح به جماعة وعكس كونه أن جعلها إذا باع  
 نفسه ويمضي فيشترط من ماله كذا لأن هذا البيع عجزا ولا يعلم  
 فيه للنهي المذكور وللعز ويكون حاصل كلامهما أن المنع هو البيع  
 لنفسه وإن النفي راجع إلى نفي الصحة فحقة لا فحق المالك  
 ولو سلمنا العموم فوجب تقسيمه بما دل على وقوع البيع للمالك  
 إذ الجواز ومنه يظهر الجواب عن الجواز والسرقة والخيانة **المراد** في  
 الإجازة والكلام فيها جمع من فحكيها وبوطها وأخرى في الجوز  
 في الجواز أقامها فقد اختلف أصحابنا في إجازة المالك كاشفة  
 عن تحقيق الملك بالعقد حتى كان الإجازة وقتها وقدر العقد  
 أو ناقل الملك من حينه لم يكن العقد وقع حال الإجازة فأكبرهم  
 على الكشف بل لم ينسب القول بالانقضاء إلى آخر المحققين والأول  
 وبعضهم تأخروا وتروا جماعة في ذلك فلا بد من التوسع من بين  
 المراد من الكشف فنقول أنه لمعين الأول أو إرادة حصول الظاهر

لا يبي



واقبل الاجابة الا انه غير معلوم للتعاقدين فاذا تعقب الاجابة  
علم حصول الملك وتأثير السبب عند العقد والافاق في شرطية  
في شرطية الوصف المنزوع منها كما هو كونها لاحقة للعقد فالعلة التي  
العقد الموقوف بالاجابة وهذا صفة مقارنة للعقد وان كان نفس  
الاجابة متاخر في مكان العقد لصا ورفضوا قبل الاجابة مردوا في  
الظاهر بين الصيغ وهو العقد الموقوف بالرد فاذا حصلت الاجابة  
بين ان ما وقع كان صحيحا في نفس الامر فلا يلزم ذلك. وكانت الاجابة  
للعلم حصول الشرط والنفذ لا ينفذ من دون تأثيرها بها  
بل هو منزلة العلامة عليه فالواجب الصادق باختياره كالمصروف  
الاجابة للعقد قبل تحققها وجب الحكم بترتيب الامر عليه لحصولها  
جعل الشارع سببا في النقل واندرج العقد المذكور في العقود  
التي بالوقوع بها الثاني ارادة ان الاجابة تقبل العقد فاذ كان  
حيث لو صححه ان الاجابة اللاحقة مؤثرة في الآثار والاحكام  
مجرد علامة وهو من هذه الجهة كالنقل ولكن ليس تأثرها من زعم  
وتوقع العقد فمقتضاه ان قبل وقوع الاجابة لا ينظر ظاهره وانما  
فيكون القاء للمالك لكن اذا تحققت الاجابة ينقل الامن حيثما كان  
حين العقد وان اجابا لصادق باختياره بها لا يخفى كما لا يخفى  
وكانه قال الشارع اذا وقع عقد يوم الخميس واجازته يوم الجمعة  
هذا المجموع المركب لتأثيره لا يتحقق في الواقع الا بالجزء الاخير وهو  
الاجابة يوم الجمعة فصار كمنه في المصلحة لكن يوم الجمعة يتحقق في  
في كون المشي ما كان يوم الخميس وبالجملة لا مانع من ان يقول المالك  
هذا الامر في هذا اليوم سبب حصول ملكية هذا الارض لك منذ  
خلفت الى يومك هذا يعني ترتيب آثارها لو كان ملكا سابقا  
وليس هذا المحض القول بالنقل اذ مقتضاه الحدوث في الاثر لا في  
سبب الحق ولا قولها لكشف اذ مقتضاه عدم مغلوبة الاثر في

بالاجابة والمقتضى  
وهو العقد الموقوف

ذلك بل هو امانة حصول العلم به فاما لجديا فانه دقيق فافهم لم  
او من وصل الى مراده ومبين بالبيان المنزوع لحد اقبل فظهر من  
مطاولي كلماتنا المعنى المراد من النقل فلا يحتاج الى بيانه اذ اشر  
هذا فافهم ان مقتضى القواعد عدم تعقلا في اثر الامر المتأخر في  
المقدم لان المتأخر اما ان يكون شرطا يلزم تأخره عن المتأخر  
او علة يلزم تأخرها عن المعاول ولا يفتاوى الحال في ذلك بين  
العلل والشرائط الشرعية او العقلية اذ دعوى الفرق بينهما ليس  
الاكدهوى ان المتأخر شرطي بين الشيئين لا مانع من اجتماعهما  
لان التقيض الشرعي غير العقل ومنه يظهر ما في كلام العقلاء لا يتا  
دام ظله في الجواهر قالوا ان الشرط الشرعي ليست كالعقلية  
بل هي مجب ما يقضي جعل الشارع فقد يجعل الشارع ما  
يشبه تقديم السبب على السبب كمثل الجمعة يوم الخميس واعطاء  
الخطبة قبل وقته فضلا عن تقدم المشروط على الشرط فان كان  
يقال انه اذا ورد دليل من الشارع بحيث يقضى بطلان ذلك  
كالامثلة المذكورة وهو ما فلا يدين تطبيقها على القواعد بالترتيب  
ان المتأخر ليس سببا او شرطا للسبب والشرط الامر المنزوع من  
ذلك هو الكشف بالمعنى الاول او بالترتيب الكشف بالمعنى الثاني  
وهو انقلاب الموضوع وتقدم الثاني من حيث الحقوق لكن هو  
الامر او بالترتيب النقل بمعنى الانقلاب من حيث فاذ الحصة الامر  
اللاحق يتبدل العمل الواقع فكيف كان او غير على ما يقضي في  
اللاحق من حيث الحقوق بمعنى ان ما مضى بان على ما كان سابقا  
الامر فيما سبب ولعل الاول في القواعد هو الوجه الثاني لان  
يحصل الجمع بين ما دل على ان العقد اذا حصل حصل النقل و  
الامتثال وبين ما دل على توقف العقد في التأثر وهو النقل  
على الرضا ولو كان مؤثرا ولا كان على القول بالنقل لاستان



تقديم المطلق الموجب لشرح العمل به في غير المقيد مع انه على  
القول بالنقل يلزم تحقق التزويج مثلاً في وقت الاجازة ولو كان  
لحد هامين وهو غير معقول ولا ذلك على الكشف مع ان صحة الي  
عبدة المذكورة في باب الكفاية صحيحة لكن مورد هاهنا خصوص  
تزييج الوليين المرتبين لافلام والتجارة الغير المدركين واما  
القول بالكشف بالمعنى الاول فلا شبهة في انه مخالف للقواعد من  
وجه منها جعل النقل الامر المنزوع مع انه ليس في الالة الا نش  
شكيلة المنزوع منها جعل الامر المناخر شرطاً عليها ومنها لزوم ان  
يكون في الواقع ما هو شرط بينة من المكلف او غير ذلك فيعلم  
فهم او يتحقق وان لم يطع عليه الا بعد الانكشاف وهو في الاسباب  
الاختيارية غير مبرور ومنها كون الكافر ما لك السلام والمحقق  
فيما لو نشي له فصر لا فاسم واجاز وان كان يمكن المناقشة فيه  
بالمعنى من صحة العقد عليها من قبله من اصله مع ان الدليل على  
ما لكنه لما نفي البطلان في حق السلطنة وهو ما لم يصدر  
منه الاجازة لا بعد مسطاعه فاكونها كاشفة لا يصح الصديق  
العرفي جداً وانت خبير بان القول بالكشف بالمعنى الثاني خال  
عن وصمة هذا الاستكال وهو ما نفي قد يقال عليه انه يلزم  
كون المال بلا مال او الميت ما لك في مثل قول الوصي ان جعلنا  
بالمعنى المزبور او النقل ايضاً فان قيل قول الوصي له المال  
الموصى به اما لا مال له او يكون الميت ما لك له وهو باطل  
جداً بصفا الى ان القول المزبور احداث قول ثالث في خصوص  
الاجازة ظاهراً لانهم من قال بانها كاشفة ومن قال بانها  
ناقلة والظاهر من النقل غير المعنى المزبور كما ان ظاهر الاخر غير  
ايضاً وفيه ما لا يخفى وتظهر في تلك الاقوال في مقامات منها  
ان المقصود بالمعطاة لبيع فصولاً فليس لرافض بها الرجوع فيه قبل

الاجازة

الاجازة بناء على الكشف بالمعنى الاول يجوز تعقبه بها فيكشف ان  
عن مالك الفاضل وله الرجوع قبله بناء على الكشف بالمعنى الثاني  
والنقل ومنها ما اذا بيع بعض العين مشاعاً فصولاً وباع المالك  
البعض الاخر اجازة فان اخذ بالشفعة للشري الاول بناء على  
الكشف بمعنىيه والثاني بناء على النقل ومنها ان فسخ الاصل  
قبل الاجازة الاخر مبطل له على القول بالنقل ولا كشف بالمعنى الثاني  
دون المعنى الاول لان مقتضى وجوب الوفاء وجوبه على الاول  
ولزوم العقد وحرمة نقضه من جانبته ووجوب الوفاء عليه  
ليس مراعى اجازة المالك فان العقد تام من طرف الاصل فالحال  
الامر لطل الاخر على فسخه ودعوى امكان التثبت بالعموم المزبور  
على القولين الآخرين واصحته الدفع بعد اقراره من قبله الاجازة  
على القولين في العقد شرطاً او شرطاً لم يتحققا لم يجب الوفاء  
فان المأمور بالوفاء هو العقد المتقيد الذي لا يوجد الا بعد العقد  
ان قلت كان العموم المزبور يقضي بجملة الفسخ على الوجه المزبور  
فليكن يقضي بجملة كالتصرف بعد نقض العقد المبادى له الوحدة  
المتأمة مع ان جماعة منهم لم يفرقوا في جواز الصرف على جميع  
الاقوال قلت لعل الوجه في عدم الفرق وجود الفرقية الدالة  
على عدم شمول العموم بجملة التصرف على الاصل اذ لو ان  
ذلك عليه فيما انتقل عنه لا وجب جواز تصرفه فيما انتقل اليه  
لما هو قضية العقد المبادى له وهو نفي الاجماع فليكن الاخر  
الا ان الانصاف منع الملازمة المزبورة لان مقتضى الوفاء بالعقد  
حرمة دفع اليد على الزم فيه على نفسه لاما جعل نفسه فخل  
ما ذكر في وجه عدم الفرقية لان حرمة الصرف فيما انتقل عنه  
يكون داخلها فيما الزم فيه على نفسه بخلاف التصرف فيما انتقل  
اليه فانه خارج عن ذلك وان كان داخل في مفهوم المبادى له



فما لم يجدنا نحن في الاعتراض على العموم المزبور هو ما ذكرنا  
 انما على القول بالنقل من ان المراد وجوب الوفاء بالعتق  
 الجامعة مع شرائطها ولا شك ان نفس الوضاع على القول بالكشف  
 وان لم يكن شرط الا ان الامر المنزوع منه شرط كاعتق وهو لم  
 يتحققه حتى لم يعلم ذلك لم يجبا الوفاء به فظهر مما ذكرناه انه لا  
 لما ذكرناه من القناعة ومنها جواز تصرف الاصيل فيما انتقل عنه  
 بناء على النقل والكشف بالمعنى الثاني وعدمه على الكشف  
 الاخر ولعله لما عذر المتقدمة التي استدلوا بها في مسئلة انشا  
 القبله وفي التهمة المحصورة مثلا نقول فيما لو عقد على النقل  
 فصولا يجب التفرع عن كاخ الام قبل الاجارة لمدوران الامر  
 بين كونها جنبية يخل او ام الزوجه فلا يخل فوجب الجزا لئلا  
 يقع في المحرر الواقع وفيه ان معنى المقدمة هو التوقف الذي  
 مفقود هنا لوضوح ان الصلوة الى القبلة لا يتوقف على الصلوة  
 الى الجنب الا اربع لاحتمال تحقيقها بمجرد الصلوة الى الجهة الاولى  
 وكذا في المقام نعم العلم بها لو كان واجبا لوجب الى الجهات  
 الاربع مقدمة عليه وان لم يثبت له بانها مع انه لو سلمنا وجوب  
 تفصيل العلم بالامتنال في الكفا ليفيكون المراد من المعنى  
 الشامل العلم الشرعي وهو هنا موجود بعد ما احصل استحقاق  
 الحالة السابقة وهي الحلية قبل كاخ البنت نعم تجبه كلامهم لو  
 لو لم يثبت الاستصحاب فيما يغية العارض وهو خلاف التحقيق  
 ودعوى ان الموضوع المصنف غير معلوم البقاء فان الحلية  
 السابقة مستندة الى كونها جنبية ولم يعلم بقاءها فاستدل  
 ما قرئ في محله ان عند التاك في بقاء الموضوع ليصح المعنى  
 ايضا ومنها ما اذا جددت القابلية قبل الاجارة فانها بطل  
 على الكشف ويصح على النقل كما قبل وفيه ان المعنى في القصور

اجتماع جميع شرائط البيع عند العقد والرضا وكذا لو بيع  
 حال العقد لم يصح ولو علم قبل الاجارة وكذا لا يصح بيع الثمرة قبل  
 البروز وقبل المبد وولو برز او برز صلاحها قبل الاجارة نعم  
 لو جعلنا لها عقدا مستقلا صح ما ذكر ومنها ما اذا ارتفعت قابلية  
 البيع او المشتري للبيع قبل الاجارة باضلال الى المحرم او نجس او كره  
 واراد بيعه مع كون البيع صحيحا او بعد اسدا ونحو ذلك فان البيع  
 صحيح على الكشف وباطل على النقل ومنها ما اذا ترتب العتق  
 على البيع صح المجاز وما بعده على الكشف ولو باع كل نفسه او عتقه  
 لو صح بيعه اوارث مال المورث بغير نسيان فان يتا واخص  
 المجاز بالصدقة على النقل لو قلنا باعتبارها كية المجز الاجازة حال  
 العقد واما اذا ترتب على البث فكلوا بصبغة المجاز وما قبله مطلقا  
 لكن ينبغي تمييزه بما اذا بيعت الايمان في جميع العقود كان باع  
 المالك شوب ثم الشوب بكتاب ثم الكتاب ببيت وهكذا اذ لو  
 ترتبت على البث الاول مكر وكان حكمه كالجنين الذي ذكرنا حكمه  
 ثم انه على الكشف ظاهر واما على النقل فينبغي على عدم اعتبارها  
 المجز ولو حال الاجازة ولا يذهب عليك ان النزاع المزبور ليس  
 في معنى الاجارة عرفا ولقد حققنا بتدليل القول بالكشف بانها  
 عبارة عن مضاف مدلول العقد الذي هو النقل من جهة النقل  
 الادلة وحكم الشارع كالانقياد وقصد مضاء مدلول العقد  
 من جهة على القول بالنقل ومن حين الاجارة على القول بالكشف  
 فيها الصحة والاطلاق وجهان ولعل الاصل الاول لعموم ما دل  
 على اعتبار الرضا ودعوى ان المعنى الرضا به هو العقل الذي  
 هو النقل من جهة فلا بد من تعلل الاجارة به لا وجه لها لان  
 هو النقل مجردا عن ملاحظته وقوعه في زمان او مكان نعم هما  
 من ضروريات ادائها والحاصل ان الزمان ظرف للنقل لا



له هذا كله في حكم الاجازة واما شرطها فاما اشار الى التيقن  
 ولا يكتفى بسكوته مع العلم والاصول لان السكوت  
 والنسور اعم من الرضا بل لا بد من اللفظ كما قيل بل من بعض المعاني  
 الاجماع على انه يشترط فيها اللفظ الدال عليها على وجه الصراحة  
 كالمصية واجوزت وانفذت ورضيت ونحو ذلك وهو الجازم  
 ثم والافعال بكفاية نفس الرضا مطم من اي نحو حصل متعين  
 لا خلا في ما دل على اعتبار الرضا والظهور كثير من النفاذ واليقين  
 في ذلك ان الرضا اجلة منها في اول المسئلة مضافا الى التعليل  
 لعدم كفاية السكوت في الاجازة بكونه من الرضا فالعدول  
 عن التعليل لعدم اللفظ على عدم الدلالة كما صرح فيها ذكرنا  
 قلت ان غاية ما يستفاد من الموارد المذكورة كفاية الفعل التام  
 عن الرضا الذي هو المدعى قلت كما من قال بذلك ككل القين  
 وتكفي الزوجة مثلا قال به من جهة الرضا المدلول عليه به  
 من جهة سببه الفعل بقيد عدم الدليل على سببه بل لم  
 من ادعاء ثم ادعى ذلك في اللفظ وقد عرف ما فيه ثم انه يشترط  
 في صحة الاجازة عدم تحلل الزوجين وبين العقد لعدم بقاء  
 العقد معه عرفا فلا يثبت الاجازة واما ظهور رواية الولي في  
 في صحته بعد الرضا فليس كذلك بل لا بد من ان اويل فيها او بان انبأ  
 ان الرضا الفعلي كاخذ المبيع مثلا غير كاف والقول بان الرضا  
 ليس بالذي من فسخ العقود الا انما الذي اكتفوا بها بالافعال  
 مدفوع بان المراد ليس كل فعل حتى يتوحد المبيع بل القدر الثاني  
 الافعال التي هي من لوازم الملك كالوطء والعنف ونحوها وكل  
 يشترط في صحة الاجازة مطابقتها للعقد محموا وخصوصا ان  
 الاقوى التفصيل فالواقع العقد على صفة فاجاز المالك  
 بعضها او كانت بين ما ذكر فاجاز احدها حتى يشترط

لا يكتفى بالنية

ولو ادعى

ولو اوقع العقد على شرط فاجاز المالك بمجرد اذاعته لم ينعكس العقد  
 قابلية العقد للتبعض من حيث الشرط ولو انعكس فيه وجوب  
 والاعراض البطلان لانه اذا انقضى الشرط لغي الشرط لكون المخرج  
 ولعدم اعم اعلم انه لو مات المالك لم يورث الاجازة وانما يورث  
 المال الذي عقد عليه الفصول وذلك لان الاجازة من الحكم  
 الملك ومن اثار سلطة المالك والفرق بين اوتها واورث المال  
 يظهر على الكنف فانه على الاول يتكشف عن النقل حين العقد  
 الثاني عن النقل حين الموت كما فانه على جواز نقل المالك  
 العقد والحيز والافعال فخرج ساقط من أصله وليس الاجازة قوية  
 كما توهم لعموم الادلة مضافا الى صحة محمد بن قيس المتقدمة و  
 اجازة البيع لا يدل على اجازة القبض نعم لو فهم منها هي كهي  
 عليه جميع اثار القبض هذا كله في حكم الاجازة وشرايطها واما في  
 الجيز فيقول قال في عدة الاطرب اشترط كون العقد الجيز في  
 الحال ولو باع مال الطفل فبلغ واجاز لم ينفذ على اشكال كما  
 لو باع مال غيره ثم ملكه واجاز والكلام يقع من في العباد وال  
 في اصل الاشترط قيل في العباد ان المراد اعتبار رضاء الجيز  
 واهلية الاجازة حال العقد فلو جحدت القابلية كما في المثلثين  
 لم توثق الاجازة وقته ان غنصاء عدم صحة الاجازة من الولي بقاء  
 الفصول حين قال المالك ثم نفق بجون ونحوه وعدم صحة  
 من الرهن والمفسر بعد ذلك الرهانة والافعال ولو باع الفصول  
 العين المرهونة او مال المقتبس لان الجيز في الصور المبرورة ليس  
 له الاهلية للاجازة حال العقد مع ان صحة الصور لعلمها مقرو  
 عنها وقد يحتمل ان يكون المراد من العباد ان العقد لا بد ان  
 يكون له جيز حال وقوعه وقته انه لا يلائم الفرق بين لوجود  
 الجيز حال العقد منها وهو الولي في الاول والمالك في الثاني فضا



لعدم إمكان تصور عقد فضولي حال عن وجود الجزاء  
على عدم خلو الزمان عن الإمام الذي هو ولي من لا ولي له نعم يتصور  
ذلك في فضولي المكاح بناء على المشهور من قصر الوكالة على الأب  
والجد وكيف ما كان فالأقوى عدم اشتراط وجود الجزاء بالمعنيين  
في المكاح للأصل والعومات مضافا إلى إطلاقها وورد في تزويج  
الصغار فضولا الشامل لصورة وجود الولي وعدمه وكلامنا  
عدي حاشا العلامة من أن صحة العقد والحال هذه بمنتهى  
المتنع في زمان امتنع دائما وفيه مع أنه مقتضى ما إذا كان الجزاء  
بعيد المتنع الوصول إليه عادة المنع من انقضاء امتناع صحة العقد  
في زمان امتناعه دائما كما لا يخفى ثم إنه يشترط أن يكون الجزاء  
الضرر في حال الإجازة بأن يكون بالغا قلا ما كما مثلا وهل يشترط  
أن يكون كذلك حال العقد أم لا فالجواب أن يقال إن المالك حال  
العقد ما هو المالك حال الإجازة أو غيره فعلى الأول إما أن يكون  
المنشا لعدم كونه جائزا للضرر حال العقد صغره أو تعلق حق الغير  
فيما له كحق الرهانة ونحوه وعلى الثاني من المباشرة لبيع أم هو أو  
الأجور لا أشكال في خفاء الصورة الأولى لقيام الإجماع على كون  
الصغير مملوك العباد فلا يقع إجازة بعده الكبرى كما أن الأصح صحة  
الصورة الثانية للمعروف من عدم الدليل على اعتبار أهلية الجزاء  
حال العقد ولا أشكال أيضا في الصورة الثالثة بل الأقوى أنه لو  
فكت الرهانة نصح الإجماع إلى الإجازة لأن المفروض أن المباشرة للبيع  
هو الرهن المالك برضا من نعم المانع كان تعاقب حق الجزاء وقد يقع  
كما أنه لا أشكال في صحة الصورة الرابعة أيضا لأن المانع ليس له  
الأهلية حال العقد وقد عرفت أنه غير مانع هذا كله في صورة انقضاء  
المالك حال العقد مع حال الإجازة وأما صورة الغاير وتجدد  
المالك بعد العقد على أن يكون هو الجزاء فلا تعلق ما أن يكون هو

البايع أو غيره وعلى الأول يبيع لنفسه أو لملك والمالك أم لا  
يتعلق إليه باختیاره كالمفروض أو غير اختياري كالارث وهل الثاني  
تقتضي صحتهما إجماع أو فسادهما كذا أو التضييق لاختياره أظهرهما  
الأول وإن كان قد يتوهم الثاني من وجود الأول لزوم خروج  
المالك عن ملك ما لكانه قبل أن يدخل في ملكه وهو واضح على أن  
من كونها كاشفة الثاني لزوم فساد المالك كون على مملوك وإحدا  
على الكشف أيضا الثالث لزوم الدور لأن الإجازة المانع لما كشف  
عن صحة العقد الأول ومن كون المالك ملك المشرى الأول فذلك  
العقد الثاني على ما له فلا بد من إجازة المشرى للبيع الثاني حتى يصح  
ويلازم فعل هذا يلزم توقف إجازة كل من الشخصين على الإجازة لا  
الرابع أن يبيع المالك الأول رد للعقد فلا يقع إجازة المضمون في ذلك  
انتقالا إلى المالك أما أنه رد فليظن به فيه عرفا كما أن الأمر كذلك في  
جميع العقود والمجانبة وأما أنه لا يقع بعده فواضح الأثر أنه لو رد  
بالقول ثم اشتراه الفضولي ليس له الإجازة الجواب أماعن الثالثة  
الوجود الأول فلا منبأها كاشفة الإجازة على القول بمجانبة  
الناشئة من العقد وهو غير لازم عن الغير فيما لو كان الجزاء غير  
حين العقد لعدم دليل شرعي وعقل يقتضي القول بخروج المالك  
عن ملك الجزاء حين العقد على القول بالكشف قبله لا مانع من كونها  
كاشفة من زمان قابلية الناشر وهو الموت والانتقال ولما عرفت الوجه  
الرابع فإنه إن أريد من كون البيع الثاني رد للعقد أنه يبطل  
الأثر العقد في الجملة فليس كذلك لا يمنع ذلك من بقاء العقد قسرا  
بالنسبة إلى المالك الثاني فيكون له الإجازة وإن أريد أنه  
يبطل العقد راسا فتعبر بعدم وجود ما يدل عليه يمانع  
الثالثة التي وقوع العقد الفضولي أقصى ما فيه أن التعلل  
لكونه مناجيا لمعنى العقد يكون مغفورا لمحل الإجازة بالنسبة



المالك الاول قلنا ان الثاني ان يجبر لا انه في المالك الاول  
 نفس العقد ونظمه اليه وبين المتاعين بعد انكشاف هذا وهذا  
 البيع فانه يقي العقد على ما له من قابلية حقوق الاجازة على الاكراه  
 وعدم على الثاني فلهذا ما ذكرنا ان الصحة مقتضى القواعد لا  
 ان العلامة وجه الله قال في كونه لا يجوز ان يبيع حين لا يمكنها  
 ويمضي لشئها ويملكها وبقا قال الثاني واحد ولا نص في هذا  
 لقول الشيخ لا يبيع ما ليس بملك ولا شئ لها على العرف فان كان  
 قد لا يبيعها وهو غير ملك لها ولا فادع على تسليمها انتم وانتم  
 خير بانه لو لم يذكره لوجب لا فضاء على موده فلو تباين  
 على ان يكون العقد موقفا على الاجازة فالتفت اليها من  
 المالك او من البائع بعد ملكه لم يدخل في موده فلهذا  
 بالغز وعدم القدرة على التسليم في ان المراد وقوع الاشياء  
 غير متوقفة على الاجازة لعدم بل وقع على وجه يلزم على البائع بعد البيع  
 تحصيل البيع وتسلمه واصرح منه في الدلالة على ما ذكرنا كذا  
 الحكم عن الخلف ولوباع عن المالك فاتفق انتقال الى البائع  
 فاطا هرايق الصحة خرج عن موده اجبا ونعم قد يقال فيه  
 من حيث ان الاجازة بعد وجوبه عن ملكه وضعفه ظاهر ثم انه  
 يظهر في الحكم عن غير المحققين والشهيد في جهة المالك وجها  
 القول بالصحة في الفرض المزبور ولو لم يحصل الاجازة معللة  
 بان الملك الباع منها وفيه ما لا يخفى فالاولى الاستدلال بعدم  
 الشبهة فان مقتضاه وجوب الوفاء بالعقد على كل عاقد  
 الزوم على البائع بمجرد انتقال المالا اليه وان كان قبل ذلك لاجبا  
 لاحكام الوفاء ونقصه ومن الضيف فيها لا يخفى فان البائع قبل  
 الملك لم يكن موقفا بالوفاء قطعا وبعد يشك بالاستصحاب  
 يقتضيه بقاء ما كان على ما كان وتوهم ان الاستصحاب لا يعارض

العموم

العموم فاسد لان المقام مقام استحباب حكم الخاص لا مقام الرجوع  
 الى الحكم العام مضافا الى ما مضى مع عموم قوله لا يجل مال احد الا  
 نفسه وجوبه الناس مسلطون على اموالهم فان المفروض ان البائع  
 بعد ما صار ملكا لم يطب نفسه يكون ما له للشئ والرامة قبل  
 ذلك به ليس الا انما يكون ما له غيره له واحد ما غير الاخر قطعا  
 ثم على القول بان شرط كون المبيع جازا في الصرف حال العقد في الجواز  
 شرط واقعي ام على نظره التفرقة في موارد منها لو باع عن المالك  
 مقتضا الكون غير جازا في الصرف فبين انه في الاشكال في  
 لزوم البيع من غير احتياج الى الاجازة حتى على القول بطلان  
 الفصول في وجود مقتضى وعدم المانع ومنها الصوة بها اليها  
 انه باع نفسه والاظهر في ايضا لزوم البيع من غير احتياج اليها  
 لا يقدح الفصل المزبور في البيع الا ان يقال ان قصد المزبور  
 وان كان لا يقدح في صحة البيع الا انه يوجب عدم وقوع البيع  
 على الوجه المادون فيه ومنها ما لو باع عن المالك مقتضا  
 غير جازا في الصرف فبين كونه ملكا لو باع ما لا يبيع بطريقا  
 في ان ميتا والمتهورا الصحة بل عن العلامة في باب الهبة من عدم  
 الاجماع عليها وقيل با بطلان معللا بان ما وقع وهو نقل المال  
 عنه لم يقصد وما قصد وهو نقل المال عن الاب لم يقصد  
 انه في الحقيقة قصد النقل عن المالك لكن اخلافا واعتقاده  
 ان المالك ابو كما في عكس المسئلة نعم لا بد من الاجازة بعد  
 الدلالة على ان المالك على الاخر وطيب النفس على المالك ينقل  
 خصوص ما له بعنوان انه ما له لا ينقل ما لمعين فيكون ملكا  
 له في الواقع فان حكم طيب النفس والرضا لا يرتب على ذلك كما  
 لو اذن في التصرف في مال يفتقد له غيره والمأذون يعلم انه لم  
 يجز له التصرف بذلك الاذن ومنها الصوة بها اليها الا انه باع



لنفسه ولا قوى هنا ايضا الصحة والوقوف على الاجازة مثل ما  
 في الصور الثالث اما القول في الجاز فقول هل يشترط فيه كونه  
 معلوما للغير بالتفصيل من تعيين العوضين وتعيين نوع العقد  
 من كونه بيعا او صلحا او من جنسه من كونه تكافليا او غير  
 لها ام يكفي العلم الاجمالي ولعل الاظهر الاول لكونهما في الحقيقة  
 ركزي العقدان المعاملة الحقيقية انما تفصل بين المالكين بعد ذلك  
 فثبت القول مع عدم تعيين البايع عند القائل نعم ان قلنا انها  
 في حكم الاذن السابق كفي العلم الاجمالي بوقوع عقد قابل للاجازة  
 فضلا عما تقدم ذكره ويشترط في الجاز ان يكون جامعاً لجميع شرائط  
 البيع عدا اوضاعه بل يجب ان لا يصادفها ما حال الاجازة لم يكن  
 والحق التفصيل بين الشرايط التي شرعاً النفس الاشارة الى ان العقد  
 ونحوها وبين الشرايط التي شرعاً لا يشترط في العقد كالتفصيل  
 في باب الصرف وتقدر التسليم ونحوها بالامر ولو لم يجمع ما  
 هو من قبل الاول مع العقد وعدمه ما هو من قبل الثاني **فصل**  
 في الرد وهو تحقيق بقول شخص العقد ودرءه وما اشبه ذلك  
 كما ان يخطو بكل فعل يخرج له عن ملكه كاي بيع ونحوه لان بعد الترتيب  
 صحة تصرفه يكون مفقوداً لعل الاجازة لم تكن ضرورة وجب على ملكه  
 التصرف الغير المخرج كالايجان ونحوها وان لم يكن مفقوداً لعلها الا  
 انه يفتى على الظاهر بهما كيف عدم المصادفة للمالك فيقال على  
 القول بالكشف المراتي الذي هو المعنى الاول واما على الكشف  
 بالمعنى الثاني فتدقيقا لفساد الاجازة لانه كلما يكون باطلا  
 على تقدير تحقق الاجازة الموقوت من حين العقد فوقع صحيحاً  
 من حقوق الائتلاف لجناس المتناهيين ولما التصرف الذي لا يثبت  
 ذلك ايضا كمنه في البيع والحق التفصيل بين صور علم المالك  
 في وقوع العقد الفضولي وبين علمه فان في الاول يحكم بكونه

في  
 قوله

رد المشتري

رد العقد مع فائضه له ما دل عليه بخلافه في الثاني هذا كله  
 ان اجازة البيع فان لم يكن له اي المالك **فصل** في رد العقد  
 ان الايدي المشتريه على البيع ايدي ضمان لبقاء البيع حتى يملك  
 المالك سواء كان عالماً او جاهلاً بالحق العيب الموجب للضمان  
 اجاب مع العلم والاشارة اليه عليه بغير حق مع الجهل فان ضرر  
 العيب بذلك كان مندوباً في ادله ضمانه والا كان لحقاً فيه  
 ذلك لكونه والحال هذه من البيع الفاسد وما يضمن به  
 بعضه انما سدد ولعمري قوله على اليد ما اخذت حتى توفى  
 قال للان حقه المستلزم هكذا وهو انه لم يجره كان للمالك  
 المال من هو في يد بايعه كان او مشترا او غيره وقبحه في طائفة  
 من علماء منها لو كان قد دفع البايع الفضولي المبيع للمشتري في  
 القبة الاقتراع من المشتري لتضييق وجود العين في يد المالك  
 قبض المبيع ولا خلاف وجهه ولو توقف الرد على يد ما زيد  
 على المضمون وجب ما لم يخيف ومعه انكسار ثم في صورته  
 لو رجع على البايع اما يلزمه باخذها من المشتري وردها اليه  
 ببدل العوض للحيولة اذا توقف الرد على معنى ضمان طويل في رد  
 اشتبه **فصل** في رد المشتري على البايع **فصل** في رد المشتري على البايع  
 للمالك من فسخه او عرض من فسخه او عن ارش جناية او غير ذلك  
 او لم يكن طامناً **فصل** في رد المشتري على البايع **فصل** في رد المشتري على البايع  
 انه لغزو ولكن ادعى ان المالك ان هذا ما ذكره المصنف  
 لهم تحقيق الكرامة في المقام بحيث يكشف النقاب عن المرام واقع  
 في امور الاول في احوال البايع والمشتري الثاني فيما بينهما المشتري  
 الثالث في مستند رجوع المشتري على البايع في ذلك **اما الاول**  
 فنقول البايع والمشتري اما ان يكونا عاقلين بان المال للمشتري  
 غير ان يكون في الدفع او يكونا جاهلين به او يكون المشتري عالماً



والبايع جاهل او العكس مع كون البايع مدلسا وقاصدا لبعده  
الغزو والاول على الاول اما يؤثر ذلك عند اعتقاده واقدا  
اولا يؤثر ذلك فيه بان كان معتقدا ذلك المعنى مؤثر في ذلك  
الم لاكن دفعه الى غير ذلك بان عنوان انه مال وكان الاختصاص  
ذلك من خارج بحيث لم يؤثر في ذلك تدليس الغار لا اشكال في  
عدم الرجوع في الصون الاول لعدم صدق الغار على البايع  
والغزو على المشتري عرفا وفي الصون الثانية اشكال ولعل  
الاقوى عدم الرجوع للثالث في الصدق والاصل البرائة  
والصون الثانية كالاو على عرفا لا يرجع فيها لاجل اختلافها  
والخاصة لتحق الغزو فيها عرفا ولا يشترط قصد الغزو عند  
قطعا واما الصون الاخيرة ففيها اشكال من كون قصد ذلك  
ومن جهة ان اخذ قد لخطا ويغزو من قبل نفسه فلا يكون  
مغزورا ويقتل قويا الفرق بين ما اذا كان فعل الغار بحيث لو  
يكن للغزو ومعتقدا الاثر في ذلك في آخرى وبين ما اذا لم يكن  
لكذلك **ولما** انفقوا لغيره المشتري لما ان يكون قد انتفع  
في مقابله بعوض كالماء او لم ينتفع كالمنفعة الغير المستوفاه  
القطعة ولما ان يكون قيمته العين الثالثة بيده او ارش الحبيب  
الحادث في دين او ما لا يعود بنفسه الى المالك كبناء او غرس  
في الارض لو قلعه المالك وعلى الغار بما ان يغزو فغلاو  
لا كما لو امر به المالك ثم انهم الفقوا ظاهرا في عدم الرجوع  
اليه في صون الابراء باقسامها كما انهم اتفقوا في الرجوع اليه  
في صون ما لا ينتفع في مقابله بعوض كالنقطة والمنفعة الغير  
المستوفاه على القول بجواز رجوع المالك اليه كغيره من  
في بقية الصور للتسكين في اندراجها تحت اسم الغزو ولما  
غيره منها اجتمع المنافع المستوفاه نحو سكنى الدار وركوب الدابة

والخروج

واستخدام العبد في رجوعه بالابن التي يضر بها المالك قولان الاول  
عدم الرجوع به الى البايع وهو بجماعة من المخرج والحق على قول  
معلا مباشرة الاثر في حصول النفع فلا ضرر والثاني وهو المخرج  
الرجوع وهو الاقوى لا قدمه على الاستفاد به بجماة فلا ضرر  
على هذا التقدير حاصل ومقتضاها قيمة العين الثالثة بيد والظاهر  
عدم الرجوع فيها والا لزم الجمع بين العوض والمعوض لغيره وكان  
الغزو عند البايع استحق الرجوع به هذا على تقدير مساواة القيمة  
للثمن او نقصانها واما لو زاد فالرجوع اليه بالزيادة متجها  
لوجود المقصود وهو الغزو من غير شيء يعارضه مضافا الى  
الاولوية الثانية من حكمه بجواز الرجوع فيما لغيره عوضا  
عن المنفعة المستوفاه لوصول النفع له ثمة في مقابلته ما غر  
بجلائل ما غر به من الزيادة فلا وجه للقول بعدم الرجوع  
بها متساويا بطلاق كلامهم من عدم الرجوع بالقيمة ومنها  
ما لا يعود بنفسه الى المالك فان في رجوعه بذلك على البايع  
اشكال من كونه مغزورا ومن البايع باقدا على المضرافات فلا  
ومن كونه بالمضرف كالبنا والغرس مثلا لاعتلافه له ببعده  
والبايع لم يورثه من عدم الرجوع ومقتضاها ارش الحبيب الحادث  
في دين ففي رجوعه به قولان مبنيان على ان العقد يوجب ضمان  
الاجزاء بما يقابلها من الثمن كما يوجب ضمان المخرج مجموع الثمن او  
فقط الاول لا يرجع بخلافه على الثاني نعم لو زاد ارش على مقابلته  
من الثمن فالاقوى الرجوع فيها لما قلنا في الزيادة عن القيمة **اما**  
**الثالث** فقول الدليل على الرجوع الى البايع الغار الوارث  
المشهور وفي قوله المغزو يرجع على من غره المختص بالانتماء  
المصلحة والحكمة مضافا الى عدم الضرر ولا ضرر احيث انه يصح في  
الضار على الغار والمضرو على المغزو والى ان الغار سبب الا



والغزو مباشر والسبب أقوى هنا من المباشر وفيه أولا ان كان  
 المراد من الاقواس استنادا للثقل الجغرافي دون المباشر فلا وجه  
 لعنان للغزو المباشر فلا بد من قصر الحكم بان كان على السبب  
 وهو خلفا لان يقال ان الحكم به من جهة المزبوت مقصور على  
 السبب لكن هذا لا ينافي الحكم بان كان على المباشر من جهة اخرى  
 وهي اثبات اليد على مال العزوقية انه متجه فيما اذا كان له بطلان  
 ولما اذا كان يد نفس الملاك فلا ينافي مع الاخر ائنه هنا عرفا  
 نعم قد يصير السبب اقوى كما عند المباشر للعرف نحو الصبي الصغير  
 والمجنون ونحوهما هذا كله في الحرمان مع عزو المشتري وعده  
 عليه وان لم يكن كذلك بل علم انه مضى مثلا لم يرجع على  
 البائع مما اقره ما ذكرناه واما نفس الثمن فيل يرجع المشتري  
 اليه ام لا لا تحقيق الرجوع فيما اذا كانا جاهلين للعموم على ايهما  
 اخذت حتى تؤدي وكان ما تضمنه يصح تضمين بعباده ولا  
 فرق في ذلك بين وجود الثمن وعده واما اذا كانا عالين  
 او المشتري عالما بخلامهم مضطرب في الغاية فما جرى الرجوع  
 لهما هو مقتضى القاعدة فقول قد يتوهم عدم الرجوع مع  
 سواء كان الثمن موجودا ام لا وسواء كان الدفع بتوقع الاما  
 ام لا كما هو مقتضى اطلاق الصحيح قال **فصل في الرجوع بالثمن**  
 الذي دفعه مع العلم بالقبض لانه الدفع والحال هذه على  
 الاعراض المخرج عن الملك او الهبة لا ينافي الرجوع مع وجود  
 العين قلت الرجوع باعتبار وضع الهبة مسئلة باعتبار وثائق  
 البيع مسئلة باعتبار وثائق البيع مسئلة اخرى مع ان يجمل ان  
 يكون المنع عن الرجوع عقوبة لدفع عوضا عن الحرز فبطلان  
 المخاوف عليه كذا وفيه ان الوجهين الاولين ان تمامها  
 لدفع الاحتكاك عن صورتها ما لو دفع بتوقع الاجاق والرجوع

او بالثمن في هذه

ان قلت فلا بد من العلم

متجه لو فرض قيام الدليل على المنع واذ ليس فليس ثمن في المقام  
 احتكاك بين الاولين انهم ذكروا في المعروض بالبيع الفاسد بانه لا يفي  
 الثمنان بين علم المشتري بالفاسد وجهه وهنا فصل اول في الرجوع  
 بل حكى عن جماعة دعوى الاجماع على عدم الرجوع بالثمن ان كان  
 قد تلف مع ان العلم بالمزبوت هنا من ان الدفع مع العلم بالقبض  
 يدل على الاعراض او الهبة او الاباحة المجانية جارية هنا في  
 ايضا الثاني انهم صرحوا بعدم جواز تصرف البائع في الثمن  
 اليه مع انهم عللوا بالتعليقات المزبوت لعدم رجوع المشتري  
 بالثمن فكيفما التوفيق بينهما ويمكن الجواب عن الاول بان العقد  
 الفاسد قد تم كونهما على اخذ الموضع عن صاحبه فيرجع مع  
 الثمن الى ثمن المثل وان زاد على المثل فيحق صمي الاقدام في  
 الجملة ولما مع العلم بالقبض فانه ساطع على الخلاف عالة انما  
 ان كان الفارق هذا ان المقتضيات صور العلم بالقبض بان  
 يكون له الرجوع على البائع بالثمن اذا اشترط الخيار ففسخ او اضر  
 الرجوع الى الثمن مع رجوع المالك او امره باقائه مدة فالتفريق  
 بينها او التمسك قبل اتمام البيع قلت اطلاقه ينصرف الى ما هو لهما  
 من الفضولي ولا شبهة ان الصور المزبوت ليست منه فله يلزم  
 التفصيل في المسئلة وعن الثاني ان عدم جواز الصرف في  
 اموال الناس من ليستد الى عدم رضا المالك دون الشارع  
 كحق المارة ومنه لا عدم رضا الشارع دون المالك كما لا يخبر  
 ونحوه واخرى اليها معا فلا منافاة مع ان يكون عدم جواز الشر  
 في المقام مستندا الى عدم رضا الشارع بجعل المال للحال نحو  
 عن الحرمان وان كان المالك باحده بالجملة تسليط على اطلاقه لا  
 ينافي في الحرمة الالهية وكذا لو دفع او نقل باي ناقلا **فصل في اطلاق**  
 ماله السلطنة والملك بل مطلقا لما ليس له السلطنة سواء كان

بانه انما هو صانع

مما يملك كالعين الموهوبة أو الامتياز **بغير عوض** وكان **بغير عوض**  
 ونحوه **وقد** على الاجازة اما صحة البيع بالنسبة الى ما يملكه  
 فظاهر والاجماع عليه كما اعترف به جدي العلامة قدس سره في  
 الرياض بل بمنعها عنهم السيد في الغنية دعواه عليه صريحا  
 لكن ينبغي تعيين كلامهم بما لو لم يتولد من عدم الاجازة والرد ما  
 شرعي من الصحة غير هذا ذكر من انضمام غير المملوك الى المملوك كقول  
 الربا اوبيع ابن من دون قيمته او صحه صرف من دون قبض في  
 المجلس لو بقاء شيء لا يفتقر الى العادة او بيعها لغير المولى على  
 وجه الاول الى المعاصرة اصلا كما لو باع اربعين شاة وفيها الزوا  
 فان تمها بجهول بقاءه على الواجب واحدة لا يمينها فان تعين  
 قبضها فرفع قبضها ثم على القول بان الواجب هو الواحد الموزع  
 على تمام الاربعين لاجلها لا كما لا يخفى وبذلك على اثبات الصحة في  
 الملوك صحيح الصغار الوارد في المقام سيما بل احضرت القاعدة  
 المعروفة وهي ان العقد الواحد غير له العقود المتعددة وقد  
 استدلو عليها في جملة من المقامات المنقضية لتمامها واتفاق  
 كلمتهم عليها فالواجب بيان المراد منها اولاً ثم بيان المستدل بها  
 ثانياً فقول الطاهر ان المراد ليس خصوص عقد المعاوضة  
 بل كل عقد كالهبته والمضاربة والوديعة ونحوها من العقود  
 الملزمة او العقود الاذنية بل العقد في كلامهم من باب المثال  
 فالمراد المعنى الاعم منه ومن الاطلاق كما ان الطاهر ان المراد من  
 تنجزه العقود المتعددة من جنس لامر فابيع بمنزلة البيوع  
 المتعددة وهكذا غيرهم ان المراد من المنزلة اجراء الاحكام المتعددة  
 من جنس لامر فابيع بمنزلة البيوع المتعددة وهكذا غيرهم  
 ثم ان المراد من المنزلة اجراء الاحكام المتعددة العقود على عقد  
 الواحد على معنى ان كل حكمهم تبيين من قبل الشارع على العقود

العقد

عقود

المتعددة فهو مرتبط على العقد الواحد مثلاً ينبغي في البيوع  
 كالهبة والوقف والرهن والصرف والسلم ان حصل القبض في  
 القبض الحكم بالصحة في المتبوض والمطلان في غيره وكذلك ثبوت  
 الخيار والشفعة لو كان بعض العقود عليه فيه خيار أو شفعة و  
 نحو ذلك ضمان الا باعاض قبل القبض وبالجمله فالاصل اجراء الحكم القوي  
 المستقلة على الا باعاض ما لم يعارضه معارض مخ ان كان اجماع فيما  
 اتفق التمسك وجماعة بالاطلاق في مسئلة ما لو اجل بعض التمسك  
 السلم فهو والا فلا وجه له نظر الى القاعدة المنبوتة هذا يعني  
 الكلام في مستندها وهو الاستقراء الاول والاجماع ثانياً والمؤيد  
 ثالثاً فان الاسباب الشرعية كالاسباب العقلية قوية في المقابل  
 دون غيره وبالجمله لا ريب في جواز افراد الاجزاء بالبيع كما هو  
 المفروض وجمها في عقد واحد لا واجب الارتباط بل انما يورث  
 السبب في جميع الامور المقابلة دفعة واحدة وفي غيرها الاطلاق  
 فرق في الاجتماع والافراد سوى كفاية العقد الواحد وعقد  
 لا ارتباط الاجزاء بعضها ببعض فان قصد الارتباط شيء  
 زائد لا يدل عليه البيان عند اطلاقتها وتبيان اوضح ان العقد  
 مقضي لانفاً متعلق بجميع اجزائه فاذا اكتشف عدم انفاط  
 بعضها لما منع يقع الشك في ان انضمام هذه الاجزاء بشرط ان يحد  
 بعضها مانع ولا ريب ان الاصل عدمها اذ ذلك اما من جعل  
 الشارع ولا دليل عليه ان لم يكن الدليل على خلافه واما من جعل  
 المتعاقدين وهو فرع الاشراط ولا خطأ في اللفظ والادخال  
 الفرض والاتفاق في مجموع قائلهم ما ذكرنا انه لا وجه لدعوى ان  
 القاعدة المنبوتة منافط القاعدة بقية العقد للقصد لما قرئ  
 من ان القصد لم يتعلق بالانقضاء جميع الاجزاء واما الارتباط  
 فلم يخفى قصد حتى يتحقق التوافق وصفاً الى ان قصد الارتباط



ان سلبنا تخلفه فليس من اللفظ حتى يوجب العقد بل يقتضيه  
 ومن الذي لا يتبع العقد فان قلت دعوى التزني  
 عقود المعاوضات ينافي اعتبار العلم فيها اذ معناها معاوضة  
 كل جزء بتب من العوض الاخر وهذا يستلزم جهلا العوض  
 العوض قلت اصل التزني من البيع معلوم والا ليطعن على  
 مع انه لم يقل به احد الاول الى الجهل الذي يؤول الى المعايير  
 بعد التقييد غير فادح جدا فلتخصر ما ذكرنا انه لا وجه لما  
 المتقدم لا رد على من المطلق ان راسع عدم الاجازة معللا  
 التراضى الا بالجمهور والعقد تابع للضرورة وبانه يؤول الى  
 جهل له التزني حيث ان ما يقتضيه التقييد غير معلوم للتعاقب  
 حين البيع للمعترف من ضعف التعليلين وكيف ما كان **بسط**  
 نه على البيع بان يقوم جميعا **القول** الحق يأخذ كل من المالكين نصيبه  
 ولو اجاز او يوجب **المشترى** على الباقي **المبايع** يحصل منه **التميز** ان لم يميز المالك  
 وكيفيه ذلك علمنا يستفاد من اكرار الاصحاب ان يقوم المالك و  
 غيره بمجهتين ان لم يكن للاجتماع مدخل في زيادة القيمة ثم يتو  
 احدها وينسب قيمته الى قيمة المجموع **ويؤخذ** من التزني كما شاعرا  
 تلك النسبة وان كان للاجتماع مدخل في الزيادة كروحي خف  
 ومصراعي باب قوم كل منهما بافراده ثم ينسب قيمته احدها الى  
 مجموع القيمتين فيؤخذ من التزني تلك النسبة لانه لو لا ذلك  
 وكان المعبر اخذ القيمة من التزني لادى في بعض الفروض الى اجتماع  
 العوض والمعووض للمشترى بل وبها ادى الى تقسيم البايع زيادة  
 على التزني فما لو زاد عن قيمة غير المالك وهو باطل قطعاهذا ما  
 عندهم يقتضي الكلام ان المتضمنين هما قيمتان او شيان او غلظا  
 وعلى التقديرين ما على الاشاعة او لا وعلى الاحتمال ان يكون مستأ  
 الاوصاف او متفاوت حتى نقول فيها ذكرنا اشكال الاول في

في نظام المقادير

اطلاق كلامهم من الاتفاق الى توزيع التزني على القيمة بالقيمة  
 المبرورة بل الحق التقييد بين الصور ففيها كان المبيع من ذوات  
 الاشياء او من ذوات القيمة بسط التزني على العين فحدثت او تكررت  
 اذا التواصت الاوصاف التي لها مدخل في زيادة القيمة ونقصها او  
 كذا لو كان شركة البايع للمالك في المبيع على جهة الاشاعة في  
 عينها سقط التزني على القيمة الثاني في اعتبارهم بقوميهما جميعا  
 فيما اذا لم يكن للاجتماع مدخل اذ هو غير لازم فلو قوم كل واحد  
 منهما منفردا ونسب قيمته احدهما الى مجموع القيمتين واحدا  
 النسبة صح ايضا لان المفروض عدم مدخلية الاجتماع فلا فرق  
 فيما يتوهم بين المجهتين الا ان يدفع الاول بان اطلاق كلامهم  
 لا يشمل الصور كلها بل ينصرف الى بعض هاست بما يلاحظه القليل  
 والثاني بان ذلك ليس على وجهه اللزوم بل على وجهه الخير  
 التميز بل هذا البقي الكلام في وجه اعتبار بقوميهما منفردين فيما  
 اذا كان للاجتماع مدخل فنقول انهم علوه بان لا يتوكلوا  
 منها مال الامتياز او لا موجب لقوميهما كالتزني والمناقشة فيه باق  
 التعليل على المشترى لانه لم يبدل التزني الا في مقابلتها والهيبة  
 الاجتماعية فلو كان المناط ما ذكره لم يرد الى المشترى فلو كان  
 في مقابلته الهيبة مدفوعة بمنع دفع التزني في مقابلته الهيبة  
 بل المسلم دفعه في مقابلته العينين المصغرتين بوصف الاجتماع  
 فاذا تبين ان الوصف بورد المالك ملكه لم يقطع من التزني  
 شيئا في مقابلته الوصف ولذا **المراد** المشترى **وهو** **كان** **لذلك**  
 بسبب بعض الصفقة عليه كاعراض الاصحاب كافة وان كان  
 المناقشة في اطلاقهم محتمل فان المشترى اما علم بذلك او حاشا  
 وعلى المقاديرين اما ان يميز المالك او لا لاسيما في عدم الخيال  
 بالنسبة الى صور العلم لجاز او لم يجز او الصور الاولى ثبوت

المراد ان البايع يبيع في صورة  
 صفات البيع في صورة

وأما الثانية فكأنه لا تقدم على التبعض ولما صوت الجمل  
مع الإجماع فظاهره أنه لا اشكال في عدم الجواز بل لا  
يمكن المناقشة فيه من وجهان الأول أنه يظهر منهم في عدم  
أن كل ما يختلف به المفاض في العرف والعادة بالنظر إلى المقتضى  
يجب الجواز ومنه من قواعد المسئلة التي لا اشكال فيها فيقول أن مقتضى  
العرف ما يختلف به المفاض في العرف والعادة وكلما كان كذلك يجب  
الجواز لما عرفت لأن يقال إن المناط في الاختلاف المزبور الاختلاف  
النوعي لا الاختلاف بالنسبة إلى بعض الأقسام من المتعديين  
كأقسام المقام أنه لا يختلف المفاض في تقاض العرفاء في أغلب الأقسام  
فالاصل للزوم الثانية أنه لا يتم على القول بأن الإجماع فاطم كما  
هو مدعى جماعة من الأجلة فاقضاهم في الحكم المزبورين في الجمل  
في كونها فاطمة أو كما شققة فانه على القول بالشك معلوم بقاء الجزم  
البيع فصولا على ملك المالك فيحقق التبعض الموجب للجواز  
أن الإجماع على العرف المزبور فاطمة فحصلها من دون جبر  
وتأخير وأما مع الصبر والناحية لأصبر في مثل الأول عرفا والمثابرة  
في الجواز هو دون جبر فيحقق التبعض جدا وفي الثاني يمكن إثبات  
الجواز لأنه قد يترتب الضرب على الصبر والناحية فيكون ثابتا لا  
لا التبعض فلم يبق من الصور المسئلة تحت إطلاقهم الأصوات الجمل  
مع عدم الإجماع والرد هذا كله في المشتري وهل للبايع حق خيار  
أم لا والتحقق يقال إن أراد المشتري اسما في الباقي المملوك  
بتمام الثمن فلا خيار للبايع قطعا عما كان أو جازها فمدعى لا  
من المالك أو لا وإن أراد اسما كمنصة من الثمن فلا خيار مع العلم  
قطعا وأما مع الجهل وأدعى الأذن من المالك ففيه ثبوت الخيار  
له وجهان من اختلاف العرف ونقص الضرب في جبر الإجماع فيكون  
لجواز ومنه من أصل الزوم ولا جاز بر لعموم دليل الضرب في المقام

مع أن مناط ترتب الضرب بالنسبة إلى النوع لأخصوصية الأصل  
في بعض الأحيان كما هي عبارة هذا كله فيها لو علم إرادة البايع  
فانه ربما لا يغيره وأما إذا كان بلفظ ظاهر في إرادته لم يزل عليه  
وإن احتمل إرادته فانه ربما لا يغيره كما لو باع مالك النصف النصف  
انصرف إلى الضيب على الأقوى للزوم الحكم بالصفحة والزم من حين  
العقد الحكم بالأصل وظهور التملك في التحقيق دون الصوري كما  
أنه لو علق العقد بشك في الاسم أو الوصف لفظا لم يمتنع به عما له  
وما لا يمتنع لم ينصرف إلى العلم به ويحتمل ضعيفا الأشاعرة بين التغير  
لأنه خصوص الملك مع القابلية لها ترجيح للأمرج ولذا يصح القيد  
بكل منهما وصرفه المخصوص ملكه بلا قرينة كصرف لفظ الجواز في البيع  
من الجواز إلى القيد بالبيد وفيه ما لا يخفى كذلك الكلام صحة  
أو تقييد فيما لو باع المسلم ما يملك وما لا يملك المسلم أو ما لا يملك  
مالك كالصبر مع الحر والشاة مع الخنزير <sup>أو ما لا يملك</sup> أو ما لا يملك  
والفائدة وهي أن العقد الواحد يجعل المعلوم متعدد دة أما  
الكلام في بيان عنوانه فهو موضع مرادهم فيقول أن المناهضة لما  
أن يكون الجهل بالمصنوع والحكم أو باحدهما وعلى المقادير فالقيمة  
أما أن يكون من المعلومات تحفيقا أو تقدير أو الاحتياط والاحتياط  
كالرب والإدساخ ونحوها وعلى المقادير إما أن يكون كل ما  
يملك ومما لا يملك مقصودين بالأصل أو باحدهما بالأصل أو  
الأخرى بالبيع ثم الظاهر أن مرادهم من حيث المغمومة اعتبار  
كونها كل حقيقة كما هي فانه لا يعتبر التقدير فيه بل يرجع إلى القيمة  
عند سجيل أو تقدير كما هو فانه بقدر عدا على ما هو عليه من  
من الصفات كبر أو صغر ونحوها وأما ما لا يكون كذلك كالمنا لا يشترط  
فالظاهر البطلان دة أما لعدم إمكان التقييد قطعا فيكون خطأ  
عن كلامهم جدا ولما من حيث الأصل له والبيعة فالظاهر لاعتبار

الملك كبريا ما لا يملك أو ما لا يملك  
أو ما لا يملك أو ما لا يملك



كونها مقصودين بالاحكام الفقهية وعنوانهم واسمهم في ذلك  
 من حيث العلم والجهل والاختيار لان فيها ثلثة الاول العموم الشاملة  
 لكل نظر في الاطلاق كلامهم الثاني خصوص صون العلم نظر في  
 استبعاد خفاء ما مشاوبه من تخمين ونحوه على المسلمين موضوعا  
 وحكما الثالث ما في الروضة ولك من تقييد الحكم بالصفة والقسط  
 بعد دفع الثمن بصون جهل المشتري واستثناة في صون عمله  
 معللا باحضائه الجاهل عن البيع حال البيع لانه في قوة يعقل  
 العبد بما يخصه من الالف اذا وزعت عليه وعلى غيره وبذلك  
 لا يتم بعد دفع الثمن لما فاته لمحكم به الاحكام من عدم رجوع  
 المشتري بالثمن مطلقا ومع التلف على البايع الغاصب ان العلم  
 لا يمنع من قصد البيع ومقابل البيع الفاسد بالثمن ثريا فيكون  
 قياس المسئلة بالمثل المبرور قياس مع الفارق جدا فان الالف فيه  
 غير مبرورة ثما ولا مقابلة للثمن بخلاف ما نحن فيه لتحقيق المقابلة و  
 قبحه القصد الى القتل العرفي الذي هو معنى البيع وامام اذ كره  
 هناك من عدم رجوع المشتري بالثمن مع اوقع التلف على البايع  
 الغاصب فقد عرفنا ما فيه مع انه لو تم فهو مقصود وعلى مواده  
 ولا يتعدى الغيرة لكونه على خلاف القاعدة ثم ان المراد من الرجوع  
 في قيمة الثمن الاستحالة ومن يحكمهم من عساة المسلمين من احاطة بغيره  
 عندهم ولو ثبت ما دة العبدول لا نقول قوله لم يوضح اشتراط العدا  
 في المقوم هذا واذا عرفت انه يصح المقصد من المالك والقبول في  
 انه يصح من القائم مقامه وهم ستة **الاب والجد والابن** وان على خلاف  
 في انه **يصح قصدهما** بشرط المصلحة او عدم المقصد مادام انطلقا  
 غير مشيد وينقطع ولانها اعتبرت بشروط البلوغ والرشيد  
 اجماعا وضاهدا لاجل الكلام تفصيله يقع في امور **الاول** في المعنى  
 المراد منها فنقول ان الاب والجد اما ان يكون نسبيا شرعا او وقتا

او وقتا

او سفاحا وعلى التقادير اما ان يكون كافرا او مسلما وعلى التقادير اما  
 ان يكون عادلا او غير عادلا والولاية للاب رضا لان الاصل عدم ثبوت  
 وصية النصف في مال الغير جاء الدليل في الاب الموضوع لغته و  
 عرفنا لغيره استعمال لفظه وهو عام من الحقيقة والحاجز ولا مانع  
 سفاحا بناء على ثبوت الحقيقة الشرعية والا كما هو الاصح فاعلم ان  
 الالة فاض يشوب الولاية له ايضا لانه اب حقيقه لغته وعرفا  
 بل وشرعا ايتم ولذا يجوز النظر للاب المبرور على بنتها ويحرم  
 نكاحها لعدم ترتيب الشارع بعض الاحكام كما لو اورد ونحوه نقول  
 الا ان يقال انه وان كان من افراد حقيقة لكن الاطلاق لا يثبت  
 اليه عرفا فيصير الولاية في النسب ان كان مسلما فلا ولاية للكافر  
 لعموم قوله **تق** ولن يجعل الله للكافرين على المسلمين سبيلا وهو  
 وان كان معارضا بعموم ادلة الولاية الا انه من قبل تعارض النصوص  
 من وجه فالرجح الاول للشهر فيكون كتابيا مع انه لو سلم كونه  
 من المراجعات فيستأقطان والاصل عدم ثبوت الولاية وفي مثل  
 عدالة وجهان اظهرهما العدة وفي شرط المصلحة وجهان ايتم  
 الا ان اظهرهما الاضطرار لعموم قوله **تق** ولا تيرثوا مال اليتيم الا بال  
 هو حسن فان التبرع عن القرب شامل لما في ثبات والدن ونهجه  
 لانه شيعر فافضيه عدم القول بالفصل بين المطالب والمعاينة  
 بالعقد لا يجدي فعلا لان غايتها المساظ ان لم يكن مرجحا هنا  
 والاصل بكونه في اثبات المرام **الاب** في كيفية الولاية ظاهر الاكثر  
 اشراك الاب والجد له فيها وان عدا بلا ظاهرها عدم الترتيب  
 بين الاحكام فنشركه الادنى والا على فيها لكن عن التمهيد في صا  
 لئان الولاية للاب ثم لمن يليه من الاحكام على الترتيب وفي من القرابة  
 مالا يخفى لما فاته كلامهم في مقامين الاول ما فرضوه من الخلاف في  
 تقدم عقد الاب او الجد مع التعارض بل الرجحان في ذلك لعقد

على الاصح الا انهم الثاني ما اختلفوا فيه من ان ولاية المير ورطة  
بحيات الاب ولا ركن ما كان فلا دليل على الترتيب **الثاني** في غاية الوكا  
قيل غايتها البلوغ مع الرشد والعقل ولعله الاصح ومقتضاها عدم  
انقطاعها عن الميرورن والتمتع المفضل بالبلوغ للاصل واما عمومها  
على ولاية الحاكم فمقتضى ما دل على ولايتها فعارض الميرورن من وجه  
مضاف الى وجود المرجح للثاني من الاجماع والشبهة كما في الجواهر للفقهاء  
الاستاذ دام ظلهم كما ان الترجيح الاول في صورت الجرد بذلك ايضا  
**هذا هو الحل يجوز ان يكون في العقد كالميرورن وتولى الميرورن**  
**ان يبيع كل منهما عن ولاه للغير وعن نفسه من ولاه وعن ولاه عن نفسه**  
ام لا اشكال في الجواز نظر الى الاصل والعمومات لكن لا ينبغي عليك  
ان الميرورن يولي طريق العقد في كلام المصنف وغيره ان يكون الولي  
بايعا لنفسه او مضمرا بالاسماء بالشر الايجاب والقبول معا او محلا  
او لم يباشره وليس المراد من تولى طريق العقد اتحاد الميرورن والقابل  
كما هو المذهب في بادى الراى لظهور التفرع الميرورن في ذلك الوكا  
ولا استثناء الشبهة في البعده الوكيل والمخاص ثانيا وتجويز الوكا  
للكيل مع الاذن في البعده وغيرها ثالثا فلا وجه للاستدلال  
على القول بالمنع من لزوم وحدة الميرورن والقابل للمعزة من  
ان الاتحاد يعين في المقام لا يمكن فرض التعدد مع ان الميرورن  
بينهم حتى كما يكون اجماعا انه لا مانع من ذلك لاعقلا ولا شرعا  
فالزعم الجواز للاصل وصدق العقد والاجماع والاحكام **والجواز**  
**قان ولايته ثابتة فيما وكل فيه فمقتضى تصرفه على الميرورن او الميرورن**  
**حمايل التصرف** فلو علمت او جاز او اعني عليه ذلك الوكا له لزوما  
الا عليه والقابلية وكذلك لو جاز الوكيل او اعني عليه طالا او قبل  
فالمراد من جواز التصرف ما للكلية التصرف واللام يبيحه الفرق بينهما  
ذكر وبين التزم والاحكام والاعتكاف لثبوت عدم جواز التصرف

الحل

في الكل وهل يعود الوكا له باقتناع القصر عن الوكيل او الموكل  
ام لا قال الشيخ الفقيه في شرحه على عقد وجها من صبيان على ان  
العقد بينهما عموم للاذعان فيستثنى منها ما علم اخرجه ويحكمها  
او هي متعلقة بزمان الوقوع ويخرج الحكم بالاستصحاب فانما يقطع  
استصحاب انقطاعه حتى يقوم الدليل على عوده وظاهرهم  
في الوكا له ونحوها الاخير **وهل يجوز ان يتولى طريق العقد قبل**  
**مطلقا اعلم الموكل بذلك ام لا** الاول الاذن لبيع من نفسه  
الثاني اذ لا جواز ورد فيها اذا وكله على تقييد مال في قبيل وهو  
منهم بانه يجوز الاختذ وثانيا بما ورد من جواز بيع الوصي بنفسه  
للوصي وثالثا بما دل على جواز في الولي الاجباري فلا مانع  
بحسب ذات الوكا له لدخوله تحت عمومات العقود وجبنا وطا  
والمغايرة الاختيارية في الارتباط والاختصاص كما في وقيل والقابل  
هو المشهور ولا يجوز مطلقا للاصل ولا لبيان البيع على الغير  
من اطلاقه الامر به ككتاب الشراء من الغير ايضا فانما يظهر النص  
الناهي عن الشراء من نفسه مع عدم القول بالفرق ثالثا وفي  
الاستناد او الدلالة بعد الاعتناء بالشهر غير قاض جدا  
المؤيد الاول في صحة ما فيه من الخلاف ايضه وظهر ذلك في  
ارادة اصال المال بما وصف من فقره وغيره مطلقا واما الثاني  
فكان ايضا لان تصرف الوصي بالولاية لا بالتمهية عن الميرورن  
فلا يجوز عليه فيما يراه من المصلحة في مطلق التصرفات يجوز للميرورن  
الميرورن كما جاز شره الولي الاجباري مع ان الظاهر في المثال المذكور  
ونحوه ارادة وقوع الفعل وخلق الذمة من الوصي بفعل الوكا  
او غيره فلا يضر وصية الارادة فعل الغير وقيل ان الموكل جاز  
**وهو اشبه عند ظاهر اكر المتأخرين كما في الجواهر وحج فان**  
**قيل اعلمه وقف على الاجابة لكونه من المعاملة الفضولية بعد**



عدم تناول الوكيل له والمصلحة محل إشكال الآن الأقوى هو القول  
 الأول لظهور بعض النصوص في فرض الخوف من التهمة فيكون الحق  
 إرشاديا وبعضها في صورة فم المنع بالقرينة وأما ظهور الوكيل  
 في البيع من غيره فليس ظاهرا ويوجب الانصراف لأن من الظاهر واليقين  
 الذي قد ورد في الأصول أنه لا يكون مشاء للانصراف كما لا يخفى  
 وأما القول بأن عرض الموكل مما كسبه المحكوم بهما شرعا وهي متبعة  
 من الوكيل بعيدة عن النفس الأمانة عادة فحينئذ لا جمل ملاءمة  
 مصلحة الزيادة والضمان التي يمكن فرضها في الصورة المزبورة  
 سيما بعد استلزامها في غيره كالوضي والولي الإجماعي مما هو أولى  
 منه **والقول الثاني** أن المصلحة العامة لا يمتنع من أن يكون له ما هو خير  
 على ولاية الحاكم إلا أنه لا يمتنع من أن يكون له ما هو خير في بعض  
 الوصاية فيقتصر فيه بعدها **والقول الثالث** في قوله **طريق المصلحة**  
 قولاً ودليلاً مضافاً إلى الأصول من الوكيل باعتبار كونه ولياً  
 ولما دل على صحة جزم عن الموصي ولعله لما قيل بجواز الوصي  
 دون الوكيل وكذا الحكم في سائر الأديان من الاحتسب وغيرهم  
 لوجود المقتضي فيقتل المانع مع ما ورد عن علي بن الحسين  
 عليها السلام من إقراره أموال التياحي الذين كانوا تقتل  
 دين وكيف كان فقد قيل **أن يجوز الوصي أن يتولى نفسه**  
 بأن يقتلكه ببيع أو هبة معوضة عنها ونحوها مباشرة  
 بنفسه الإيجاب والقبول بشرط أن يكون مشتملاً على العطف  
 كما يؤيد به قوله **وان يطرأ إذا كان له** وهما يتنوعان مع الملائمة  
 الرهن أو الأمانة عليه أو الضامن الوفي الملقى موجبا بالمصلحة  
 أو يكفي بعدم المشقة وجوه لكن الأقوى جواز مطلقاً لظلال  
 النصوص إلا أن الأشهاد يعتبر فيها للضرر مع المصلحة للوصي عليه  
 لأنها مشروط بجواز انصرف بالولاية وقاها جماعة من أجله منهم

هذا القول بذلك

القول

هذا القول بالولاية

الفاضل في عقد الاجتماع عليه كما في افتتاح الكلمة ولا انصرافاً  
 الولاية والوصاية إلى صورة تحقق المصلحة مضافاً إلى الأصل وهو  
 قوله **فقط** ولا يفرق بينهما إلا بالتميز لا بالحق بل بحسن وبغيره ولذا لا يصح  
 الاكتفاء بعدم المشقة خلافاً لبعض **والقول الثاني** في قوله **طريق المصلحة**  
 ولاية كونه ولو على الباطن العاقل ومن له ولي خاص في جماعة أو  
**فلا يمان إلا على الجور عليه** لصريح مقتضى الولي أو من عرض  
 بعد البلوغ أو قل أو حكم على غائب فإن ولاية باقية لجمل  
 الأمام له ولياً على جميع ما يتولاه الإمام من الأئمة والحكومة  
 بين الناس وقبض ما هو لصالح المسلمين كما هو في الخراج والنفقة  
 والأوقاف والتمتع ورواها العامة مع مقتضى الوصي الخاص و  
 المنصرف في أموال التياحي والجائدين والضمان وحفظ مال  
 الخائش والقض عن الضرر والصرف فيما يقصده حفظاً وبيعاً وإجازة  
 وغير ذلك مع قيام المصلحة ومنه قبض حق الإمام من الخراج وارش  
 من لا وارث له والمال المجهول المالك واللقطة قبل التعريف  
 ولجبار المنتفع من أداء الحقوق ولجبان على أمر به الشارع  
 كجباة المحرك والراهن على الأداء أو البيع أو الشريك على نفسه  
 المعتبر ذلك من الولايات لظهور الاتفاق أو لا ولا استقرار الجزئية  
 المجمع عليها ثانياً وللنصوص القاضية بالعموم ثالثاً نحو ما ورد  
 من العلماء كالأبناء وإنهم ورثة الأبناء وإنهم إخوانهم وإنهم  
 الرسل وإنهم خلفاء رسول الله وإنهم محج عليهم فإن رجوعوا إلى  
 الواسطة إليهم وإنهم يحكمون على الملوك يحكمون على الناس وفي رقاً  
 أن مجازي الأمور والأحكام على أيدي العلماء وفي نحوها لانا لانا  
 فرق بين الفرق وقوله من الملوك وقوا عاشوا الأئمة ودينهم لما لا  
 لهم من أمر الدنيا والدين إلى غير ذلك من الأخبار المستفادة من  
 قيام التقب مقام الأمام في جميع ماله التعريف فيه والتشكيل في

في الولي على الإطلاق الأول من الاكتفاء  
 بعدم المشقة كالقول به لتأيد بعض  
 فقهاء الخائضين له في بعض الأبحاث  
 المذكورة أنه لا يمان إلا على الجور  
 فافهم المصلحة الكلية على جواز الجزئية  
 لظهور المعاملة ونفهم الجارية في ذلك  
 مع غير اعتبارها لولا تمتلكت لثقت  
 على مودتها أقرها في مخالفتها  
 من ملامح هذا المقتضى هنا إلى أنه  
 الأوفق لفائدة الاحتياط لعدم ذلك  
 قال المحقق بعد ذلك لا يقتضيه  
 المصلحة والأحكام على ما ذكره الفقهاء  
 وتأويل الرعايات أو فتحها للفقهاء  
 واسلم من الخطأ والدرهم العالي  
 بالردوب

هذا القول بالولاية

بعض الامور فكذلك في بعض الامور تشكيل في ثبوت ولاية الحكم  
عليه لا في ثبوت ولاية الفقيه المناقشة في كل واحد من الروايات  
ممكنة الا انك قد عرفت ان الاستدلال بهما على احاطة المجموع من  
حيث المجموع مع ان في اعتضاد كل واحد منهما بفهم الاصحاب بالاجماع  
وعرف ذلك من العواضد كناية ثم ان بعض الاجلة قد ذكر ميزانا  
ثانيا للتخصيص ولاية الفقيه قائلا والثاني ان كل فعل متعلق بالمو  
العباد في غيرهم او دينهم ولا بد من الايمان به ولا مفسر عقلا  
او عاذا ولم يجعل وظيفة المعين ولحد وجماعة ولا الواحد لا  
فهو وظيفة الفقيه واستدل على ذلك بالاجماع وبان كل امر كان  
عليه ما فرضناه لا بد وان نصب الشارع له شخصا معينا فهو اما  
الحاكم او غيره والثاني امام شكوك ينفى بالاصل فتعين الاول وفيه  
انه يخرج ذلك لا يلزم نصب شخص معين حتى يكون هو الفقيه  
كونه من الواجبات الكفاية التي لا يقين فيها الا ان يقال ان  
الخطاب بالحكام على الاحتمال ليس مقطوع به ولكن نشك في كون  
ايمان الباقيين به مسقطا عنهم ولا ولائيه ان الاصل عدم  
السقوط وفيه ان اعمال الكفاية لا تاتي في الاعداء فموضوع  
الخطاب للكافرين ومعه لارجح الشك في السقوط ان قلت ان  
غير الحاكم ليس يكلف قلنا ان الفرض عدم تعيين المكلف من اين  
عليه كون الحاكم مكلفا فان كان من عدم التعيين فذلك موجب  
الكفاية الثانية لكل احد وان كان من قصد الشارع خصوص  
الحكام فهو خلف اول وان الاصل عدم الخصوصية ثانيا ولا  
يمكن المعارضة باصالة عدم قصد التعميم اذ التعميم يكون فيه عدم  
قصد الخصوصية ولا يحتاج الى قصد التعميم حتى يعارض بذلك  
وبعبارة اخرى متى كان التكليف ثابتا ولم يعلم المكلف فالظاهر  
شواوي الكل في ذلك ولا يحتاج الى دلاله على قصد التعميم

ولا

نوسلنا المعارضة قام ادلة الاشتراك في التكليف على التعميم  
هذا وحيث ثبت للفقيه الولاية في شئ قلنا ان لا يثبت غيره في  
بعض ما له الولاية فيه وما لا يتصل بالولاية القيمة بموته كبطان  
وكا له الوكيل بموت الموكل ولا يتصل كما لا يتصل الوكيل من وكيل  
الوكيل لو كان ما ذكرنا في الوكيل عن الموكل وجهان مبنيان على  
ان استنباط الفقيه هل هو عنه او عن الامام فان علم القضاة  
اشكال ولا فائده البطلان ومن الشرايط المتعلقة بالمناقشة  
**ان يكون المشتري مسلما** **والبيع** **مسلم** **على** **الاشهاد** **الظاهر** **للأصل**  
السالم عن معارضة العومات الدالة على صحة بيعه من الكافر لما  
ستعرف ولو قلنا نعم لن يجعل الله للكافرين على المسلمين سبيلا  
لما فيه من الدلالة والاجماع كافي في جواز بيعه من الاجلاء وبما  
العومات وان كان بينهما وبين الالية الترتيبية عموم من وجه  
به على العومات مضافا الى اعتضادها بالشهر في العظمة فضلا  
وتحقيقا **في** **كأن** **عن** **الشخص** **في** **أحد** **قولي** **بجواز** **كأن** **فأدعى**  
استنادا الى وجوه ضعيفة غير كافية لما مر جردا **والاول** **لما** **نشر**  
ثم اعلم انه ينبغي التنبيه على امور **الاول** ان اشترط كون المشتري  
مسلم اذ كان المبيع عبدا مسلما محض ممن لم يعتق عليه فله ولو  
كان ممن يعتق عليه فله ان لا يمنع لاستقاء السبل والعق وفي حكمه  
مشروط بالعق عليه في ضمن العقد ومن اقبحه به وهو في يد  
غيره وضابطه جواز شره من الكافر كل بيع يتعقبه العقد فله  
الثاني ان في حكم البيع شرط وجوب اسباب الملكية الاختصاص  
كالصلح والهبة ولما اسباب الملكية التمهيد كالارث فله حكمه  
المسلم به الا انه يجزى على بيعه من مسلم على الفور مع الامكان والا  
حيل بينهما بوضع على يد مسلم الى ان يوجد رغب وفي حكمه  
منه اجازته له الواقعة على عينه لا على ذمته كما لو استدان منه



حكم الاسباب القهرية الاسلام بعد انشاء فواسلم بعد العقد فلا  
 منع لكن يجزى على بيعه من مسلم **كل** **البيع** قد علم ان المنع يخص تلك  
 الكافر المتبدل دون المستدام فلو اسلم العبد بعد الايجاب قبل القبض  
 او بعد ما قبل القبض فيما يشترط فيه الفسخ كالهبة والفض بطل  
 البيع ولو اسلم قبل الاجابة في بيعه فصولا بطل الاول والجهد  
 احداثه عليه الا ان الظاهر في الجواز والمنع على الكسوف والنفال كما لو  
 اسلم قبل انقضاء الخيار او قبل الدخول لو كان صدقا في الحكم  
 على اختلاف القوانين في الملك ولو نقل عن ملك الكافر بغيره **فها**  
 من العقود المجازة فان في لزوم العقد بذلك او قبضه على جوان  
 الفسخ والرد ويجزى على بيعه ثانيا وجهين وكذا لو اسلم في ملكته  
 عليه فخر في بقاء الحكم ببيع من ثبوت الخيار وصحة الاقالة  
 الوجهان ايضا وصاها على ان الاستراد تملك اختيارى ويكون  
 سبيلا ايضا لم يتم المطلوب ايتم جدا لكان المعارضة مع الاد  
 النافذة عن الضرر والضرر في بعض صور المستلزم كما لو كان الكافر  
 مغنونا ببيعة او ظهر عيب بقيمة المعين وان الاصل في العقود  
 الزموم وفي منع وقف العبد لكان من بيعه القهرى لو اسلم في  
 ين ترجع الماد على المنع من بيع الوقف على ما دل على في السيل  
 بالاصل وجه لكن الاوجه عدم المنع لرجحان الالية بقوة الدالة  
 وعدم نظرك التخصيص اليها فيكون من قبيل الادلة العقلية  
 التي لا تقبل التخصيص ومثله الكلام في منع استيلاء امة الكافر  
 من بيعها القهرى **البيع** لا فرق في الاسلام المعترى بين الاصل والنجس  
 كولد المسلم ومبيته المفرد واللقيط المحكوم باسلامه والنجس  
 ونحو ذلك كما انه لا فرق في الكافر بين الاصل والنجس ايضا فلو اسلم  
**ح** ولما لعبد المسلم الكافر فلا بد من بيعه على بيعه منها باسلامه من  
 يبيعه فيه كالأب والجهد والام لكن حكم الفقيه الاستاد في الجواز

هذا الذي اثاره في الارشاد لا يرد في ولا يرد في ذلك سبيل

عن العاقبة في القواعد الامتثال في الاول والثاني ولعل للا  
 في التبعية المطلق حتى في هذا الحكم وليس في محله جسد العم  
 دليلها وكونه من اظهر افرادها بل قوله كل مولود يولد على الفطر  
 حتى يكون ابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه ان الولد على الاسلام لولا  
 التبعية المنقضية للكفر فمع استقامتها باسلام الاب مثلا يبقى على  
 الاسلام وفي الحكم عن قصر بيع كثير من الاصحاب ان المصحف و  
 ابعاض متصلة ومنفصلة ملحق بالعبد المسلم بل عن كثره ان  
 كتب الحديث به في المنع وزاد الفقيه الاستاد في الجواهر فلا  
 عن شيخه الحاق كتب التفسير والمرايات والنخب والمواعظ  
 والدعوات والذرية الحسينية وكتاب الضريح المقدسة و  
 ثوب الكعبة للاولوية في تعدية الحكم من العبد المسلم اليها ولكن  
 الكل منهم قد علوا الحكم المزبور بل يوم الاحانة وهتك الحرمه  
 وصانفا التعظيم من الملك وقيل ان التعليل باطلا قيل ازيد  
 يشترى للتبرك ونحوه من الاخر ارضي الصحة على نحو ما يصنع ايضا  
 في الترتيب الحسينية عند تلاحم الامواج فيكون الحكم باطلا فتم  
 ممنوعا ايضا الا ان يتم المطلب بعدم القول بالفصل وقيل  
 ما لا يتحقق والحاصل يجوز البيع حيث يكون تملك شي من المذ  
 كورات باعتبار على المشتك لا مظهر والظاهر نفوذ الخبر من المصحف  
 الى الفطاس والمداد مع بقاء الصورة ومنه خرج الفقيه الا  
 في الجواهر ذوال ملك الكافر عن الفطاس والمداد ولو خص بها  
 غاصب كتبت بها مصحفا وهو كما ترى بل المعين ان المذ الصو  
 ورد العين لطلبها المالك مع الارش ودعوى ان ازاله  
 الصو منوعة شرعا خالي عن الدليل لهما اذا كتبت خصوصا  
 بالضرورة مع انها وصلت فهي في المصحف خاصة دون غيرها  
 الحق به كالكتب الفقهية ونحوها فم لو قيل باجبار على البيع

كأني لأرث لكان حسنا **وعلى كل حال فلا يباع المأفرا** به المسلم  
**هل ينفق** فمن جهة الأدلة الدالة على الصحة والفساد ولكن  
**الأشبه** الجواز خلافا لما عن ابن البراج بل الخلاف كما عن أحد  
وجهي الشافعية وفاقا لما عن المقنعة والنهاية والمراتب عليه  
كافة المتأخرين فهو ماث الكتاب والستجسا ونوعا الدالة على  
الصحة مضافا لما عن السرائر من أنه يجمع عليه وهو الجواز ولا يباع فيها  
الآية الشريفة **الافتناع السبيل بالعتق** قهرا وإن توقف  
على الملك الصفي المقادير له زمانا المقدم عليه ذاتا تقدم العلم  
على المعاول مضافا لما فيه من الصلحة العظمى المرغوب إليها كما  
وسنة من تخلص المسلم من الذلة ومن ذلك يظهر انتخاب الحكم  
كل من يعتق عليه قهرا أبا أو غيره وإن كان رضا المسافر أو إمام  
للسبب في ذلك بل الظاهر انتخابه إلى كل ما يستعقب العتق  
لوقال المسلم اعتق عبدك المسلم عني أو اشترى من أجنبي  
وهو في يد غيره وما عدا ذلك من شروط العتق في ضمن العقد  
سواء شرط السبب بان شرط حصوله بغير القول إن قلنا صحة  
هذا الاشتراط أم شرط حصوله بالجهاد السبب بان يعتق  
العقد مضملا أو منفصلا على وجه لا يزلزم السبيل فإن  
والأجبر أوضح الباع العقد على اختلاف القولين والمتأ  
فينح بان العتق لم يحصل بعقب الشراء فيبطل كالعقد المطلق  
كل من بعض الفضلاء لاستلزامه السبيل المتفق مدفوعة بعد  
مناقاة له فان الظاهر من نفي السبيل عليه في السلطة عنه  
سلطنة والحال هو مضافا إلى أن حكمه بصحة استدائه  
الملك والملك بالأسباب القهرية كالأرث بعد أن كان الحكم  
فيه الجبر عليه بعه أو عتقه أو التفرق بينهما يوجب الحكم بصحة  
ذلك لا اتحاد طريق المستثنين فتذكر ولا تغفل ولا فرق فيما

لما مر في المسألة الثانية  
من شرح العبادات المسألة  
ثامنة في هذه الألفاظ

ذكر كونه مضافا وجواز ابن المسلم ومن يحكمه من أولاده الصغار  
والجنون كالأفوق بين الكافر وما ذكر من هو يحكمه للبيعة فلا  
يباع ح ولد العبد المسلم من الكافر ولد من جبر عليه بعه منها  
عليها باسلام من يتبعه في الإسلام من الأب والأم والأجداد من  
غير فرق بين كونهم أحرارا أو عبيد المالك واحدا أو غيره فلا  
وجه لاستشكال الفاضل في عتق بيع الطفل باسلام أبيه  
أو العبد لغيره لانه أو اسلام الجد لانه أقوى إشكالا ولعل  
في ذلك الإشكال لا الشك في البيعة خصوص في الجد لا سيما  
مع بقاء الأب على الكفر فيبقى عموم ما دل على بقاء الملك على ما  
لاندفاعه بعموم أدلة البيعة وإجماع الطائفة بل الضرورة  
بدل كقصة كادعاهما غير واحد من الأجلة مضافا إلى  
قوله من كل مولود يولد على الفطرة أحرارا في اسلام أو كفا  
لولا البيعة مقضية للكفر فإذا انقضى باسلام واحد من ذكر  
يقع على الإسلام بلا إشكال وتوفي الإشكال في الجد برفض قوله  
نعم ولخصائهم ذريتهم بعد ما أخذوا معلومة ببيعة أبيهم  
المحقق فيه في القرض وإن كان أبدا من الأب في الترتيب بأك  
لحكم في السابق فان إسلامه كإسلام أحد الابوين في ظاهر  
الأصحاب لما دل على البيعة في الإسلام به إذا ظهر لك من  
ذلك البيعة في الكفر والإسلام فيمن عرف فاعلم أن ذلك  
لا يجري في العتق وفي وقت العتق أو بعد عن محل المعرفة  
لعدم شموله لادلة البيعة إذا عرفت ذلك فاعلم أنه نقل  
بعض العامة أن أم الولد إذا أسلمت لا يباع عليها لهما  
بل تكون عند أمه مسلمة ويؤمر بالافتاء عليها مادام ولد  
بأنها لا يمكن من استقامتها وطهرتها فإذا مات الولد عليه  
عليه وأعطى ثمنها واختار الشيخ فيما حكى عن الخلاف استنادا



والقضايا

شرح

المصنف في العبد المملوك  
والقاضي على بن عبد الوهاب  
مؤلفه في سنة ثمان مائة وثلثمائة  
في شهر ربيع الأول من سنة ثمان مائة وثلثمائة  
في مدينة القاهرة بمصر  
على يد كاتبه الفقير إلى الله تعالى  
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب

امارات الحقيقة فيكون موضوعه لمع ان في الظهور كفاية وان  
لم يكن الوضع الذي لا يخفى لمن له ادق بصيرة مضاعفا لانها عدا  
الارض لغرض من انشاء الحرب بملكها الخاضعون بالاجامعات  
الحققة والحكمة والنصوص المعتمدة فكذلك هذا اما الحاق الشكول  
فيه بالقلب او الظهور لفظ الفنية في ذلك ولحقا لعدم دخول  
الارض المذكورة في ملك المسلمين وان وجب صرهما في مصالحهم  
كاهو صرهم جميع الفوائد والكفاية على نحو الوقف العام بنا على  
انه فك ملك لا يملك مع انه يتلفه بتوزيع الماتن سبها يتبع البنا  
والشجر وغيره بقوله **الا انما لا يملك الا في ملك الاستدلال** الا  
ما يتبع من اصاله لعدم الانتقال الى المسلمين ومن ان الارض  
لوملكها المسلمون بما كان كل مناهم الصرف في حصة مسلم ولو بالقبلة  
والاخذ بالارث وبطلان التالى واضح فكذلك المقدم بيان الملازمة  
انهم لو اوزم الملك اما عقلا او شرعا وان مقتضى الاصل ذلك نظرا  
للعوم ادلة الارث وقوله ان اسرسلطون على اموالهم ومن  
ان تطبيق التناهي على غير التناهي محال فكذلك هذه لانها في حق  
القبلة مقتضى بالنسبة الى المسلمين كالفطرة بالنسبة الى اليهود ومن  
انه لو ملكها المسلمون لمجا ولا حدة من استجارها لانه ان استأجر  
جميعها لزم استجارها بملكه وهو مسلم او غير مسلم لزم استجار  
المجهول قدن وهو مسلم ايضا والتكلم بحدوثه لمعارضه اصاله  
عدم الانتقال للمسلمين باصاله لعدم انتقاله الى غيره ولا اكثر  
ان لم تدع جميع الثانية بالشمرة واما لزوم ارتكاب مخالفة  
الاصول على عدد المسلمين على تقدير الانتقال الى المسلمين دون  
غيرهم فبينة انه من هذه الجهة متساوية لوجود مخالفة الموقوف  
فيه ايضا بالنظر لانتقال المخصص الكثرة الى الواحد ولما اصاله  
عدم انتقال الملك عن مالكه الاول فمعارضه باصاله عدم

التميز

التخصيص في عموم قوله ان اسرسلطون على اموالهم وبأصاله  
تبعته المنافع للملك ولا شك في ادبيتها وللمنع من كون التصرف  
من لوازم الملك لا عقلا ولا شرعا بل قد وجد الملك منفكاً عن ذلك  
كل قول المحزون وعينه نعم مقتضى العومات ذلك الا انه لا حجة  
لها ولا صلة لعدم التخصيص بعد ثبوت التخصيص مع ان ارتكابه  
لازله لم ايضا على تقدير القضاء على ملكية اربابها وهم الكفار بعد  
جواز الصرف لهم فيها مسلم وان احتمل خروجها عن الملوكة بمقتضى  
اولا ما اشهر بينهم من ان الملك لا بد له من مالك وثانيا انها اذا  
خروجت عنها صار من المباحات الاصلية والاصل فيها التملك  
بالحاجة وجواز كايصرف فالتنع من ذلك تخصيصه بالتخصيص لازم  
على جميع المقادير مضاعفا الى ان التخصيص فيها اولى من المجازفة  
الاجابة وانما اظهر في الملكية بحل الارض في اهل الاختصاص بالمتناهي  
والاستقاضة بوقف المصنف مثلا على المسلمين وبما تم يتقبل اذا  
لما اوف من الورثة وبما اذا وكل الوفا احد في شر احكام فاهو  
الجواب عن اختراع التطبيق بما ذكره في الجواب عن محل البحث  
من كلية منع الجهاد في الاجابة وكيف كان فالتنع من بيع الارض  
المفتوحة عنوة او غير البيع من تصرفات الناقل هو المعروفين  
علمنا حتى كاد يكون اجماعا في زمن الحضور والغلبة مستقلة  
ومضنة لما اثارنا في الصرف مع الاستدلال في الصرف بها وعدمه  
كما فصلت به الاجامعات الحكيمة والنصوص المتواترة من ان الارض  
المذكورة في المسلمين مع اهلها على قدر الملكية تكون مملوكة  
على جهة الشرك بين المسلمين فيمتنع بيعها وبيعها لغيرهم بتعين  
استحقاق الشريك بتبعيته وجهها لا قدرهما يتخفف وعدم القدر  
على تسليمه وانتفاع بيع المجموع لعدم انقضاء الشركاء وتقدر  
الاجابة الان يقال للامام او نائبه بالبيع واجازته مع وجوده



المقتضية لذلك وما يقال ان الملك على نوعين نوع يمكن التصرف  
فيه بكل اوجوه ونوع يشبث على وجهه بوجوبه وتصرفه  
كالوقف فيمنع بيعه وسائر التصرفات من ثغره فالارض المذكورة  
ان لم يكن من النوع الثاني فلا اخل من جهة الحكم وهو كما فيه في البيع  
من بيعها بعد ثبوت اختلاف حجات الملك التي تعدد في بيع بعضها  
مدفوع بان النوع في الملك غير ثابت بل الثابت من الأدلة الجوز  
البيع وغيره من التصرفات في مطلق الملك وخروج الوقف بالذليل  
غير قادر على جواز تعدد في المقام الاجماع المتقولة في كلام جليله من  
الاجلة المعتمدة بالثبوت الحقيقة والحكمة وأما الموضع فليس فيها  
دلالة على ذلك لان الصحاح منها المشتملة على النهي من ارض السواد  
انما يصح الاحتجاج بها ان قلنا بان لا يبيح في موقوف النوع كون البيع  
بذن الامام بل يجوز مطلقا والا فلا لانها لم تفتح بآية من القرآن  
الاستثناء فيها يدل على جواز شراء بعض افرادها وضوابطها في  
ان يقال ان الاستثناء اشارة الى ارض التي صولح أهلها على ان يكون  
لهم وغير الصحاح لادلاله مع انه معارض باخبار كثيرة تنسك بها في  
الكفاية للجواز وان كان الاضاف عدم دلالتها عليه فان الصحاح  
منها ظاهرة في ارض الوان وغيرها الا عبرة به فاذا اتقوا ما عليه  
الاصحاب من المنع مطلقا وقيل كما في الكفاية بالجواز في زمن الخصم  
والغنية مستقلة ومنظمة الى الآثار بعد اذن الامام او نائبه في  
التبذير وقيل كما في الدرر وجها مع المقاصد بالتفصيل بين زمن  
الخصم والتمتع وزمن الغيبة فالجواز وقيل كما في الملائمة والتمتع  
بل قيل انه المشهور بينهم بالتفصيل بينهما مستقلة فالتمتع ومنظمة الى  
الآثار فالجواز الا انه من ذهب الآثار اقطع النسخ وعادته لا  
للإدب بها ولا وجه لذلك كله الا ملاحظة الجمع بين أدلة المنع والجواز  
وهي انه فرع المعارضة وهي مجموعة كما عرفت وأما الاستدلال بها

على

على الجواز معكم كما عرفت فبقية ان كان المراد دعوى النبي على بيع  
ما فتح عنوة من العام وقت الفتح مما هو بان على ملك المسلمين فواضح  
جواز فتحها وان كان المراد على بيع ما فتح عنوة في الجبل فلا يجدى قطعها  
كون الارض مواتا قبل الفتح او بعد فاتها ملك الحى من ان كثير منها تحت  
صلح مضافا الى القطع باسقاء السيرة الجبل ايضا في مثل ارض الحث و  
الزراعة وأما الاستدلال بها على التفصيل الثاني كما عرفت بعض آخر  
بقية مضافا الى بعض ما تقدم انما لا تثبت الملك النبي المذكور في  
كلامهم اذ لو انعمت الآثار لم تعد الارض الى المسلمين بمقتضاها  
شتم ان المعروف بينهم كما نقله غير واحد لخصائص المنع بالارض التي  
العامة مع كون الفتح باذن الامام فلو كانت مواتا وقت الفتح و  
مقنونة بغيره لكانت مما تملك باحسانها لعموم من احوز ارضا  
في ذلك وفيه الشك من وجود الأول ان التعليل المزبور يقتضي ذلك  
ما هو عام وقت الفتح وتجدد دعوتها بعد ايضا بالاحياء مع انه  
لم يعمد منهم ذلك الثاني ان العموم المزبور يعارض العمومات  
عن بيع الاراض المزبورة تعارض العام من وجه فالمرجح ان لم يكن  
ظاهرا لم يكن له ايضا فتساقطت فلا وجه لما ذكره الثاني لزوم خلق  
المستلزم من الثمرة وعدم ترتيب الاحكام التي ذكرها على ما علم انما  
من الموضوعات عن اجمال لا يلائم تعيين الوجوه الى حال الارض ان كانت  
من الموات في الصحيح وان كانت معروفة في الذي لا يمكن ان يملك  
بالاحياء وامكان ان يكون ما فتح صلحا ما هو بان على ملك ارباب الملأ  
الا ان يكفى في تخصيص كونها عام وقت الفتح وانما نفت بغير الصلح  
بالظنون كما كفى بذلك في مفاهيم تلك الموضوعات واعتبار العلم  
في مصاديقها وان كان هو الاصل لك منوط بالامكان فاذا اقتدر  
فلا ممانع من العمل بالظن اجماعا كما في كل مقام تبعد فيه العلم سبعا  
في نحو هذه الموضوعات التي يرجع فيها الى العرف والعادة وأما اذا

لم يحصل الظن واشتهت كونها حية أو ميتة حين الفتح حكم بانها ميتة  
 لانه لم يدر سبب العارة فيما تراه بازاواصا له فاحذر العارة عن الفتح  
 تراه معورا او قمارا ان الشبهة الاراضى بعضها ببعض ففي الفرقة الحكم  
 هذا واما الاشكال بالنسبة الى ارض العراق حيث ان فتح كلها او بعضها  
 كان بغير إذن الامام فيكون للامام لا للمسلمين ففي غير محله لانها اميا  
 ملحقة بذلك حكم للمصوص الخاصة او ان الفتح كان باذن امير المؤمنين  
 صريحا كما يظهر من بعض المصوص واما اخرى كما يظهر من اخر ولعل  
 بذلك قوله سلكا ولاية المدائن واما ان عا والمكروه في بيع **مكروه**  
**مكروه** والاخرى الجواز للمومنين وقيل والفقهاء به جماعة بالمتع كونه  
 من المفتوحة عنق ويظهر من المعاني به رواية كما اشار اليه بقوله **والله**  
**الفتح** ولنقل الشيخ في الخلاف الاجماع عليه ولو كان محجبا كانا بقوله  
 سبحا واما في بيان الذي اسي بعدد ليل من المحجور الحرام لان لسترته  
 كان من بيت خديجة وام هان اومن لا يبيع ويشتري ما من التيجان امير  
 المؤمنين كتب الى عاهله بمكة ان لا يأخذ من ساكن اجرا لان الله سبحانه  
 يقول والمجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد  
 او لكونها محجبة المحجور في عدم جواز البيع والاجارة واعدا الاجرة ومنع  
 المصوص لانه على الامور المزبورة وفي الكا نظر امان الاول  
 فالتسليم من كونها كات بل انها تحق صلحا كما يظهر من بعض الاخبار من  
 يجوز المشهور وسببها مع متع من بيع المفتوحة عنق مع انها لو كانت  
 كذلك لكان المحجور مضمرا عن البيع على الاعصار السابقة التي لم  
 يتغير اثارها الا بعد لكي يعلم مثل هذه الاعصار وما قبلها التي من  
 المعلوم فذهب اثارها وتجدد غيرها مما لم يكن في زمان الفتح  
 واما في الثاني فلعدم الفرق بين بعد ان كانت الثمرة على خلد  
 ولعل هذا هو السرف في الجمع بين تقليل المتع بالاجماع المزبور **فقد**  
 بالقول بانها تحق عنق كافي للتع فلا يرد عليه ما اوردته في الرواية

من وجود الثمار الظاهرية بها واما الثالث فلاته قد ورد في  
 الاخبار انه قد اسي به من نفس السيد فلا وجه لرجوع ما ورد على  
 انه كان من بيت خديجة ونحوها مع ان اصل الاستعمال للفظ في  
 معناه الحقيقي يرجع الاول مضافا الى ان محجرا اطلاق المحجور على  
 شيئا ولو جازا لا يوجب عتبا حكمه عليه جدا واما تقليل الام  
 في الرواية للتع عن اخذ الاجرة بانه التسمية فغادر بما دوى من  
 بيع عقيل وجعل من الصحابة منازلة لهم مع انها ضعيفة واما في الرواية  
 فلان المصوص النهائية عن منع الحاج عن التكني فبعد تسليم اواز  
 التكميم لا دلالة فيها على منع البيع ولا في اكثرها على تحريم الاجرة نعم  
 في خصوص الخبر المتقدم ما يفيد ذلك وقد عرف ما فيه ومن هنا كان  
 الاجماع عندنا كالبيع في الجواز وهل مثله في بيعه ايضا مع الحاج عن سبب  
 ام لا كما عن السر في الاجماع على ذلك وان الاخبار متواترة او متضاربة  
 بالقبول وجها ولعل الظاهر هو الثاني لما ذكره مع ذلك لا  
 ليقطع الاجماع جمعا بين الحقين وعلا بما لا يلبس **اما في الرواية**  
**من استنبطه** في خصوصية منها اما اذا كان في ارض لمولوك مطلقا  
 ومنها ما اذا كان في ارض مباحة لكن مع نية التملك للاجماع الذي حكمنا  
 في الجواز عن غير احد مضافا لعموم الحيان والاحياء فله ح البيع  
 وغيره كافي ما يراى الاملاك ولا يعارضه النوى العام الناس شركا  
 في ثلثه انار الماء والكلالة لظهوره في المباح للمولك والابناء  
 ومنها ما اذا كان في ارض تعلق بظاهرها حق للمسلمين من حقوق او  
 سوق ونحوها لكن اذا لم يكن يحضرها معنونا للمجة المقصود منها او  
 اذا كان في ارض مباحة لاعم نية التملك كما لو حفرها من لم يقصد  
 او قصد خلاصه لم يملك وكان كالا ارض مباحة لم لا يبعد ان يكون له  
 حق الاختصاص قبل الاعراض وكذا لو كان في ملك الغير طفا كان ملك  
 او قفا اما كان او خاصا او ملك المسلمين كالمفتوحة عنق فان





والعصاة واما التقييد ببقاء البنين او الانقاع بهما على الوجه  
 الخصوص فغير مفهوم من نفس الوقف ولا من حال الواقف كقولهم  
 انما في بيع الدار وصليها وهدية امثلة مضافا الى ان البيع للوا  
 والموقوف عليه اذا باع يكون ضويا والى انهم ذكروا في حرف  
 الثمن انوا لا كمالا كاسيا في انشئنا في ما حفظه فظهر مما ذكرنا ان  
 كلامهم على ذلك بعيد جدا **التميز** في بيان موضع النزاع من حيث  
 المنقطع والدايم فكلما كانت الاوصاف فيه مضطربة استند اضطراب  
 لانه قال في المحكي عن المحل ان الظاهر في المنقطع واما في الدائم الى  
 ان يوثق الله الارض لم يجر نفعه على وجهه بغير خلاف بين اصحابنا و  
 السورى عكسه وعن الشهيد في غاية المراد ان بيع المنقطع  
 انما لا يوثق ان يقال ان الوقف المنقطع ان كان تخيلا كما هو  
 فلا يبيع في جواز بيع الحابس لمع استثناء مدة الحبس او مطلقا و  
 المدة مستثناة على جميع الدار المستاجر في لا وجه للاستكال  
 فضلا عن شدة كونه غايه المراد ان اراد بيع الوقف له وان اذا  
 بيع الوقف عليه لم يفتحه بل لا اشكال في منع كونه لا وجه للنسبة  
 التفصيل في المسئلة الى السورى كما عن بعض المناظرين بل انما  
 هو قول بالمنع مطلق وان كان وقفا ويصل بعد انقضاء المدة او قلنا  
 بوجوب صرفه في وجوه البرقية انما لا يطلد ان الوقف في  
 كلامهم ومعاقدا لجماعاتهم ينصرف الى الفرو المتعارف وهو ليس  
 منه فكون خارجا عن محل النزاع ومن عموم التعليل في الروايات  
 فيكون داخلها واما من حيث العام والخاص فالظاهر ان النزاع  
 في الاخير لعدم اندراج الاول في ادلة الجواز من الضمور والجماعات  
 واما ما ورد في الوقف الخاص كما هو عتيق على من تأملها واما الملا  
 بعض الجواهر ان المناخلة للعام فلعلة لا يراد منها العموم مع كفاية  
 الشك في المقام والاصل المنع هذا اذا قلنا انه ملك كالوقف

البيع  
 فيما جاز  
 يكون للوقوف  
 عليه وعلى  
 حقيقته  
 يكون

وراجحت المقام والخاص  
 فنقول اما من حيث الم  
 المظهر والدائم

الخاص واما اذا قلنا بانه ملك فلكل ويجري مجرى التقييد فخرج عن محل النزاع  
 اوضح لقواته ما ورد انه لا يبيع الا في ملك **التميز** في بيان موضع النزاع من حيث  
 صوره المذكورة في كلامهم وبيان الاحوال والادلة والمناظرين  
 له صور منها خراب الوقف اذا لم يوجد له عام ومنها خوف خراب  
 مطلقا او مقيدا يكون تخلف من الارباب ومنها تخلف الارباب مطلقا  
 او مقيدا بكونه مؤديا الى الخراب ومنها صيرورة الوقف بحيث لا  
 يجدي فقام مقامه او مقيدا بخشيته خرابه ومنها ما كون البيع اعني  
 ومنها الضرورة والحاجة الشديدة من اربابه الى منعه مطلقا او مقيدا  
 بكونه خرابا ثم ان قواهم اختلفت في محل الجواز فمنهم من قصر  
 الجواز على الاول وبعض الى الثاني وهكذا الى الاخر ومنهم من قصر  
 الجواز على خمسة مواضع خراب الوقف وقطلة بحيث لا يجدي  
 فضا واضطرار الموقوف عليه الى منعه وكون البيع اعود عليه ولما  
 ما يمنع الشرع من القرب الى الله صلواته وعن الشيخ في النهاية قصره  
 على اربعة مواضع خوف الهلاك والفساد وضرورة الموقوف  
 عليهم وايضا خلاف المودى الى فسادهم وعنهم على موضعين يخوف  
 خرابه وتختلف بين اربابه الى غير ذلك من الاختلافات التي كمال  
 الفقيه الاستاد دام ظله في الجواهر انه لا يكاد يتفق فيها فؤاد واحد  
 في كتاب واحد اللهم بيان الحار من الاقوال المزبورة فقوالنا  
 المستفاد من كلامهم انشأنا الجواز فيما اذا خرب الوقف ولم يوجد  
 له عام وهو الاقوى للجماعات المنقولة في كلام جل من الاجلة  
 المتصدة بالتميز ولا ندراج مبيحة في الامثلة والاصح الذي هو  
 مناط الجواز في الضمور الى باي ذكرها واه اخرب الخراب مع بقاء  
 الانقاع به او وجوده من غير فلا يصح ان يكون موقوف لبيع الموقوف  
 المنع واستثناء المخصص بغيره لارجحنا ان معنى الخراب كما يظهر  
 من بعض الاجلة حيث قال المراد من خوفه ظهوره واما وانه من مد



واما ان كان المراد بالوقف  
انه لا يملكه الموقوف عليه  
فان كان المراد بالوقف  
انه لا يملكه الموقوف عليه  
فان كان المراد بالوقف  
انه لا يملكه الموقوف عليه

البنيان وقرب الماء واجتماعا الى التعريف لا معجزة فيه وهو  
الاقوى ايضا الصحيح من مذهبنا وكذا ان جعلنا ان فلانا بائع  
فوقها وجعل للمنفعة في بيعه حصلته في ذلك  
او يقوم ما على نفسه بها اشترجها او يدها موقوفه فكتبتم الى العلم  
فلانا اني ابيع حقي من الصنعة وايصال ثمن ذلك الى وان كان  
واي المشاء الله او يقوم ما على نفسه المكان او فلو كتبت اليه ان  
الرجل ذكر ان بين من وقف هذه الصنعة لاختلاف شديد فان  
كان ترى ان يبيع هذا الوقف ويدفع الكل انسان منها ما كان  
وقف له من ذلك امره فكتب عليه السلام بحظه الى واعلم ان  
له ان كان قد علم الاختلاف ما بين اصحاب الوقف ان يبيع الوقف  
فانه امثل لانه وما جاء في الاختلاف ما فيه تلف الاموال والتقصير  
والنقص فيه صدق بان يبدل على جواز بيع الوقف لفاصله او  
الصحيح الذي هو محل الكلام لان القرض شرط في الوقف وهو غير  
محقق بالقرض وكذا القول ولم يظهر ما يدل عليه الا ان يبيع  
حصته من الصنعة وهو ليس ضايف لاحتمال قبوله على جهة  
الوقف وقيل بان يبدل على جواز بيع المنقطع لا الدائم الذي هو  
محل الكلام اذ لا تعرض فيه لذكر الاعتقاد واصحة الصنع كان  
امرا امام بيع حصته وايصال الثمن اليه ان لم يكن نصا في القول  
والوكان لا على القبض فظاهر في احد الاحتمال ان يكون قوله على  
غير جهة الوقف مع انه لا ينافي الظهور في غيره فيه ان القول  
من غير جهة فرع الاجاب من تلك الجهة ولم يظهر ما يدل عليه  
واما دعوى ظهور العرف في المنقطع فمع انه ينافي استحسان الموقوف  
عليه الثمن بكونه لا يثبت المرام العلة المنصوصة المستزكية في المنقطع  
والدائم وهي قوله وما جاء في الاختلاف ما فيه تلف الاموال والتقصير  
هذا والحل من قبل الخلف بالمدوى الى الخراب فلاخذ بما جاز لا

الوقف

اقتضا وعلى القدر المتيقن في تخصيص عموم المنع وانما خبره  
لا وجه له بعد اطلاق النص فان كان معتبرا كان الخلف وحده  
مقتضيا للجواز والامكان له وجه وان ادى الخلف الى الخراب  
فكل يجوز البيع فخر يخلف الخلف وان امكن دفعه بالصلح او بغيره  
مما باننا او بغير ذلك ام لا بل اذ اوقف دفعه به وجهان اظهرهما  
الاول نظر المصلحة لا استفسال مقتضى العموم ولما الضرورة والحق  
الشديد الى ان لا يقرب منها غير مبيعة للبيع اصلا ولما ادعى  
من السيد بن علي جوازه فلا يوقف بها بعد ان كان كلمات اكثر المناظر  
خالية عن ذكرها فتم يدل على جواز البيع عند هامة كانه صاحب  
الزمان قسم وجعل فدا جبر جعفر بن جابر عن الصادق عليه السلام  
اوقف قرية له على قرابة من ابيه وقرابة من امه الى ان قال لفلان  
من قرابة الميت ان يبيعوا الارض اذا احتاجوا او يكتفوا ما يخرج من  
الغلة قال نعم اذا كانوا رضوا كلهم وكان البيع خيرا لهم باعوا الا  
في الاعتناء وعليها ما يتكامل لاقتضاها لجواز بيع الوقف في كان الفسخ  
للموقوف عليهم وفي ذلك سد باب الموقوف وتأييدها ومن  
هنا يظهر ما في بقية الاقوال لانه لا وجه لها اصلا الا اندراجها  
في الافسخ الذي هو مناط الجواز ثم في جواز بيع الوقف هل  
يصرف الثمن في وقف اخر مماثل له علم وفي مصارف الموقوف  
عليه مطلق او التقييد بين ما اذا كان البيع لضرورة الموقوف  
في شراء وقف اخر او لضرورة الموقوف عليه في صرف في مصالحهم  
ويدفع اليهم الثمن وجوه واقول ان اظهرها الثاني الظهور والادلة  
فيه ولا دليل على لزوم مراعات الثاني بدليل النوع بعد انعقاد  
الثاني بحسب الشخص الا كونه اقرب الى غرض الواقف وهو  
صرف لا يصير مستثالا لاحكام الشرعية ومن هنا كان اختيار الشهيد  
في صفة ذلك القول الاول الوجه الموزع بينا وان كان مقتضى

الاحتياط فيها اذا كان البيع لفرضه كراهه او خوفه لانها اذا كانت  
 لفرضه او خوفه عليه كخلفه اربابه وشدة الحاجة الى منه لا يبر  
 ح كذا على ما في وهل يلزم انشاء صيغة الوقف في المثل من المتولى  
 الناظر او الحاكم او الواقف او الموقوف عليه ام لا بل يصير وقفا من غير  
 صيغة كصيرت عوض الرهن وهذا عوض الاصحية المنذورون صحته  
 وعوض مال المضاربة مضاربة وجهان لوطها الاول ولا يصح  
 بيع الاب ام الا في الجملة بلا خلاف لاجد عدا بعض من لا يعبأ  
 بقوله مخالف ام واقف كابن قيم الجوزي واما تحقيق تفصيل  
 الكلام فيه فيستدعي بيان امرين الاول ان يبين ان المنع المزبور  
 هل يكون ذاتيا بقيد بالام لا كما هو مقتضى تعليلهم مرة بان ذلك  
 من جهة حق المولى واخرى بان ذلك لاحترامها وثالثه بان ذلك  
 لاحترامه ورابعة بان ذلك لرجاء عقبتها من ضيق ولد لها الجواز  
 بهما حين يتعلق بها حق متقدم على حصة من رهانة او جناية  
 ونحوها بناء على الاول وجواز بيعها عند نفقها وورثتها وقيل  
 عقبة بناء على الثاني وجواز بيعها لكفها وما عسله ومجته  
 ونحوها بناء على الثالث وجواز بيعها لانقطاع الرجاء باستغفار  
 الدين وعدم قابلية للارث لقتل او كثر بناء على الرابع ولا كانت  
 على التبع فان الاحر لا يورث مملوكا كما هو واضح نعم ينبغي قصر  
 المنع بناء على البيع خاصة دون غيره من الصلح ونحوه لعدم  
 الدليل على تسري الامانة منهم من ظهر وعدم الفصل وانقضاء  
 الفاتنة وفيه منع الظهور بعد ان كان مودعها ثم عتوانا ولا  
 خصوص البيع بل لا يكون القول بذلك من التحصيل في المسئلة  
 وانقضاء الفاتنة لو كان دليلا لكان في جميع المقامات الواردة  
 في البيع كحيار الجلسر والقبض في التصرف ونحوها وكيف ما كان  
 فالأظهر ان المنع المزبور بقيد ذي النص صرح لعدم الدليل

على شيء من العقليات المزبورة نعم انها امور استنبطوها  
 لم تبلغ درجة القطع لنا لا يقول عليها في الاحكام الشرعية لانها  
 في القياس المسمى بكتا با وسنة ولقد اجاد وجدي العلامة  
 قدس سره في المناهل حيث قال والتحقيق ان يقال ان كان الصلح  
 منع على البيع فلا اشكال في الاحتاق وان كان عقدا مستقلا  
 غير مزج كما هو المختار فلا يلحق فاذا لم يمتدحوا زفتها بكل ناقلا  
 عدى البيع انتهى نعم لو كان الوجه في ذلك اخذ الا وهو المزبور  
 لما كان فرق بين وبين سائر العقود جدا كما ان لو كان لهما على عقد  
 الفرق لما كان الفرق بينهما اذا كان الوجه التقديرا واحدا لا دور  
 المزبور ثم على المختار هل يوجد عموما يدل على عدم جواز بيعها  
 بحيث يكون اصلا يرجع اليه في موارد الشك كما عن المشايخ لا كما  
 ام لا بل اصلا للجواز البيع باقية بما لها كما هو الاظهر لا كما لم يجدها  
 بعيد ذلك سوى صحته ودان عن جعفر علة ام الولد  
 حدا لامة اذا لم يكن لها ولد وصحة عمر بن يزيد قلت لا في اوصافهم  
 استلكت فقال سل قلت باع اميل المؤمنين امهات الاولاد قال  
 في مكانه رقا بهم قلت فكيف ذلك فقال ايمادجل اشترى جاز  
 قال ولدها ثم لم يؤد عنها ولم يدع من المال ما يؤدى عنه اخذوا  
 منها وبيعوا فادى ثمنها قلت فيجن فيما سوى ذلك من دين قال  
 لا رها بمخرين الدلالة على ذلك جدا اذ غاية ما يستفاد من قول  
 الاول صفات ام الولد لامة اذا كان لها ولد وهي حاصلة بالتفريق  
 في الجملة وليس فيها ما يدل على تحقق التباين بينهما وعلى تقدير  
 المفهوم العام الذي من الاحبا ولا يعارض الموقوف الخاص للكتاب  
 من قوله تعالى احل الله البيع مع احتمال ان يكون المراد من الحد  
 ما يترتب على المعصية ويكون المراد اشراكها في الحدود الشرعية  
 نارة واخلاها اخرى كما ان غاية ما يستفاد من الثانية عدم



جواز بيع ام الولد في الدين الذي هو غير الدين المفروض في  
ضد الرواية لا مطلقا **القول الثاني** في بيان المراد من الاستيلاء للمانع  
من صحة البيع والكلام فيه ومن جهة **القول الثالث** انه هل يتجوز في  
فلوكا من ملوك او ملك اعني بناء على القول بانه يملك لم يتعد الاستيلاء  
ام لا والظاهر الثاني في لاطلاق الدليل والعنوان ان لم يكن اجماع على  
اعتبارها والا كما هو الظاهر مما ذكرنا في المكاتب من انه لو ملك  
امه الفلانة واولادها كان الولد موقوفا ولا يملك بيعها فان لم يلق  
محضة حكم الاستيلاء والا فلا فالظاهر الاول **القول الرابع** في انه هل يعتبر  
فيكون الموطى مباحا اصليا ام لا بل الايمه ومن المحرم كل كونها  
من وجهه او موطوءه لا بله اولاديه ونحوها وجهان من ان الولد  
بار على معناه المعنوي ولم يثبت في الحقيقة الشرعية في الثاني من ان  
اطلاق الولد لا يضر في الاصل المتعارضا الذي هو ليس منه فالأ  
واما لو كانت محرمه بالعارض نحو اواحرام او صوم فلا يمنع  
نفوذ الاطلاق الدليل مع عدم وجود المعارض كان كل باقم  
في وطى المحرمات اصلية اذا كانت شبهة وهي من الملك فالأ  
**القول الخامس** في ان المراد بكون الولد ولو جاعل في لاطن كما هو ظاهر  
المصدق في الأولى وعدمه في الثانية **القول السادس** في ان المراد بكون  
في الملك فلو وطئها قبل الملك يتعد ونحوه فالأ هذا فلا استيلاء  
وان ملكها بعد ذلك يصح بيعه عن يزيد المقدمة فضا والحاصل  
انتمى لاجتماع الشروط المذكورة فحق الاستيلاء المعبر عنها  
بيع الامه امام ولدها **القول السابع** في ان ابيه المصنف بقوله  
**فمن يبيعها** في بيعها في لوطا كان في قبضه الممن او في تمامه و  
سواء زاد من قبضه ام لا للاصل واطلاق صحيحه عن يزيد  
المقدمة فلا يبيع الاضمار في بيعه على قدر الثمن كما قيل محلا  
بان الضرورة فيقدر بقدرها وهل المراد بالاعمال والموقوف للبيع

[illegible][illegible]

جماعة او مطلقا كعن بعض تفصيل الكلام في المقام هو ان الجنائ  
 اما ان تكون على المولى او على غيره ومن مملوكه او مورثه او اجنبي وعلى  
 القديرين الجنائ اما عدية او خطاية فالصور ثمانية والمخفى عند  
 جواز بيعها فيما مطلقا في الاولى فلان الجنائ ح لا توجب وفي الثانية  
 واما في الثانية فلا يحتاج الى اثباتها اذ لا توجب سوى المال ولا يثبت  
 له على ما له مال ولا الهبة والناصة على ان ام الولد اذا اقلت سيدها  
 خطا في حرمة ليس عليها سعة ودعوى ان المناسب لها مع الجنائ  
 على المولى هو التشديد لا التخفيف بصبر ورواها في لا وقع طواف  
 مقابلة ما ذكرنا كالا في النجى واما في الاربعة الاخرى فلان الجنائ على  
 المملوك او على الواو لا يحكم الجنائ المولى بلافق لا اتحاد الحالة  
 والطريق واما في السابعة فلان الجنائ للجنبي عليه بين القصاص  
 والاشفاق كما ان في الثامنة الجنائ للمولى بين الدفء للاسرة  
 وبين الفداء بالارش وقين البين انه لا رامة بين ما ذكره وبين جواز  
 البيع اصلا ودعوى ان تعاقب الارش برقيتها في بيع المالك بغيرها  
 كدعوى ان جواز دفعها للجنبي عليه يقتضي جواز ذلك وانما الضعف  
 مع انه لو سلمت لها يكون النعاض ريبه وبين ما دل على منع بيعها  
 تعاض الامامين من وجه وجواب التمسك مقدم **التمسك** اذ اعترضوا  
 عن نفقتها وقد جزم الشهيد بكونه مسوفا لبيعها وهو على اصله  
 محل منع لعموم ادلة المنع المخصص لعمومات ادلة البيع ودعوى  
 ان البيع والحال ههنا من باب مقدمة حفظ النفس الواجب انه  
 احد طرق الخلاص من الملاك ممنوعة لانه كان بالعتق والاشفاق  
 والافتاق من بيت المال ايضا فلا وجه لبيعها لذلك بعد تحقق  
 المنع الشرعي لما قرر في محله ان المقدمات اذا تعددت يكون  
 الجائز منها استعطف الخطاب الشرعي النبي لا اعم منها ومن المحر  
 ومثله من الكلام ما اذا امتنع المولى من الاتفاق فلا يجبره الحاكم على

البيع بل على الاتفاق او العتق او الموزع او نحو ذلك مما يحصل  
 به الاتفاق خلافا للحكم عن المصلحة في القبر **التمسك** اذا مات قبيها ولا  
 وارت له سواها وقد استقرت بجماع جماعة من الاصحاب معالين  
 يعود ما دل على شراء المملوك من الزكاة واجبار المالك على سجنه ويعد  
 عتاقا لا احترام المولى واحترامه لا يكونه فيجوز عتق من واولادكم  
 من ابقائها لتتق بعد الوفاة وانت خير بان لا اشكال في الجواز  
 على المختار من عدم وجود دليل عام بغير المنع عن بيعها واما على  
 ما اخذنا الشهيد وجماعة من وجوده فوجهان من عموم الموزع  
 المعارض لعموم دليل المنع تعارض الامامين من وجه فيساقط  
 فاجوز لعموم ادلة البيع السالم عن المعارض بعده ومن وجوب  
 المبيع وهو القاعدة المتفق عليها ظاهر من ان دفع المصنعة  
 اولى من جلب المنفعة لها عرفا لقول النبي ولا له او استقره قاما  
 فالمنع وهو الاظهر واما التعليقات الموزعة فقد عرفت انه ليس  
 في الادلة ما يقيد بها لكي يدور الحكم معها وجودا وعدمها **التمسك**  
 اذا كان علوقها بعد الارتهان قد ذهب بعضهم بكونه مسوفا  
 مع اسرار الرهن وما نعامه بيان جمعا بين الحسين وعن الشهيد  
 في حواشيه المنع مع الوطى باذن الميرين والجواز مع الوطى بد  
 اذنه والاقرب المنع م على مختار الشهيد والجواز مطلقا على ما  
 اختاره **التمسك** اذا كان علوقها بعد الارتهان فلا يرد ذكره الشهيد في  
 بحث لان مجرد الارتهان لا يوجب تعليق العتق بغيره بغيره ذلك بعد  
 المحر على المغلس لان الحق فيه التفصيل بين ما اذا كان العتق لغيره  
 فان كان انتزاعها كالمبيع فان رقبتهما بين ما اذا كان عتقه  
 فالكلام فيه كالكلام في الرهن فالاولى ذكر قاعدة كليتها في  
 عن املا لالكلام في ذكر الصور وهي ان اللازم ملاحظة ما يدل  
 على الجواز مع ملاحظة ما يدل على المنع فان كانا عامما ومقتضا

المقتضى في بيع المملوك



فان خاص يتقدم على العام جزوا وان كانا عامين فالوجه ان نعم لو  
كان المستند في المنع ما ذكره من التعليلات دار الحكم مدارها نحو  
وعندما ولدنا من استند في المنع اليها استثنى صوراً اخرى ايقن بقوا اذا  
ماتت مولاهما ولم يختلف موأاهما وعليه دين مستغرق وان لم يكن ثمة  
لها لانتم لو كان المستند في المنع عطفها من نصيب ولها فانه يحجب  
الجواز حيث لا نصيب للولد ونحوها اذا بيع على من تنفق عليه او  
نشط العتق او غير ذلك من الصور حتى انها لها بعضها الى عشرين  
صوت ثم ما فرعه الصلح على اشتراط الطاق بقوله **ولا بيع الرهن الا**  
**مع اذنه** **الاول** لان بيع الرهن على الرهانة بان  
يباع بمصر جاز ذلك على ان يملك المشتري العين وهو هو لا يملك  
حق الرهن حتى يحتاج الى اذنه الا ان يقال المنع مصر شرعي لا من جهة  
المزبونة مع ان الاغراض تختلف في المديون وقضائه للدين **الثاني**  
ان ظاهر اشتراط الطلقة قاص بضاد البيع لولاها كافي الوقف  
وام الولد ومن الين ان بيع الرهن بلا اذن لا يكون كذلك بل يكون  
صحها على نحو الفضولي **الثالث** ان ظاهر البيان انحصار جهة البيع  
في الاذن مع انه ليس كذلك قطعاً لانه يصح مع الفل قبل الورود  
بل وبعد الورود ايتم بناء على ان الرهن ليس اجازة للعقد حتى  
يكون له فخر بل هي قيد اسقاط حق الرهان ولذا قالوا لو اذنه  
بطل الرهن نعم لو رد مانع من صحة العقد نعم هو مانع عن نفق  
للاله الورود على قيام حصة وعده اسقاطه فاذا حصل الفل فانه  
وهو المقدور في قوله لعدم المانع اللهم الا ان يدعى اتفاقاً على ان  
سلطنة الفسخ كالامضاء وفيه تامل ولا من سائر النواقل لاجباً ام  
منفعة بعوض او غير ذلك على المشهور وحكي عن العلامة في كونه عن  
بعضهم المنع والاقوى الجواز سواء كانت الجنابة عداية او حنفاً  
المولى موسراً او معسراً او متناعاً عن الخداء او عداية اما الاولى

فلا يصلح وجود مقتضى واستقاء المانع عند انقضاء حق الجنابة بالبدن  
وهو بحسب الاستقراء مانع وفيه منع الاستقراء من اصل ولو سلم  
قالا لم يالكس في المقام الذي يكون الخيار للمولى بين القداء  
والدفع للاسقاط وقضائه مما يكون الخيار للمالك العين كافي لا كونه  
التي تتعلق حق الفقراء بين المال مع انهم صرحوا بان لا يمنع ذلك  
من بيع المالك حيث ان يحجز بين دفع العين والاداء من غيرها وكما  
في تركه الميت المستغرق دينه حيث ان حق الدين متعلق بعينها  
وللورث مع ذلك بيعها ودفع الدين من غيرها المعز ذلك واما  
الثانية فهي وان كان الخيار فيها للبعي عليه بين القصاص والاستقراء  
الا انه لا يدل على النهي عن البيع حتى يقتضي الضاد بشي من  
الدلالات الثلاث فهو ماث البيع المقضي به الضاد سائلاً عن المانع  
هذا بقى الكلام في تفويض صحته وهل يكون كتحفة العقود **الاول**  
او كتحفة البيع قبل القبض واللف او كتحفة الفضولي او كتحفة القو  
الجازة بان يكون خيار الفسخ للبعي عليه عند اذنة القصاص او  
الاسترقاق وجوه واحتمالات اضعفها الاول لما فيه عمومها  
على ان الخيار للبعي عليه بين القصاص والاسترقاق الشامل لما اذا  
باع المولى او لم يبيع ولا يعارضه عموم ما دل على لزوم البيع لو جاز  
الرجوع للعموم المزبور وهو قوله المودة وقرعها الاخر لانه اقر  
لاحقيقة البيع وهذا وقد علل بعضهم المنع من البيع هنا بفتوك  
الغرض من الاستغناء بالمبيع لكونه في معرض التلف ويكون المعاملة  
على مثله مستغناء واستغناء القدرة على التسليم والمكمل كاتري سيقا  
على الخيار ثم المشتري اما ان يكون عالماً بعينه وراضياً بتعلق  
الخيار واما ان يكون جاهلاً به ثم علم ورضي واما ان يكون كذلك راضياً  
لكن لم يرض به وعلى القادر ان يكون الجنابة عداية او حنفاً  
وعلى الاخير ان يكون البيع مجرد النقل او يخطو لزومه وعند

بل هو من حقيقة البيع

عوده بغيره أو تقابل فالجواب لا يرجع على البايع بشئ في السوق  
 الأولى بغيره لأنه اشترى مبيعاً لما يبيع وكذا في الثانية كذلك  
 أما في الثالثة فيجوز بين الأرض وبين الفسخ للترزول الذي هو وجب  
 أن كانت الجانية معدية ولما أن كانت خطيئة بغيرها ففيها وجه  
 من أنه لا يفسد ويكون بيع المالك معها الرام منه بالفساد كما قيل  
 أو اعتقد فلا خيار ومن أنه لا دليل على كونه التزاماً منه به بعد عوم  
 ما دل على أن الخيار للموالي من فكه باطل الأمرين من أرض الجانية  
 إذ هو الأمر بمقتضاها وفيه إذا الجاني لا ينفى أكثر من نفسه  
 هذه إلى الجاني عليه التناكس كما بعد البيع أيضاً سواء بيع بمجرى المثل أو  
 بشئ عديم العود بغيره أو تقابل ويكون له الخيار للترزول المستند  
 باحتيال فسخ الموالي ولعل الظاهر هو هذا الوجه لاستصحابه بقاها  
 الموالي بين الأمور المذمومة ولو بعد البيع السالم عن المعارض وأما  
 عوم ما دل على لزوم البيع والتوسطا رضى بغيره ما دل على الحكم  
 المزبور بغيره رضى الماعين من وجه فالمرجع الداخلي وهو الفسخ  
 الموردان لم يكن لغوم ما دل على الحكم المزبور فالخارجي كالأصل  
 كاذب في المقام جداً فامل ثم الفداء فيما يقتضيه الفداء إن هذا المو  
 أو المشتري فأي حاله والأبطل أو بغيره مع الاستيعاب دفعه عند  
 الاستيعاب كان المشتري ما يبيع وله خيار التبعية وح فداء المشتري  
 له كقضاء دين غيره يعتبر في وجوبه عليه أنه فيه الشك **الشافعي**  
**أن يكون مقدر** فلا يبيع الطريق الهواء والمالك في الماء أجماعاً  
 محكماً من جملة من الإجماع في المرفوع والمرفوع عليه ولأنه تمى النجوم  
 عن الفرو وبوجه الاشتكال على ظاهر المباح المقتضى لمراد القدر  
 والعلم به على وجه يمتنع عن بيع المتكول فيه لعدم الدليل على الشرط  
 بالتميز ولو كان إجماع ولا من غيره إذا إجماع لو كان على الحق المزبور  
 لما وقع الخلاف في الضال والضال والجلل الشارح والفريقان هذا

ونحوها ولما انقضى على صحة بيع الرامين وتوقفه على إجابة الموقن  
 أولئك الرامين مع أن الرامين كثير ما يبيعون لغير البيع رضى المرفوعين  
 وإجادة ويقدر على الفسخ وعلى صحة الجاني المسافر الموقن أن  
 يكونون إذن المرفوع مع عدم علمه بأنه يذن فتم وأما المرفوع في  
 شراء مجهول الحصول إذا كان عظيماً وكان الشئ نذراً قليلاً لا ينجف  
 بالحال إلا أن يكون المراد من ذلك أن الخيار مانع لأن القدر شرط  
 بقرينة المرفوع ويتم الاستدلال عليه بالإجماع المزبور وحديث الذي  
 عن بيع الرام الذي تلقوه بالقبول بل قيل إنه أجمع عليه المؤلفان  
 والخالف إلا أن المراد من الرام مضمون فقرته من كتب اللغة تفسيره  
 أو مثله ببيع السمك في الماء والطيرة الهواء وعن جملة من اللغويين  
 أنه بمعنى الخطر وعن الأصمعي أن بيع الرام ما كان على غيره هذه  
 وعن ابن الأثير أنه ما كان له ظاهر يفر المشتري وباطن مجهول وعن  
 جامع بين سعيد الرام أنطوى أمره ومن المعلوم عدم انطباق  
 جميع المعاني على ما نحن فيه بل غاية إمكان الاستدلال بهينة على  
 تفسيره بالخطر والخطريان عن الاحتمال الذي يوجب عنه العقلا  
 ويتحقق به اللوم والواجب عادة وعقلاً لا إطلاقاً الاحتمال الذي  
 لا يباينون به والافق المعلوم أن بيع الأعيان الغائبة التي لا يحتمل  
 عدم حصولها احتمالاً لا امتداداً به أيضاً كالتأجير في البلدان البنية  
 مخاطر في الجملة لكنه لا يبعد عن التجربان العادة بالانتماء على بيعه  
 وشرائه وهذا الاحتمال حرة ينشأ عن عدم الاعتماد والأهلية  
 بوجود المال وحرية ينشأ عن عدم الوثوق بإمكان التسليم والتسلم  
 والقبض والاختصاص وإن كان معلوم الوجود كما اعترف في الهواء  
 وأخرى ينشأ عن عدم الاعتماد بقابلية المعاوضة بهذه العوض  
 لجهل القدر أو جهل الوصف أو رغبة ينشأ من التجميع إذ يجمع  
 الشك في الوجود مع الشك في إمكان القبض والأهلية لهذا



العوض المبذول ثم يظهر من الفقيه الاستناد دام ظله لاختصاص  
 الغزو والخطر بالصورة يكون النسبة بينه وبين الجها له المساو  
 وفيه انه ربما يتحقق مادة <sup>التي</sup> الجها له دون الغزوكا واشترط فلا  
 شيئا يجهول بالاحتمال لان في المايه بمعنى ان يبذل في مقابلته  
 ما لا يمكن النقصان عنه في المايه فانه لا غرض هنا اذ لا يحمل هنا  
 عدم حصول ما يقابل العوض لان يقابل العوض لان يقال ان  
 الغرض هنا متحقق بغيره وعدم الوتوق حصول ما يحتمل في نظر الغز  
 ولا دخل لمساوات الثمن في ذلك اذ لا يكون غرض المشتري حصول  
 ما يوازي الثمن في العادة بل المقصود غالبا الاستباح والاخذ  
 بما يوازي الايراد من الثمن في الاقدام على المجهول مع كون المطلق  
 ذلك اقدا ماعلى ما لا يوقر بحصوله بالنظر الى المقصود وهو معنى  
 الخطر والغزو يقال ان الغرض من الغزو في الجها له لا كونها  
 متساويين وكيف ما كانت فالمتحقق ما عرفت ان الغرض هو الخطر  
 التي يتحقق بها اللوم والنجس عقلا وعادة فعليه بعم الغزو وهو  
 كلها فلا وجه لما ذكره ولم يظلم كما انه لا وجه لما ذكره التمهيد في عدم  
 ما يخلص ان المجهول المعلوم الحصول خارج عن الغزو والمعلوم  
 المجهول الحصول خارج عن الجها له والمجهول الحصول  
 مورد اجتماع الآخرين نعم يشكل الامر في بيع الغزو والمرد من المثلثا  
 مع اتحاد الاوصاف كما لو قال بعتك صاعا من هذه وهو صاعا  
 فان الحق الثاني وجماعة صرحوا بعدم صحته معللين بكونه غرا  
 مع انه لا وجه لتسمية ذلك غرا على ما حققناه لانه لا خطر فيه بل  
 امر موجود في الخارج مقدور على تسليمه معلوم الاوصاف  
 بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان ويمكن الذبح عنه بان يتخير  
 البايع مثلا في دفع اي منها شاء خطر على المشتري لعدم علمه با  
 ايامها حصل له في مقابل ماله ولا يقدم على الكلي حتى لا يتناقض

في ذلك بل اقدم على الخصوصية التي تؤدي الى اختلاف الرغبة  
 فان الاغراض لا تنطبق ولا يختص الغرض في مراعات المايه ضد يوق  
 غرض البايع الى دفع احداهما ويؤدي غرض المشتري الى اخذ الاخر  
 حكمهم في بايها لا جارة من جواز الاستباح باجرتين على تقديرين  
 كحياطة الثوب ورويا بدريهين وقادسيا بدريهين يكون خارجا  
 بدلي من الغرض والاجتماع والا فالغرض موجود في نحو الغزو في  
 المرد مع امكان الغز بينهما بالنظر الدقيق كما لا يخفى فخلص من جميع  
 ما ذكرناه ان الخطر في البيع مخففة في بعض فروع انقضاء العقد  
 على التسليم كالمبتين بجزء من نحو الطير في الهواء الذي لم يتعرف  
 والحد في الماء الذي لا يمكن صيده وامساك فروضه فلا مخاطرة  
 فيها لانقضاءها عن البايع مع فرض علم المشتري باشتاع التسليم كاستفادها  
 عن المشتري يبذل الثمن في مقابلته فيجوز الحصول لان علم المشتري  
 بالحال واقدا ماعلى بغيره عن خطا البايع بدفع البيع اليه فلا  
 مخاطرة من البايع في البيع ولان منافع البيع غير محصورة بما يتوقف  
 على حصوله بل يد المشتري فلا مخاطرة من المشتري يبذل الثمن في  
 مقابلته فيجوز الحصول سيما اذا كان عظيمها وكان الثمن قليلا فانه  
 مما تقدم عليه العقلاء جدا ومنه يظهر فساد الاستناد في الاشارة  
 الى لزوم النقص بدونه والى ان الغرض الانقضاء وظهوره والبيع في  
 اعادة التسليم واما الاستناد الى وجوب تسليم كل من المتبايعين  
 ما انقل عنه بالبيع الى صاحبه فيجب ان يكون مقدورا لا استحالة  
 التكليف بالتمتع كما في المصايح لمجدي العلامة الغزوي فيوجه  
 عليه انه ان ارد ان اثبات الاشتراط بوجوب التسليم مخير اذ ذلك  
 باطل لانه مشروط بالبيع وان ارد اثباته بوجوب الاقدام على  
 ما يمكن مع فعل الواجب منعنا الوجوب على الاطلاق  
 فان التكليف مشروط بالتقدم والجز السابق على البيع كالحل

فكما لا يجب في الثاني فكذلك في الاول واما الاستدلال عليه بالادلة  
الناهية عن بيع ما ليس عندك فانه منزول على ما يفعله بعض التجار  
واشير اليه بعض الاخبار من بيع مال الغير لنفسه ثم يذهب فيشره  
منه ما كانه باطل كايضا في الفصولي هذا ويوجب النبي على  
**البيع** انهم صرحوا ان الثمن في الحكم المزبور كالمش ومقتضى الظاهر  
كلما تم انه لا فرق في ذلك بين ما اذا كان الثمن عيناً شخصاً في الحاد  
او في الدعة وهو محقق في الاول ومشكك في الاخير لقيام الضرورة التي  
استمرت عليه السيرة القطعية على صحة معاملات المعسر وشرائه وان  
علم او ظن بخبره عن اداء الثمن عادة كالمعسر المترف على الموت والمعسر  
الذي يتردد له تسعة والاعيان الغنية المخطئة واما صحته هشام  
سالم عن رجل باع جارية بكره الى سنة فلما قضىها المثلثة فقام  
من العدة ونزوحها وجعلت معها مهرها ثم مات بعد ذلك فقال  
ان كان الذي اشترىها السنة له مال فان عتقه وتكاه جاز وان  
لم يكن له مال كان عتقه وتكاه باطل لانه عتق ما لا يملك فهو  
افضت بطلان البيع بدون القدر على دفع الثمن الا انها في  
مقابلة السيرة المزبورة والاجماع الذي ادعاه الشهيد في الرد  
في كتاب على صحة الشراء المعسر ومخالفها للاصول الشرعية من  
حيث صحة البيع والعقود والتكاح ومعارضتها لما ورد من بيع  
امهات الاولاد في ثمن رقابهم واداء مئة البايع من مئة فان  
اطلانه يشمل ما لو كان عاجز عن اداء ثمنها حال العقد وما لو  
كان قادراً عليه وقصر في اداؤه الى ارضاء معسر القدر فيقول  
على صحة عدم الاداء حين الشراء فانه قد يقال فيه بالبطلان  
لعدم قصد المشتري المعاوضة وتقليد الثمن وقوله الى البايع  
واما قصد تسليم البيع مجاها والقصد معتبر في العقود لانها  
قابلة للقصور **فان** ان الشرط المزبور من خواص الثمن

واما الضمان والتوايع والشرط للاصل وعموم المؤمنون عند  
شرطه نعم ان كان من الشروط المحيلة عادة او عقلاً فيفسد  
عيبه وسفه وفي بطلان العقد به اشكال **فان** انه هل يشترط  
القدر على تسليم البيع في المحل ولو بعضه فصح البيع في الجميع ولو  
مع الجزع فتابعه كذا او الشرط هو القدر على تسليم الكل فمع الجزع  
عن تسليم البعض خاصة يبطل البيع في الجميع او يشترط في كل جزء القدر  
على تسليم ذلك الجزء خاصة فيبطل البيع فيما لا يمكن تسليمه ويبع بما  
يمكن وجوه اظهرها الاخير كما في سائر المقامات **الراجح** انه هل يمكن  
القدر في العادة او لا بل يعتد بها القدر الشرعي وقطر المثلثة  
في مواضع البيع المتعارفانه متعارف تسليمه شرعاً لا يجب الى اذن  
التبرك فيما لا يؤذن لكنه غير معتد به عادة فيبطل بانه على الاول  
بناء على الثاني وفيه ان القدر في الشرعية محقق في ولو باذن  
التبرك ان اذن والا فالحال ان كان والا فالحال وهو ان يبيع **فان** القدر  
فانه وجب القدر واضعاً وتسلية شرعاً لاعادة قته ومنها بيع  
الرق على من يعتق عليه ثم افاقه بتعذر تسليمه شرعاً لم يبرأ به القدر  
وقصر الجزع يمكن شرعاً لاعادة وكيف ما كان فالظاهر في النظر الاول  
مخرجه المعامل من كونها عزية بهذا كما لا يخفى **فان** الظاهر ان  
هذا الشرط على لا واقعي فيكون المدار على اعتقاد القدر وعدم  
توابع ما يستعد القدر على تسليمه جميع البايع وان بين الجزع ولو با  
ما يستعد الجزع يبطل البيع وان ثبتت القدر لان المناط هو التبر  
المستحق في الجزع الاول والثاني في الثاني والافتقار الى اوضاعه  
الشرطية البطلان في الاول والصحة في الثاني لكن صرح الشهيد  
قدس سره في كتاب الروضة باب السلم بانه مع المناط في ذكره  
المسلم فيه حيث يردى الى ارضه ويوجد به بيع العقد ولو وجد من  
حلول الاجل ويبدو بطلان وانت خبير بان ذلك لا يتم الا اذا لم



يشترط اعتقاد القدر عليه حين العقد والالزام المطلق في المالكين  
وهو كما ترى لا وجه له لما عرف مضافا الى انه قد من شرطه صريح في  
شترط التسليم انه لو وقع البيع بطلان التسليم ثم عجز عنه كما لو طوع  
الطيرة الهواء مع اعتياده وولم يجد كان البيع صحيحا وثبت للغير  
حيث ان الفسخ مع ان مقتضى كلامه السابق المطلق لان اكتشاف عدم القدر  
فالتناقض بين كلامه ظاهر واضطرار فيه بين **القول** انه هل يشترط  
القدر على تسليم المبيع من غير ان يشترط ذلك والحق الفصل  
بين المشاع فالعدم وبين غيره فوجهان كما اذا انشا المبيع على الجزر  
بجيت لا يمكن تميزه فتخرج قاده على تسليم جميع المالكين دون المبيع  
خاصة فوجهان من انه غير قاده على تسليم المبيع من حيث انه مبيع  
فالسادس من ان الاصل والعموم الجواز فالوجه مضافا الى الحكم  
بصحته شرعا ما عظم الظاهر الاقناع من الصحيح الموجود بشرط لا يخرج  
مدة يلزم فيه زيادة وامتزاج مال المبيع وصحة تملكه لفظة  
التمتع بشرط لا يخرجها الزم يلزم فيه مخرجها بلقطة اخرى  
مال المبيع فانه ان كان الشرط القدر على التسليم مقبولا لم يصح  
الا ان يقال ان عدم القدر على التسليم مخير في المثالين من  
حيث العارض وهو الشرط لا في جاذبه كما هو المقصود في المقام  
**القول** انه هل المعتبر قد المالك مقام عاقدا كان المعتبر قد  
العاقدة مطلقا وكذا كان او وليا او اصيلا او لاد من قدرته معا  
لعمالات والاعظم لاعتبار قدرته العاقدين على اعتبار القدر  
العادية واعتبار قدرته المالك بناء على الشرعية والالزام مطلقا  
عقد القرض وغالب الوكلاء وعلى كل حال فند قال **المصنف**  
**القول** الاول بطلان نقله **منه** ما متحد او متعد وصحهما  
**القول** ما يصح بهما معا منقول ولا محققا وصحهما دفاعه قال  
سئل ابا الحسن ان اشترى من القوم الجارية الايسة

واعطيتهم واطلها انا فقال لا يصلح شرائها الا ان تشترى معها ثوبا  
او متاعا فنقول لهم اشترى منكم جاريةكم فلا نه وهذا المشاع بكذا وكذا  
فان ذلك جائز وموقوفهم اعترافا عن الصادق في الرجل يشترى العبد  
ابن عن اهل قال لا يصلح الا ان يشترى معه شيئا اخر فنقول لاشترى  
منك هذا الشيء وعبدك بكذا وكذا فان لم يقدر على العبد كان ذلك  
نقد فيما اشترى منه ويستفاد من العلة المزبونة اختصاص الحكم بالبيع  
الذي يكون مرجع الحصول دون الايق الذي يكون مقدر ورجله  
للمبيع او المشتري والايق الذي يكون ما يوسمته نحو الطريق  
الحوافها ما حارجهين عن مورد الرواية فيحكم فيها بحسب ما يقتضيه  
القواعد وهي تقتضي الصحة في الاول من غير انفا الى الضميمة **القول**  
في الثاني ولو سمي بالوجه لتعليل البيع من جهة تبعد رتبته  
بل ولا تنزع الحكم على شرط القدر على التسليم بناء على ما بينا  
من ان مراده من اشرط القدر ما نفي العجز عن ان الايق لغة  
عبارة عن قرار المالك وهره بدون خوف ولا تعب لكن العرف  
لا يفرق في صدق اسم الايق بين التفرار وغيره وهل الحكم المذكور  
يدور على المعنى اللغوي او العرفي وجهان اظهرهما الاخير كما لا  
يخفى ثم ان المعتبر في الضميمة صحته بمعها منفردة فلا اعتبار بغير القدر  
على تسليمه كالطيرة الهواء ولا بالمجهول ولا بغير المقول منها كما  
من الحصة ومنه يعتبر وحده الممتلك للضميمة والايق الم لا  
اظهرها الاول لظاهر التعليل في الرواية والظاهر عد اعتبار  
وحدة المالك لهما للاطلاق ولا فرق في الضميمة بين كونها متصوفة  
ذاتا او متعاولين كونها على جهة الشطرنج او الشطرنج ولا يمتنع  
سلعة او نقد العموم لتعليل القاضي بعدم الفرق والمقتضى  
واما اذا كانت الضميمة ضنولية او الايق ضنولية او كليهما فالتصنيف  
بينهما اذا كانت الاجازة فاقلة وترتب عن المالكين فالعدم على

اشكال وبين ما اذا كانت كاشفة او ناقلة وحصلت دفعة منهما  
اولخصت الفصولية باحدها واجازما لكه فالصحة بلا اشكال ثم  
الظاهر ان الضمنية شرط للصحة لا لزوم كما اختار الضمنية المستأ  
دام ظله كان الظاهر انهما شرط ابتداء لا استدامة لكونهما المتبعية  
من شرطيهما فلا يقدح بقاء الاين بلا ضمنية ان تعلق الصبح بها خاصة  
فقم لو انكشفت فساد الضمنية خاصة من اصله فلو بطلان بيع الاين  
ويجوز ان يظهرها البطلان بخلاف ما اذا بان الفساد من جهة الاين  
كما اذا تضرع الاين في شرط من شروط المعاملة فيس في سوي جنار  
البيع <sup>1</sup> ولو لم يظفر به اي بالاين في صريح النص لمعتضد كلام  
انما الاشكال في وجه ذلك يخرج الاين عن الملك بعد تقديره او  
مخرجه عن البيع بان يكون كشرط الملك اذا وجد او لقيام الملك  
هنا على تخصيص هذا الحكم خاصة والاقا لثمن موزع على الجميع  
فيخرج جواز عتق وبيعهم مع الضمنية المحتملة ان يظهرها الاخير  
فيكون الغرض من النص انه ليس دفع الثمن من المشتري بدونه  
ومقابل مع وجود الضمنية ولم يقدح على قبض الاين ولا يرد به  
انه لا شيء من الثمن اذا ادى الاين وانما الجميع في مقابل الضمنية حتى يلزم  
اختلاف ما لك وما لك ما خلوا الاين من الثمن وعدم استحقاق ملك  
شيء من فلو لم يملكه بلا عرض وكيف كان فلو اختلفا في الاين  
وعدهم والضم وعدمه كان الفوا في الثاني قول الاول والمنبت في  
الثاني والايضا فيما مضى كالاين لصريح النص ولو مع الاين مع الضمنية  
فيما لا يتوقف صحة بيع الاين عليها اما القدرة البايع او المشتري عليه  
لم يتوقف على تلك الضمنية ما يرتب عليها من الاحكام للاختصاص للضمنية  
اذا توقف صحة البيع عليها كاعتبا وصحى معها متفردة وعدم رجوع  
المشتري بما يقابل الاين من الثمن او تلف قبل قبضه وبطلان البيع  
لو ظهر الاين او الضمنية مستحقا للغير او بغيره فصولا لزم صلب

1  
كان  
له  
يجوز  
على  
الباين  
وكان  
الدين  
مقابل  
الضمنية

الضمنية

الضمنية او اجاز صاحبها بعد نقل الاين بناء على النقل واعتبارا  
زمان نقلها الى غيره ذلك من الاحتكام لعدم الدليل على التعدي ثم في  
تقدير حكم الضمنية الى غير الاين والايضا كالمضاد للمعروف  
والغير المثار ويظهرها فصيح مع الضمنية كما ذهب اليه جدي العلماء  
الغرض ان الطبا طبيا في صحتها لم يحكم بالاطلاق فيها صحتها كما عن الاشهر  
ام بالصحة ومثلها كما ذهب اليه الضمنية الاستناد وادام ظله وبعض المعاصرين  
وجوه واحتمالات واقوال مستأنها ان المنع من الاين منفرد اصله  
على القاعدة وهي انقضاء الشراء وهو القدرة على التسليم المتلزم  
لاشقاء المشروط ام تعبد او ان جواز مع الضمنية هل هو على القاعدة  
او المحض النص لو ارد فيها وعلى الاخير هل يرد منه التمثيل كالمباين  
الاين او القصر على خصوصه بقيد اشريا بحيث اخبر ان مناط  
شرطية القدرة انما هو الحزوا الذي لا يخلو الاين الجبر عن شيئا  
خاصة كالغير في المواء الاما شك فيه لشهادة العرف والمادة  
بإسقاء الغرض عن بيع ما شئت او ضمن البايع والمشتري عدم التمكن  
من تسليم البايع اذا اوطأ على سعة كان بمن غير رجاء لمصلحة او  
للاعتناع به قبل حصوله في حق وقوع واخترا ايقم ان المراد  
الاين هو الاين المرجو الحصول والتكامل لئلا وان الضمنية  
فيه موجب لمخرجه المستلزم ورد اليه وانها من الجمل الشرعية  
والاخرى ما اعز فيه الاما في لا يرفع وصف الغرض عما فيه الغرض  
كان القول بعدم الاحاق والصحة في ما جدد في المشتري المبدأ مع  
جمله بعدم امكان تسليم في زمان متصل بالقدرة على صحة يوق  
مع بعض المنافع المتعد بها <sup>2</sup> قال الشهيد في الروضة وكما يجوز  
جعل الاين مبنيا على رجوعه ثما وفيه انه قدس سره ان اراد  
جواز بدون الضمنية فلا شبهة في تحقق المنافع بينه وبين كلاً  
الاين وهو قوله وفي احياح العبد الاين ثما الى الضمنية اشكال ان



بقولہ کر طعام یعنی  
بسم اللہ

5

المشاهدة فلا اختلاف في البطلان وامامها فالعرف عدم العلم  
لديهم فهو البطلان ابقا لان حديث الفروع كما يدل على اصل شرط العلم  
بالوصفين فكذلك على وجوب التقدير في المقدور فان المشاهدة بينهما  
سوى الجمالة المحببة والوصفية ولما القدر فلا يعلم بها فالتعريف  
عند الفروع والمخاطرة فحين التقدير ولان المراد من شرط العلوية  
الذي قام الاجماع هو العلوية بحسب العادة بمعنى ارتفاعها  
عندك وعند معلومها <sup>علم</sup> الا العلوية في الجملة ولا العلوية انما  
المطلق والا لزم جميع البوع وعدم الحكم بصادقه لغتد الفروع  
الزبور لانها تنافي الجهر المطلق على الاول وهذا جميعا وعدم  
الحكم بصدقها لوجود الشرط الزبور لانها تنافي حلوها عن الاحتاط  
الثامة على الثاني ومن البين ان المعلوم بحسب العادة لا يفضل  
الا بما جرت العادة في بعبه ان كذا كذا وان وذا فون <sup>ف</sup> هكذا  
والناقصة في بانهم صرحوا بان الاعتبار في الموزون والمكيل  
بلد وعادة فصيح العقد عليه <sup>في</sup> وان جعل المبنيان اواحدا  
بعين الكيل والوزن كالاجني الخارج من البلد ودخا <sup>في</sup> فيه وبان  
صرحوا بجواز بيع المكيل بالوزن مع ان الاختلاف والفروق  
فيه واضحة الضعف لا اعتقاد مثل هذا الفروع وعادة كالا  
وما ذكرنا فله ضعف مانع المقتضى من جواز البيع بمعنى جوازا  
في خصوص حال السلام اذ كان معلوما ما هذا وان لم يعلم وانه  
او مع كامن الشئ او جواز بيع المبصرة بينهما مع اختلاف الجنس  
كامن اسكا في هذا وينبغي التنبه على امور <sup>العلم</sup> الاول ان المراد من العلم  
في المقام المعنى الاعم منه ومن الظن بقربة تجوزهم البيع تعولا  
على اصل السلامة بلا اعتدائها بما راد طعمه ورجحه وتجوزهم البناء  
على الروية السابقة وتجوزهم تعولا على احد المشايخين على الاخر  
فانه الكيل والوزن وتوابعها على اجزائها لا على اجماعها مع الوثوق

به وقبول المشتري على البائع في اجاب بوسط البيع المعتبر  
 ذلك من الامور المدا على ما ذكرناه **الثاني** انه لو وقع العقد بين  
 الاصلين اعبر عليها وكفى عن علم غيرها ولو وقع العقد من الوكيل  
 فهو اعبر عليه خاصة دون المولى عليه اما لو وقع العقد من الوكيل  
 فالحق التفصيل بين الوكيل في مجرد ايقاع الصيغة والوكيل المطلق بعد  
 الاجتزاء بعلم الوكيل في الاول وباجتزائه في الثاني فيكون علم كل  
 من الوكيل والموكل مقنيا عن علم الاخر اما في البيع الفضولي فيبقى  
 علم المالك حين العقد وان جهل الفضولي فيبقى علم المالك حين  
 العقد وان جهل الفضولي ولا يفتى عليه عن علم **الثالث** انه كما يثبت  
 العلم بالخير والوصف والتقدير فكذلك يعتبر العلم بالخير ومن ثم  
 لو باعه شاة من قطع معينة عند البائع مع مشاهدة المشتري لها  
 طراز جعله شخص المبيع لغير وقوع باطلا وان تناوت القطع في  
 الثمن والوصف فظهر انه لا وجه لاقصا والمصر على الثلثة المقد  
 وحيث بطل البيع ولو سلم للمشتري **فصل** في ما كان مضمونا عليه مظهر  
 سواء كانا جاهلين بالفساد او عالين به او احدهما جاهلا والا  
 عالما وسواء فطر المشتري او لم يفرط اجماعا بقسميه ولقولهم  
 على اليد ما أخذت حتى تؤدى والفاضة المقررة المسلمة بينهم  
 كل عقد يضمن بصحة يقاسد ومعناها انه كايضمن المشتري مثلا  
 بصحة لو فاته في ذلك بمعنى انه يذهب منها له ويلزم عليه ايضا  
 البائع كل يضمن يقاسد ويلزم عليه وبالمبيع وايضا له الى المالك  
 مع ثمانية فلا وجه لخالص بعض المتأخرين في ذلك متمسكا بما لا يرد  
 ويانه من المعاوضة التي قام اجماعا على انه لا ضمان فيها لوضوح  
 عدم مقايمة الاصل في قايما تقدم ومنع كون ذلك منها وان  
 به القبض لا لما ذكره حديث العلامة في الرياض من ان شرطها اجتماع  
 شرط البيع سوى العقد الخاص لعدم الدليل عليه بل مقتضى ما هو

المراد

المشهور من كونها اباحة عدم اعتبار شيء من شرائط البيع فيها بل  
 لان الاباحة في المعاوضة اما ملكية او شرعية والاولى غير موجودة  
 لان العقود تابعة للقصور والضرر ان قصد المتبايعين العقد  
 بالصيغة والتسليم على الانتفاع بالعمودين على وجه التملك  
 فاذا انتفى الملك فلا اذن في التصرف بها الانتفاء المقيّد بانقضاء  
 القيد وكذا ثانيا لانها على خلاف القاعدة جاء الدليل وان  
 في المعاوضة الخالي عن اللفظ واما في غيرها كالقائم ونحوه فلا بد  
 يقضيها فالاصل عدمها ودعوى ان العلم بالرضا التقديري  
 وارادة التسليم على الانتفاع بالعين والتصرف بها مطلق ولو مع  
 فرض فساد البيع موجود في المعاوضة والمقام وهو كاف ومصر  
 للتصرف لا لدرج في طب النفس مدغوعة بانه بعد تسليم ذلك  
 تمنع كونه موصوفا للتصرف لظهور قوله لا يحل مال امرء الا بطيب  
 نفسه في الرضا الفعلي خاصة دون غيرها بل اجماع وعينه  
 كما عرفت قائم على عدم اعتبار في المقام فظهر مما ذكرنا ان المشتري  
 مضمون على قابض في الجملة لكن قيل بقيت يوم قبضه **والفائل**  
 هو المالك هو على ما حكى وقيل با على القيمة من يوم قبضه الى يوم  
 ونسب اليه ايضا وقيل يوم قبضه وهو لما عزم من المتأخرين في  
 نسبوه الى المشهور وايضا تفصيل الكلام في المقام هو ان كل ما  
 مضمون بالقيمة سواء كان عينا او منفعة او بعضا من احدهما  
 او وصفا لاهدهما او ثماه للاعيان يختلف القيمة فيه بحسب  
 الاحوال والاعيان والامكنة فهنا مسائل الاولى في الاختلاف  
 الاحوال كما لو كان المال يوم قبضه قيمة عشرة لضعف ثم صار  
 قيمته يوم التفرغ مثلا عشرة من ثمنه والحق في المقام ضمان على  
 القيمة في اي حال كانت اولا او وسطا او اخرا فان الاحتياط  
 المربون كلها مضمونة على صاحب اليد لانها كانت تحت يده

نعم ان الاموال المبيعة على اعتبار  
 في المعاوضة





على الاول يثبت لو علم الوارث ان المورث قد اغترى بشرا فاشترى  
او باع بغيره فاسد العقد بغيره نفسه وبغيره لعدم الاستقلال بالموث  
فان كان ما لو اشترى معلوما وكذا ما اشترى ما باعه فوجب على الوارث  
رده الى ما كان ان كان معلوما ومطابقا لغيره من الاصل  
انه لا يرد العوض ثم يجوز له المفاضلة بقدر ما يعلم انه كان نحو  
وهو يجوز البناء على الظاهر وهو ان الغالب ان المعاوضات  
لا تفاوت فيها او بزيادة ونقصانا وهو مشكل **الثاني** في الاختلاف  
تجسيدا للمكانة والاختلاف الثالث في المسئلة المتقدمة جازية  
فيها ولعل السر في ترك هذا العنوان تبعيته للزمان على معنى ان  
كل زمان اعين فاما مكانه ايضا وهو مشكل لا مكان ان لا يكون  
له قيمة معتد به في مكان التلصق مع المكان القبلية قيمة كثيرة  
والذي يقتضيه التحقيق ان دفع القيمة بحسب متوط  
بالمكان الذي يجب الدفع فيه هذا وقد تلخص من شرائط  
المعلومية اتباع التدبير في المقدرات على معنى لتعلام  
الكيفية بالكيل في المكليات والوزن في الموزونات والعقد  
المعبرون فلا يجوز بيع ما كان له وزن **الثاني** لو كان مشاهدا  
كالصبرة ولا ميكيا **الجمهور** بخلاف ما اذا لم يكن منها كالمحش  
والخطيب المحمولين على الدابة او الانسان وغيرهما ما باع جوا  
وذلك للاجماع تحصيله لا وقتلا مع شدة الخلاف كما عرف  
والتميز عن الغزو والمخاطرة التي لا يرتفع الا بالاعتبار بالمفاد  
ولا استفادة لزوم من النصوص المستفيضة والمعينة التي كانت  
تكون هي مع الاول متواترة كما ذكره جلد في العلامة قدس سره  
في الرياض في الصحاح ما سميت فيه كيلا فلا يصح محاذرة  
مرسل ابن بكير عن الصادق في الرجل يشترى الحصان فيكيله  
وياخذ البقية بغير كيل فقال اما ان ياخذ كله تصد بغيره

في الكيل

ان يكيله كله وفي الخبرين احدهما الصحيح لا يصلح للرجل ان يبيع  
بصاع عن صاع المصروفين التامع قوت في الدلالة لئلا يبدل بالبيع  
بلا يجل فظهر ما ذكره في وضع التمسك بالصفة الى اية او جوا لعقود  
وغورها كما انه لا وقع لما ذكره بعض الاجلة للمناقشة بينهما من الغش  
منها ما هو صحيح ومنها ما هو باطل ومن الظاهر ان وجوب الوفاء انما  
يترتب على العقد الصحيح فلا بد من الايمان بالنظر في العقد صحيحا  
لتكن ترتب وجوب الوفاء عليه فالاستناد الى الاية قبل النظر  
بجاذبة ظاهرة لاستلزام ذلك عدم صحة الاستدلال بها على  
عقد من العقود وهو خلاف الشريعة المستمرة والصرف المأثور  
فصار من اتفاق الامة وينبغي التنبه على امور **الاول** ان الظاهر  
لزوم اعتبار التدبير في البيع الشخصي فلا بد من العلم بتدبير  
وتعيينه بالكيل او نحو ثم العقد عليه اما لو كان كليا فلا ريب  
في وجوب تعيينه لفظا بحسب الكيل او نحو ولا يجب تعيين  
بذلك قبل العقد قطعا والاصار شخصيا هذا خلف وهو يجب  
تعيينه او نحو عند القبض ودفع ما في الذمة بمعنى شرائط  
صحة القبض واداء ما في الذمة ام لا وجهان ولعل الاخيرة الظاهر  
فلو تراعى بعد العقد بمقدار ما شهد جوا فاعا في الذمة صح  
القبض ويرث الذمة ويكون من اصل على وجه المعاوضة لا  
وصحيحة يعقوب بن شعيب عن الرجل يكون له عليه اجمال كيل  
مستعيبا الى اجمال فيها اقل من الكيل الذي عليه فاختار  
بجاذبة فضلا لا يابس **الثاني** انه لا شبهة في اتباع العادة في البيع  
مع اتفاقها زمانا ومكانا اما مع اختلافها في الزمان والمكان  
بين اصحاب الحكم بدو حيثما دارت العادة من غير اعتبار  
الزمان والمكان كما في سائر ما ورد في الشرع من الاحكام كمد الزنا  
والسرقة ونحوها فلو كان مكيلا في زمان جرت العادة به لم يبيع

بمئة



كل ولو صادف بعد ان كان معه جزاف لم يجز سبه الا بالثقة  
 للعوام من غير معارض من لزوم جهالة او غير ذلك فظهر من بعض  
 متاخرى المتأخرين اتخاذ المسئلة مع مسئلة الربا في قبيل هذه الحكم  
 بما اذا لم يعلم حال البيع في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مكيل او موزون  
 في عصر النبي لا يجوز سبه الاكل وما علم سبه جزافا في عصر  
 ثبت له حكم الجزاف وان تغيرت العادة ببيعه مقداراً متكاملاً  
 الحكم عن الشيخ في اول باب القواعد المقرنة عند ثبوتها وهي  
 ان الواجب في الفاظ الواردة في الاختار هو العمل على عرفهم  
 فكما علم كونه مكيل او موزوناً في زمنه جرى الحكم عليه بذلك  
 الاقضية المتأخرة وما لم يعلم يرجع فيه الى عرف العام وفيه ان  
 الاجماع لم يثبت بالنظر الى البيع مطلقاً لعدم الوقوف على نص  
 من الاساطين الاصحاح بل انما اشتهرت ذلك بالنسبة الى الحكم  
 الربا خاصة بقيد اشياء الاقليس في الربا ولا في المقام لفظاً  
 عنه كان لمعنى عرفي مخصوص باهل المدينة ومكة في زمانه  
 حتى يجب علينا حمل اللفظ عليه بناء على ان الظاهر ان المتكلم  
 بعرف اهل بلد وان لم يكن الخاطبين من اهل بلد او بناء على  
 ان الغالب ان خطاباً كانت مع اهل بلد والقول بان الربا  
 عيان في بيع احد المتأخرين من المكيل والموزون بالآخر مع  
 الزيادة في احدهما والمكيل والموزون في التعريف لا بد من حملها  
 على المكيل والموزون في عصر وفي المدينة والمكة واصحها  
 ان الفرق بين صدور المكيل والموزون منه وبين صدور لفظ  
 الربا الذي يعتبر في مفهومه المكيل والموزون ولو سلم عدم  
 الفرق فنقول قوله حرم الربا انما يدل على حرمة القايض  
 فيما يكون في عصر في بلد مكيل او موزون لا على انه لا بد  
 من الاعتبار بكيل المدينة وميزان مكة في عصر سلباً ذلك

الشيخ

لكن اين هذا مع ما نحن فيه من الفساد والصحبة بالنظر الى الجملة  
 وعدد ما وزوال العزو وعدله فظهر انه اذا تغير عرفه وجب  
 اعتبار عرف الطائفة ليزول به العزو المتيقن عنه ومضافاً الى اننا  
 نعلم علماً لا يخفى عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن بائناً للمسلمين في سائر  
 القرى والبلدان بتغير كيلهم ووزنهم ورجوعهم الى كيل بلد  
 ووزنه وذلك سيد الوصيين امير المؤمنين ع لم يامر به اوقات  
 خلافه ولو ضل ذلك لتواتر النقل لعموم البلوى وقوم الدولة  
 المظلمة كيف ورطل العراق كان مغايراً لوطل المدينة وطولها  
 مغايراً لوطل مكة ثم انه لو تغير مقدار الكيل والوزن بعد عصر  
 لا اصلها فالظاهر ان حكمه حكم الاصل كما لو تغير الوزن الى  
 الكيل او العكر والمعاد بالشارع في بعض الجائز هنا هو النبي  
 دون سائر الائمة قاله العبد هو عصره ولا اعتبار باعصارهم  
 بل هي كغيرها من الاعصار في الحكم وامام مع اختلاف العادة مكان  
 فلا اشكال في ان لكل بلد حكمه مع فرض موافقه عرف المتأخرين  
 لعرف البلد وامام مع فرض مخالفتها فهو قديم عادة بلد القدر  
 او بلد المتأخرين مطلقاً او ما لم يوافق عادة احدهما العادة بلد  
 العقد واجبه ولعل الاخير يقدم عادة بلد العقد واخيراً عادتنا  
 له او لم يوافقاً لعدم عدل ذلك عزوا وحطاً مضافاً الى الميرة  
 المحترمة من غير ترك وجوبان عادة العرباء بذلك هذا كل في اصل الكيل  
 والوزن ولما لو كان المتبايعان من اهل بلد فاقعا البيع في  
 بلد اخر فحقا في قدر الكيل او الوزن فان كان البيع في بلد  
 العقد اعتبر به ووزنه بلا اشكال وان جهلا او احدهما مقدراً  
 اهل الوكانات البيع في بلد سواء وقع التسليم في بلدها ام في بلد  
 العقد فان علمنا بتدورن بلداهما او كيلة جاز البيع به ولو  
 بلداهما وكيلة وان جهلا او احدهما يابى ذلك لزم البيع بوزن بلداهما

وكيله وان جهلا او احدهما بذلك لزم البيع بوزن بلدها وكيله  
ويطل بوزن بلد العقد وكيله للغير لكن لو شرط التسليم في بلد  
العقد لم يعد صحة البيع بوزن بلد العقد وكيله ولو شرط اقل في  
في الصخر رجعا الى حكم بلدها ولو اختلفا بلدا فخير اهل البلد  
الذين يتعاملون في البراري يبيعون المتعارفين عندهم فباعها  
كلدهم ويجري عليها حكم البلاد <sup>التي</sup> انهم كما عرفت ذكرنا لزم  
اعتبار الموزون وبيعه بالوزن وكل الكيل والمعدوم مع ان  
الاول منقوض بالمسكول من المتقدين المعلوم الصنف فانه يجوز  
الشراء به وبيعه بحسبه وبغيره بدون علم بقدره ووزنه لليرة  
المستقرة والحادة التجارية مع انه من الموزون ومن ثم ثبت فيه  
الربا اجماعا ويجوز بيعه بحسبه متفاضلا الا ان يقال ان وزنه  
معلوم في العرف والحادة وان لم يعرفه المتعاقدان وهو كاف  
في المقام الذي المناط فيه خروج المعاملة عن كونها مجهولة  
وكيف كان فلا شبهة في انه <sup>يجوز ابتداء جزء من معلوم</sup> لئلا  
يجعل البيع مجهول الاصل اذا كان البيع معلوما بالنسبة ايضا  
كالربع والثلث ونحوها من اقسامه كانت اجزاء متساوية  
كالجوب والادهان والخاس والحديد ونحوها او متفاوتة  
كالحجر والاراضى والاشجار والحيوان وامثالها للاجماع  
بقسميه ونحوه اذ لا البيع واصلا له صحة من غير معارض لا شفا  
الغزو والجهل لهذا مجمل ما ذكره الاصحاب في المقام تحقير الكلا  
يستدعي تفصيل المرام فقول الاصل اما ان يكون مجهولا  
معلوما وعلى المتقدين اما ان يكون مثليا او قيميا وعلى الثاني  
المبيع اما ان يكون جزءا امشاعا او كليا معقدا بالعين او فردا  
مرددا او كليا معقدا بالعين او فردا مرددا او كليا مشروطا  
دفعته اما الصون الاول في قسميهما سواء كان البيع جزءا امشاعا

او كليا معقدا فاقضى فيها فساد البيع لجهل الجزء الذي هو المبيع  
بجهل الكيل بقيد معلومية الجزء بنفسه كالنصف والثلث ونحوها  
فعم اذا كان الجزء معلوما بالتقدير كالقنير والصاع وعلنا باشتراط  
الاصل على البيع صح لوجود المقضى وعدم المنازع من الغزو  
الجهل للاختلاف لولم يعلم ذلك واما اذا كان مرددا فاقضى بطلانه  
في جميع الصور كما سياتي وجهه ووجهه ما اذا كان كليا مشروطا  
واما الصون الثانية فلا خلاف ولا اشكال في صحة اذا كان  
المبيع جزءا امشاعا سواء كان قيميا او مثليا كما انه كذلك اذا كان كليا  
معقدا او كان مثليا واما اذا كان قيميا فظاهر المشهور المنع من  
تقاربت افرادة في الصفات والايمان او تفاوتت وصريح  
الفقيه الاستدلال الجواز في خصوص ما تفاوتت افراده في الصفات  
والايمان تمسكا بجواز بيع الكل في السلم مع عدم انحصار الافراد  
اكفاء بالتوصيف فيبقى الجواز مع حصر الافراد اكفاء بالمشا  
الاولوية فان المشاهدة والحصر يبلغ في التعريف من التوصيف  
بما ورد في صحيحه يريد الجهل عن العاقد من جواز بيع عشرة  
الاف طن من قصب في ابار فيه ثلثون الف عام مع عدم تنزيله على  
الاشاعة ولذا اوجبتم دفع عشرة الاف الباقية بعد الحرق  
عشرين الف سنة الى المشتري وان الحرق من مال البائع والمشتري  
في النظم يبيع الكل في السلم بان يبيعه سليما او غير لا يصح الا  
مع الانضباط بالاوصاف التي اليها المرجع في مقام النزاع ولا  
وصف في المقام ليكون هو المرجع والحصر في الافراد المشاهدة  
لا يرفع الجها لانه كما ناقشته في حديث الايمان بان كان دعوى يذرا  
في المثليات ولو سلم انه من القيميات يكون الحكم في خصوصه  
خارجا بالدليل والحق والضعف لان البنية المشاهدة من الوصف  
شيئ لا يكثر تعدد الافراد المحصور مع قريها في الصفات ان كان



موجب الاختلاف المتعديت فيها وهو المانع القوي فضلا عن الجها  
 تقع انه شئ اخر خارج عما نحن فيه لا يدل على الفساد اذ غلبة توتل  
 وهو بالاعلام على البيع نحو الكلية المفروضة يكون من الضم والمفرد  
 عليه الذي اتفقوا على تحريمه لا نوع عليه مضافا الى انه لو كان هذا  
 هنا كان مانعا ايضا في بيع الكليات مع ما لا يمكن فرض الخلاف  
 الغرض في فراوها وان اشتمل الجميع على الصفات التي ذكرت وقعا  
 للجها لكان لا يخفى ولما دعوى ان القسب من المثليات كدعوى انه  
 لو فرض كونه من القسبات يكون خصوصه خارجا بالدليل في  
 لا يصح اليها لوضوح منادها جازم ان القسبة الاستدادا وظل  
 بعد ان منع كونه من المثليات قال وعلى تسليمه لم يفرقوا بينه  
 من المثلي والقسبي ثم استشهد على ذلك بقوله ولذا صح في القسبة  
 بالاطلاق فيه قال ولو قال بتمتع صاعا من هذه الصيعان ما يتم  
 اجزائه صح ولو فرق الصيعان المجمعة والمتفرقة ومن ان بيع  
 الصيعان المتفرقة ليس من قبيل بيع الكل المضمون كما توهم بل  
 من بيع الاحد المرود الذي قد اتفقوا على بطلان الظاهر واللفظ  
 في صورته تفرق الصيعان في ذلك بخلاف صورته لجمعا  
 في صورة وهو ما قد ادعى اسناده في شرحه عدان ظاهر لفظ  
 بل ظاهر الاكثر ان البيع في صورته الاجتماع الصاع الكلي المضمون  
 في جملة الصيعان الموجودة ولما اذا كان فردا مرودا فليس  
 وقالوا لئلا بطلان بيعه مع ما كان من القسبات والمثليات  
 بل بالاختلاف كما في الجواهر لانه لا يصلح لفق الخطاب فضلا عن  
 الملك الذي هو صفة وجودية يستدعي مجالا وجوديا فانما  
 بمفهوم احدهما فهو غير قابل للتدليك لانه امر اعتيادي صوري  
 له في نفس الامر ولا وجود له في الخارج وان اريد به الكلي المتاصل  
 الموجود في ضمنها كالحصاة الموصوفة بالايوصاف المفروضة

نقول بعتك احدهما  
 ثم قال فظاهر الفرق  
 بين الصيعان

فهو مختلف لان ذلك يقتضي عدم الاختصاص بدليلك الفردين  
 بل مقتضاها جواز الاعطاء من اي فرد كان وان اريد به الكلي المتصل  
 في ضمن هذه الحصاة مثلا لا يخبرها فهو خلاف المراد من ظاهر  
 لفظ الاحد بجواز اخذ نصف من هذا الفرد ونصف من ذلك  
 حتى يصير صاعا من هذين الصاعين فيرجع الى بيع الكلي دون الفرد  
 المرود والمحصل ان الفرد المرود واحد الاخرين ليس كباقي مقروا  
 يتعلق به التعليل والكل المتاصل المتصل في ضمنه غير اذ كان  
 فيرجع الحاصل الى داخلية المصدر والفرق في ذلك بمعنى  
 كون المطلوب احدي الخصوصتين ولا ريب ان المعاملة مع  
 لا تقع على شئ معين يحصل بملكه من حين المعاملة لان المفرد  
 غير قابل للملك لعدم تاصله والكل المتاصل غير مقصود ولا  
 مرودة فلم يحصل للشئ ملك شئ من هذه المعاملة فظهر ما ذكرنا  
 ان من فرق بين المعاملة على الكليات والفرد المرود بالنقص  
 لاجل له بل كلاهما جازيان على القاعدة كما ان من فرق بينهما بالجماع  
 في الثاني دون الاول لاجل له ايضا لان المراد من الجها له المتصل  
 هو جهل الوصف والجنس او القدر قبل البيع لانه يصير مجعولا  
 بالبيع كما في الفرع من واما اذا كان كليا مشروطا بصفة منه فلا  
 اشكال في صحته مع معلومية سواء كان الاصل معلوما  
 او مجهولا لان في الصورة الأخيرة لوقات الشرط يتسلط المشتري  
 على الفسخ لكان الشرط ولا يقتضي فواته فوات البيع كما في  
 توصيف الكلي بكونه من شئ محصور وهذا وانت بعد لحاظ  
 الخبر بما ذكرناه فقد رد على وجه ما ذكره المصنف بقوله ولو باع  
 من الغنم مثلا واستقر منه ثاء او شياء غير متار المعينة  
 يجوز ذلك في المتساوي الاجزاء كما لتغيره من كذا من اصل  
 مجعول ككوكس من صبرة مجهولة القدر ثم انه

انما كان في الفرع من  
 او مجهولا لان في الصورة الأخيرة لوقات الشرط يتسلط المشتري  
 على الفسخ لكان الشرط ولا يقتضي فواته فوات البيع كما في  
 توصيف الكلي بكونه من شئ محصور وهذا وانت بعد لحاظ  
 الخبر بما ذكرناه فقد رد على وجه ما ذكره المصنف بقوله ولو باع  
 من الغنم مثلا واستقر منه ثاء او شياء غير متار المعينة

بقي شيء وهو انه لو كانت الصبر غير معلومة قد راها لا اشتمالا  
على المبعوضي جواز بعبه وانجيان بخيار تبعض الصفقة لو تبين  
التقصان كما هو حجة التمهيد في البعة او يدون لبيان بالاختيار  
لو تمكن البائع منها من اكل التناقص من غيرها كما احتله بعض او  
البطلان مطلقا كما هو المختار ووافقا للبشر ووجه الا ان دليلا  
وهو انه من الغرر اقوى مما ذكره فان الخطر في حصول اصل  
المبيع اعظم منها في تحصيل اوصافه وعلى تقدير اعتبار العلم بالآثار  
فهنا كفى عنه الظن الغالب الا وجهه نعم كما اشار اليه التمهيد في  
يقوله لو قيل بالظن الغالب باثباتها عليه كان مبيها بل ظاهره  
ذلك حتى لو بان العلم بعدم الاشتغال وان تساطع على الخيارات لبعض  
وكيف كان فاذن قد راعى عدم ما يجب عدم جاز ان يعتبر **مكيا**  
**ويخفى** بل اختلاف اجد بين الاصحاب لعدم جواز التكليف  
بما لا يطابق والغرض قوله تعالى ما جعل الله عليكم في الدين من  
حرج وعجزه من الايات النافذة للصبر والمخرج وعموم الاية يدل  
على وجوب المدة عند التصديق والتدبر وان ذلك على اقل  
به بطريق اولي فلو عجزت عن تصديقك فقد وكان اولي كما صرح به  
غير واحد من الاصحاب لما دل عليه الكتاب ولا ينافيه خبر ابن مسعود  
والثقل الدال على الجواز عند عدم الاستطاعة الظاهر في الاول  
دون الثاني لان اثنان الاول به لا يعارض اثنان الثاني بدليل  
اخر على القول بحججه مع عموم الغالب وهو كما ترى فاما لمجيلا  
بل لا قوى عدم اعتبار شيء منهما في ذلك كما قيل لاصالة الحقبة  
وعموم قوله تعالى او فوايا لعنود ولا تانها قاعدة الغرر لا تدفع  
بدلك الذي لا ينافيه الاختلاف اليسير في ذلك كما لا ينافيه اختلاف  
المكاشل والموازن لصديق المعلومه مع ويؤيده ترك الاستعفاء  
في خبر عبد الملك المشتمل على ثمة مائة راوية ذيت بوزن وا

منها ثم قاس الباقي من خبر ذكره للتدبر والتصرف وذكر عدم الاستعفاء  
في خبر مسكان لا يقيده لانه في سوال السائل دون جواب المصطفى  
خلا حجة فلا يذهب عليك ان هذا من الطريق الذي يندفع به الغرر  
والجها لا يخفى اختيار المحرر لان ذلك يكون خارجا عن قاعدة الغرر و  
الجها لا يخفى اختيار المحرر لان ذلك يكون خارجا عن قاعدة الغرر و  
تخا اختيار المحرر لان ذلك يكون خارجا عن قاعدة الغرر والجها لا  
للتدبر والتصرف بل دليل قياسي امل **مخبر** مع الثوب والارض **هنا**  
وما يقوم مقامها من الوصف ان تعارف بيعها كآل وان لم يمسها  
بالاختلاف معتد به بل عن كونه الامتاع عليه وهو الخ مضافا الى  
وجوده المقتضى الذي هو العمومات وهذا المانع من الغرر والجها  
بعدا لغيره المزبور نعم المدار على المشاهدة التي يرفع بها الجها  
المستأنسة للغرر دون المشاهدة التي لا يرفع بها الجها اصلا كما  
متعد راو متعديا وهي تختلف باختلاف الاجناس فتشاهد  
الارض المعبرة في بيعها غير مشاهدة الدار ومشاهدة الدار غير  
مشاهدة المئاع والبستان ومشاهدة الاقطة غير مشاهدة  
العبد والماء وغيرهما من اجناس الحيوان ولقد اجاد العلماء  
في ذكره حيث قال الروية المشترطة في كل شيء على حسب ما  
يلحق به ففي شراء الدار لا بد من رؤية البون والسقوف و  
السلوح والجدران داخلها وخارجها وفي شراء البستان لا بد  
من رؤية الاشجار واحده والحدران ومسيلة الماء والحيطة  
لرؤية اساس البستان ولا عروق الاشجار وفي شراء الدار  
الطريق اشكال ولا يجوز رؤية البيت والعبد ولا بد من ثمة  
رؤية يد العبد والحجارة ولا بد في الدواب من رؤية  
مقدمها ومؤخرها وقوائمها وظهرها ولا يشترط في الفرس  
بين يديه خالفا لبعض المشافهة للاصل ولا بد من تقليب



الأوراق في شرا الكتب وروية جميعها انتهى ولو وقع الاختلاف  
 بين البائع والمشتري فان كان في ان ما وقع من المشاهدة  
 يكون كافية او في انه وقت المشاهدة المعبرة فالقول قول  
 مدعي الصحة في المقامين على الاظهر وكيف ما كان **فليس كما كان**  
 خروجاً عن شبه الخلاف كافي على الخلاف وعينه اولنا كما اوضح  
 كافي لك **لغاوت** **الغش** في ذلك **وتدبر** **ادراك** **المؤمن** ان كان قد  
 يناقش في التعليل الاخري بان الغاوت المزبور لا يقتضي الغش  
 والجهل لا بعد فرض الغاوت **وتنقل** **المشاهدة** فيها صحيح **بما هو**  
 من دون حاجة الى الوزن والكيل والعد كالباقين **والشبهة**  
 والحيوانات وانما لها ما لا يحتاج الى الكيل والوزن **والعلم**  
 ولو قال ويكي الوصف عن المشاهدة كان اولى جداً **لان** **انما**  
 ان يحتاج ان الوصف اضبط من المشاهدة كما هو صريح **الحق**  
 الكري قال لا بعد قوله ومن ان مشاهدة المثل المبلغ من **الوصف**  
 وفيه نظر لان الروية لا تقتضي العلم بالاصوات **لان** **العلم**  
 غنها بل عدم العلم بها اصلاً فانها بصيرة عينه **ان** **فان**  
 قال ابن ابراهيم في المذهب واذا كان على المذنب **وقد** **تج**  
 بعضه فباعه على ان يشترط ما يقصده ويدفع اليه لم يصح **بعضه** **لان**  
 ما شاهد من المنسوخ البيع فيه لازم من غير خيار **الروية** **وما**  
 لم يشاهد مما يتم فيه يفتقر للمعرفة على خيار **الروية** **وهذا**  
 ايضا فاسد لان شئ واحد يجتمع فيه خيار **الروية** **وعده**  
 ذلك باطل لا شبهة فيه انتهى وفيه انه صحة لو قلنا بان حكم **الكل**  
 واحد وليس لكل من الجزء المشاهدة او الموصوف حكم **على** **حد**  
 ليس كذلك **الثانية** قال العلامة في عدة ولوراه **ان** **مؤصدا** **قال**  
 بعثت الخطبة التي في البيت وهذا الامتزوج منها **صح** **ان** **جمل**  
 الامتزوج لروية بعض البيع وان لم يدخل على اشكال **بشئ**

ثلاثة الموصوف باللفظ

من كون البيع غير مرق ولا موصوف وفي ان الروية المزبور  
 ان كانت كاتبة كانه يتفق مثل ان يكون البيع حاصراً في كيسة **وتج**  
 ويختار المشتري ويقول للبائع هل لك خطا فيقول نعم فيقول **اريت**  
 فياخذ البائع منه كما ويريه المشتري فيقبل المشتري **فيشترى** **قام** **الكيس**  
 بدون ان يشاهد فالبائع صحيح او دخل الامتزوج **اولم** **يدخل** **فان**  
 شئت منه بالبائع بالمشاهدة لانه شاهد بعينه وان شئت **منه**  
 بالبائع بالوصف لان ادعاء البعض بمنزلة الوصف في الباطن **فان**  
 لم يكن كافي كانه يتفق ايضا فالبائع قاسد سواء **احد** **فيه** **اولم**  
 يدخل فيه **تم** **ولو** **فان** **كانت** **المشاهدة** **السابقة** **كافية** **خلاً**  
 للعام حيث اشطروا مقدارها للعقد وهو خلاف ما يقتضيه  
 الاصول والقواعد في الاختيارية التخيير وعلى طبعها **بما** **يتطرق**  
 التخيير ان مضت هذه جرت العادة بالتخيير ويجوز **البيع** **مط**  
 مع احتمال ذلك وعدمه ماعلا بالاستصحاب الذي يكون **العمل**  
 بمقتضاه من امور العادة التي لا بيع العقلاء **مخالف** **فان**  
 بالبيع مطم وقيل بالتفصيل من الاحتمال **الراجح** **في** **عقل** **وعينه**  
 فصيح ولكن **شبهة** **ان** **ثبت** **التغير** **بالخلاف** **معتد** **به**  
 كافي الجواهر بل فيه الاجماع بتسميه عليه مضافا **القاعدة**  
 الضرر وعجزها ولا يستلزم ان يكون الخيار **المزبور** **مخيراً**  
 كما يظهر من التمهيد في اللغة فان لا فان ظهر **الخيار** **فان** **المعبر**  
 منها لان فوات الوصف مما يخبر فيه فلا يقتضي **تقييد** **ولا** **تقييداً**  
 واختيار بل فواته لا يخلو فيه الرعايات **فان** **الرغبة** **فلا** **يكون**  
 فيه الا اذا كان باقياً على الصفة الاولى والحالة **الاولى**  
 وان تغير الوصف اخر صواب الاول واكمل **فان** **قلت** **ان**  
 القابل يقتضي العين في الصورة المفروضة وان **امكن** **الخلف**  
 على سبيل التدرج فالتخيير على الخلف **المزبور** **قلت** **لا**

نسلم الغلبة وعلى تقديرها لا وجه يحمل المبدأ على جدي فاق  
قلت الأصل في العقود الزم وما يتصور من الخيار في المقام  
هو خيار العين وخيار الزم وهذا ليس بخيار الزم فانه لما  
يكون فيها اذ باع البائع بالوصف والبائع هنا لم يبيع بالوصف  
بل بالمشاهدة فليس له الخيار الا اذا كان معبونا قلنا لا نسلم  
اختصاص خيار الزم بذلك بل المراد منه هو ما يكون منشا  
خيار الزم في اللاحقة سواء يبيع بالوصف او بالزم مع ان هذا  
على ثبوت خيار الزم من قاعدة الضرر وهو ما يدل على ثبوت  
الخيار هنا وان لم يكن مندوجا لكنه وكما ثبت الخيار للمشتري بغير  
الوصف فكذا للبائع مع زيادة وجهه ولو ظهر التغير بالزيادة  
والنقصان فحينئذ لو اختلف في التغير **فانقول قول البائع**  
**مع مذهبنا** لا يصح له جلاء يد على العين كما عن الدروس ولا يصح له  
عدم وصوله اليه كما عن آخر ولا يصح له عدم علمه بهنك <sup>الصفة</sup>  
التي يدعي البائع في الحقيقة عليه كما عن ثالث <sup>مذهبنا</sup> والكل يحد  
اما الاولى فلان بال عقد قد دخل التمر في ملك البائع وخروج  
من يد ضاردين عليه بل امانة غاية الامر انه اذا كان قد  
تغير المبيع يكون له خيار الفسخ الا ان توجه كلام في بعض النسخ  
اعنى الارش وهو الذي يراه الصفة التي يدعي تغيرها وعاد  
انقطاعه الى البائع وفيه اولان هذا التمايز في العيب لا يمتد  
التغير فاما ان قلنا الارش وعجزه اى مجموع التمر يتفق بال عقد  
الى البائع وبعد اختيار المشتري الارش بعد ظهور العيب يتفق <sup>مذهبنا</sup>  
لانه يكشف عن عدم انقطاعه ابتداء من ملكه الى البائع حتى يصح  
استصحاب ملك المشتري واما الثانية فلانه قد وصل التمر  
واصلا لعدم كونه حقه معاوضة باصلا لعدم كونه عجزه واما  
الثالثة فلان جعل كلام البائع على ذلك ناديل وحمل على خلاف

العلم

الظاهر من غير داع ولوسلنا ان ظاهر كلامه ذلك فكلامه ما مدعي  
من جهة ومكون من جهة فلا وجه لتوجيه جانب المشتري فاذا اجمعت  
تقديم قول البائع الثاني للتغير به لانه مدعي التغير بخلاف  
الأصل والظاهر ولو ترك قوله وقاعدة الزم في العقود  
فصل الظاهر من ذلك كله فالمدعي عرفا هو المشتري كما لا يخفى هذا  
كله فلو ادعى المشتري التغير بالنقصان واما لو ادعى البائع التغير  
بالزيادة فانه كونه المشتري كان القول قول المشتري على الاصح لانه  
ما ذكر في كسبه بل هو مقتضى اطلاق العبارة الا ان في الروضة  
والظاهر تقديم قول البائع لعين ما ذكر في المشتري وفي تقديم قول  
المشتري جمع بين متناهيين مدعي ودليلا انتهى والظاهر ان قوله  
مدعي ودليلا بيان لقوله متناهيين فالمراد هو الثاني من المراتب  
والدليل قوضه لانه ينافي التمسك باصلا لعدم التغير في تقديم  
قول المشتري مع دعوى البائع التغير مع تقديم قول المشتري في  
صوت دعواه التغير لان مقتضى اصلا عدم التغير بتقديم قول  
البائع هنا وان التمسك بالدلالة التمسك في تقديم قول المشتري  
مع دعواه التغير متناقض في تقديم قوله لو ادعى البائع التغير فان  
مقتضاه تقديم قول البائع <sup>هنا</sup> وجعل كلامه احتمالا لا حجة  
ان يكون قوله المزبور مميز للجمع بين متناهيين اى من حيث المبدأ  
والدليل ويلزمه التناقض بين كل من الدعويين والدليلين لما التناقض  
بين الدعويين فلان تقديم المشتري في كل منهما ملزم لتقديم  
البائع في الاخرى لقابل الدعويين وهو متناقض لتقديمه فيهما  
ومتناقض للانتماء بين الملزوم وامتناف الدليلين فلان التناقض  
في تقديم المشتري في كل من الدعويين جاري به في تقديم البائع  
في الدعوى الاخرى ولو اتفقا على التغير واختلفا في تقديمه على  
التقصير وتاخره فان علم تاريخ احدهما حكم بتاريخ الاخر مع التميز



وان جهل تاريخها ففي الحكم بالتفاوت اشكال لانه ايضا حاش  
والاصل عدمه وهذا الذي فرضناه اولى بما ذكره الشهيد في  
الروضة حيث قال ولو اتفقا على التغير واختلفا في تقدمه  
على البيع وتأخره لان مجرد تأخره عن البيع لا يوجب الضمان على  
المشتري بل الضمان بعد على البائع ايتم حتى يحصل القبض في  
القول في قوله في تقدم التلف عن البيع وتأخره فان كان المراد  
اي مما يرد شرابه **الطعم** كالدينار والبيع كالمسك فلا بد من  
**اختيار الاختيار** نعم يجوز شره من دون ذلك **بالوصف** كما  
عن معظم القدماء كالحلي والفاضل والديلمي والشيخين وابن  
حمزة للفرق والنسب كما سذكر وذهب جماعة كالحلالية والمختار  
الثاني والشهيد بن الصبي وحديث العلامة في ارياض  
الانوار بل فيه وعليه الاكثر بل عليه عامة من تأخر لصاله  
على مقتضى الطبع فانه مضبوط عرفا لا يتغير غلبا لا يغير في  
في دفعه الاعتماد على اصله السلامة لانقاء الغرض والقبض  
عندئذ ان لثبته صورة **الاو** ان يكون المطعومات والمشتريات  
بمسب الخلفة اصلية والغالبية بخلفة الافراد لاختلافها  
واصنافها وتركيب اجزائها وتغيرها كما وكفا على وجه يختلف  
المقصود منها لاختلافها لا يتسامح عادة فهذا مما لا يرتفع الجدل  
عنها والفرق الا بالاختيار او الوصف اذ ليس ثم طبع محال  
عليه ولا سلامة يستند الى قاعدتها او استصحابها **ان**  
يكون اصل خلفتها على الطعم او البيع لكن يكون الغالب فيه  
التغير وعدم البقاء على اصل الخلفة فهذا ايضا كالاولى  
الا ان يقال ان الاصل مقدم على الظاهر فيه لوسا ذلك  
ففي غير المقام الذي المدار فيه على دفع الغرض لثباته ان يكون  
اصل الخلفة في ذلك النوع غير مختلف والغالب في احوال

ايضا لعدم التغير في اصل الخلفة فلا يختلف المقصود منها غلبا  
الا بالحوادث الخارجية من طول ملك او قصره ماء او زيادة  
غليان او جفاف اثناء ونحو ذلك فهذا مما لا يوجب في جواز شره  
اعتمادا على اصله السلامة كما عليها العمل في جميع الانصاف  
والامصار **الرابعة** ان يكون اصل خلفتها مختلفا لان الغالب  
تتفق من خواصها منها فهذا ايضا كما سبقها هذا ما تقتضيه القواعد  
ولعل نظر قدماء الاصحاب في المنع الى صورتين الاوليين  
والمثابرين في الجواز الى صورتين الاخريتين فيرفع الخلاف  
والترجع بينهما مع انه قد يناقش في نسبة اصل المنع الى بيان  
القاضي المحكي ظاهرة بل صريحة في الصحة لكن مع خيار كما هو  
قائمة لا يجوز بيعه الا بعد ان يغيره فان بيع من غير الاختيار  
لما كان المشتري مخيرا في رده على البائع وهو عيبان التخيير فان  
قال لا يجوز بيعه بغير اختياره فان بيع من غير اختياره كان البيع  
غير صحيح والمتبايان فيه بالخيار فان تراصبا بذلك لم يكن به با  
ولا بعد ان يكون مراد غيرهم من عدم الصحة الا بالاختيار عند  
اللزوم لانه عدم الصحة بالمعنى المراد فلا يفسد ذلك فان استأ  
الصحة والجواز في اللزوم في عبارة القدماء غير غير كاعتراضه  
من كلام الشيخين والفاضل في نحو عبارة عيان الحل وهو هكذا  
قد روي انه لا يجوز بيعه بغير اختياره فان بيع من غير اختياره كان  
البيع غير صحيح والمتبايان فيه بالخيار فان تراصبا بذلك لم يكن  
به باس وفي عبارة هذه شهادة اخرى من حيث فضل الرواية التي  
هي عين مضمون ما ذكره الشيخان والفاضل والظم استناطه  
من اطلاق عدم الصحة الا بالاختيار اليها والقول بانها وان  
شئت الخيار الا لانه ليس بمعناه المعروف ولذا انشد للشيخين  
معامع ان الخيار بعد ظهور العيب مخير بالمشتري فالمراد ان

بعد الاختيار موكول الى المتبايعين ان ترادوا عليه بعد حبل  
 فلا باس واصح الدفع لان حمل المتبايع على غيره مناه المعروف لا يفي  
 له سوى نسبة الى المتبايعين ويصون المسامحة المعروفة في الحيث  
 وقيل هو من الغليب وفيه نظر واضح فبقول الكلام في خبر محمد بن  
 الذي استدل به بعض المناظرين للقول بالمشع وهو هذا من  
 يشترى ما يملك ان لا يذوقه قبل ان يشترى به ما يذوق ان لا يذوقه قبل  
 ان يشترى قال نعم قلندقة ولا يذوق ما لا يشترى معلل بان الا  
 بال ذوق يقضي الطل ان مع عدمه ولقد نظرت فيه جدوى العلامة  
 في الرابطة بضعف السند واخرى بقصور الامر هناك انما  
 الوجوب لو دونه في محل توهم الخطر فلم يندسوى الاباحة على الا  
 وبه قال من علماء الاصول جماعة وفيه اولا انه ممنوع لانه في  
 في جواب السائل الذي يمكن دعوى ظهوره في السؤال عن احوال  
 الشرط ويؤكد ان من الظاهر في الخارج ان التصرف في تلك  
 العزيمه بانه حتى في مقام البيع فلو لم ياذن لا يجوز عليه  
 لا بد من حمل الامر على الوجوب الشرطي ولو لم يكن ربح لم يكن  
 مرجوحا وثانيا ان اباحة ذوقه في مقام الشراء مما يشتر  
 اشعا وانما يتوقف الشراء عليه ولما نهاده عن الذوق اذ لم  
 يرد الشراء وليس الاعتماد في الاباحة على قرينة القوي فانها قد  
 يتحقق مع ارادة الشراء ايضا وقد يتحقق مع عدم ارادته فالأمر  
 في الجواب عنه الا بال ذوق وحيث يصح البيع بدون الاختيار  
 فان وجد خرج معيبا كان له الخيار بين الرد والارضاء عالم  
 يتصرف فيه تصرفا تاما على الاختيار والاعتين لا رخصا  
 كما هو مقتضى المعاينة في العيوب من غير رخص في ذلك بين  
 الاعي والمبصر خلافا لما عن سلافة غير الاعي بين الرد والارضاء  
 مطلق وان تصرف تصرفا يمنع غيره من الرد لكونه اعذر من غيره

ان قالوا انه وادى ياه  
 المذونات الى لا يرفع  
 الغرض منه

وهو اعتبارا لا نهض في تقييد اطلاق الادلة الا ان يكون مراد  
 ان اختيار كل شخص بحسبه فربما يحصل الاختيار للبصر في كل  
 ذلك للاعي لانه اعذر من غيره فتم وكذا ما يؤيد اختيار الم  
 احسانه كما يجوز والبصر والبص فان شرائه ما يرفع بها الغمق  
 لليرة السخرة ولا فرق في الجواز هنا بين ان يكون ما يفسد با  
 لاختيار مما الاصل فيه الصحة والسلامة وعدمه بان يختلف  
 افراد في السلامة والفساد فانه على الاختيار ايضا يجوز المبيع لا  
 اختيارا ودعا للصحة والخرج عليه لا وجه لدعوى التهميد الا  
 في الجواز منه اذ هو اعانيه لو كان المبيع الذي يفسد الاختيار  
 مما الاصل فيه السلامة لانه كما لا يخفى خلافا لما جاز فلم يجوز  
 بيع ذلك بدون اشراط الصحة او التبري وفيه ان قابلية الشرط  
 المزبور في صحة العقد لا وجه له جدا لان المزور على تقدير  
 ثبوت لا بد منه الشرط المزبور فان الاول لا يفيد سوى تنزيل  
 العقد على الصحة وهو متحقق بدونه والثاني لا يفيد سوى  
 الاقدام على الجهول والراضى به ولا يرض المزور على فوضته  
 للشعري الارضي بالاختيار مع الغيب دون السلق  
 ان كان هو المتصرف بالكره والابان كان المتصرف بالمبيع او  
 الاجنبي فيجوز بين الرد والارضاء وكيفيته ارضه ان هو م  
 وقصره صحيح ومعيبا وقصره صحيح ايتم له كسر فان الكسر نقص  
 حدث في يد المشتري فلا يرجع تعاقبه وحده على غيره هذا  
 كله اذا كان للكسور قيمة وان لم يكن للكسور قيمة كالخمر  
 الفاسد مع بالتمسك كل وان شرط العراءه اذ لا يتحقق الثمن  
 مجانا فانه اكل مال بالباطل وعن جميع نفي الرجوع مع هذا  
 الشرط وفيه ان هذا الشرط حاصف لمقتضى العقد مع ان  
 دفع الثمن ح ليس بازيد من الجلب الغير المتعوضة فله الرجوع



مع بقاء العين فكيف يفي بمطلوب وهل يكشف فساد العقد من  
اصله او يطرح عليه الفسخ من حين الكسر ويجهان وقولان ولعل  
منشأ الخلاف ان قوله وفساد البيع بعد الكسر هل هو كاشف  
عن عدم المالية في نفس الامر حين البيع او يخرج له عن المالية حين  
الكسر ويجهان اخرى ان هذا محتمل للمالية فيبتين بطلان <sup>البيع</sup> لا  
يكشف بطلان البيع او مال مبني عليه على الاحتمال فبطلان  
بطلان الاحتمال والاظهر الاول كما لو باعه خمر بغير ان يدخل فيه  
خمر او لا اعتماد على اصل الصحة والبراءة لا يفسد صحة البيع في  
نفس الامر بل غاية جواز الاندفاع على الشراء والقول بان ذلك  
في صحة على صدق المالية في البيع عرفا وهو قبل الكسر الاول  
التي تبدل في مقابلتها القيمة مادام على صحة البيع الا وان كان  
في ضمن الامر لا يفسد فيه فان احتمل لها كافي في دفع السعة  
من غير مدخلية لاصالة السلامة في حق المالية مدفوع او  
بانه لو لم يكن لها مدخلية في صحة البيع بحيث يكون بمثابة شرط  
الصحة في البيع لم يجز ثبوت الارش والتمادي فيها اذا كان ثبوت  
قيمة بل ينبغي ان يكون شرطه بمثابة اشراط اليا بيع الثبوت  
من الميوس لاقترام المشتري على ثرائه على كمال الجور والاختار  
وقائنا بعدم وجود المشتري لبطلان البيع بالكسر بعد فرض  
صحة حين العقد ظاهر او فساد الاقوى من وجهه عن المالية  
وتلفه وهو فساد لانه انما صار في ملك المشتري بفعله او بفعل  
غيره ثم ان الفقيه الاستاذ في الجواهر اختار دخوله في المشتة  
وهو عدم انقضاء البيع اصلا وان استحق المشتري على البيع  
الارش المستوجب لصدق كونه من البيع المبيع فيكون الارش  
في المبيع على قسمين اح ارض لا يتوعد الفسخ وارش ثبوت  
ثم قال ان ذلك يتناول على ان الارش ثبوت اوجه الشارع بسبب

البيع

العين لا انه جزء من الثمن وهو كما ترى مخالف للاجماع مع انه على اثر  
المرزوق وجه لاخذ الارش لانه عيب حدث في ملك المشتري بفعله  
او بفعل غيره ويترتب على النزاع ثمران منها ثبوت الارش في المشتري  
على الاول الذي هو المشهور واليا بيع على الثاني وبعبارة ثناء البيع  
لو فرض ومنها مونة تقلد عن موضع العقد الى موضع الكسر فيها  
على اليا بيع على الاول وعلى المشتري على الثاني واستشكل في الرو  
الرجوع بها على اليا بيع على الاول ايضا لكونه منقولاً بغير امر و  
لمصلحة المشتري وعدم كونه غاراً يرجع الغرور عليه بما اغرم  
لمشاركته للمشتري في الجمل وفيه نظر اما اولاً فله عدم اختصاصها  
بغيره بما لا يجهل اليا بيع بفساد البيع بل هو في الجمل علم واصل  
كلامهم فيتم حال العلم ايضا وانما قل عدم مدخلية العلم  
والجملية صدق الغرور عرفا بل المدار على استناد الضرر و  
الغرامات الى فعل الفاعل لما كان اوجهاً له الا انهم لا ينفقون  
ان المباشرة في السب لوجهها معافيتة الضمان على الكسر  
فتم ومنها حصول الاستطاعة بالثمن وصحة الصدقة والتذر  
ونفوه على القول الثاني وعدمها على القول الاول <sup>ولا يجوز</sup>  
**بيع سلك الاجام ولو كان ملوكاً مجعاً لانه بدو الضميمة**  
المعاومة اتفاقاً كما في الروضة مضافاً الى انها وصفها وقولاً  
ومحصولها لا يجوز بيعه اتفاقاً ايضا لو كان معلوماً بالمشاهدة  
كما لو فرض السملك في ماء محصور ويمكن اصطياده مع الضميمة  
وبدونها وانما ان ضم اليه القصب او غيره مع كونه محصوراً  
قدراً وصفها محصوراً فلا يجوز <sup>على الاصح</sup> عند المصنف هنا وقال  
والعلامة في محكي التحرير وعدوا الارشاد والشيخ والحلي مع  
مادل على عدم جواز بيع المجهول ومأخذه الغرر لان البيع في فعل  
البحث مجهول ويترتب عليه الغرر وضم المعلوم الى المجهول لا

يصير معلوما كما ان ضم المقدور العجز المقدور لا يصير مقدورا  
 وضم الموجود الى المعدوم لا يصير موجودا او العجز بما ذكرنا اول  
 مما ذكره الشهيد في الرخصة من قوله ان ضمنية المعلومات الى المجهول  
 تصير المعلومات مجهولا بل لا وجه لما ذكره الا ان يكون مراده جملة  
 المجموع المركب من المعلومات والمجهول او ان جملة المعلومات  
 التي في فهمه عوضه وفيه ان العلم بمجموع الثمن كاف في صحة البيع  
 ولا يعتبر العلم بما يقابل الاجزاء وكيف كان على هذا لان بيع المجهول  
 ان كان الاجماع فائتيا في ضمنه الى المعلومات مطلقا لا يحتاج الى  
 فالمتيقن فيه لو سلم انما هو فيما لو انفرد المجهول بالبيع فبقي ما  
 عداه على الاصل وان كان خبر المتوهم عن بيع العجز او الروايات  
 الخاصة فكذلك ايضا لان اطلاقها الى الفرد المتيقن المتبادر  
 ما لو انفرد المجهول بالبيع وفيه ان الدعوى المربوبة ان كانت الفر  
 خاصة في الصورة المفروضة فسلمة وان لم يثبتها وان كانت لهم  
 العرف ذلك في جميع النواحي الشرعية فهي يمكن الضعيف والقوي  
 في الغاية ولذا لا يصح بيع الكلب والخنزير ونحوهما ما يتعلق به التو  
 الشرعية ولو مع الضمنية المملوكة ونائيا بان القاعدة المسلية في  
 جميع الموارد ان المقدور الواحد بمنزلة العقود المقدرة فاقصته  
 بالهون في المعلومات والفساد في المجهول لا الفناء بالمره كما في بيعها  
 يملك مع غيره الا ان يقال ان مجرى القاعدة فيها اذا امكن القسط  
 وهو في المسئلة المفروضة مقدور الجها لا ما يراه المعلومات نظرا  
 الى الجهل بمقابل المجهول ولا كذلك بيع المملوك مع غيره وفيه انه  
 لانتم عند واستقلال قيمته المجهول بعد البيع في جميع صور  
 المسئلة كما لا يخفى والحق في الجواب انه حرق للاجماع المركب  
 الا ان مدرك القاعدة المربوبة ليس الا الاجماع والافاق لقوا  
 بالعكس فاقصته ولا اجماع هنا بل الاجماع على الخلاف فتم وقالنا

وتدبر في الدليل المذكور  
 بان الدليل

بعد الدليل على ان جملة البعض عجز في البيع باكتلة بل فلا  
 تقييد لقضاء العادة باعتقاد الجها له والمساخ فيها كواعيب البيع  
 وبعض اجزاء كحقوق الدار والبستان والبر والاساس ونحو ذلك  
 وفيه الفرق بين الضمان الجعلي والتبعي واضع عرفا وعادة فلا يقال  
 لعددها على الاصح انه لو ثبت ان الضمان الجعلي بالمعلومات صح  
 للبيع نعم انفتاح باب في العز لا يبدى هاشي اذ قلنا مجهول لا  
 جزء منه يجوز بيع الدار لبروز نسبتها منها وهكذا وانما بان العمل  
 المذكور معارض بالعمومات الدالة على صحة البيع والرجحان  
 وفيه ان التعارض المزبور وتعارض العامين من وجه والاصل  
 يقتضي الفساد حيث لا مرجح لاحدهما في القيام مع انه نسب  
 هذا القول الى المشهور فيكون المرجح لتلك العمومات موحدا  
 ومخاسما بما ذكره الفقيه الشرا في الجواهر ما حاصله ان القاء  
 وان يقتضي الفساد الا ان الاستفادة من خصوص الباب ومما  
 في ضمنية الايق وما سياتي في بيع الثمار اعتقاد جهل الحصول  
 خاصة وجواز بيعه بالانضمام الى المعلومات وان الشايع قد  
 جعل ذلك طريقا للتخلص من الجها لا كالاختيال في الربو  
 غيره اليه ويحتمل ما زاد من مجازاته فيكون المعلومات وان قيل  
 لتخصيص العقد والآخر تابع لحي احتمال بل استظهر انه مراد الملبا  
 من التفصيل بين الاصل والتمتية فهو كما ترى في غايته من المزا  
 فان النصوص الواردة في الحكم واللين مع الضمنية فاقصته  
 باعتقاد الجها لا يمتها مطلقا وصفا وحصولا ولو سلمنا ورودها  
 في مجهول الحصول فلا يمكن الاستفادة قاعدة كلية منها وانما  
 اليها ما ورد في الايق ويصح الثمار لعدم بلوغ ذلك الحد لا شغل  
 المطلق فضلا عن القطع والحاصل فالقضية الى كل مجهول الحصول  
 خاصة بواسطة النصوص المربوبة بخلاف ظاهره مع انه لو جاز



البيع فيه خاصة مجاز في مجموع الوصف ايضا بالاولوية ولما ما  
 من نزيل الكلام المتأخرين على ما ذكر ليكون معنى اصله المبيع  
 ما اثنى به ليصح العقد وهو معلوم الحصول وتبعه باعتبار القيمة  
 في الصحة فيه ما لا يخفى فالحال فيه لصحة كلامهم مع ان التفصيل  
 غير معقول فان معلوم الحصول هو ان به كان هو المقصود ليصح  
 العقد بالاصل فلا يمكن فرض صورة تبطل به العقد لكن يتم العقد  
 فظهر مما ذكرنا في هذا القول خلافا لما عن النهاية والقيمة والكفا  
 والفاضي وابن حزم وجدوا العلامة قدس سره في المناهل استدل  
 بالاجماع المحكي عن ابن ذريرة والجملة من الاخبار كقول ابن حنبل  
 لا بأس بشري الاجماع اذا كان فيها نصب ورسول الزنطافا  
 اذا كانت الاجبة ليس فيها نصب لخرج شيء من السمك فيباع  
 وما في الاجبة وحيزه يصير شرا الاجبة ليس فيها نصب اما  
 هي ما قال يصيد كذا كذا من سمك ويقول اشترى منك هذا  
 السمك وما في هذه الاجبة بكذا وكذا في الاجماع وهن بصحة  
 الخلاف كما ذكره جدي العلامة في الرياض مع عدم معارضته  
 كالأخبار المزبونة لماد على اشتراط تعيين المبيع المقتضا  
 بالاجماع وفرضه هنا بالتميز العظيمة المتأخر الى كاد تكون  
 اجماعا كما في الرياض مع ارسال الخبرين وعدم ارتباطهما بموضوع  
 المسئلة لو ردهما في بيع الاجبة لانهما واقضاء الخبرين  
 الاخيرين بيع السمك الخارج من غير وزن مع انه من الموزون  
 واشتمل له الثالث على تقديم القول على الاجاب قد والله  
 المضارع وخلافا لجماعة المتأخرين حيث ذهبوا الى صحة  
 اذا كانت الضمنية هي المقصودة بالاصل والاضداد اذا كان  
 هي مقصودة بالبيع اوها معاصم مقصود بالاصل استنادا الى انه  
 مقتضى الجمع بين الادلة وفيها لا يخفى وهل المراد كونه مقصودا

بالاصل للشيء والبائع او لها اعتمادا لان ولعل الاول أظهر  
 فيه لو كان غرض البائع اصله هو المجهول ثم انه على هذا القول  
 لو تلف المعلوم او المجهول قبل القبض بطل البيع بالنسبة الى البائع  
 وثبت الحياز في الباقي فان فسخ او كان المعلوم هو التالف فلا  
 بحث في انه يسير وجميع الثمن في الاول وما يقابل التالف في الا  
 بعد التوزيع انما الاشكال لو كان المجهول قائما بدون فسخ فان  
 التفسير مع رعا نقد الجهل بما يقابل المجهول فيتم ما اذا التعلو  
 ايضا فيتم البطلان فيه ايضا لما ذكره فيتم المدمم جميع الى  
 الصلح في قدر الثمن كما في بيع القصة والقطعات فانها لو بقيت  
 حتى لو اشترت بمال البائع وجب التخلص بالصلح وكذا القول في  
 كل مجهول ضم الى معلوم كالبن في الصرع ولو ضم اليه ما يجلب به  
 و كذا لا يجوز بيع الجلود والاصواف والاوبار والفسخ على  
 العلم ولو ضم اليه اختلاف في الاول لفقد ما يدل على الجواز مع العلم  
 من المصوص وما حكوا به في المسئلة السابقة من الجواز مع الضمنية  
 فانما هو بيع النفس لا تحقق المعلومات بذلك والجملة مع عدمها  
 فان المشاهدة فيه غير كافية في دفعها عنه لاختلاف افراد خبرها  
 او كبر لورقة وظاظا وعلى قول جماعة في تلك الاخرة لاجماع المحكي  
 ونحوه لجملة له وضعفها ظاهر لبيع الاجماع ونحوه المصاوب بال  
 كونهما غير موزون ومن هذا ذهب اكثر المتأخرين الى الجواز مع  
 سواء شرط الجزاء لم ينصوا الا ان التهديف الجواز بشرط الجزاء  
 او كونهما مستغفرا بالهنة او انه وقا ليعملوا العلامة في الرياض  
 قيل ولا وجه للاعتناء لان ذلك لا مدخل له في الصحة بل غايته  
 مع تأخيرها لا مزاج بمال البائع وهو لا يتحقق بطلان البيع  
 الا بالصلح وهو حسن انتهى قلت ولعل الوجه في التقييد بالمرور  
 هو انه لو بيع كل يكون المبيع هذا الموجد بخلاف ما لو بيع غير





ويظهر من التمهيد في اللغة انه يجوز اسقاط ما جرت العادة  
 ولو كان زائدا على وزن الطرفين قطعا او ناقصا كذا ويمكن  
 كلام الحق على ان المراد اسقاط ما يحتمل الزيادة والنقصان  
 فان العادة دائما او غالبا لا تقرب على اسقاط الزائد ولو زاد  
 او نقص في بعض الاوقات فاما يكون بما يقع فيه المتسامح ثم يفصل  
 الكلام في الختام ان الانذار اما بالراضى او بدونه والعاذ به  
 اما جارية به او لا وعلى النقاد ان ما يند رما يحتمل الزيادة  
 والنقص او معلوم الزيادة او النقص او لا يعلم ثم ان البيع  
 اما كلي او شخصي فعلى الاول انما الانذار بعد البيع وعلى الثاني  
 حال البيع قبل ايقاع العقد ولا ريب ان مع تحصيل البيع لا يصح  
 الانذار بدونه فلو ارضى بمطام سواء اندر ما يعلو زيادة تصل اليه  
 او نقص او ما يحتملها سواء علم قدر الزيادة والنقص ام لا  
 وسواء استقرت العادة بئذ او ذلك القدر لم لا يشترط جميع  
 العقود بالراضى فلا يصح بدونه اجماعا هذا مضافا الى انه  
 مع فساد العادة يلزم العزو اليها له فلا يصح ولو مع الرضا  
 به مطلقا الامع العلم بقدر الزيادة والنقص فيجب البيع صحيح  
 الرضا لا بدونه واما قلنا العلم بل مع استقرار العادة فيجب  
 ايضا ان يجهل المعلوم واذ كان البيع كليا تاخر الانذار عن  
 العقد لجمال الافتراض ولا ريب في صحته مع الرضا مطلقا كما  
 لا ريب في عدمها مع عدمه وعدم العادة مطلقا واما مع انفي  
 صحة الانذار سواء كان معلوم الزيادة او النقص ام يحتملها  
 وسواء علم قدر الزيادة والنقص ام يجعل وعدمها اشكال  
 ولعل الاقوى الصحة هذا كله بحسب ما يقضيه القواعد  
 اما يظهر من اصحابنا في عدم احتياج الانذار المحتمل للرضا  
 للمراضاة وان المحتاج اليها هو صورة معلوم الزيادة

عاجز في القواعد كما كان على كلام  
 التمهيد على ان المراد اسقاط ما

على التفتة في الاخر كما اعلم  
 مقدما التمهيد في القواعد

الوجه الموفق لما شري الزيت في اوقافه وبحسب لنا في بعض  
 لكان الاتفاق فقال له ان كان يزيد وينقص فعلى مقتضاها كما  
 فانه اصحاب فلا بأس وان كان يزيد ولا ينقص فلا يضر به  
 على ان المراد في الباس على الاطلاق حصل المراضاة ام لا من  
 حيث اختصاص الحق عن الانذار للزائد بصون عدم الدرا  
 تكون الجواز في صورة حصول المراضاة مقطوعا به بل لا  
 فان الناس ساطون على اموالهم فتمن ان نفى الباس عن الانذار  
 في الانذار المحتمل للزيادة والنقص انما هو في صورة عدم  
 المراضاة التي وقع التي فيها عنة في الانذار المقطوع فيه الزيادة  
 الا ان في بعض الصور الخاصة الاسانيد اشراط الرضا  
 في الانذار المحتمل للزيادة والنقص ايضا في روايته انه يطرح  
 لظروف الزمن والزيت لكل طرف كذا وكذا واطلا فانه اذا و  
 وبما نقص قال اذا كان ذلك عن غرض منك فلا بأس وبخلافه  
 اخرى ومراعاتها الحوط ان لم يكن اقوى ويستفاد من الخبر الاول  
 وكلمة الاصحاب من ان الانذار حقا للشري ويبدو جواز الانذار  
 للناس من دون توقف على الرضا فله اسقاط ما يضر به  
 وليس للبائع التسلط عليه في نفعه عن ذلك فلا وجه لاحتاج  
 ذلك بانذار الزائد في توقف على المراضاة كما عن بعضهم ثم  
 ينحصر ذلك لو كان الانذار بعد البيع او مشتركا بينهما ثم المراد  
 بالانذار والاسقاط ان كان قبله بعضهم هو ان البائع اذا  
 باع المشتري وزنا مخصوصا من الزيت والندس والسكر ايضا  
 ثم وزن الزيت مثلا مع طرفه فاعطاه المشتري وذهب به  
 وقصر فيه يندر المشتري ويحفظ ما جرت العادة به من  
 المجموع او نصفه المشترا او اقل او اكثر ويدفع البائع ثمن الباقي  
 فيه انه لا اشكال في البيع على ذلك القدر ولا في انذار المشتري

هذا هو الوجه الموفق لما شري الزيت في اوقافه وبحسب لنا في بعض  
 لكان الاتفاق فقال له ان كان يزيد وينقص فعلى مقتضاها كما  
 فانه اصحاب فلا بأس وان كان يزيد ولا ينقص فلا يضر به  
 على ان المراد في الباس على الاطلاق حصل المراضاة ام لا من  
 حيث اختصاص الحق عن الانذار للزائد بصون عدم الدرا  
 تكون الجواز في صورة حصول المراضاة مقطوعا به بل لا  
 فان الناس ساطون على اموالهم فتمن ان نفى الباس عن الانذار  
 في الانذار المحتمل للزيادة والنقص انما هو في صورة عدم  
 المراضاة التي وقع التي فيها عنة في الانذار المقطوع فيه الزيادة  
 الا ان في بعض الصور الخاصة الاسانيد اشراط الرضا  
 في الانذار المحتمل للزيادة والنقص ايضا في روايته انه يطرح  
 لظروف الزمن والزيت لكل طرف كذا وكذا واطلا فانه اذا و  
 وبما نقص قال اذا كان ذلك عن غرض منك فلا بأس وبخلافه  
 اخرى ومراعاتها الحوط ان لم يكن اقوى ويستفاد من الخبر الاول  
 وكلمة الاصحاب من ان الانذار حقا للشري ويبدو جواز الانذار  
 للناس من دون توقف على الرضا فله اسقاط ما يضر به  
 وليس للبائع التسلط عليه في نفعه عن ذلك فلا وجه لاحتاج  
 ذلك بانذار الزائد في توقف على المراضاة كما عن بعضهم ثم  
 ينحصر ذلك لو كان الانذار بعد البيع او مشتركا بينهما ثم المراد  
 بالانذار والاسقاط ان كان قبله بعضهم هو ان البائع اذا  
 باع المشتري وزنا مخصوصا من الزيت والندس والسكر ايضا  
 ثم وزن الزيت مثلا مع طرفه فاعطاه المشتري وذهب به  
 وقصر فيه يندر المشتري ويحفظ ما جرت العادة به من  
 المجموع او نصفه المشترا او اقل او اكثر ويدفع البائع ثمن الباقي  
 فيه انه لا اشكال في البيع على ذلك القدر ولا في انذار المشتري

وهو الوجه الموفق لما شري الزيت في اوقافه وبحسب لنا في بعض  
 لكان الاتفاق فقال له ان كان يزيد وينقص فعلى مقتضاها كما  
 فانه اصحاب فلا بأس وان كان يزيد ولا ينقص فلا يضر به  
 على ان المراد في الباس على الاطلاق حصل المراضاة ام لا من  
 حيث اختصاص الحق عن الانذار للزائد بصون عدم الدرا  
 تكون الجواز في صورة حصول المراضاة مقطوعا به بل لا  
 فان الناس ساطون على اموالهم فتمن ان نفى الباس عن الانذار  
 في الانذار المحتمل للزيادة والنقص انما هو في صورة عدم  
 المراضاة التي وقع التي فيها عنة في الانذار المقطوع فيه الزيادة  
 الا ان في بعض الصور الخاصة الاسانيد اشراط الرضا  
 في الانذار المحتمل للزيادة والنقص ايضا في روايته انه يطرح  
 لظروف الزمن والزيت لكل طرف كذا وكذا واطلا فانه اذا و  
 وبما نقص قال اذا كان ذلك عن غرض منك فلا بأس وبخلافه  
 اخرى ومراعاتها الحوط ان لم يكن اقوى ويستفاد من الخبر الاول  
 وكلمة الاصحاب من ان الانذار حقا للشري ويبدو جواز الانذار  
 للناس من دون توقف على الرضا فله اسقاط ما يضر به  
 وليس للبائع التسلط عليه في نفعه عن ذلك فلا وجه لاحتاج  
 ذلك بانذار الزائد في توقف على المراضاة كما عن بعضهم ثم  
 ينحصر ذلك لو كان الانذار بعد البيع او مشتركا بينهما ثم المراد  
 بالانذار والاسقاط ان كان قبله بعضهم هو ان البائع اذا  
 باع المشتري وزنا مخصوصا من الزيت والندس والسكر ايضا  
 ثم وزن الزيت مثلا مع طرفه فاعطاه المشتري وذهب به  
 وقصر فيه يندر المشتري ويحفظ ما جرت العادة به من  
 المجموع او نصفه المشترا او اقل او اكثر ويدفع البائع ثمن الباقي  
 فيه انه لا اشكال في البيع على ذلك القدر ولا في انذار المشتري



ما جرت العادة بانذار اما البيع فواضع واما الاسقاط فالا  
على وفق العادة فانها نسبية لقول الله سبحانه وان كان  
المواد انه يجوز بيع وان كان المراد انه يجوز بيع ما في الظرف  
بعد وزنه واسقاطها جرت العادة باسقاطه فيه انما هو  
على تراض الطرفين فانه لو لم يرض به احدهما لا يتحقق البيع فلا  
وجه لما في المتن من انه لا يجوز وضع ما يزيد الابل بالرضا  
فانه يظهر من ان اسقاطها لا يحتمل الزيادة والنقصان لا يحتمل  
الامراضا وليس كذلك وقد يقال ان الاسقاط قد يرضى بشرط  
ولا يخفى ضعفه الا ان يقال المراد ان يرضى طرفا معا او غيره  
بوزنه فينبغي هذا الموزون الاخذ والظرف اعطاءا معا  
عرفا وعادة على معنى مقارنة اشراط سقوط الظرف لعقد البيع  
فم يبيع الاسقاط فتر من دون توقف على الرضا من دون  
احتياج في الاستناد اليه الى النص بل صدق الوفاء بالشرط  
الواجب على المشتري عليه عرفا كما في المدخوع وفاء بعد العقد  
ثم خيف لا يكون قدر الساقط معتادا سقوطه في مثل ذلك  
الوزن لم ينج ذلك على القواعد بل لا بد في الاستناد اليه ليعمل  
على التصحيح ثم المراد من الظرف هنا ما اعتد به المظروف كالا  
الكبار المعتبر في موضع الطعام فيها هذا ويجوز بيع مع المظروف  
بمعنى جعل مجموع الظرف والمظروف مبيعا واحدا بموزن واحد  
سواء كان الظرف من شأنه ان يباع بالوزن او لا وسواء كان الظرف  
مستقرا عن المظروف بما له قيمة او لا وقد مر معلوم او لا لكن  
يجب لاقتضاه على طرحت العادة ببيع كل من المظروف فلا يترتب  
الا لم يجر العادة من الاول ان كالحب ونحوه وان كان طرفا للممنوع  
ونحوه فلا يصح البيع حتى بالنسبة الى المظروف فيها اذا لم يكن للظرف  
فيه في العادة لان مقابل بعض الثمن للظرف ح غير مكر ومقابل

انه كطرف من الموزن والظرف  
والعمل بطور الاطلاق

جميعه المظروف غير مقصود للمعومات وحصول معرفة الجمل

جميعه المظروف غير مقصود للمعومات وحصول معرفة الجمل  
للمعومات وان جهل قدر كل منهما ويكون الظرف ح متوكلا ببقائه  
الانقصا لعدم القيمة له ان كان الرمان والبطيخ والجوز ونحوها  
يتبع مع قشرها لان الجميع شيء واحد عرفا وان كان القشر وحده  
لا قيمة له فاما لغيره لا شك ان بان الظرف غير موزون فلا  
يصح بيعه بالوزن الامع اتفاق الوزن لان الظرف بعد  
جريان العادة ببيع مع المظروف يكون من الموزون يتعين ان  
بيع الظرف مع المظروف يتصور على صور احدها ان يبيع  
في ظرفه بعشر مثلا فيسقط الثمن على قيم كل من الظرف والمظروف  
لواحتياج الى التسقيط فاذا قيل قيمة الظرف درهم وقيمة المظروف  
سبعة كان للظرف عشرة اش من الثانية ان يبيع مع طرفه بكذا على  
ان يكون كل رطل من المظروف بكذا فاحتاج الى ائتمان مقدر للظرف  
ما يقع بعد ذلك وهذا في معنى كل منهما منفردا الثالثة ان يبيع  
مع الظرف كل رطل بكذا على ان يكون التسليم **واما الادب فيجب**  
**الرياء** الناجر ولو قلنا ان يكون التسليم **فيما يولا** بنفسه من التكسب ليعرف  
صحة العقد عن قاسد ويسلم من الريا فان قلت الثقة في  
شخص ما يؤوله يعني ان يكون واجبا لا مستحبا انتهى الشارع  
عن التصرف فيما لم يعلم انتقاله اليه نظرا الى اصله عدم  
انتقاله اليه الا اذا علم امضا الشارع له قلت القدر والوثاق  
المسائل العامة البائنة لا الفروع الدقيقة والمستحق المراد  
في الختام هو العقد الكامل والاطلاع على الفروع الوثيقة  
ليسلم من الرياء ولا يتورط في الشهية كما ورد في التعليل بذلك  
في النصوص التي هي الاصل في المسئلة وان يتوهم **الراجح** بين  
المعاملين في حسن المعاملة **والا** فلا خلاف ظاهر فلا يفرق  
بين الماكس وغيره ولا بين الشريف والوضيع الا بغير ائنه

المظروف مكره مقداره



التفصيل والديانة وان كره للاخذ كما قبل قبول ذلك وان  
 قيل ان استقالة نادم كان او غيره كما هو صريح جماعة  
 وظاهر آخرين ولا اشكال عليهم بان الاقالة لا تنصرون بدون  
 الاستقالة وهي لا تعقل بدون الندامة واضمح الدخ بامكان  
 تحقق الاستقالة بدونها كما لو كانت لقيمة او فقدت او حوت  
 من خالها وبامكان منع استلزام الاقالة للاستقالة لا يجوزها  
 وما ورد في اقاله النادم لا ينصص قوله امام عبيد الله  
 في بيع اقاله عشرته يوم القيامة لعدم الشاق وفي الاختصاص  
 بالمسلم وعدمه لورود النصوص مطلقا ومقتضى وجهان والله  
 هو الاطلاق لما ذكرنا من عدم تنافي الوجوب للمحل ويكون ذلك  
 من الادب ومكادرم الاطلاق الان يقال ان المتبادر من اقاله  
 المسلم اقالته للندم لانه الغالب المتبادر من بيعها وبدون الندم  
 نادرجا لا يصرف اليه الاطلاق وان **يشهد الله بان التوحيد**  
 والرسالة وبكر الله سبحانه **ان اشترى اى بعدة** قالوا بعدة الله  
 الماثور والساحنة في اذلة السن واللام اقف على ما يدعى على النجاة  
 بالقيمة الموزونة نعم ورد ان يشهد في السوق كتب الله له الف  
 حسنة وروى استحباب التكبير وطه كما في صحيح ابن مسلم **وان يبيع**  
**نفسه ناقصا او يعطى راجعا** لما في ضمير الحق قال من اخذ الميزان  
 فوئى ان ياخذ لنفسه وايقالم ياخذة الاراجا ومن اعطى فوئى  
 ان يعطى سؤال يعطى الا ناقصا الى غير ذلك من الروايات فغير قد  
 ذكر جدي اعلم في الرياض تيعا للشهيد بانه ينبغي ان يكون  
 نقصا نادرجا لا يؤدى الى اليها لانه لا يزيد كثير الجبيع  
 مقدان وفيه منع كون اليها له الميزون فادحا في صحة البيع  
 بعد فرض معلومية المقدار بالوزن تكون الزيادة ح بئرلة  
 المية ومثل طرف نقصان سيما لو تقدم عقدا البيع على الوؤ

لا يبيع من يرد ثلثا

وكان الموزون وقام على الندة فاصل ويكره مدح **البايع ثلثا**  
 ودم المشتري لما يفر للستقيقة واليهين على البيع والشراء **والبيع في وقت**  
 يشتر فيه العيب لما عن الصادق ع قال قال رسول الله ص من باع  
 واشترى فليحفظ نفسه خصال والا فلا يفر من ولا يبيع من الرقابة  
 وكتمان العيب والهدا فاباع والدم اذا اشترى **بيع على المؤن**  
 ففي الخبر ربيع المؤن من على المؤن من حرام الا ان يفرى باكر من ماته  
 درهم فادرج عليه قوت يومك او يفرى للثان فادرج عليه درهم  
 ارفقوا به وظاهر الحجة الا ان الاصل مع ضعف السند عدم  
 القائل به او جبال على الكراهة مع احتمال الابقاء على الظاهر  
 وللمحل على زمان مولانا الفائم عليه السلام كما في الخبر ان سئل انما  
 عليه السلام كما في الخبر ان سئل الصادق ع عاروى ان ربيع المؤن على  
 المؤن وباء ما هو قال اذا ظهر الحج وقام فامسا اهل البيت  
 واما اليوم فلا بأس ان يبيع من الاخ المؤمن ويبيع عليه وكيفما  
 كان فلا ريب في الكراهة مساحدة في ادلتها سمية مع فوئى  
 بها كافة الامع **الضرورة** في اخذهم نفقة يوم له ولها لهذا  
 وقد ظهر مما ذكرنا حكم الصور الثانية وهي ان الشراء اما للثان  
 او لغيره من القوت او نحوه وعلى المقدرين لها ان يشترى  
 باكر من ماته درهم او اقل وعلى النقادير اما يحتاج الى خوت  
 يوم له ولها له اولان ان الكراهة يخص ببيع ما انتقل اليه  
 للثان لها الاستراح فيما انتقل اليه لالها او في بيع ما كان  
 ملكه لها فلا كراهة بقطع مع الحاجة الى البيع وبدونها  
 وفي الزيادة عن ماته درهم وما دونها والشراء للثان **في**  
 للاصل وكذا يكره البيع **على من يملك بالاسان** لما روى عن الصادق  
 اذا قال الرجل للرجل هل احببت بيعك بغيره عليه البيع **ظاهر**  
 الخبر وان دل على الحرهم الا ان قصور السند واعراض الاحتج

في البيع

منه اوجب الحرام على الكراهة وكيف كان فيكون السوم ما يوجب  
 الجهر الطاهر ان لا ياتي النسيج منى عن ذلك مضافا الى ما تواتر  
 من اهل العصمة من البحث على الدعاء والتعقيب في هذا القول  
 معللا بانه يبلغ في طلب الرزق واجلب له من الضرب في الارض  
 ويظهر من هذا وجه كراهة الدخول الى الشرق او لا والخروج  
 منه لغير ما ياتي في البحث على الدعاء المأمور به فينبغي له ان يكون  
 آخر داخل واول خارج عكس المسجد ومن المكر وهات معا **باب**  
 وهم الذين لا يابون بما قالوا ولا بما قيل ولا ببرهم الاحسان  
 ولا توثهم الامانة والذين يحاسبون على الشيء الذي كان فيهم  
 جماعة من الاجل وذو عا **الحا** والقصر في ابدانهم **باب** الاكل  
 لما دوى من الاخبار انما لا على ذلك كله ولا يصح ضعف سندها  
 لا يجازها بعلى اصحاب فضلا عن التسامح في ادلة الكراهة في  
**الحرم الكيل والوزن اذا لم يخاف الزيادة والنقصان** الذين  
 يفيضون الى الحرم في بعض الاحيان ولذا قيل بالحرم كالحكم  
 عن بعض الاجلة ولا ينبغي ان يخفى الاضواء والافاق  
 لا يقتضي الحرمة وهما الاستسقاط من **الحرم** لما رواه ابراهيم  
 زياد في خصوص الجارية عن الصادق ع الدال على ان رسول الله  
 نهي عن الاستسقاط بعد الصفقة وفي خبر الشحام اتي باع عبد  
 بجارية عرضها فجعل ديا ومضى واسا ومضى لعنه اياها وتبين  
 على يدى فقلت جعلت فداك انما ساومتك لانظر المساق  
 تبقي اول تبقي وقد حطبت عنك عشرة دنانير فقال هي هبات  
 والا كان قبل الصفقة اما بعلتك قول النبي ص الوضعة بعد  
 الصفقة حرام والظاهر من الخبر ان كان كراهة الحط لا الاستسقاط  
 الا ان الظاهر اودته منه والا فلا وجه لها لانه احسان محض  
 مرغوب اليه عقلا وشرعا وظاهر الخبرين وان كان هو الحرمة

الا ان العومات الدالة على التحلية بعد تايدها بخصوص النص  
 النافية للباس عن ذلك اوجب حملها على الكراهة فلا عبرة بالقول  
 بالحرمة كما عن بعض المحدثين ومنها الزيادة في السعة وقتل الذئب  
 لما رواه عن الصادق ع من ان امير المؤمنين كان يقول اذا دوى **باب**  
 فليس لك ان تريد وانما تحرم الزيادة النداء ويجعلها الحكومت  
 والعراض الاصحاب عن ظاهرها اوجب حملها على كراهة  
 فتصرف منها **باب** المومن في سوم احية من البائع والمشتري على  
 الاظهر فانه يبيح البيع من دخول الرجل في سوم احية المومن و  
 ظاهره ان كان كان الحريم كاذب اليه العوضي فخطب الا ان  
 مكافئة للاصل والعومات من وجوه شتى اوجب حملها على  
 جمعا والمراد به هنا الزيادة في الشيء يكون له بعد ان ارضى  
 من الاولين به او بذل مثل المبيع عما قبله البائع الاول والا  
 فلا وجه للكراهة مع عدم الرضا من الاولين لان الزيادة في  
 مقام المزانة لا كراهة فيها لان الوضع في ذلك المقام ليس  
 الا للمزانة وتحقيق ذلك يحتاج الى ذكر صور المسئلة فنقول  
 انه لا يحتاج من احدي صور اربعة الاولى ان يصيرح البائع بالكره  
 والثانية ان يظهر منه عدم الرضا وعلى عدمه والرابعة ما  
 يظهر منه الرضا من غير تصريح به وموضوع المسئلة الصوق  
 الاول والاخيرة واما الوسطان فهما مورد المسئلة السابعة  
 كما لا يخفى على من تأمل حتى التأمل كما يفتضح عن ذلك قول النبي  
 في محكم ط واما السوم على سوم احية فهو حرام لقوله ص لا يؤا  
 الرجل على سوم احية هذا اذا لم يكن المبيع في المزانة فان كان  
 كذلك فلا حرمة للمزانة انتهى لتمامه الحال بعد الرضا على  
 استناده في ذلك الى ان وضع الشيء في المزانة والزيادة من  
 او مرتين بل ومرت مالم يدل على كراهة او حوت عقلا ولا

بالتأنيده انه لا يظهر منه ما يدك  
 على الرضا





بالتميز المحقق والحكمة مضافا الى خصوص الباطن احد الاستق  
لكن انتهى فيها بحول على الكراهة لقصورها سندا لا عرضا اللهم  
وهو اقربها للعامة واستناد انتهى الى النبي من اوضح الشواهد  
على التقية وهو سلب العرض بل ودلالة لقضية ارادة الكراهة  
وهو قوله لا ناكل المعلوم ارادة الكراهة منه لان النهي في المعاش  
لا يدل على الفساد ولو قلنا باوادة التزم على ان النهي عن امر  
خارج عن حقيقة البيع وعن ظاهر المذهب اتفاق العلماء على ذلك  
مع ان المشا في ذلك قوله وذر المسلمين يرضوا الله تعالى عنهم  
من بعض فاعان النبي البراج وادريس ومن تبعهما من القول بالتميز  
لفظ والنهي فيه ضعيف وصحة السند لا شأنا له على اصحابه لاجتماع  
غير باعة للاعراض **وهذه اربعة** وعادون للاجماع على ابطال  
من غير واحد وهو الحق لا يرسل الفقيه لغاوضه صدره واد  
بعد تفسير الروضة باربعة فرائض في جنسها فالحد راس لان  
فان ادعيتها فهو جلب وسفر تجارة ولم يكن تلقيا اجماعا كما في معاش  
الكراهة **كذلك** **اد استقام** بلا قصد اقتضاه على مورد اليقين  
ولو كان طويلا انقص وان زيد لكل حكمه وكذا لو قصد استقام  
اظهار الله للواقع الشفقة كما لو خرج لداع اخر فاقبلوا في  
وفي الحاق الصلح ونحوه بالبيع وجهان من شمول قوله وهو  
الناس يرضوا الله بعضهم من بعض ومن الاقتضار على المتقين  
مقتضى استفادة العلية هو الاول ولا فرق في الكراهة بين  
علمهم بغير الميل وجهلهم بالاطلاق الضوض وهل يقتصر  
الحكم على التزائم من خاصية نظر الا قوله دعوا الناس او بيع  
البيع عليهم دوما ولا ننظر الا قوله ولا تلتقي احدهما في  
اجودها الاخر بحيث كان البيع صحيحا **لا يثبت** في ذلك **البائع**  
**الاجماع** **الا ان ثبت** **العين الفاحش** فله الخيار للاجماع

تحقق

محققا ومجكبا وقاعدة نفى الضرر خلا لما عن ابن ادرج حيث  
اثبت الخيار مطلقا للتبوين العامين كيف كان اما الكلمة فان  
**الخيار فيه على الفرض مع القدرة** وعدم ما ينافي السقوط او الزمان  
قولان فمن جماعة الاول **وقيل** كما عن جماعة ايضا الثاني **ولا يثبت**  
**في الا استقام** وهو الاشبه بحقيقة في خيار العين ان **وكما** **القول**  
في صحة البيع ولو ثبت وثبوت الخيار مع العين الفاحش دون  
الكراهة لكونه حراما للنهي عنه واللعن على من عدا في النوى او  
بالتميزه والاجماع الحكم على صحة العقد على وجه باعتبار كونه عتادا  
خدعة وتدليسا واغراء بالمجهول واضرار بالخيار هو كما عتادا  
ان يزيدا لجل في ثمن السلعة غير زيد غير انها بل ليعبر عنه  
في زيد ان باوادة بشرط المواطاة مع البائع كما على مقتضى لعن النبي  
الفاحش والمخوش وعن اخرى ان يمدح السلعة في البيع ليعقبها  
او يروجها المواطاة بينه وبين البائع او الاعم باسقاط المواطاة  
عنهما على اختلاف في تعريفهم ولعل اعتبار المواطاة غير بعيد  
كان حرمة الثاني لا يخلو عن قوة لكونه خدعا واضرا واغراء  
للسلم ومنه يعرف ما في المتن ومن يجدد ويحذر في تعريفه **وهو**  
**ان يزيدا** **لا يثبت** **العين الفاحش** **ان** ضرورة عدم التزم واللعن على  
المشترى ان ايدا الخدوع اجماعا كما في ذلك هذا على كون لفظة  
من مضاف اليه وفاعل يزيدا المشري كما هو ظاهر العيان اللهم  
الا ان يقال في دفع بان فاعل يزيدا لفظة من ولزيادة من  
والتبوين عوضا عن المضاف اليه وهو المشري وماعن الخدوع  
من ثبوت الخيار مطلقا لكونه تدليسا او مع مواطاة المايه  
لم يكن غيبا اخطا لا يؤا به لعدم الدليل على الخروج عن تحت  
الفاحش كما ماعن السقوط من عدم الخيار معتمدا فخره وهل يلحق  
بالخبر قول البائع كذا باعطيت في هذه السلعة كذا بخدعة





عدم الضرورة مثل المحصة والافهم بالاجماع ظاهر ولعل  
 مورد خبر المني عن الجبس وان ملعون وخاطي ومن الثلث واليا  
 ان تحكركا موصي به خبر حديثه وفي صور كونه منافيا لسيا  
 المدن او خبر الى اخلا لا نظم مما هو معلوم المحنة فطعا وقاعله  
 معاصي خبر ما به هو كذا في كل خبر فيما يحتاج اليه المقوس من المحنة  
 بحيث يوقعون في الاضطراب والمحنة ولا صدوحة لهم عنه من  
 ما كول وصرفوب وملبوس وغيره ان كون حواما وقاعله معافيا  
 بحكم العقل الفاضل وغيره من غير تقييد بزمان ولا بعين ولا انشا  
 بمقد خاص ولا بعد واحتمال التعبير اذا تجاوز الحد في التثنية  
 لعموم قوله انما هو ساطع على احوالهم واذ لا خبره من علة  
 لتغير النوع وما مر بان عدم ادراك العقل للقيم الخري في حبس  
 الطعام انظارا به علوا العز على حسب خبر من اجناس الخنا مع  
 حاجة الناس اذا لم يجدوا الاضطراب وان ايقم ان محل الشاخر  
 من كونه حواما او مكررها غير ضروري الاضطراب يخرج به بادلته  
 وعين ضروري النعة وكثرة الطعام يخرجها لما في الصحاح الثلثة  
 من نفي الياس عنه وعليه القاري بل انما هو في صور قلبي  
 الطعام واحتمال الناس لكن لا الى الحد الاضطراب كما بينه التلا  
 والاحتكاك ان يكون في العظم والتعبير والتبريد ان يبين  
 والنص على انهم وفي الخلاف عن في جمع المائدة بل عليه  
 الاجماع كما عن كشف لعموم مضافا الى النصوص البالغة الى الحد  
 وفي خبر الخصال زيادة الزيت على الخبز **وقيل** كما عن المبسوط او  
**في الملح** لان احتياج الناس الى الشد في الملح بالهوى وفيه  
 انه ممنوع مع انه لا يصل دليل عليه مع توفر الدواعي على فقلته  
 كان لا اشكال ولا خلافة ان على القولين **لانه** ان يستقيها  
 الزيادة في التمر اجاعا كما عن جامع المقاصد مع انه ملحق في محكوم

الاجماع

الاحتكاك وان احتياج الناس الى الشد وضيق عليهم لقلته او  
 وفاته وذلك لظهور النصوص فلو استعملت الحاجة كقوته وعيا  
 وبرذ ذاعته او الاتفاق على الفقراء في الغلام يمكن احتكاك القدر  
 تحقق الموضوع مضافا الى الاصل وعدم شمولها النصوص  
 لانضارها الى غيرهما وكل لو لم يكن وف الجبس ضيفا سواء كان  
 بالشر او من زراعت فلا باس به كما اذا لم يكن بمقابلة ضيق  
 لا لعدم الموضوع بل لشيء الحكم في النصوص المستقيمة منها  
 الصبيحة المتقدمة ومنها صحبة اللطيف ايضا عن ابي عبد الله  
 ان بشرى طعاما لسرق المصر غير فيتحرك فان كان في الضحى  
 غير فيتحرك فان كان في بلن يلقس بلسا الفضل قال وسئل عن  
 الزيت قال ان كان عند غيرك فلا باس به كما عن غيرها صحبة ما لم  
 التناطرا الى ابو عبد الله عليه السلام ما عليك قلت خياط وديانة  
 على اتفاق ودرجاته على كذا قلت قال فما يقول في ذلك  
 فيه قلت يقولون محكوكا لبيبه احد غيرك قلت ما ابيع انا  
 انما من القبيح جزء اقل لا باس به مقتضى هذا الخبر كقصر  
 القاموس انه اعلم من الطعام وغيره الا ان اجاع النهاية ونسب  
 الصحاح بخصه كسره في المحنة في النصوص قليلة لا باس في  
 احتكاك التعبير لجامع من بعض الادمان المحنة للسرير ولا في  
 على الجاهل ولا في نحو السائل وانما لا ولا فيما لا اعتناء به  
 فلو اعتاد الاجناس الحكر في بعض البلاد وفي بعض الاد  
 دون غيرها فيتع كل حكمه **ولشرط ان لا يوجد باع ولا مال**  
 فان وجد سواء لوضع الحاجة فلا باس به للجماع المتقدم  
**ويشترط** اخر كما عن الشيخ في النهاية والمناخي وابن حزم ان  
**نسيب** **الملك** **الملك** **الملك** وهو عند الحكم عند عدم خبر الكوفي واني  
 مرتبه فاجلهم لم يكن احتكاك ولكن الاولى لم يعارض فيه الجمع

في  
 المطهر  
 طسا  
 فلا باس



بين الاختيار بالشد والضعف كما بين العلامة من اثرها الشدة  
 فيه لصريح صحة الجلي وخبري جزم عليه لو كان يزعم وادى  
 لم يكن احكاما ويكون وجه الجمع بالشد والضعف بقدر نظر الاق  
 الكراهة قابلية لذلك بخلاف الحرمة على القول به لا بد من الاقتصار  
 على القدر المتفق عليه بالاجاز وهو جبر الاقوات المحتملة لا استيفاء  
 الزيادة في الغلاء مع حاجة الناس وعدم ما يع مواء لو حصل  
 بالشرادون غيره لكونه حكما مخالفا لاصل بخلاف الكراهة  
 فهو على الشدة والضعف مع ان علمهم بالاصلا فان قال المقتدر  
 قابل للعاصفة والظاهر بان مورد العاصف لئلا يهلك  
 المولود باني انتقال لا يقتل اليه بل ان كثر الظاهر وانه اشدر من غيره  
 وعلى القولين **جبر** الامامهم ومن يقوم مقامه **الحكم على الجبر**  
 لو لم يوجد غيره للاجماع كما بين مذهب البارع وفق الخلاف عنه كلا  
 كلام فيه عن غيره ومجهز حذيفة ولا يتناق ذلك على القول بالكو  
 قاعده عدم خبر المسلم على ما لا يجب عليه مخرجه عن الناعة  
 بالدليل المؤيد باقتضاء المصلحة العامة والسياسة ذلك وقد  
 يستدل به على الحرمة وفيه ان الخبر اتفاقا والحرمة خلافه لكن  
 القدر المتيقن منه صورة الاضطراب والشدة كما هو صريح  
 خبر حذيفة ولو كان الحكم بمجهز الجبر وعينه وان كان مفسوخا  
 وان لم يكن فقدره فقدره فضلا عن مفسوخه وعينه ولو كان  
 الحكم متعدد الخيارات لم لو ارتفع بالبعث لطلان معنى الجمع  
 والطرح والزوج بلا مرجع ولو لم يرتفع فقد رد ولو الى الجمع  
**كلام عليه** للاصل والاجماع كما عن السرر وفق الخلاف كما عن  
 ظهري بل وحجة انما السمع الى الله عز وجل يرض او اشياء  
 او اشياء وهما يريدوا محض في القيمة لم لا يحتمل الرد والقبول  
 عن الخلف وفاقا لجماعة اذ لو لا ذلك لانقبت فائدة الاجبا

بالاجاب ابع اذ يجوز ان يطلب من الشئ ما لا يقدر على ذلك احد  
 ويصير مجال المسلمين ولم يخرج عن عهدته احد وليس ذلك من السعي  
 لانه لا يكون في قدر خاص بل هو الشئ عا اجمعه وما ورد في ذلك  
 خبر حذيفة بعد الامر بالاخراج وبه كيف شئت محمول على ما هو القاء  
 من عدم الاجازة وصحح ابن سنان خارج عاجز عنه وما يتبين منه  
 ضعيف بعد الاطاعة بما ذكر الله ان يريد صورة امتناعه من التسخير  
 فان التخرج قيام الحكم مقامه في ذلك ان لم يكن اجابا على التسخير  
 او مطلقا ولو طلب من الشئ جسا لا وجود له وانه لم يبع الامور  
 بشئ بجملة ويضع اليه الشئ بجملة اجرة وعلى تقدير التسخير  
 مخصوص بالامام عليه السلام او بالحاكم مطلقا او عدولا مؤثرا  
 كل محتمل بالترتيب وينبغي تقديم من هو اسند الحاجة اليه فالشد  
 بل قد يجتمع الاضطراب وان جمع البيع من الحاجة  
 بالاصول والقواعد كما عرفت وهو لفظة كما  
 في كلام جماعة بمعنى المشيئة ثم خرج احد الطرفين الجاهلين فهو خبيث  
 خادع كماله عن الظاهر من ان لا يسم من الاختيار بمعنى التفضيل  
 والنزاع فانت بالخير والحقا ومعناه اخرها شئت ويؤيد الثاني  
 عدم تقييده بالاول ولا مشقة بالاول ولا يستفاد واما الفرض  
 عند الوجوب باعتبار اصله عدم التقليل عنه لغة وشرا كما في  
 كلام جماعة ايضا براد به ملك اقار العطف وازالة بعد وجعه  
 بعد معلومة القدر او الوصف ما حقيقة متسعة او نحو ذلك  
 هو قضية التفضيل الاول واستعمال الكل في الفرد بناء على التفسير  
 الثاني وقيل الاول البناء واحد الاخرين الاصل واستدلوا به  
 بالنصوص من دون اشارة المعاني في اللغة غير ما هو المعروف  
 عندهم فامل وجه كان الظاهر منهم ان ملكا لا اختار والاول  
 على وجه يقتض بالامساك كما ان التسخير بالملك ايضا ينادى بانه

من الحقوق لامن الاستقام الشرعية فيخرج بالملك الانفساخ وبما عداه  
 الامانة نظم والرجوع في العدة الوجبة والطلاق بعد النكاح وانتم  
 الى العز بعد العدة والجواز في العدة المجازة لعدم اسقاط الجميع بالاع  
 لوضوح كونها من الاحكام الشرعية التي لا يمكن اسقاطها ولا يكون ميراثا  
 فلا وجه لما جدد وتعلق الاقوال بالزواجر والرجوع بالامتناع والاع  
 كالنقل الى العز برفع اثر العدة وهو الدوام لانفسه لا سريان بحديث  
 وعدم ازالة العدة النكاح الابالفتح باحد العيوب المثبتة للحيا والذ  
 من الحدود وارجاع الضمة في الحد الى الاقارب دون المندم مع بعد لا يوجب  
 دخول ساطي الطلاق والنقل الى العز فيه لعدم صدق ملكة الاقارب  
 والاذا لم يعلم اعراضا وتخرج الملك المتعلق بها وبقيت المخرج العدة  
 المجازة في تقدير المدة وعدم تحديد الحيا في المجلس او بسبب العيب او  
 على النقل بعدم فورية الاجرة غير ضرورية بعد وضوح تحديد عده  
 معلومة بالوصف كالافراز في الاول والنصف فيه وفي الثاني في الا  
 فيها وفي الثالث واربع الجملة والوكالات حصول العمل وماعداها من  
 العفو والمجازة يتلف ويحرق انما هو لقوات عملها بالحدود الجواز فيها  
 وكذا وجبها بعد زوالها مع بقاء عملها في بعض الموارد كما لو قضت فموتت  
 عند لازم شرط الحيا من الحد ودينبار اخر في حرج تنقيح الملك بعد  
 معلومة ملكة الامور والبرزوق مضافا الى استلزام خروج الذي لم  
 يمدح عن الحرجة والعيوب والفتن والمجمل ان اريد معلوميتها انما هي  
 المعلوماتية في امور السابقة ثم ان الظاهر من قوله اقرار العدة الزامه  
 الذي يرجعه الى اسقاط حق الخيار وجعله لازما من الطرفين وهو غير  
 لوضوح عدم اجتناب الاسقاط في تعريف نفس الخيار ولا تنافي الخيارات  
 المشتركة فان لكل منهما الزامه من طرفه لا يتم ودعوى ان المورد من لفظ  
 على حاله ميراث الفسخ وان كان يدفع ما ذكرناه الا انهم انه خلاف  
 ظاهر الباطن يكون ذكره مستند ركنا لان العدة على الفسخ عين

كون طرفي الخيار ايا ما عتد في كافي  
 خيار الطهران والمثنية ودخل الاضافة  
 والبرزوق والفسخ في الفقه والميراث  
 في الحد ان اريد بهما

العدة على تركه وما ذكرناه يظهر مما في حد بعضهم له بان ملكة افراد  
 العدة الواقع للزوم واذا ان من غير شرط لاصولها بوضاء الطرفين الا  
 اذا اشترط وتحديد بعض المحققين من مناخرى المناخرين بما يلحق العقد لا  
 وكان بوضاء طرف واحد باصل الشرع لا وجه لاستلزامه خروج خيار الفسخ  
 وبما بافتد الاجرة من وجه وخروج ماعداها من المناخرات بقيد حصول شرط  
 لحرف واحد ان جعل شرط في حصول اصل الخيار لتوقفه على رضا الطرفين في  
 ماعداها فهو وان لم يرضياه وسقوطه بالرضا بوجه غير توقف عليه وان  
 جعله شرط في حصول الفسخ فهو مع استلزامه الاضمار في الحد والاستلزام  
 كونه شرطاً للفسخ بالتحال لانفسه بوجوب خروج خيار الفسخ والمثلية  
 العدة لاحدها او كلاهما فاعيد ان يكون الفسخ بوضاء الاخر في الاول في تقدير  
 ملك فسخ العقد وقد عرف ان الاصل في الجواز الفسخ في العدة المجازة و  
 الاجازة في الفسخ فيخرج بالفسخ بملك لاهلها من الاحكام الشرعية  
 ولما تقرر ولا نقط ودعوى شمول لوله الاصل للوارث بموته بعد  
 الخطم بان المورد تخلفها من المتأخرين والامكان بخصوصية في ذلك لا  
 بل للاجتهاد في ذلك ايضا وذلك لما فيه الفقه عليه  
 من ان الاصل في البيع الزوم اي يمانع على ذلك بالنظر الى ان العدة من  
 من وضع لافاد في النقل والاسقاط انما هو جرم مادة الفروع من كل من المتأخرين  
 من فسخ صاحب عليه مع عدم منافاة القضاء المصلحة ليجوز في بعض الواجبات  
 وان الواجب فيه ذلك اما بالنظر الى ظاهر صيغة المنصبة لحد في النقل  
 والعموم بحسب الارضان او بالنظر الى اغلب افراد كما في مع صدق استخراجه  
 ودعاء التكرار او ارجاعه الى افراد وعدم القامد والتمرد في الاخر المتكدر  
 ان اراد غلبة الزمان وان مقتضى الاستصحاب فيه ذلك من بقاء اثر العقد  
 نقل ولما كان علما كان عليه وعدم زواله بوض الفسخ فيما عتد من البقاء  
 فالاصل بقاء البقاء في عدم عرض التبع والمنافع ولا يرعبه انه لا يجري في  
 الموضوع المورد الذي منه المقام حسب ان الملك مرددين الجواز والزم



لوضوح انها اركان شرعية طارئة على الملك عند حثه في حقها للزعم  
لوضوح انها لا اية مؤعان له كما لا يرد عليه بانه معاوض باسحق  
عدم علاقه الملك ولنه حكم عليه لانه لا ريب في ذوال علاقه بزوال الملك  
وسلطة اعادة الدين في تلك الكائنات فيحدث بعد زوال الملك لا الهام  
من العداية السابقة حتى يستحب لوضوح استحالة اجتماع مع الملك ومافي  
جواهر الكلام للفقهاء الاسماء من انه بهذا المعنى بعيدا لا يتكليف نعم هو دليله  
لا يعرف له وجه سوى تخيل ان قضية ذلك استحباب اللزوم انفسه  
فلا يتم الابتكاف اضداد الاضداد وهو كما ترى لان هذا الاضداد لازم وان  
يعنى القاعدة او الرابع او ما يناسب المعنى القوي اذ اللزوم مفقوض  
لانفسها والاضداد المذكور لازم قولهم المزمور على جميع التفادير نعم هو  
ظاهر ان كان هكذا الاصل للزوم في البيع والقرض بين القايدين او  
ان القاعدة المستفادة من الاجماع وحجج الكتاب والسنة مقتضاها  
ذلك من قولهم المؤمن عند شرطهم بان الشرط هو الا ان يتم و  
اللزوم اى يجب الوفاء عند التزاماتهم والاشبهه في ان العقد الزام و  
التزام ووجهه نعم او فوا بالعقد وجه الترتيب ان المراد بالعقد العهد  
او العهد المؤكد او الموثوق المراد بالعهد الوصل والالتزام فيشمل  
مطلق العهد وطلاحه تخصيصه بهود امير المؤمنين او عود الخ  
او عود الله على عباده وفي التكليف او العقود التي بين الناس والمراد  
بالوفاء به العمل بمقتضاه بحسب دلالة اللفظية فاذا دل العقد فلا  
على تسليم العاقله من غيره وجب العمل بما يقتضيه التمسك من تيق  
انما ملكية ذلك الغير له فاخذ من بين من غير رضاه والفرق بينه وبين  
تفويضه من العقد وهو حرام فاذا حرم جميع التصرفات ومنها ان  
الواحد بعد دفع التصرف من دون رضى صاحبه كان هذا لازما  
للزوم العقد وعدم انفساحه بغير دفع احداهما يستدل بالحكم الكافي  
على الحكم الوضعي بغير دفع احداهما بغير رضى الآخر وهو معنى اللزوم

ان المراد بها عهود امير المؤمنين م لما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عقد الحلف  
بالخلافة في عرفة هو اطلق ثم انزل الله بتم با اية الدين اموا او فوا يا  
لعقود التي عقدت الامير المؤمنين م غير قضية لان الخبر الواحد لا يكفي في  
ذلك على فرض تسليم الدلالة لمع انه لا دلالة فيها قابلية ان يجوز ذلك  
الاية والعهد بم يوم اللفظ لا بخصوص المورد مضافا الى ان العهد المزمور  
انما هو داخل في باطن الاية كما يعلم ذلك من ملاحظة تفسير كذا الاية  
المذكورة فيها مثل العهد والامانة ونحوها ثم ان على الاية ايرادا  
اخر ايضا ايراد حمله منها في المقام وتفسير ما يورد عليها من الكلام حتى  
ينفع به حقيقة المقام منها ان لا ريب في خروج كبر من اليهود عن الاية  
لعدم لزوم الوفاء بها سواء كان في الامتثال الاية او في العود  
الناس او نحو ذلك فاللزام على هذا اما ارتكاب تخصيص لا كثر وهو  
غير جائز اذ لا يرد ما على العموم على المورد وفيه ان العهد الاية  
الوفاء اكثر افراد من غيرها والاية ظاهرة في العموم الافرادى صا  
لا المنع من عدم جواز تخصيص لا كثر به هو جائز واما لا كثر نعم  
قد يكون ذلك قويا في بعض الصور وهي ما اذا لم يتركز بعد لها  
وهنا ليس كذلك ومنها انه يحتمل ان يكون المراد بالعقد العقود  
صدور من اولئك المؤمنين قبل نزول الاية الشريفة وربما كان في لفظ  
الوفاء اشعار بذلك ومعه لا يتم الاستدلال بالاية لعدم معلومية  
تلك العقود وجعل العقود على العقود المستقبلية او الاعمال منها ومن  
الماضية موجب لتبين اطلاق الامر بالوفاء بصورته ونحوها  
بكونها واجبا مشروطا على الاول ولا يستعمل اللفظ في المعنى  
والجائز على الثاني من حيث ان الامر بالوفاء بالنسبة الى العقود  
مطلقا وبالنسبة الى المستقبلية مشروطا وجهه انه لا دليل على  
الجمع للعرف الذي يقتضي لزوم الاحتمال المذكور وما ذكره من  
الحمل على العموم كون الوفاء المأمور به واجبا مطلقا بالنسبة الى

العقد المأمور به في حاله اليقين

المستقلة من غيرها من الكلام لان الحكم قد يتعلق بالعمود فالواضع فيها  
 يتعلق به الحكم باعتبار وجوده موضوعه وعبر الواقع لا يتعلق به الحكم لعدم  
 موضوعه فان تضمن في الخارج موضوعه فيبقى به وليس هذا من الغالبين  
 فيشترط فيها ان المراد بالوفاء لزوم العمل بمقتضاه ان جاز ان لا زما  
 فلا زما بمعنى ان يتبع في ذلك العرف فأي عطف بين العرف على اللزوم  
 يحكم فيها على اللزوم لان مقتضاها ذلك والعمل بمقتضاه واجب بظاهر  
 الآية وما بين في العرف على الجوان يحكم بالجواز لانه مقتضاه يجب العمل  
 وجعل الجواز لا يوجب العمل بمقتضاه بل هو انما هو مقتضى مقتضا  
 او يتبع في ذلك الشرع والشرع في العقد الذي لم يظهر من الشرع  
 ولا من العرف كونه مبيحا على اللزوم فانه لا يثبت لزومه من الآية  
 ولا كل على ما بيناه وفيه ان اللزوم والجواز من الاحكام الشرعية  
 للعقد وليس من مقتضياته في نفسه مع قطع النظر عن حكم الشارع  
 نعم هذا المعنى اعني وجوب الوفاء بما في مقتضى العقد في نفسه بصير  
 الآية حكم اشترط للعقد فسادا وبها اللزوم ومنها ان الخطاب في العقد  
 يلوح الى المؤمنين دون غيرهم من النساء والكفار والمدعي لهم  
 ذلك وفيه ان المدعي يتم بضميمة الاجماع المركب على عدم الفرق  
 بين المؤمنين وغيرهم في الحكم لثابت لهم وبها لا يستغنى لان الاشراك  
 يشرك فيها المؤمنون وغيرهم وصح لزوم المدعي وان العقد على ما  
 ضرره هو العهد الموثق وموثقة موقوفة على صحة العقد  
 موقوفة على موثقة وجعل لان الموثقة لا تتوقف على صحة  
 شرعا بل يكفي في تحققها وقوعها من الجانبين وقد ذكر اهل العلم  
 ميزان الموثقة العهد المطلق والحق من الطرفين فهو الموثوق  
 ان المراد العهد المطلق بين الناس فظن ان من ضمنه العهد  
 المؤكدة بل هو العهد المانع واثبات ان العهد موقوف على صحة  
 لاسره فيه فاذا في باللفظ كعبت حصا وموثقا وعليه تشمل آية

الزينة

الزينة الايقاعات باسمها كما هو مشمول لفعلهم عم المؤمنون  
 عند شروطهم لاغيا الزمان لكن يخرج منها المعاطة للعقد  
 اللفظ وعلى حصول الموثقة بالاشارة يخرج الايقاعات منها و  
 تشمل المعاطة واما لو كان العقد هو العهد المطلق فيشمل  
 الايقاعات والمعاطة معا وقد تضمن ما ذكرنا ان الاستسكان  
 في الآية الشرعية بالوجوه لكونه بعيدا جدا ولا لهما على اللزوم  
 فيما كانت الشبهة حكيمه لا لا يكتفى بمكرهها بعد مدخلها فافرد  
 في وجه الملازمة واما اذا كان موضوعه فيه وجهان فانه  
 لما كانت الايقاعات مقتصرة على المعلومه فيجب الوفاء بكل عقد لا  
 علم فساد واما ان العام المخصص اشك في خروج من انما  
 او المخصص فيه قولان والتحقيق انه ان كان حكم العام موافقا  
 للاصل فداخل فيه ولا يفتي في خاص ثم ان الظاهر ان عموم الآية  
 استغرق الاقوال كما قيل لانه مقتضى الموضوع والعرف في العقد  
 الا افراد مطلقا او افراد المعاوضة الظاهر هو الاول لانهم  
 يتكفون بها في الافراد النادر من انواع الثمانية بل في الافراد  
 التي هي اشد ندرة مع انه قد غور في محله ان ذلك لا يمتنع  
 في الجمومات وانما هو مسلم في المطلقات ولعل الوجه فيما ذكر  
 بعض الاصحاب من انصرافه الى الاقوال المعاصرة ان المعارف  
 عند الناس لما كان اطلاق العقد على البيع والاجارة والتكا  
 فخذ ذلك مكانا بعد ذلك هدف الاقوال احوال العقد بل لا  
 يسوق الى النظر من قولك كل عقد لا البيع والصحة وشروطها دون  
 هذا البيع وذلك ونصير الآية الشرعية بمنزلة او خواها البيع  
 الصالح ونحوها ويعم كل فرد من انواع المعارف وان كان  
 نادرا المعلق الحكم بالطبيعة السارية في جميع افرادها الا انه  
 يمكن دفعه بان الآية الشرعية على ما اخرنا شاملة لكل فرد



بظاهر لفظ العموم وكلمة المقتضى فلو ان الرضا بالانصراف الى  
 في العقود فلا بد من الالتزام به في التكليف ايضا مع ان ظاهرهم  
 الاطباء على ارادة العمل والحرمان مع ذلك في العقود فظهر  
 مما ذكرنا انه لا وجه لوجه الالية الشرعية بالاجمال كما عن بعضهم  
 ولا عمل على الانواع المتماثلة كما عن اخر هذا بقول الكلام في  
 هذا الاصل في اثبات عموم الامور في النسبة الى افراد العقد فثبت  
 ذلك العقد حتى ثبت الدعاء بمقتضاه ان لا يجزى له وانعصم  
 شرعا والقول بان استغراق الافراد في مستلزم للامتناع في  
 للاتفاق على عدمه مضاف الى تصريحهم بان الاستغراق في  
 الاربعة غير مستلزم لاحد من البواقي لكنه بالنسبة اليها توجب  
 بمعنى انه يجب الوفاء بكل فرد من افراد العقد في جزء من الاربعة  
 ومكان من الامتثال وحال من الاحوال لا في جميعها على سبيل البدل  
 من باب المقتضى والابدية العقلية في مقام حصول الامتناع  
 بالامر بالوفاء فمن جملة ما ثبت ان يكون مطلقا واما ادعاء غير  
 شمول كعرفت واما عقلا بان الامتناع بالامر بالوفاء هو مقتضى  
 على الاستدانة الزمانية والافلاقيية انه يحصل بالاجازة  
 لا بقطر الاخر عند كل كما هو عند العرب ايضا والحاكم عليه  
 من المتكلمين على انه يلزم تكليف متعدد وامتثال لا متكرر  
 بالنسبة الى اجزاء الاربعة والقول بدلائلها عليه بالالتزام  
 بالمعنى الاخر بل لفظ الية الحق فسادا في عدمه فكيف بالآخر  
 بالزوم اما عقلا فظاهر لعدم الملازم بين تعليق الامتناع بالبيع  
 والزم الوفاء به في كل زمان واما عرفا فلا ينافي الاقصدان اذ  
 من المتكلمين الوضعية في البيع والتكليف في كل وقت من غير الامتناع  
 الى الزوم والقول بالافادة من باب صنف في كل عقد من غير  
 الملازم والقول بالافادة من باب صنف المتعلق مدخول بانه

غير متعلق اليه حريا الاملا فظهر توقف الامتناع في وقت مقتضى  
 بعموم الاستغراق بل غاية الاطلاق والعموم البدل واليات في  
 مسلم والمسلم غير فاضع الا للاثبات في الجملة وهو غير كاشية الا في  
 قال السلب بالكلية والقول بدلالة لفظ الوفاء على تمامية المدعى  
 لما فيه من الدوام عرفا يمكن ان يقال فيه وان كان احسن الوجه  
 وانهما بان ما لا يبعد ان يد من المصيبة لما في قوله في محله ان المصيبة  
 للجزء من موضوعه للمهايات المطلقة واقصوا ما يد هو الاستدانة  
 في الجملة والصيغة الامتثال على ان يد من طلب المصيبة فاضل والقول  
 بان الاداء على جميع من ايجاد المصيبة واردة الدوام فاسد  
 لان الفعل لم يحصل قطعا وغير مقتضى من احد جز ما في الجملة  
 الموقوفة على القرينة والعقلية قد عرفت حالها واما اللفظية  
 فالجوابية منها مقتضى ذلك والمداخلة غير معلومة والحق ان  
 معنى الية الزمنية كما هو المتعارف عرفا انه تجبى الوفاء بكل عقد  
 العقود بمقتضى ذلك العقد من بناء المتعاقدين عليه من الفعل  
 على الدوام والمداخلة والاستمرار وفتح سلطنة المداخلة بالكلية  
 واصلا لها للمشي كافي في البيع او رفع الشايع والنازع كما في  
 الصلح او الاستيفاء المقتضى وتجبى اصله ادا في الوفاء  
 المدعى بدون العوض كما في العوض والعري او مع العوض كما في  
 الاجازة في حصول الوفاء بمقتضى العقد ثورا فخر بينهما  
 بمقتضاه فظهر الصق فان لم يجر احوال الصيغة يخرج من الرتبة  
 وبدل في الحرية من غير ايجاب الى لزوم الوفاء به في كل حين  
 من الاربعة والقرينة بين هذا كذا ولزوم الوفاء بالعمل بمقتضى العقد  
 جازا فبان وان لا ينافي لان كاهن العلامه في نص كنه ظاهر  
 لا مبره فان في جعل الجاهل لارضا البس على بمقتضاه بل هو خارج  
 للعقد عن مقتضاه على انه بناء على كون الجاهل لزوم مقتضيا

العند وقد قلنا انها امران خارجان عن هذا العقد هذا  
 عن صاحب الوافية والكفاية من المناقشة في هذا الاصل بعدم انك  
 البيع بجميع اقسامه عن جوارحه ليس يكون الاصل فيه الجواز فلا فرق  
 بين البيع والهبه لا الذم الذي هو مقتضاها من اعادة من العفو  
 مدفوع بوضوح انك كعنه في نحو الميسايعين المتأخرين على التعا  
 وعينه من الموارد المتعددة التي سبقت في اليها الاشارة وبعدم انقضاء  
 عدم الانقضاء المذكور لو سلم بنا في على الجواز الاعلى فقد يكون  
 الجواز في الجواز وهو خلاف الظاهر من ادله جواز بيعه ولو لم يكن  
 وفيه من غرضه بالاستسقاط على ان جواز الرجوع في البيع في الهيب  
 اختيار الذي يكون جوده ارفا في حال الميسايعين من دون مدخله  
 في ماضيه لان بناءه على لزوم في امر خارجي لا مدخل فيهما له  
 ولذا انقضى عنه بالاستسقاط وعينه بخلاف الهيب فان جواز الرجوع  
 فيها داخل في ماضيهما ولذا لا ينقضى عنها بالاستسقاط لجعله كغيره  
 قال العلامة في القواعد ان الاصل في الجواز ان يثبت جوارحه وان لم يكن  
 عيبا قولنا هذا الكلام بظاهره يقتضي استقلال سببه الامر الثاني  
 لتزول العقد مع انه من اسباب الهيبا والى ان يوجب ذلك بان الهيب  
 يقتضي الارتضاء لم يثبت به الجواز فالعقد يزول بالنسبة الى  
 جزء الثمن وفيه انه يتم لو قلنا بان جزء الثمن وهو خلاف ما ظهر  
 منهم من انه من الغرامات الخارجية ولذا اوجب فيروا صدمتهم بان  
 لم ان يدفع الارتضاء من غير الثمن بخلافه على الجزئية فلا يجوز وما  
 ما وقع من الحق الكركي في جامع المناصير في وجوب البيان بان  
 من عطف الثمن على العام في غير محله لان المتطوع عليه نفس الهيب  
 الميسايعين له اسباب الاعم لهذا  
 في المتن والغنية وسنة في الخبر وسبب في وقع والمذكورة والقوا  
 والارشاد ومجمع الفائدة و ثمانية في الوسيلة والكتابة والهدا

وغيره من المقالات

في البيع الذي لا يخرج  
 عن هذا الاصل

وفي الخبر فيها الاكثر وتعمه في الدروس واربعة عشر في البنية  
 وجعل في الروضة من خواصها ثم ايراد الاختصاص واستقصاها الى ذلك  
 بطل ياراد في الاحاطة والمصريح انه ليس كذلك لوجود جوارحه في  
 ليست داخلية في بنين منها ثم حقوق ثلث المبيع ارضه وظهور  
 نقل من الجارية ومنها جوارحه في ضاد العينة وعينه او التو  
 بان ذلك كله من افراد جوارحه العيب كانه امر في يصدق على الكل لا يتم  
 مع قصص العيب بما زاد او نقص عن المثل ولذا انزل في الشركة وحلها  
 فيها على وجه الامر فيه سبيل بعد وضوح ان ذلك انها لا خلاف  
 الاضطراب في ارجاع المثل الى الاكثر او جوارحه المصغر او كثير الدوا  
 او الجوارح العامة الشاملة لكل سبب لا للاختلاف في المصغر وعنده  
 اشغالها تضعف ما ذكره او كلف







وما هو المعروف فيه من سقوطه بالانقطاع وغيره من المباحث  
**اما اقسامه** فثلاثة في المتن والغنية وسنة في التخيير وسبعة في  
 فتح وكيفية وعدود وجميع البرهان وثمانية في الوسيلة والكتا  
 والحدائق وفي الاخير نسبتها الى الاكثر وتبعة في الدروس و  
 اربعة عشر في اللغة وجعلها في الروضة من خواصها والاخرى  
 سهل بعد وضوح ان ذلك انما هو لاختلاف الاطوار في ارجاع  
 الاقل الى الاكثر او ايضا هو الموضوع او كبر الدوران لا للخلات  
 في الحصر وعدمه لما استعرف انشاء الله انما ضعف ما ذكره  
 او اكثر **والاول** اتحاد الاجتماع وعدم التفريق بالابدان من حال  
 العقدة طم كما ظقت به الاخبار والمائن كثيرة من العقدة ايضا  
 الى **الجلس** وهو موضع الجلوس مع اتفاقهم على عدم اعتبار في  
 ثبوتها اما يجوز في اطلاق بعض افراد الحقيقة عرفية اما مطلقا  
 فجعل عليه في جميع موارد ذلك كالفرد والسلم والمتهادة على  
 الزنا او في خصوص المقام ويؤيد الاول الاصل والثاني الثاني  
 الا انه ناشئ من غلبة الوجود لا الاستعمال فلا يابيد فيه اصلا  
 واحتمال الجدل على حقيقة والحق غير من الحال كالباح حال  
 القيام والمشي والركوب به بالاجماع ينافيه تصريحهم بخلافه وان  
 اختلفت الظرفية من باب اضافة الحال الى الحال لان الاظهر  
 وقفا المستغلة جميع البرهان واستنادا الى ظاهر اولك انما  
 بسببية من باب اضافة المسبب الى سببه كما في خيار الشرط و  
 العيب والعيب وعدمه عدم الفرق لانه في كونه وجودا  
 باعتبار ملازمة الاجتماع وعدمه لو سلمت لا تفرق في السببية  
 للخيار وكيف لا وعدم الرؤية بسبب له وكيف كان **فان اضافة**  
**والقول** **الثاني** في تفرقة المعتبر فيه حصل العقل والادق  
 وكان كل من التماثل المتباين بها البائع والمشتري اما تقليدا

البائع هو الاصل باعتبار ابتداء العقد من الماني المتفق من  
 انه الاصل بالنظر الى ندمه غالبا لوجه المتع اليه اولان البيع  
 حقيقة في مطلق العقل مما كان او متما فهو حقيقة فيهما بالاشرا  
 المعنوي لا اللفظي فلا يلزم محذور استعمال المشترك في اكثر من  
 معنى واحد وان اشتباه في المشتري **والفصل** **سادس** في المجلس  
 اجماعا محصلا وعكسا احدا لاستفاضة للموضوع المستغلة  
 الهامة والخاصة المقصنة للصحاح وغيرها في الاول البو  
 المشهور والمروي بطرق متعددة عنه ان قال البائع كل  
 واحد منهما على صاحبه بالخيار والم يتفرقا الجول اما على ما اشترط  
 فيه عدم الخيار او على ما ثبت فيه الخيار بالشرط ونحوه مما يوجب  
 بقاءه وان حصل الاختراق قضيت على التقدير الثاني عدم  
 الخيار فيما ثبت فيه الخيار بالشرط ونحوه الا ان تحصل الاستثناء  
 من العقد وهو ما لم يتفرقا لانفس الخيار ثبت الخياران صحيح  
 من الثانية ما رواه محمد بن مسلم في الصحيحين ولا في الصادق  
 انه قال المتباينان بثلثين او ثلث ايام في الحيوان وبما سوى ذلك  
 من بيع حتى يتفرقا وقوله في موثوقين بن يسار البعان بالخيار  
 عالم يتفرقا واذا تفرقا فلا خيار بعد الوفاء منهما وفي الصحيحين  
 انما جعل المشتري رجل يبعانها بالخيار حتى يتفرقا واذا افرقا قد  
 وجب البيع وقول رسول الله في صحيحه عن يزيد اذا التاجر  
 صدق بولها واذا كذبها فملاها لم يملكها وبها بالخيار والم  
 يفترقا الحديث والمراد بهما بالنظر الى تعاقب المايعة في فعل  
 التاجر البعان وبه صرح جدي العلامة المحقق **الشيخ** **عليه**  
 في تعليقه على مجمع البرهان فانه من قوله وفي حديث اخر  
 التاجر ان يدل الباع ان اراد به بذلك فهو حسن وان اراد  
 به ثبوت الخيار للتاجر من مطلقا وان عاملا بغير المايعة فهو كافي



ومنها ما رواه زرارة في الصحيح كافي مجمع البرهان والمردد بينه وبين الحسن كافي الحدائق كافي مولانا أبي جعفر انه قال قال رسول الله البعان بالخيار حتى يتفرقا وصاحب الحيوان بالخيار ثلثة ايام لم يغير ذلك من النصوص الكثيرة التي لا يجد قواها ويعاينها الاعتبار الماضي بذلك لما في البيع من التعان المؤدى الى الضرر غالبا المتفق في الشريعة فالحاج رده الى اثره لتأصل بالخيار فلا يباضاها في هو ثوب عبات بن ابراهيم من قول علي بن ابي بصير الرجل على بيع فسد وجب وان لم يتفرقا سيما مع شذوذ بين الطائفة فهو مطروح او ما قول بما عني من ان المراد به ان الصفقة على البيع يوجب استباحة الملك وحصوله وان لم يتفرقا فيكون رد اعل من يقول بعد ذلك الملك الا بانقضاء زمن الخيار وان المراد به ان لم يتفرقا فترا بعدا او تفرقا خصوصا لما استقر من ان الموجب له التفرق اليسر ولو كان مقدرا خطوق او ان المراد بالبيع فيه ما لا يخفى فيه اما بشرط عدمه او غير ذلك او يحول على القنية عن رايه حنفية القائل هو واصحابه ومالك بضمه ورواد بقوله هذا وقتوا له الخيار وشيئا قول سيد البرية وهو احد طائفة المشهورين وبنيته في الخلاف الى هؤلاء ومن تابعين الحق وشيئا الماضي في الكوفة في زمن علي بن ابي النضر الماضي لما في كره من نسبة القول بمقالة الامامية دون هذه المقالة اليها<sup>لشئ</sup> اقوالهم وعدم انطباقها وبما كان انه قال في بيان حكم القنية في غير عصره يندفع ما تخيل بعض متأخري المتأخرين فيما حكوه من تعديلهما عن علي بن ابي النضر عن ابي جعفر المعاصر لولانا الصادق كما تدفع ما تخيل من تعديلهما عن مولانا ابو جعفر في الاستناد الى علي عليه السلام بالنظر الى ما علم من الاستقر

ان يقسم

ان يقسمهم في اخبارهم عن الحكم لا فيما يندون الامام اخبر الامام اخبر فوكذب لم يرد القنية ما يوجبها فيقول من التبع في وادها في ابواب الفتنة فتوهمها منهم حتى لا يندوه الى الرسوك سيما اذا كان قابلا للناويل من وجوه كما هنا فعلة فضل ما قال علي بن ابي بصير ان مراده عن علي بن ابي بصير من جهة القنية في النصوص المذكورة والاجماع يخصر العوالم الماضية بلزوم المباينة بخلاف الصيغة واجتبا لجل التفرق بها على الاقوال دون الامكان كاحتمال جعل المباينة فيها على المسألة يمكن من الضعف لاندفاع الاول بخلافه فانه حقيقة في الاختراق والاجتماع بالاجسام ومستغرق في الاعراض وبان جعل الاجاب والقبول لاجتماع حاصل بعد الاقتران لاختلاف اولي القن والحقن واجتماعهما فائبا على العقد عليها وبان المباينة لا يتصفان بذلك الا بعد تمام العقد والفرقة بالكلام والثاني بعدم صدق المشتق الا بعد حصول مبدأ الاشتقاق ثم ان هذا الخيار ثابت للمباينة مطلقا كان البيع لها او لغيرها ولا يجمع البطلان وعدمها ووكالات مع الاذن من المال فيه قبل العقد او بعد وبدونها او على التفرق وقا لاطلاق المانع هنا وفي النافع وكثير من المتأخرين وكافة المتقدمين وصريح المتقدمين ومجمع البرهان والكفاية والحدائق والوفا ومفتاح الكوفة والوسيلة الكاظمية وجماعة الاطراف النصوص المتفق لذللك جعله صدق البايع على الجميع لغة وعرفا وشيئا سواء قلنا بان البيع عيان عن الصيغة او النقل او الانتقال او هو والثاني او الثالث او هما معا والثاني والثالث وعلما على المالك غير الحائز لعلالة السببية والمسببية ولان البيع كان باذن والتفويض اليه ولا يصح القول باذن

ما باع بل باع وكيله او وليه فاذا ذكر جلي العلامة المحققة اليها  
 على الوجه في تليقته على مجمع البرهان من ان الظاهر بثبوته لمن  
 هو البائع والمشتري حقيقة لا من هو وكيل في حجره اجراء الصيغة  
 يتدفع بذلك ويدعوى الكفاية والحدائق وحدد العلامة في الا  
 الاجماع القطعي والمستفيض الحكاية على ثبوته للاوام <sup>التي</sup> التثنية  
 فيه على بعض الوجوه في الاجرين هذا مضافا الى انه و عدم  
 الخلاف ما عداه رحمه الله في الصدق العرفي فهو لذلك ثابتا  
 باصل الشرع وتقليد مجمع البرهان والحدائق ومفتاح الكون  
 وجواهر الكلام اثباته لهم مضافا الى ذلك بالتبعية وبان ثبوته  
 للوكيلين انما هو لكونهم من توابع العقد لا وجه له ان ارادوا به  
 ما هو ظاهرهم من ثبوته بوكيل المالك فيه بما لا يصل الشرع  
 عن مخالفة اذ لا يمتنع كالايجوب الذي لا خلاف في تحقق هذا  
 الخيار له بوكيل المالك لديه وللمنع الواضح لعدم دلالته  
 التوكيل في البيع على التوكيل فيه ثبوت من الدلالات الثلاث فانه  
 على تقدير تسليم كون من التوابع ليس من التوابع الظاهرة ولا  
 الداخلة ولما فاته للعليل المتقدم لاقتضائه الثبوت باصل  
 الشرع وان لم يرص به المالك بل وان منع عنه فخلية يكون النزاع  
 بين الفريقين في الصدق وعدمه واقتضاء هذا التعليل الثبو  
 بوكيل المالك ورضاه وان لم يتحقق الصدق بل وان تضمن عن  
 وعليه يكون النزاع بينهما في دلالته التوكيل في البيع عليه والتنا  
 بينهما في ظاهره وان ارادوا به الثبوت باصل الشرع وان الشار  
 اثبت له باعتبار تبعية للعقد فهو وان كان حسنا الا انه خلا  
 ظاهر كلامه بل وعينه يمكن في كلام مجمع البرهان فان قوله بعد  
 التعليل المذكور وهو الظاهر من الاختيار لصدق البائع هو  
 المذكور ففهم دون قيد المالك والوكيل مع الكالة وان

ذلك الا ان قوله بعد ذلك ويمكن توقفه على التوكيل لظهور  
 تقييده به لان الاصل عدم دخوله في توكيل المقصد صريح في  
 ان المراد بالتبعية التبعية في التوكيل لا في جعل الشارع وهي  
 بهذا المعنى فائدة للوجوه المقدمة لا لما ذكر بعض المعاصرين  
 من ان ثبوته للوكيلين لكونه من لوازم البيع وقا به بعيد  
 لمشروعية ارفاق الحق بالمالك فيما كان رغبة بعينه بالخيار  
 الوكيل من الفسخ او الامضاء فلا يستفاد من الاذن بالبيع الا  
 بما يطل به بل يتوقف على صريح الاذن لا بدفاعه بعد صفات  
 هذه المشروعية للتبعية بهذا المعنى للمعروف من اقتضائها  
 كون الخيار لها باذن المالك ورضاه ضمنيا بثبوته لها كونه  
 بصريح الاذن ولحاذا رغبة في خلاف ما يخفى ان الوكيل غير  
 مضمون بعد تحقق الاذن المستعينة صريحا او ضمنا ومع التبعية  
 بهذا المعنى يمتنع دلالته التوكيل في البيع على التوكيل فيه كما هو  
 قضية قوله فلا يستفاد الخ غير مبنيها بالمشروعية المزبورة فلا  
 وجه لتفريجه قوله هذا عليها وعلى قوله فيما كان رغبة منها  
 بالمعنى الثاني بها وان امكن الا انها لكونها علة مستقلة غير  
 منصوبة لا تصلح للمنافاة لانها من الوجوه الاعتبارية التي  
 لا يمكن تقييدها بطلاق النصوص بها نعم التعليل بها بهذا المعنى  
 عين التعليل بالصدق العرفي فلا يكون تعليل اخر غيره ولا  
 بعد كون المالك الشخص والخيار لآخر وبعد تفوقه على واحد  
 على الآخر كما لكونه على خلاف ما يفهم من الشرع غير منصوعة  
 في مقابلة ما من النصوص المتواترة المتطابقة المؤيدة بما قصد  
 سيما مع ورودها لحق الشرعية في موارد متعددة كما لو اراد  
 والوصايا وحق الشفعة ونحوها وقصيد شيخنا في تلك اطلاقها  
 بالنسبة الى العاقدين لغيرها مع تسليم ظهوره في قوله لها بما اذا



اذا وكلها الموكل فيه بعد العقد فضا وقبله على الوجهين  
 فان التوكيل فيما لا يملكه الموكل هل يصح ام لا فيثبت الجواب  
 لما على الاول ولا يثبت على الثاني كما لا يثبت في ضوء عدم  
 نص الموكل عليه لا يعرف له وجه سوى تحيل معارضة اطلاق  
 العموم معادل على حصة التصرف في مال الميزبون رضا فهو  
 كما ترى لان التعارض بينهما على تقديره وان كان من قبل تعارض  
 العامين من وجه الا انها الغلبة موروها نظرا الى اختصاصها  
 بالعائد والتصرف بالخيار اقوى واظهر منه لكثرة موروها  
 للشمول للعائد وغيره والتصرف بالخيار وعينه هذا مع تو  
 المنع الى التعارض بينهما لا يقتضيها بثبوت الحق لها ونفوذ  
 تصرفها به واقضائه حصة تصرفها به بدون الاذن وحرف  
 لا تلتزم عدم نفوذه واستانها له غاية توقف نفوذ  
 تصرفها على الاذن التي لا شبهة في صحته مطلقا حتى فيما لا يملكها  
 الاذن حينئذ لا على الوكالة التي هي الوحيان على تقدير كونها  
 قبل العقد والتصرف بينهما وبين الاذن ان التصرف معها بالنيابة في  
 الاذن بالاكسلا لا توقف عليها لانه لا يمنع عدم صدق البايين  
 عليها ومعه لا يمنع جعل خيارها اقرارها الذي هو اجل للخيار  
 الشرعي الثابت للبايعين باجتماعها والمنفني باقرارها والخبر  
 كون غاية خيارها اقرار المساكين ومع عدم صدق البايين  
 عليها لا يقتضي الوكالة فيه مطلقا ولو بعد العقد لان صحته فيه في  
 بثوته للموكل وعلى تقدير تسليمه توقف عليها لا يشبهه في صحته  
 قبل العقد ايضا لانه تابع اصله من التوايع التي لا يملكها  
 على صحة الوكالة لانها قبل ان يملكها الموكل كالموكله فان يبيع  
 يتيقن ببيعها او يباين او يهبه او يوقضه او يصدق به او غير  
 ذلك والوجهان المتقدمان في التوكيل فيما لا يملكه الموكل في غير

التوايع لا فيها وتوجيه ما في كمالها في جواهر الكلام من ان التوايع  
 بالخيار ولو من اذن الموكل يظهر جوابه مما لا يثبت بثوته للتعاقد  
 لها لا لوجوب قصر النصوص عليها لفظ الاجماع ظاهر وعدم  
 جريان قاعدة الاخذ بالمتيقن في الاطلاقات اللفظية فان ذلك  
 في اراده ما عداها بعد ظهور شمول الاطلاق له في غير ذلك لا يثبت  
 بمجرد دفع البدع عن ظاهر اللفظ بالبدعية ومنع الظهور بدع  
 انصراف اطلاقها اليها بالنظر الى ورودها مورد الغالب من كون  
 العاقد هو المالك لا وجه له اما لمنع الغلبة لان الجار والاهل لا  
 كالنقل والمطارد وغيرهما من الكتب غالب بينهم ومنع ان  
 الغلبة الشرعية في معاملاتهم بالوكالة او لمنع كونها موجبة للاستقلال  
 اما لانها غلبة الوجود لا الاستقلال او لعدم الاصحاح بالقيمة  
 الانصراف قبل ذلك كله في دفع ما في جامع المقاصد من التحا  
 ان الحديث دال على حكم المالكين المتعاقدين لانه الغالب  
 كاندفاع ما في من ان حكمها اذا كان العاقد وكلاهما يتنق  
 حج من امر اخر وحاصله بثوته حج لولييه مع الغلبة والوكالة  
 مع الاذن بادلولة الولاية والوكالة لعدم قيام دليل صالح عليه  
 بعد فرض عدم دخول هؤلاء في النصوص اما لان اولها الولاية  
 والوكالة بغيرها عموم معادل على لزوم العقد ومع التعارض  
 باعتبار صدق الحج في البين التساقط الرجوع الى اصول المقتضى  
 لعدم بثوته له اولان دلالته على بثوته له في بيع بثوته لكل من  
 الموكل والمولى عليه وهو غير ثابت له لعدم دخوله في النصوص  
 وحيث لم يثبت له فلا يثبت له بطريق اولي وقوم بثوته له  
 بتسليم المناط والحكمة الموجبة لمشروعية هذا الخيار والقطع  
 بالغاء التصرف بعد وضوح عدم كون وصفا لعاقد به  
 من القيود المصريح بها في النصوص المستفيضة بما كان من النقص

لما كان الوجه المذموم كمالا من الوجوه والاحتياوية التي  
 يمكن تخصيص أصله للزوم كما عن بعض متاخري المتأخرين  
 من دعواه قضائية بعدم ثبوت الوكيلين بالنظر لأن الوكيل  
 على البيع لو شغل المنفعة والمجلس باق لأجل أن امره بيد المالك  
 وأنه لم يكن ما ذنوا ولا وكيل فيه مدفوع بالتمتع عنهما من العلم  
 كفايتهما من العوام الذين لا يعرفون أكثرهم هذا الخيار فلهذا  
 الجواب منهم بالنسبة إلى خيار الشطر والعين ونحوهما ما هو بيد  
 المالك قطعا وحمل البيعان في النصوص على المالكين مطلقا  
 في صور عدم كونها عاقدتين بتمامها لم يكونا باليعين و  
 باقتضائه للاجماع على اعتبار تفرق العاقدتين لعدم كون الفرق  
 الأبعد للاختصاص للبيع الحقيقي ما دون المالكين بما لم يكونا عاقدتين  
 عدم القطابي بين الضمير في بغير فائدها وموجبه وإن العن  
 حج أن اليعين وهما المالكان بالخيار ما لم ينفرك العاقدان في  
 لاستلزامه الاستعداد كاستلزام جعل المراءى منها ان الشعار  
 سببان للخيار للمالكين ومن اذنا له ما لم يفرقا للاختصاص والخالف  
 له لا بصار إليه الا بقرينة وهي تنفية في المقام وذكر الأخران  
 لا يكون قسمة دائر عليه كاحتماله في جامع المقاصد قلنا لا إلا  
 ان يدعى وجود القرينة على مرجع هذا الضمير وهو ذكر الأخر  
 المقضى لسبق الاجتماع للعقد لأن غاية الدلالة على ان  
 العاقدان وأما ان المراد باليعين هما المالكان فليس فيه  
 وأرجاعه إلى المالكين لدفع هذا الحذر ويمكن من الضعف  
 لعدم وجود قائل ونسب في ذلك إلا القليل قائلا ومن ثم قيل  
 بأن المراد بهما المالكان والضمير لهما ودخول الوكيلين في الحكم  
 بغير خارج وان اقتضت وجود القائل بذلك إلا ان لم يشر عليه  
 فهو ان وجد مشا دخل خلافة الاجماع وقوله هذا لم يكن فيه

ما في جامع المقاصد كاحتماله في جواهر الكلام قائلا وكانه انشا  
 لما فيه في مسئلة ثبوت الخيار مع اتحاد الموجب والقابل اذ ليس  
 فيه ما يدل على هذا القول فان الموجب فيه في ذلك المسئلة وهو الله  
 نقله عنه ايضا هو قوله ان الذي يجب ان يتحقق في معنى الحديث ان  
 اليعين بالخيار ان اريد بهما العاقدان لانضم اليهما لم يعلم الوكيلين  
 لا الوكيلين وان اريد بهما مالك المبيع ومالك الثمن لم يبق اول  
 الحديث اخى الا اذا كان المالكان هما العاقدان لأن قوله ما لم يفرقا  
 لا يصدق في المالكين اذا كان العاقدان هما لان ضميرهما مع البيع  
 بالخيار ما لم ينفرك المتعاقدان وهو غير ظاهر إلا ان يدعى وجود  
 القرينة الدالة على مرجع هذا الضمير وهو ذكر الأخر في المقضي  
 لسبق الاجتماع للعقد ويقال الحديث دال على حكم المالكين لثبوت  
 لانه الغالب وحكمهما اذا كان العاقد وكلاهما يتفاد من امر  
 خارج انتهى وليس في شيء من الاختلاف المذكورة فيه كما نرى  
 احتمال ثبوت الدالين مطلقا وارجاع الضمير اليهما كل الهم إلا  
 ان يكون مراده بقوله وكانه اشار إلى الاشارة التي هي من  
 خيار الوكيل بامر خارج او ثبوتها في الجملة وفيها لو كانها التا  
 لاظم وارجاع الضمير اليهما كل وصير بعض المعاصرين الرتبة  
 للمالكين اذا حضر المجلس وان كان العاقد وكلاهما يتبع الفاضل  
 في كون مع عدم كونه صير إلى ذلك للضرورة بارجاع الضمير  
 إلى العاقدين قائلا وظاهر ان المدار في المجلس اجتماعا وافترا  
 على المتعاقدين وان كانا وكيلين لأمره له ايضا لاستلزامه مع  
 شذوذه ونحوه لظهور المخصوص استثناء هذا الخيار عنها لو كان  
 الوكيل مع عدم حضور المالك اما المتفاد عن المالك فلهذا  
 عدم حضور الذي هو شرط خيار واما انقضاء عن الوكيل  
 في صورة عدم الاذن فظاهر وفي صورة الاذن ايضا كذا لأن



المالك مؤثر لو كان له ذلك والمفروض عدم حضوره  
هو كما ترى لثبوت الاجماع على ثبوت الوكيل الماذون فيه مطلقا  
ان لم يحضر الموكل مجلس العقد وانما ثبوت ثبوت البيع ينافي ثبوت  
حياز الموكل بحضور المجلس على ان هذا التقييد لا يتم الا بمجلس البين  
بينه على المالكين مع ارجاع الضمير فيها اليها وهو لا يقول به بقدر  
بياد المتعاقدين منها دون من انقل المبيع عنه واليه وبان المالك  
على مجلس المتعاقدين اجتماعا وافترقا وجعل المراد منها انها سببا  
لحياز المالكين كما هو نصيب نصيبه هذا يقتضي ثبوتها مطلقا  
وان لم يحضر المجلس كما هو خبره جواهر كلامه بتعاجل مع المفاصل  
قائلا بما حاصله ان المراد من البين وان كان العاقدان والضمير  
لها الا انه في عقد الوكيلين ثابت بالاصالة للمالكين دونها للثبوت  
الذي ادى الى ان عبارة الوكيل من لبيان الموكل فيعطى له حكم  
عقد وكيله وهو الحياز واستوطنته تنفي الوكيلين لظهور ذلك  
في اعتبار فرق مجلس المتعاقدين وادلة الوكيل لا اذ دل على  
تقرير مجلس الموكلين من لبيان مجلسها كيعطى مجلسها حكم مجلس  
الوكيلين وتقرير بوجه الخبر وان لم يقربا بانه ان غاية  
ما يتفاد من الاحتراز ان المتعاقدين اجتماعهما سبب الحياز  
افترقا سبب لقوطه وكونه لها اولين له العقد لعدم استقام  
منها يحتاج الى دليل اخر وهو بطلان الحصة ما دل على ان العقد  
الصادق منها لم يقتض ثبوت له وهذا الوجه وان اقتضى عقد  
اختلاف الضمير وموجب كاضوح به هو ايضا الا انه كما بينت  
الضعف لمنع عدم استفادة ذلك منها فانها بعد جعل البناء  
بالحياد فيها للسببية والى باعتبار حذف المتعلق المسند للعموم  
على ثبوت لكل من الموكلين والوكيلين ولمنع دلالته ادلة الوكيل  
على ذلك لولا انها على قيام الوكيل مقام الموكل وثبوت من الفسخ

والاقتضا

والاقتضا للوكيل دون العكس وعلى تقدير تسليم العكس يمنع عن  
العموم في المنزلة بحيث يشمل ذلك فان غايتها اقتضا ان عبارة  
الوكيل كعادته في التاثير ولو سلم عمومها غايتها المدل على  
اعطاء عبارة الوكيل ما يعطى عبارة الموكل من الاحكام والمواد  
اما انه او للوكيل فلا يستفاد منها قطعاً وكون الوكيل كالا لثبوت  
واضح البطلان لوضوح عدم اعتبارا التصديق والافتناء مما  
فيها وجعل المراد من الضمير ان المتعاقدين مصاحبان للحياد  
ما لم يفترقا قائلاً او يقال ان المراد من البين الحياز وكونها  
معها وان كان ثبوتها من له العقد بل لو اريد كونه لها كان نحو  
قولهم الحياز في الحيوان المشتري مثلا التام للوكيل مع ان  
المعوم كونه للوكيل دون كونه هو واضح اضعف من سببية لثبوتها  
ظاهر الضمير والاجماع الظاهر على ثبوت الوكيلين على بعض  
الوجوه وعدم اقتضائه الثبوت لمن له العقد لا بعد ضم التبر  
المقدم الذي قد عرفت ما عني اليه هذا مضافا الى ان جعل البناء  
بينها على المصاحبة يقتضي ثبوتها دون ذلك لانه على انها باقية  
مصاحبان للحياد لا ان العقد هما صاحب له فذلك كله ظهير  
اقتضاء اطلاق الضمير ثبوت هذا الحياز للعاقدين وليس  
وكاية وكذا اما العاقدا المضمون في وان لم يكن من الافراد  
الناظر الموجبة يشتمل على داخلية ان كانت الاجماع كائنه  
مطم كان البيع عبارة عن الصيغة او النقل والاستقال او غيرها  
لصدق البائع الناقل عليه حيث ثبت له الحياز بعد الاجازة  
لذلك واصحابها فلا يثبت له الحياز اما للاجماع على ذلك او لا  
وان كان عبارة عن الصيغة الا انه عبارة عن المؤثر لا مطلقا  
او لان الحياز عبارة عن ملك افراد العقد وازالة له ولا  
يجعل ان قبلها قطعاً نعم على الوجهين الاخيرين يكون كل من

لأنه لا يملك

من فخره وامضاءه قبلها مؤثرا ان حصلت بعد وقتنا بائنها  
 كاشفة لاننا قلنا وكذا لا يثبت له بعدها ان قلنا بائها فقلنا الا  
 اذا كان البيع عبارة عن الصيغة خاصة دون غيرها هذا واعلم  
 ان ما مر من النزاع في ان التوكيل في البيع كونه من التوابع <sup>على</sup> <sup>بما</sup>  
 في ان اجاز البيع تشترط الرضا به لذلك لم لا يثبت له الخيار  
 بمجرد ما على الثاني بل يتوقف على الاذن الصريح او قلنا بائها  
 مشروط برضاء المالك وعليه لو فسخ او مضى بعد الاجازة قبلها  
 بصحتها في الاقاعات يؤثر على الكشف مطلق وان اجاز بعد فسخ  
 المجلس وعلى النقل ان اجاز قبله دون ما بعد ثم انه على المختار  
 من ثبوته للمعاقد قبل وهو مختص به فلا يثبت لمن له العقد وهو  
 المالك مطلقا كما هو مستظهر بجميع البرهان وظاهر الرخصة  
 والرياض وما لا يفي في الحدائق وصرح به في مضاع الكرامة و  
 الوسيلة الكاظمة للاصل وقادرا للمعاذرين من البعير في  
 النصوص اما بقية ما لم يشرقا او لما مر من عدم صدق المانع  
 عليه الاجازة والحكمة الموجبة لشرعية وما مر من الوجوه <sup>التي</sup>  
 لثبوته لم يقدروا عليها كونهما اعتبارية لا فصل تخصيص الاصل  
 بلا شبهة ام لا فثبت له ايضا اما مطلقا وان لم يجر المجلس لان يد  
 الوكيل يد ولا يثبت للوكيل الا باذنه فاذا ثبت للوكيل فثبت له  
 بطريق اولي والمعلقة بما له فبقيته في الاشتغال اليه فيكون ثبوته  
 له بامراض من النصوص لانها لكي يترخصون في المجلس لئلا  
 يحصل الاختلاف بين الصغير ومرجعه لكفائية تفرق الماندج  
 في سقوط خيار او اذا حضر مجلس العقد كما هو خبره الفاضل  
 في كونه وشيئا في ذلك وجماعة اما اصدق البائع عليه حقيقة <sup>لأن</sup>  
 يقال المالك المبيع انه باع مئاعه والمالك الثمن انه اشترى اولان  
 اصدق عليه وان كان مجازا الا انه من المجازات الراجحة الى

سئل

في علمها الاطلاق فهو اخل في النصوص بهذا الاعتبار واشترط  
 حضوره في دفعه محذور الاختلاف بين الصغير ومرجعه وجوه  
 اخرى بها الاختلاف الوجه الاول الثاني المؤيد بما مر من الوجوه <sup>التي</sup>  
 ويظهر والاجماع على ثبوته للمالكين ان حضر المجلس العقد ولا يقد  
 فيه مخالفة من مرجعه عدم جزم ما عدا مضاعح الكرامة والوسيلة  
 الكاظمة بالمخالفة فالمراد من البعير في النصوص الاعم منها ومن  
 المتعاقدين فهو من ليس باليعا فلا يلزم محذور الاستعانة في الحقيقة  
 والمجاز المنوع في الشيء ايضا ومحدود مرجعه عموم المجازة كعدم  
 المنع عن كون اختياره حقا متعلقا بما لهما بما يجزى من عقده بالعقد  
 دون العين وجواز الفسخ مع تلفها غير محذور الاختصاص بما مر  
 فالصريح في تفرق كل من الاولين والاخرين في سقوط خيارهما في  
 خيار الاولين وان تفرقا لآخرين وخيارا لآخرين وان تفرقا لا  
 وعليه لا يثبت الخيار للاولين ان لم يجز المجلس العقد لما مر  
 من اقصاء طروا لافتراق سبق الاجماع المنع بالنسبة اليهما <sup>الخيار</sup>  
 اعادة المكان للصادق وجودهما فيه عقد وكليهما في غاية الظهور  
 من التسعيف لعدم انصافه غالبا نظرا الى عدم علمه بما يبيع في  
 وزمانه كيف لا وقد يبيع الوكيل في اذنه فانه وامكنه متباعدة  
 وقد يكون المالكان كل منهما في بلد غير بلد الاخر فلا يعلم كل منهما  
 بتفرق الاخر وعدمه نعم لو فرض اجتماعهما في مكان واحد واخر  
 مجلس مع علمه بما يبيع الوكيلين وزمانه او كون كل منهما في مكان  
 مكان الاخر مع علمه بما يبيع الوكيلين وزمانه وعدم تفرق كل منهما  
 من مكانه لا يمكن القول بدوران خيارهما وتفرقهما وان تفرق  
 الوكيلان الا ان ظاهر الاصحاب خلافه وان ظاهر خيارهما مع  
 عدم حضورهما لمجلس العقد ان لا يثبت او يدور مداما تفرق  
 المتعاقدين فذهب هذا واعلم ان توقف خيار الوكيلين على <sup>كل</sup>



لا يقتضي بقوة للوكيلين ولا ينافي ثبوتة للوكيلين بالاصالة بعد  
 ظهور كون المودع من الاذن لا اليانية الموجبة لكون ضميرها و  
 امضاءها بمن الموكلين فهو اما الاحراز الشرا او لوضع المانع الذي  
 هو الصرف في حال الميز بدون رضاه فيه يندفع الاخترا من على  
 ثافي التمسيد من في لك بما في جواهر الكلام من انه ومن الغريب ان  
 ثبوت الحيان لهما في صورتي التوكيل قبل العقد وبعد من اسم  
 الاشارة في قوله وهل يثبت مع ذلك الخ اذا لوجه لاحتمال عقد  
 الحيان للوكيلين في نظر الا امضاء التوكيل فيه ثبوت لهما وعقد  
 اذا لم يسلطت لهما بغير الوكا له ودفعه بما فيه من امكان اذ اذ منه  
 ما ذكره اولاً من امضاء الاطلاق ثبوتة للوكيلين وكون الاحتمال  
 في حال الحضور والمالكين منها الا اذا لم يجتمعها فالحيارح لهما على  
 مقتضى اطلاق المورود اذ اذ ثبوتة لهما من جهة عقد الوكيلين  
 يكون لهما الحيان من جهة احدية اجتماع الوكيلين فيبطله تقرقا  
 واخرى بحضورها ويبطله تقرقا دون الوكيلين لا وجه له لعد  
 ظهورها في لك فيه ولان المحذور بنفسه لا يكون سبباً مستقلاً  
 في ثبوت بل البب فيه اما عقدا الوكيلين فقط او مع حضور المالكين  
 فليس لهما الحيان الا من جهة واحدة وكذا الاحتمال ان ح ليس  
 لوجودها بحضورها مع الوكيلين بل انما هي لان حال اجتماعها  
 هل هو حال اجتماع الوكيلين ام لا وما فيه من الاختلاف عليه بان  
 احتمال عدم الحيان للوكيلين مع فرض انها وكلا فيه لا وجه له  
 ظهور قوله ويجوز ان لا يكون الحيان الا لهما لانها المالكين  
 المستحقان للحيار اذ الاصل في الوكيلين ان لا ينفخا حيارا فلا  
 يتناولها الخيري اذ اذ من عدم الحيان لهما مع فرض ذلك  
 بالنظر الى استناده فيه الى الاصل وعدم تناول الخيري لهما عقد  
 ثبوت بالاصالة دون عدم ثبوتة بالنيابة فان عدمه بهذا

الآية

الا اعتبار الالتم الا بالاستناد الى عدم تناول ادلة الوكا له  
 وعدم دلالة الخبر على ثبوتة للمالكين على وجه يكون لهما التوكيل  
 فيه وعلى الخيارات من ثبوتة للعقد ومن له العقد اصالة لكل منهما او  
 الاخر في خيار نفسه فلو وكل كل منهما الاخر حصل له خياران احدهما  
 بالاصالة والاخر بالنيابة وكان له اسقاطها او احدها وامضاء  
 العقد كك فان اسقطا حياناً وامضى العقد عنه فيبقى له الخيار  
 بالوكا له ولا يخرج ان يفسخ او يعزله كما انه لو عكس في خياره وان  
 العقد من طرف الاخر فلا يكون له الفسخ ولا العزل فلو فسخ  
 يوجب اسقاطها مطلقاً وتقرق مجلسه دون الاخر ايقه كل  
 ان دار خيار الاخر مدار مجلسه والاخر يوجب سقوط حياناً  
 بالاصالة دون النيابة كما ان العكس يوجب سقوطها ان دار  
 حيان مدار مجلس الاخر والاينها باقيا ان كان المدوران  
 بالعكس كسقوط حيان بالنيابة لا الاصل الية على دوران  
 حياناً وكل منهما مدار مجلسه ولو اسقط او امضى عن احدهما على  
 التعيين لفظاً وقصداً في بطلانه وعدم سقوطها لعدم تعقل  
 اسقاط امر محجل او صحته لا قضاء بطلانه ورفع اليد عن الاسقاط  
 او الامضاء الصادر عن اهل في محله فهو وجب اما لسقوطها  
 لاعتاد المخرج بالامح او سقوط احدها اما حياناً مطلقاً  
 للاضرار او العكس كل لان الخيار بالنيابة كونه عرضياً  
 منه بالاصالة فهو اولى بالسقوط او التقصير بين كونه ملح  
 فالثاني ومع عدمه فالاول وجوه اظهرها الاول ولو اطرق في  
 الاسقاط والامضاء فاصدا في سقوطها والامضاء عنها الا في  
 اسم المجلس المحل العموم ولعدم تحقق سقوط الجنس وامضاء  
 الا بذلك او سقوط احدها عند بالميقن فالاسقاط اما حياناً  
 للاضرار اللفظي او خيار الموكل لمعرفة وجوب اقرها الاول

والا لانه باصلهم الكثرة باعذار الله  
 بطلان العقد مبدئياً لفراغ المحل وتقرق  
 بغيره او بغيره طر اسقاطاً

لخالفه الاخيرين الاطلاق وقصدوا اطلاق في اللفظ ولم يعلم بموته او حيانه قصد هل هو الاطلاق او احدهما معهما او معينا خيار خاصه او خيار الموكل كل فنيه احتمالا للفرقة لانها لكل ام ممكنة واحتمال سقوطها لظاهر اللفظ او العكس لان الاجمال العرضي كالاجمال الذاتي الوقيها الاول كانه الاقرب ايضا فيها واسقط احدهما معينا في القصد واللفظ واشبه المعين بموته او حيانه في الجدل واحتمال سقوطها مع انعاده الاحتياط والمزيج بلا مرجح او العكس لذلك والاستصحاب لان الاجمال العرضي لا يقتضيه عدم التمكن من العلم بالواقع كالاجمال الذاتي فكان من الضعف لغيره الوجهين الاولين من النظر واقضاه الوجهين الاولين من الطرفين واقضاه الوجهين الثانيين

مخالفة العلم الاجمالي في اليقين واسقط احدهما معينا في القصد مجالا بحسب اللفظ فهو في الواقع مؤثر فيما عينه وفي الظاهر متوقف على بقاء العلم الامن قبله وان لم يعلم صدق حج فالعلم بالذات كاشفه وان اتى فيه الاحتمال لان الاثنية في سابقه كل فانيها لو كان العاقد وكلا او فصوليا واما لو كان وليا فذلك ايضاً الا ان كل من اسقاطه وامضا عنه المولى عليه لا يؤثر الامع العنطة فلو اسقطها او اطلق وكان الاطلاق مقتضيا له واسقط خيار المولى عليه خاصة فتح العنطة فيسقط الخياران في الاولين وخيار المولى عليه خاصة في الثالث فلا يكون للمولى عليه الاعراض عليه ويبدو ان كان وليا غير لجباري ومع المفسدة ان كان لينا لا يسقط الخياران في الثالث ويسقط خيار باعتبار عدم اناطته بهادون خيار المولى عليه في الاولين فله المولى عليه ان يبيع المجلس باق الضخ بل للمولى ذلك معها ايضا ان لم يوجب ما ضله او لا في عن الولاية هذا فيما لو اسقط او اضيق كل واما لو فتح كل فهو

استقارها

انقضاءها معها مطلقا ومع عدمها اوقع المفسدة في الاولين دون الثالث فيبقى فيه خيار الاصل ويتوقف خيار بحسب الولاية على عدم كون مرجح موجباً لغيره عنها هذا لو كان المولى عاقد او لو وكل فيه عزو ثبت الخيار للموكل صلا وله ولاية فلو بلغ المولى عليه انتق خيار بانقضاء الولاية وصار الخيار للموكل والمولى عليه ولو مات العاقد في المجلس فيسقط خيار بالولاية قطعاً لطلان الوكالة بالموت جداراً ما خيار الاصل في فنيه ويحوق الامتثال للمالك في صورت ثبوت الخيار له بصرف وعدم ثبوت له لغيره عينيه واسقاطه كما هو خيرة الغاضل في كونه في الفرض الاول من الصور الثانية لان ملكه اقوى من ملك الوارث وان خياره وان كان بالاصالة الا انه لعلقه بمالك المالك وتوقفه على ائتمن اولي من الورثة فيثبت الخيار له في الصورة الاولى ليبيين وفي الصورة الثانية بسبب واحد والامتثال الى ورثة لانه حق ثبت له باصل الشرع فيتم له مواتك الميت فهو له ارثه وانقضاء اذن المالك بموته على بقائه اثرها فيه لا يفسد فيه لان المتقن منه بشرطها في الانتداء لا الاستدانة والسقوط من اصله لاقتضاء ما دل عليه بشرطها منها ولو كان من الحقوق الشرعية فلا ينقل اليه اجماعا للاصل بعد عدم تهمل اوله الارث له لعدم كونها حقا ما ليا له ولذا لا يجوز فصل عنه فلو صالح عنه بطل لو كان لنفسه وصح ان كان للموكل مع التوكيل فيه فهو كخيار الخيار للاجنبي الذي يبطل بموته اجماعا كما مر في محله ولا للمالك للاصل مع عدم دليل عليه لعلقه بالعقد دون ماله او لا لعدم اقتضاء التعلق بما له لو سلم الانقضاء اليه ثانيا وهذا هو الاقوى لما ذكره لان اقوايته ملكه من ملك الوارث ان او يد منها الاقوايته بالنسبة الى ملك العين فهو كاتري لا خفا



ملكها به وعدم ما لكية المورث والوارث لها يكون ملكه  
اقوى من ملكها وان اريد منها الاقوية بالنسبة الى ملك  
الحياد فهو كترها لانه ليس ما لكا له كي يكون ملكه اقوى  
على تقدير كونه ما لكا له لاجله لفرض الانتقال اليه بالبدية  
وكيف كان فهو على ما صرح به جماعة ثابت في البيع بجميع شروطه  
وانواعه اجماعا محصلا مستغولا بقول مطلق في مجمع البرهان  
من الطائفة في الغنية ومن كل من اثبت في ظن كره والحكمي من في  
تعليل في مفتاح الكرامة لاطلاق الاول او عمومها المتضمن  
ولا ينافيه توقف الملك على انقضاء زمانه بنا على مذهب الشيخ  
او على امر اخر كما في الصرف والسلم والنسبة لتوقف حصوله  
في الاول على تقاض العوضين وفي الاخيرين على تقاض احد  
التن في اولها والآخر في ثانيها لتوجب القائن فيه باطل ما  
حصل من اثر العقد والصلاحية للنقل والاستقال بالفتوح به  
بحيث لو تقاضا في المجلس بعد لا يكون له اثر اولا وحصول  
الملك والالتزام معا في غير التثنية بالالتزام به بناء على مذهب  
الشيخ والثاني خاصة على مذهب من عدل وجوب التقاض به  
فيما قلوه ب احد هما بعد ولم يقض الفسخ العقد وعصى في  
الامر بالوفاء به ولو هرب قبله ولم يقض فلا مصيبة لعدم  
التقاض والوفاء به في المجلس ما لم يسقط حيان ومافي من  
من تقويته احتمال عدم الصيان ولو في الفرض الاول لم يجزئ  
القبض في الالتزام فيه منع ظاهر لما سياتي في محله من انه شرط في  
الصحة لا الالتزام ومن ان استفاد من خصوص صرف وجوب التقاض  
فيه مطلقا ولو في الفرض الثاني فالمراد بمرومه وجوب الوفاء  
بعقد قبله وجوب التقاض وعدم تأثير الفسخ بعد الالتزام به  
في المجلس او شرط سقوط حيان ولو تقاضا بعد كان صحيحا فالمراد

حكم يفتدى وهو بهذا المتق لا ينافي توقف الصحة عليه نعم  
هو معنى لزوم اثره الذي لا يتحقق الا بعد الصحة ينافي ذلك وهو  
ليس بمراده بالبدية وما عن بعض الاجل من عدم ثبوت الاجل  
التقاض لكونها قبله من العقود الجائزة التي لا يعمل فيها بدفع  
بما امر من عموم الاول وتوجب القائن على كل من الفسخ والامضاء  
به قبله وعدم تعمله في العقود الجائزة انما هو لعدم القائن له  
لا مطلقا وبالمنع عن كونها قبله منها فان الجواز فرع الصحة وتوجب  
وهي قبله لا اثر لها ويجوز توقفها عليه لا يوجب انقضاء عقد  
بالفسخ بالبدية ودفع بما ذكر بعض متأخري المأخوذ من انها  
لو خرجت من ذلك التاثير فادخلها فيها ثانيا لاجله له فان خور  
منها اول انما هو للمانع الذي هو عدم التقاض لعدم المتق  
فيه واما آخره في الوضعية في ثبوت في نحو المعاطاة على القول بانها بين  
جائز بعد التقرب او التلصق الملزم لها لا قبله وبسببها للزوم  
الدان لاساق في سببها للجر ازا العرضي منها ارضان للجواز الا  
الذي هو غير الجواز فلا وجه لما اورد بعض الاجل من ان التقرب  
اذا كان مسقطا للتاثير فكيف يثبت كالاوجه لانه مما ذكره  
من ان التقرب المسقط له انما هو المتق له لا لما يثبت بسببه  
لعدم جريانه على القول بانه مسقط له لكشفه عن الرضا  
بالعقد اللهم الا ان يقال بان اسقاطه له لذلك انما هو في  
غير المعاطاة لا ارتفاع حوان واسقاط الحان منه بالرضا به  
لا فيها لعدم اسقاط حوانها والحنا وفيها بذلك ولذا لم يقل  
لعدم بلزومها يقول رضيت او التزمت فهو بما لم يكن مسقطا  
له لانه لو لا واحد هذا ان قلنا بانها بيع جائز يلزم باحدا لا  
واما لو قلنا بانها لا يكون بيعا الا بعد تحقق احدهما فلا ريب  
من ذلك لانها لا يبيع لانه ثبت احد الامرين ببيعها لانه يقط

الخيار فيها والمدار في المجلس لاجتماعها وانما على القول الاول  
 انما هو على مجلسها لا على مجلس البيع فخص الخيار بما اذا وقع  
 احدا من في مجلسها واحتمال الدوران على مجلسه نظر الما  
 ان المدار باعتبار عدم ثبوت الخيار في البيع الجائز على مجلس  
 البيع اللازم الذي مجلسه مجلس احدها لا مجلسها الاوجه  
 له لافتراق البيع في ادله وعدم معقولية في الجائز منه لاقضاء  
 كون الخيار عند لزوم لا واجب تقييد باللازمه وعلى القول  
 الثاني ان على مجلس احدها كونه مجلس البيع ح فثبت الخيار فيه  
 وان حصل الافتراق عن مجلسها واحتمال الدوران على مجلسها  
 با عدم بيعه كل من الامرين فثبت الخيار في مجلسها وصيرت مجلسها  
 مجلس البيع كاحتمال عدم ثبوت الخيار فيهما راسا على هذا القول  
 لعدم كونها كاحدا من بيعا فلا يكون مجلسها مجلس مجلس البيع  
 بل انما مجلس مركب من المجلسين وحيث لم يكن بينهما ارتباط لم يند  
 مجلسا واحدا فلا يصدق مجلسه على كل منهما ضعيف جدا وكذا  
 كان موضوع بينهما **احدا** رقيقا او غليظا لولا الوجوه او امرين **مجلس**  
 ثمر او غير عظيم او صغير اما من الاجتماع ام لا يقع بقا للثبوت  
 على ما لها حين العقد **لا يثبت** لعدم صدق التفرق في الذوق  
 بقطر الخيار وللإجماع معتصدا بعدم وجدان الخلاف كذا  
 الجواهر وانما الخلاف فيه عند نافي مضاع الكرامة بل عند  
 غيرنا لعدم المناصية من ان فيه وجهان واحدهما عدم التقو  
 لافي الشك **وكذا** لا يثبت التمسك با من مكانين بعيدين وتبايعا  
 طبع البيع لاجتماعهما في ثبوت الخيار مادام في مجلس العقد  
 وموضعهما لم يتفرقا لعموم قوله في البيعان بالخيار وما لم يتفرقا  
 كما يثبت **لو اكره** **عسا** بالادان وذلك بعد الاجماع بقسميه  
 عن الغنية وتعليق الشرايع معتصدا بنفي الخلاف في الجواهر

للأصل وتبادر الاختيار من النصوص فلا يصدق الافتراق  
 بل هذا افتراق محض من دون مطاوعة مع انه شرع للافتراق  
 المنفرد مع الاجبار نعم قد استدلوا بجماعها اذا **الاجماع** مع ذلك **الافتراق**  
 من اختيار الفسخ او العمل على مقصود الخيار بان سددوا لهم  
 او هددوا على التكلم ولعل وجهه كافي في وف وقته انه لو كان  
 متمكنا من الامضاء والفسخ فلم يفعل حتى وقع التفرق كان ذلك  
 دليلا على الرضا والامضاء وانما خيرة ما فيه من عدم صدق  
 الافتراق بقطع مع الاكراه عليه مضافا سواء متمكنا من الخيار لم لا  
 ومن ان مجرد التمكّن منها او الحلال منها لا يدل على الرضا بشئ من  
 الدلالات الثلاث ولا وضع له شرعا بل هو امر الان يستدل  
 فخير الفضيل وهو قوله فاذا افتراقا لا خيار بعد الرضا منها  
 ان الظاهر منه ان مطلق الافتراق غير كاف في سقوطه بل المدار  
 على الافتراق الناشئ عن رضائهما ومع التمكّن من الخيار في  
 موضوع المسئلة يصدق انهما افتراقا مع رضائهما **فيسقط**  
 الخيار فيه مع **الافتراق** وان استفادة اشتراط الرضا منه **مقتضى**  
 على اعتبار مفهوم العدد وهو مجموع مع انه لا يقام المطلقات  
 المستفيضة للعقد باطلا في غير محل حيث لم يشرع على شرط  
 رضائهما في سقوط خياره مضافا الى ان ظاهر خبري الحلبي ومحمد بن  
 مسلم عدم اعتبار الرضا الا بين الايمان الا ان يكون المستند  
 الاجماع الحكمي المعتصدا بعدم وجدان الخلاف كافي كرامة **ومعه**  
 لا يتكامل في الحكم لكن في له باثباته فظهر ان الحق بعدم الاشتراط  
 ومعه لا يمتنع الكلام في مشقوق ذلك بانضمامه الى الاكراه على  
 الافتراق من انه قد يكون على الافتراق مع عدم التمكّن من الخيار  
 اما على الالتزام والامضاء واما على الفسخ او على الاول دون  
 الثاني او بالعكس وقد يمكن على الافتراق مع التمكّن من الخيار مضافا



وقد عي من الخيارات اما على او من احدها ولا يكون على الاخر  
كالامتنان الحق في انه هل يتحقق الاكراه بالاكراه على احدهما  
البقاء والاخران كالواجب التغيير فاختار الاخران وفي جميع  
انه ليس باكراه فلتخصر المدارق سقوطه على حصول الاخران  
بمباشرة له وصدر من حيث بعد الفصل العرف فعلا لئلا  
صدق عليه انه اكره على الاخران كان هذا وعليه ام لا واد انصاعا  
لاجماعا فمضى كل من مقرر في المسئلة فلا يقطبه الخيار على اكره الا  
الاخرين الذين ومثله الميت فان اقر انهم يتحققون من المجلس لان  
كل شخص يجب ان هذا كله اذا حصل الاخران فمضى ما صابا له فهاب  
او اكره ما صابا على الاخران واما اذا اقر في احدهما مع بقاء الاخر باختيار  
او اكره لغيره على الاخران بالانهاض فمضى باختيار او اكره على  
على البقاء وذهب الاخر باختيار فلا استحكال في سقوط اختيارا في  
في الصور الاولى لصدق الاخران والصريح بعض المصوص واما الثانية  
والثالثة فالاحتمال انهما ظاهرا عدم سقوط الخيارا اصلا وقيل انه  
المشهور وسقوطه منها او التفصيل بين اختيارا وطما فالسقوط  
وبين خيارا للمكرك كعدم السقوط واما عن العلاقة والآخر  
هو الاول لظاهر المصوص مضافا الى الاستصحاب والى اطلاق  
الاجماع المقول على بقاء الخيار بالاكراه على الاخران الحاصل في  
المقام وكيف كان لو زال الاكراه كان لهما الخيارا اجماعا ونصا  
وهل هو خوري ام يبقى بقاء المجلس الظاهر الثاني للاصل عليه  
هل يكون المجلس الثاني اي مجلس زوال الاكراه بل لا يخلو  
العقد فغير عليه احكام من سقوط الخيارا بالاخران منه ولو اقر  
المقدم لا يكون كذلك بل مجرد بقاء الخيارا من جهة استصحاب  
المجلس الاول فلو كان احدها ثابتا في المجلس الاول وزال الاكراه  
عن الاخر فله المضي الاول ولا يقطبه الخيارا لبقاء الحكم المجلس

الاول بل عن بعضهم وجوب الرجوع اليه والظاهر عدم الرجوع  
الرجوع فالبدلية ممنوعة بل الظاهر ان الخيارا في الثاني لا يرد  
اصلا فيبقى بقاء المجلس هذا واذا عرفت ثبوت الخيارا فاعلم انه  
**يسقط الخيارا بشرط** لا يجمع الحكم في الغيبة وعموم الصحيح الموصوف  
عند شروطهم الحكم على اكره الخيارا وان كان المعارض العام من جهة  
مرجح اعتضاده بالاكراه والاجماع الحكم وان العموم فيه لفظيا لا  
من باب الحكمة وعدم طر ورثه ولو اكره الخيارا للعرض مع انه يكفي في  
اللزوم مجرد الشافيا بالمعارض لسا امة ما دل عليه عن المعارض  
ولا يترتب ان الشرط المزبور صافيا لمقتضاه لان مقتضاه الزوم لا  
الخيارا فانه طار عليه وعارض له سلنا لكنه من مقتضى العقد الخلق  
المعارض عن الشرط المزبور لا المشتمل عليه على انه اول من اشترط  
الخيارا في العقد الذي اطبقوا على جواز لان خيارا للزوم الذي  
هو مقتضى ذلك المقام مع انه في ذلك متافيا موجبا للفساد لزوم فضا  
كل شرط لاقتضائه باسرها خلاف ما يقتضيه اطلاق العقد كما انه  
لا يتوهم ايضا انه من اسقاطها ما يجب لان المقصود اشترط سقوطه  
عند حصول سببه الذي هو تمام العقد ودعوى انه مناف لما يقتضيه  
النية لان مرجحه الى نفى استحقاق ثبوت الخيارا بشرط ممنوعة لوضوح  
ان مرجحه الى الجواب اختيارا لزوم العقد عليه في قوله لا باسرها  
فلا وجه لما ذكره بعضهم في وجه المنع بان مرجحه الى اشترط الاقضاء  
لانه تاويل في كلامهم لا ينافي اليه الا دليل لفظي وكلامهم في المنع  
ان السقوط اشترط السقوط فيسقط الخيارا بمجرد لا اشترط الاقضاء  
الذي هو معنى استحقاق الاسقاط عليه بل هو في الحقيقة في شقوق  
الاسقاط فيكون الاسقاط من لا زما كما اذا اشترطه او قلنا او نحو  
ذلك ومن جابر وان شئت ادخل في خيارا واشترط ان يثبت لمن له  
الشرط خيارا واشترط حيث ترك الاسقاطا حتى يخرج زمان خيارا في

بها نقاضا

بقوله حيا وكانه ثبت له الحيا وايضا حيث شرط اسقاط حيا في  
زمان معين خاصة بمجمله قيدا للحيا والاسقاط فالحا لانه لا ينفذ بل  
بعض ترك الاسقاط فاندفع ما قد يقال انه لا وجه للاسقاط فيه لعدم  
الثابتة على انه معنى انه اذا وقع فاسقط فيكون السقوط حيا من جهة  
الاسقاط لانه من جهة الاشتراط واذا لم ينفذ به فنفذ في مدته حيا  
فلا معنى للحيا فيه حيا ودعوى ان الحكم بالسقوط بالشرط المزبور  
الوجه المذكور يكون من شرط الغاية وفي تاييد اشكال ضعيفة  
لان شرط الغاية كشرط الانساب مقتضى العمومات الصفة الا ايضا  
اذا اعتبر فيها لفظا خاصا كالبيع والتكاح والطلاق ونحوها فان  
العمومات وان اقتضت الصفة هذا ايضا الا ان ما دل على اعتبار  
اللفظ الخاص بمجملها واما ما لم يعتبر فيه ذلك كافي للتعليل المطلوب  
للمعين والمنفعة وفي المقام فلا وجه للاسكال فيه اصلا كل ذلك  
مع الشرط في العقد الذي يتبعه الحيا لولا الشرط بلفظ صريح او  
ظاهري في العرف عليه او بفعل دل عليه كالكتابة والاشارة ونحوها  
وان كان قد تمايل في الاخير نظر الى عدم انصاف الادلة فيبقى  
ادلة الحيا سالمة عن المعارض والى المحصر في قوله انما يحل الحكم  
في الا ان بعد التامل التام سيما بملاحظة قولهم ينفذ في التواني  
ما لا ينفذ في الادلة في البيع والتمس حيث ان ظاهرهم الاكتفاء فيه  
بكل ما يدل عليه من لفظ وعينه يظهر انه لا وجه للاسكال المزبور  
واما قوله مجرعا كونه ضمن عقد اخر لاحق او سابق جائزا ولا  
فلا لعدم انصاف الادلة اليه والقدر المتيقن من الاجماع هو الشرط  
التي ذكرناها لا هي مع المذكورات نعم يمكن الحكم بالسقوط في الصيغة  
الثانية لكن من حيث اشتراط السقوط بل باعتبار كونه اسقاطا حيا  
بنام على تاديه بكل لفظ وانه لا يعتبر فيه لفظا خاصا والالزام  
بالقول المزبور في الثاني ايضا كما لعل يظهر من بعضهما لا وجه له جدا

لانه يكون من اسقاط ما لم يجب بقا الكلام في صفة ما اذا حلت عليه  
عليه مطلقا ولكن كان بناؤها عليه بحيث انهما لم يحصل لهما التام  
المقتضية عن حيا لوقتها العقد على ما هو في قصدهما ولعل الاظهر الحكم  
بالسقوط حيا لعدم الادلة مع عدم وجود الموهن لهما مضافا الى ان  
الحكم بطلان العقد داسا مع عدم ما يقتضيه لا وجه له والحكم بالصفة  
من غير اعتبار الشرط مع ما ورد ان العقود تابعة للقصد ولا وجه  
له ايضا فاحصر الامر بما ذكرنا وكذا **يسقط حيا بمقتضى** **اجماع** **المحققين**  
ومحققنا ايضا مستقبضا او متواترا وهو يحصل بطلان العقد **لولا** **المتفق**  
بالمشاكل كما ادعاه مجتهدو العلامة في الرضا معتزلا انه لولا المعنى  
لاشكال اثبات لزوم وسقوط الحيا بالانقضاء بالخطوة وفيه انه  
لولا اجماع من ذلك بالنسبة اليها ايضا لاشتمال على السقوط  
بخطا وهي جميعا كيف يعطل السقوط بخطوة بها الا ان يحل قوله  
المزبور على بيان فرد من افرادها اصل بقوله المتعديلا انه اذا حلت  
بل يحصل للانقضاء نصف الخطوة بقية قوله يجب البيع حين  
انقضاء لان ظاهر حين الانقضاء اول الاختصاص وهو صادق عند  
الخطوة واصل وهو ضعيف لما فيه من بعد ما لا يكاد يتحقق وقد  
ان من كفاية تلك خطأ كما هو مقتضى الاطلاق يعلم ان المراد ليس  
الافراد الظاهرة منه التي يتصور لها اللفظ بل المهمة الكلية وهي  
تتصل بها ونحوها مدفوعة او لا يمنع القاعدة المزبورة كما قرئت في  
الاصول وقاينا ان ما في صحيح ابن مسلم عن الباقر بايت رجلا فلما  
بايته فثبت خطأ ثم رجعت الى مجلسي البيع حين انقضاء حكاية  
حال وقضية في واقعة الاطلاق فيها الاخران ومتم يحصل فيها فاصل  
مجلس البيع المذكور كان بحيث يحصل الفرقان فيه بما قلناه في ظاهر  
الروايات الكثيرة لاختصاصها كافي الرضا بحكم التبادر بالانقضاء  
المعتد به الغير الصادق على الفرقان فيجوز المطلق عرفا وعادة مع

المتفق



كون حكم السقوط على خلاف الأصل بعد ثبوت الخيار فلا وجه لما  
في الجواهر من المناقشة عليه بمنع عدم الصدق عليه عند التحقيق  
لا توسع المبني على تزيل التعليل منزلة العدم بل الشك كان لها  
عدم النقل للمعنى ان المواد انصرف الاطلاقات الى الاخر ان الله  
به لعدم الصدق بالنسبة الى غير المعتد به واحدها غير الاخر وعدم  
الصدق المذكور في البيان بالنسبة الى المعنى المنصرف اليه بالنسبة  
للمعاق الفظ فلا حظ وتامل ثم ان الظاهر لا دلالة لوصول الاخر الى  
من الجاهلين او العالمين او المختلفين ومن الناس من البيع او الخيار  
وغيرها فلا يعتبر كذا لغيره على الرضا وكذا لا فرق عندنا بين  
المكاتب وغيرها حتى لو تساوى من كان بعيدا عن التفرق من مكان  
لسقوط الخيار خلافا لبعض العامة ذاهبا الى اسقاطا معلا مضافا  
للسقوط كذا في سقط الخيار في العقد **بابا او حيا او مواتا** وهو  
عنه باقيا ويحصل ذلك بلفظ صريح فيه كاخترا العقد او الرضا  
او اسقطنا الخيار او نحو ذلك او ظاهره فيه كرضيا وضيق بلا اشكال  
فيه حيث ان الظاهر منهم المصريح في كلام جامعهم التمهيد الثاني  
في ذلك عدم اشتراط لفظ خاص فيه مضافا الى عموم ما دل على السقوط  
بالاسقاط الصادق في الكل ولا يحصل ذلك بمجرد التبع لمعناه  
الشارع لها في اكر المقامات من المعاضات والاضاعات ولعدم  
لتمية اسقاطها وان علمنا من نية ذلك فلا يثبت ما دل على  
السقوط بل نفي النية انفسا المذكور بل لا انما هي الفسخ  
في مقام خاص وهل يحصل بالافعال ام لا وجهان من صدق لا  
والاخرى عرفا ومن سقوطه بالتصرف الذي هو من الافعال من  
خصوصية فيه ومن الشك في شمول الادلة لمثل المقام مع وجود  
الأصل المتفق للبقاء ومن ان السقوط بالتصرف امر مخالف للادلة  
فيقتصر على مورد كل ذلك فيما اذا تحقق ذلك العقد ولما قبله

قصد الاسقاط على الاخر في  
حصوله بانه لو كان له احد من آخر  
فلا يثبت

او بعد الاجاب وقبل القول فلا يحصل ذلك لكونه اسقاطا لما  
لم يجب كالبراء قبل الدين ودعوى ان الاهلية والاستعداد كافية  
في اسقاطا وهي هنا حاصلة في الاخر يحصل سبب الخيار وجرى  
كما اذا كان الخيار متاخرا عن زمان العقد ثم مثلا بالشرط فانه  
يجوز اسقاطه قبل مجيئه واحتج الضعف لان الاهلية المذمومة لا  
تصح اسقاطا لم يجب كما انه يخرج عنه والتقدير المذموم مع انه  
مع الفارق ايضا اذا استحق الخيار الفسخ المذكور ثابت قبل  
مجيئ الزمان فهو ظرف للخيار لا لاصل الاستحقاق نعم يمكن التفتيش  
بجنايا الاخر لكنه عند التامل ليس في محل من وجوه امتهان الا  
بجانبه ايضا تحقيق مجرد العقد لكن الاختصاص على وجه الكشف كافي  
الاجاز بالنسبة الى الفصول فلا يصرف في اسقاطا حين قبل حصول  
على وجه المذموم **بابا او حيا او مواتا** وهو  
ارباطا احدها بالآخر والآخر بالآخران قال له اخبرتك بالخيار  
**المذكور** بان اجماعا كافي الجواز مضافا الى الاصل واعية  
السكوت من الرضا **بابا او حيا او مواتا** لان من به لا يدل على اسقاطه  
شيء من الدلالات المذكورة **بابا او حيا او مواتا** وان نسب الى  
الشيء الا ان عبارة لا يساعدها **بابا او حيا او مواتا** لعدم ثبوت هذه  
الزيادة من طرق اصحابنا مع ان مقتضاها سقوطا حين ردها معا  
هذا لكن تحقيق الكلام بحيث يكشف القاب عن وجه المرام  
هو انه اذا قال احدها للاحد صاحب الامر او نحوهما فلا يخفى  
اما ان يطلق ذلك ولا يقيد بشئ او يقول له اخبرنا او نحو  
او اخبرناك وعلى المقادير او يطلق من جهة المتعلق او يقيد  
بالفسخ او بالامضاء وعلى التقادير اما ان يكتفى بالخبر  
بالامضاء في الجميع او بالفسخ فيه او بالامضاء في البعض او بالفسخ  
في غيره وعلى التقادير اما ان لا يصدر عنه بعد ذلك شيء

او يضيغ في الجمع او يضيغ في الجمع او يضيغ في الجمع  
والامضاء في بعض ويعدم صدور شيء منها منه في بعض الى غير  
ذلك حتى ينهي عند التامل والضرب الى ما يزيد على الالف كما لا  
يجوز لكن حكمها اجمع حتى على ان المراد من الامر بالخير هل هو سقوط  
حق الخبز وان لم يملكه الخبز ما من عدم قبول حق الخبز والتقل  
او يكون تقويض الامر اليه توكيلا له عليه او يكون استعما  
واستكشافا من الخبز حال الخبز في امن وجوه اظهرها الثاني لكن  
في غير صور التقييد بقوله عندك اذ لا معنى له بل يكون حج  
التماسا عليه ففي صور السكوت وعدم الايمان بشيء من الامور  
لا يقصا عنه ولا من الخبز مع التقييد بقوله عندك قطعها ولما  
مع غيره كذلك ايضا لان مجرد التوكيل في امر لا يوجب تحقيره  
بل الامر بان علمه الى ان يوقعه الوكيل نعم يدل على ان  
بسقوطه وهو كغيره غير كاف فلا مانع ان يخبر انه قال  
بسقوط خبز الخبز بالكسر للرواية وقد عرف ما فيها وحل  
كلها في لف عليا اذ اخبره فاختار الامضاء فسقوط خبز  
انما هو لامضاءه والمناقشة عليه بان النجبة المزبورة ينفذ  
سقوط خبز الخبز بالفتح والكلام في الخبز بالكسر ليس في  
عملها الا انها مبني على ارجاع الضمير في قوله العلامة الى الخبز  
وليس كذلك بل المراد ان الخبز اختار الامضاء بعد تحقيره لثبته  
وذلك لظهور العبارة في ذلك مع انه لو سلمنا رجوع الضمير  
الى الخبز لا يمكن توجيهه بالاختيار الامضاء عن الخبز بالكسر مع  
سكوته عن حال نفسه فخطا وامضاء ومما ذكرنا يظهر الكلام في  
صور الجواب بعدم الفسخ والامضاء او احدهما بل واظهر ان  
لم يصدر منه بعد شيء منها او مثلهما اذا اجاب بما في افه مع  
او امضى كذلك او قيدهما باحد القيود المذكورة لكن لم يصدر

شيء بعد ذلك وامام مع الفسخ فلا اشكال في سقوط الخيارين معا  
في جميع الصور وعلى جميع الاحتمالات لان عدم ما ينبغي لكفائته في  
عدم العقد ونقضه الا ان يثبت بقوله عندك خطا بالخير لكسر  
وقد فرض انه ايضا قيده بالاختيار بقوله عندك خطا بالخير بالفتح  
فان الظاهر عدم وقوعه في البين فبقي العقد حاله او  
مع تقييده بقوله عندنا مع قول الخبز له اخبر عندك ضيقا لانه  
هذا كله اذا اطلق الخبز قوله اخبر او قيده بالفتح ولما اذا علمت  
الامضاء فسخ قوله فسخ عما ينبغي للاختار لان وامام مع قوله عندك فلا  
يسقط شيء من الخيارين نعم اذا قال فسخ عني او اطلق فحقق  
الفسخ وامام مع الامضاء فان كان قول الخبز اخبر مطلقا او  
اخبر الامضاء عني في الظاهر لزوم البيع وسقوط الخيارين ان  
لم يقيده امضاءه بشيء او قال امضيت عني او اما ان قيد بغيره  
او عندك فالظاهر سقوط خيار صاحبه الضمير حسب وان كان  
قول الخبز اخبر الفسخ سؤا علفه يعني او عني او عندك او ا  
فسخ المضيضت عني او مطلقا بفسخ خيار خاصة ومع قوله  
امضيت عندك فسخ لغو واختارها باذ ومع قوله امضيت عني  
يجوز الاحتمال لان المتقدمان ومما ذكرنا يظهر حكم صورة الامضاء  
بالامضاء في بعض والفسخ في اخرا والسكوت في بعض هذا كله  
علما استظهرنا من اللفظ المذكور من كونه توكيلا ولما علم  
الاحتمالين الاخرين فالحكم واضح بعد التامل وكذا الاختار  
للبايع والمشتري في شراء من ينعق عليه على المضمون وكما علم  
فحق حصول الانساق القهري بمجرد المالك وهو لا يقع مقتررا  
ولا يعود رقا ودعوى تقدم حق البايع فيكون خياره في  
القيمة دون العين منزلة لانها منزلة المثلف كدعوى تعاد  
ماد على العتوم مع ما دل على الخيار تعادض العومين من حق



بشيء من الكليات طارئة في الفروع هو الاشتراك في الكليات بين الفروع  
 في شيء من الكليات طارئة في الفروع هو الاشتراك في الكليات بين الفروع

لا يفي في التسمية

كل علم الاقرب للشيء المذكور  
 انما هو والملافة شوب الى احد  
 وهي الشافعية

مع عدم وجود المرجح فيوقف في سقوط خيار المشتري فضلا  
 عن البائع وصحة الضعف لمنع تقدم حقهم فان الخيار كان  
 يحصل بعد الملك وهو موقوف على التقلب واوله معتصداً  
 فيه رجح عليها ولا تنقض القيمة مع عدم استحسان العين لانها  
 بدل وهي المبدل ولو كان لها واحد من ذلك لكانت لا بد  
 كذا الخيار ثابت بالاجماع المنقول المعتصداً بالثبوت ولو  
 لا تكن القول بقوله نظراً الى ظهوره في قوله ما لم يغير  
 العدم الاقرار من شأنه ذلك فيكون الخيار له دون غيره  
 واللازم التفكير مع ان القاعدة لزوم بعد الشك فيه  
 فاعلم ان المشتري **سقطت** او **غيره** او قد معنى تمام الكلام فيقول  
 او يقر في المجلس الذي عقد فيه على قول من قال ان القول في  
 والفتنة كماله الاول وضيق فيه وما الثاني وهذا القول من قبل  
 وبهم وكذا قال ابن البراء ولم يندم هذا القول الى ما من علمنا  
 القسم الثاني الحيوان حتى المملوك ولوامة **وهو ثلثة ايام**  
 من حين العقد للمشتري بالاجماع بقسميه والاختيار المستقيمة  
 كهيئة زواره والفضل المتقدمين وصحة الحل في الحيوان  
 كله شرط ثلثة ايام للمشتري وهو بالخيار بشرط اوله **وهو ثلثة ايام**  
 الى اسباط الخيار في الحيوان ثلثة ايام للمشتري ومثله صحة  
 على من رباب تغيير جزئى وموقفه من فضلا صاحب الحيوان  
 المشتري بالخيار ثلثة ايام **فرق** **الاول** هل هذا الخيار **للشراء**  
 اولا او اقل احدها كونه لخاصة دون البائع حيث يكون  
 المبيع حيوانا وهو **ما ذكره** المقتضى **الاصل** هو الاصح الا أنهم  
 وفاقا للاسكان في الصدوق والشيخ والديلم والفاضل  
 منقول المعتصداً بالثبوت واقتضاه على المتيقن الذي هو  
 المشتري خاصة في مخالفه الاصل وهو لزوم البيع والتفاه

المعقاهم جملته من اعتبار خيار المجلس التي هي دالة على لزوم  
 العقد بمجرد الاختراق ولو كان في بيع حيوان خرج عنها المشتري  
 بما تقدم من الادلّة ويبقى غيره داخل تحتها والى ظهوره للازم  
 روايات الباب في الاختصاص والمذكور في الاولين وان كان  
 صاحب الحيوان الا ان المراد منه المشتري للتفسير في الحصة  
 واحتمال كونه اسم مفعول لا اسم فاعل ضعيف جدا ولا يثبت  
 السياق كما عرفت ظاهران في اختصاص الخيار باحدها وهو  
 مخالف للاجماع ان اراد به البائع لعدم الاختصاص فيصح  
 ان المشتري كالحق في محله حقيقة في المتبسر في المبدل في الحال  
 والى الصحيح المروي في قرب الاسناد عن رجل اشترى جارية  
 من الحيوان للمشتري او البائع او لها هذا الخيار لمن اشترى جارية  
 انصرم في التفرع عن البائع مصافا الى انه قضية الجمع بين جملته  
 روايات الباب كهيئة ابن سنان وعندها التي قد ردت على ان الملك  
 في الثلث المبيعة الخيار من مال البائع وبين ما دل على ان الضمان  
 على من لا خيار له وثانيها ثبوت الخيار لها اذا كان المشتري والمشتري  
 والمشتري فقط اذا كان المشتري فقط حيوانا والبائع فقط اذا كان  
 المشتري فقط حيوانا وهو المنقول عن خطباء الدين وقواد بعضنا  
 ايضا ووجه الجمع بين الاحاد المحلجة المتبايعين على الاولى والقيم  
 في صاحب الحيوان وعدم تقييد المشتري ورجل المشتري على صوته  
 كان المشتري فقط حيوانا ووجه الحكمة التي ذكرها في ثبوت المشتري  
 خاصة وهو حقاها للحيوان في الموضع المذكور وفي ان الجمع على  
 قلير عدم تكافؤ المتعارضين كما في اخره لا لاجل جهة الامع القيا  
 الشاهد منها او من الخارج على بحث المفقود هنا والحكمة مستنبطة  
 لا يصح التوصل عليها في شريتنا وقد توجه هذا القول باطلا في حق  
 صحته مما المتبايعان بالخيار ثلثة ايام في الحيوان فعارضه اخبار المشر

بالنسبة الى مورد ها فقدم عليه لانه ورد بها حكم الغلبة والقبول  
كون المشرى بها وانما بالنسبة الى كون المشرى بها فقدم انما قبل  
من الاصحاب بان الخيار حرم لها او اما بالنسبة الى كونها حيوانا فلا  
معارض لاصلا او اما وجه ثبوت الخيار للبائع فقط في صورة كون المشرى  
فقط حيوانا هو اطلاق صاحب الحيوان وان فسر بالمشرى ليس لانه  
ان المراد به في جميع الحيوان ذلك بل لما كان الاغلب جعل المبيع حيوانا  
وسمى يكون صاحب الحيوان عبارة عن المشرى فسر بقوله نظر المصلحة  
وجنه انه كما يكون واردا مورد المصلحة فكذلك كما يكون واردا مورد  
ايضا في لا يوجد دليل للخيار حتى قيل باطلا لانه ويكون اللازم حرم  
الرجوع الى الاصل وهو اللازم كما عرف مرادنا انما ثبت الخيار  
لها معا اذا كان المشرى بها انسانا سواء كان المشرى بها ام لا وهو المشرى  
وجه ترجيح خبرنا بيننا على ما مر اما استدراك بالنسبة الى صحة  
ابن و باب الهيكلة عن قرب الاستناد لورود الخبر في الكتب الاربعة  
الموجبة على ثبوت الخيار في المشرى بها انما كانت اياها امارا لا  
كما بالنسبة الى الصحاح الاخر لان دلالتها بالمفهوم الواضح عدم  
بلوغه في الظهور ومنطوق الخبر المزبور واطلاق صاحب الحيوان الصا  
على من استقرت ومن استقر اليه بل و ظاهره الاول كما يقال للبائع  
صاحب المصلحة والمشرى صاحب الثمن وفي الاول مضافا الى ما  
انه قاصر عن معرفة ما عرف من وجوه فليطرح او قول بان الخيار  
للمشرى وعلى البائع فهو بالنسبة اليها مدة تلك ايام او بان الخيار  
للمجموع من حيث المجموع فلا يدل على ثبوته في الافراد وفي الثاني مما  
وراءه ما ثبت الخيار لها معا اذا كانا حيوانين والمشرى فقط اذا  
كان المبيع فقط حيوانا وعدم الخيار لاحدهما اذا الم يكن المبيع حيوانا  
وان كان المشرى حيوانا وجه حمل خبر المبدأ على المشرى في الصورة الاولى  
وصاحب الحيوان بالمشرى انصارا فيما انفصل على القدر

الخبر

المتيقن وهو ظاهر لم يصري حيث لم يتعرض لبيان ما اذا كان المشرى  
حيوانا وجواب واضح هذا هو الاصل الحق في هذا الاحتمال لان الحيوان  
الاول ثبوت الخيار لها معا مطلقا سواء كان الحيوان ثمن او مضافا  
مساويا بين ولم يحدد من صا الى وجهه كما لم المقتضى ووجهه  
من جهة المبدأ يعين الثاني في عكس الثاني وهو ثبوت الخيار لها معا  
اذا كانا او المشرى حيوانا والمشرى خاصة اذا كان المشرى فقط حيوانا  
وجهه مع جوابه واضح **الفرع الثاني** في الموضوع فالحيوان المشرى  
وعنه والجرى والصغير والكبير في مثل دورا والمفرد والمخل  
وجان من تدويرها وجودا في حدان او اطلاقا فلا ولا في المشرى الثاني لعدم  
انصراف اطلاق الحيوان وجهه الى ما لا ولا اقل من المشرى ويكون المشرى  
اصلا للزوم وفي المخل اشكال ولا يظهر المدخل الا في لا يجوز بيع  
المخل مستغلا قاما ان يشترط المدخل فهذا فعل بالشرع ولا ينافي  
فيه خيار الحيوان بل في البيع او يدخل تحت كفاية المدخل وجهه  
الخرفان تابع لمجموعة يتفخ حيث يتفخ ويبقى حيث يبقى لا فانا  
نقول اذا ملك بعا للمخل ثم بان الحامل ملك الغير ثم هو مستقل  
ويشترط هذه قاعدة نفيسة في كل التوابع بالاستقلال فانيا لا ينافي  
عدمه ولا يثبت فيه خيار الحيوان وبعض الصفة اذا حصل  
المتبعض من جهة ظهور المتبوع مستحقا للغير وامان ما يراه  
كله والحامل حراما فلا ينافي في البيع راسا لعدم وجود  
شرط البيع وهو صحة بيع الحامل فيصير ثم قبل حصول الخلق  
لا يصدق فيه ثبوت خيار الحيوان الاختيار في بيعه وكذا بعد الموت لها  
اطلاقا وصداقه على الشاة المذبوحة اما ما عدا ذلك من باب فدا المشرى  
الذي لا ينصرف اليه الاطلاق وفي شرائط استقرار الحيوة خلاف  
فما بيع ما لا ينصرف له الحيوة فيصير بلا اشكال فبما يمكن الانتفاع  
به بعد الموت كاللبن في العظم وكالحلوى والصوف في البعوض



غزيرة ولا يصح فيها البرهان للسفينة ثم يتابع فيثبت الحيوان الى الموت فخذ  
الحيوان ثابت في الثلث مع الحجرة وفي اي ان منه انقضى الموت لا حيا  
بعد ولو انقضى حيا في تمام ثلاث سائر الحيوان في بعد هلاك  
المبيع باق والرفق في ثبات الحيوان ههنا بالحيوان وهو متوقف بعد الموت  
فهذا الاحتمال ان المسئلة ويحتمل ان يعدم ثبوت الحيوان في  
اوله في بيع حيوان له شائبة البقاء الى انقضاء المدّة المذكورة و  
يحتمل ايضا القول بثبوت مطلق لاطلاق الادلة التي تدل على سببية  
بعدم لمن غير قيد ببقاء الحيوة والعدم ولا طلاق قوله في باب  
التلف من ان التلف في نزع الحيوان لا يوجب سقوطه والتفديد  
في الحيوان بما له شائبة البقاء لا دل عليه فامل جيد ثم في  
بيع البعض محل اشكال فيحتمل الثبوت مطلقا والسقوط كذلك الفصل  
بين الاشياء واللعين ان يجوز انهما في الثاني وهذا اوجه لتناول  
الامم والصدق في الاول وعدمها في الثاني فتم **الفرع الثاني** في  
الحيوان يبيع جميع الحيوانات لم يخص بغيرها اما ذهب الاكثر الى الا  
وهو الاقوى لاطلاق النصوص بل وعموم بعضها وخصوص  
صحة اقرب الامتداد والمنافسة فيها بالخصوص الحيوان بغير  
الانسان عرفا ضعيفة للعموم لغة في البعض وعرفا ايضا في  
الاخر كان المناقشة فيها بان في الزيادة على الثلث منى على القول  
بحجة مفهوم العدد الذي عجزت عنه الاكثر ضعيفة لعدم  
في خصوص المورد ذلك اولاً ولا يصح منطوق بعض الاحكام  
ذلك ثانياً وقوله في مزيل الخبز فاذا مضت ثلثه ايام ضد  
النزاع والمفهوم القيد المستفاد من قيد النظر في الثلث  
ذلك في بعض ما لا تخلفا للجلي ابن ذره العاوي حيث  
جعل المدّة في الامانة الاستبراء مدعيها الثاني عليه اجماع  
الطائفة وهو مع عدم وضوح مستند عدا الاجماع الذي

المؤمن

المؤمن بصير الاكثر الى اختلافه بدنه مضافا للمعاذ كراه  
انما اصله عدم ثبوت الحيوان في الزيادة عن الثلث واصل المدّة  
يجمع كل ملك الى ما لا الاول والجماع المنقول المعتد به  
**الفرع الثالث** في بيع الحيوان بالثلاثة ايام خطا امر اليوم والا يام هو  
انها روكنا ما هو مدخول الاعداد ومطعم بجلات مثل النهر في  
قيد قبل بدخول الليالي فيها وهو غير بعيد وقد قيل في المقام  
واما له فيما اتي فيه باليوم مدخول الاعداد او مطر بالدخول  
ايضا اما اشركا معنوا بوضع اليوم للقد والمشارك اولفظا  
او بالوضع للتركيب على احد الوجهين او بالحقيقة والجازا لا  
ان فعل لذلك او بالوضع مجموع زمان في النهار والليل فيكون  
اطلاقه على النهار مجازا من باب تسمية الجزء باسم الكل وهو  
الحكم عن جملتي الزم في بيع وانما خبر بفساد هذا الاحتكام  
وسقوطها لعدم مساعاة الامارات عليها وانما التحسين في  
عن الاسم مطلق وان الدخول في اثبت فيه انما من جهة الحكم فهو  
كله ورد على البيان مع اننا قطع بانه لو وقع البيع اول الليالي  
وتلك الثلثة والتم الاجماع وعليه وايضا الليلتان المتوسلتان  
داخلتان والاخيرة خارجة والتم المجمع عليه عدم الفرق بان  
يتبع بعض بحسب الاجزاء فليس ذلك الا لما ذكرنا اما التناول  
على الدخول الاخيرة بالاستصحاب كما يظهر من بعض الاجلة غير  
جيد جدا لما احتفظنا في اصول بانه بجهة فيما اذا كان الشك في  
عرض القادح او في قدح العارض لا فيما اذا كان الشك في  
اقضاء اصل دليل الحكم كما في المقام **الفرع الرابع** في انه لو وقع العقد  
في انشاء النهار فهل يحسب ذلك النهار يوما تاما او يلحق به  
يفصل بين القليل والكثير والثاني يحسب تاما او يفتقرا ولا  
لا يحسب مطلقا اما بان يصير العقد لا رفا فيكون اول الحيوان

في الحيازة او بان يدخل بعا وجها كما قلنا في الليل ونحسب من  
اول الفجر لاني الا ان الحيازة من حين العقد وجوه واحتمالا  
وتحقيق المسئلة يقع في المقام وسائر المقامات فيما حوز فيه  
احد كالاكتساب والادامة وغيرها فيقول احتساب الملك  
يوما تاما خلافا للاجماع وهو مجاز قال الله سبحانه يوما او  
بعض يوم من غير فرق بين ما قل وما ذكر ونقص منه قليل اذ لا  
يجب معنى على الشارع كما يرا المقامات وعدم الاحتساب والنفق  
والطفره بان يكون الحيازة من اول الفجر لاني خلافا لاجماع ان  
اذ هم بين قائل بان مبدء هذا الحيازة من حين العقد ومن حين  
الفرق كاساني واما هذا التفصيل فليس في كلامهم ما يدل  
عليه فيكون حرقا للاجماع وعدم الاحتساب والدخول بعا  
خلافا للاجماع ايضا كيف ولو جري على هذا الاحتمال يلزم ان  
يكون مدة الحيازة المذكورة في بعض الفروض ايام الاشياء  
وهذا ايقم كالسابق مما لا يبعد ان يدعى القطع بخلافه في  
التلفيق وهو وان كان مجازا الا انه اقرب المجازات مضافا  
لانه المطالب بالمصلحة الاصحاب مبدء هذا الحيازة  
من حين العقد على المشهور وقيل انه من حين الفرق والتحقيق  
ان يقال ان كل عقد يحصل التملك به يكون مبدء من حين  
العقد وكل عقد يحصل التملك بعد بفصل يكون المبدء  
من حين الملك وذلك لما مر من ان معنى الحيازة ملكية اقرار العقد  
وضمنه وارجاع ما انتقل اليه بالعقد الى ما لك الاول فانه  
حينئذ يعدم تعقل هذا المعنى قبل حصول الملك وعلى هذا يوجب  
على المشتري والنقص بالعرف والسلم والحاصل مبدء هذا الحيازة  
من حين تمامية العقد وشرائط الصحة فاعن الشيخ من انه من  
حين الفرق بناء على حصول الملك به عنده ظواهر النصوص

تدقيقه مضافا الى ان ثبوت الحيازة ان لم يتوقف على الملك  
فلوجه التعديل حصول الملك عند الفرق وان توقف عليه  
فكيف يحصل حيازة المجلس قبله والى ان حيازة المجلس قد يرتفع قبل  
الفرق باسقاط ونحوه وقد لا يتحقق من اصله كما لو شرط سقوط  
في متن العقد تخصيص الحكم بما بعد الفرق مضافا لوجه الجمع ان  
الظاهر حصول الملك باصل العقد فيكون قبل الفرق حيازة  
ولا يلزم منه القوة لان كان اسقاط احدهما وابقاء الآخر  
نعم قد يستدل على ذلك بذهب الشيخ باصالة عدم حصوله عند  
قبل انقضاء المجلس باصالة عدم ارتفاعه بانقضاء ثالث  
من حين العقد يلزم اجتماع العليين على معاول واحد  
وبما دل على ان تلف الحيوان في الثلث على البايع مع ان  
التلف في الحيازة والمشاركة من المشتري لانه يرد الاصل بظنا  
النصوص مع انه بالفرق الاول من اصول المثبتة التي لا  
يعول عليها في الاحكام الشرعية وما دل على ان التلف من  
البايع محمول على كونه بعد الحيازة لانه الغالب ويرد الاجماع  
والداخل والحيارين ان كانا مختلفين بحسب المهية فلا يثبت  
بالعقد وان كانا متحدين فكذلك اما لان الاسباب معروفة  
واما لانها علل وموثرات يتوقف استقلال كل واحد في الثاني  
على عدم الآخر وسبقه فهي علل تامة الا من هذه الجهة ثم ان  
ظاهر من جعل المبدء من حين الفرق انه يجعل مبدء الحيازة من  
هذا الحين لا المدة فلو طوّل المجلس يوما فيبقى مدة حيازة الحيوان  
بعد يومين لاثنته وجه ذلك انصراف الأدلة الى الاصل  
بالعقد وجاء المانع من اجتماع الحيازة من اصل المدة والمانع  
هو الامور التي ذكرناها وكلها لو تمت بمنع من الحيازة في زمان  
المجلس لا من المدة ويجوز جعل الفرق مبدء الحيازة معا كما يظهر



من التمهيد الثاني في الروضة

من التمهيد الثاني في الروضة الا ان الاقرب بمقالاتهم والتمهيد  
والتمهيد هو الاول **الفرق بين** في المسقطات فقول **وغيره**  
هذا الحديث **باب** **سنة** في من العقد او قبله متصلا به  
**وبالزعم** **بعدم** **بإحداثه** **فيه** **مدا** **كامل** **الامنة** **وقطع** **القول** **م** **ادلة**  
الشرط وقوى الاصحاب ووجهي انه مناف لمقتضى العقد  
ضعيفة لانه مناف للعقد المطلق لا المشروط على ان الخيار  
من أحكام العقد المطلق لا من مقتضياته فمن الحقوق والشرع  
اسقاطها بالاسباب الشرعية ويسقط باسقاطه بعد العقد  
وبالصحة على اسقاطه لا على انقائه وفي الخيار ما يدل على  
ان الالتزام به هو الرضاء مسقط وقد تقدم منا الكمال فيه  
متوفى خيار المجلس **بصرف** **اي** **المشترى** **فيه** **بعد** **بناء** **على**  
اختصاص الخيار له والا فاما لما ادعى تصرف من له الخيار **سواء**  
**كان** **تصرفا** **فانه** **لا** **يملك** **اياه** **اذا** **كان** **بيع** **او** **كريم** **كالبعض** **فان** **قال** **بما** **ليس**  
تصرفا وحدها عرفا كان لا من من الامنة او فطرتهما الاما كان  
موجها عليه قبل الشراء وسواء كان تصرفا موجبا لزيادة في المثل  
او نقص فيه وسواء تصرف بنفسه او وكيله للاجماع بقسميه **القوة**  
التي ياتي بقضيلها ثم ان الظاهر المعلوم انهم يريدون بالتصرف  
ما هو من اجل هذا العقد فالتصرف من جهات اخرى لا يمتنع  
به كان اسنجر او اذ اشتراه وقتنا بان البيع لا يبطل الاجازة  
او صالح او على منافع شيء مدة ثم اشتراه الى غير ذلك فتح التصرف  
للاجماع او الصلح لا يؤثر اسقاط الخيار ولا يدل على الرضاء  
الا لزام نعم يشكل ذلك في صوة الاشاعة ثم ان التصرف بالتعلق  
للاطاعة المنصورة قد يعلم خروج من التصرف المسقط كالقول  
السابقة ومثلها التصرف الصادر من لا قصد له ولا شعور **بأنه**  
ويجوز والتصرف الواضح منه لا بمباشرة وقد يعلم دخوله فيه وقد

نقدم

تقدم صور وقد نيك في الدخول والعدم وصور كثيرة لا  
تعد ولا تخصي فقول اصلح المستوط به او لا فتقول او فتق  
الاصلح الاول عدم كل حادث والاستصحاب بقضي بالباطل  
الاصلح الثاني قد قيل بان بقضي المستوط مظ لان المناط ان  
اوجب الاعناء على الا قول وهو الظن موجود في اذ صا لا يصح  
فليكن مضافا الى عدم التفرقة بينهما عند اهل العرف والنفق  
الى اعتبار الشارع لبعض الاضلاع في كثير من الموارد وعليه يفرق  
من المثل الى المثل ومن المشترى الى البائع ومن المنقول الى المنقول  
عن ومن خيار الحيوان الى سائر الحيوانات وفيه نظر لان اصل الاد  
حرمة العمل بالظن علم سواء الاقوال والافعال وانما خروج  
القولية بالاجماع والنية ولما الظن الحاصل من الافعال لا يعد با  
تحت والمناط غير متحقق جدا لخصوصية في اللغة ليس  
فيها وعدم التفرقة عن نفسه وعلى فرضه لا ينفذ كما لا يستقر **الان**  
سوى الظن وليس يوجب مع امكان ادعاء الاجماع على عدم حجتيته  
لما نرى منهم انهم يحكمون في جميع في بعض الموارد كما لا تعدل  
بحسن الظن وجواز التصرف بشا هذا الحال وعجزها ما دللنا  
وانك تجيز بان لو كان بناء على حجتيه لبني احدتهم عليها المميز  
الحاجة اليها جازا ولما اجل افعال المساهين على الصلح فليس في هذا  
الباب قطعا والامنا اختص بالمسلم ولا بخصوص الصلح سلمنا  
انه حجة الان غايتها انهما للاسقاط في المقام واما امضاء  
الشرع له احدى الاجوز الرجوع والعدول من اين والاجماع على  
عدم الرجوع بعد الاسقاط لا يصرف اليه نظرون في الاقوال  
وكيف ما كان ويدل على اصل الحكم مضافا الى الاجماع المذكور  
انما الصحاح منها فان احديث المشري فيما اشترى حدها قبل التث  
ايام قد لا رضاه ولا شرط له قبل له وما الحديث قال ان لا من

او قسرها الى ما كان محتملا عليه قبل التراء ومثله الصحيح المروي عن  
 قريب الاسناد والظاهر ان السرد والظن بعنوان المثال لا ارادة التصرف  
 لعدم تعييد اللفظ بخصوصية الحال فيكون شاملا لها ولا غيرهما مع  
 استفادة العموم من الصحيح الثالث في الرجل اشترى دابة من رجل  
 فبها من اخذ الحمار او غيرها او غيرها فاشترى ان يردها في الثلث ليلام  
 التي له فيها الحمار بعد الحدث الذي يحدتها او الركوب الذي يركبها  
 فوضع اذا احدث فيها حدثا فاشترى ان يردها فاشترى ان يردها فاشترى  
 عرض هذا فقوله فذلك رضى من يحدتها ويحدتها ان يكون  
 الجملة جوابا للشرط فيكون حكما شرعيا بان التصرف بمنزلة الرضا في  
 كونه الزاميا بالبعد ومسقطا للحمار نظر قوله في الطواف بالبيت  
 صلوات الثاني ان يكون نوطه لبيان حكمة الحكم وتمهيد لها لا لعل  
 لا يجب اطرافها فظهر كون دفع ارباح الا باحكامه في رجحان  
 الجملة فكان ان الغسل واجب ولو منع وجود الموضع فكل التصرف  
 مسقط ولو منع العلم بعدم الرضا وعلى هذين المعنيين فكل  
 تصرف مسقط وهو خلاف ما يظهر من الاحكام الثالث ان  
 الجملة اخبارا عن الواقع نقل الى الغالب وما لاحت في التصرف  
 فيكون نفى الحمار معللا يكون التصرف غالبا لا اعلل الرضا فيكون  
 المسقط منه ما كان له ظهور ونفع في الرضا وان لم يكن شخصه  
 ظاهرا فيه وهو خلاف ظاهر الرواية الرابعة ان يكون اخبارا  
 عن الواقع ويكون العلة هي نفس الرضا فيفعلى الشخص فلو لم  
 لم يسقط الحمار وعلى ذلك فظهر يقيد بها الاخبار المتقدمة جملة  
 للطلاق على المقيد لان الروايات تفسير بعضها بعضا ولا يلزم  
 لاما لاحت في حصول الاسقاط بالتصرف فكاشف عن الرضا  
 في مقامه وبين حصوله على الاطلاق والتصرف على حكم بعض  
 الافراد لا ينافي الاطلاق ولا يوجب ان يكون المراد به خصوصا

قوله في الرجل اشترى دابة من رجل  
 فبها من اخذ الحمار او غيرها  
 فاشترى ان يردها في الثلث ليلام

هذا من عدم تخصيصه بالقول وانما اشار الى بعض افراد سبب  
 الاسقاط وانه لا تخصيص له بالقول وجهان الا ان الاخير هو الذي  
 انفعلى الاول يكون ذكره للتصرف بعد الاسقاط لانه سبب  
 عدم لخصاصه باللفظ وينبغي التنبيه على امرين الاول ان التصرف  
 اذا كان للأخبار رهل يكون مسقطا له او لا وجهان مبنيان على  
 ان المدار في السقوط به كونه مقرونا بالرضا به او لا فقوله الظاهر  
 من الصحيح الاول المرفوع على الحكم بسقوط الحمار بالحدث قوله  
 رضانه الذي هو بكان التعليل الحكم المرفوع عليه كون المناط في  
 السقوط به حصول الرضا بسببه بلزوم العقد واما اختلاف الصحيحين  
 الاخير فيجعل عليه جملة للطلاق على المقيد كما قيل وفيه تأمل اولنا  
 المرفوع ان اخبارا لا يكتف ببعضها عن بعض وعليه يكون مسقطا  
 التصرف للحمار ونوطا بظن الا لزام او علة ولعل الى هذا انظر  
 بعض الاعلام في تعييد التصرف المسقط بما اذا لم يكن للرضا  
 ونحوه وتوبيخ الاصل والاصلاحات وبعض المصنفين كما يبين  
 من احدهما الصحيح عن رجل الا ان دفع اليد عن اطلاق الدليل  
 بما ذكره مسكنا خصوصا اذا كان الاطلاق معتقدا بالشمه والاشارة  
 الحقيقة المحكية وعليه لا بد من الاول في الصحيح الاول اما جملة  
 على ان الرضا حكمه جعل التصرف مسقطا لكشف عن الرضا في  
 الغالب ولو كشفنا ظنا او حكمنا لا يجب اطرافها او جملة على ان  
 التصرف معتقدا بمنزلة الرضا مع الكشف عنه بكاشف وكذا انه  
 مسقط للحمار رجحان لاننا لم نكمل التصرف على الاطلاق فظهر قوله  
 الطواف بالبيت صلوة وبالجملة ان الذي يظهر من اطلاق الاول  
 مع ان التصرف بقيد مسقطا للحمار وعليه يكون الاقوى السقوط  
 به مطلقا ولو لا اخبار ونحوه وعليه لو قيل في ضمن عقد ان لا  
 يكون ليقتضيان بالتصرف يفسد الشرط وكذا العقد كما هو



الاصح لانه سقط شرعا بعد ان شرط عدمه فخرم ما حلل واماعط  
 الاحتال الاول فيصير ان اذير جمع الشرط الى ان تصرف لرضاء و  
 التماس لا يقع منه حتى يسقط فلا يجل او صدر منه عليه وهو  
 مقدور والثاني في التصرف في الحفظ فلو استأجر بعض من التمس  
 المسقط ونفى عنه البعد في جامع المقاصد هو جسد لعله انصرف  
 اختيار المحدث اما للزوج اسم عن التصرف كما قبل او لكونه فردا فانه  
 لا يثبت له الحظايات وهو واضح اذ من بين ان الركوب مثلا للحفظ  
 عن السرقة او غلقه او نحو ذلك تصرف امين كالودعي ونحوه  
 مرادهم هو التصرف المالك من حيث الملكية ضلي هذا يمكن جرح  
 ذلك على الوجهين لعدم كونه تصرفا باحدا الوجهين اما صلا  
 او تصرفا ضلي هذا الاسي هذا في مسألة التصرف الاختياري  
 على الرضا والعدم بل يمكن على التعبد منع صدق التصرف للمودع  
 او بغيره هذين الفرعين فلا يصرف اليها اطلاق التصور وكذا  
 الاجماع المتفول فاما لجيدا الثالث في التصرف الواجب  
 احتمل عدم سقوطه به بعض الافاضل استنادا الى ان المافون  
 فيه الواجب لا يستعقب انرا في القمات وفيه انه لا ينافي  
 كما في اكل الحنطة والقول بان المثال المزبور خارج عن القاعدة  
 لدليل ضعيف مع ان عليه لخصوصية الواجب بل يطلق الا  
 فيلزم وهو جميع التصرفات الا المحرمات وهو كاتري وعلى كل حال  
 فالظن المشهور ان الظن مشمول الاختيار والمحرمات ايضاً وبالجملة  
 فكل ما يكون محدثا وتصرفا يدخل في الواجب او الحرمة او الجهل لا ينافي  
 لها في الانصراف ثم ان التمهيد في المسالك غير في كل انتفاع والظن  
 انه اراد كل تصرف والا فلا انتفاع ليس تصرفا كالاستغلال محدود  
 اشتراها او استئجارها ونحوها الرابع في التصرف التافلان ما كان  
 كالبيع او غيره كالوصية والهدية قبل التصرف فقول جعل الامور

المذكور بمجرد ما تصرف في غاية الاشكال سيما في المسبة قبل التبر  
 حيث لا يخل فيها اصلا وبذلك لذلك قولهم في التصرف في المسبة  
 بمجرد البيع لا اثم عليه اذ لا تصرف فلا اثم ولا ضمان نعم لو اقبضه  
 فهو تصرف وقد يلزم عنه بانه ان لم يكن تصرفا فقدت قطعا  
 ولا يقصر جزما عن حدث النظر لما لا يجل قبل الشراء حيث  
 السقوط به في بعض الاخبار وفيه تأمل والتحقيق ان يقال ان  
 الا وهو المذكور في جملة اقسام التصرف من باب التسامح  
 وحصول المقصود حيث انها توجب السقوط للدلالة بها  
 على التأم فاعلمنا بالبيع واستقاط حيان وقد عجزت عنه انه يكفي  
 فيه كماله على من قول او ضلي الخامس في التصرف فيما انقل  
 عنه بالعقد المزبور والحيات ان تم اجماع على السقوط به كما  
 استند بعض الاساطير الى الاصحاب مشعر ابدعوى الاجماع  
 عليه فلا كلام والافنية وجهان اظهرهما عدم السقوط به  
 لعدم انصراف الادلة اليه وما يقال بانه يقتضي الضيق للبعد  
 الذي ينفق به الحيا واما عرقا او مرقا لاصلا حل فعل الملم  
 على العا اذ لو لم يقضيه للزم التصرف في ملك الغير بغير اذنه  
 فيكون حراما فاضيه ان افضائه عرفا ممنوع جدا واما شرعا  
 نظرا الى الاصل المزبور ثم ايضا لان الذي يظهر منهما انه انما  
 يشترط مودعه دون لو انصرف كما صرح به في قاعدة الاقوال  
 الاقوى انه لو رايت احد الابس في صلواته لباستاءت  
 في كونه ما كوال الوعد به يحكم بصلواته جلا لفعله على  
 الصحة ولا تخفى كونه الباس من ما كوال المودع لولا ان  
 تصلي فيه حتى يتبين لك انما له وليس في ذلك الا ما ذكرنا التأكيد  
 بين الاحكام الظاهري غير عزز ان كان في تصرف من الاخبار  
 له وهذا ان كان في المتعلق فلا شك في جواز مع الاذن

كما لا شك في عدمه مع عدمه ولكنه لا يترتب عليه شيء من شيء  
 والزام لعدم ثبوت خيار له أصلا وإن كان في المشتل إليه فكر  
 لا يترتب شيء مما ذكره وأما جواز مع الأذن من لآخر الخيار فكل  
 لا اشكال فيه وأما جواز مع عدمه ففيه احتمالان أحدهما أنه  
 الجواز مطلقا لمناقبته نحو الخيار وكسائر المناقبات من رهن وجر  
 ونحوها وألحق بغيره من صاحب له في الزك حيث أنه حكم بعد  
 خلق حق الزكوة بما اشترى مع الخيار للبائع للمنع من الصرف  
 وعدم تمامية الملكية وثانيها الجواز مطلقا لمنع المناقبات المذكورة  
 وقياسه بالزمن ونحوه مع القاروق لعلو حق الرهن بالعين  
 ولا شك في الخيار لعلقه بالعقد فان الخيار إذا فسخ العقد  
 وجد العين أخذت والأخذ بالثمن والقيمة كما في صورة المثل  
 وقالها عدم الجواز إذا كانت فاطلة كالبيع والوقف والهبة  
 لما ذكر في الاحتياط الأول والجواز إذا لم يكن كذلك لأنهم حكموا  
 بكون المنافع في مدة الخيار بل انقل إليه العين وإن لم يكن لغيره  
 وحكم كالماتم على حرمة الصرف والاستفاد بها وإن كانت المنا  
 له بعيدا واستظهر الأول بعض الأفاضل استنادا إلى الأول  
 عموم قوله في الناس مسلطون على أموالهم والمنافسة فيه بأنه  
 معارض بأول الخيار وهو مقدم عليه لأصحتها ضعيفة للمنع  
 من المعارضة لما عرف ومن تعلو حق الخيار بالعقد وتؤدي ذلك  
 حدهم له حيث قالوا بأنه ملكية أفراد العقد وأزالتها لا يقال  
 على هذا إلا بد من الرجوع إلى المثل والقيمة ولو فيها إذا كان الغير  
 موجودا لا نأفقول لولا الإجماع على عدم الرجوع إليه مع  
 العين لكان ما ذكرته جديدا وإن جاز بقيام الإجماع عليه  
 فتم نعم قد يقال إن الظاهر من الأدلة ثبوت الخيار عند كون  
 العين موجودا فامد إلى على قيام القيمة أو المشا مقام العين

في صورة المثل خاصة وأما في غير صورة فلم يقع قطعا فلا يجوز  
 الصرف سيما التافئة لاستلزامه بقوت حق الخيار إلا أن  
 يمنع الظهور وأول ما يتفاد من المشهور وأيضه في مثل خيار القبر  
 حيث قالوا لا يقطع هذا الخيار بالصرف من الخابن أو المعتون  
 مطلقا استنادا إلى الأصل وعلى فرض تسليم الحكم بأن ما ذكر من  
 الرجوع إلى القيمة أو المثل ويجمع بينهما وبين ما دل على عموم  
 تسلط الناس على أموالهم فإنما وفيه نظر لأن الكلام في الخيار  
 الثابت بالأدلة الخاصة بخيار الحيوان وخيار التاجر ونحوها  
 إن ظاهرا دل على ذلك لعل لا يبعد أو عاصرا حجة أخبارا والثنا  
 في ذلك لأنها دل على أنه إن مضى التام والمصلحة بالتمسك  
 أولى بالمبيع بل في جملة منها أنه لا يبيع له أي للمشتري وأما الخيار  
 الثابت بالأدلة العامة كخيار العين ونحوه فالنحو مع المشهور  
 كما ساق في مباحثه أنه نعم وأما الجمع فأنما هو في الكافة المقصود  
 في المقام لما عرف أن أدلة الخيار خاصة وتلك عامة مع إمكان  
 أن يقال ما مضى في تلك الأدلة إلى صورة كون سلطان الصرف  
 وحصول الملكية فيه تاما قه والمسلطة وغاية الاشكال  
 إلا أن الأقرب وفقا لجماعة ومنهم جدي قدس سر في أنها  
 هو لاحتمال الثالث حصول التاف في بين أدلة الخيار وقا  
 الدال على جواز الصرف في الأموال في الصرف التاف والتمسك  
 للرد كما عرفت اتفاقا وعدم حصوله في غيرها في تحت الحق  
 هذا كله عند علم المصرف بخيار صاحبه وأما مع جهله أو  
 تسيا به فجواز مطلقا لا اشكال فيه وأما رجوعه إلى المثل  
 والقيمة أو إلى العين ولو بالبيع فمما لا انفساخ فيها  
 أظهرها التاف في نفسه **والثالث** في التاف بغيره لا التاف  
 بفواته فانه خيارا لا اشتراطا وسياف في مباحثه وهو **نحوه**



**اولا** لا يجزئ عنهما اولها ولا جنسها ولا احداهما ولا جنس  
سواء كان الاجنبي عنهما او عن احداهما بالاختلاف كما في الوفاء  
عن كلام جماعة بل عليه الاجماع في وفاء الغنية والابصار  
والمصالح كما في المناهل وهو الحق بعد عموم الادلة بلزوم  
الوفاء بالعقود مطلقا والنصوص عموما وخصوصا والمنا  
في ذلك بان مناف للزوم الذي هو مقتضى العقد مدفوعة  
في الواض بما يرجع محله الى ان الزوم مقتضى العقد المطلق  
لا المشروط وبما يبين اخرى انه مقتضى العقد المطلق لا المطلق  
العقد وبما يبين ثالثة العقد البسيط لا المركب وبما يبين رابعة  
اطلاق العقد البسيط لا المركب وبما يبين رابعة اطلاق العقد  
لانفسه ولا ربه كون الشرع على فوق القاعدة وانما خرج المو  
الجنس من الموقف والكتاب والآراء والعقود والطلاق بالادلة  
وفيه نظر لان لا ينفصل بعضها في جميع الموارد جدا اذ من جعلها  
اشراطا للخيار في العقد المتأخر على ان يكون هو في العقد المتقد  
الواقع مطلقا فان قضية كلامه عدم صحة الشرط المذكور  
وعدم تحقق الزوم فيها لو اسقط خيار الشرط بعد اشرط  
في ضمن العقد باحد اسبابه لوضوح ان العقد في الفرض لا  
مطلق ومما فيه شرط الخيار بالعرض فلا يصح وفي الفرض الثاني  
مشروطة ولا يقتضي الزوم بالعرض ايضا مضافا الى ان تعيين  
الاقتضاء المذكور للعقد المطلق خاصة يفرض السبب معين  
وهو اما الوضع او القرينة او حكم الشارع لوضوح بطلان  
اقتضاء الذات بذاته والاول يقتضي ظاهر النص لان الوضع  
الشخصي مع بعد في كل فرد من افراد كل عقد من العقود المتكاثرة  
ويقتضي عدم الدليل على البتة لم يدعه احد والوضع الثابت  
لاستلزام وجوده هيئة واحدة محيط بجميعها مفعود

في المقام لاختلاف بعضها مع البعض في الماضوية والاضارعة  
ومرعيث القول في الفعل والقول والامثال ذلك من ذلك  
التي لا يبلغ الى النهاية وكل الثاني ليقع حاله كانت او مقابلة  
لان المفروض ان مقتضى نفس العقد المجرى من الاحوال المختلفة  
جدا واما الثالث فمع انه خارج عن الفرض لا دليل على التعيين  
المذكور لاشتمال عدة ما يستنبط منها الحكم وهي اية او خواها العقو  
على العقود مع سواء كانت مطلقة او مشروطة في يحصل  
التعارض بين ما بين ادلة الشرط تعاوض العومين من وجه  
وحيث لا يخرج من جميع الى الاصل وهو الزوم كذا قيل في ذلك  
فمنه والحق ورود ادلة الزوم عليها لاحتمالها بسبب الاشتغال  
فيها بغيرها لعل الكتاب ولا فرق في الحال لعل بين هجومه و  
هذا ويمكن الذبح عما ذكره ولا ينبغي ترك كلامه على الله تعالى  
في الظاهر مقامه على ان المعين هو حكم الشارع المستفاد من اية  
او خواها العقد فادها ان يجب الوفاء بمقتضى العقد انطلقا  
مطلقا وان مشروطة بشرط وبما يبين اخرى مفادها وجوب  
الوفاء بكل عقد على حسب مقتضاه ولا ريب ان العقد المتكامل  
عن الشرط مقتضاه الزوم نظرا لادلة اللفظ العقيد  
لدوام النقل مع اضماتم الى الاصل فيجب العمل بمقتضاه  
كما ان لا ريب فان العقد مع الشرط الى الاصل فيجب العمل  
بمقتضاه كما ان لا ريب فان العقد مع الشرط مقتضاه عمل  
فيجب العمل به ايضا في مندفع جميع الاعتراضات السابقة  
الا انه خلاف ظاهر الظاهر حيث يستدلون على ابطال مقتضى  
الشرط بادلتها الخاصة من حقوقه المسالون عند شرط  
مع بقاءه على معارضتها مع الاية وتقدم ادلة الشرط  
ومن البين ان الاية على النظر المذكور تكون مؤكدة لها

والذي لا يخفى من وجهه في وجهه  
من باب أولى في وجهه في وجهه

يلزم على هذا صحة التمسك على اثبات شرعية العقود الجارية  
بالأية المزبونة ومن القلم المعروض منهم التمسك بها في مقام اثبات  
اللزوم وإن العقود الجارية خارجة عنها بالدليل وثابتا بان  
أدلة الشروط تقاضيه للزوم تقاضى العمومين من وجه  
المرجع من نحو الشهادة والاجماع مع أدلة الشرط جدا واما احصيتها  
لما ذكر من انها مخالفة للعموم الكتاب ففيه ان المراد بفنائه الكفا  
ليس ما ذكر بل المراد بفنائه ما وقع الصريح به فيه من نحو حرمان  
الوديع من الارث والمنتهى من السادة عن المنع ومن غيرهم عن  
الزكاة وهكذا لقوله بعد الشوا عن الشرط في الامان لا يباع  
ولا يوهب فقال يجوز ذلك غير المبررات فانها توثق لان كل شرط  
خالف الكتاب فهو باطل حيث حكم بان اشراط عدم البيع و  
الحصة ليس مما ينافى الكتاب بل الخالف له ما وقع الصريح به فيه  
من ارث المسارقات ونحوه وفيه انه تخصيص من غير دليل في  
المدكو وضعيف السند مع عدم جبره بل المشهور على خلافه  
استنادا الى انه مناف للكتاب والمنتهى لمفعله ما اباحه والقول  
بانه حرمان ابا حاد متوسط المعاملة ولا جبرية بل الذي فيه كبح  
وهو غير محرم ما اباحه من دون توسعها ضعيف لعدم الد  
عليه وثالثا بان اللزوم في العقد انما هو على حسب ما اشتمل  
عليه العقد فان كان بلا شرط فلزومه على حسب وان كان  
مع فطره اللزوم عليه كذا ولهذا يجب به الشرط ويصير كذا  
سواء كان الشرط اختيارا او ملكية او غير ذلك والحاصل  
ان الشرط لا ينافى اللزوم على الاطلاق حتى يعارضه بل لا ينافى  
والا لكان يجب اللزوم حيث تحقق الشرط وان لم يتحقق  
او خرج بغيره ففقه وهذا لا يلزم في غير ما اذا وقع في ضمن عقد  
لازم بغير اللزوم دائما فان فيه الشرط بل كل خيار لكن ادلة اللزوم

لن تدل عليه بل ذلك على لزوم كل عقد بحسبه وفيه نظر فظهر في  
ما ذكرنا اننا نأمل ان بعض الاعلام بعد ان الزم منافا للشرط  
الخيار لم يفتوا العقد ذكر في دفع المناقش وجه اخر وهو ان هذا  
يشيخه الدليل وهو الاحتمال الخاصة بانضمام ما دل على بطل  
الاقا لذي العقود حيث انها قد تكون من غير سبق اشراط وقد  
تكون مع اشراطها في ضمن العقد وفي معناه اشراط الخيار اذا كان  
لها ما عايل هو هو بناء على عدم اعتبار الصدور الصيغة الخاصة  
فيتمله ادلتها واما اذا كان لكل منهما لا يعنون الاجتماع او الواحد  
فتم لكل منهما بعدم القول بالفضل وفيه ان دعوى تنفع المنا  
الاستفاد من اول كلامه ممنوعة لاحتمال ان له خصوصية ليست  
في الاقالات وكذا دعواه اخير من دخوله تحت ادلتها الصيغة سليها  
عن في الفرق قطعا ولا اشراط صدور الاجاب منها مع اعتبار  
الاكثر مع ان المستفاد من ادلتها تخصيص لاية بحسب عمومها الا ان  
لا الاخرى ولا يحد في هذا في المقام قطعا سلمنا الا انه يماز  
ادلتها عموم الاستثناء في ادلة الشروط تقاضى العمومين من وجه  
وحيث لا مرجع فالمرجع الاصل والعمومات التي مقتضاها اللزوم  
فتم فلتخصر بما ذكرنا ان معنى الخيار والجواز هو التساوى على دفع العقد  
ورضه ومعنى اللزوم الذي هو يلزم من اوفوا او غير من ادله هو  
عدم جوازها فكيف لا يتضاءل ان اللزوم الذي هو من اللزوم  
الشرعية للعقد كالأوامر الخارجية لا ينقلب عنه والشرط قوله  
له فاذا انقضت العقد في اوازمه فكيف ينافى فيه ويشصف العقد  
فالحق تحقق المضادة ونقد يحجب أدلة اللزوم وان الشرط طر  
لا يصح لخالفه الكتاب والسنة ولتحليلها الحرام ونحو ذلك من ادلة  
حق الحق المحين بالاتباع هو الاقتصار في التمسك في ذلك بالاجماع الذي  
فعلناه وصحى ابن سنان وفيه ان كان بينهما شرط ايا ما معدود









والصانع ح عدم اشتراطه بشرائط الا ان لا يكون له من لفظ خاص  
وفيه كسائر العقود اللازمة ثم لو حصل الموت ح او اخلت  
الحركة فليس يجوز ولا اغا - لاحد ما يرجع الى الحاكم ومنه  
الحاكم احدا غيره اليه كافي الوصية لعموم ادلة الولاية في الحاكم  
**الفرع الثاني** ان اشتراط الخيار للاجنبي بطل هل هو رخصه ولا  
فيصح جعله لمصلحة غيره بحدود كلسان مثلا او لو قيل فلا يصح  
ذلك فيصح اجتماع المشرط مع الاجنبى فيه وينزل الاجنبى بما  
ينزل به الوكيل وان لم عليه رعايا المصلحة والحاج فيه القول  
او تخليد له فلا يشاركه المشرط ولا يصح عزله ولا ينزل بما ينزل  
به الوكيل وترد ورثته ويصح الصلح على اسقاطه ولا يلزم علم  
مراعاة المصلحة او تفكير لمن المشرط فلا يصح عزله ولا ينزل ولا  
يحتاج فيه القول منه ولا يصح الصلح عليه ولا يورث الى غيره ذلك  
ما هو مقتضاها احتمالات الان الاظهر بالنظر الى ما هو كمالهم  
والظاهر يقتضى اشتراطه هو الاخير وهل للاجنبي ح اسقاطه  
لكنه حق من الحقوق والاولان المستفاد من الشرط المذكور  
على الاسقاطا فالصلح يفيقه هذا كله اذا لم يصح بالوكيل  
معه فله القول او لا ويرى يلوح من بعض الكلمات التفصيل  
بين شرط السبب والسبب فيقول القول في الاول ولا يجوز في  
الثاني استناد الى فهم العرف الدوام في الثاني وعدمه في  
القول وفيه ما لا يخفى والمحج وفاقا للشيخ الاستناد دائم ظله  
ان للوكيل عزله لو قيل فيما اذا كانت الوكا له لحق له وليس كذلك  
فيما اذا لم يكن كافي وكا له المرتبة من الراهن في بيع ما لا  
حيث ان هذه الوكا له ليست حقا للوكيل الراهن فانما هي  
حق المرتبة فلا يجوز له ان يلزم تفويت حق الغير بحيث كان  
المسألة من القسم الاول فله القول متى شاء **الفرع الثالث**

منه

بشرط تعيين الاجنبى فلا يجوز جعله لواحد حرد ودون ذلك  
للزوم الغرر وعلى كل حال فله التمسك فقط او بغيره والا للزام حتى  
لوا لزم لم يمكن التمسك بعد ذلك وجهان وظاهر خيار الاشتراط  
الاخير **الفرع الرابع** ان لا يكون له المصلحة او امره الغير الرجوع  
الراهن وفي الحكم عن التذكرة والمصالح الاجماع عليه وفي المنا  
ظهور الاتفاق عليه خلافا للمشافعة احد قوله ثم انها جازية من  
الرجوع الى امر من شاء سواء كان المشرطه البائع او المشتري او  
وسواء التقدير المسامرا او تقديره وعلى الاخير الحق المدة او تقدير  
على فوالا تصلا له العقد او الافضا له عنه للاختلاف بازل  
واحدة وافضل اخرى وكان الامر بينهما مستقيما او  
في بعض المدة او كلها وقد ترك منها بحيث يكونا متساويين  
امرا احدهم بشرط استقلاله بشرط الاجتماع في الاخرين الى غير  
ذلك من الصور التي عموم الادلة فاضية بجوازها وعليه  
العقد باضا المستاهر وسكونه اذا كان المراد منها اشتراط  
الخيار له بامتنان لانتفاء المشرط ح بانتفاء شرطه والاصل  
العقد للزوم كما يلزم لاجل استيما فاحكى عن الغير كما  
عن احد قوله المشافعة من جواز الرد من غير ان يشاء رحيب  
انه جعل الاستيما واحوط لاجبه حتى انه حكى عن الاول  
بعد ذلك التمسك من ارد قبله ذلك احكام في المصالح على ما اذا  
حصل الامر بالتسليم قبل الاستيما وهذا جيد اذا كان المشرط  
ان يكون له الخيار رحيب امروا اذا كان الشرط ان يكون له  
الخيار رحيب استامرا فالحج وفاقا للحج في العلة في المناهل  
ولفظه المبسوط والقرآن والتذكرة وكذا الفتاوى وتعليق  
الاورشاد والمسال على ما حكى انتفاء الخيار وعدم جواز  
الرد قبل الانتفاء شرطه ودعوى ان الرد من الاستيما وهو

هو الاخر وقد حصل كاصد من جدي الغزوي رفع في الخلد  
مقامه في المصالح كوجه ما ذكره تينر بل يعارضهم على الغالب  
من ترتب الامر على الاستمرار لوجهها واما بعد الاستمرار فان امر  
بالفتح وكان الشرط ما ذكره بالشرط له الاستمرار بالفتح  
بتعين عليه كما لا يضر اصحاب استناد الى ان ظاهر المعنى  
ان الامر كله بيد المتأمر وفيه ان ظاهرها ان الخيار له اذا امر  
بالفتح نعم لو كان الشرط بينهم لزوم الفتح عند من كان المتأمر  
بعد لزومه وكذا اذا كان الشرط لزوم الانضاء عند امره بل  
اول انضاء على خلاف الشرط انه لا خصوصية في امر المتأمر  
فيجعل الشرط بينهم او سكوتهم او سائر افعال كما لا يخفى  
والقيام من مكانه الغيرة ذلك لا يصح له وهل بشرط تعيين  
المتأمر كما بشرط تعيين المدعى على الاصح ولا يجوز جعل المتأمر  
احدا الشخصين او واحد هؤلاء او كل من استأمر فاصرا لظن  
عدم الاشتراط ثم ان الفرق بين المؤمر وجعل الخيار للاختصاص  
ان الغرض من المؤامرة الانتهاء الى امره لا جعل الخيار له فلو  
اخارا الفتح او الانضاء لم يؤثر في ذلك ما جعل الخيار له **والفصل**  
**في بيان وجه الامانة** مفقودة **بمنها الباطل** او مثله **الظاهر**  
**البيع** اجماعا كما حكاه جدي في المناهل عن جدي في المصالح  
الذكر في جامع المقاصد انما اقره بالذكر مع دخوله في  
المساقلة لانه من غير ان شرط الفتح فيه برد التبريد وانه  
النصوص فيه بالخصوص وهي مستفيضة منها الموقوف على  
اصحاح البيع وان فشى الى احيه فقال له ايجل داره  
على ان شرطه ان انا جعلت شبهها لانه ان ترد على  
لا بأس بهذا ان جاء شبهها الى سنة ردها عليه قلت فانها كما  
فيها غلة كثيرة فاحذر المتأمل ان تكون القلة فقال القلة للشر

كأنه

الامر بما لو احترق لكنت من حاله وقرب منه الصحيح  
الشرط عليه ذلك ارى انه ان لم يفعل وان جاء بالمال الذي  
قد عليه ومثل الموقف وعينه ان البعض لا اعلام في المقام ان  
لا بد من ذكرها ثم ذهبها **احكام** ان شرط الخيار ان ياتي بقصد  
المعتبر في العقود المتأثرة بالتغير المتغير وفيه ان المتأثر في العمل  
فرض تسليمه هو التعليق فيه لا في متعلقاته فان المايه ايضا  
البيع جزءا لكنه علق الخيار فيه ولا ينافيه قطعا بل قد يقال انه  
غير معلق ايضا بل التعليق في جواز الفتح الذي هو من افعال  
الخيار كما ذكرنا مثله في بعض صورها لو كان له المعلقة مع ان  
التعليق ان التعليق لا ياتي في قصد الانشاء اصلا ولا في المصلحة  
المعلق وغيره الا ان يذهب عنه بان البناء عليه يستلزم صحة  
البيع المعلق على محي زيد في مثله فان معنى بيعك ان جاء زيد  
وجدت الملكية المعلقة على محي زيد في الانشاء حاصل في  
معلق مع انهم اطلقوا على انشاءه وقد يجاب عنه بان سبب  
بالنشاء هناك ليس لما ذكره فانه بما ذكره بل لان هذا التعليق  
مضاف لما هو المعامول من الشئ من سبب هذا البيع لترتب  
اثارها على ما من حيثها ويجوز تمامها واما ما قد يورد عليه بان  
اثره يقع ايضا من حيثها والاثر هو حصول هذا التعليق في  
الانقضاء وفيه انه يتم في التعليق الظاهري او افعلي لا في انقضاء  
نقطه الا ان يقال ان صون التعليق قاصرة وان لم يكن تعليقاً  
في الواقع والقول بان الشرط المذكور يوجب نقل السبب  
الذي هو الخيار عن سبب الذي هو الشرط امد فزع بان الخيار  
حاصل عند الشرط بشرط رد التبريد وسياق هذا من يدقح  
انتم وبقوى ان هذا تعليق الخيار برد التبريد لا تعليق الخيار  
به كما صدرت عن بعض في دفع اصل الاشكال وانه بخلاف



اشترط الخيار عند مجيء زبد مع الشك في صحته أو الجهل بوقته  
مثلا فانه يتعلق في الشرط الحكم جدا ولا وجه لها اصل البيع ان عليه  
يتلزم الجهل باختياره الخيار وقد عرفت انه فاسد وثابتها  
الضرف كما يظهر من مسقط الخيار مع انهم ذكروا في المقام  
ببقاءه عند تصرف المشتري في الفن وفيه ان ظاهر الادلة الدالة  
على سقوط الخيار به ما اذا كان بحيث جاز له الفسخ دون تو  
على امر اخر والمقام ليس منه الابدال لرد وعيد لا ينصرف  
مع ان اظام منه شرط ثبوته ولو مع التصرف في خياره ما  
دلى على سقوطه به في الجملة جدا على انه لو سلمنا الفاسد يكون  
المرجع من الاجماع والبرية مع الاول وثابتها ان المستفاد من  
الاخبار ثبوت الخيار عند رد الفن مع انهم يكتفون فيه برد  
وفيه انهم يفترون انها ان المراد به ثبوت ما بالعه الرجل كليا وهو  
قيمه للاختصاص ما يدل وهذا الاطلاق في العرف شايع  
ذايم **الفرق الثاني** لو انقضت المدّة المشترطة ولم يرد الفن  
لنعم البيع انفساخ المعامله بردا الفن خاصة ولو جرد عن  
الفسخ بعد خلافا لظاهر الاحكام كما قيل فاشترطه ولعله  
لاصلا لبطاها لجهة مع عدم دلالة رد الفن بحجده على انفساخ  
من دون ضم فزيمه من عرف او عاده لا يقال يدفع ذلك فاما  
اطلاق الاخبار الدالة على صحة هذا الشرط لانا نقول انه يجوز  
على الغالب من تعقيب الرد بالفسخ لأن وجوب رد المبيع على  
البايع موقوف على عوده اليه بالانفساخ الموقوف على الفسخ  
والقدرة انما تتعلق به دون الانفساخ فلا يصح اشتراطه  
الا بواسطة الفسخ فتوقف وجود الرد عليه كما قال جدي  
العلامة الغزوي في المصالح وفيه منع كون الغالب ذلك  
والتعليق لعل لان الشرط بنفسه من المؤثرات لتلك كاشف

لنفقار

اشترط العين مخصوصة خرج ما خرج منه كالتحاح والطلاق  
الدال على اشتراط الصيغة الخاصة بينهما وبقي الباقي ومنه ان  
الانفساخ تحت عموم ادلة الشرط وانما المناقشة فيه بانه كما لو  
اشترطه عند رد الفن لفسخ اشتراطه عند رد الفن لفسخ اشتراطه  
مع التعليق به ايضه ومعه يكون اشبه بشي يقتل العين الى  
زمان معين وملك العين لا يحدد انفا فالدال لا يصح البيع  
للمسته فواضح المدفع بعد ان قرران الانفساخ كالفسخ  
الملك لا يحدده نعم الفرق بينهما ان الاول شرط الانفعال  
الثاني شرط الفعل وهذا القول بصحة الشرط الانفعالي  
لا يمكن لا يمكن الصحة من هذه الجهة نعم هو مني على ان الشرط  
هو الانفساخ وعليه يخرج عن محال الكلام الذي هو كون الشرط  
تخيلا الذي لا يحصل به التسايط على الفسخ لا غير الا ان يقال  
بعد ما اشتراط الفسخ على لفظ مخصوص بل يكفي فيه كلفا د  
عليه من القول والفعل كما في المقام حيث ان العادة قائمة  
بكون مثل هذا الرد فحقا للمعاملة فيكون ذلك بالقرينة و  
هذا نزله على العلامة في الرياض اطلاق النصوص والفتاوى  
فانما لجيدا والتحقيق عندي في المقام ان الرد لا يكفي فيما اذا  
شرط الخيار معه في انفساخ العقد لا كما قيل من ان الخيار لا يثبت  
بعد الرد فحين الرد لا خيار فيه فان فيه ما لا يفتي وسيأتي بيان  
هل لان ثبوت الفسخ والابطال من دون فسخ ولو كان يفعل  
قارنه العزم والارادة على حصول الفسخ به اصله من  
الشرح ولا دليل عليه سوى ما توهم من ظاهر اطلاق النصوص  
وفيه انه يدل على كفاية الرد فيما اذا كان الشرط رد المشتري  
المبيع عند رد الفن لاما اذا كان الشرط ثبوت الخيار للبايع  
عند رده واحدهما غير الاخر وقته يظهر ان ما استدلل به

المناخير بالنصوص الخاصة المذكورة على شرط الخيار والاد  
 لبل الحق ان يستدل على الاختصاص من الادلة في اصل الخيار والاد  
 وعلى الاول بالنصوص المذكورة وبشكل ايضا بكفاية الردعية وما  
 ما نسب فيه الظاهر للاصحاب من شرط الفسخ بعد الردع فتدبر  
 جدا واشتبه من نسب الظاهر لهم ذلك بين المقامين فاما في  
 الردع كما يكون محررا للاحصاء عند اومن يقوم مقامه او التحلية  
 او لا بل لا بد من قبض من يرد اليه مفضي الاصل التام ومقتضى  
 صدق الرد الاول وعلى الاول لو امتنع من القبض فهل له  
 الفسخ مع مجرد الاحضار او يقبضه الحاكم ولاية على المتع  
 ومع التقدير يقبضه عدول المؤمنين او يفيديا على نفسه  
 الطوان المطالبة وجوه هذا كله مع حضور رضى الحق واللا  
 فيقوم الحاكم مقامه وليس له الفسخ الا بعد الرد عليه **الردع**  
 لو تلف البيع في المدة كان من المشتري دون البائع وكذا لو  
 له تمام وقادئ كان له دونه كما صرح بهما في البصرة والردع  
 والمصالح محققا عليه بما في الثالث برواية احمد بن عمار المتقدمة  
 ولا فرق في ذلك بين كون التلف بعد الرد او قبله لا خلاص  
 الرواية خلافا لما حقق في المصالح حيث قال ولو تلف بعده  
 كانه للبائع لو وقع في خيار البائع ان مبدئه من حين العقد  
 مع انه يستلزم اتيهلا بابتدائه وهو باطل كما عرفنا ما ذكرنا في  
 عدم صحة جعل الخيار معلقا على شيء قد روم الحاج مع ان مقتضى  
 وقوعه في خيار البائع ان يكون التلف من المشتري للمساعدة للمز  
 ان التلف في زمن الخيار من اختياره فكيف بطلان كون التلف من  
 البائع ويقطع هذا الخيار بالاسقاط في المدة بالاجماع التحلي  
 عن الغنية خلافا لبعض ولا يخفى عليك ان حكمهم بقوله بالانقضاء  
 فيها حكمهم بانقضاء حق الخيار الى الورثة قبل الرد اقوى شاهد

في ردع المشتري  
 بل بعد ردع البائع

على ما ذكرنا من ان مبدئ هذا الخيار من حين العقد اذا سقوط  
 فزع الثبوت والانتقال الى الورثة مع ثبوت السورث والقول  
 بان الاهلية موجودة وهي كافيتهما ولا يحتاج الى تحقق الخيار  
 لدخول الحق بعموم ان كل حق يقط بالاسقاط وما تزل ميت من  
 حق فهو وارثه مدقوع بان المستفاد من حكمهم بعدم جواز  
 اسقاط استحقاق نفقة الايام الائمة للزوجة بعد وجودها  
 فيه ايضا ومن تعليلهم الحكم المذكور بان اسقاط المالم يجب  
 عدم كفايته مثل هذه الاهلية والفرق بين المقامين تحكيم جدا واما  
 حكمهم بجواز اسقاط خيار الاحتيز قبله مع بناءهم على عدم ثبوتها  
 بعد حصوله فلا يدل على اعتبار الاهلية عند عدم لاعتمال ان كان  
 الخيار فيه عندهم قابلا بنفس العقد وان يكون حصول العلم بوقوع  
 على حصول المناخير قاذما المناخير كيف عن ثبوتها بعينه  
 كاسيا في بياض الشك والاصل ان الاقوى مبدئ هذا الخيار  
 حين العقد ويورث وليقط بالاسقاط ولو قبل الرد بعد العقد  
 او في ضمن عقد اخر مناخر لا في ضمنه وفي عقد اخر متقدم للز  
 الغوية والسناسخ فيها ولو شرط خيار عشرة ايام ونظر سقوط  
 خمسة من ضمن العقد يصح على الاقوى لزوم الغوية **الغوية**  
 الى الخسنة ثم اذا كان الشرط رد المثل فله الفسخ ولا اشكال  
 فيه واما الاشكال في انه اذا كان العين موجودا مع الفسخ **الفسخ**  
 او يسخي المثل والاضرار الاول لما يستفاد منهم ان الفسخ يورث  
 رد كل من العوض والمعوض مع بقائها المصاحبة ولا يزيد  
 الشرط المذكور الا على مجرد تحقق هذه السلطنة والقول  
 معنى الشرط المذكور رد المثل عوضا عما له كيف ما كان مذكورا  
 بان الشرط كذلك مع بقاء العين يستلزم تحليل ما حرم وهو بطل  
 قطعا واما ما يرمى من سيرة المسلمين على رد المثل فلان القضا



عدم بقاء العين ويجوز للمشتري قبل المبيع الى غيره قبل انقضاء  
 ايام الخيار بشرط ان لا يرد على استرداده من غير البيع  
 وينفسخ البيع الثاني ولو قبل انقضاء ايام او ينفسخ الجاهل واسقاطا  
 كان للبايع الاول استرداده اذا رد الثمن ونفسخ البيع الثاني  
 لانه يشترط رد العين ثانيا ولا كذا المشتري في الثمن ولو فرض الشرط  
 منه ايضا فكل ايضه وقد يناقش فيه بان المراد من الشرط المذكور  
 ان كان رد البيع سلطنة للمشتري فلا يصح الشرط قطعاً لمناقضته  
 لمقتضى العقد وان كان المراد ابقاء العين في ملكه فضاية ما يلزم  
 منه الصيانة عند عدم العمل به للافتتاح مع ان قضية العوض  
 لزوم البيع الثاني وقيل الاول ان ظاهر العوضات لزوم العقد  
 المباح لا المحرم وقيل ان الشرط المذكور يقتضي النهي عن  
 البيع الثاني والنهي عن المعاملات يقتضي الفساد عرفاً ثم فيجوز  
 الخيار في بيع من يتعقد عليه كالمورد ولو كان اظهرها القول بالحل  
 خلافا لبعض المتأخرين استنادا الى لزوم محذور على القول  
 بالجواز وهو ما يعود للحرقا اذا اللغوية ان لم يبد وكلاهما  
 وقيل ان اللغوية غير مستلزمة لانه بعد الفسخ يرجع على المشتري  
 الى القيمة لانه المثلث الا ان يقال بسقوط هذا الحكم في الدلائل  
 القهرية وقيل ان الدلائل يحصل بقوله وهو اختيارى ومثله بعد  
 الفسخ ما اذا كان المبيع المشروط فيه الخيارا راحة وصارت ام الولد  
 او كان عبدا وصار البايع محررا وهل اذا باع يهودي من يهود  
 خمر الخمر مثلا او شرط الخيار لنفسه ثم اسلم البايع وفسخ يرجعه الى  
 القيمة كالصور المتقدمة لانه في حكم المثلث ولا ينبغي شيئا لما  
 ورد من ان ثمة بحث وجهان اظهرهما الثاني ثم اطاع رديدا  
 مثلا من عود وشرط الخيار لنفسه في عامته رجوعه واولى بين المشتري  
 ثم فسخ البايع قبل رد الثمن الى المشتري او الى المبرع وجهان عينا

على ان المبرع اذا تبرع بالدين هل يدخل ما تبرع به او لا في ملك  
 المديون ملكية ضمنية فلا يرجع من الدفع الى المشتري ولا يخل  
 الامراء او لا فلا يرجع من الدفع الى المبرع احتملا ان اظهرها الثاني  
 للاصل وللزوم عدم امكان الوفاء بدينه فيما اذا ابدل من يتعقد  
 عليه ح او اعيد اذا كان محميا او انخر اذا كان المبرع والبايع  
 يهوديا مثلا والمنته وصلا ان قلنا يحصل الملكية الضمنية  
 وللزوم ابطال الزوجية ايضا ان قلنا بهما فيما لو اتكح صاحب  
 الامة امته من رجل ثم ابدلها بقاء لدين الزوج والامته بهما  
 بعيدا جدا وينافي للاطلاقات ايضا واما المعارضة بصيرة  
 الميت مالكا او الورثة مال بملكه الميت ان قلنا يحصل الاثر  
 او لا من دون حصول الملكية الضمنية للمشتري فيما اذا مات المبرع  
 ووقع الفسخ بعد موته مدفوعة بانه يصرف على الميت كالجنانا  
 التي تقع عليه بعد موته مع امكان ان يكون ذلك حقا شائنا  
 تركه الميت فزيرة الورثة كحق الخيار فتم في هذه الصور لوابر  
 البايع دفعة المشتري عن الثمن ووقع الفسخ منه فهل يلزم عليه رد  
 ابيه الى المشتري او لا بل يترك العين محانا وجهان والاول  
 اظهر ومثله ما لو صالح او حوله ما في ذمته الى شخص ثم ابدى ثم لو  
 قلنا البيع المشروط فيه الخيار عند رد الثمن قبل انقضاء ايام  
 الخيار باقية سميوية او باذات البايع او المشتري او الاجنبى له  
 يحسم الخيار بل للبايع الفسخ بعد رد الثمن ويرجع على المشتري  
 بقيمة يوم الفسخ ويرجع المشتري على البايع المثلث او الاجنبى  
 كل بقية يوم الا لان وليس للبايع بعد الفسخ الرجوع الى  
 المثلث لان المبيع حين اذات الاجنبى كان ملكا للمشتري لا للبايع  
 فليس من قبل ترتيب الا بدى على المنصوب حتى يجوز فسخه من كل  
 واحد فتم وان اختلف الاجنبى بعد الفسخ قبل تسليمه للمشتري كاذلنا





في كتب الأصول بل في الحدائق ولا كتب الفروع وأما في  
الضرر أركانها كما يمكن أن يندفع الضرر بالخير فكذلك يمكن أن  
يصاد المعاملة أو بالزام الغائبين ببدل الفوائد من غير فساد  
وقية أن الأجماع المنقول المعتمد بالشهر العظيمة من الآثار  
القوية للاعتقال الأول مع أن الأجماع قائم بحسب الظاهر على  
بطلان الأخيرين مضافاً إلى اعتضاده في الأول منها بعموم  
الصحة مع أنه قد يترتب الضرر عليهما أيضاً ولا يترتب على الخير  
أصلاً فحينئذ خصاً بالرفع فيه هذا مع إمكان أن يقال إن  
بدل الفوائد لا يخرج المعاملة المشبهة على الغبن عن اشتراط  
عليه لأنه شبهة مستقلة كما هو كذلك في صورة إبراء الغائب تمام  
الثبوت ثم علم أنه لا يخص بالبيع بل يجري في سائر المعاملات  
أي مطلقاً ولو كان فيها فضل منفعة كالإحسان والمزارعة و  
المساكنات لأن المناط في إثباته فيه جبر الضرر والظلم عند  
اختصاصه فيه بل يجري فيه وتغيره من العقود حتى التكاح  
لأن الأجماع على النفي وهل المهر كالتكاح في نفي عين الخيار  
وجهان أظهرهما الأول لعدم تفرقه عنهم بل فيه الظاهر في مسمى  
للاختلاف وفي ثبوته في الأصل أقوال أظهرها أنها وهو التصل  
بين ما إذا كان منه مثل ماير المعاملات بحيث لم يتعين العرف  
فيه إلا بالافادة مفاد البيع أو غيره فالأول وبينهما إذا لم  
يكن كذلك بان قصد فيه إسقاط الدعاوى وإفراغ القلب واللا  
كما ما كان قال الثاني وجه الأول بعد اطلاقات الأدلة واضحة  
الكلام في الثاني فنقول إن المفهوم من دليله وموارد وروى  
في الترخيص أنه إنما خرج لقطع النزاع والتنازع ونحوه فلفظها  
بين المسلمين ومن الذين أن يثبت الخيار فيها في ذلك هذا ما أفت  
شيخنا العلامة إمامنا محمد بن عبد الله وعندى في اختصاص التفصيل

به نظر بل الخلق أن يقال إن العرف يخص صيحات أفراد المعاملة  
واختصاصها فحق كل شخص علم بناء المشتاقين فيه على المسامحة  
والإدفاق قال الثاني يقال إن أصلها أو غيرها وفيها لم يعلم  
بل علم المدانة منها فالأول كذلك مع أنه قد ثبت الغبن في الأصل  
الاستحقاق أيضاً كما إذا بلغه إن فلا يرد عنه شيء فحق أن  
غاية ما يدعيه مائة مثلاً خصاً على خمسة ثم ظهر أن ليس في  
الاعتراف ثم أن هذا الخيار لا يجري في المعاوضة وإن كانت مضافاً  
ولو بعد الزم لأن بناها على المساواة فحق هذا لو قال  
روى في فسخه ثم أقدم شخص ذكر التعب على نفسه في  
تحصيلها وجدانها كان بها جروطنه ودياً فإلزامها من بل  
البلد فساداً وهذا لا يوافقها إلى الجاهل فليس له أن يرد  
الغبن لأنه قد أقدم العمل باختياره ولعل الخيال لا يرد على  
ما جعله وعينه واجبات على قيمة المثل الزائد لا وجه له ولا  
في الخلع أيضاً إذا الظاهر أن بناءه على المساواة لا على ثبوت  
العوضين فثم علم أن هذا الخيار مشروط بالجهل بالغبن  
وقت العقد كذا كان أم بسيطاً أو غافلاً كان أو أجنبياً لصدق  
الجهل عليها ولعموم نفي الضرر فلا خيار مع العلم قطعاً وهل يقو  
الظن مقامه أم لا فيه اشكال ولكن الأقرب الأخير لصدق  
أقدامه على نفسه نعم يتشكى منه بل ومن صورة الجهل المركب  
التي جاءه على وقوع الغفل والانشغال ولو لم يعلمه ولو  
ظهر الخلاف لكون عرضه منه أيضاً لالتمع إلى صاحبه أو  
ذلك من الأغراض وذلك لعدم صدق الغبن عليه وقد  
أقدم على الضرر ولا يبعد أن يقول أنه بمنزلة اشتراط سقطة  
وعلى هذا لو اعتقد أنه لو كان هنا نقص قيمة أو زيادتها كان  
بمقدار كذا فاقدم على البيع وعلى عدم الخيار ثم بين أن الثاني

او يثبت بمراتب كان الوجه تحققة لعدم اقداسه على سقو  
 لا يشترط بل على شرط يقع في الخارج وانما الواقع فرض لم يقدر  
 معه السقوط ولا شك في صدق المعنوي عليه بل او علم الفاعل  
 بمقدار معين لا يتسامح بمثل ثم يتبين خلافاه وظهور الزيادة  
 كان هو الوجه ايضا وذلك كما اذا اعتقد ان قيمة المبيع مائة  
 وباعه بخمسين ثم ظهر الخلف بالزيادة بما لا يتسامح بمثله كما  
 يظهر ان قيمة الفدان كان قد تحجىل لعدم تحقق الخيار في نظر  
 الما اقدم من اول الامر على العين بما لا يتسامح بمثله فلا يتقار  
 الامر باختلاف مقدار ما لا يتسامح بمثله لكن بما فيه ويظهر  
 وجهه مما ذكرناه وهل يتحقق الخيار لوظهر التفاوت وانما عاقل  
 بمقدار يتسامح بمثله ولكنه لا يتسامح بمثله مضاعف ذلك الى ما  
 فرضه كما اذا اعتقد انه ياروى عشرة فاشترى باثني عشر <sup>لثمة</sup>  
 انه ليس بعين ثم يتبين انه ياروى اربعة عشر ولا وجه ان  
 وهو الاظهر تحققة لصدق المعنوي عليه وثانيها عدم لانه  
 بالنسبة الى الزيادة الفرضية اقدم ويتسامح بمثلها اليقروا <sup>لثمة</sup>  
 الى الزيادة الظاهرة على ما فرض وان كان لم يقدم الا ان يتسا  
 بمثلها كما هو الفرض ولوعلم نقص القيمة من جهة خاصة كلونه  
 ونعومته وتختلف عليه ولكن ظهر نقص القيمة من جهة اخرى كقلة  
 عرضه او طول او غير ذلك ازيد مما اعتقد فيحقق الخيار <sup>لثمة</sup>  
 سابقا واما مع المساواة او التفاوت بما يتسامح به فلا يخفى  
 على الاظهر لعدم صدق المعنوي عليه وانه عالم في الحقيقة <sup>لثمة</sup>  
 واختلاف جهته لا يؤثر شيئا في المقام ثم ان كان المالك هو الفاعل  
 وجهه بالقيمة فلا اشكال في الخيار وانما الاشكال انما هو  
 صورة كون الفاعل هو الوكيل وهل العبرة بجهلها او بجهل الفاعل  
 او الوكيل والاظهر عند شيخنا دام ظلهم اعتبار جهل المالك <sup>لثمة</sup>

وهو ان القيمة الزائدة  
 في الفرضية

فيما اذا كان الفاعل وكلا على مجرد اجراء لصيغة كما ان المعنى  
 سائر الشرايط من نحو معاوضة الثمن والمثلن عليه لكونه عينه الا  
 وانه يصدق على المالك مع علمه بالتقصان او الزيادة المتعبر  
 ومتصرف ووجهل الفاعل خاصة فيما اذا كان وكلا مطلقا والآخر  
 اعتبار جهل المالك مع علمه في الضرر وانما يقال ان البائع  
 حقيقة في الصورة الثانية هو الوكيل واطلاقه على المالك مجاز  
 فيكون له الخيار دون المالك فبمع انه لو يضره ذلك دليلا  
 على ثبوت الخيار فيها فهو يضره دليلا على ثبوت في الصورة الاولى  
 لكونه البائع حقيقة ايضا انه لا دليل على ثبوت البائع وانما  
 الدليل كما عرفت من الضرر ولا يتفاوت هو من هذه الجهة نعم  
 لو كانت النصوص المتقدمة فاهضة في اثباته لكان للتقيد  
 باطلا في المقام وجه وجيه ولكن قد عرفت ما فيها من المنا  
 مضاعفا لانه ان مع ما يكون التفضيل المذكور مما لا وجه للمنا  
 من عدم الفرق في صدق البائع عليه بين كونه وكلا خاصا  
 او مطلقا وعليه اذا علم المالك بالتفاوت عند وقوع البيع  
 من الوكيل المطلق الجاهل به ولم يضره او لم ينه عن المعاوضة فلا  
 خيار له لما يقال في الفرق انه اقدم على ضرر نفسه وانما الاخر في  
 فظاهرا انه قائم مقام المولى عليه من غير فرق في عموم ادلة الوكالة  
 سقوط للخيار بهذا الغايب التفاوت وكان لوجودها وانتهى بها  
 لعدم لان الخيار قد ثبت بالعين فالاصل بفاش حتى يثبت المزيل  
 ولم يثبت كون مبدل التفاوت من مبدل التفاوت في هذا الا ان هذا  
 الاصل انما يجري فيما اذا كان البذل بعد مضى من الزمان العقد  
 ولما اذ ثبت له هذا العقد فلا اصل فلا عدم بثبوت في زمان  
 حتى يستحب والجواب انه غير قاصح لعدم وجود الفاعل بالفرق  
 بين العودين قطعاً والمعاوضة بان في الصورة الثانية فله



للفرق بالزوم للاصل والعمومات ونتم الكلام في غير ما بعد  
 القائل بالفصل مدحوعة بان الشهرة مرجحة للاول وثانيا ان  
 الاصل في ثبوت هذا الخيار هو عموم نفي الضر فلا بد ان يدور  
 الحكم معه حيث دار ومن الظاهر انه يرتفع بهذا التفاوت في  
 الخيار والجواب منع الدوران اذ لا دليل عليه وثبوته لا يستلزم  
 توقف ثبوتها عليه بل يجوز الافتكاك فيصير التمسك بالاصل  
 كما ذكرنا وثالثا انه معارض بالعموم في الايمان المستقام  
 لثبوت وجوب الوفاء بالعقود والعزم لكونه دليلا على الاجتهاد يا  
 واراد على الاستصحاب والجواب ان المخصص للعموم موجود  
 ما دلل من الاخبار والاجماع على ثبوت اصل هذا الخيار والامتناع  
 بالتمسك بالاستصحاب فناء حكم المخصص كما لا يخفى ثم  
 رابعا انه على ما قرر في محله غير معتبر لكونه الشك في اقتضاء  
 المقضي لان ما دلل على خروج المعارضة التي فيها الغش  
 من العمومات التي مفادها الزوم اخريجها في الجملة والجماع  
 منع كون الشك فيه في اصل اقتضاء المقضي لان الغش  
 على ما صرح به شيخنا في اصوله ما جعل معيار زمان كعقد  
 الاقطاع والاجارة ونحوها والمقام ليس من جملتها والا  
 فما ذكره يجري في مقامات لا تخص كما لا يخفى هذا مضافا  
 ما ذكرنا انما من ان المقضي للخيار وهو الضرر الا ان من  
 اصل العقد حاصله وابق ودفع التفاوت من المنافع لكان  
 عن اصل العقد الحاصل للمعنون فكما ان الخيار لا يقطع  
 بها كذا لا يقطع به فالحكم بمقتضى الخيار انما يكون لمنشأه نعم  
 يسقط خياره على تقدير قبول المعنون الزيادة لكونه بمنزلة  
 اسقاط بعض ولا يجب عليه القبول لعدم الدليل عليه الا  
 ما قد يخيل من ان قضية وجوب دفع الضرر وجوب مقدما

مؤخر

المتوصل بها اليه وهي هنا بالضرر القبول والقبول لما هو  
 المقرر في محله ان مع تعدد ما مع كونها جائزة فيجب التمسك  
 ومع كون بعضها محرمة كما تضمنت هنا مثلا تخص في الخيار ذكرا لغيره  
 هنا وفيه اولا بالمنع من ان يرفع الضرر كما بينها وثانيا بالمنع  
 من وجوب هذا الرض بل غاية جوان كيف والا لم يجز اسقاط  
 خياره مما مع ان ما في القبول من المنفعة التي يعلمون الحكم بعدم  
 الوجوب بها في سائر الموارد كما في قول الاجماد في الضرر والتمسك  
 ثم لو اختلفا في الجهل وان كانت بينة فهو والاقبل قوله بينة  
 على المشهور كما في كل امر لا يعلم الا من قبل نفسه كما في ادعاء القاتل  
 لنفسه العين المضمونة وادعاء المورثة الظاهر والقررة اخرج  
 العدة او غير ذلك منه سواء قلنا ان منشأه الاجماع والتعد  
 عاود في الشك بانهم مصداق العلم بكون المتأطا ما ذكر  
 ولا صلا لعدم العلم واحتمل في المسالك عدمه لاصالة  
 الزوم فينتهي حتى يثبت الزيل واشككه بانها ربما تعدر  
 اقامة البينة ولم يتمكن الخصم من معرفة الحال فلا يمكن خلافه  
 على عدمه فيسقط الدعوى بغير بينة ولا يمين ويظهر من  
 جماعة الوقف في المسئلة ومنهم في ارباض على ما حكاه عنه حكيمهم  
 حكيم في قل ثم ان اكثر القائلين بالقبول كما قيل خصوصاً في  
 بما اذا لم يكن من اهل الخيرة ولا وجه له الا ما عسى ان يقال ان  
 حصول العلم العادي بعدم اخفاء القيمة السوقية له هو  
 محذور تكليف بقبول قوله وفيه بالمنع من حصوله وانما التمسك  
 الظن بذلك ولا دليل على محجبه سلمنا ولكنه غير مطر وسما  
 فيما يفتاوت فيه السوقية بالزيادة والنقصان في الآلة  
 القليلة من نحو اسبوع او اقل والحاصل جهل اهل الخيرة بها  
 غير مستبعد سيما اذا كان غائباً عن السوق ولو سويين ولا

فرق فيما ذكر بين ادعاء الجهل المركب او البسيط وما يظهر  
 من بعض المعاصرين من تخصيص ذلك في الثاني دون الاول  
 لانه عبارة عن اعتقاد عدم التفاوت وهو امر وجودي  
 فلا يوافق الاصل واضح الفساد وناشر من الخطأ بين اللازم  
 والملزوم فان الجهل المركب عبارة عما تركب من جهلين جهل  
 بالواقع وجهل بذلك الجهل اللازم حصول الاعتقاد خطأ  
 الواقع لانه عينه وح لا بد ان يسمع دعواه في اللازم لكونه  
 موافقا للاصل ولا ينافيه عدم سماع الملزوم لان جواز التمسك  
 بين المتلازمين غير مرتبط بالاحكام الظاهرية ولو اختلفا في  
 نقصان القيمة وقت العقد وعدمه فعلى مدعى الخيار البينة  
 والاحلف حظه كذا قيل في هذا الخيار فوري على الاقوى  
 للعمومات المقضية للزوم وللانقضاء فيما خالف الاصل  
 على افتد المشتق ولا يقتضاء التراضي الاضرار بالمراد عليه  
 لتغير السعر بتغير الزمان والاستصحاب غير معتبره المقام  
 عندنا لكون الشك في انقضاء المقضى مع انه لا يبارض  
 العمومات ثم ان شخفا في الروضة وغيره في غيره ذكر وان لا  
 فرق في هذا الخيار بين ان يكون المعين هو البائع او المشتري  
 او هما معا وهو مركب الا ان فرضه فيما معا لا يتخلو عن بعد  
 فربما لا ان الثمن اما ان يكون زائدا عن القيمة السوقية للبيع  
 حين البيع بما ثبت معه المعين فالمعني هو المشتري لا غير  
 ما ان يكون ناقصا كذلك فالمعني هو البائع ليس الا تكيف  
 يتصور اجتماع الامرين نعم قد يتراقى في بارى النظر فرضه  
 في صورة الاولى في الاشياء التي لا تختلف قيمتها بالنظر الى  
 الأشخاص كدفع الجار مثلا حيث انه يباوى لصاحبه بلغا  
 خطير مع انه في نفسه لغيره لا يباوى الا مبلغا لا يمكن من

في البيع

من الاجتماع فيما اذا باعه صاحبه جهلا بقيمته الواقعية  
 زائدا عن قيمة نفسه بالنظر الى المشتري وقته ان العبرة بالقيمة  
 السوقية وهي لا تختلف بالنظر الى الأشخاص جدا ولا يلزم ان  
 المعين فيما لو باع خيرا للمشتري في غاية الجمع والاهل لا يمتنع  
 المتعارف في ما يرا الاوقات لانه بالنظر اليه يباوى مبلغا  
 وهكذا في الامثلة مما لا يتكاد يفتقر مع انه من الواضح ان اهل  
 السوق لا يفتقر مع انه من الواضح ان اهل السوق لا يفتقر  
 هذه الاموال بالنظر الى الأشخاص ولا يمكن ان يكون غيبه فيما لو  
 باعه بقيمته المتعارفة والحال هذه الثانية فيما لو اشترى  
 جنسا مجنس فما ل البائع كان قيمة جنس وقت العقد خمسة  
 عشر وقيمة جنس وقت جنس والمشتري كان قيمة جنس وقت  
 جنس عشر وقيمة جنس وقت جنس في تمامه ان يكونا غير  
 في الظاهر كذا قيل في فرضه وفيه ان قضية الخالف في بعدة  
 البينة عدم الخيار لثبوت تساويهما قيمة في الظاهر فان قلت  
 ان الفرض فرضه في صورة الخالف فيما لو اشترى شيئا فقال  
 البائع كان قيمة وقت العقد خمسة عشر فالعين في المشتري  
 كان قيمة خمسة فالعين في قلت لانه في الخالف هنا بعدة  
 الخلف المقضى لسقوط الدعوى من احدهما الا يجوز ان لا  
 وبعد يتعارضان ومقتضاه التساوق وعدم الخيار لهما  
 المتكافئ فيما اذا وقع البيع على شئين في عقد واحد وكان  
 كل منهما يثبت معين في احدهما المعين على البائع والاخر  
 على المشتري وفيه ان الفرض اجتماعهما في بيع واحد او  
 المدك وبناء على اجتماع الذي ادعاه واحد من الاعضا  
 من ان يتعدا المعين يتعدا البيع فيخرج عن محل الكلام قبل  
 لو سلمنا انه بيع واحد نقول انهم ان الفهم في مثل ذلك ضم



الثمنين وعلى هذه المجموع ما مع قيمتها فلو كان هناك تفاوت  
 مما لا يسامح بمثله يثبت الخيار للبائع خاصة أو للمشتري كسب  
 الرابعة فيما اذا وقع البيع على شيء بحيث صدر الاجاب من البائع  
 في البلد مثلا والقبول من المشتري في خارجة وكان الغبن على  
 البائع فيه وعلى المشتري في خارجة كما في أيام الحصار مثلا وفي  
 ان البيع في الغرض اما على الزمة او على المعين الخا رجعا الى  
 من الظاهر عدم تحققة الاعلى احدهما لان الملازم على كل من  
 بصفاة المقر من اى مكان شاء البائع من غير ان يجر على  
 خصوصية مكان حتى يستلزم غيبة واما فرض عدم تمكنه الا  
 من الدفوع عن البلد فهو وان استلزم ضررا عليه لانه لما فع  
 خارجي لا يربطه باصل المعاملة ثم ان ما ذكرنا في ثبوت هذا  
 الخيار بشرط زيادة القيمة وقت العقد وبشرط جهل المتعق  
 بها وقتة هل المراد حصولها وقت العقد خاصة او من وقت  
 الحين الملك والظاهر التفصيل بين الشرط الاول فيقال ان  
 العبرة بحصوله وقت العقد خاصة والثاني فيقال ان العبرة  
 حصول حين الملك والوجه اما في الاول طر ان القدر المتغير  
 من كادله الما لا على ثبوته هو مع التفاوت حين المقدار  
 عروضا للتفاوت بعد الحين حصول التملك فلا دليل عليه  
 فيبقى تحت الاصل مع انه مقتضى الجود على كل ما تم حيث انه  
 اشترطه ان يثبت حينه كما عرفت مضافا الى عدم صدق المتعق  
 مع عروضا للتفاوت بعد ولا اقل من الشك والاصل عند  
 وعدم الخيار والى صدق ان العقد سبب للضرر فيما لو كان  
 الزيادة حاصلة حينه فليس سبب له بحدوث الضرر ولا  
 كان لو حصلت بعد وقد عرفت انما ان الاستفادة  
 ثبوت الخيار عند سبب العقد للضرر ولا يدل على ثبوته

اذا حصل الضرر بواسطة امر خارجي عن العقد كزيادة  
 القيمة في السوق بعد كانه من الواضح انه لا دخل له في  
 ثبوت الخيار في شيء كما لا يخفى على هذا يكون العبرة في القسوة  
 وعبره حصول الزيادة وقت الاجازة فيه والقبول في غير  
 بناء على النقل وحين العقد والاجاب في غير بناء على  
 هذا كله فيما اذا حصل التفاوت بحسب الزمان واما اذا  
 حصل بحسب المكان فالجواب فيه ايضا ان العبرة بحصوله في مكان  
 العقد فلو اشترى ما قيمته في مكان العقد خمسة بشرة وفي غيره  
 عشرة فيكون الخيار لصدق الغبن والضرر عرفا وهذا ايضا قد  
 مكان العقد والتسليم بما لا اشكال فيه واما مع الاختلاف في  
 العبرة بكان العقد او مكان شرط فيه التسليم وحين الظاهر  
 انك لا صدق الغبن ويحقق الضرر كما اذا اشترى مقدار من الخبز  
 في بلد بالثمن وكان هذا قيمته فيه لكن بشرط ان يملك اليه  
 في وجه كذا ولو اقر كونه المعدن ولا يكون قيمته فيه الا  
 في قليل قليل من الخبز ففي المتعقوبة وكونه متضررا عرفا بحجج وان في  
 المكان قيمته هذا فلا تفاوت وذهب شيخنا اذ حط على هذه  
 وهو كما ترى واما في الثاني فلعدم صدق المتعقون على علم  
 بنقصان القيمة حين التملك وجهل به حين العقد كما في  
 الصنف ومثل الضرر حيث يقال له ان العقد مجرد هذا الذي  
 على الضرر وانما انت اوقعت على نفسك بافراطك **والله اعلم**  
**بغيبه** هذا الذي انقص من الخيار وفي العين المنقلة اليه  
 سواخرج به عن الملك كما بيع ام منع مانع من اورد كما لا يستلزم  
 لم لا واما انصرف من الخيار فينا المشهور بانك انما لا يخرج  
 عن الملك او يمنع مانع من وده كما لا يستلزم في الزمة والغنيسه قطعا  
 ان لا يمكن ح رد العين المنقلة اليه لياخذها اصلا بخلاف

جماعة فلا يقطع عندهم ايقن فانه اذا اضغ فلم يجد العين  
 للمثل او القيمة جمعاً بين المحققين واستوجه هذا الاحتمال  
 شخصاً في الروضة وقال لكنه لم اقف على قائل به الا انه قد  
 ذكر في هذا ان كان المتيقن المشتري بعد ان لبسوا القوطية  
 خاصة الى المشهور والظاهر اذ اذنت له المال والا فلا وجه للفرق  
 بينهما كما هو ظن الاكثر بل وصريح الروضة في آخرها هذا ويحقق  
 الكلام بحيث يكشف الغائب عن المسئلة وفروعها هو ان  
 المتيقن الفاضل لا يتناول اما ان يكون هو البائع ونظر في المشتري  
 في الثمن او بالعكس فلو كان البائع فلا يتبع اما ان يجد العين في  
 عينه لم يكن دون تغيير نقصان وخرج وما نفع ردها أو  
 التغير او النقصان او المخرج او لا يجد لها اصلاً وان كان الأول  
 فيسرد ههنا الاشكال وان كان الثاني فان وجدها متغير  
 فلا يتبع ايقن اما انها متغيرة بصفة محضة كاللحم والقصاق  
 والصباغة والسكة ونحوها او بصفة من وجه وعين من آخر  
 كالصبر او بغير محضة كالزهر والورود وان كان الأول فيسرد  
 فلا يتبع المشتري ان لم تكن لها قيمة عادة والا بان زادت  
 قيمة العين بها فاشترى بشارك البائع في الزيادة نسبة  
 القيمة ولكن ظاهر الروضة ان له ايقن على علم ولو مع  
 الزيادة وصيرورة شريكاً فيها وفيه انه لا دليل على استحقات  
 الايقن فيما اذا لم يكن للزيادة قيمة لان ذلك الامر ليس باق  
 المالك حتى يغيره بذلك ولم يوجب لها قيمة عادة بالقر  
 حتى يتطال ببيعها وانما عمل لملك لنفسه وليس هنا لغيره  
 من البائع حتى يرجع اليه بما اعزاه من على او غيره بل مقتضى  
 خبر الضرر في الاستحقاق كونه ضرراً على البائع من دون  
 جابر له سيما اذا كانت الايقن مساوية لقيمة العين او زادت

عليها كما لا يتفق والمعارضة بانه لو لم يكن له الايقن لاستانم الضرر  
 عليه سيما ان صرف عليه ما لم يملكه اكد من دفعه اولاً كان لكونه  
 مقدماً عليه لا يضره وفيه ان هذا انما هو حيث علم بجوابنا  
 واما مع جهله كما هو الغالب فلا اقدام قطعاً وثانياً ان قضية  
 المعارض مع عدم المرجح به كما هنا المتساخط فيبقي اصله عدم  
 لزوم الايقن على البائع سيما مع المعارض واما اذا كانت للزينة  
 قيمة فافق للرجوع الى الاجن العمل مع الحكم بكونه شريكاً في القضية  
 استحقاقه للعين هو ان يكون حاصل علمه بالبائع ضليلاً لا وجهاً  
 في الزيادة منه جداً ثم ان ما ذكرنا من ان المشتري يشارك البائع في  
 الزيادة فهل يشارك في العين بنسبة القيمة مثلاً لو زادت قيمة  
 العين بواحد وقبلها كانت قيمتها تسعة فيكون عشرين بالزيادة  
 للمشتري قبل الايل يكون شريكاً في ثلث القيمة فليزني بكرة الزينة  
 مع الورثة في مال الزوج الميت وهو الاقوى جمعاً بين قاعدة  
 لاضرر وبين الاجماع المقول على ان الهبة ناعية للعين في الملك  
 وعليه نقول ان البائع يملك العين يملك الهبة ويكون  
 المشتري شريكاً في القيمة لانه لو لاه لاستانم الضرر عليه وما  
 يقول ان فهو هذا الشراكة انما يشرع بعد البيع مثلاً واما قبله  
 الضرر بما لم يدون جابر له مدقوع بان له ان يمنع البائع  
 من الضرر في العين حتى يعطل القيمة ولا منافاة بين نقل الشراكة  
 بينهما وبين تعاقب المولى فيها كما في الرهن فان الميراث لا يملك شيئاً  
 من العين لكن حقه متعاقب بها بحيث يمنع المالك عن التصرف  
 فيها والحاصل مقتضى الجمع بين خبر الضرر وبين ما استقر عليه  
 طريقنا من الحكم بتبعية الهبة للعين ما ذكرنا من ان له ان يتطال  
 ما يخص الهبة من القيمة بعد الموزع من العين وليس للبائع  
 ان يتصرف فيها قبل رد القيمة الا باذنه وعلى هذا ليس للمشتري



بعد فسخه ان يهدم الهبة لما ذكرنا من انهما الى الابد يتبعها  
 نعم لو اهدمها عدوانا ووجب ذلك فضا في العين اذ وجب  
 ظه الوجع اليه بذلك والا فلا يرجع اليه بشي نعم هو ان يفسد  
 في ملك الغير بالقول بان الجمع بينهما كما يمكن بما ذكره كل يمكن  
 بالزام البائع بالاجرة فواجبه الرجوع واصح الفساد لانها كما  
 بيناه قد تزور على اصل الدين فيضرب بالزامها كما لا يخفى فلا  
 جد وان كان الثاني فان لم تزد القيمة والعين بها فشرها  
 ولا شئ للمشتري مما انما مضافا الى ما قيل انه لا خلاف فيه  
 وحكمه عن بيع المفاصل ان جعله قولا واحدا وربما احتمل  
 بعضهم ان لا يشركه في ملكه بان اجزاء ما له باقية في العين بالوجوه  
 ومقتضاه الشك مطلقا وفيه ان مقتضاه الشك فيها حيث  
 لم يهلك اجزاء الصبيغ فيها وانما معه كما هو لازم فلا يحكم  
 بالشك كما اذا وقت قطرة ماء معصوب في حوض من الماء  
 مضافا الى ما قيل ان الشك مشروط بانها اذ الجسد المنقح هنا  
 مع انه لو سلمناه ان مقتضاه ذلك نقول ان الاجماع قد اذ  
 المخرج عن مقتضاه في مثله وان زادت القيمة بها فالكلام  
 فيه ما مر في صفة الحصنة وكلام شيخنا في الروضة هناك  
 دليل او جواب لا فرق في ذلك بين ان يكون الزيادة بقدر  
 الصبيغ او اقل او اكثر خلافا للصلامة في القواعد في الاجرة  
 قال ان في ذلك اعتما لا يشك احد ما كون الزيادة باجمها  
 للبائع وثالثا البطل بمعنى انهما في الزيادة بنسبة قيمة العين  
 والصبيغ وان كان الثالث وكانت الزيادة عن اخذ المبيع  
 بين الفاعل بالاروش والابقاء بالاجرة لانه مقتضى الجمع بين الصبيغ  
 فان مع الابقاء بلا اجرة فشرها على البائع ومع الفاعل بلا  
 ارش فشره عظيم على المشتري لان غرضه صدقته نحوها له

محمدة وهذا واضح وانما الاشكال في ان هذا الخيار هل هو  
 للمشتري انه لو اخذ الابقاء بها فليس للفاصل الاستماع او  
 للفاصل قيل والتحقيق انهما ان اتفعا على احد هما فهو الا  
 في رجوعا الى الحاكم وهو بوجه الامر بينهما بحسب ما مر من المصلحة  
 وفيه ان ظاهر الاحكام ان للمالك ولا يشك ان من الميراثات القوت  
 له وعليه لو رضى المالك ببقائه بالاجرة واخذ المشتري قلعها  
 والظاهر انه لا ارش لانه الموقع للضرر على نفسه وعليه تسوية الضرر  
 دضا للضرر عن مالكها واما ما يظهر عن بعض من انه لو رضى المالك  
 بالبقاء مع الاجرة فليس للمشتري القلع مع الا باستزاعه الضرر  
 في مال الغير بغير اذنه وهو محرم واخيرا الفساد دلان للمالك انما  
 حقه واستحقاقه من نفسه يد الغير مطلقا ثم لا يذهب عليه  
 ان حقه المخرج من الارض ليس بخصوصية فيها حتى لا يجوز بيعها بل  
 نظرهم ملاحظا الى الابقاء والاذا لمع الجمع بين التحقيق في  
 جواز رضاء المالك بالابقاء مجازا والفاصل بالقلع كذلك وان  
 كانت الزيادة زهوا ووجب ابقاؤه وان بلوغه بالاجرة وليس  
 له القلع بالاروش عند الاكثر على ما قيل معللا بان له امدا ينظر  
 وفيه نظرا لاجرة للفرق بينه وبين الغرس بل الاظهر انهما  
 اما ان يضر القلع مجازا لهما او يضر وان كان الاول فلا شبهة في  
 جواز الزام المالك للزراعة والغرس بالفاعل من غير ارش وان كان  
 الثاني فلا ينفوا اما ان يكونان بعدد مما لا ينفع بها الا ببقائها  
 قيمة اصلا فلا اشكال في انه اذا قلعهما المالك فليس عليه قيمتهما  
 قائما وعزروعا او ينفع بهما ويكون لهما قيمة لكنهما فاقتضاهما  
 في حال الزرع والغرس فلا اشكال ايضا ان له القلع مع الارش  
 ومجرد كون الامد لاحد هادون الاخر لا يصلح للفرق اذ لا  
 له في الحكم فان الارض على جميع المتبادر رجعت الى مالكها وله

تخلص ملكه عن مال الغير وان كان الثاني بان وجدها  
ففي الروضة اخذها ما كان انشاء اي انشاء ان ياخذها مع  
نقصانها بلا ارض فهو والاخر بالبيع ولا يصح في المسألة  
ان لم يكن المقص بعمل المشتري وان كان فعلمه فانظر انه  
كان ان ياخذها ما كان ولا شيء له لانه تصرف في ملكه تصرفا مآلا  
فيه فلا يتعقبه ضمان وفيه انه ان اخضع وجده العين فاقصته  
من حيث وصفها المطلوب او من حيث جنسها ففي الاول لا كاد  
وفي الثاني قسته سواء كان النقصان بفعل الله او بفعله كلف  
العين وانما فيها انما انما اخضع وجدها ما قلنا واستلغى يرجع  
بالقيمة فكذلك ما سمع ان الحكم بالزيادة لمن زادها والنقصان  
المالك تحكم بحيث وان كان الثالث بان وجدها بمنزلة ما اخضع  
بالجنس او بغيره وان كان بالجنس ففي الروضة انه ان كان بمساواة  
صانعه فريكا وان كان باجود فهو سقوط حيان لو كونه شريكا بنسبة  
القيمة او الرجوع الى الصلح او بهي ان انه لم يتمكن من التخلص  
فيكون شريكا معه سواء كان المزيج بمساواة او ادرى او اوجد  
له الارض في صورة المزيج بالاروى للزوم الربا في الربوي بناء على  
عمومه في كل معاوضة ولعمالة سقوط الخيار في المزيج بالاجود  
ما لا يصح له اصلا ومناف للاستصحاب فهو ساقط جدا واما ان  
الى الصلح فالضحية فيه قطعاً ثم لا دليل على تعيينه هذا كله حيث لم  
ينتهك احد المالمين بالمزيج في الاخر واما مع فرج صاحب المال  
الى القيمة او المثل لكونه يحكم المعلوم وان كان غير الجنس بحيث لا  
يقيم ففي الروضة انه كما معدومة والخص في الفضيل بين صور  
الاستهلال وعدمه بان يقال في الاول انه كما معدوم من الرجوع  
الى القيمة او المثل وفي الثاني فكما سبق في المزيج بالجنس من كونه  
بنسبة القيمة وان كان الرابع بان وجدها متعلقة عن ملكه بعقد

كما يبيع ففي الروضة والمسالك وغيرهما يرجع الى المثل او القيمة وهو  
جديد لانه مقتضى الجبر ما بين ما دل على بقاء الخيار وعموم ما يقتضيه  
العقد ولزومه ووجوبه من بعضهما في المقام احد الاحتياالات  
من كسفت فساد العقد الثاني لو فسخ الاول ومن افشاخه من فسخ  
لنسلط فاسخ الاول على امثاله ونقصه كالعضوي ومن اجباها  
بالفسخ لانه منع من فسخه هذا التصرف فوها يتعلق من صاحب الخيار  
بالعين فان لم يفسخ ويرجع الى العين فلا بد من ابقاء العين على ما  
كان عليه وانت خبير بان لازم هذا المنع بالتقليل المذكور وهو احد  
الاحتياالات التي ذكرناه لكن هذا التقليل قليل فلا يفرغ عليه من  
الاحتياالات فان غاية ما هناك ان صاحب الخيار ساطع على فسخ  
العقد وجدها كذا عند ثم الحكم بعد ذلك بخلاف باخلافا لا  
كما لا يخفى واما ان له حقا يتعلق بالعين ففسخ بحيث ان يمنع المالك  
من التصرف فيها بخلاف الاصل يثبت ذلك في الرهن للمرهن ولا  
دليل على ثبوته هنا مع انهم اطلقوا على جواز تصرف الموهوب له  
في الموهوب كيف شاء فليكن كذلك فيما يخصه بالاولوية ثم ان  
الواهب واسماجات الغار بحيث يؤخذ منه المثل او القيمة هذا  
على قول من يقول بحصول الملك بعقد الهبة قبل التصرف واما على  
القول الاخر فيظهر وجب اثر الاولوية وهو انه اذا جاز التصرف  
بالعقد الغير الناقض يجوز في غيره بالاولوية فتم مضافا الى ذلك كله  
انه لو كان كذلك لزم ان يكون لكل من اشترى شيئا ثم باعه سبيل الى  
فسخ العقد المتأخر او جعله غير ساطع على فسخ وذلك بان يقال  
البائع الاول فاذا فسخ العقد المتأخر وهو ظاهر البطلان  
ثم ظاهرهم في بيع الشرط انه لا يرد العين لكون المتوسط فيه رد  
العين وهو حسن ان تم اجماعا هناك والافقية تامل يظهر وجه  
في جعله ثم علم انه لا فرق بين ما ذكر وبين ان وجدها متعلقة



بعقد جازم بالأصل أو بالعارض جازماً في الحكم للروضة في القفا  
 حيث قال الزم بالفتح فان امتنع فحق الحاكم فان فقد روضته  
 المعتبرون ولعل الوجه إمكان أخذ العين شرعاً وفيه أن ما دل  
 على شطأ أخذ العين هو ما لو لم يلزم الإيجاب كيف ولو الرضا  
 ذلك لزم جواز التكليف بالشراء أو بالأقل لو أمكن إذا نقل  
 بعقد لازم أيقن وقد عرفت مناداة الحاصل أن الحيا ولا تغلق  
 الأبا لعقد حيث يملك صاحبه بالفتح وجعل العقد كالعقد  
 العين غير دها حيث لا مانع والمفروض أن الانتقال وصيرورتها  
 مال الغير المستلزم استردادها لمعاملته وتملك جديد يكون من  
 الموانع وأما لجواز إهدام المانع فحقه للمالك لا يستلزم وجوب  
 ذلك حتى لو امتنع عنه اجبر عليه فان ذلك امر لا وجه للحكم به  
 دون دليل وجبر الحيا لا يستلزم ذلك جذاً ثم إن استمر المانع  
 استمر السقوط وإن زال بان رجعت إليها فلا يتخلو من قبل  
 الفسخ والرجوع أو بعدها أو قبل الفسخ أو بعده وفي استرجاع  
 العين تم في تلك الأول وعدمه وجهان أقويهما الأول لأن  
 الرجوع إلى المثل والقيمة مشروط بثلث العين أو وجود ما ين  
 الرجوع إليه والمفروض أنه لا مانع منه فلا وجه إلا الرجوع  
 إليه لعدم أدلة الحيا والفاضية بالرجوع إليه لا يمنع عنه مانع  
 هذا وقد فصل شيخنا الأستاذ دام ظله في المقام تفصيلاً  
 جيداً وهو الرجوع إلى العين إذا فرض عودها إلى المالك بالأقل  
 أو الفسخ وعدمه إذا فرض عودها إليه بملك جديد كما لم يرد  
 لأن فسخ الحيا وأما بقضي إبطال ملكه لها بذلك السبب لا مصلح  
 وبيعاً أخرى القم من إطلان أدلة الحيا والفاضية بالرجوع  
 إلى العين حيث لا يمنع مانع هو كونها باقية على الملكية الأولية  
 ولما كان الفسخ والأقل لا ينافيان ذلك لانهما كما هو القم لا

يكون من أسباب التملك وإنما هو بطلان العقد فراجع له  
 ما كان عليه أولاً فأنما بالرجوع إلى العين وأما مثل البيع ثانياً أو  
 التملك بالأرض ونحوها فلا يشك أن التملك الحاصل يسببها تملك  
 جديد لا يربط له بها كان من التملك سابقاً فاملاً جيداً وأما في الآ  
 وهو زوال المانع بعد قبض العوض فلا شك لعدم رجوعه إلى  
 العين لتملكه للعوض ونحو وجهها عن ملكه وبالأصل فيقضي بقا  
 ما كان على ما كان حتى يقوم الخرج وهو غير موجود هنا كذا قال  
 شيخنا العلامة إمام الله ظله وفي إطلاق كلامه نظر بل نحن  
 التفصيل في المانع المثال بين أن يكون غير موصوف بالفتح  
 أو غير بان يقال في الأول أنه يرجع إلى العين كما قال المال  
 لا يملك يملك العين فهو يملك مملوكة الفاسخ ولذا يسمى قيمته  
 التلف على تقديره في يده لا يوم الفسخ لكن لما صار ممتنعاً  
 من الوصول إليها فانتقل إلى المثل والقيمة بدلاً عن الأصل  
 بالعين لا من نفسه فحق لما زال المانع رجوع المملوك إلى الفسخ  
 وهو المالك وفي الثاني هو ما ذكره دام ظله لأنه المانع من  
 رجوع الفاسخ إليها والسبب في انتقاله إلى العوض هو ملكه  
 مشرعاً الثاني أياها إلا أن رجوعه إليه للبيعة فقط حتى إن  
 الملوكة له كما في الأمانة المستولدة وأما بقيت في يدها فلا  
 هذا كله فيما إذا وجد العين منقولة وأما إذا وجد منافعها  
 منقولة فإن كان بعقد لازم كالاجارة فحق الروضة والمسا  
 جاز له الفسخ وانتظار انقضاء المدّة وبصير ملكه من حبه  
 وليس له فسخ الاجارة وتطهر الفائدة في ملكه ما لا يدخل  
 ملك المنفعة المنقولة من حمل وثمره واستحرام وعقود  
 وهو جيد إلا أنه يتوقف على إيجابه بالارث على ما حرمنا  
 سابقاً وأما على هذا صاحب الروضة فله الانتظار حتى إذا

لانه يجازى كرسا بقا فان وجدنا قصة اخذها محامانا  
 انساب منافع العين منقصه في وصفها وقد عرف ما فيه  
 مستوفى نعم لو كان مدة الاجاق قليلة بحيث لا يوجب فوت  
 منفعته في تلك المدة نقصا نافي قيمتها فلا ارشاح والمنفعة  
 عليه كما يظهر من بعض افاضل عصرنا بان ذلك يناق الفورية  
 غريبة لان ظاهر كلامه انه يفيق ولا يصرف فيها الا بعد انقضاء  
 المدة لانه ينظر انقضاءها ثم يفيق حتى يناف الفورية وان كان  
 بعقد جاز كما سكنى المطلقة في الروضة له الفسخ وهو غريب  
 ولو علم منه في فعل العين فلا جاز لان غاية الزام  
 الفاعل للتاقل على الفسخ ومع التذرع فيقضي الحكم ومع  
 التذرع فيبشر الفاسخ لان له الفسخ من اول الامر كما حكم  
 به في المقام وبالحيلة لادليل على ازامه للتاقل على الفسخ  
 فضلا عن تسلطه بنفسه عليه بل الحق في المقام انه ليس له الا  
 استردا العين مع الارشاح لهم الا ان يكون العبرة في شخص  
 السكنى على من هو مالك العين هذا كله اذا لم يكن تصرف البناء  
 في الثمن تصرفا محررا او مانعا من الرد كما لا يستلاد والاسقط  
 حينئذ على المشرع حكما اوليا بان الاصل في البيع اللزوم خرج  
 ملخرج بالرد للرد وبقي الباقي تحت وثانيا بان يد على الرضا  
 والالزام بالعقد عرفا وهو واضح وشرعا لما ورد في خيار  
 الحيوان من انه لو احدث المشتري فيما اشتراه حدثا فذلك  
 رضاه منه ولا شك انه بمنزلة السقوط وثالثا باطلاق العجا  
 المقولة على اسقاطه لم يمكن الطعن في الكل اما في الاول  
 فلان الادلة الفاصلة به مطلقة شاملة للمقام ولادليل  
 على اخراجها منها واما في الثاني فلو اوضح ان مجرد الرضا والالزام  
 به لا يقطع الخيار الا اذا قادن فعلا او قولا يكشف عن

هـ

هذه النية ضلي هذا يكون معنى الرواية حذر من لزوم ذلك  
 انه بمنزلة رضاء المتقارن للفعل والقول في ايجاب السقوط  
 في بعض الاحيان لانه ملازم له واما في الثالث فليست الاملا  
 فيها الاختصاص بمرورها بالخيار الثالث من الشرع فيه وجه  
 كذا والمجلس ونحوه واما الخيار الثالث بالعمومات كخيار الفسخ  
 وخيار التذرع والتسليم وخيار الروية ونحوها فلم يحك احد فيهما  
 ذلك هذا فيخص بها ذكرنا ان تصرف ذي الخيار ان كان منبعا  
 عن رضاه والزامه بالعقد القرينة والتمعية كما قد يتحقق في  
 العلم بالخيار فهو وسقط له علم بلا اشكال وان لم يبق عنه  
 كما قد يتحقق في صورة جهله بالعين مثلا او بالخيار فلا يقطع  
 بمجرد التصرف مطلقا سواء كان محررا او مانعا من الرد بقا الفسخ  
 المقضي للخيار المؤبد بالاستصحاب بل الغالب في هذا الفسخ  
 يرجع الى المثل او القيمة والقول بان الرجوع كذا للضرورة  
 على الغائب لا اختلاف الوعيات واضع السقوط هذا كله اذا لم  
 يكن الشهرة في المسئلة قاتبة واما مع بثوته كما هو الظاهر فلا خلاف  
 السقوط لانها وان لم تكن حجة ولكنها مؤيدة للاطلاق اذ له  
 الخيار ويبقى اصله الزوم سليما عن المعارض مع ان المعارض  
 من ثبوت الخيار ما دامت العين باقية على ملكه وقيام قيمتها  
 او مثاها مقامها في ذلك مع هذا التصرف يحتاج الى الدليل  
 والقصر بصوت نحو هذا التصرف نحو الخيار له وادله على  
 تحقق الشهرة هنا لعل الشهرة بالعكس مع وجود الغرض لا الخيار  
 في المقامين فان سقوط الخيار في المقام مستند الى فعلا  
 كك في تلك الصورة لاستلزام السقوط فيها سقوط حق  
 فخصر تصرف اخر بايع واما لو كان المبيوع الفاسخ هو الفسخ  
 وهو بعيد جدا هذا اذا كان المبيوع الفاسخ هو فله يقطع

الفسخ هو الفسخ  
 الفسخ هو الفسخ



حيث تصرف البائع في الثمن فطهر بل يرجع الى المثل او القيمة  
على نحو ما تقدم اذا لم يكن تصرف المشتري في الثمن تصرفا محررا او  
مناقصا من الرد ولكن فضل في الرخصة هنا تفصيلا لا لاجتماع  
بعضها مع ما تقدم منه فيما اذا كان المعين الخاص هو البائع  
واستخيره وان الفرق بين المتامين في حكمه وكيفية كان فلا  
يثبت به ايا العين او ثمنه مطلقا سواء كان قبل الصرف او بعده  
للاجتماع تحصيله وحكمه وحرمته القياس على المعيب **القسم الثاني**  
**حيث والناحية** اي تأخير اقتراض الثمن والمثل من ابيع ولم يقض  
**الثمن** **والسليم المبيع** **لا يشترط انا حيز الثمن** كما يشترط في  
النية والسلف **قال البيهقي** لا يلزم للبائع نية وليس له ان يبيع له  
**ثلاثة ايام** **قال البيهقي** **التي فيها اسحق** **والا** **اي** **التي** **لا** **يثبت** **به** **كان** **البائع** **اول** **يا**  
فخرج استثنائها واحال هذه ثبت الحياز بين التفتيح والامضاء  
البائع خاصة بلا خلاف محقق معتد به اجده بل على ما حكى  
استفاض على الاجماع عليه في جملة من الكتب كالانصار و  
وكن ذلك وقبحه والتفتيح وقد يظهر دعوى الاجماع من المراسم  
والغنية ايقم والهلك عن غاية المرام انه المثل هو ذنبه صحيح  
الكتبة يقر والاجماع المقول مضاعفا الى المستفيدة المقصد  
منه يتبع حجة قطعا ومع ذلك المصووص به مستفيدة منها ما  
دفع في الفقيه صحيحا عن جميل عن ابي جعفر قال قلت الرجل  
يشترى من الرجل المتاع ثم يدعه عنده فيقول احب ان يتيك به فنه  
قال ان جاء فيما بينه وبين ثلثة ايام والا فلا يبيع له ومثله في  
الكافي في الصحيح او الحسن عن زرارة ومثله موثقة ابن ابي عمير  
اشترى بعاقتي ثلثة ايام ولم يحق فلا يبيع له ومنها صحيح على  
يقطين عن الرجل يبيع المبيع ولا يقضه صاحبه ولا يقض  
الثلث فما لا الاجل بينهما ثلثة ايام فان جاء قبضه والا فلا

بيع له مع امكان ان يقال ان الاصل بثبوت هذا الحياز ولكن  
المتبايعين معهما خرج ما خرج بالادلة وبقي الباقي وهو المسئلة  
المعروضة بخلاف نظر الملة الفاعلة المسئلة ان كلاهما هو مقضى  
العقد فهو في حكم المشروط في ضمن من حصول التسليم على الفسخ  
عند الاخلال به فليس نقول تسليم كل من العوضين الى من انتقل  
اليه من مقتضى ان كان له القدرة على التسليم بعد العقد لا  
قوله ان العقد المطابق يقضى بالحوال بل وظاهره هو ان يكون كالمثل  
في ضمن العقد عند الاخلال به كما هو مفروض المسئلة وحيث  
ما لا يخفى لان الذي من مقتضى ما لا يكتفى ما انتقل اليه من العوض  
ونسب بسبب العقد على التسليم والمطالبة وانما لو تعدل التسليم  
قبله بطل البيع ومثله لا يحصل الحياز كما ذهب المتصل عند  
عدم امكان فكل واحد بعد الاقبول وهذا هو الواضح قوله ان  
بل وظاهره ايضا استيما بعدم مقابلته بقوله ان شرط التحويل  
ليست المطالبة عند حلول الاجل الاجل واما نفس فعلية التسليم  
فهو حكم من لحكامه المترتبة عليه وليس امتناع المالك عنه مع  
امكانه تعلقا لمقتضاه حتى يوجب التسليم على الفسخ بل للاختزان  
يجوز على ذلك ان امكن والا لم يفتقر التسليم عليه كذا قال  
الدفع والتسليم ولو مع الرضا بل ومع الامتناع عن التسليم  
وهو واضح الفساد ثم ان النصوص المستدل بها لانهن ضابطا  
المطلب على شروطه المتفرقة من اشتراط عدم اقتراض المبيع  
اشترطا تأخير الثمن بل اطلاقا بينهما يشمل الصور كلها وامامنا في  
سؤال ابن يقطين فلا يصح لتقييد جوابه فضلا عن عزولها  
تقر في محل ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المورد ولما  
المعارضة بما في سؤال زرارة كذا ذكرها بعض افاضل عصرنا  
قالا بل قد يظهر من سؤال اقتراض المبيع وثبوت عند البائع

فليست في محله اذ معنى يدعى بتركه لا انه بتركه بعد ان كان  
مقبوضا مضافا الى انه لو سلمنا ذلك لكان ظاهره الاخذ باليد  
وفيه عيب لان القبض في نحو المتاع كما هو مذهب جماعة الفقه  
والا لما صح الاستناد الى هذه الاخبار لظهور اصلها في خصوص  
الاخذ باليد لعل في تحقيقه بعد عقد البيع ولقد اجاب عن  
في الرياض حيث قال ولعل استناد الاصحاب الى هذه الاخبار  
مع اشتراطهم عدم احتياز المبيع متى على كون القبض عندهم في نحو  
المتاع هو الفعل لا مجرد القبض باليد لكن الامر سهل بعد ما يظهر  
من اتفاقهم على الاشتراط وما يشعر بل ويدل عليه الصحيح المنقول  
في الرياض عن الرجل يبيع البيعة ولا يقبضه صاحبه قال لا  
بينهما ثلثة ايام قالان قبض بيعة والا فلا يبيع بينهما قال وفي  
الغنية نسبة الى رواية اصحابنا بل قيل عليه الاجماع بقبضه  
مع انه مقتضى الاختصار على القدر المتيقن في الخيار المحقق  
للاصل فعلى هذا لو حصل شك في تحقق احد الشرائط المذكورة  
كون فهل يحكم بالخيار نظر الى ان الاصل بتحقيقها لكونها فاقدة  
اولا لان الشك في الشرط يوجب الشك في الشروط والتمسك  
بقصوى الروم وجهان اظهرهما الاول والمناقشة فيه اولا  
بانه من اصول المشتبهات فيها فثابتا بان الاصل كما هو  
في محله لا يخصص له عموم فكذلك ايضا لان المخصص هو  
مادل على ثبوت الخيار عند الشرائط المذكورة والاصل في شخص  
عنوان الخاص كما ان اصله بقاء النجاسة فيما علم نجاسة شخص  
كون الشيء من افراد ما علم قدرته الذي قد خرج من عموم كل  
شيء ظاهر يقول لحيث تعلم انه قد روي من هنا يظهر ان القاعدة  
تقتضي ثبوت الخيار عند المدا في حصول القبض بقبض بعض  
التمس او المتيقن مضافا الى ان الحكم من الادلة الشرعية عدم

قالوا انما يقبض المتاع باليد  
اعلى التمسك ونحوه في غير ذلك من  
الادلة الشرعية في البيع

والسبيل  
فيما تقرر في الفقه في البيع  
في الاصل من المدا في

اقص

اقتضاها بالتمام مستلحذ الحديث المحل في هذا وقد ادعى بعضنا  
الخلافة فيه ايضا فلا اشكال في المسئلة بحمد الله وقد استك  
جلى رحمه الله في المناهل مضافا الى ما ذكره كبحر لا ضرر ولا  
ضرار وفيه اولا انه لا يجوز بل واقل منها في عدم اثباتها للطلب  
على ما هو المقصود وثانياً انه كما مر من البيان بغيره انما يوجب الجحيا  
حيث يكون اصل المعاملة موجبا للضرر كما في خيار العين والعيب  
لا اذا تحقق الضرر من امر خارج كاستناع المشتري في المقام من  
تسليم التمس وثالثاً انه يمكن ان يدقاع الضرر هنا مقاصد كما صرح  
به جلي في الرياض وغيره وقد يناقش فيه بان التمس  
على المشهور مشروط باستناع من عليه التمس من الاداء او انكاره  
ولعل مدعيه قدس سره ايضا ذلك والمسئلة المفروضة اعلم  
من ذلك التحق بالخيار المدعى كغيرها من احوال كونه كذا  
واما المناقشة عليه في ما يقتضي في الموارد التي يشك في العين  
والعيب والروية مع امكان التماس فيها فواضحة السقوط  
ظاهر النصوص كما نرى بطلان البيع بعد الانقضاء كما عن الاشكال  
واحد قولي الطوسي وبعض من اخرج من المناظرين كالمقدس  
الاردبيلى لا يثبت الخيار كما هو المراد الا ان الشهرة الضمنية  
والاجماع المستفوضة نقلها الشاهد بصددها تطابق  
القضاء عليها الامن شاذ لا يزال محلنا فاعلم اصله انباء  
الشك واشتمالها والبيع عندهم باللزوم حيث يعبرون عن  
لونه بنفسه كما في خيار المجلس عند رده فيه اخبار معتد  
دالة على هذا فان في بعضها قسيت خطأ ليجب البيع مع  
البيع كان ثابتا بنفسه لعمد اوجبت حمل البيع المتفق بعد  
تعدد الحمل على الحقيقة على البيع اللازم خاصة وان كان  
اقرب المحاذات في البيع مع امكان المناقشة في ظاهره والله



يورود الشيء مودود قوم لزوم المعاملة فلا ينفذ سوى نصيب  
 وهو جامع مع بقاء الصحة المستفاد من الأدلة المتقدمة والأدلة  
 المستفاد من الأدلة وكما لا يظلمه حكمه شرع الحيا ومضافا  
 اشعار بجلتها من ذلك من حيث تخصيص الشيء بالمشي فقال  
 لا يبيع له وهو ظاهر في الثبوت للبايع وأما قولنا في الحسن في  
 صحة ابن يقطين والأدلة لا يبيع بينهما فلا يبيح الحمل المذكور فان  
 ثبوت الحيا لاحدهما ينفي اللزوم بينهما وعلى هذا الحمل كلام الحنابلة  
 سيما الاسكافي والصدوق على ما ذكرنا غير بعيد لتوافق تعبيرها  
 مع متن الخبر ولعلنا لم نجد المحل المظلم عنها الخلاف في المعاملة  
 ما اشاروا اليه بوجه من الأدلة فانه على ما حكى وان استدل  
 البطلان المذكور وان الاحصاء الان لاختلاف مع ذلك الخيار  
 في جملة من كتب سيما الخلاف حيث نسب فيه الخيار الى اجماع  
 الفرقة واحبارهم فبينه واصححه على اداة بطلان اللزوم  
 في الخلاف كما اوردناه غير معلوم ومخالفة بعض المتأخرين  
 عز قارح مع انه نفى عنه البعد وهو غير صحيح في مخالفة من  
 العجب بعد ذلك كله من صاحب الحدائق على البطلان والاشارة  
 ثم انه لا فرق في البيع بالاضافة الى المدة الخيار بين الامته وعيها  
 كما هو قضية اطلاق النصوص والفتاوى وصرح بجلتها من الكتب  
 خلافا للفتنة فيما حكى عنه في الرياض جريم الفقيه ومحمد  
 الاستبصار وكذلك التهذيب فجعل المدة الخيار فيها المشهور  
 للصحيح عن علي بن يقطين الصريح في ذلك وفيه انه اذا زاد  
 لا يبارضها تقدم من الأدلة من وجوه شتى وربما حمل على  
 الصبر ولا يأس به فتاها في الأدلة اعلم ان ظاهرا لاكثر ان  
 شرط القبض المانع كونه باذن المالك مطلقا فلا اثر لما يقع  
 بدونه كما لو ظهر الشيء مستحاضا او بوضاؤه وجهه مضافا

واما الشيء فانه على ما كان اسند

لا يبيع

الى الاصل الذي يقدم هنا تأسيسه للرد ولا يصدق القبض  
 المبيع ولا انه جاء بالثمن ومورد الاجماع هو الاول كما هو مورد  
 الاخبار هو الثاني وقد يفتش فيه بان عدم الصدق كونه  
 ايقن ولو مع الاذن فلا يبيع التمسك به على اعتباره وفيه ان  
 يجوز على ظاهر الأدلة وان كان يقضي بذلك ايقن الا انه لما  
 قام القاطع على عدم اعتباره وظاهرهما وكان صوت الاذن  
 اقرب المجازات اليها يدين ذلك خلافا لجماعة ومنهم الشيخ  
 حيث قالوا وكفى في الثمن مطلقا في القبض بخلاف المبيع في شرطه  
 الاذن استنادا الى ان قبض الثمن من قبل البايع كما قبض المبيع  
 فيسقط حقه بها ويقض المشتري ليس فلا له ولا يصدق حقه فيها  
 غيره وفيه نظر ثم هل يشرط في القبض المانع قصد كون الشيء  
 مبيعا او شراحيث لو اعطاه غفلة او دعيه او زعمه او غير  
 لا يبيع ولا يجهان ولا يبعد من جميع الاول لانصراف الأدلة  
 اليه هذا اذا كانا فريدين معينين واما اذا كانا كليين فالظاهر  
 اعتبار القصد في الفرد المدفوع لعدم صدق الاضا من غير  
 فيما لو خلى المدفع عن القصد فالمراد وليس المراد من القبض  
 هنا مجرد القبض باليد او النقل بل المراد القبض الاصح منه  
 كون المبيع كليا في ذمة المشتري او الثمن كذا في ذمة البايع  
 اما لكل منهما صاحبه على اخص من ان كان كل منهما لما اشغل اليه  
 ومن احضارا الثمن عند البايع عند امتناعه من اخذ لا لعد  
 ومن كون احدا الغرضين او كلاهما مقبوضا قبل العقد لما  
 يظهر منهما في الموارد التي يعتبرون القبض كالمطبخ وغيرهما  
 التي تصحح البعض هنا هذا وفي التحرير انه لو امكن منه سقط  
 حيان قال بعض المتأخرين وهو جيد بناء على انه الحلية والاقالا  
 البقاء وان اسقط الثمنان به لمنع عموم البدلية والارتب

عدم سقوط الضمان به ايقاع عدم صدق القبض بخبر  
ذلك فهو ادلة حكم وفي سقوط الضمان بتأخير الثمن المستد  
لرضا المبيع وجهان ولا يبعد ترجيح الاول لانصراف  
اطلاق قوله فان لم يجز بما لثمن فلا يبيع له الى عدم الجحى لامع  
الرضا بالتأخير والمناقشة فيه بان ظاهر خبر الحمل حصول  
الرضا من المبيع بتأخير الثمن الى ان يذهب ويأتي به كما هو  
الاغلب في المعاملات من نوعه بان الكلام في الرضا بالتأخير  
الذي لم يكن باعتبار وقوع الجحى بالثمن به والمستفاد من الخبر  
وهو ان المالك ايقع الرضا به بالتأخير المذكور وهل يقطع  
بالنصر الناقل الجرح عن القبض لا سيما كان او جاز او لا  
مبين على انه هل يتحقق ملكية الخيار في الثلثة وبملك بالقبض  
الخيار بعد مضيها او لا بل يتحقق فليس الخيار وملكه بانقضاء  
وقبل الايو حيا اذا هلك ان قلنا بالاول فالظاهر السقوط  
به وان قلنا بالثاني فالظاهر عدم الاختصاص ما دل على  
سقوطه به بما اذا حصل من له الخيار ثم اعلم انهم صرحوا  
بانقضاء الخيار المذكور وباشراط التأخير ولو ساعدوا لعل  
سره خروجه عن عقد الاجماع الذي هو عدة الادلة وهل  
يشترط عدم اشراطه في تمام الثمن او ببيع والبعض ايقع  
بان يكون حكمه حكم الاشراط في المبيع او يكون حكمه حكم قبض  
البعض من عدة انقضاء الخيار وفيما لم يشترط فيه التاجيل بان  
وفيما اشترط فيه متقيا وجوه واحتمال ان الا ان اظهرها فانها  
لما حركه فبعض البعض ثم ان ظاهر الخبر والسيد والفاشي  
والدليل والخلو والاعلام في خبره على ما حكى ان عدم  
المدن من حين الفرق استناد الى ظهور النص والقوى في  
لزوم البيع في تمام المدن المستأثر من ذلك اذ لو كانت من

او يكون الخيار

من العقد لا شتمت على خيار المجلس فينتفي الزوم في الجرح  
بل الجميع فيها اذا طال المجلس بقدرها والى ان المبادر ومن  
ان جاء فيما بينه وبين ثلثة ايام تجب من وقف المفارقة اذ  
لا يمتثل الجحى حال الاجماع وقد يتوجه على الاول او لا بالقبض  
بقوله ثم في خيار المجلس فاذا اخذنا فسد وجبا لبيع مع انما  
باجتماع مع سائر الخيارات وثانيا بان المبادر منها وان كان  
اللزوم الا ان من حيث التأخير والمجلس لا يمتد وعلى الثاني بان  
منزل على المفارقة حيث ان التا لبحصول المفارقة العقد  
بزمان يسير والازم تحقق الخيار ولو بعد شهر او ان يبعد  
المجلس ولم يتحقق القبض والاباض ومن البين ان يخرج عن  
الادلة على هذا فالأقوى عندي ان مبدئها من حين العقد  
المفارقة مع حصول الملك لا العقد الجرح عن الملك ولا الملك  
الجرح عن العقد كالمالك الحاصل بالاجازة على القول بالانقضاء  
من حينها لان اطلاق ادلة الباب لا يصرح الا اليه وعموم  
اللزوم في غيره يحكم ولا يشترط كون الثمن معينا واما المبيع فعن  
جمع على ما حكى اشراط قبض وظاهر الاكثر على عدمه ولعل  
استنادا للمشترطين الى ان العلة في ثبوت هذا الخيار هو لزوم  
بتأخير الثمن ومنه عن ما لم المنقول اليه بالعقد عليه وهذا  
لا يتصور في الكل والى ان اطلاق ادلة الباب يصرح الى ما  
اذا كان المبيع معينا شخصا لكون الغالب في البيوع الواقعة  
بين الناس وفي كلا الوجهين نظرا ما في الاول فلما بينا مستو  
فلذلك مضافا المحسوس لعين يتحقق في كل التجاري ايقع مع انهم  
لا يؤولون بجريان الخيار فيه وانما في الثاني فلان غلبة وجوده  
غلبة استعماله فوجب صرف الاطلاق وحكمه عن الخبر انه قال  
ولا خيار للمبيع لو كان في المبيع خيارا لهدمها وظاهره عند



الفرق بين خيار الحيوان المضمون بالمشرى وخيار المشرى  
في السرايم بخيار الشرط وصريح عدم الاختصاص بالبايع بل  
المشرى ايضاً كل وفصل بعض الاجلة بين ما اذا كان المشرى  
للمختار هو البايع او المشرى وقال والاولى سقوطه في الاول  
وبقاء في الثاني خيار الحيوان كان او شرط وقوى بعض قائل  
عصرنا بعد استثناء خيار المجلس واحكم عن التزم ولا وجه  
للمحك عنه جداً لثبوت خيار المجلس قطعاً الا ان يمنع الملازمة  
لقوله لاحدها فاعلم وكذا ما في السرايم واما وجه الثالث و  
الرابع فهو ان هذا الخيار شرع لرفع حزن وادراك امر و  
تسهيله وقد اندفع وسهل الامر بغيره وان المستفاد من نص  
وقاوي الاحكام لزوم البيع ما قبله من ثلثه واما استثناء  
خيار المجلس كما عن الآخر فليقيام الادلة على ثبوت وجهه  
تخييف وقد ظهر الوجه ما ذكرناه انما نقول هنا مضافاً اليه  
ان الامور المذكورة حكمة لثبوتها لاعتلال وقد قرر في محله ان  
الحكم لا يجب اطرافها وبقوت خيار الوكيلين المطلقين  
وللعادة من اثنين اشكال الان الاقوى عدم ثبوتها للاصل  
وعندما صرف الادلة اليه ولم يجد احد من اليجاب تعرض  
لذلك اثباتاً ونصاً الا ان يقال ان لازم من اشترط هذا  
يشترط خياراً ومطراً ان يقول باشرط العقد والبايع والمشرى  
اذ مع الاتحاد يكون خيار المجلس بائناً فيفتح عن خيار الثاني  
فما لم يأت هذا الخيار في سقطه باسقاطه بعد الثلثة لكونه  
من الحقوق وباشترط سقوطه في ضمن العقد الموجب له  
بعد الثلثة او قبله لعدم ادلة الشرط وفي سقوطه باسقاط  
قبل الثلثة وجهان مبنيان على انه تثبت بنفس العقد وان  
تأخر زمانه كما اذا اشترط خياراً او اشترط داراً بعد شهر

او ثبت بانقضاء الثلثة سواء جعلناه جزء السبب او تمامه  
فان قلنا بالاول فالخيار حصول السقوط به ولا اشكال وان قلنا بالثاني  
فالخيار عدمه لان الاسقاط فرع الثبوت وان قلت يكفي سقوطه بغير ثبوت الاهداء المأمور  
بالعقد اما لا هذه القيد من التوبة  
كان في تعليق الاسقاط به اولاً ايضاً حق من الحقوق او شيئاً  
فيجوز اسقاطها فاذا اسقطها وانقضت الاهلية فلا يثبت بعد  
ذلك الخيار اذ لا اهل له فبقي اسقاط الخيار مع اسقاطه باسقاط  
اهلية قلنا قضية القواعد عدم السقوط باسقاطه حتى لو كان  
من الحقوق وقد انت الدلالة على سقوط الحقوق به ولما عرفت  
ثبت والحاصل ظاهر الادلة عدم حصول ملكية الخيار لا بعد انقضاء  
الثلثة وعليه قد عرفت ان الاصل عدم سقوطه به مع انما قيل  
اطراف الادلة للخيار قاض يخففه بعدها اسبقه اسقاطه لا في  
يظهر الجواب عما استدلل به بعض من ان الاصل للزوم فاعلم  
يلزم عليك ان المراد من اشترط السقوط اشترط عدم ثبوت  
او اشترط لزوم العقد او اشترط سقوطه كما لو اشترط في عقد  
كون نتائج عقد واحد ولو في سنين في محل ثبوت في لا يرد ان  
السقوط كالاسقاط فرع الثبوت ولا يقطع هذا الخيار بمطالبة  
البايع الثمن بعد الثلثة وان كان قربة للرضاء بالعقد لا بالاسقاط  
على اشكال مع المزية المفهوم لبعضها من الاجازة في خيار الحيوان  
ولو بطل المشرى الثمن بعدها قبل الفسخ في سقوط الخيار  
مشتاوهما واول الضرر والاستحباب والثاني اظهر لكون دليل  
الاول معطاه مستبطلاً لو كان الثمن او المثلث ممن يتعلق على من  
اليه فالأظهر عدم السقوط لعدم ادلة الخيار ولا يارضه عموم  
ادلة الانسان لانه يحصل وعند الفسخ يرجع الى المثلث في المثلث  
والقيمة في القيمة ان هذا الخيار على التراضي ولم يحد فاعلم  
بالضرورة والوجه فيه اطلاق الادلة والاختيار المؤيد بالاستحباب

فتم هذا فان تلف المبيع باذنه او بغيره بعد ثبوت الخيار باقتضا  
 الثلثة مع شروحه كان من البايع اجماعا محصلا ومستقولا بالاستقفا  
 او بالتوازي مضافا الى القاعدة الثانية بالاجماع والاختيار من ان  
 كل مبيع تلف قبل قبض فهو من مال بائعه والى خصوص اطلاق  
 الجزا لاني ولا فرق فيه بين بقاء الخيار وعدمه نعم استشكل في  
 الاول دليل في الاول معللا بان القاعدة المذكورة معارضة بقا  
 ان كل مبيع تلف في زمان الخيار فهو من الخيار له تعارض الحق  
 من وجهه فنفى الموجه لاحدهما وفيه اولا ان ورود الثانية  
 كما هو ظاهر جرح وصريح بعض بعد القبض وثانيا ان الموجه لا  
 مانع من اجماعات المحكمة وعمل اصحاب مضافا الى ان بعض  
 ما دل عليها ورود بلفظ العموم بخلافه في الثانية فانه بلفظ الاطلاق  
 وكذا الاخر فيما ذكره من عرض السلعة على المشتري فلم يقبله وقد  
 الاعلى القول بان قبضه لكونه تحليه فانه عليه يكون من المشتري  
 لكون التلف بعد القبض وعلى هذا المعنى يحمل كلام ابن النخعي و  
 ابن الصالح وقد اختلف فيما لو تلف في الثلثة فقال المصنفون  
 وجميع من يتبعه يتلف في الثلثة من المشتري وبعد ما من البايع  
 وعليه الاجماع على ما حكى في الانصار والفتية والوجه وفاقا  
 للناظرين وبعض المتقدمين انه لو تلف كان من مال البايع في  
 الثلثة **وبعد ما على** ان يكون القدر ان لم يقبض مضافا الى دعوى  
 نفى الخلاف عليه حكاية الاجماع والخبر في رجل اشترى متاعا من  
 رجل وترك المتاع ولم يقبضه وقال اني اشتريه فدا انت في الثلثة  
 من مال من يكون قال من صاحب المتاع الذي هو في يده فاذ  
 اخبره من يمينه قال بائع صان من لحقه حتى يرد اليه ماله وقد  
 للقول الاول مضافا الى اجماع المتقدمين بان الاصل في  
 كمال ان يتلف من مال مالكه جرح بعد ائتمانه بما هو يبيعها

على القاعدة وبأن الملاء له فيكون التلف عليه لللازم الا ان  
 لما اشهر عندهم من ان من له الحق فله الزم وما يستفاد من بعض  
 اخبارنا والشرح يخرج بعد الثلثة بالاجماع ويبقى فيها على اللازم  
 والمناقشة في الكل يمكنها في الاجماع فالأمر هو ان يكون له ما  
 الاكر على خلافه وثانيا انه معارض بالاجماع للثالث المتعبد بالثمن  
 العظيمة وثالثا انه معارض بالاجماع الكثرة المستفيضة على  
 القاعدة الناطقة بان التلف قبل القبض من مال البايع وهو ان  
 كان الخصم منها الا ان العام اذا كان اقوى لم يكن الخاص ورودا  
 لفقد علة الورد وهو الحق في الدلالة والاعتبار في مقتضى  
 العرض واما في الاصل فله ورودا بحجبه على عدم ورود الدليل وقد  
 عرف كثره وروده واما في اللازم فبمثل ما ذكر في الاصل  
 واما التفصيل بين المتلف بعد عرض السلعة على المشتري فلم  
 فالاول وقبله الثاني كاعين ابن حمزة والحلي فلا يستدل به  
 ما بيناه وقد عرفت ما فيه وهل يعرف فيما ذكره من ما اذا كان  
 في بعض المبيع اولا احتمالا لا ولا يبعد ترجيح الثاني لانه اما  
 حقيقة في الجملة او ظاهر فيها عند الاطلاق والتلف لكونه م  
 عديما اذا تعلق به فيكون صدقة انتفاعها وهو قد يكون بانقضاء  
 التجميع وقد يكون بانقضاء بعضه اصدق انتفاعا وتلفها ح  
 ايضا هذا كله حيث يكون التلف باذنه او بغيره وان كان من قبل  
 البايع ففيه وجهان بل قولان احدهما ان التلف ح يرد  
 من مال المشتري لانه ملكه فليس للمشتري الا الرجوع الى البايع بقبضه  
 المبيع يوم التلف ولم يدل شيء على دخوله في ملك البايع حتى  
 منه لاختصاص قاعدة التلف به لا من قبل احد وهذا هو مخار  
 جمع من جملة في الواضحات ثانيا ان المشتري بالخيار فله ان يبيع  
 العقد ويترجع عنه او يتركه ويطلب المتلف البايع بالقبض



يوم التلف او قبله وهو محال ولا كره ولا شبهة بالنظر الى القواعد  
من عموما للزوم واصلا لاعداد الحيا واصل لاعداد الاشغال  
المتبر في هو الاول وان كان من قبل المشتري فلا ريب ان الدار  
من ماله فلا يقسم بينهما البايع فله ان يفسخ ويرجع الى المثل  
والقيمة وان كان من قبل الاجنبي فترجع البايع ان فسخ عليه بالمثل  
او القيمة ولا يخرج عليه المشتري هذا كله في تلف المبيع ولما  
تلف الثمن قبل هو مثله فاذا تلف قبل قبضه يكون من ماله المشتري  
ويفسخ به العقد ولا استظهر الا من بعض اصحاب حدى  
العلامة قدس سره في الرياض بل واستقر من كلامه دعوى  
الوفاء عليه وعلى ارادته من المبيع بالتحمل على المعنى الاعم اى المنظر  
اليه بقدر البيع مع ارادة المشتري من البايع الغنا الى الصدقة ما  
عليها لثمة ثم قال فانما والافاق لمصلحة الحمل اشكال لكن ظاهر الخبر  
المتاقي العوم واراد به خبر سيرة المتابع قبل القبض ثم قال فلا  
باس فيه فيكون التلف قبل القبض من المشتري كما ان تلف المبيع  
قبل القبض من البايع انتهى والاوى هو الثاني لانه مقتضى العمل  
وظاهر الاصحاب والنصوص وكلامه لو كان صريحا في نقل الاجزاء  
لكان هو هو ناجدا فضلا عن اشعار به ولما استظهر ان من  
السرقة ففقيه اول انه ضعيف لا يعول عليها الاموضع الاجزاء  
منه وهو تلف المبيع وثانيا ان ذلك لثمة باعبار ذلله وهو من على  
ارجاع الضميرين المخرورين الى البايع وهو خلاف الظاهر انه  
يلزم التعليق المذكور فيه لان الغنا من هذا المعنى ثابت متى تلف  
سواء اخرج من البيت اولافا لاوى ح ان يكون حتى يبيع في  
القبض لانه يكون المعنى ان القبض ينقل ضمان المبيع الى المشتري  
ليرد الى البايع ماله وهو الثمن فان الزوج يصير واجبا على المشتري  
بخلاف ما قبل القبض لان حبه حبي والتعليق يناسبه ولا يمتنع

خلات القادر لا رجوع الغنا مرجع الى المبيع الذي هو اقرب  
والضادى والنصوص بواضحة ايضا وبالجملة فهذا لو لم يكن  
اظهر من الاول فلا اقل من مساواة معه فلا يصار الى احدا  
بالمختص من دون مرجع وثالثا ان غاية الامر ولا لغيره على  
ان المبيع ضمان محض البايع حتى يرد اليه وهذا لا يوجب  
التلف منها له بحيث يفسخ به العقد فلا يبيح البايع الاخذ  
المبيع بل يكون معناه ان يدح يكون يدعيان حتى يدفع  
اليه كما في القصب وغيره فانه تلف فيبقى الكره وهو البايع  
او قيمته والفرق بين الامرين بين **تلف** حيث اعتبر في هذا  
الخيار عدم القبض والتأجيل فلا يعقل ثبوته فيما اشترط  
فيه شي منهما كما لمعاطاة بناء على اشراط القبض في وقوعها  
في تمام اعداد العوضين وكما لصرف والسيب حيث ان حصول  
الملك في الاول موقوف على القبض قبله لملكه وبعد بل  
ومقابل بان فرض حصول القبض بعد تمام التملك ممكن  
هو فيما اذا حال المجلس ثلث ايام وازيد فوقع القبض بعد  
تمامها من حين العقد فان مثله لا يوجب سقوط هذا التملك  
لتحق شرطه مدفوع بان البيع عبارة عن التملك على الاقوى  
وهو لا يحصل الا بعد القبض والمفروض ان التملك لا يوجب  
للمبادر انما هو بعد البيع والافقولا فظاهر الادلة اعتبار  
القلته من حين العقد الملك فتم **القسم السادس من هذا ما عتد**  
**ليومه وان اشترى ما يفسد ليومه ولو تبطل الوصف** وهو  
ارغبه كما في كثير من النواكر **كان** المشتري **بالنقص** في البايع  
**والاخر** **البيع** وقال المصنف في المختصر في رواية انه يلزم البيع له  
الليل فان لم يات المشتري بالثمن فلا بيع له وفي نسخة ان حكم  
له الرواية استعابا بالرد في المسئلة لكونها ضعيفة لكنها

في القاية

هذا هو مقتضى العمل

اعتقدت بطل الاحزاب كافة كما في المذهب مؤذنا  
 الاجماع كما في صريح الغنية وبالكلام فيه يظهر وجه المسئلة  
 فنقول لا وجه له الا ما يتجمل من قصور سند ما ذكرنا لها  
 من حيث ظهورها في المعاملة لا بثبوت الحيا وانه انما  
 شرع لدفع الضرر اذا توقف بثبوت على دخول الليل فحق  
 الفساد من يومه كما هو المفروض في الخبر لا يندفع به الضرر  
 وانما يندفع به قبل الفساد وانما خبر يوهن الكل لان الفسق  
 من حيث الاستصحاب العمل ومن حيث الدلالة فلما مر فتذكر  
 اما الاخير فلان الفاسد ايتم ينفع به المالك كغيره فان المالك  
 به ليس انفسه بالمعنى بل يكفي فيه نقص الوصف وفواش  
 الرغبة في دفعه به هذا المقدار من الضرر كما في حيا والنا  
 حيث لم يجز كل ضرر به فان تمام البيع في عدة الزوم من  
 المشتري وقد يدفع ذلك بان الزام الشارع البايع بالركا  
 ضرر الفساد مع جعله الخيار له لدفع ضرر الهلاك خاصة  
 بعيد جدا مضافا الى انه انما ثبت حسن جملته اذا لم يكن من  
 المتاع بالاصحاح والمندعي اع فامل وقد يتجمل ان الو  
 فيه انه انما شرع لئلا ينفع به وعدة النفع البيع وهو تحقيق  
 فالباقي في طرفيها ولا في الليل كما جعل ابتداء الخيار في  
 فيه وفيها لا يخفى نعم بقي الكلام في دفع الشبهة الاخيرة  
 نفى عنها حيث في في الرضا تبعا لجماعة ان عمله عليه بار  
 الليلة ايض من اليوم ممكن وفيه انه بعيد للزوم تقييد الفسا  
 الواقع فيه بوقوعه في غير اواكل الليل لقيام الاجماع على  
 ان ابتداء الخيار اول الليل فلا يرد به الفساد الواقع قبله  
 مع كون الخيار بعد عاذا الحد وروى محمد فويا ان يكون الما  
 من اليوم مطلق الوقت والزمان كما في يوم احزاب وخين

وهكذا كما يقال اليوم يوم فلان وبالجملة اطلاق عليه  
 شائع نظا ونراوه وان كان بعيدا ايضا بالنظر الى اطلاق الاصط  
 والنقل الا انه اقرب مما ذكره فلا بأس به لدفع الشبهة وكيف ما كان  
 فالاصل في المسئلة مضافا الى اجماع الحكم عن النبي صلى الله عليه وآله  
 يحيى وساطع عنهما في الرجل يترى الشيء الذي يفسد من يوم  
 ويتركه حتى ياتي به بالنظر قال ان جاءه في بيته وبين الليل والنهار  
 فلا بيع له ومثله عن ابي عبد الله الهدي فيما يفسد من يومه مثل  
 البقول والبطيخ والفواكه يوم الى الليل والنهار ان المراد بذلك  
 بقرينة نفي الضرر وفوى الاخبار وحدها عن نفي الخيار عن  
 الفساد او مقداره ان ما لا يبقى مدة من الزمان بل مدة  
 وزمان خاص يفسد فيه فاشراه احد على البايع انظارا الى  
 الليل ثم لم الفسخ هذا على احتمالا واما على ما احتمله فيكون المراد  
 ما يفسد الميث بل عمدا جدي في الرضا تبعا لبعض ابي  
 كل ما يتبادر الى اليه اليه الفساد سواء بيع ليلا ونهارا وسواء كان  
 البقاء المفسد يوما او ليلة او بعضها ولو ساعه على حسب اختلاف  
 جنس البيع وزمانه ومكانه ومنه يظهر وجه الاخرية التي انما  
 لان على هذا الاحتمال لا يستلزم او كتاب تكلفات كثيرة في الركا  
 ولا كل على ما ذكرناه ونظهر التزم من الاحتمال بينهما لو انشئ  
 من الفواكه فحين يفسد فيها يخاف عليه الفساد من يومه كالنبي  
 وهما لا يخاف عليه وذلك كما لو ان فاته على الحملناه بحكم  
 بالخيار في الجمع وعلى ما احتمله يحتمل التوزيع ويحتمل ان  
 الخيار اساسا في الحان قول السوق بخلاف الفساد وجهان  
 عدمه للاصل وهما المراد بالفساد مطلقا حتى لو فاته من يوم  
 خارجة كوطنة مكان او سدة حوائط او غيرها او لا والظاهر  
 ان المراد به الفساد الناشئ من طبيعة البيع كصيرورة اللبن بالضا



حاصضا والتمسقا وهكذا ومنه اختلاف الزمان الذي  
يختلف به ضاذاً شيئاً أهمل المدار في هذا الخيار الخوف  
من الفساد ولو لم يترب عليه الخوف المترتب عليه الفساد  
فلو لم يترب عليه الخوف لان الخيار لا يكون مما يستدعي  
عادة وان علم البائع انه لا يفسد ظاهره وانما هو الاخير  
كان ظاهره الاحباب هو الاول لكن يعتبر في الخوف ان يكون  
على الفساد وهل يثبت الخيار فيما لو خيف الفساد على البعض  
عليه خاصة او على الكل لو حدة المبيع وصدق فساد عند  
فساده كما قلنا في التلف والاخر هو الثاني فيما لو كان المبيع  
جميعه مما يستدعي الاول فيما لو كان جزءاً كما اذا باع داراً مع  
بطنها ثم ان ظاهر الماتن صريح جماعة كالغنية مدعيها الايمان  
عليه كون هذا الخيار من جملة افراد خيار التاخير فثبت ما  
يشترط فيه من الامور الثلاثة وهو لجامعاً مضافاً الى انه قضية الا  
فيما خلف الاصل على العدد المتيقن مع اشتغال الفناء والكل  
على الا لفاظ ظاهره او صريحه في تقديم قبض المبيع والشئ وما  
الشرط الاخير فكذلك ايقار والامرين الحكم بالخيار مع كون الثاني  
حقا وجه هذا في ثبوت هذا الخيار في كل ما يتبادر الى  
الفساد عند خونه ولو ساعد استكمال الاقرب ثبوته للاثر  
المقتضى بصريح جميع وجه القرار وهل يثبت في كل ما يفسد البقاء  
ولو في يومين او ازيد او لا قولان لاجودها الاخير ترجح عن  
معقدا لاجماع والنصوص والمناط ايضا غير متفق واما خيار الضرر  
ففيه مضافاً الى ما عجزت في انهم كما عرفت جعلوا هذا الخيار  
من الخيار التاخير وخصوه بالخوف من الفساد فقط ومقتضاها  
عدم صحة التمسك به لحصول الضرر مع هذا الشرط المذكور  
ومع الخوف من التلف بسبب اوسرقة او حرق او غير ذلك من

من الاثبات المتبادرة وانت جدير بان البناء على هذا التعميم  
كما هو قضية خبر الضرر ما يندم اساس الزوم في البيع اذا قلنا  
فيجوز ابيع عن نحو هذه الامور فما لم يجدا في اعلم انه يظهر من جملة  
من العباد ان البائع يضمن هذا الخيار الا لا يضمن ما في الضرر  
واكثر الجار ان من ان يضمنه فليعلم عليه وان بعدد الامر بهل  
بعد وضوح المراد هذا للسئلة فروع جيدة الا انه لما جعلنا  
هذا الخيار وقضا من خيار التاخير استغنياً عن الظول فيه اذ  
منه يعلم حاله فذهب **الغنى الثاني** من الخيار ما اشار اليه الغنى  
بقوله **وجاز البائع** في قوله **لكنه** في حكمه وقوله  
**الغنى الثاني** جواز الرد به فذكره من ملحقاً بالاحكام واما باقي  
الخيارات فكل في مقامه بعضها فله من قبض الصفقة وبعضها شيئاً  
انتم نالوا **الحكم** في الخيار فثبت **عليه** ان المشهور المعروف  
ان خيار **الرجوع** يثبت في **بعض** معاوضة كانت ام لا زمة او جازية  
**عند البيع** مضاً واما عاها كما هو صريح هذا في المذكورة وعن الغنية  
مقتضى انفق الخلاف عنه عند علمائنا في ذلك واقتضاد ايماناً  
الاصل على مورد الادلة وليس الا البيع خاصة وما هو في العقود  
الجازية عام لا يقبل السقوط كما هو مقتضى العنوان فلا يكون المجلس  
فيها مؤثراً ولا بصريح الاثر في الادلة بل كانت على جوازها بآية  
وتفصي المناط في الا لافته غير مؤثرة بعد اجماع على اختصاصها  
لها بآية ويجري ذلك في جميع اشياء البيع الا في صور وقع فيها  
الخلاف من قول الطرمين وبيع من يضمن العموم الادلة والاعمال  
عن الغنية وظاهر المذكورة **وجاز الرجوع** في البيع مسلماً كان  
او صرفاً او غيرهما العموم المقتضى وهو النص المنطوق بالقول لا يبي  
الغنى والمحدثين الموقنون عند تفسيرهم لا راد له ولا معارض  
يخصه خلاف المناط في موضع مذكورة اليه والصورة لا تقتضي

ثبت

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

اعتبار الفضيحة في المجلس فيها الاثر في بلاغته من امن الربا ومن  
بيع الكا لي بالكا لي واشراطها رطله والشرط في وقت الاجماع  
مع تسليمه في وقت لان من شرطه العتق الفضيحة فداكرها غير واحد  
على مدعيه بل **ك** اطول الماخرون على منه وثبوت فيه من ان  
من عداهم من تقدم ومن تاخرين مطلوب وثبوت في البيع وبين  
مضوح بديل في موضع اخر من كره الضرر بثبوت على اشكاله  
فدعوى عدمه والتقليد في مقابل الضرر كما ترى في نظير من التمس  
ولعل من لا يظن من شرطه وينبغي تفصيل البيع بما لا يتعصب  
الصلح كراهه الغريب فانه لا يثبت فيه جبا والشرط ولا المجلس  
وذلك لرجح العتق عندهم ولو ياد في رجح ولعلب ضا كما  
كان او غيره بعد ما كانت النسبة بينهما هجوم من وجبه ولا تارة  
الضيق في مقتضاها بما فيها الارسل من المذكور من عدم خلا  
فيه ولا نه ينفس العقد بملك فينتقل ولا لا يعود وفا واحدا  
ثبوت الجبا رجعا من الحقين بناء على ان الملك باقتضاها  
وتعود العتق لا ينزل هذه السابق فيلزم المشرع القيمة لو  
فسخ البائع ويجري مجرى الفسخ الذي لا يمنع من الجبا ومدحوم بما  
ذكر مع ابطاله في نفسه وكيف كان فلا ريب في ثبوت في كل عقد  
لان معاوضة كان ام غيرها **علا** **الكتاب** الاجماع كما في وقت  
لك ومن السراحي وجامع المقاصد مقتضا بنفي الخلان كما في  
الجواهر ولا نه تحالف لا يثبتانه ولا يقتضيه المعاوضة  
لمشاكله العباد واثباته على الاحياط العام وسبب الرد  
فيه على العتق وثبوت دفعه على رافع مخصوص فلا يرتفع بغيره  
فاذا شرط فيه بطل واما في الصداق فحسب شرطه ولا يجوز  
في الرقب اجماعا كما في ذلك ولجبه عباديه واما غيرها كما لا  
دلو في الذمة والمزا دعه والمسافات والكفاية والحواله وغيرها

مكرر

فيجري فيها وذلك لعدم الضرر مقتضا ابعدهم وجدان الخلان  
في مفاسد الكرامة وباسطها والارسل في الاجماع من التمس  
على دخول جبا والشرط في كل معاوضة خلافا للفاصل في الضمان  
في احد قريه وللشيخ في الصلح ولما في الخبر وعن جماعة المقاصد في  
الصلح فيما يقيد الابراء ولما عن الصبر في الصلح عن الجمهور والذ  
الثانية بقول افراد الكل ضعيف لعدم الضرر مقتضا اما  
عن مذهب البارع من دعوى الاجماع على جريانه في الصلح  
العتق والجازة فليس محيا والشرط فان لان جواز العتق فيها  
دائمة الا فيما صادت لارضة كاحية التي بلا معاوضة بالصلح  
صادا الشرط فانه وقد علم ما ذكره حال الشرط في ما اختلف  
في دفعه جباير الاولاد كما سبق والرواية وفيما يقع جباير  
ولا ذما كاحية وفيما يلزم من احد الطرفين دون الاخر كما في  
الشرط جباير من قبل الراهن لكان لزومه بعد ان يقضي في  
المؤمن واستشكل فيه الراهن ايضا وان لزم العقد من جهة  
لان الزهني وشقة الدين والجباير ما فيه وردت في المسافات  
الاستثنائي في المشرط بحسب الشرط وكذا لا يثبت **في الاصل**  
والعلم والمبادات **والعلم** من الايقاعات لا يثبت الا باجماع على  
النفوذ مجرد الصيغة والجباير في ذلك ولا نه المفهوم من الشرط  
ما كان بين اثنين كما بينت من الاحصاء والايضاغ اما بقوم  
بواحد ومقتضا اطراف المنع في ما يرا الايقاعات وعدم ختم  
بالمثلية كما لمن وغيره **المعلم** **رواية** **شاذة** لا يثبت اليها بعد الاجماع  
من شرط الاخرين ومن لك على الاول والاخر ضرورة وعلى الجميع  
ظاهرا وعن الرازي في الخلان من الاخرين وفي خصوص الخلق في  
طوق هذا **المعلم** **الثاني** **المعلم** من المشرع في البيع **في المطع**  
**له** **كتاب** **مطع** **الثاني** اجماعا في الاول فالاول ولعلنا اجماعا



وقت فالاول قائل اولينا اجماع الفرق على ان المشتري اذا  
 تصرف في البيع بطل بطلان معروفه وهذا قد تصرف في البيع  
 بطلان معروفه وهذا قد تصرف في البيع وفي كرهه والربا  
 على الثاني وهو جامع المقاصد وكذا الفوائد فيها مقصداً  
 الخلف في ذلك وعن التنبه وتعدم وجدان الخلف والناظر في  
 الكرامة والحوار وقضا مستفيضاً الى ان مردها في الحيوان  
 والتدني الى غيره لاجماع الخلف وغيره وظهور عدم لاداء خصوص البقرة  
 والبقرة بموجب اللفظ لا بخصوص المحل فتقول في ذلك من حيث في صحيح  
 رباب فهم من بعض الاجلة عدم العلة للرضا في قول الفقيه ساطع  
 الا ان يخرج من القبول قال من الرضا لان النسبة بينهما هي  
 من وجه وبطلان الواسطة وبعض انه نظير الطواف بالبيت صلوته  
 بان القبول كالرضا بعد التصرف عن حقيقة فاما ترتب عليه بطلان  
 ما من البيع والقاضي من وود الاجابة ونظري الاحجاب بذلك  
 محققين بها عليه وكما قلنا فان لم يكن كذلك كراهي الرواية الا  
 قال في خلاف دليلنا ما روي عنهم عليه السلام ان المشتري اذا  
 تصرف في البيع بطل بطلان فتم تفكيك الكلام في التصرف في جميع الجهات  
 من الحفظ والاحتمار ومع اجتماع مع الرضا وبدونه والغلط و  
 السهو والنيان وغيرها فبعض مستوفى بما لا خلاف عليه في جوار  
 الحيوان وبطلان الشرط الذي يبنى على التصرف في كل من الثمن والثمن  
 منج بالاجماع والنية وخصوص رواية يحيى بن عمار انه باع دابة  
 المسنة للاصباح الى غنم قاله باس ان جاء بثمنها المسنة ردها  
 وقدمه بغيره مع اشكال لا اعز واجوبتها في جوار الشرط فلا  
 وجه لما في مجمع الفائدة والكنز من التامل فيه وبالجملة فالقول  
 بان التصرف سقط الحيا رغبنا مطلقاً لا يتأخر من حق في الحيوان  
 بالنصوص المستفيضة والاجماع الحكيم فضلاً عن الحق وقبحه  
 بعدم التنبه وما ضل في الدوران من وود الاجابة وبطلان

المدعى فيه وعن غيره معتقدا بنى الثلاث وعدم وجدانه ومغوبيا  
يظهر عدم ارادة الموردين الاختيار باسما لا يبنى التوقف  
فيه بل في انه مسقط لكل خيار والا فخير للمدين كما عرفت سابقا ولا  
فمغوبيا خيار البايع بالصرف في الثمن كما عرفت صريح جملة الحكم  
من دلي اليقينة وعدم الفرق بين الموصفين والتشبيه المشترك  
فان التوقف من جهة الخيار فيها انتقال اليه مسقط لخياره واما فيما اشكل  
فمنها بان تصرف البايع في البيع والمشتري في الثمن فوضعهما معا  
في البسوط وعن السرائر فلا ومضى وطى البايع في مدة خياره كان  
ذلك فحق البيع اجماعا وجملة الباب ان كل تصرف وقع من البايع  
كان فسخا مثل التوقيل والوطى والهبه والوصية وغير ذلك وفي خطا  
التذكرة الاجماع على الفسخ في البيع وفي مفاتيح الكرامة منعه  
على جميع ولا يملك فسخا لفعل حراما لورثته وفي هذه العبارة  
التالي باطل فالحال المسموع على الصلة ولا ان الفسخ كما يحصل بالقبول  
يصلح للفعل والتصرف ولا كما يدل على الامضاء يدل على  
الفسخ بل عليه أقوى منه هذا اذا لم يعلم كون التصرف مضموليا  
والا فلا والضابط ان ما كان اجازة من المشتري كان فسخا من  
البايع كما في ذلك وجميع النكاح ايقن نعم يشكل فيما لو كان التصرف  
من قبيل البيع والوطى فانهم صرحوا بانها مستطاع ان لا يبيع  
الا في ملك ولا يحل الوطى الا بالملك او العقد ان كان من  
المشتري فهو تصرف في ملكه لانه بنفسه المقتد بملكه من المشتري  
والزام بالبيع فلا اشكال وان كان من البايع يكون فسخا وتصرفا  
في ملكه لانه لما جاءه الاجماع على صحة الصرف بالبيع وافضل فيكشف  
عن حصول الانقضاء قبل انقضاء وطئه غير ان كان في الغنا والتمتع  
بغير دفع الاثراء مع انه لا يملك الا في ملكه على انه لا يتوقف الفسخ



على جهة التصرف بل يحصل ولو كان فاسدا واما في الوطى والتقبل  
والنسي ونحوها فانه مفادون للدخول في الملك وحق فلا انهما  
لا يحكم بها استنادا من فتنه شيئا من الجوار من انه لا ينشئ بالحق  
على ما دل على حرمته التصرف في مال الغير يحل على ما يقارنه الملك  
من التصرف مع انه غير تصرف الى المضاف في زمان التصرف والدخول  
في الملك والوطى واحد ولا يابس به ونحوه لا يبيع الا في ملك يحل  
على ما لا تقارنه الملك فانه لا يدل على ان يد من اعتبار اصل  
الملك وقطره غير غير كما في اصل قول لو كان لا يفعل ما وكل  
فيه من ترويه او يبيع او يعل من حصول المعلولين بطله واحدة  
وبه يظهر وقع الاشكال من غير المشهور ولو كان التصرف المشرى  
وما ذكر بان انه لو كان الجوار لهما او بصره معا فاصار اليها سقوا  
جوارها ولو تصرف احدهما فيما دون الاخر فاما انقل اليه من  
البيع والتم من دون اذن يستقطبان اى التصرف خاصه  
واما تصرف كل منهما فيما صار الى الاخر وكان له الجوار فهو وضع  
للبيع وان الضابط على ما يستفاد من كلامهم ان ما كان الجار  
من كل منهما فاما صار اليه كان فضا من كل منهما فاما صار الى الاخر  
فان المراد بما في جمله من الكتب كالمسبوط وغيرهما في بيان  
الضابط ان كل تصرف لو وقع من البايع كان فضا مثل العتق  
وعينه متى وقع من المشتري كان امضاء واقرارا بالرضا بالبيع  
ان كل تصرف لو وقع من البايع في المبيع كان فضا ولو وقع من البايع  
في المبيع كان فضا ولو وقع من المشتري فيه كان امضاء فيكون البيع  
من باب المثال والتمن كل قسم وما ذكرناه من قبيل العيان  
ظهر ان ما اوردته في ذلك تبعا لما صحت من ان هذا امر بطريقه  
في طريق المشتري كان فضا من البايع وذا في ذلك فاطلا وسقوا

فان كان فضا من البايع كان امضاء  
فان كان فضا من المشتري كان امضاء  
فان كان فضا من البايع كان امضاء  
فان كان فضا من المشتري كان امضاء

بجاء

الجوارح تكلف غير جيد ولهذا قال في ذلك بعد فم يمكن خوض  
الحكم في طرف البايع ان تصرف في الثمن فانه يستقطبان في البيع  
ومعه مع الحكم انتهى مع انه لم يوضح جميع ما ذكرناه واما سقوط  
جوار الاذن فقد ذكرنا الفاضلان والشهيدان وغيرهم ووجهه  
بعضهم بذلك الاذن على الرضا بالتصرف فيكون الثمن امان  
البايع بالبيع اذا كان هو الاذن وعندى فيه نظر لان الاذن  
لو كان لا لعل الرضا وكان الثمن امانا لما خفي به عما اذا تصرف  
الاخر ولم يتصرف كما هو ظاهر العيان وصريح القواعد ولكن  
تردد في سقوط جوار الاذن اذا لم يتصرف الاخر وبعض وجه  
عدم سقوط جوار ارجح الان يقال بالفرض بان فيكون عدم  
تقيد التصرف من الماذون لا يستلزم الرضا بالتصرف في مال  
الجوار لان غايته جيل وقومه ان يكون الاذن له بعد وهي لا يفتقر  
الزمان بالفضل بخلافه ما اذا تصرف ومنه يظهر ان الاذن في  
صوره عدم التقيد بقاء جوار الاذن كما هو مقتضى الاصل  
والشك في طرح الما رضى ومقتضى اطلاق كلامهم ان مع  
تقيد التصرف ابن تصرف كان اذا دل على الرضا يستقطبان  
الاذن فمافي ذلك من انه لو كان التصرف غير داخل للملك ففي كلام  
الجوار الاذن ايتم نظر لعين ما ذكرنا انتهى غير جيد ثم اذا  
مارت من الجوار جوارا المجلس كما في بعض الكتب او الشرط  
كما في بعض الكتب الاخرى او الحيوان ايتم كما في كتاب الخلاف  
انقل الى الوارث وفي سرقه بعدنا وفي النسيه بدليل اجما  
الطائفة من انواع الجوار كان كاهنا وفي عهد العلم انه مراد  
البايع كما يظهر من استدلال الخلاف كان فضا اذا كان الجوار  
للمشتري جرى مجرى سائر الحقوق التي تورث بظاهرها الترتيب  
منه من غير منها عليه الدلالة ونحوه الغيب ولهذا قال

ولو اذن اصله الاخر في التصرف  
فانها اما سقوطها من التصرف في الجوار  
لما ذكرناه

في ذلك لا يشبه في كون الخيار مضموناً لا يتحقق من المضمون  
كالشفقة والفضل ويظهر من بعض الردود في كون خيار المجلس  
موروثاً كما عن العلامة في كونه وعدلاً ولو لم يمتد معارضة الدين من  
معارضة المجلس وهو كما ترى لما ذكرناه من الإجماع والدليل من  
عموم الكتاب والسنة وما ورد عن النبوي العام المحرم العمل بالعلم  
الإعلام من أن ما نزل الميت من حق في تولوثة وما ذكر في حق الميت  
من موهبة ضرورية أن المراد من الآخر في التبع في المكان وهو ما  
يكون للحبس في الروح التي لم يعلم معارضة فيها للميت فثبت حكم  
تم العمل فيها وثبوت خيار الوارث أن كان حاضر في المجلس  
البيع قام مقامه في الخيار وهل يقوم في الخيار الذي مقامه لو  
بقي حكمه معطفاً بمعارضة الميت أو الآخر في حق فيه وجهاً  
أجودها الثاني في إظهاره النص في آخره في غير ما عاين في الشارح  
والفرق يصدق هنا ما عاين في الحق وينقل الميت مع عدم الشك  
وهو بخلافه وجهاً معصداً والأقرب عندنا أنه لا يسقط فيها  
الوارث لأنه ليس من المتبايعين وإن أشعل إليه الخيار ومنها  
أوضحها ولا بمعارضة الميت بطلان عن مجلس العقد لأن الظاهر  
من الفرق في الاختيارى وهذا حكم نفي المكونه فيخصر سقوطه  
بالفرق بمعارضة الآخر في الميت فعلي هذا لو كان معاً يكون  
خياراً وبأقرب ما لم يحصل له سقطاً آخر فم جيداً ولو كان الوارث  
غائباً عن المجلس في كونه خياراً إذا وصل إليه الخبر فهو  
على المورد أو يمتد بائناً للمجلس بلوغ الخبر إليه للشافعية  
وهذان القولان للمجلس قد انقضوا وإنما اثبت له الخيار لئلا  
يسقط هذا كان للمورث فعليه لأن الوارث خليفة المورث  
والأول عندنا في ذلك عند استدلالنا بصل إليه الخبر  
اسقطنا اعتبار الميت وعل يمتد بائناً للمجلس الذي

حكم

لأنه يمتد في جميع المقاصد وقته أنه إذا اسقط اعتبار الميت  
امتنع حكمه بقاء الخيار لأن الباقي متعلقه وهو عدم نفي الباقي  
بل حكمه بقاءه دعوى الاستدلال بها أو بعد من ذلك امتداده  
بامتداد المجلس الذي وصل فيه الخبر لأن المراد من المجلس مجلس  
البيع فثبت به هذا المجلس بحكمه قلت فلو ظهر ما أخرنا سابقاً  
أنه أقرب بثبوت الوارث مضمون بعد تقدير حصول الآخر أن لا  
يتم البيع كما عرفت فيما لو أكره أحد على الأقران وأنه على كونه  
لا يسقط خيار المكونه فلا حاجة للاعتبار بفرق الوارث وأنه  
على تقدير لو عارض أحد الوارث لم يؤثر لعدم صدق إقرار  
المتبايعين نظر الإقدام الجميع مقام المورث مع احتمال إبطاء  
المشورت الخيار وكل من يملك من الوارث على جهة الاستقلال فاختاره  
تؤثر في سقوط خياره لأنه لو فتح الآخر مضمون عليه كما لو قد رد  
الخيار ولا ينزل على حصته لعدم إشاعه في الخيار في العين  
لذا لم يخبر للمورث أن يفتح في البعض وليس للوارث الأمكان  
للمورث وأما ما ذكره في جامع صمد دليل الله حيث قال لا  
في ذلك ببعض الصفقة بالنسبة إلى البايع فعليه أن بعض  
الصفقة لا يقضي المنع من البعض الذي هو مقتضى كونه  
خياراً وكل واحد منهما بل إنما يقضي بثبوت الخيار للبايع بالبيع  
وإن كان الخيار خياراً رجحاناً أو شرطاً ثبت للوارث في بقية ذلك  
المعزوية شرعاً أو شرطاً ولو كان الوارث غائباً أو عارضاً لم  
يلغى الخبر حتى انقضت المدقة سقط خياره لأن مقتضاها كما لو  
وإن كان خياراً عن غير المعزوية حين بناء عليه حينئذ  
الخبر وعلمه بالمعزوية وإن طالت المدقة لا ينبغي أنه لا يفتقر  
فأدت لهذا وما هو حصوله فعلاً للميت وبما هو حصوله بسبب  
خيار الآخر وإن مات البايع في الثلث خياراً والتمس خياراً



الشرط بعد شهر مثلا ونحو ذلك اذ هو حي مستقل بالادب وهل  
 في الشرط له خيار اذ كان الشرط على جهة المباشرة ثم مات منتظ  
 لورثته او لا والظاهر الثاني ان الشرط الحي بموته بعد فرض شرط  
 المباشرة ولا يتوهم ان الشرط لعدم الارث فيكون باطلا لئلا  
 ودان شرط عدم الارث اليه في بعض الاحوال فيصح وهل خيارا  
 مستقل الى ورثته فيما اذا كان شرطا لاعلى وجه المباشرة ام لا  
 الاوجه الاول لاطلاق الشرط والقوى وجه اقول العلاقة في بعض  
 كونه ودعوى تبعية لادب المال ممنوعة بل يكفي تعلقه بالمال  
 كالشفقة ومنه يظهر ان القول بان الزوجية غير ذات الولد  
 خيارا اذا اشترى الزوج ارضا وله الخيار ليس بذلك البعد  
 بل هو الاقوى ولو جاز من له الخيار او اعطى عليه فام ولية معا  
 كما في غيره من امواله وحقوقه ويظهر من ذلك انه لا خلاف عندنا  
 في الاستئصال الى الولي في الجنون والافقار وان ابا حنيفة الغافل  
 بانه لا يقطع بالجنون هو الخالف وفي الغيبة عليها الاجماع  
 ولانه حي للمولى عليه فلا يقطع والكلام هنا كما هو بالنسبة  
 لعضو الولي وعليه لو كان خيار المجلس ومثله ما لو خسر  
 ولم يمكنه الاشارة المفهمة والاعلم ان اشارة كاللفظ  
 زاد الغد وبعد نصف الولي في ذلك يفسح او مضى ان ينقص  
 تصرف الولي بما مع للشرط لانه فعل صدر من اهله فيحل له  
 كان الميت ملوكا ما زواج ثابت لخياره ولو لا اذ كانت المعاملة  
 للمولى اذ ذلك له قبل موته ضرورة تبعية للمال اما لو توفى  
 بثبوت للعبد نفسه كما لو اشترط مثلا ففي انفسا الى المولى  
 اشكنا لمن ان الخيار للعبد اجماعا كما في جدي العلامة القزويني  
 في بيع ومن ان كلاما للعبد للمولى حال حيوته فضلا عن موته  
 انظر الى الالة الشريعة وعندها ولعل الاوجه هو الثاني فيلو

لولا من غير مدخلية الموت في ذلك الراعية المبيع تملك بالعقد  
 ملكا لا رعا ان لم يكن هذا الخيار اتفاقا وملكها من ان لم يكن  
 على خيار ويلزم بانقضاء نه على المبيع وعند علم ان شهر فحل  
 وصقوله كما عن كره وعندها بل في ذلك وعليه العمل ونسب في  
 النسخ الى المحققين من الاصحاب بل لم يبد فيه خلافا الا ان  
 فان الشبهة في من فعل عن ظاهره وتوقف الملك على انقضاء  
 خياره ولعله لا بد بقوله وقوله وبانقضاء الخيار والاعمال  
 النسخ على ما نسب اليه المسمى وكذا في ذلك وخياره ندل على  
 ذلك ايضا فان في خلاف العقد ثبت نفس الاجاب والقول  
 فان كان مطلقا فانه يلزم بالاضراب بالامان وان كان مشروطا  
 يلزم بانقضاء الشرط فان كان لها اوليا بيع فاذا انقضت الخيار  
 ملك المشتري بالعقد الاول كما في المسألة من الايراد على من  
 اطلق في حقه القول بتوقف الملك على انقضاء الخيار القبول  
 الا انه صرح بان ذلك مع كون الخيار للبايع او له فلو كان للمشتري  
 ملك حين العقد غير جدي لان كلام الشيخ كما ترى حاله من  
 ذلك وكيف كان المشهور للاجماع المقبول المغضد  
 بالثمة العظيمة مضافا الى قوله تعالى في حل الله البيع  
 فانه عن حله جواز الصرف فيه وقوله الا ان يكون تجار  
 عن ثراض بعد ان اكملوا فانه يدل على جواز الاكلح وهو  
 دليل الملك وان الصفة هنا ترتب الاثر فان حصل حال  
 العقد الصحيح والمقر وخبره ومنه يظهر الاستدلال  
 بجميع اخبار خياره وان المقضى للملك موجود وهو  
 صدق البيع ولما منع الاثبات لخياره وهو غير مانع  
 للملك لخياره الصيب فيكون الملك حاصلا وانه لو لم ينقل

به الى المشتري لكان موقوفاً ولم يكن فوق بيت وبين  
بيع الفضولي واستحاله الملائم ظاهره وان ما تقدم في ذلك  
بيع الخيار بشرط رد الثمن من كون ثمنه المبيع للمشتري وتلغ  
منه فانه يكشف عن ثبوت لزوم وهو الملك حال العقد  
الا ان يلزم بعدم كون ذلك من اشراط الخيار بل من باب  
اشراط انفساخ البيع برد الثمن ويلزم بان الثمن في مورد  
الدائمه بماء المبيع في زمان لزوم البيع لحديث الخيار  
مثل الثمن واستجبت بما بينهما من الضعف كما خفضه في ما  
واما ما قبل الاستدلال لنا من ان المقصود للمشتري  
والذي وقع الرضا عليه اتفاقا لكل من الثمن والمشتري حال  
العقد فمفهومه المعاملة اما صحته ككسرها لم يورثت  
المطلوب او باطل من اصلها او انها صحيحة الا انها على غير  
ما قصده وراضا عليه فواضح انفساد الوصف عقد  
كون ذلك من مداول العقد فمطلوب مجرد الملاك  
مجرد عن الزمان فهو علة ثامنه غير حصول ذلك حال  
العقد ان لم يثبت من الشارع شرط اخر بعد كالتقصير  
الصرف والسلم في الخصم ان يقول ان انقضاء زمان خيار  
من الشرط الشرعية وقد يستدل باطلا ان النصوص  
الدالة على جواز بيع المتاع قبل القبض نظم كما في بعض  
ومما يابى كما في اخر وانما مال العبد للمشتري ويطم ارفع  
علم ابايكم كما في ثالث ومفهوم النصوص الدالة على ان كل  
مبيع تلف قبل فسخه من مال بايعه من غير قيد بغيره  
لغيره فانه يدل على ان الناقص بعد القبض من مال المشتري  
وان كان له خيار واولا انه ملك لم يكن كل قسم وفي الحق

الحق الشيخ بانه عقد فاصلا لا يملك نقل الملك كالحق قبل  
القبض والحوادث المتع من القصور ومع عدم نقل الملك كالحق  
انتهى ويمكن الاستدلال لابن الجندب او الشيخ ايضا بما في الصحيح  
عن ابن سنان قال سالت ابا عبد الله ع عن الرجل يشتري المملوك  
او العبد ويشترط الى يوم او يومين يموت الدابة او العبد  
او يحدث فيه حدث على من ضمان ذلك فقال على البايع  
ينقض الشرط ثلاثة ايام ويصير المبيع للمشتري وهو كالحق  
في ان المبيع انما يصير للمشتري بعد خيار الشرط وبما في رواية  
عبد الرحمن بن ابي عبد الله وبما في رواية عتبة بن خالد المديني  
كون في خيار التاجر وفيه اما اولاً فلا خيار للمشتري  
بما في الصحيح الى صفوان عن ابي بصير عن ابي جابر عن ابي  
قال انهم بعد ان سئل عن العبد انه في زمان خيار التاجر  
يكون للمشتري الا نزل بها لو اخرجت كان من ماله وبما في  
موقفه ان خياره اصحابه وان المشتري بالخيار ثلثة ايام  
تدل على ان المشتري هو صاحب الحيوان في الثلاثة وهو ملك  
على ملك المشتري في زمان الخيار ولا اقل بالقر في هذا  
وبما في غيره والجميع معها لانفسادها بالشرع الذي كاد  
يكون اجماعا فحال ملك على نفسه كالحق وان كان يمكن انفساخ  
فيه في الحال المرتب وان ابا حنيفة يذهب الى ان خيار الشرط  
اذا كان للمشتري وحده فالملك البايع من الملك بالمقد  
كنه لم ينقل الى المشتري فلا يكون له مال حتى ينقض الخيار  
والناقل له احوال كلها لانهم مع ما فيها ولا سيما طلاق الشك  
وضع فيها عن ان التلف قد من خيار الشرط او للتاجر ان يكون  
لا عن ان الشراء ملك ام لا بل ظاهره حصول الشراء وحصول



المالك وظهور ان مقتضى ان يكون التلف من مال المشتري والا  
عليه السلام بين له ذلك حيثما وجهه في الصحيح وهو انه كان ملكا له  
الا انه لما كان قتل في الاصل لم يملكه من مال غيره يصير ملكا لا مضافا  
ولا له فيه ضللا عن غيره حتى على ان البيع ليس ملكا للمشتري الا بعد  
البيان لانه اعم والعام لا يدل على الخاص بان ظهور الشراء في الملك  
غيره الصحيح ولا وب ان لو خرج بمحصل بالشراء لم يكن قوله  
حتى انه يتلف من المال البايع مناجا لذلك وظاهر ما ذكرنا انه لا  
ينبغي الاشكال في ان الاول اظهر ولو وجد له ثمة في زمانه  
كان للمشتري على المشهور لانه ثمة ملكه وعلى القول  
الاخر يكون للبايع ان قال بالقتل لا اكتشف فتكون هذه من  
ثمرات المسئلة على القتل ونظم الثمرة ايضاً فيها لوضوح المشتري  
بغيره العقد على المشهور وجب المشتري على البايع بالثمن لا  
بثمنه لانه ثمة ملك البايع ولم يرجع البايع على المشتري الثمن  
لبيع لانه حدث في ملكه وعلى القول الاخر يرجع البايع على  
المشتري حتى يثام البيع لتوقف انشا لا الاصل عن البايع على  
انقضاء الثمن والمفروض عدمه فيكون الثمن في البيع له لانه  
ثمة ملكه بل على المشهور ايضا قل ان قلنا بالكتشف لا بالقتل  
من حين هذا كله لو قلنا بان بيعه الملك المستقر في الثمن  
في زمن الجوار ملكية الاصل قاعدة كلية كما هو مقتضى استحقاق  
ملكه الثمن حال الجوار قطعا لكن لما لم ينشأ على ملكه  
لصحة الجوار المستندة المصلحة بوجوب رد ثلثه اعدادا لان  
الشاة المدودة بعد ثلثه ايام من غير ان يارضها ما من  
ان الغلبة في زمن الجوار للمشتري لا لخصاصه بغيره الشرط  
دون غيره من انواع الجوار ان الا ان يشبه الاجماع على الكلية

في زمانه لا يملكه العلم  
في زمانه لا يملكه العلم

وهو محل فطره من الظاهر عدم جريان الخلاف في غيرهما  
الشرط والجوار من غير البيع والقبض والروية والدراسين لا يرد  
انقضاء له فيهما خاصة وظهور لفظ الانقضاء في الجوار  
على الخلاف في انقطاع الجوار الزمان مضافا الى ان الظاهر في  
من وما خذ هذا الخلاف ان كل جوار يمنع من الصرف في البيع  
داخل فيما يوقف الملك على انقضاءه انقضاء الحكم الموقوف  
بما لان المنع عن الصرف لا يكون الا فيمنع بائني المنع كل  
في غيرهما بعد الظهور ونحو يسلم القول بدخوله في محل  
الكلام اما المنع عن الصرف في امور هذا الجوار ولها القول  
يخرج البيع عن الملك بعد دخوله وكلها واضح الفساد  
واما جوار الجوار في لفظ دخوله في محل الكلام لقوله في  
حكم الاستصحاب وان العقد بسبب لا سببا للملك الا  
انه مشروط بان ينفق بالادمان ولا يفسخ العقد  
في قولنا ان الفرق كانه قضاء للجوار الخامسة اذا تلف  
البيع الشخصي الكلي قبل قبضه بانه مما وثقه كاهو ظاهر  
البيان لا يجازيه جان لانه اطلاقه في زمانه لا يفسخ  
خلافه عندنا كما في كره ويجزى بالعمل مجزى وبالاجماع  
الحكمة صريحا وظهور مقتضيين بل قد وافقنا على  
ذلك اكثر من خالفنا وبذلك نخرج عن القاعدة المستندة  
الدالة على حصول الملك بمجرد العقد المقتضية تكونا تلف  
من مال المشتري فان التلف لكل ملك انما هو من مال  
المالك ولو كان البعض شرطا للصحة كما في الصرف والسلم  
انطبق الحكم على القاعدة وبطل العقد من اصله وفيما ليس  
شرطا فيه ليس المراد ضمان المثل والقيمة ولا عدم

أخذ الثمن من المشتري مع كون البائع ملكا له بل المراد  
 انفساح العقد فيما بينهما ورجوع كل عرض للملك فانه  
 مقتضى انفساح العقد انفساح الثمن من مال باعه الا  
 ان الحكم بانفساحه له بعد فرض انفساحه بغيره فلو وقف على  
 تقدير الملكية للبائع قبل التلف انا ما يكون التلف كاشفا  
 عنها كما في قوله انفساحه عند انفساحه او دعوى انفساحه  
 العقد من أصله بالتلف والآخر الاول فان التلف كاشف  
 للعقد من حيث ادلا موجب لطال ان من اصله فاما الى  
 انفساحه من وجهين العمل بمبدأ القاعدة والقاعدة السابقة  
 الدالة على انفساح العقد من وجهين لا يستغنى عن اصله  
 هنا هذا الذي وما حكمه على وجه لا يستغنى عن اصله  
 انفساحه من وجهين في المقام من انفساحه حكم الانفساح  
 هنا بالتلف مع ما ذكره من جهة تقدير التسليم وتقدر  
 تعدد قبل انفساحه من وجهين المذكور وهو ما يمكن  
 من الانفساح بعين البائع في حال التضرر او بعد الضرر الا  
 ثم ان الثمن كالمثل في الحكم المذكور كما في قوله وغيرها الا  
 مقتضى اصل المتقدم انه يملكه من مال البائع لا من  
 الدليل المخرج من الضرر والاجماع بالبائع لكن قد ذكره في  
 العلامة في الرضا ان ظاهر بعض الاحكام خلافه بان  
 مشر البعوى الوفاق عليه وعلى ارادة من البائع وادعى  
 المشتري من البائع انفساحه الاصل فانه عليه انفساحه فاما  
 فالمسئلة بحال اشكال لكن ظاهره انفساحه في العزم فلا يابى  
 به انفساحه فلو كان الاجماع عليه انفساحه الا ان الاول  
 الثاني وهو جرحه لا يظهرها الا بالنسبة الى البائع

وظاهر الاجماع ليس بجرحه فالأصل يحكم ثم ان المراد من  
 التلف هو ما قيدناه بالبيان وادعى انفساحه وادعى انفساحه  
 كون التلف بانفساحه او ارضيه حيا وان كان او غيره ما  
 ينسب الى ادعى فلو نسب اليه فان كان المشتري كان التلف  
 بمنزلة انفساحه فانه حكمه فكان كالمقتضية اذا التلف المالك  
 في يد البائع وان كان اجنيا ضمن مثله او قيمته فغير التلف  
 بين ضيق البيع والرجوع عليه بذلك وان كان هو البائع فحق  
 كونه كالا جني في حيا والمذكور في حكمه بانفساحه البيع بالتلف  
 فلو كان ضمن الشيء الثاني والاشهر الاول وهو الاظهر لما انفرد  
 من ان المساقض من التلف في الضرر القوي غير ما نسب  
 عن ادعى يمكن الرجوع عليه بالمثل او القيمة او يكون التلف  
 بمنزلة انفساحه كالمشتري وان تلف البائع وكذا الثمن بعد  
 وبعد انفساحه حيا ومنه من مال المشتري في الاول ومن الثاني  
 في الثاني فلا خلاف بل اجماعا قوي وقضا واصل وان كان تلف  
 البائع بعد قبضه في ضرر حيا ومنه من يفرق بين مال كانه حيا  
 للبائع والتلف من المشتري في حدوده وكذا اذا كان له اولا  
 وان كان حيا والمشتري خاصة كانه قد ذكره وهو الظاهر  
 البائع بالتلف من البائع وان كان حيا وله من المشتري كما  
 بالتلف البائع ومن البائع ان كان الثمن ولو تلف الثمن او الثمن  
 بانه الهبة فالرجوع فيه القاعدين فيكون التلف من مال كانه  
 في حال الاول حيا والمشتري من حين التلف كما في  
 والمشتري والقيمة وجعله في الاول بعد ان اخطأ الثاني  
 واستدلوا بوجوه ضعيفة منها لزوم اجماع المثلين اذا اجماع  
 العلين على مغلوط فخص لان في حيا والمشتري انفساحه  
 حيا وان اوجده فان كان الاول لم يمت الاول ولا انفساحه



العلين وضعه ان الحيات امر واحد فاحتمل في الجمل ان يكون  
الرجحان ولا يبعد فيه كانه قد يجمع خيار المجلس والعينه  
الشيخ ايضا كما حكى مع ان الظاهر من قول المشري مثلا لا يشترط  
ان يكون له خيار ثلثة ايام كونه من حين العقد كما هو المشاي  
بل لو شرط كونه من حين العقد بطل الشرط لانه مجهول وبطل العقد  
ولو شرطه بعد الثلثة في الحيوان صحيح لانه معلوم كانه يقع  
على قول الشيخ ولو شرطه من حين العقد لانه شرط مطبوع فبطله  
قوله المؤمنون عند شرطهم ويحتمل البطلان نظر الى الدليل  
المذكور وما ذكرنا فلهذا ان كان من حين العقد  
وهو اشبه عند الحكم والعلامة في المختلف وغيره والشيخ  
في المختلفين لكن في خيار الحيوان نعم في من لم يرجح شيئا من  
القولين ومثله القول في صفة خيار الحيوان والخيار  
الخيار ولو كان الشرط للمشري في الحيوان فلازم دليلهم ان  
صحة خيار الشرط انقضاء الثلثة بعد التقريب وان لم  
يصحوا به والحق فيه ايضا انه من حين العقد الثاني انه  
اذا اشترى شيئا كالعبدين وشرط الخيار له او لغيره في  
احدهما على المتيقن صحيح للاصل والعومان كما يابونه  
ولعمري قوله المؤمنون عند شرطهم فله الفسخ ح دون  
البايع بالتعقل لا بد منه عليه وان اهتم فيها او فيه شيئا  
بطل للزوال والحق بل لا خيار الزمنية وهو ثابت في  
بيع الاعبان الحاضرة اي المخصصة الموجودة في الخارج اذا كان  
بالوصف من غير شاهدة وافقه للزوال لجماعه مع عدم الظاهر  
وليتوان ايضا خيار الوصف والمراة واحد وان كان لشيء  
بينهما بحسب التعمول عموما من وجه وهل هو على القاع  
فشمري الى ما يورثه العقود بغير البيع والمغيرة الشراء والرساين

الادراك

او اذا كان من ذوق وشتم ولمس وسمع كاشيا رجس من  
العبد المشري فالمراد ظهوره في ما علم باحد الطرق المذكورة  
فالزمنية مثالي كلامهم او لا ولا ظهر الاول ولا فرق بين حصول  
ذلك الظهور بمرئيه اخرى او بغيرها فيفضل الوصف بالوصف او  
بالزمنية او الزمنية بالزمنية او بالوصف كلها داخله في المقام كما  
يماوى في ذلك ظهورها في الفقه بين الاجراء السابق واللاحق  
فغيره للمبيع خلا لذلك المدة او الاشياء في الاخبار الاول او الثاني  
ظاهر كلامه الاول ثم وجه الامانة في الصانع ان خيار الدك  
انما يثبت عند الزمنية فيكون سببه الزمنية وعلمه فصح ان يكون  
المراة خيار الذي يثبت الزمنية الا ان يقع في حكمها الوصف الذي  
بالوصف فظهر خلا لاشياء الوصف او لغيره للمبيع او يثبت  
زمنية قديمة فظهر خلاف ما راد او خيار الذي يثبت بعد الزمنية  
السابقة فخصص بالاخيلا ان قوله في النافذ ولا يصح البيع ومثلهما  
حتى يذكر المجلس والمراد ان خيار الزمنية في انما يثبت  
ان هذا التسمي لانها يثبت بمرئيه قديمة لا بشرط وصفه  
وان لم خيار جميع الصور ويحتمل ان يكون العبارة فيها حذف  
مضاف وهو لعدم مضاف الى الزمنية فاصلا خيار عند الزمنية  
وهذا انتم صحيح لانه لا بد ان يراعي الزمنية في صحة المخصصة  
للمشي في فصل الامر ان يثبت جميع صور المستلزمة والا فلا وفي  
كان يقتصر ذلك في الاذكار ليس وينبغي به عنما يثبت به على  
الا المراد به غير الجنس المنطقي بل هو النزع عنده كما صح  
بقوله اللفظ الدال على العدد الذي يثبت فيه المراد المخصصة  
كالخطة مثلا والادارة والارليم ونحوها والى ذكر الوصف  
وهو اللفظ الفارقي بين افراد ذلك الجنس كالقراة والخط  
اي خلوها من الخلط والحدان والحدقة المتباينة الحدان

ويجب ان يذكر كل وصف مثبت للجسم في حيث ترجع خلاف  
 الوجبات او ايمان تلك الايمان حيث لا يتسارع فيه في ذلك  
 المبيع عند ارتفاعه وفي ذلك الضابط في ذلك الاوصاف هي  
 في السلم لكن الخلف فلا يشمل صورة ما اذا اريد البيع في حاضره  
 انه كذا وكذا وان يكن ذلك الصديق في قوله المطلق عليها انما  
 على ثلثه اقسام منها ما هو موقوف للبيع ومنها ما هو واجب بخلاف  
 القيم او واجب اختلاف الوجبات ومنها ما لا يوجد احد  
 الامر به كالوصف الخارجيه التي لا دخل لها بشي ما ذكر  
 ككون الخلف من مكان فلان مثلاً فالاول لو وصف به و  
 ظهرت الخلف بطل معه البيع لمصلحة الجاهل ويقدم جانب  
 الاسم نعم في الصلح لا يبطل ويقدم جانب الاشارة لانه يعبر  
 فيه مثل هذه الجهالة واما الثامن ولو وصف باحد  
 بوجه ظهور الخلف لانه الجاهل وكذا لو شرط واما الثالث  
 فيعرف فيه حال الوصف في الشرط فيوجب الجاهل في صورة  
 الاثر لا يعود دليل الشرط دون ما اذا وصف المبيع  
 لعدم دليل لثبوت المقام من الضرر وغيره ومن هذا اذا  
 انه لو شرط جفنة ففرض كالتسوية مع عدم انتفاعه تلك  
 الصفه تنص وتوجب الجاهل ولا يمكن الوصف لمصلحة الجاهل  
 الصفه ودرج الجاهل بمثل هذه نعم لو لم يشرط الصفه لا يصح  
 اشتراطه ايضاً ويكون الشرط سداً امامه هنا والعقد  
 او مع صحته على القولين وبالجمله فهنا مقامان الاول  
 ذكر الاوصاف الموجبه لرفع الجهالة والمرتبة ورملة  
 ذلك من اى الاصناف الثلث كان الثاني ما يوجب  
 الجاهل على تقدير ظهور المعايير وهو مختص بالصفه  
 كاعترافه ولا لازم من المعايير كذا ذكره في هذا الموضع

ظله تبعاً لخاصة والاخرى شئت الجاهل في الصفه الاول  
 ايضاً ولا يخرج في هذه الجهالة لان المشترا من الادلة القبيح  
 الموجب لرفع العزوان لا يكون محمولاً في نظر المتعابدين كمال  
 البسط كما هو الظاهر من بيع الجهول وهذا المندرج من القبيح  
 حاصل في المقام وان كان طريق القبيح خطأ كما في القبيح  
 الخارجيه وبالوصف الذي يختلف به الوجبات والقول  
 بان الوجوب للبطلان فيه انتفاء مورد العقد فيكون ما يقع  
 لم يقصد وما قصد لم يقع ولا يك فيهما حكم هذا لان القبيح  
 له ان كان ما ذكره في ثواب في المقام والمصحح ان كان يعلق  
 العقد بالخص في الجملة الموجود في الخارج فكذلك وكذا في  
 اكثر الاحوال بعد ما انشأ في حقه العقد في الجاهل والو  
 وان بدو منها يبطل العقد للجاهل فلو انه لو ذكر في البيع  
 على خلاف ما ذكر في تفسير زيادة او نقصانه او هاتين جهتين  
 يثبت له الجاهل من غير تفصيل هذا كله في البيع العيني واما  
 الكل في البيع محمول ولا خيار فيه من جهة الخلف سواء كان  
 المختلف من قبيل الوصف المعظم او من قبيل ما يختلف  
 به القيم والوجبات بل لم المطالب بغير منه مطابقاً لما  
 ذكر في وصفه حتى انها لو رتبها بالعرف الجاهل بولي  
 لها ذلك الامعاء منه جديده وكيف كان فيبطل العقد  
 مع الاختلاف بدسلى اى الجسر والوصف او احدهما للمتي  
 عن العز والجهالة ما لم تكن رتبة قد يمتد ليعني بها عن  
 الذكر وان كان حكم الجاهل ثانياً مع البيع على تلك الرتبة  
 ولا ريب في انه يصح مع ذكرها سواء كان اياً بغيره  
 دون المشترى او بالعكس او لم يرباه جميعاً بان وصفه بها



ثالث انه كذا وكذا وحدث وقع البيع على المعين الموصوف  
فما كان موافقا على ما ذكر من الوصف من دون زياده  
ونقصه فالبيع لازم كما با وسنة واجماعا خفيا وصححا  
والابواب بان نقصه كان الشراء خاصه بالخيار اذا  
كان هو الموصوف لم يفسخ البيع والشرائه ان اخص بالبيع  
بالرؤية وان كان المشتري رآه اى البيع دون البايع وادعى  
الشراء الشراء منه بالوصف من غير رؤية سواء كان البايع  
لم يشتري الا لا يجزى كان الخيار والبايع خاصه لو كان البيع  
فخلات الضم اذا كان ذلك لهما مع ملاحظه عدمها والا  
فلا خيار للاصل وان لم يكونا واداه كان الخيار لكل واحد  
اذا كان الوصف من المشتري والبايع او منهما او من ثالث  
او من الجميع وزاد او نقص او هما بايعا بين كل واحد وصفها  
الثوب بان طولها عشرة ذراعا وعرضها ذراع فظهر خصه  
عشر طول او ذراع ونقص عرضا مثلا للاطلاق في الشراء  
كما في الديارين ويوضع وثاقا فيهما من الخدائى وبالاجماع  
منقول اهلهما كما في الفل في بعض الاجل والمناقشه في  
ذلك ما به يظهر من اطلاق جماعة كالشرايع وغيره فجاء الشراء  
حتى مع الزيادة ممكنه كالمناقشه فيه بما في المقتضى من  
الاطلاق مع ظهور خلاف الوصف كالحذار وبما في البراري  
من تحمي الشراء بآمن البره والاختلاف بالارش على هذا يكون  
المستند في المقادير خصوصا الصحيح من رجل اشترى ضعيف  
وفد كان بدو عليها او يخرج منها فلما ان نفذ المال وصار  
الى الضعيف فطلبها ثم رجع واستفاد صاحب فلم يقبله  
فقال لم انه لو قبل منها ونظر الى ضعفه ولغيره قطعه

ثم يفي قطعه ولم يرها لكان له في ذلك خيار العوتيه ومجوم  
خير لا ضرر ولا ضرار وهو المبدء في ايثانه ليقبل المظن عينا  
ما يعا كان ام مشريا ثمنا كان الموصوف ام مضمنا معا كان ثم  
من سائر الصفات والمعاينه ولو قيل لا يصح التسليم بخلافه  
ولا ضرر اذا المراد به ان كان الشيء فهو كذب لو وقع الاضرار  
كثيرا بين المسلمين او التي كفى قوله لا ردت ولا ضوق  
فهو لا يملك الا على هذا المعامله لا الخيار لكونه راجعا  
الى نفس المعامله واليب كفى بيع المباديه وغير ذلك  
او لكونه مادل على خصه المعاملات ظاهر في غير ما ورد  
فيها التي كما هو حاله البعض لعلنا بعد القطع بان الشيء  
في الشريعه هو الضر الذي لا يرضى للضرر به لاسيما انه  
لا ياتي مادل على خصه المعاملات بل ياتي مادل على انفسها  
فيكون الشيء هو الضرر الا الضم وبالجمله لو قلنا بخصه  
المعامله فلا يلحق الشراء بالضرر الذي في الشريعه بل القله  
من النسخ فعدم خصه كاشف عن رضاه وهو ح وانما  
ضى راعليه الا انه غير مني مثله نعم الضرر بهذا الوجه  
حيث يقول بطلانها وقد عرفت انا نقول بشيئها خيار  
فيما ح ويغيره وخران المعنى في تفرع ما يحصل به الضرر وفي  
ذلك كما يمكن بالحكم بفساد المعامله الشتمه على الضرر يمكن  
بانتهاء اللزوم واثبات الخيار وهو الراجح لان فيه خلافا  
الضم دون ضرر ما اللزوم وفي الاول طوطا لهما واخط  
هذا واعلم فانه ينفع في كثير من المقامات فوقع انهم  
كالضم ولو اشترى ضعيف رآى بعضها ووصف له سائرها  
اى الباقي ثبت له الخيار اجمع ما رآى ولم يره ووصف اذا لم

على الوصف ليس له الاضمار على فتح ما لم يرد لدخول  
الضمة تبعص لصفحة والحكم بجوانه وحصوله بغير التعرض  
كله للطرف الاخر وهو المتعدي بغير الجواز في غير الضرر  
بالضار والحقاء للتأثير بالاداء لم يمد مثله في شرح سيا  
الحجاز نعم يحتمل قويا ان لم يكن على خلافه الاجماع صحيح لم يكن  
المراد من اشار اليه بذلك في الصفحة السابقة تمام الصفة  
ان يميز بين فتح البعض خاصة بربها صاحبه وبين فتح  
الكل اما اصل الجواز فلما تراءى جواز فتح البعض فواجب  
بعد ما تراءى واما انه لا يميز عليه فتح البعض فلا بد من بعض  
الصفة عليه وهو ضروري واما انوقفه على رضاه  
صاحبه فلا بد من فتح البعض بوجوب تبعها عليه بعض  
ولو لم يشترط رضاه لم يوجب الضرر بالضرر ومثله في الحكم  
ما اذا دوى الكل وحصل التغير بعدها في البعض او في البعض  
وحصل الانتفاء فيه لاقى البعض الموصوف اولم يثبتا  
منه ووصف له الكل وظاهر الخلاف في البعض في انه  
هل هذا الجواز جوي او لا وجهان اشهرهما الاول انصارا  
فيما خالف الاصل الدال على لزوم العقد على اقل ما يندفع  
به الضرر والمثبت لاصل هذا الجواز واحودهما الثاني لاطلاق  
النفي والاستصحاب اللزم الان يقال بان ظهوره في ارادة  
الاطلاق المعيد في المقام منزع وان الاستصحاب لا يحكم على  
العموم منه ثم انه لا ريب في صحة اسقاط هذا الجواز بعد  
تقصير كل في غيره من الضروف

واعلم ان الخلاف لا اشكال في اعادة بناء على الجواز من ان  
الوجه من الضرف المسقط في ان **اداء** المشتري **الامنة** ثم يعلم بغيرها الثاني  
على العقد او لا يلحق المضمون على البائع الذي يميز الجبل بعين  
له الارش **ولم يكن له ردها** الا من الجحفي كافي الحكم عن من ولعل او  
في ذلك ملاحظة الاطلاق المثلث لهذا الجواز وان الضرف  
المسقط له ما كان معينا للمعين الواضح عديمه في الوجه كما يتقار  
من قوله في الرسالة ان لم تكن قائمة بعينه ما كان صبغ او خط  
فتح الا انه يدفعه الاجماع والصحاح المستفيضة لكن لا يثبتا  
انه من الضرف المسقط حتى يكون الحكم المذكور على القاعدة  
ودعوى ظهورها في ذلك على فرض تسليمها معارضة بمثلها  
في النصوص الالهية المجوزة للرد مع الوجه اذا كان العيب جليا نعم  
قد يستدل في ذلك باطلاق العبارة المتقدمة المشتملة على قوله  
فاحدث فيه بعد ما قصه شيئا الشامل للحدث المتغير ويجوز ان  
هو اظهر افراد جدار لا شك انها اقوى من المرسل من وجوه  
شيئ **فان كان الشيء جارا** **ارد** مع الوجه مطلقا كان الحمل من  
المولى ام من غيره وفاقا لما حكاه عن الاكثر حمل في قدر من سره في  
الرياض والارد بفتح ح في قدر من القرب من العبارة بل في الحكمين  
المرآت في الخلاف عنه موميا بدعوى الاجماع كما في صحيح الغنية  
ومحلى الانصار وهو المحذور كالنصوص المستفيضة واطلاقها  
كالاطلاق الاجماعيات الحكمية كانت في ثبوت الحكم المذكور لغوي  
الاطلاق خلافا للاسكا في العلامة في لف وجعل في الوفا  
خضيد والاطلاق الورد بما اذا كان الحمل من المولى تمسكا بغيره  
الورد فيما اذا لم تكن من المولى او لا يبادل على سقوطه بتصرف  
المشتري والوجه من ظاهر او ثانيا باطلاق الصحاح المتقدمة  
باسقاط الوجه ودالمة المعينة وثالثا باصالة لزوم العقد





او يجذب الرحم المني من خارج في غاية الندرة واحاها اعزتهم  
 الفقيه الاستاذ في التواهر بان مقتضى ذلك سيما بعد الاشارة  
 للمما هو لها لب في الدماء من الثبوت خروج البكر الحامل عن شئ  
 المستند فلا ريب مع وطئها مطلقا بالفاضة فيمكن القذف عنها  
 الاجماع على عدم الفرق بينهما من جهة اجواز اصل الرد بالوطئ مع  
 الحمل وترب الضمان على المشتري الواسط مضافا الى المرسل ان كان  
 بكرة بشر فيها وان لم تكن فصف عشر ثمنها المعتضد بالحق عن  
 السر من فخر الخلاف عنه الان يقال بان فخر الخلاف عنه الا  
 ان يقال بان فخر الخلاف موهون بعدم نفي الاحجاب ليقضي  
 المرسل بلا جبر بغيره يمكن الاستدلال عليه بوجه اخر وهو الا  
 في رد الشر اذا كانت بكرة وكان من المولى بالفاضة الثانية  
 من الثمن والاجماع في اشر اليا كن في باب النكاح وفي رده في  
 غير الصورة المزبورة بعد القول بالفضل حيث انه لا فائز  
 العشر فيما اذا كان الوطئ بالبكر الحامل الذي حمل من المولى  
 نصفه فيما اذا لم يكن من المولى كما عرفت من الحضانة بخلاف بينهما  
 في انه نصف العشر معكم او العشر معكم او نصفه في الثبوت معكم  
 ونماه في الباكر معكم ايتم واما الرواية التي استند بها الحلبي  
 فضيقه سند ومكان في المعارضات المتقدمة وان امكن  
 تفويتها في خصوص البكر بواضعها لما حكوا به من اشر البكارة  
 في باب النكاح لكن ابن حبيب هذا في مقابلها ذكرنا مضافا الى  
 انها تحا لفة الارش جزا بالاركانها مطلقا كما سمعت فيمن طرعا  
 وحملها على كون عشر الثمن نصفه قيمتها او على البكر مضافا الى ما  
 حواه في الحكم عن من قال لا لوجوز التبع في رواية العشر  
 من الكتاب والصدوق ذكر رجاءها وفيها نصف العشر والى  
 الاستصحاب بل لولا الاجماع على وجوب شئ في الجملة كان

تلت

الحكم به في اصل الخطاء قويا لوجود القرينة على عدم الاحجاب  
 وهو اختلاف الاجراء وهل يخص الحكم بالوطئ المقارن في القتل  
 فيما خلا لاصل على المتيقن ام نعم المبر ايضا كما اخبرنا الاثر  
 وجماعة اخرى لا طلاق الادلة مع التساوي بينهما في ايجاب الجرم  
 فيه اشكال ولا يبعد ترجيح الاخر وفي العشر ونصفه القولان  
 السابقان ولو انضم الى الحمل عيب اخر ففي عدم سقوط الرد  
 بالوطئ اشكال من صدق كونها معينة بالحمل وكونها معينة بغيرها  
 الا ان الاقوى الاول لان ما دل على ان الوطئ سقط للرد بالوطئ  
 عام فيحمل العيب بالحمل سواء كان منضمما بعيب اخر او لا  
 الحمل كذا وما دل على ان الوطئ لا يسقط الرد بالحمل فاصرف  
 قودان العام يحمل على المحاصر وهذا ولا يحتاج في الحكم المذكور  
 الى التقييد بقبلي الحمل على العقد كما صرح العلامة في مكان  
 العيب فاحارث بعد العقد قبل القبول فيصير على البائع والاشارة  
 عنه بان الرد بعد التصرف خلاف المقرر في نصرة صورة التصرف  
 غير صحيح بعد اطلاق النصوص وفي مقتضى الوطئ كالمقبول  
 والملاعية اشكال من عدم التصرف واضعيتها بالنظر الى الوطئ  
 ولعدم انعكاسها كما عفاها لما فاذا المقدم معه فبدونه اولى  
 وقد قيل لا لولوية بوجه اخر وهو ان الوطئ امكان مع كون  
 اظهر افراد التصرف واخرى بغيره فادح في الادنى والاضيق  
 من افراد اولى به واذا اشبه بعد الوطئ كون الحمل من البائ  
 او المشتري فلا اشكال ان الحق بالثاني كالا اشكال ان الحق  
 بالاول وانما الاشكال فيما اذا افرغ بناء على كون الفرعة  
 في حملها وخرجت للبائع فهل ثبت بها الحكم المذكور او لا بل  
 انها انما تؤثر في حق الولد شرعا ولا يبعد ترجيح الثاني  
 المستفاد من ادلتها ثبوت الحكم بها دون الموضوع **قوله**

وهو على القتل ٣



وهو ختم لإرادة خديده العبد  
على معنى المأذنة أو نقش في أصل  
الملفوفة ثم وثب بم

249

قيمة المال الموجب للضرر وان لم يوجب عيبا في المبيع ولما قيل  
الاصحاب في ثبوت الخيار في الامور المزبونة بالبيع والاطلاق  
اسمه عليها يعني على معناه اللغوي وهو مقتضى الوصية اولها  
في المعاملة باعتبار راسمها على الضرر ولذا نزع ان الاصحاب  
في ثبوت الاثر محله من مبيع ان ثبوته في العيب الحاصل في المبيع  
اجامعي فيكون مقتضى الصانع ان كل خرج عن مستوى الخلفه  
بتقصان او بزيادة فانه عيب يثبت به الرد وان رادف قيمة  
وبالجمله اعاد ذكرناه ظاهره لخصوصا لبعده عن الخلفه فانهم ظاهرا  
على جعله مضمون الخلفه ايضا للعيب وعدمه وجعل الخلفه على  
اندراج جمله مما ذكرناه الخلفه للعيب فيه واما المقصود ان يرد  
التي يردادها حسنات كغير الخواص ويحتمل قد خرج بانها من الكم  
في مستوى الخلفه لا يخرج عنها فتم يمكن ان يقال بان بناء على  
ذلك يتلزم عقد الخيار فيها اذا وجد عيب في المبيع وعيبه  
الحاصل مع انهم لا يميزون به وفيه منع الملازمة لان الضرر  
بالخيار المستند الى العيب في المبيع فلا مقتضى للعدده الا ان  
ان ما كان موجبا للضرر بنوعه يوجب الخيار وان خلفه  
له احكاما لا يخفى بسبب ان الخيار متلافا لما لم يجزى وقد ظهر  
من ذلك كله انه لا اشكال ولا خلاف ان نقصان الصفا **مخرج**  
**المراج** عن مجزاه الطيب **مستطاع** ان كان ولو باعينا دلهي يوما او يوما  
لا **ارادة** غايله **مخرج** وكما يجوز ولو يوما والخدام والبرج التي  
والعود والقرن والنفق والرق والقرع والصبر والحرص والجلد  
والحرص والسيل والتفتيت وكونه خفي والحب والنهي كلها  
عيوب واكثرها من النقصان في الوصف الذي هو عيب في المعاملة  
وادعى العلامة في الحكم عن كونه الاجماع على ان الجهل مع  
لله السبب عيوب وعطف عليها استحقاق القتل في الودعه لو انما

الضرر

والقطع بالسرقة والنجاسة والقرن يكون الردا على ما في القائل  
شيء في المخرج كما لن يمنع الوصل والنفق بالخراب على ما في بعض  
الغويين انقطاع اللحم المشتمل على النشأ والرق بالخراب كما في القائل  
مصدريه قال امره ونفقا لا يسطاع جماعها والقرع عيب الراس  
يجب لم يبق عليه شعر والحرص حركة عور العينين على ما في القائل  
وعن بعض انه عيبه بالحرص حركة ضيق في مؤخر العين والسيل حركة  
كافي القاموس غشاة العين من انفتاح عروقها في الكلام في شيئا  
في محل شبهة وخفاء كقول الكيلاني الذي لا يبول مثله في العادة  
وعن العلامة الاجماع على انه عيب خلافا للشيخ حيث نفى في الخلفه  
فلا يكون عيبا عند وكذا لا يعتد بالوزن والسرقة فالشهور وان  
الاعتناء بهم عيب بل يترك بعضهم الاعتناء باستناد المالك الى  
على التبعين يوجب الجرازة وبصيرة للشيطان في سبيل والجر  
ويجب الحد عليها وهو مؤمن معه المالك عليها وعليه يكون  
كل من يوجب حد عيبا كما عن التحرير في شرب الخمر والنيبذ  
وفيه ما لا يخفى وكعدم الختان في الكبر وكما لا يخفى والصان للذات  
لا يقبلان العلاج وكما كفر العلم ان التكا والاول عيب غير  
وفي الاختيار لكان وعن المشهور انه ليس بعيب واستشكل  
لانه ليس خارجا عن الجري الطبيعي الا ان قوله كل مولود  
على الفطرة قد يدل على جزمه وفيه انه مشكل لعدم  
وضوح مثل هذه الدلائل لخصوصا بعد عدم فهم المشهور  
منها ذلك فاصلا لعدم مقتضى الحكم بالعدم قبله وكذا لا يخفى  
في الامة قبل انه عيب وقيل منه ايضا الحق البين ونجاسة ما  
يحتاج نظيره للمؤمن او كان منقصا للعين وكثرة البهوه والافس  
وبذلك كله يظهر لك ان الاحكام على العرف يعني عن تحقيق هذه  
الامور هذا كل اذ ايد عيبا اما الشرط التي لم يرد عيبا فقد



عرفت سابقا ان كلما ينطق **الشيء على الراجح** ما يصح فانه لم يقبل منه  
 مصداق **ثبتته** الخيارات وان لم يكن **واحد** كما شرط **المجموعة في الشيء**  
 بالثبوت **المجموعة في الشيء** فانه يصدق **الراجح في الشيء** فانه لم يقبل منه  
 ومعرفة الطبع يكون الامتداد ذات لينة او كون المهندسيين واوتيرا  
**والاسلام والبرهان** وسياق تمام الكلام فيها كما مضى من هذا منها **وا**  
**صالح الاول** **فان** هو جمع لينة الشاهد وما في حكمه في ضربها اياها  
 بتركها بغير جلب ولا مضاع ليقط الجاهل بذلك انها حلوب غير  
 في ضربها بزيادة **الراجح** على الجاهل وهو حر لم يكونه غشا منبها  
 عنه مضادا الى الاجماع الخفي والحكي في عبارة الجاهل وعومها  
 نفى الضرر والتعريف في الضل عومها او خصوصها من طريق  
 العامة والخاصة انما هي او المنة للثبات والمقتضية للحرية بالثبات  
 المركب من الاول والبنوي لا ضرر والابل والتمه للبيع من انبها  
 بعد ذلك فهو ما جرى النظرين بين ان يجلها ان رصتها امسها  
 وان منبها ردها وصاعا من ثرو في اخرتها من اتباع محمله فهو  
 بالخير ان ثلثة ايام فان ردها ردمها مثل لينة روى يهاها **العلل**  
 في ثرو في القبة بطريقهم ايقه عندهم من اشترى امرا ذوقا بالخير  
 ثلثة ايام ان شاء ردها وصاعا من ثرو في رواية اخرى من ثرو  
 عامية غير قاذرة بعد الاختيار بعمل الصائفة بوجودها وفي كمالها  
 ودعوى عدم الدليل على حبيها ولو كانت تلك ايضا كدعوى استلوا  
 حبيها وجوب حفظ كتبها والتمتع فيها لاحتمال التورق فيها علوقا  
 توافق بعض الشهرة العادية عن الدليل في كتب اصحابها ان اكا  
 كفي في الروايات الضعيفة التي هي من طرق المناقيل ما دل على صحة  
 تلقها وعدم الرجوع اليها واهية لان القاعدة المستفادة من قوله  
 ان جاء كذا فاسق بنفاس فينقضه انقض حبيها كما تقضي بذلك ايضا الا انه  
 خرجها عنها في ذلك بما ذكره كمال على وجوب تلقها وعدم جواز

على ما تكلف كذا بطريقه

الرجوع اليها ومن الثاني رواية القليوب عن الصادق في جعل الشيء  
 شاة فامسها ثلثة ايام ثم ردها فقال ان كان في تلك الثلثة **الكل**  
 يترتب لينةا ردمها ثلثة ايام من الطعام وان لم يكن لها لينة  
 عليك شي في رواية محمد بن هرون الرضا باسناد متصل الى النبي  
 انه قال لا ضرر والابل والتمه فانه خدام من اشترى مصره فوجا  
 النظرين ان ردها وردها صاعا من ثرو بما ذكرناه من النصوص  
 يظهر لك انه **ثبتته** الخيارات **والراجح** مضادا الى الاجماع كما في الروايات  
 وحكي الخراف والمذهب البارع وجمع البرهان ودعوى لا ضرر ولا  
 ضرر ولا اضرار في المقام اجماعا كحكمه الفقيه الاستاذ في الجواهر  
 هو المحجج مضادا الى الاصل وان دفع الضرر بالخير مع انه لا وجه  
 لوجه هنا بعد عدم صدق العيب عرفا وشرعا وان جعلها **الثبات**  
 على ما حكى عنه عيا وادبه بعض ظاهر بعض عبارة اصحابنا الا ان  
 الاقوى وفاقا لجماعة انها تدليس وليست من العيوب نعم لو كان  
 المدلس عيبا بان يكون اللين قابلا لخاصة من ثرو لينة  
 الحيوان لينة الارش منه قطعاً لكن في نقد جهة الخارج كما قواه  
 الفقيه الاستاذ في الجواهر نظر ان كان مستند الخيارات لينة  
 ما دل على نفى الضرر والضرر ارضا خاصة كما يظهر من بعض الاجلة  
 والا كما هو الاقوى فالجهة ما اخذت دام ظلمه كيف كان **يردها**  
 ان اخذ ردها لينةا الموجود حال الفقد قول واحد كما في  
 الرياض واجماعا كما عن شرح الارشاد وبلا خلاف كما عن كشف  
 الرموز ولا ينافي ذلك ما عن المذهب البارع من جعل ردة اللين  
 مع وجوده محججا لان الاقوال في ثلثة رده حفظ ورده  
 وصاعا من ثرو وحطه معه ونسب الى الاسكافي ورده و  
 صاعا من ثرو ونسبه الى ابن البراج فان الاقوال المثلثة كلها  
 مشتملة على ردة اللين الذي قضى به الاجماع وان قضى بعضها

غيره معه ومن الغريب ما وقع من بعض الاجلة في كتاب جعل  
 ماعن المذهب منافيا للاجماع المزبور واما ما عن المبسوط  
 من العبارة انه اذا كان باقيا لم يجز اليه عليه ضد محل بما اذا  
 كان قد تغير كان شأن الدين ذلك غالبا فان ح لا يجز ولا يجز  
 مع الارض الا ان الانصاف جعلها لتجعل المستلخا خلافة  
 اولي سيما بعد ملاحظة ما عن الحق عن ابن البراج من انه لا يجز  
 اخذ وان له اخذ الصاع من التمر او الرمان فقد رقت فيه وان  
 بلغت قيمة الشاة ومنه يظهر ما في كلام بعض الاجلة من ان النسخ  
 مخالف في التعذر بخاصة ولعل الذي اؤمروا به ذلك فعل المصنف خلا  
 النسخ بعد قوله اوقيته مع التعذر واستبعاد ذلك منه لوضوح  
 ما يقتضيه من الرجوع الى العوض وكون القيمة لعدم بعد  
 الانقضاء عنها الى الصاعين وفيه ان العبارة كما هي من ظاهر  
 في الحاشية المشهورة وانه لا استبعاد بعد اطلاق النسخ الذي  
 دعاه الى مخالفة قواعد وعلى كل حال فالاجماع الحاكم في خصوص  
 اذا اعتضد بما يقتضيه القواعد كما هو حيث ان لغيره المبيع  
 فاذا اخضع البع ردة المبيعة لثلاثة قبض الصفقة واطلاقا للنسخ  
 الهامية مع انه لا يفرض فيها له ولا جبر لها بالنسبة الى ذلك المحل  
 على الغالب من تلقه وان الصاع عوضا فظهر مما ذكره بعض القواعد  
 براد الصاع عوضا عنه وان كان موجودا او رده معه وبان ذلك  
 عدم قبوله والمطالبة بالصاع هذا كله اذا كان باقيا اما لو  
 تلف او قد رده ومثل **ان** ان امكن او اوقية المتاع عند الاضرار  
 في وجهه او عند الدفع في وجهه اخر وان افي على قيمة الحيوان  
 مع التمكن الاشتهر بين من قاخر بظواهر الادبيل الاجماع عليه  
 مضافا الى ان القاعدة في كل مثل خلافا في الحكم عن النسخ في قسمة  
 فيرد صاع من برار ثم عرض الدين مديا عليه في الاول الاجماع

عليه وتبعه الغنية في الدعوى المزبورة ايقر ولعل الوجه الجمع  
 بين جزئي اني هزبه وعبد الدين عمر المقصد بالاجماعين  
 المزبورين وفيه ان املاها شاملا لما اذا كان الدين موجودا  
 او غير موجود فاما المذهب مع انها ضعيفا السند ونحو  
 الاقتصار بالاجماعين بمجموعة بعد وهما بما يصير المتأخرين  
 كافية على الخلاف ويحتمل ان يقال ان ضمانه على البايع لانه  
 تلف في عدة الخيار والا انه ضعيف كما سياتي وجهه **انتم قلنا**  
 نسبة النسخ في ذلك الى الشيء ايقر **قلنا** **ان** **الطحا** **الا** ان كنية  
 المقصود للتقوى خالية عن ذلك واسا كان عبادة المتصددين للام  
 عادية عن النسبة ايقر بل ظاهر العلامة في التحريم ان القول بذلك  
 لغیره فانه بعد نسبة القول براد صاع من تمر او بر قال وقال  
 اخرون براد صاع من التمر مداد من طعام وكيف كان لم اعثر  
 على مستند للقول المزبور اصلا واما الاستدلال على ذلك  
 المحل المتعددة كما وقع لبعض الافاضل فيه نظر اما اوله فلان  
 محل الكلام في النسخ الرواية لان الاول في الدين الموجود  
 حين العقد والتلف في التجرد بعده واما ثانيا فلان البحث في  
 المصاد التي لا دلالة للرواية عليها ودعوى ان تجوز الرد بعد  
 التمس قاض بانه ليس بجيا والحيوان هو للتصريف فاسد لان الرد  
 بعده واما ان كان ينبغي كون خيار الحيوان الا انه اعم من كونه  
 على التصريف فلا يتعين الابدال واما ثانيا فالحاشية لقاعدة  
 الفناء للشئ لكونه ما لكان لا حين النسخ فتكون هذا كله في  
 الدين الموجود حال العقد واما المتجدد بعده ففيه وجوب رد  
 وجهان صريح اللبنة وايضا الشافعي كاطلاق المان وفيه  
 والتميز ولعل الصبري على ما حكى في غير الاطلا في اخبار الباب  
 التمس الواردة من طرق العامة اطلاق كلمات الاصحاب في



الذين وفيه انه ليس في الاخبار فليس لرد الذين الموجود  
فصلان في المحدثين بل الرد فيهما متعلق بنفس الشاذه مضافا الى  
فصل الجاهل لا اطلاها في موضوع المسئلة فوسلنا الاختلاف فيها  
واما اختلاف كلمات الاصحاب فالمتقرب الموجود كما للمبيع  
مع ان المصيرين بالعدم جمع كثير وجمع فغير فلا اجماع يعول عليه  
في المقام فاذا في القول يكون المحدث بعد العقد وقبل الفسخ  
للمشترى اقوى وفاقا لصريحه ذلك والواضح والجواهر في  
خلافا للحكم عن قلة القواعد ويتجرب استكلا في رده مضافا  
بالوقوف كما هو صريح محكم المعالم ولا ينبغي المسئلة على ان الفسخ  
يرفع العقد من اصله او من حيث كالتعليق التهديدي لان كونه واماله  
من اصله خلاف ما يقتضيه القواعد اعلى الاصحاب فكيف يكون  
بناء المسئلة عليه وعلى المختار لو انتم في الموجود حال العقد بالمحدث  
صار شيئا ويرجع الى الصلح ولو غيب الذين المبيع عند كان ذوا له  
وصفه من طراف او خلافه ففي رده مع الارش او مجانا او الانقضاء  
الى البذل او وجه الاخرى هو الاول لكونه مضمونا عليه اذ هو جزء  
المبيع نعم قد يتوجه الثاني اذا كان لا من قبل المشتري بل اعتبارا ان العيب  
في مدة الحيا ومضمون على البائع اذا فرض بقا خيار الحيوان وان لا  
يقطع بالاختيار كذا قال في الفقيه الاسناد في الجواهر وقد ناقش  
فيه بان فقيه الضوابط والقواعد لا اقتضاه بما خالف الأصل  
على المتعين وهو هنا ضمان العيب المتعلق بنفس الحيوان وامانته  
الذين الذي هو جزءه او تابعه فلا دليل على جبره عن الأصل  
الاجماع فواضح واما الصحيح الذي هو عين الآلة في الباب والمثل  
كما الصحيح ان يحدث بالحيوان قبل ثلثة ايام فهو من مال البائع فلا  
يشمله جدا ولو اخذ الذين حيا او مضمنا حتى الحكم عن من الظن انه كان  
وفيه ان التلف من الموضوعات العرفية التي لا مثل في عدم صحتها

في المقام

في المقام وقد نزل منزلة التلف كما كما تشريه الباقى يحتاج الى  
دليل فالأقوى جردها اليه لكون عين المال موجودة عرفا نعم  
ليحق المشتري عليه الاثر بما دل على ان عمل المومن محذور ومضافا  
مادل على نفي الضرر بخلاف الحكم عن من ايقم صيرورته شيئا معه  
بنسبة الزيادة والوجه له الا ما تقدم منا وقد عرف عدم دلالة  
على ازيد مما ذكرناه مع ان الأصل عدمه لشركه ولو خالف السادة  
بنفسها لسيان المال كحليها او غيره فالأقوى في الاختيار لاصله لا للو  
مع انتفاء التدليس وعدم شهول الاختيار الموجبة للحيا في الباب  
الا ان يكون المناط في الحيا هو جبره لا ضراره فان ضرر المشتري لا  
يختلف لكن هو يحتاج الى الجاهل المفتود في خصوص المقام الا ان  
تفويض المناط هو جبره وان لم يكن للخبير كما لا يخفى على كل ما هو  
الضرر **فصل** اذا لم يعترف بها البائع ولم يقيم بها بينة وفاقا للحكم عن  
القواعد وكذا في الارشاد واللمعة والتفويض والكفاية وغيرها لفتاوى  
يصلح معه القطع بالقرينة ويختلف ذلك باختلاف الحالات والقواعد  
فالم يحصل القطع بها الحكم باصالة اللزوم بالعمود وانتفاء القرينة  
ولو انهم اذ اذ البين الحال وانكشاف القرينة وجودا وعدمه مضافا  
بالثبوت انكشافا قطعا او طلاقا الضرر كما طلاق الاصحاب وادوم  
القالب والافتقار لعرف القرينة وعدمها قبل التمسك وقد لا تعرف الا  
بعد ها والمصادر انما على غير هذه من الموضوعات العرفية فلا يلزم فيها  
بالثبوت خصوص ما مع ارادة نقصان فجزء منها المحض كونه المكان  
او المسمى او غير ذلك من المتخلفات الشرعية ولو في اليوم الرابع او الثاني  
ينسبط المشتري على الفسخ كما هو القاعدة في كل صفة يورث وهي في  
الواقع مفقودة لوجود المتخلف وعدم وجود المانع الامتناع  
بعض الاعلام من اطلاق النصوص وكلمات الاصحاب حيث جمعوا  
الاختيار وثلثة وقد عرف ما فيه ضليلة لا وجه للحكم بل لزوم انتفاء انتفاء

الثالث للشيخ كما انه لا وجه للحكم بعدم الحياد فيما لو تحقق النصرية  
 في اليوم الرابع عشر اعلم انه يظهر من بعض الاصحاب ان هذا الحياد  
 محال في القواعد من وجوه منها التخصيص بالثلاث ومنها رد المحذور  
 مع انه من مزال المشتري ومنها الحكم بالنصرية والحياد مجرد وسط النقصان  
 في جزء من الثلث سواء قطع بها او لم يقطع بان احتمال حدوثه بعد  
 العقد المارضي مع ان الاصل يقتضي جبرونه بعد وان الاصل للزور  
 ومنها الرد مع النصف قلت وما ذكرناه ظهر لك عدم كونه محالاً  
 للوجوه الثلاثة الاول وان اطلاق النقصان كما تظاهروا كما تظاهروا  
 الغالب واما ما حكى عن صدق الحكم بالنصرية بمجرد النقصان في  
 جزء النقصان في جزء من الثلث بعد استظهر ان قولهم ان عدة  
 الحياد قلته ايام فيه ان لم تدع ظهور الحياد في التكرار كما تدعى  
 به لفظ الاختيار فلا تدعى ما ذكره قطعا مع انه لو كان الموع كانه  
 كانت الحياد لا حجة اذا حلت الثانية تنفق في اليوم الثاني فلا  
 حاجة الى الثالث الا ان يقال ان اعتبارا ليس لان يتكرر النقصان  
 بل لانه قد يحصل النقصان في اليوم الثالث وكيف كان لم ينظر  
 دليل الحكم المذكور في ما ذكره من اصله للزوم في غاية الظهور  
 الاعتراض عليه كما وقع لبعض الاجل من انه بناء على عدم اشتراط  
 استمرار النقصان بلزوم ان لا يكون للنصرية طريق الا الاحتياط  
 اذا لا اثر للبيئة والا فزاد ما لم يتحقق النقصان لانه الموجب للحياد  
 واد اخص النقصان لم يكن لها اثر الا كفاؤه بهما في ثبوتها اما  
 على اشتراط استمرارها فيمكن القول بثبوتها اذا اذرن بنقصان  
 ما وان كان بدونهما لا بد من الاستمرار فواضح الدفع اذا ما ذكر  
 انه على القول بالاستمرار يكفي الاقرار بنقصان ما لا وجه له على  
 القول بان استمراره جدا كما يقتضيه عنه تعليل المثال به من لعمري ان  
 النقصان مرة واحدة لما رخص مكان او زمان ومن الذين عدم

الفرق في الاحتياط المذكور بين وجود البيئة وعدمها والقول  
 بان يبدأ الاقرار له النقصان بما لا يعدم تغيرها على ما عرفت  
 انه انكشف الخلاف كان زاد الذين وصار ذلك عادة لها انكشف  
 ضاد النقصان وعدم كونه مؤثرا هنا حرفا بحرف كما لا يخفى واما  
 محال لنت من جهة الرد مع النصف فالأقوى منهما ان يقر انما  
 دل على سقوط الحياد بالنقصان ظاهرهما كان منه بعد ثبوت  
 خصوصا اذا قلنا بذلك لانه على الرضا في عدم سقوطه  
 هنا بالاختيار تقدم على حصول سببه الذي هو النصرية  
 بمجرد ما لم يسيأ في انما انه لو صرأها وقبت على احكامها  
 هيبة من الله لا خيارا او نقول باختصاص ما دل على سقوطه  
 به بصرف العلم بالموضوع والحكم بالجهل بالحكم فقط واما  
 صورة الجهل بالموضوع كما هنا حيث ما علم النصرية فلا دليل  
 على سقوطه كما هو الشأن في الغبن واما سقوط خيار  
 مع عدم العلم بالعب قد عرفت انه ليس على القاعدة  
 وانما اخرجها عنها النصوص الواردة في بابه وهل يشترط  
 في حصول العلم بالنصرية تكرار الخلية في كل يوم كما هو المشاع  
 وانما انه لا يشترط على الظاهر نقصان الحلقات بعضها عن  
 بعض بل يكفي نقصان الجميع عن الاولى مع مساوات آيات  
 بعضها على بعض فهم لو نقصت الخلية الثانية وزادت الثالثة  
 ثم نقصت الرابعة حتى ساوت الثانية ففي حصول النصرية  
 اشكال واشكال منها لو زادت الثالثة على الاولى ثم نقصت  
 الرابعة عن الثانية وهل هذا الحياد خيارا للميوان ومع  
 ذلك لا يقطع بالنصف الاختياري او خيارا مستعطلا  
 كونه وقروا وق على ما حكى الاول بل عن الشيخ في الآ  
 على ثبوت الحياد في الحيوان ثلثة ايام شرط اول يشترط وهذا

فيما لا يقبل مع تحقق النقصان في اليوم  
 اية الجبها النصرية في يوم

ذلك انما لا يشترط

فيما لا يقبل مع تحقق النقصان في اليوم  
 اية الجبها النصرية في يوم



وهذا داخل في ذلك بل قد استظهر الفقيه الاستاذ في  
الجواهر منه في الكتاب انه لا خيار من حيث القرينة وانما  
هو الخيار الحيوان وخصوصية القرينة عدم سقوط خيار  
الحيوان باختيارها ومن هنا جعل العلامة في الرياض  
الفرق بينهما فالاول والفرق بين مدة القرينة وخيار الحيوان  
الاول قلنا ان الخيار في ثلثة الحيوان منها وفي ثلثة القرينة  
بعد ها وكذا على الثاني ان قلنا بقورية هذا الخيار فيسقط  
بالاختيار بها دون خيار الحيوان وكذا ان لم نقل بها الجواز  
لعدم الاسباب وقطعنا فانما فيهما لو اسقط احدهما انتهى  
وليس فساد من كلام جماعة من الاصحاب انه خيار مستعمل  
وان له احكاما غير احكام خيار الحيوان وهو الاقوى اذ  
عدم الخيار بالقرينة مناف لما حرر من الادلة من نحو الاجماع  
الحكيمة والاختيار الثلثة وغيرها من كونها تدل على وضوح  
قائما ذلك على ثبوت الخيار ومطل في الثلثة وبعد ها ولا  
يعارضها في الحكم المزبور الا قوله في رواية ابي هريرة وابن  
عمر عن اشري مصراته فهو خيار وثلثة ايام انشاء اسكها  
انشاء ردها وصاعا من ثمر لكن فيه انه مع كونها ضعيفة  
السند ومفهومة لقب معاوضة بترك الاستقصاء في حين  
الحاجة حيث قال في رجل اشري شاة فاسكها ثلثة ايام  
ثم ردها سبعا بعد الالفات الى كون ثم للتعقيب مع مملته  
فتم فيبقى استحباب الخيار الثابت سليما عن المعارض مع  
كونه مؤيدا باطلاق الاختيار ثلثة وجعله على الخيرة احو  
جزء منها يوجب الجواز في الثلثة هذا كله اذا ثبتت القرينة  
بالاختيار واما اذا ثبتت بالبينة والاقراءات ثبت لم الخيار  
بجوده ذلك اوله مع ذلك مع الاختيار قولان ولعل الاول

اقوى وفاقا لجدي العلامة في الرياض وجماعة من الاصحاب بل  
الاشهر كما عن لك لا لما قيل من استحباب بقاء الخيار لانه بعد  
لم يثبت حتى يستصحب بل لوجود المقتضى وهو القرينة مع عدم  
الممانع وما يقال انها من حيث هي غير وجبة لانهما هما ليس  
في الجمع من الصفات التي يوجب قوامها الخيار فاذا احققت  
ارتفاها بسبب من الاسباب او عارض من العوارض كغير  
المرعي وقوة هبة من الله سبحانه فلا بد من الاختيار حتى  
يتحقق المقتضى للخيار مدفع باصالة عدم الزوال فله الفسخ  
في الحال غير ان فسخه يبقى مراعى الى ان يكشف الامر بما لا  
ضليله يكون المراد ان استقرار مشروط بالاختيار نعم يمكن  
ان يقال ان الخيار على خلاف القاعدة فيقتصر على المتيقن  
الذي هو غير هذه الصورة والاصل لا يعارض عموما ادلة  
اللزوم بالقرينة لكن فيه ان العومات يوهنها الشهرة  
اللزوم الحكيمه في الاصل بلا معارض بالمر مع تاييد بالا  
وهو انه لا اثر للبينة والاقراءات على القول باسقاط الاختيار بل المثلث للخيار هو الاختيار  
خلافا لما عن الشيخ في ذلك والتمهيد في تلك الارشاد وهذا  
قد خلاص من جميع ما ذكرنا ان خيار القرينة على القواعد  
مستعمل عن خيار الحيوان والامة له بل هو على الحق في نظر  
انه على القول بالاختيار من غير فرق بين الثلثة وما بعده  
الاختيار المذكور دلالة على شرعية عليه بل هو على نحو غير من الو  
ضوعات العرضية فلا يثبت بالادلة ويثبت بالاقراءات والبينة  
من دون الحاجة معها بالاختيار وبنه لك يظهر لك النظر  
في جملة من كلمات الاصحاب وهل هو على القول بالاختيار  
فيما مضى من الادلة في التامه والبقية كما هنا وتوقف كما عن

له بل في موهبة

ثبت القرينة في الادلة

لف واشكال كافى الارشاد وفى ذلك ان عم الاجماع والافانكا  
 مرذوبا لرد ولا وجه له بل الاثر البتة كافي في حد وهو المشهور  
 كاعن شخفا في الحدائق وعند هب الاكثر كافي في الرياض بل عليين  
 الاجماع عن الترخ وهو الحجج كافي لخصوص المجرة منها النبويان  
 المتقدمين عن كره والفتنة ومن التريب بعد ما وقع في الجواهر  
 في شرح الفقيه الاسناد من الاسناد اليهما في نشاء انكار وجوه  
 النص في المقام مع انها ايتيهما من غير فرق بلا كلام نعم يصح ذلك  
 في البقرة الا انه لا اشكال فيها بعد عدم ما فيه التعليل بالحق  
 واطلاق الادلة المانعة عن التدليس ونواهي الضرر مع الالفاظ  
 لعدم القول بالفضل بينهما وبين النافذة خلافا للحكمي عن  
 صريح الايضاح حيث نفى التصريح عن غير النافذة ولظاهر عدم  
 بصره اقصا بما فيها لفظ الاصل على مورد الاجماع وهو معتقد  
 بعد ما عرف ولو صريحا لم يثبت له الحيار مع اطلاق المقادير  
 عن المعالم وكمن والسر امر بل ظاهر الاخرين وصريح كفاي الترخ  
 على احكي الاجماع على نفى الحيار المزبور في غير ثلثة المتقدمة  
 وهو الحجج تصانفا الى الاصل والخصاص لخصوص النص في  
 معتقدها وحكم البناد في ظاهرها بغير مثلها بما ليس المقصود  
 منه المين نعم حيث قصد ليها نتيجة الحيار والتعليل خيار التصريح  
 بالحد ايع الحصر هنا وفاقا للفقيه الاسناد في الجواهر الا ان فيه  
 نتيجة الحيار من جهة التدليس ولم يثبت لها احكام التصريح لكن  
 لا يخفى ما فيه بعد ما عرف من ان الحيار والمزبور فرد من افراد  
 التدليس وليس له احكام مخصوصة لكن يفرده عنه وكيف كان  
 ثابت حج ولو من جهة التدليس بلا ريب الا ان ما قس فيه بانها  
 يوجب الحيار في التدليس موهوم بالنتيجة الخاصة من اطلاق  
 حكمهم في الحيار في الامة الشامل لصورتي وقصد الذين منها

سواء اعقده بالثبوت المقولة  
 في الجواهر بل بالثبوت

فانها كما يكون جارية تكون قاصرة كما قرر في محله وفيه ان الاطلاق  
 المزبور فضل على الغالب وهو صورة عدم التصديح ومنه ان  
 ان من طرق الحكم من الحيوان الادعي كالدروس ويصح والاسكان في  
 معللا بالتدليس غير ان لفظ في المسئلة لفظه وتعليلهم في كون حكم  
 في الصورة الاخيرة فغلبه لاختلاف في عدم الحيار في المسئلة حتى  
 من ثلثة نعم له الحيار مع الشرط كما في ذلك لكن قال ان لم يصرح  
 بالحب والافانكا لا يثبت ولا يخفى ضعفه اما الاول فله عدم سقوط الحيار  
 المسبب عن هذا الشرط بالتصريح كما اخذت هو نفسه في ذلك واما  
 ثانيا فله عدم بثبوت الارشاد للمكان فذلك عياهم انه لو كانت  
 الامة المدلت او النافذة المصرة من لفظ الحيار والارشاد كما  
 عن عدم معللا بامتناع الرد بالموت والارشاد بعد ما عيب اول  
 بل يفي فيه اشكال من انه قد تقدم لنا في خيار العين ما يقتضي ان  
 الاصل اعتبار وجود العين الا ما خرج ولعله لظهور الخيارات  
 الرد والاشكال في ذلك ومن انه يمكن ان يقال ان الحيار امتنا  
 في العقد ورد العين انما هو من ثوابه وحكمها في كل مقام يرد  
 منه الرد انما قال للمثل والفقيه ومن العيب عن العلامة في  
 عدم اذ كره هنا مع ما ذكره من اتماع ما ذكره هو من بناء الحيار في  
 الذي كذب في الاختيار عن راسها له عدم وجود الفرق بين الثابت  
 ولو ثبت عند قتل علمه بالتدليس او بعد فالحكم ببقاء الرد  
 ما ذكره لعدم الدليل على ان حدوث العيب مانع من الرد في  
 العيب لكن عن عدلانه لا يثبت له وعلة التكرار بالافتراض على وضع  
 الوفاق وبان هذا العيب من ضمان المشتري وفيه ما عرفنا  
 الزعم معاد على الحيار من الاجماع وعينه من غير وجود محض  
 هذا ولا يذهب عليك ان جميع ما ذكرناه هي على الحيار حفظ  
 من ان خيار التصريح ليس له زمان مخصوص وان خيار الحيوان



يسقط بالضرورة بالحبس المزبور فانه لعكس وهو قول غير المختار  
 التلث او التعيب في ذمة الخياط يكون على اليابح كما في سائر المباحات  
 نعم يكون من هذا القبيل على المختار ايضاً ان قلنا بعدم اختصاص  
 القاعدة بخيار المدي كما يظهر دعوى الاتفاق على ذلك من جديد  
 المحقق الاستاذ البهمنان في حاشيته على مجمع البرهان ومن جديد  
 العلامة في الرياض **كما في حاشيته** على اجتماع والوفاء والخلاف في عقد  
 الخياط **لوصف اليابح اذا** باع الخنزيرة وهي الحان ولا يتوهم ان بينها  
 مقصود بالاصل لسد الانتفاع به للتدوي كما لا يخفى **ولو ان**  
**تقريبه ان** الثانية بالاقراء او البينة **وصار ذلك** عادة لها **فان** انقصا  
 ثلثة ايام هبة من الهبة **سقط** **فان** راي يثبت من اصله لم يثبت  
 الموجب له من الضر والناسخ من النقصان بان يكون فرض المأ  
 زوال التصرية اى صريت فلم تنقض ايداً او اماً اطلاق الخياط وبها  
 في التصور فخر على الغالب والا بان يكون فرض صورة تحقق  
 النقصان في الجملة فلا معنى لقوله سقط على القول بموتية لغيره  
 حتى في الثلثة والحمل على ارادة عدم استمرار الهبة بمعنى انه يكشف  
 بذلك عدم الخيار وانما يبطل به بعيد جداً الا ان لا يكون مع  
 الماتن القودية عليه تقع العيان على الفرض المزبور الا انه لا  
 على سقوط الخيار الثابت بسببه بخروج الزوال في الثلثة ومن المآلة  
 ما وقع من الغيبة الاستاذ في الجواهر فخصاً عن اشكال العيان  
 من حملها على ثبوت التصرية وزوالها في الثلثة بالاختيار او اماً وكذا  
 من الاشكال في صورة البينة بالاقراء والبينة ان في الصورة المذكورة  
 ايضاً فلا اولوية للحمل عليها كما ادعاها دام ظلته **ولو ان** **بعد**  
 بان صار زيادة الدين على العا الذي كان معها **المعقود** **يوافق** **فان**  
 محمول موجب فيستحب تصحيح النسخ ولو قلنا بموتية هذا الخيار  
 غاية الامر فيقول زوال التصرية بعد ذلك فيكون المراتح ان الزيادة

المخارطة لا تكون كاشفة عن بطلان ولا مبطلة له وان لم نقل بالثبوت  
 فلا اشكال في امتداده الى الوقت الذي يتحقق معه ذوالها **فان** **فان**  
 في الاماء **ليس** **عيباً** على المتهورين الاحباب منقولاً ومحصلاً بل  
 بل عن كشف الرموز للاختلاف بين الاحباب فان الثبوت ليس عيباً  
 يوجب الرد عن الايضاح ان عليه الغوى وهو الحق مصداقاً له  
 اصالة اللزوم في العقود مع الشك في كونها عيباً في الاماء بعد  
 الالتفات الى غلبتها بحيث صارت له كاخلفة الاصلية فلا يندرج  
 كونها عارضة او اندراجها في تعريف العيب في الخبر المتقدم الضيق  
 الغير المجبور وفي مروض المسئلة والخبير بماعة مسئلة عن رجل  
 باع جارية على انها بكر فلم يجد ما كان قال لا ترد عليه ولا يحجب عليه  
 شي في قد يكون تدريس فيهما لمرض او امر يصيبها وقد افق  
 في ذلك يمنع عدم صدق العيب بل الظاهر صدق وحيث قلنا ان  
 الضابط مطبق مع العرف لا وجه للتدخل بضعف السند ثم يصح  
 ذلك على تقدير الاختصاص بها تعيداً او اخيراً بماعة تلك حين بان  
 ظاهره التطرية كرواية يونس لا ينفك فليس مما يخفى فيه والقول  
 بعدم انطباق خبر الاصل على عدم الشرط ضعيف لان الصدق  
 فيه والخبر قرينة على ان الفرض صورة الجهل بكونها عند المباح  
 لعليه ذوالها بالحوادث مع انه لو تنزلنا عن ظهوره في التطرية  
 لا ينفك الاستدلال به ايضاً لظهوره في ان عدم الرد وعدم اختلاف  
 باعتبار عدم العلم بثبوتها حال العقد لا باعتبار انها ليست عيباً  
 في خصوص السوءان من الاماء او في خصوص الحادية منهن فضلاً  
 الاحتمال كون عدم الرد للتصرف فظهر بذلك كله ان القول  
 بانها عيب يوجب الرد والارض لا يخالف عن حق اللهم الا ان يقال  
 انه لما كان مدار لزوم العقد وصحة على تحقق الوضاه فالتام ان  
 المشري في العيب انما تقدم على بطلانها لظن المارة من حتى

انه اذا علم به لم يقدم على بذل ذلك التمن في مقابل المثلث فاقضت  
الحكمة الشريعة الارش او الورود كما تقدم في صدق الوجه والاعرف  
اليثوية على خلاف ذلك فانهما وان كانت نقضا وجبا لكن لما كان  
وجودها على لبا وخلافها نادرا فكان المشتري بالاطلاق مقدر  
على بذل المال مع علمه بكيفية الحال او ان البائع تبرع منه وان  
بما يبرقع الاخر او باصل السلامة ولا ينزل اطلاق العقد على  
السلامة لانه يكون عيبا موجبا لشيء منها لبقاء اصل اللزوم  
وعلى هذا المعنى يمكن حمل كلام المشهور فان كثر منهم لم يصر  
بشيء العيب بل قالوا بغير الخيار وحمل كلام كثير من قال بغير العيب  
على عيب موجب للخيار ليس يتبعه في هذا المقام خصوصا  
بعد ما اخطأ العيان المتقدم في معتقدي خلاف كشاف  
وما اخطأ حكمه بثبوت الارش مع الشرط لوضوح انه لو لم  
يكن ذلك عيبا لم يتجه ذلك قطعا بناء على ما عرفت من عدم ثبوت  
التن على الشراء وكان هذا المعنى هو اد الشارح في ذلك في  
تقليل كلام المشهور بكثرة وقوع خلافه المتعارف على المشتري  
لا ما يراى من ظاهر كلامه من من فخر كونه عيبا مطلقا خصوصا  
بعد الاستناد الى قضية ابن ابي ليلى السابقة هذا فيما اذا كان  
المشتري من اهل الخيرة عالما بالعالى متعارفا بالحالة واما اذا  
كان جاهلا بهما واقدم على البيع بظن البكان سيما اذا كان  
الحاد ية صغيرة ههنا فبالا للاستماع بوطئها خصوصا بعد ظهور  
حجر الشارع قبل تنوع سبب عنهما او اشتراط البكان في شرائها  
حيث كونها موجبة للرد لعدم جريان دليل القوطح وثبوت  
دليل الثبوت كالاختصاص بل ويتوى ايضا لزوم البيع لوعرض  
اليثوية عند المشتري لغير صرف منه لان من حدوث العيب  
المانع من الرد المعين للارش فقد تلخص مما ذكرناه ان الحكم المذكور

في المقام يدور مدار غلبة اليثوية وعدمها ثم لو اخطأ في حق  
العقد البكان وكانت شيئا كان الحكم ان يقضى بالبيعة او اقر او ابيع  
او قرب نعمان الاعتبار ولزمن البيع انما كانا عند البائع  
شيئا على المشهور بين الاصحاب كما في الرياض بل ولا خلا  
في ذلك كما في الجواهر قال بعض الاجلة لا يكون عيبا لما عرفت  
ما بين من الشك بل القاعدة عدم سلامة الشرط المتضمنة لذكر  
كافة شرائط الشروط المذكورة في ضمن العقد فذلك بل لا يكون  
عيبا ابقا لما عرفت نعم كما ان عدم الشرط لا يقتضي ذلك المانع  
الغالب واما ما عرفت فيجب عليه حكمه خلافا للشيخ في انه عليه  
ما حسب اليه الحلي والكركي والحكي ابن البراج في الكامل وكذا  
الشيخ لكلام ابن البراج عندنا امل غير آيب عن المشهور حيث  
قال الشيخ فيه علمنا نقله في الجواهر من اثنى جارية على  
انها بكر فوجدها شيئا لم يكن له ردها ولا الرجوع على البائع  
بشيء من الارش لان ذلك قد تذهب من الغلبة والفرق وتجو  
عن الكامل لا يمكن ان ارادتها غير ضرورة الشرط على شرائها  
بغير البكان او احدا الا انها لان الذي ذكرناه في خبره ما عرفت  
حيث حملناه على الشرطية قليلا لحظ وما ذكرناه في خبره ما عرفت  
الحلي في من الاستدلال للشيخ بخبره ما عرفت ثم لو اخطأ راسا كما  
في هذه الارش من اجلها المشهور على ما نقله جدي العلامة في  
والفقيه الاسناد في الجواهر وبعض الاجلة نعم وهو جيب جدي لما  
عرف من انما عيب والاشكال عليه بان الله لا يوزع على الشرط  
واضح الدفع وبعد ما عرفت من انه لا يوزع عليه من حيث الشرط  
بل من حيث العيب ولما رواه ثقة الاسلام والشيخ يونس في  
رجل اشترى جارية على انما عذر راء فلم يجد ما عذر راء قال  
عليه فضل القيمة اذا علم انه صار وفي ظاهرها الشرطية فلما



بالعلم بكونه صادقا العلم بصدقه بالثبوت قبل البيع جليا  
 بينها وبين جنس جماعة وفي النكاح من الارض وهو شرط البتة  
 وظهور البكارة قولان والذي قواه الفقيه الاسناد والحر  
 تبع للشارح في التخيير ايقم بين الرد والامساك بدون  
 الارش معللا به ان تعليق الفرض بهما من اجل ضعف استناد  
 عن معاينة البكر وفعل قول بعدم الرد معللا بزيادة قيمة البكر  
 وفيه انه انما يتناقض بالنسبة الى الارض لا الرد فالقول الاول  
 اقوى نظرا لما عرفت وعموم ادلة الشرط وان **العلم بالثبوت**  
 اعترض بالثبوت في انها عرضت عنه او عند البائع **لكن**  
 بلا خلاف كما في جملة من الكتب **لان ذلك** قد يمتلئ ان **يرد** بالعلم  
**وبالتفريق** هو ما اذا اجمعت الاحتمال المزبور حصل الشك في شرط  
 الخيار الذي هو تقدم الثبوت على العقد هنا المقصود حصول  
 الشك في الخيار فيقضي اصاله لزوم العقد وبرائة ذمة البائع  
 بعد التسليم الظاهر في تمام الخسيلة عن المعارض ولا  
 فرق في ذلك بين صورة العلم بتأخيرها والجهل بتأخير العقد  
 او العكس والجهل بتأخيرها وما يقال ان اصاله لا يخرج الحاد  
 تقضي بشبوت الخيار في الصورة الاولى كما توافق اصاله للثبوت  
 في الصورة الثانية مدفوع بان مرجعها استصحاب العقد  
 وقد قرر في محله ان الاستصحاب وان كان اصاله لا يعارض  
 الدليل وان كان عاماما الا ان يدب عن ذلك بان الاستصحاب  
 هنا ثبت الموضوع وهو تقدم العيب في ما يارض وعموم انه  
 اللزوم خصوص اذ الخيار وابن هذا من مسئلة تقارض الاستصحاب  
 مع العمومات كما لا يخفى الاولى ان يدفع ذلك بانها من الاخر  
 المثبتة التي لا يعمل عليها في الاحكام الشرعية لا ناقض ما  
 يستفاد من ادلة الاستصحاب لزوم ترتيب الاحكام الشرعية

التي لا واسطة بينهما وبين المستعصية فيكون الامور العادية بل  
 وهذا هو القدر المتيقن المجمع عليه بين الاصحاب ولما معها فالاول  
 عليه كما في المقام حيث ان تقدم العيب امر عادي فلا يرتب عليه  
 حكم الشرع الذي هو الخيار ولا يوجب ان ما ذهب اليه جديا  
 البتة من العمل باستصحاب نجاسة الخبز وطهارة الملا في تناقض  
 ذلك لانه قد يدعى بان النجاسة اثر للفرض وحكم لازم له حتى يكون  
 منعه عن مستعصية النجاسة مجتبا معها ليرتب حكم المستعصية  
 على الاستصحاب بل يدعى ان مطلق الخبز ليس نجسا وانما النجس  
 هو ما يتنقل بنجاسته لهما استصحاب نجاسته والحاصل ان ما ذكرنا  
 من ان القدر المتيقن المجمع عليه عدم المنع من ترتيب الحكم  
 الشيء على استصحابه لا يندفع بما ذكره من العلم بغيره من العمل  
 بالاستصحابين فيما فرضنا من اجماعنا بقاها البكر وهو الذي لم يفتش  
 وهي المودة في مسئلة سكوتها عن طلبها وفي مسئلة الاولياء لا الاكراه  
 منها ومن ذهاب القدرة ولو لم يفرص من نزوة او اصبغ ونحوه  
 قبل الان المراد بها الاخير ونفاها البكر من البكارة وهي القدرة  
 والمراد بها الختام الفرج وهي المودة في باب رد العشر ونقص  
 العشرة الاما كما يوضح عنه قول المصنف وقول من عرقله ولعله  
 الظاهر من جملة ما ذكره على قول القيل لا يضره زوال النكاح  
 فخرجنا بغير الوصل وان علم تقدمه على الوصل ولا كذلك على الختام  
**الثالث** لا بالانحياز عند المقتضى الذي يمكن في مدة حيان **لان** كالا  
 ولا العبد بل انحازت كما في الرضا والجواهر وغيرها للاصل والعلم  
 ليس في الاباق عهد ونحوه الموقوف للدين نحو لان عليه جملة  
 وبين صحيح في همام الا في المراد بالعمدة هو الخيار كما ورد في  
 بعض الاصحاب **وهذا** **لان** ما يقع عليه **لان** ولو حرة كان **للمتقدم** **لان** **لان**  
 مع اخذ الارش كما في سائر العيوب السابقة على العقد لانه من الخش











من هذا العيب فلان يجنبه والله لا يستحق رده على ولا وجه له  
 نعم قد يمكن فرض كون البائع منكرا ان يكون كقيته الدعوى  
 استحقاق المشتري للبائع يتكوه والفقهاء منكر على الاقوال في  
 تفسيره وقد عول عبارة الشيخ المتقدمة عليه بناء على ارادة المراد  
 من استحقاق الرد لا ان المراد في الاستحقاق باشرط البرائة من  
 العيوب كما يؤمى آخر كلامه وبين المشتري هنا على نفي العلم وفاتا  
 للمشهد في عوارضه ولعله لكونها على نفي فعل العينة لان الايمان ان  
 يمين على اثبات فعل نفسه وبين على نفي فعل نفسه وبين على  
 اثبات فعل غيره وبين على نفي فعل غيره وكلها على البت والقطع  
 الا الاخرية فانها على نفي العلم وما نحن فيه من الاخرية مضافا الى  
 ايما قوله في الخبر لم اسمع اليه خلافا للحكم عن يمينه وللحقبة الاستاد  
 في الجواهر انه يجنب على انه لا يمين اليه من العيوب وباعه مطلقا  
 معللا في الاخرية ان مرجعه الى ما وقع عليه العقد اذ لا اثر للبرائة  
 التي لم يسمعها المشتري وفيه كون المرجع ذلك اما باعتبار خصوص  
 اللفظ او باعتبار قرينة المقام فكان الاول فيه منيع واضح <sup>انك</sup>  
 الثاني فيه منيع واضح وان كان الثاني فيه اما منع وجودها  
 اصلا وما ذكره اخيرا من قوله اذ لا اثر له فلا يصلح لذلك قطعنا  
 اذ البناء عليه يستلزم فتح باب اليمين على البت ولو على نفي فعل  
 العيوب **الثانية اذا ما المشتري هذا العيب المراد ان كان عند البائع**  
**او عند المشتري قبل القبض مثلا فلا رده وانكر البائع** **عند البائع**  
**العقد او القبض** **او قبل القبض** **او قبل القبض** **او قبل القبض**  
 عادلة ولا شاهد **او قبل القبض** **او قبل القبض** **او قبل القبض**  
 يمين لان المشتري هو المدعي باعتبار انه يترك لو ترك ونحوه  
 دعواه اما لا لزوم سواء افاذ شاهد الحال القطع للحاكم  
 دعواه مثل ان يكون العيب أصبا زائلا او الظن لولا السرعة  
 عدم الافتقار الى اليمين في صون البينة وشاهد الحال القطع

فواضح بعد ما قرناه واما في صون شاهد الحال القطع فليعلم ان  
 المصنف ومن أطلق العيان مثله انه ثبت به الموضوع كالبينة كما هو  
 مذموب العلامة في علي ما حكى عن جدي في العلامة في عقايق الرضا  
 واما ما ذكره الفقيه الاستاذ في الجواهر من انه يظهر من إطلاق المتن  
 الاكتفاء بما يتبدل الظن ايضا الا انه لا بد من اليمين لان انشاء قول  
 شاهد الحال مع المشتري انما هو البائع مدعي باعنا رجا الغش  
 للظاهر والمشتري منكروا المفاضلة اياد فيه اولا ان نحو هذه الاجابة  
 المدعي منكروا انكروا مدعي اخفى عن من من المدعي بما خفى لفظ قوله  
 الظاهر اذ المراد بالعلم الظواهر الشرعية كظاهر اليد مثلا وثانها  
 لزوم التفتك في العيان لصيرورة جهة قول قول المشتري في  
 صون البينة كونه مدعي و في صون شاهد الحال انكر ما كان من البين  
 ان ذكر في سياق البينة يقتضي باعنا جهة خصوصا بعد انما  
 في قسم منه وهو شاهد الحال للبائع لا بد من اليمين لانهم تكونوا  
 كان المشتري فلا يحتاج الى يمين لان الحال تشهد له بيمين العيب  
 لان شاهد الحال وان كان ثبت الموضوع الا انه فيها اذا كان  
 البائع بصير من قبل البينة من المنكر الى ادعى الاجماع جدي في الرضا  
 على عدم اسماعها منه ولا يكتفى اذ كان المشتري لانه المدعي وهو  
 وطبقه وعليه ارتفع الاحتياط عن كلامه ولا يقتضي او لا  
 بان شاهد الحال القطع واخبره بانه قطعي كما قيل في الظن ان الحلف فيها  
 يجلب البائع على القطع بعد العيب عند اذ كان مختبر البائع  
 ومطلعا على خفايا امور قبل يمينه لاعلى نفي العلم قول واحد كما في  
 الرضا ومضافا الى ان القيم من لفظ لا اعلم المشك المنافي للقرين  
 ومقتضاه عدم الاكتفاء به لو اودا ظاهره ولا مطلقا كما عقلا الغش  
 الاستاذ في الجواهر ان قلت لعل الوجه في كلامهم ان الدعوى على  
 نفس البسبح لاعلى العلم به فانه دعوى اخروا لاصل عدم وقوع  
 الدعوى والحلف على دعوى اخرى قلنا لا وجه للتفصيل في

اليمين على البينة في الجواهر  
 في الجواهر في الجواهر  
 في الجواهر في الجواهر

الاختيار وعدمه كما سيطر على الحقير القليل بين ادعاء العلم وعدمه  
كما سيطر على الحقير القليل بين ادعاء العلم وعدمه هذا وما اذا كان  
قد اختبره من كونه المبيع وعجزها الاكفاح بنوع العلم به يكون ذلك  
في نفس استحقاق المشتري الرد الذي يترتب عليه معاوضة السبق لغيره  
ان لم الحلف على القطع عملا باصالة عدمه بناء على ظاهر السلامة كما  
يخلف على عدم الجحاش في الماء استنادا الى اصالة الطهارة وفيه  
جواز الحلف لقولنا على الاصل يحتاج الى الدليل المعفود في المقام  
بل يمكن ان يقال بوجود الدليل على عدم الاجماع على ان البين  
لا بد وان يكون على البين الذي لا يمكن مع الاصل الذي مناه على  
الظن مصفا الى اتفاق كلمتهم على لزوم الحلف على نفي العلم في نفي  
ضل الغير مطلقا لا بعد ما كان البين والقطع غالبا ما نسب اليه  
وهذا منهم اجماع على عدم جواز الحلف لقولنا على الاصل اذا كان  
جائزا لما ذكره الحكم المذكور في تعليل المزبور فاصل هذا كما اذا  
كان الجواب بنفي العيب اما اذا كان الجواب بلا يتيقن الرد على هذا  
العيب فهو جواب صحيح يجب على الحاكم استماعه واحكامه على ذلك  
من غير حاجة الى نفي العيب او العلم به **فروع** ولو باع الوكيل للمشتري  
يورد العيب على الموكل لانه المالك وانقصى وكذا لو الوكيل يقبل  
ما امره فلا يرد عليه ولو انكر سبق العيب لم يقبل اقرا الوكيل  
عليه في قصد في المشتري على سببه مع امكان حدوثه لانه اقرا  
في حق الغير فلا يصح ومع امتناع جهة القول القطع المادي  
لانفوذ اقرا ان لم يكن للمشتري الرد على الوكيل اذا كان جاهلا  
بالوكالة مع عدم تمكن من اقامة البينة على كونه وكلاء واقرا الوكيل  
بالوكالة لا يجزى في جواز الرد عليه وهل للوكيل حق خليف الموكل  
نفي العيب دفعا للظلمة عن نفسه وكذا لو علم الوكيل بسبق العيب  
وانكروا الموكل فان حلف الموكل سلم من رده عليه وعجز الوكيل  
التي تعلمه بسبقه وله المفاضلة له نعمان واقرا وان احتمل النقد

لاخذ مظاهر الترخيع ونفي المبيع كمال المعرض عنه امانة او يملكه  
الوكيل وانكر الوكيل سبق العيب حلف وليس للمشتري حق تعاقب  
الموكل لان دعواه على احد هاتين في دعواه على الاخر مع ذلك  
ضعيفاه واخذت للبايع باقرا ان كان كل الوكيل رد على المشتري  
فيحلف على سبق العيب ويرد العيب على الوكيل بالبين المردود  
وهل يثبت للوكيل في هذه الحال رد على الموكل فانه يحكم  
وعدا لتوقف الناس من التوقف فيمنه وهو ان البين المردود  
كالاقرا فلا يرد والتحقيق انها تم براسه فلا يصح الترخيع بل لا  
جعلنا هاتين البينة ايضا لا يمكن رد العيب على الموكل لا قرا  
الوكيل بعد سبق العيب وانه مظلوم ومن ظلم لا يظلم واما  
دفع ذلك بما في الجواهر بان المراد كونها كالبينة من الرد لان  
انكامل فظنوردية لوضوح عدم اقضاء ذلك جواز الرد  
الوكيل نعم يقتضي ذلك جواز الرد من المشتري بعد اعترافه بالبا  
بالوكالة على انكامل لان دعواه على احد هاتين في دعواه على  
الاخر مع الا ان يقال بان ان كان لسبق العيب على وجه الا  
الى الاصل بحيث لا ينافي بثبوته فلا يتخرج المستل على  
القولين ثم هل للمشتري الرد على الوكيل اذا كان وكلاء على  
المعيب بعد دفعه او لا والظن ابقائه على صحة الوكيل وعلى  
تقديرها لم ذلك كما لم مطا ليه الموكل بالبين اذا كان الوكيل  
وكلاء على قبضه فقبضه عنه سواء اوصله الوكيل للموكل ام لا  
لان يدع ولم مطا ليه الوكيل به مادام باقرا ولو لم يكن الوكيل  
وكلاء على قبض المشتري لم يطالب الوكيل به خاصة الا اذا كان  
دفعه للبايع فانه ليس له مطالبة بعد دفعه له **الفتا** في هذا  
تقديره الا ان في الفتا يأخذ المشتري حيث يكون له فقول قد  
قال الماتن وجماعة في ذلك بل في بعض الكتب بعزله لان  
**يقوم المبيع صحا وصحبا ونظرا في نسبة القبضة من القبل**

انما البينة فائدة

كان مقتضى جوابه عدمه  
علم جواز رد الوكيل



ما بين المقيس والقيس الى القيمة الصحيحة لانها  
 لا تفرق ما اقدم عليه كجبه هو ما ذكرناه مضافا الى انه المراد  
 من قوله ويرد عليه بقدر ما ينقص من ذلك الداء والعيب  
 من ثمن ذلك في الصحيح السابق واللام يكن وجهه للتقدير بالقر  
 وقد يناقش فيه بان ظاهر الصحيح المزبور خصوصا بعد هذا  
 قوله وهو قوله ان لم يكن به ذلك لقصي بان يكون ذلك هو  
 التفاوت بين القيمتين لا النسبة كما لا يخفى فتم الحجة في ال  
 هو ما ذكرناه اولامع انه لو لم يكن ذلك وكان هو التفاوت  
 لاستلزم الجمع بين العوض والعوض في بعض الاحوال كما ان  
 اشراه ليجب وقوم معجبا بها وصحبا بآمانه وقد نفى النبي  
 عن الجمع بين العوض والعوض لواحدا لان يقال لو لم يكن  
 في بعض الاحوال لا يوجب رفع اليد عن احلاف الضرر والفا  
 فان اخذاه القليل بالنسبة اليه فبقى الباقي تحت لكن فيه انه  
 اذا ثبت فساد في الصوت المزبور ثبت فساد معكم بعد  
 القول بالفصل والقول بان ليس بالولي من العكس ضعيف  
 لاختصاص الاول بالشبهة العظيمة التي لا يبعد معها سنده  
 الخالف بل يمكن دعوى نفى الخلاف في ذلك بتبديل العاشر  
 كالتوضيح على الغلبه هذا وقد توهم اختصاص الارش بالمتر  
 لكنه فاسد جدا لانه قد يكون للبايع كان يفتخ بجنان بعت  
 ويذا المشري عيلا مضموفا فان البايع ح لا ياخذ من الثمن  
 تفاوت ما بين القيمتين ولما اكلامه الظاهر في الاختصاص  
 محمول على محال الحدن والتقدير انك لا على وضوح المراد  
 ان الشارح في ذلك قال وفي قوله وينظر في نسبة القيصه  
 بنسبتها حذف تعدد القيصه صحيحا والقيمة الصحيحة فان  
 النسبة ممكنة الى القيمتين معا والمعتبر هو قيمة انتهى ومنها

وهو اليها ان ما فات عليه

على الغلبة اد

كم

الحكم بالحذف والايضا لمن اجل وقوع سقطه في الحذف  
 كسنة من القيمة بعد القيصه وما ذكره من المنع ما هو من جهة  
 معتبره من عليها جماعة من المشايخ فلان ان يحصل اداة التعريف  
 في القيمة للعهد نظرا الى الصحيح بان القيصه للعيب قطعا  
 والمرجح في نسبتها يكون النسبة المقدمة اي نسبة القيمة  
 القيصه الى القيمة الصحيحة وتلك النسبة مثلا اذا كان حيا  
 فهو المأخوذ لقيمة الصحيح على من يظهر من كلام الشارح فظهر  
 ان كلامه هو المحتاج لا حذف بان يقدّر حذفه  
 المقيس الى القيمة الصحيحة لا كلام المان ثم في قيمة صحيحا  
 فيجوز اعتبار قيمة حين العقد لانه وقد دخل في الملك  
 المشري ووقف استحقاق الارش كما اخذ المتهمد في  
 الحاشي والشرح والكركي والاردبيلي وغيرهم على ما حكى  
 والمنافق في ذلك كما وقعت من بعض الناس بان في مثل السلم  
 والصرف مما شرط الملك فيه بالقبض والاجازة في القبول  
 بناء على النقل لا يتم ذلك واضحه الدفع اذ يغيرهم بذلك في  
 على الغالب ويجوز اعتبار قيمة حين القبض لانه حينئذ  
 الملك اذا بيع قبل القبض يبيع من الاضاح او تلف كما احتج  
 الشيخ في المحكي عن الحرز عنه ويجوز اعتبار الاصل من القيصه  
 من قيمة يوم العقد والقبض لانه ان كان الاصل هو يوم  
 فالقبض من صفات البايع لانه وقد الاستقرار ويجوز اعتبار  
 القيمة حال استحقاق الارش باختيار او حصول مانع من ذلك  
 لان ذلك الوقت هو وقت استحقاق الارش اذ قبله كان البايع  
 محبرا بين المود والارث فهو غير متحقق على التبين ولذا لا تشمل  
 به ذمة البايع بحدوده الاجدال الاخرين ولحق ان الوجه الآ  
 ضعيفة جفتين الاول لوضوح ضعف ما ذكر من القليل في  
 الاولين واما الثالث فبان في كونه مستحقا على التبين لا يلائق

هو قيمة يوم العقد فالزيادة  
 على ثمن ملك المشتري وان  
 الاصل

ثبت مقام اول الرود والارض معا في اخيا واحدهما يقطع الا  
 فضل يعتبر في المقوم للمدالة والمعرفة والتعدد والذكون واد  
 تقاع القيمة كما من شرا ولا يتل ان قلنا بان المقوم من باب التما  
 فيغير ذلك كله والا فلا ثم قال والحق ان من باب التما هذه وضع  
 اول اضع الملازم بين اطلاق اسم التما هذه واعتبار هذه التما  
 خصوصاً مع تقديرها وانحصار المقومين في تقديرها فاني  
 انها جاز في المعنى وكل خير فهو مقبول اذا صدق عن القيمة للقوم  
 دليل بحجة الامتداد الدليل على اشتراط البنية فيه وكون هذا  
 منه غير معلوم منها اذا لم يقع بين المتبايعين نزاع في مقدار  
 القيمة لعدم كونها من اهل الجزاء فاد الوجوع الى اهلها لا  
 فليس هناك تلاح ولا مدع ومنكر حتى يوجب التعدد او غيره  
 من اشتراط البنية ثم على تقدير الاشتراط فالجاء عند تقدير  
 الوجوع الى الصلح بما يراه الحاكم لان الامتداد وان حصل  
 جامعون للشرائط يستلزم تعطيل الحق غير صحيحه كما ان الامتداد  
 بالاداء ونحوه لا يربط بالاصل بوجوب الضرر على له الارض هذا  
 كد مع اتفاق المقومين من اهل الجزاء واما ان ~~المتبايعين~~ <sup>المتبايعين</sup> ~~المتبايعين~~  
 وفاقا للصدوق والعلامة والشهيد والكركي وغيرهم ولا  
 بذلك على ما افاده الشارح وجماعة قيمة منفرعة من  
 مجموع القيمة نسبتها اليه كسب الواحد الى عدد تلك القيمة في  
 القيمة نصف مجموعها ومن ثلثه ثلثها وهكذا وطريقه  
 تقري ان احدهما ان تجمع القيمة الصحيحة على عدد وتؤخذ منها  
 قيمة منفرعة نسبتها الى المجموع نسبة الواحد الى عدد القيمة  
 وكذا تجمع القيمة الصحيحة وتؤخذ قيمة كل ثم تنسب هذه المتما  
 الى تلك الماخوذة فيزد من المثلث بنسبه وحاصله مراتب فيقسمه  
 كل قيمة وزيادتها فلو قوم صحيحا مثلاً باثني عشر ومعيها عشر  
 وقوم اخر صحيحا بثمانية ومعيها خمسة كان تفاوت قيمته

بل كلاً واحداً هاتين  
 مقدار القيمة

في الارض

صحيحا اربعة فينقسم بال نصف فتكون قيمته صحيحا عشر وتقار  
 معيا مثلاً خمسة فيقسم ايضا بالنصف فتكون قيمته معيا سبعة  
 ونصفا فالتفاوت ح بين قيمته الصحيح والصغير والمغيب المنزعين الربع  
 الربع فيؤخذ من الثمن وهذا معنى قولنا يؤخذ من القيمة بين  
 نصف مجموعها ومن الثلث ثلثها محاطة على ذلك والوجه  
 في ذلك على ما ذكره ان ذلك عمل بالجمع في الجملة لانها في التما  
 القيمة على اخرى الثاني وهو على ما ذكر الشارح في الشرح  
 ان تجمع القيمة الصحيحة على عدد والمعيه كك وتنسب احداهما الى  
 الاخرى وتؤخذ تلك النسبة وهو يرجع الى الاول لان القيمة  
 نصف مجموع القيمة فيضرون كون النسبة بين المجموعين  
 النسبة بين اجزائهما مع اتحاد الاجزاء في الاسم كالنصف مثلاً  
 فالنسبة بين العشرين والخمسة عشر مثلاً هي النسبة بين العشرة  
 والسبعة ونصف والنسبة بين الستة والثمانية كالنسبة  
 بين نصفها كما هو واضح لاسر في وعن الشهيد معللاً  
 بما ذكره من الوجه ايضاً انه ينسب معيب كل قيمة الى صحيحها  
 ويجمع قدر النسبة وتؤخذ من المجمع بنسبة القيمة اي نسبة  
 الواحد الى القيمة فان كانت اثنان يؤخذ نصف المجمع وان كان  
 ثلثاً يؤخذ ثلثه وهكذا وفي الغالب يتخذ هو مع الاول وقد  
 يختلف في ذلك كما لو قال احد المقومين ان قيمته اثني عشر صحيحا  
 وعشرة معيبا والمقوم الاخر ثمانية صحيحا وخمسة معيبا فالثاني  
 بين مجموع القيمة بين الصحيحين مجموع المعبتين الربع لان  
 مجموع الصحيحين عشرين ومجموع المعبتين خمسة عشر والثاني  
 بينهما الربع وهو خمسة ربع العشرين فيرجع ربع الثمن وهو ثلثه  
 من اثني عشر لو كان هو من الاصل وعلى الحاكم عن الشهيد  
 للمقوم الاول وهو السدس لان النسبة بين الاثني عشر والثمن  
 الثاني وهما سدس الاثني عشر وتؤخذ ايضاً التفاوت بين القيمة



والثاني وهو ثلث ايمان لانها التفاوت بين الثاني

للقوم الثاني وهو ثلث ايمان لانها التفاوت بين الثاني  
والخمس على خمسة ايمان الثمانية وتبقى ثلث ايمان هي القل  
ومجموع التفاوتين من اثني عشر ستة ونصف اذ سدسها ثلث  
وثلث ايمان الثمانية ثلثه وثلث ايمان الاربعة نصف ايمان  
فالجموع ستة ونصف ونصف ذلك ثلثه وربع فتفاوت  
عن الاولين بربع ولو كان المقومون ثلث فقال احدهما اثني  
عشر صحيحا وعشر معيوبا في الاول وثانيها عشر صحيحا  
وثالثها ثمانية صحيحا وستة معيوبا في الطرفين الاولين القيم  
الصحيحة ثلثون لانها الحاصلة من جمع اثني عشر وعشرة  
والثمانية اربعة وعشرون الحاصلة من جمع عشرة وثمانية  
ستة فالفاوت ستة هو جنس مجموع القيم الصحيحة فيجمع جنس  
الثنى وهو اثنان وحنان من اثني عشر اصل الثمن وكذا مع اخذ  
ثلث الفضل بين الصحاح وزيادته على النقصه وكلها معيوبا  
صار ثلث النقصه جنس وعلى الحكم عن الشهيد في المقوم الاول  
السدس وثلثان الحنن وثلثان الربع فيؤخذ من اثني عشر فيكون  
المجموع سبعة وخمسين فيسقط ثلثها من اصل الثمن وهو اثنان و  
حنان وثلث الحنن وربعه يزيد على الاولين وصور الاضداد كثيرة  
كما لو كانت القيمة الاولى صحيحا اثني عشر ومعيوبا ستة والثانية  
ستمه صحيحا وثلثه معيوبا فان التفاوت النصف على كل منهما و  
كما لو كانت الاول معيوبا ثمانية والثانية معيوبا اربعة فان التفاوت  
الثلث على كلهما وكذا لو كانت الاولى معيوبا اربعة والثانية  
اثني معيوبا فان التفاوت الثلثان على كلهما وهذا فيما اذا  
القيم صحيحة ومعيوبا اما لو انقفت صحيحة واختلفت معيوبا كما  
لو انقفا على ان قيمته صحيحة اثني عشر وقيمه معيوبا عند بعض  
عشرة وعند الاخرين ستة فعلى الاولين بعد تضعيف القيمة  
او تضعيف المعينة بعد الجمع صار ثلثه ثلثه كما ان بعد

تقدير

تضعيف الفضل بين المعينين وزيادته على النقصه كما  
النسبة ثلثه ايضا وعلى النسبة الى الشهيد بعد جمع الثمن  
والنصف من الثمن واسقاط نصفه صار هو الثلث ايضا وكذا  
لو كانت القيمة في المعين ثلثا بان قوم الثلث معيوبا ثمانية  
فان كررت القيمة ثلثا واخذت ثلث مجموع قيم المعينة بعد  
الجمع او بعد شئيه الى الصحيحة او جعلت النصف والسدس و  
الثلث واسقطت ثلثه من الثمن كان التفاوت الثلث ايضا  
اربعة هذا واما لو انكسر بان انقفت في المعينة واختلفت  
في الصحيحة كما لو كانت قيمة المعين ستة عند الجمع وعشر صحيحا  
عند قوم وثمانية عند اخرين فعلى الاولين بعد تضعيف المعينة  
او اخذ نصف القيمة بين بعد الجمع او بعد زيادة نصف الفضل  
على النقصه كان التفاوت الثلث من اصل الثمن وعلى الحكم  
عن الشهيد بعد جمع الربع والخمسين من الثمن واسقاط نصفه  
كان التفاوت اربعة بنقصه جنس وربع يحصل الاختلاف بينهما  
ولو كانت القيمة ثلثا بان قومه ثلث اثني عشر صار التفاوت  
جنسين سواء كررت المعينة ثلثا او اخذت مجموع الصحاح بعد  
الجمع او بعد ملائمة الفضل فالفاوت اربعة واربعة لثما  
وعلى المنسوب الى الشهيد بعد اخذ الربع والنصف والحنن  
من الثمن صار المجموع ثلثه عشر واربعة اخصر بعد اخذ ثلثها  
صار لفاوت اربعة وثلثه اخصر بنقصه جنس عن الاولين  
فتدبر وكيف كان في ذلك كله نظر لعدم وجود الدليل على الظن  
المذكور وأنه خلاف لاجماع المطومين وطرح للفقهاء بما  
لأنه جمع بين البيئات اللهم الا ان يكون محل الجث في تقديره  
القيم باعتبار تفاوت الرعيات كما يظهر من الروضة فانه يكون  
حج كالثنى الواحد الذي لم يمتددة ومنه في العدل الجامع  
بين حق المثني والبايع هو ما ذكره الاحباب مضافا الى ان القيمة

في الثلث

المشرقة من مجموع القيم هي قيم الشيء بحسب العرف والمعادة  
 فبما عرفنا ان هذا الشيء له قيمة وان هذه قيمته والى الاجماع  
 المحكي عن الاححاب والى الاجماع المحكي عن الاححاب والى اجماع  
 عبدة بن عمر الواردي الاضاح فاشترينا به دينار بمائة سبعة ثم  
 لم توجد قبلة ولا كبر فوضع هشام الكاري الى الحسن ثم فاجتروا  
 اشترينا وانا لم نجد فوضع ثم انظر الى الثمن الاول والثاني والثالث  
 واجمعوا ثم قد علموا انهم لم يجدوا الاححاب به في محله بل قالوا  
 الضابط ان جميع القيات او القيم ويصدق بهن ينسبون الى القيم  
 بالسوية من الثلث ومن الاربع والربع وهكذا ثم ان ما ذكرناه لا  
 اشكال فيه في الصور المزبورة انما الاشكال في تسمية ذلك في  
 الصورة الاولى وهي ما اذا فاضت البيانات بالنظر الى القيمة  
 السوية الموجودة في الخارج وقد عرفت ان الاقوى عندكم  
 فيها لوضوح عدم جريان ما ذكرناه من الاول في محتمل فيها  
 ان يؤخذ باقل القيم ويحتمل ان يؤخذ باكثرها فنظر الى اصل  
 بقاء شغل القيمة بالارث حتى يحصل المقيدين ويحتمل ان يؤخذ بالارث  
 منها وهذا ايضا لو زادت عن اثنين لانه ليس بعيد عن احدها  
 عمل بكماله في الجملة ويحتمل ان يؤخذ بما يتبعين بالقيمة فانما لكل  
 امر شكل ويحتمل ان يرفع الامر الى الحكماء فيجعل الصلح ويحتمل  
 لاخذ الارش او رايه كما في الدليلين المتعارضين ويحتمل سقوط  
 الارش وهو اضعف الاحتمالات لما فيه الاستصحاب لقائه  
 بل الاجماع على خلافه وتقدم القيمة تؤكد بقاءه لانه قد ثبت  
 ثبوت الاول استنادا الى انه الموافق للاصل وفيه ان اريد به  
 اصلا لا عدم زيادة القيمة فواضح منعه لان كون الاقل قيمة لثبوت  
 لا يشترط بل بشرط لا يكون الشك فيه وبين الاكثر واجعا الى  
 الشك في الحادث الذي قد قروا في محله انه لا يتعين بالاصل ان  
 اريد به اصلا لا عدم اشتغال ذمة البايع مثلا بربود الكثير فلا يبر

في المقام فانه قد يكون لاخذ بالاكتر او في محله كما لو قوم صحيحا  
 بجنين ومعيها باربعين فانه وثلثين اخرى ولا ريب ان الاكتر  
 بالاربعين لوقوعها للزوم اشتغال ذمته بربود جنين الثمن كما  
 كان على الاخذ بالثلثين كما لا يخفى وبقية الاحتمالات كلها ماسدة  
 وظاهروا فسادها كانت ومغنى عن البيان الاحتمال الفرقة فانه  
 قروا ان احتمال الفرقة فانه قروا ان احتمال لاخذ باقل  
 الارش ودفع الزائد بالاصل قروا ايضا بل محله اقوى هذا  
 ويحتمل حصول الاستغناء عن المقوم بالذمة ولو في جانب المبيع  
 والمخلص عن الخلل في بعض الفروض وهو ان يلاحظ ما مضى  
 الشارع من قبضه قيمة الفاتحة المصحح كما كان في النوبة  
 من الشر ونصف المشر فيها وفي غير المفروض بخصوصه منها  
 يمكن عرضه على ما ورد في فوات مساهم الاعضاء والمنافع والشجاج  
 المخصوصة في باب الديات فان المخطئ الملوذ قيمة على الثمن  
 وفيه مع انه لا يتم الا في بعض الفروض خلاف الاجماع ثم ان الارش  
 هل يتعلق بناقل المبيع من حين العقد وان لم يعلم المنقول اليه  
 بالمبيع بل وان لم يجزء فيكون حكمه حكم الدين والامانة تجب  
 على ناقل المبيع مع جهل المنقول عليه اعلامه ووقع الارش  
 اليه ولا يتعلق حتى يعلم المنقول اليه بالمبيع ويجوز الارش كما  
 ساعدت جميع الاول لان ما دل على الارش هو الاجماع اذ ليس في  
 الفصوص ما يقتضي به كما اعترف به جلي العلامة في الرضا  
 والاجماع ليس عليه خاصة بل الاجماع على الجواز المردوبه  
 وبين الرد وحيث ان ظاهرة الاحباب بثبوت الرد عند العقد  
 وان لم يعلم بالمبيع المشرى مثلا فليكن ايضا لو ورد في  
 سابقه وصفا فان ظاهره عدم انعكاسه احداهما عن الاخر  
 فيثبت احداهما فيما ثبت الاخر ولهذا يصح اسقاطا قبل ظهور  
 اذ لو لم يكن قابلا لم يتصور الاسقاط الا ان يكفى بوجود سببه



وفيه نظر ومنه يعلم ما في كماله بعض الناس من ان يكون له  
 الزبور قبل العلم بالعب لا فائدة له اذا ذكرناه من اعظم القدر  
 مضافا الى وجود فائدة اخرى وهي انه لو وضع قبل ظهوره  
 الانسان حينئذ ولو تاخر الظهور عن ذلك فاما لمجيء ولو  
 كان الفهم عروضا استحق المشتري قيمة نسبة الفارق منه كان  
 لو كان فعلا لم يستحق الارش في خصوص ما وضع منه لان الحيق  
 كون الارش مع التزامات هكذا ذكره الفقيه الاستاذ في الجواب  
 لكن قد يناقش فيه بان كون من التزامات لا يقتضي بعد استحصال  
 الارش في خصوص ما وضع منه لانها كانت ادعاء كون غرامة خاصة  
 يستحقه في خصوص المدفوع ودعوى عدم الدليل على ذلك  
 الظهور والتوصل المثبتة له بعد الفرق في ذلك كما ايجز ويرد عليه  
 بقدر ما يقتضي من ذلك الداء والعب من ثمن ذلك وتكون حجة  
 وبضميمة عدم القول بالفضل يتم المطلوب **ثم** في ان التلخيص  
 الزبور وهل هو على الفور او التراخي يظهر الاول في الحكم عن ابن  
 زهرة وحزمه والفاضل يحسن سعيد في الجامع والقطب الكندي  
 في الاصباح بل ادعى الاول عدم الخلاف في ذلك وهو الاوفق بما  
 الزوم ومنه يعلم ما في الشرح من ان عيان كونه يشتر بالخلاف لكن لا  
 تعلم قائله وكيف كان فذلك الماشي تبعا للاكثر **ثم** في ان العلم  
 ولم يربطه بالبيع بل بغيره **ثم** في ان العلم **ثم** في ان العلم  
 على التراخي هو المعروف في المذهب بل لا يعلم فيه خلافا كما في ذلك  
 والحدائق ومن اصحاب كل فريق والظاهر انه لا خلاف فيه كما في الكتاب  
 وكان لا خلاف فيه كما في جميع البرهان وفي الرياض ان ظاهر اصحاب  
 المتأخرين كافة نقل الفورية عن هذا القياس وفي الجواهر انه على التراخي  
 على المشهور ومن ذلك كله ظهر ان القول بذلك مما لا اشكال فيه  
 خصوصا بعد ملاحظة الاستصحاب واطلاق الخبر الذي رواه القوي  
 عنه في رجل اشترى غلاما في رقبته ثم وكان عند ما شاء الله

ثم رده من عيب ومعه به كالا اشكال في ان له ذلك **ثم** في ان العلم **ثم** في ان العلم  
 خلافا للحكم عن ابن حنيفة من التزامات العصور وذلك لعدم ادلة اليقين  
 من غير يقين وحضور بعض الاجزاء كما اشار اليه في الكتابات مع ادعاء  
 نقل الخلاف في الغاية حيث قال سواء كان العزم حاضرا او غائبا  
 ولا يحتاج الى التمسك بالظن والظاهر انه لا خلاف في ذلك بين الاصحاب  
**ثم** في ان العلم **ثم** في ان العلم **ثم** في ان العلم **ثم** في ان العلم  
 وفقا من الاصحاب كما في الروضة وفي الارش وخلافه يقتضي اقتضا  
 ضمان الجملة اذا تلفت قبل القبض ضمان الصفات والايضا من الكد  
 ثابت وكذا الثاني ومن اصابه البراءة ذمها بالبيع عن الارش فانه امر  
 فانه على الضمان ولو يرتفع الضرر واجاب بذلك على خلاف  
 الاصل وثبوت في العيب السابق خارج بالاجماع ومن العيب ما  
 ذكره الشارع في التلف في المقام من اصابه لزوم البيع وبرائة ذمها  
 خرج منه بالتلف فيبقى الباقي اذ لا كلام ولا اشكال في جواز رده  
 وانما الكلام في لزوم الارش وما ذكره في ليقطو حائنا بل مرة  
 واختصاص الضمان بتلف الكل وقد تقدم معنا الكلام في المسئلة  
 مستوفى قليلا حظا **ثم** في المشتري **ثم** في المشتري **ثم** في المشتري  
 العيب **ثم** في المشتري **ثم** في المشتري **ثم** في المشتري  
 الى لزوم البيع واختصاصه بسبب الوفاء الذي هو العيب به فلا يحتاج  
 لغيره هذا الحد القولين في المسئلة والقول الاخران ليس له الرد الا  
 الجميع مع الا بان رد العيب خاصه موجب للبعث الذي يضر به  
 المشتري وفيه انه يمكن جبره بتسلط البائع على الخيار الا ان قال  
 على هذا ليس له رد الخيار والاصل عدمه وكلا على الاول وقد  
 يستدل له بان ما دل على الخيار ظاهره في نقل الخيار بالجموع لا  
 في كل جزء منه لان من المشتري فالاصل للزوم فامل **ثم** في المشتري  
**ثم** في المشتري **ثم** في المشتري **ثم** في المشتري **ثم** في المشتري  
 الشيطان كان من عيبه المشتري **ثم** في المشتري **ثم** في المشتري





التي هي خلاف المعروف بين الفقهاء فليقتصر فيما اذا كان  
 على المشتري الذي هو الثالثة خاصة بغير الكلام فيما استكمل الثمن  
 في ذلك الجرام بما يرجع بما يرجع يحصل له ان كان الامر  
 مداره فيه فقل من انه يمكن سنه فقل انشئ على البايع وقل  
 البيع بالنسيئة اليه فينفي لزوم رجوع المشتري بالثمن وان كان  
 دائرا مادام ظهر فقل انشئ على المشتري وليس له رده ثم استقر  
 في حله بجمع الانسان على البايع لوقفه على ظهوره وليس فليس  
 ولا على المشتري لوقفه على ظهوره ايضا وهو ما خرج عن سبب الحياء  
 فيكون السابق معدها فان فسخ انشئ على البايع في الحال وان  
 انشئ انشئ على المشتري في الحال قلت اما حكمه بعد انعاقه  
 على البايع بعد ظهوره قبل البيع ولا بعد قبل الفسخ فواضح  
 حكمه بعد انعاقه على المشتري بعد ظهوره والجدام لما خرج  
 ظهوره فيه عن سبب الحياء فحينئذ لا انشاء في شيء من  
 خصوص المسئلة الى ان الفسخ بهذه العيوب لمكان ظهورها  
 عند البايع حتى يحتمل القول بسبب الحياء وثانيا ان الفسخ  
 لا يمنع نفوذه سبق الحق المتقدم بعد تحقق الملك اذ كانت  
 بين انعاقه وبين استحقاق المشتري الرجوع على البايع بان  
 يكون له الحياء من فسخ العقد والرجوع بالثمن وبين الانهيار  
 والمطالبة بالادش لكن ينبغي ان يلاحظ الحرية اذ على تقديره  
 لا ينبغي له قيمته فلا يجره للاشراج واما الاحتمال انفساخ العقد  
 لكونه قد تلفت يوجب مضمون على البايع وان امكن الا انه  
 خلاف ظاهر الرد المتضمن له الخصوص وثالثا ان الضوى  
 في المضامين كاجارها متعارضة فهذه تقتضي الحياء بعد  
 ظهوره وتلك تقتضي الانشاق وان كان البيع فيه قتر لا  
 الا ان الاولى تغلب تلك الاخبار على غير الفرض خصوصاً مع  
 قصورها عن معارضة هذه النصوص من وجوه فاعلم وذا

ما ذكره بعض الاجل من ان سبب الحياء اذا كان هو نفس الظهور  
 فكيف يتم قوله ان الظهور ما خرج عن سبب الحياء وفيه ان فاقه  
 من سببه بناء على كاشفة الظهور عن سببه على العقد واضح  
 وكذا بناء على عدم الكاشفة لا الظهور وان لم يكشف عن سببه  
 على العقد لا انه يكشف عن سببه حدوثه وان كان بعد العقد  
 وحدثه هو سبب الحياء وان كان كاشفاً وهل يسقط هذا الحياء  
 بالعرف في ظهوره الغيب او بعد قبل العلم به مطلقا لا يقط  
 مطلقا لا يستبعد عدمه بقرينة المشتري في هذه المدة في البيع مع  
 اطلاق الامر بالرد في الاخبار والا ان يقال لا استبعاد في حمل  
 الاطلاق على صورة عدم العرف بعد ان لم يكن جوابا للسؤال  
 عن امر واقع مع انه قد يقال ان المسقط للرد انما هو العرف بعد  
 حصول سبب الحياء لا قبله والنصوص لو سلم ظهورها في  
 حصول العرف فمن الثاني لا الاول فقل وهل العيوب المذ  
 كورة بوجوب الحياء بعد انعاقه او يتقيد بها والحكم عن ذلك  
 الاححاب هو الاول والنصوص منها يعيد ذلك باطلا فله كهي  
 اليه هام بل قيل يصح محمد بن علي صريح في ذلك ومنها ما ذهب  
 منه ان الرد في السنة كرواية ابن اسباط فان قوله اجدات  
 السنة ترد الى تمام السنة وان كان يحتمل ان يكون الغاية فيه  
 للرد وان يكون غاية لنافع الحدوث في الرد لكن لا ظهر الاول  
 وكان ينبغي قتر على المطالب عليه كذا قبل وفيه الا منع الاخر به  
 بعد ملاحظة دليلها بل الجمع بين الصدور والذيل يقتضي ظاهره  
 الثاني فيكون المراد من قوله فيها دليلا بعد السنة مع ملاحظة  
 ان له الرد بها بعدها او فيها وثانيا ان الاخرية خير من عدمه  
 ما سمع من ظاهر اتفاق الاصحاب على الاطلاق هذا الحكم  
 اي جواز المالك بثبوت علم الاحداث فلو احدث ما يضر عينه  
 او مفعله بثبوت الادش وسقط الرد

خلاف ذلك المشتري بان يظهره هو  
 المؤثر في الانشاق لا حدوثه

في حديثها في السنة من قبل انعاقها  
 الى اعيانها ولا ان المراد انفساخ العقد

Handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian, covering the right page of the manuscript. The text is arranged in approximately 20 horizontal lines. The script is dense and flowing, with some variations in line length. The ink is dark, and the paper shows signs of age and wear.

Small handwritten note or signature in the upper right margin of the right page.

Small handwritten note or signature in the lower right margin of the right page.





**الفصل السابع في الزيادة** وقد يقابل ما هو في اللغة الزيادة  
قال في الفاموس دياروا كلو و داء زاد ونحو وفي الشرع اختلاف كما  
فيه وعن كنه هو بيع أحد المتباينين بالآخر مع الزيادة وانضمام شرط  
تأني وعن التقي هو بيع أحد المتباينين جسا بالآخر مع التفاضل  
حاصلهما مع شرط نذكره الله وفي الرياض هو بيع المتباينين <sup>بشرط</sup> المتباينين  
بالكيل أو الوزن في عهد صاحب الشرع أو في العادة بالآخر  
مع زيادة في أحدهما حقيقة أو حكما أو إرضاء أحدهما مع ما يتم أن  
لا يكونا مقدرين بالآخرين إذا لم يكن باذل الزيادة حريبا ولو يكن  
المتعاقدان والدا مع ولده ولا زوجا مع زوجته ومثله في المتباينين  
وعن اصحاب النافعة عبارة عن المعايضة على الكيل والوزن  
تحت وتبع في ذلك جماعة وعن الأردبيلي أنه الزيادة التي في المعايضة  
مطعم مع الشرط الأتية وعن الكركي وهو زيادة أحد المتباينين  
المتباينين المقدرين بالكيل والوزن في عهد من ومثله جماعة  
فحصل ما ذكرنا أن للمعنى الشرعي احتمالا لا بل اقوالا لا يستعمل أن  
يكون هو البيع المشتمل على الزيادة فقط كما هو صريح عبارتي  
كنه وقيح وهو الفرض كما هو صريح عبارتي لك وفي الرياض <sup>المعنى</sup> الزيادة  
المشتملة على الزيادة مع كنه من اصحاب النافعة وجماعة  
وهو الزيادة في المعايضة وهو الزيادة في البيع فقط وهو في  
حق الفرض ولعل الأقرب أن الزيادة باحتمال أنها نظر للملازمة  
للمعنى اللغوي فربما المقيد من المتباينين مضافا إلى النصوص أو  
عن العشرة الطاهرة عليهم السلام من التثاء والتقية الظاهرة في  
أنه الزيادة المخصوصة منها الصحيح عن أبي عبد الله ع قال درهم  
ربا عشرة من سبعين ذنية كلها يدا أن محرق في بيت الله ونحوه ما فيه  
أشهر من عشرين أو ثلثين ومنها الصحيح عنه ع كذا أكلنا من حبوب  
ثم تابوا فانه يقبل منها ثم إذا عرضتها لهم التوبة وقال لو ان رجلا



عن أبيه ما لا وقد عرفت ان في ذلك المال ربا ولو كان قد انما  
في الخفاق بغيره حالا لا كان حالا لا طبيا فكله وان عرفت منه شيئا  
وربا فليأخذوا من مال وهو صريح في ذلك كهر أحد روايه الخليل عن  
ابن عبد الله عنه وقد تاني ذكره انتم في مسئلة الجهم يحكم الربا لا  
غيره ذلك من النص من المعاصرة لما ذكره وعوى ان الآية انما البيع  
مثل الربا كما لو ائتمروا الربا قال وراهم بدراهم مثلا يفتى فيها  
ينافي ذلك الظهور ان المائنة انما تخفى اذا كان المراد منه البيع المحض  
لا الزيادة ممنوعة لان الظاهر والمزبور لو سلم معارض بما يظهر من  
صدر الآية وهو قوله الذين ياكلون الربا فان المراد الزيادة سواء  
كان الاكل معناه الاخذ وما يظهر من غيرهما ان الايان غفر قوله نعم يا  
ايها الذين امنوا لا تاكلوا الربا انما تصاعفوا بغيره واما بقية  
الربا صرح امكان ان يقال ان التشبيه فيه انما هو باعتبار الوجه فالمراد  
ان الوجه الحاصل من البيع مثلا في زيادة المبرع بها بالربا فعند كون  
الربا حراما يلزم الحكم بحرمه ومطابق الوجه الحاصل من البيع واما ان  
في بظاهرها لا توافق ما ذكره الاستدراك المتضاف وهو كلمة بيع هو  
ليس باولى بان يكون التقدير بزيادة في المئين بمثل مع انه كقولنا  
الظهور يقول بعد ذلك صرحا في الظاهر النص من المتضمن نعم قد  
يناقش في ذلك بان ظاهر الاصحاب والنصوص ان الحریم لنفس المعاملة  
المشتملة على الزيادة وما يحصل بها فاحده من العزم من راس  
المال والزيادة حرام وكذا ما يبيح مع ان مقتضى ما ذكرناه صحة  
المعاملة المشتملة عليها واخصاص الفساد بها الا انها محل التي  
جميع المئين بالمثل كبيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز في عقد  
الذي يصح في الاول وبطلان في الثاني ولا كذلك على تقدير كون الربا  
هو المعاملة المشتملة على الزيادة لان التي بالمعاملة لا عرف ذلك  
الذي يصح في الاول وبطلان في الثاني ولا كذلك على تقدير كون الربا

هو المعاملة المشتملة على الزيادة لان التي بالمعاملة لا عرف ذلك  
كذلك في قضائه الفساد وفيه لا لا باس بالقران الفساد بالاجماع  
الاولى الخاصة ولا يظهر من الاصحاب انه على القاعدة كما انه على تقدير كون  
هو المعاملة بشي القران الفساد بالاولى الخاصة في صورة ما اذا كانت  
الزيادة عن احد الوضين خارجة كما اذا كانت شطرا ونحوه بناء على عدم  
ضاد المقدس بالشرط ثانيا انه يمكن التماس استناد الى قاعدة  
تعيينه العقود للتصور وان لو كانت المعاملة بالنسبة الى الزيادة خا  
فاسد فلا يخفى اما ان يوزع ويقع في مقابلته الزيادة بشي كما في البيع  
والخبر في بطلان من النص ما اذا بشي الاخرى باقابلة من اوله يقع  
بطلان الزيادة بمقابل فان كان الاول فهو كونه على خلاف الربا  
فيه على هذا التقدير وان كان الثاني فهو امر غير مقصود للتعاقب  
فقطا لوضوح ان بدل المثل من احدها وقع في مقابلته المئين لاني  
مقابل المثل فلو صح العقد وقع ما لم يقصد وما قصد لم يقع كما  
هو واضح الا ان يخاد الاول ويبيع بتمام الربا فيه استنادا الى ان  
ماد على المنع عن ظاهر الزيادة التي تقع في نفس العقد لا يحصل  
بالنسيئة والنويع ونان ان المراد من التي عن الزيادة معاملة  
المثل بالمئين مثلا وهو بائنة لمعاملة المثل على وجه لا يتحقق الثاني  
في ضمن الاول فيكون التي متعلفا بالزيادة نحو شراء الشاة  
والخبر بها فانهما قد يحصلان بعقد واحد فيصح للمحال وبطلان بالحر  
وليس بالخبر فيه كل قطعا ضرورة عدم حصول معاملة المثل  
في ضمن معاملة المثل بالمثل مع زيادة لما عرفت من مبادئها  
على وجه لا يتبعان فانه متى تحقق واحد منهما خرج عن موضوع  
الاخر نعم او فرض عقد واحد اشتمل على معاملة المثل بالمثل على  
معاملة المثل بالمئين امكان حرج التماس كون كاشاة والخبر  
وليس المقام من هذا القبيل فليس في معاملة المثل بالمئين

الامن المعوان المحرم لانه اجتمع من المحلل والمحرر وكيفية  
 اجتماعها بعد اعتبار الشايع في المثل بالمثل وعند الزيادة  
 فظهر بما قرناه من ضاد المعاملة الربوية معكم سواء قلنا يكون النهي  
 عنها او عن الزيادة وكيف ما كان فهو محرم بالكتاب والسنة والآ  
 بل ادعى الفقيه الاسناد في الجواهر انه ضروري للدين فيدخل  
 مستحله في سلك الكافرين كما يؤمى اليه ما رواه ابن بكير قال بلغنا  
 عن رجل انه كان ياكل الربوا ويبيع البياضا ليقن امكن الله  
 منه لاضر بين عتقه ونفوه عنه والدرهم من الربا يحل الدين ويؤ  
 الفقران قاب ولذا كان اخيب المكاسب وانتهوا من اكله ملائكة  
 بطعن من فاجبهتم بقدر ما اكل منه الى غير ذلك من النصوص التي  
 تقدمت جملة منها وهل يرتفع التحريم في حق الدافع لو اضطر اليه كما  
 عن ابن ابي عمير القضييل بين افراد الضرورة ثم ان قضيه ما  
 ذكرناه من ضاد المعاملة الربوية وجوب رد المجموع لا حص  
 الزيادة سواء كان على الملتزم الربا او جازا له به كما هو واضح  
 لكن ذكر الاصحاب هنا انه يجب رد الزيادة خاصة اذا كان قد  
 يحكم الربا والافقية خلاف بينهم سيا في بيانه ولعل الوجه في  
 ذلك انه لا بد من رد الزيادة على كل حال من الاحوال ولا كل  
 غيرها لاحتمال انها تروى النقص والراضى وغيرها فيما عدا الزيادة  
 حكمهم باختصاص الرد بها محمول على الغالب حيث ان الغالب  
 في غير الزيادة وقوع احد هذه الاحتمالات ولا كل منهما من جهة  
 هذه المعاملة خاصة والافتيك وقوع احدهما فيها ايضاً هذا  
 غايته الوجوب والجمع بين الحكمين يزور حكمهم بضاد المعاملة  
 الربوية واما ما يظهر من الفقيه الاسناد من الترجيح بين الحكمين  
 فينبغي ان يذكره هنا على الفرض وهو معلل بانه لو كان الربا  
 في عقد المعاوضة فالجرح ضاد المعاملة فيبقى كل من العونين

على ملك صاحبه لا الزيادة خاصة ولا كل في الفرض اذا الفرق  
 بينه وبين المعاوضة واضحة فيه منع الفرق ضلال عن وضوحه لان الفرق  
 ايضاً معاوضة الا ان يكون المراد الفرض على نحو الشريعة فانه حاكم  
 عن عنوان المعاوضة وهو جدي لكن يبقى الاستحسان جازماً بناء على ان  
 العقد بضاد النسخ والقول في وجه الفرق بانه اذا فرض بلفظ الربا  
 في المعاوضة عند من اخذ وجب عليه دفع مثل الجميع الى من اخذ منه  
 لقاعدة الضمان بخلاف ما اذا انفسا الزائد في الفرض عند المترض  
 فانه يدفع الزائد خاصة لان ما عداه بازاء ما اخذه المستفرض  
 منه لو وقع التماثل في الضمان من دفعه بان فرض مثله في المعاوضة  
 ايضاً يوجب ذلك كما اذا باع متاعاً من حنطة يبيع منها خالف المشر  
 من البيع والبايع من النسي فانه يبيع التماثل بالنسبة الى النسي ويحسب على  
 البايع دفع الزائد الذي هو النسي خاصة كما ان فرض رد الجميع في الربا  
 يمكن ايضاً كما ان يكون ما اقترضه المستفرض باقياً عنده ف يدفعه وما  
 الزائد عنه فالتلف المترض فانه يجب عليه بقاعدة الضمان دفع جميع  
 وله ما عند المستفرض وح مقتضى القاعدة في الفرض وعنوان  
 اجتمع شروط التماثل والنقص فليس عليه الاداء الزيادة خاصة  
 كما ذكرنا والواجب رد الجميع والمطالبة بما دفعه الى صاحبه انما  
 قد دفعه ودعوى ان اطلاق كلامهم محمول على الفرد الشايع  
 هو المترض في الصورة المربونة دون غيره من المعاوضات ولو  
 نحو الصورة المربونة ومن الفرض في الصورة المتأخر المعاوضة  
 لندرها واضحة الفساد جذا لا الى ما ذكرناه هذا وما يدل  
 على ما ذكره الاصحاب من وجوب اعادة الزيادة العلم بالقرين بحيث  
 المعاوضة الاجماع الحكم عن الحق الكوكبي وكذا العرفان والضالين  
 فان تبين فلكم رؤوس امواكم وغيرها من الايات الاخر ان اصحابنا  
 هجرة الربا هي الزيادة لغيره الوجبة لعدم الملكية في الربا



مع معرفة ما قدر أو معرفة الصاحب بالضرورة فان جعل صاحب جملا  
 اوجب الياس وعرف مقدار الرباء مفصلا كالربع والثلث كان له  
 حكم المال المجهول المالك من الصدقة ونحوها غير ما من سائل الاثنا  
 للمال وللصاحب اولها ان يقر في حمله من غير فرق في ذلك كله بين العلم  
 بالخرم او الجهل بخلافه في الثاني نجاة من الغد ماء وبعض ما خسر  
 المتأخرين كجسي العلامة في الربا وضرب بعض الاجلة فلم يوجبوا شيئا الا  
 ان ظاهره جدي اشد ذلك بالثبوت اسنادا الى الاصل والخصا  
 اول حرمه الرباء والزيادة من الكتاب بحكم المبادىء وفائدة التكملة  
 والضوض الاية بالصوت السابقة التي هي العلم بالحرم والاستحسان  
 فانه كان الجهل غير مخاطب بالرد فليكن كمال بعد العلم وظاهر قوله  
 نعم من جنة موعظة من ربه فانتهى فلم يمسك المتعسر في ظاهر  
 الحكم عن الطريق والوارد في السلي بان لم يمسك واكمل من الربا  
 قبل التمسك ولا يورثه رد ما سلف اذا لم يكن علم انحرام وظاهر النص  
 كالصحيح فحينئذ اذا خرج عن الرباء خرجك من كتاب الله عز وجل  
 من جنة موعظة من ربه فانتهى ما سلف وامر الله الله والموعظة  
 التوبة واظهر منه الصحيح المروي عن نوادر احمد بن محمد بن عبد الله  
 رجلا اربى دهر من الدهر خرج قاصدا الى ابي جعفر ثم يعني الجواز  
 لم يخرجك من كتاب الله عز وجل فرجائه الاية والموعظة التوبة  
 مجهله بترجيحه ثم معرفة به فامضى فقال وما بقي فليحفظ ونحوها  
 عن الرضوي الا ان في جواهر الفقيه الاسناد راويا له عن ابي  
 جعفر الجواد ثم وهو عزيز ولم ار ذلك في كتب الهكبة عنه  
 نعم في الربا ضعيان فهم ذلك في احدى الروايات في غير ذلك من  
 النصوص كالخبرين في احداهما قد وضع ما مضى الرباء وحرمه  
 فمن جهله وسعه جهله حتى يعرفه وقريب منه الثاني وفيه انه  
 ليس البحث في الحكم التكليفي بل في الحكم الوضعي وهو يعلم العالم

وعزوه والمبادىء من المواهب في باب المعاملات انما هو الاثر  
 الى الفساد لا مجرد الخرم كما تقرر في محله والمناقشة فيه بان التوا  
 تدل على الفساد الزاماعويا وعلى الخرم مطابقة فكيف يتج  
 الالتزام بعد استثناء الخرم المدلول المطابق الذي هو الخرم  
 فاسد لان مدلول المطابق الذي هو الخرم فاسد لان  
 مدلول المطابق الذي هو الخرم فاسد لان مدلول المطابق هو  
 الخرم الواضعي والجهل انما يوجب انتفاء الحكم الظاهري خاصة  
 كما لا يخفى ومن هنا يتضح الجواب عن الاستصحاب واما الاية  
 فالمراد ان من جنة موعظة من الله بامر الله فامتنع وانظر  
 فله ما سلف قبل التمسك في اول النزول واما الجاهل بالحكم  
 في زماننا فان كان معذورا فلا يعقل التوبة في حقه وان كان  
 غير معذور فبعد التوبة يندرج في قوله تعالى فان تبتم فلنكن  
 رؤسا لعلكم ترحمون فمما فات مع التمهيد بالحرب كما لا يخفى ومنه  
 ينقدح الاشكال في النصوص المزبورة المشتملة على تفسير الجواز  
 بالتوبة الا ان يقال ان التفسير بذلك مع وجود المعزلة في  
 النصوص تفسيرها بالرواية المنوعة عنه شرعا فالزام الجهل بها  
 على نحو ما فترها في النصوص فيكون المراد بالتوبة جواز التمسك  
 على ترك ما فعله حال الجهل لا المعناها التحقيق لما عرفت اتفاقا  
 ما لا يخفى فانه بناء على ذلك يلزم لنا في بين صدر الآية وهو  
 قوله الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه  
 الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربا والحل  
 البيع وحرم الربا مع ذلها المزبورة مقتضى جهل الاكابر بالربا  
 بحرمه كما ان مقتضى صدرها المقصود على كون قيامه كقيام  
 الحقيقة عطفه عليهم فانه لا معنى للمواخذة مع الجهل والقول  
 بان المراد الانتهاء بعد الموعظة انما البيع مثل الربا لكون ذلك

يجب على هذا القول وان اندفع المناقاة من نفس الالهي الاسم  
خارج عن الموضوع المصنف لها ايتم مع انبيا في ما دل على ان  
المرتبة غير قبولة فان معنى الالهي ح ان قيام الاكلين للربا مثلاً  
المخطاط عطفه انما هو يقول انما البيع مثل الربا بعد علمه بالتحريم  
ولا شك في كونه موجبا للكفر لا سيما ان الكذب والعدول عن  
الشريعة وروى الكافي عنه عن رجل انه كان ياكل الربا وليمه  
الساقي قال لئن امكنني الله من الاخرين غنيت هذا الذي ذهب عليك  
انما ذكرناه من النفاق على التفسير الذي ذكرناه ايضاً هو ظاهر  
سلما عند وروده لكن يمنع من ظهور الالهي في قول خاصه بل  
يشمل الجاهل المعدور ايضاً على التفسير المنصور خصوصاً بعد  
ملاحظة التفسير في قوله من جاته ضرورة صدق عدمه في حكم  
له وان جاء في الواقع ونفس الامر فامل نعم ظاهر الموضوع يقتضي  
بعد ضرورة من تناول الربا جهلاً وهو شامل لما اذا كان الطرف  
الاخر عالماً مع ان المعاملة ح فاسده قطعاً الحرمة الربا افساد  
المعاملة بالنسبة الى العالم وذلك يقتضي فسادها بالنسبة الى  
الجاهل فلا بد من ان الجاهل فلا بد من التزام امور عظيمة بحسب  
الحال ما لا يعرف به الاخر وعدده جواز اخذه لما كد مع وجوب  
عينه وغير ذلك مما يصعب التزامه لكن قد يناقش فيه بان ما دل  
على فسادها بالنسبة الى العالم وان كان يقتضي فسادها بالنسبة  
الى الجاهل الا ان ما دل على صحتها بالنسبة الى الجاهل يقتضي ايضاً  
صحتها بالنسبة الى العالم فيباعدان والثاني لخص من الاول  
فليقدم نعم لا بأس ببقاء الحكم التكليفي وهو الحرمة خاصة في  
حق العالم واما الفساد ح فلا مدلل على صحة المعاملة الربو  
في حق الجاهل المتضمني صحتها في حق العالم ولو سلمنا عدمه لبقا  
يمكن ان يقال ايتم بان ما ذكر من اقتضاء فساد المعاملة من غير

الاخر انما هو بالنسبة الى الفساد الواقع واما الفساد الظاهر  
فما يمكن التمسك فيه في حق الابع والمشرى كما اذا اقبل على اقله واحد  
مجهول يقول بجهة الخطا والاخر من يقول بفسادها والحاصل ان  
التفكيك في الاحكام الظاهرية غير عز في ما لم يجدوا خلافاً للكتاب  
فان كان معروفاً رده على صاحب الكتاب والله تعالى فان اخطأ بما  
حتى لا يعرفه او وروى ما لم يعلم ان صاحبها كان يربى ولا يعلم الربا بعينه  
فيقول جازله اكله والنصف اذ لم يعلم الربا بعينه فيقول جازله اكله  
والنصف اذ لم يعلم الربا استناداً الى المعبر منها الصحيح في القول  
الذي رويها الا وقد علمت ان صاحب المتن ورثته منه قد كان يربى  
وقد اعترف ان فيه ربا واستيقن ذلك وليس طبيب لجلالته على  
فيه وقد شئت الفقه ما من اهل المرافقة والحق زوال لاجل كل من  
احل ما فيه ان كنت تعلم ان فيه ما لا يعرفه او يربى اهل فساد  
ولس مالك وروى ما سوى ذلك وان كان مخطاطاً فكله هتافاً لما  
مالك ولعنتب ما كان يضع صاحبه فان رسول الله ص قد وضع  
ما مضى من الربا وحرّم عليهم ما بقي في جهله وسع لجهله حتى يعرفه  
فاذا عرف غير محرم عليه وجب عليه فيه العقوبة اذا ارتكبه كما  
يجب على من اكل الربا ونحوه الصحيح الاخر وفيه زيادة على امر الربا  
رجل اقامه الاكثر اية الربا الجهل ذلك ثم عرفه فاذا ان يتوجه  
فما مضى فله ويدهه فيما يثبت ونحوها غيرها الا ان سياتيها كما  
بالدلالة على القول الاول من حيث تعليل حل اكل الربا المخطاط  
الرسول ما مضى منه وهو كما صرح في ان المراد بما مضى نفس الربا  
في حالة الجهل بطلان او في سبب ملاحظة الامر من غير ان يربى الهامة العليا  
موزعاً الربا ودمه وفيه تأييد للقول الاول من وجه اخر وهو ان  
لهم بعدا فان يتنوى جهل الآخر بربا مال الربا المعالوم المتبر على  
الاستحباب صرفاً لظاهر الامر وهو الوجوب لذلك الى الاستحباب



ولهم بتقيد إطلاق ما دل على الإباحة بصور الخطأ وانقضاء  
 للأمر بظواهره كما يقول بالاستساق وان أمكن لكنه فرع المكافأة  
 المقنونة بكثرة ما دل على الإباحة واعتقاده بفوق الجماعة  
 عرف من ظهور سياق الأحكام والأمر برفع الروايات عموم الآيات  
 حتى في صور التميز والمعرفة مع ان بعض ما دل على الإباحة ذلك إنما  
 عليها صريح ولا لا الأمر على الوجوب ظاهرة ومقتضى القاعدة صريح  
 الظاهرة بأصحتها ومطلق الجمع لا دليل عليه مع ان الظاهر مخصص بالاستساق  
 وهو شأن جدها هذا والاتصاف ان الشهادة المناخلة على ضابطها  
 وجوب الرد فائده وحكمه عن جماعتهم في ظاهر النصوص المتقدمة  
 والاية التنبيهية هي موهنة في القاعدة مضافا الى الآية وفوقه  
 ان تبين في سلمة عن المعارضة بالأمور المتقدمة نعم ولا الشهادة  
 قال لقول بعده وجوب الرد بلا تورية كما هو ظاهر أكثرهم لا يحتاجون  
 فيه لأن تقيد ذلك بالضرورة في الروايات مخالف للاعتبار فان  
 المحلل للمال والمحرر له صحة المعاملة ومصادها فان فرض صحة في  
 ضمن الجمل المحل على التورية وان فرض مصادها فلا يعقل صحة التورية  
 لها بعد العلم بالخرم وتبين الفساد وإما القاعدة والاية المزبورة  
 فتخصيصها بعد قيام الدليل على خلافها ليس أولى من دليل أقوى  
 من هذه النصوص المعينة المستفيضة الا انه كما عرفت ومن العترة  
 ما وقع من جعل العلامة بعد ذلك كله الميل الى العمل بالنصوص  
 المزبورة مع قولهم في الشهادة واغرب منه ما وقع من بعض الاجلّة  
 في تأييد ذلك بان الدافع قد باح للفائض هذه الزيادة لانه ان  
 كان عاملا محظرا وان كان جاهلا فمصدق فيها على الرضا صحيحا لها  
 عاقل الجواب انها لو ثبت واراد الرجوع رجع بها وليس هذه الرضا  
 منوطا بوجه مخصوص حتى يكون كالمراضة في العقد الفاسد فيكون  
 الإباحة مشروطة بصحة العقد في الواقع وسلامته المقابل اذا ما

ذكره في قولنا بالعموم مع ضاد العقد وهو خلاف ظاهرهم  
 جماعهم ان الفرق بين الرضا المزبور والرضي في العقد الفاسد  
 لم اعرفه بعد ان الرضا ما دفع اليه البعوض الاستحقاق بالمعاملة  
 التورية ثم انه هل يخص بالبيع او يقتل مطلقا للمعاوضة ظاهر لظاهر  
 هنا حيث قال **في بيع** كظاهر الاصحاب الذين أخذوا البيع  
 فيه او الزيادة فيه وصريح السر في عقد في باب البيع ولحق في باب  
 الصلح هو الاول لعدم ما دل على كفاية الختان عن نواص وسلطنة الا  
 في املاكهم ولزوم الوفاء بما ليس بعقد يخرج البيع والرضي المستعمل  
 على الروايات بالاجماع والنصوص على حرمتها في حق ماعداها على الجواز  
 والظاهر المقابل في قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا قال في الجمع  
 في تفسير قوله تعالى انما البيع مثل الربا ان الربا المحل عن الربا مثل  
 البيع المستعمل عليه وصفي احل الله البيع وحرم الربا واحل البيع الذي  
 لا يباع فيه وحرم البيع الذي فيه الربا انتهى ولو اية بخلافه من  
 اياته عن علي بن ابي حمزة اكل الربا يبيع ومشتريه وكاتبه وشاهد  
 ولا اقضار علي في جملة من الروايات كقول ابن جعفر ثم كره علي بن  
 يبيع التمر والوطب وامثال ذلك والظاهر واغرب هذا الخلاف في الصلح  
 خاصة دون غيره من انواع المعاملات للاتفاق على غونه في البيع  
 والقرض وعلى عدم جريانها في مثل القباله والقسمة بل واليه المعنى  
 لكون العوض فيها بمنزلة هبة جديدة سواء اشترط الواهب الوض  
 وفي النصوص ما يدل على جلية الروايات كبر ابراهيم عنه قال الربا  
 ربا ما ربا يوكل و ربا ما يوكل واما الذي لا يوكل فهو الذي يوكل به  
 عز وجل عنه واعد عليه واما ما سوى ذلك من المعاملات كقول  
 البيع والتخليع ونحوها فلا يتحمل جريان الروايات فيها فاذا تضمنت التخيير  
 في الصلح فلا ريب في جريانها فيه لو قلنا بان البيع والا كما هو المشهور وال  
 من ان عقد مستقل فلا ريب في عموم ادلته وسننه وامره واعتقاده

في كل واحد من هذه النصوص  
 التي هي في الأصل من الروايات

ما منع في البيع من الغزو والجهالة والفرق قبل القبض وغير ذلك  
فيه بل صرح الاصحاب كما مر من انه لو صالح على الوكيل باسقاط بعضه  
صح ولو صالح عن الشيء ببعضه عيناً كان او ديناً صح وغير ذلك ما  
هو افراد الرباء على الخصم فاذ ثبت بطلان الرباء فيجوز فكم  
مورد للادلة الا البيع والفرق وفي الكل نظر اما في الاول فانه  
هذه كلها امور مانعة يجب تخصيصها بعد قيام الدليل وهو عليه  
ناهض من الكتاب والسنة وفي الثاني فبعد الا لزام به فقول انه  
لا يندرج في الاستدلال بغير الايات والاجاز لان هذا ليس  
تفسيراً لمطلق الرباء وإنما هو تفسير لمطلق الرباء وإنما هو تفسير  
ما وقع في المقام بقية السيات فتبقى الايات الاخرى شاملة لغير  
البيع من سائر المعاديات الربوية وفي الثالث فلكنا يصدق  
الاكل والكتاب والشاهد وفي الرابع فلان اقتضاه انه مع من  
لقب وليس محججاً ولما اذكر من اتفاق الاصحاب اما في الحقيقة  
مشروع ودلالة الخبر على الجواز ضعيفة واما في الصلح قبل الا  
تمنع كونه معاً وضماً بل انما هو ابراء او حكم قضى به الدليل وان  
التقصية في مقابلة الحلول ومن ذلك كله ظهر لك ضعف هذا  
القول وقوع القول الثاني وقفاً لجماعة بل لا اكثر كما حكاه بعض  
الاجلة ويدل عليه مضافاً الى ما تقدم من الضوضاء الدالة على  
انه ان زيادة اطلاق حرمة الرباء في الاية والروايات والاطلاق  
المستفيض وغيرهما من العبارة ففي الصحيح المخطئ والضعيف واسراراً  
لا يزداد واحد منهما على الاخر وفي المذهب بالتحية والسوى بالند  
مثلاً بمثل الاياس ونحوه اخر وفيه كان على من يكره ان يستبدل  
من تزل المدينة بوسق من تزيين وفيه عن رجل استبدل قوسين بين  
بينهما لم يضر بخ بقرصة فيها سق فقال هذا مكره فقال ابو بصير  
لم يكره فقال كان على من انبطا لم يكره ان يستبدل وسقام من

المدنية فوسفين من تزيين ولم يكره على من يكره الحلال الى غير ذلك  
من الضوضاء المحرمة للربا معكم من غير انما الى الاختصاص بالبيع  
على حرمة الرباء بتعطيل المعاش والمشايع الناس من اصطناع المعاش  
وغيرها مما يجري في مطلق المعاوضات الا ان المناقشة في ثبات  
عموم الحرمة بين تلك المحال واسعا فان التمسك باطلاق حرمة الربا  
يعني على ارادة معنى اللغو فيه وهو مطلق الزيادة وليس كذلك  
الا لكان الخارج اكثر من الداخل بل زيادة مخصوصة في محال مخصوص  
كما يظهر من تقاريره المختلفة فتبين لغتها ان زيادة وشراً بالبيع  
المشتمل على الزيادة او بالزيادة في البيع او مطلق المعاوضة  
مقتضاه كون الرباء المحرم من الجازات يجب الاقتصار على ما تحقق  
بثبوته فيه وهو البيع والفرق وتقيها زاد الاصل على ان يثبت  
الاباحة بغير التقيد بالمعاوضات وجوب الوفاء وبينهما  
على حرمة الربا معاً ومن وجه مع عدم المرجح لتحقيق احدهما بالآخر  
وحسب تعارضان ويتساخطان فيرجع الى اصل المحل والجواز واما  
اطلاق الصحاح المستغنية المذكورة فتضعف الاسناد اليه او ضعف  
لوروده في مقام بيان حكمه اخر وهو بيان ما يتعلق به الرباء من  
الاجناس مع ان غاية ما في الضوضاء انما على ذلك باطلاق المأ  
والمعاوضة وترك الاستفصال وهو ينصرف الى الفرد الشائع الذي  
لا شك في كونه البيع خصوصاً بعد القول بدخول المعاوضة فيه  
وليس التعليل في بعض الاخبار على بل هو حكمه والحرمة جل الجليل  
التي ذكرها الاصحاب وقضت بها الادلة وفيه منع انفراد الاطلاق  
في البيع خاصة سيما بعد اعتقاده بغيرهم اكثر الاصحاب كما حكى  
وفيه يظهر انه بعد الفاضل والتساخط بين ما دل على الوفاء بالقد  
وما دل على حرمة الرباء لا يرجع الى اصل المحل والجواز كما تقدم  
لوجود فهم الاكثر الذي هو من اقوى المبررات سيما بعد تاسيسها



يقضيها الاعتقاد فانه لما نزلت اية تحريم الربا من جهة غايته  
 حرص الناس في اكملها ونهاية حتمها لاخذها وجمعها لم يرتدعوا  
 ولم ينهوا حتى نزلت اية اخرى تاكيد لما سبق وتايدا في التمسك  
 والتمسك يد كى يرتدعوا وهم من غايته توغلاهم في الحرص والمحبة  
 لم يرتدعوا حتى نزلت اية اخرى ثالثا ومع ذلك لم يرتدعوا  
 حتى نزلت اية فان لم يفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله  
 ومن البين ان هؤلاء كانوا عارفين ومكلفين ولو كان لهم  
 عن ذلك خصوصيات المدلول عن العبادات لبيان اخرى اوجب  
 اليها قطعاً ولما خالفوا الله والرسول جن ما حتى نزل ايات وروايات  
 مثالية المشتملة على التهديدات المثابة اليها بل مثل كون الله  
 منه اشد من سبعين ذنبه كليات ايات الحرص وتوجت الكعبة لا  
 غير ذلك مما هو اكد واشد تهديدا ان على القول بالاختصاص  
 يكون ذلك كله دافعاً ملاوذاً خصوص عبارة بيت واشرب وما  
 مانها وجود او عدمه اقبحا ومع ذلك فالمسألة خالية عن الا  
 الا ان الاحوط بل الاقوى هو القول بشيئونه في مطلق المعارضة  
 لكن مع وصفها الاول اتحاد المتن والمفرد في الجنبين ثالثا في اتحاد  
 في اكد الوجود وكذا ثبت القرض لكن بشرط واحد وهو ان لا  
 بالعين او الصفة **الاقضية** ثانياً الكلام فيه محل ولما اذل في فقهنا  
**علماء** والاول هو الذي صرح في تحكيم المراسم والارشاد وموضع  
 لق ان عبارة عن الحقيقة النوعية وصابطه كل شيئين مثلاً تناولها  
 لفظ خاص كالحظة مثلاً والارزاق مثله ولا يرد عليه المقتضى بالحظة  
 والارزاق اعم من تناولها لفظ الطعام والمحبة ونحوها اذا ما  
 تناول اللفظ الموضوع للحد والمشارك الذي لا احص منه كالمثال  
 المتعدد بحيث ان بين افراد الحظية مثلاً لا فرد واحص منه واما  
 هو الطعام وان كان اسما خاصا لما يطعم ولكن لبعض افرادة مثل

محمداً

الحظية اسم مخصوص فلا يدخل تحت الضابط وما تجلله المراد  
 في الحقيقة النوعية عرفاً والضابط المذكور يتكيف عن ذلك في الغالب  
 فيكون قاعدة مطردة حتى يعلم خلافها عليه تكون علامة ظاهرة بان لا  
 فرض العلم باتحاد الجنس عرفاً كقول وان لم يدخل تحت اللفظ الخاص  
 الشعر والحظية فحتمل ان يكون مستحقاً منها كما يحتمل ان يكون المراد  
 باللفظ والجنس ولو بالاصل كما يظهر من بعض الضوابط ان الحظية  
 الشعر فلا يردح معلومة عدة الربا بين التمثيل والمطعم الذي  
 تموا وصار بالاسم لا بالمعنى الان حقيقة المطعم ليست حقة ذهنية بل  
 هو اسماً لا بحسب صور فزودتم ان ما ذكرناه من ان المراد بالاختصاص  
 بحسب الحقيقة النوعية عرفاً فلهذا لا كلام فيه ادخلات ان الشرع  
 تدور معان مضافاً الى ان العلم بالاختصاص بحسب الحقيقة النوعية  
 عند اهل المعقول المشتملة على الدلائل من الاجناس والصفات  
 في كثير من المطامات اما استعراض مقدر وكما صرح به في جامع المقاصد  
 فكيف يناط به مثل هذا الحكم العام البولي مع انه لا يمتد الى  
 القول فكيف تكلف به الاعوام فظهر منه انه لو علم اتحاد الجنس  
 عرفاً لم يات كل وانما الاشكال في وقوع الشك في وحدة الجنس  
 وعدمها فقول هل يحكم باصالة الاختلاف حتى يكون المعاملة  
 حلالاً او الاثماً حتى يكون حراماً ولا اصل في المطام احتمالاً  
 اظهر عما الاول لان ظاهر اعتبار اتحاد الجنس في الحرمة المحل اذ  
 الشك في الشرط يوجب الشك في المشروط والمفروض كون المحرم  
 مشروطاً وكون الجارية الباقية على مقتضى العموم نعم قد يقال ان  
 ظاهر النص صواب الاشتراط في كل منها كقولهم اذا اختلف الجنس  
 او الشبان فبيعوا كيف شئتم ونحوه غيره وقوله كل شيىء يحل  
 او يوزن فلا يصح مثله بمثل اذا كان من جنس واحد فيكون  
 كل من الحر والحريم مشروطاً بشرط فعلي فرض الشك يحجب الفضا

ان حكم الربا من غير اشكال كالعلم  
 الا انه لا ينافي عرفاً

لافضل لا بعد مرتبة الاخر وعدم النقل والانتقال لكن فيه انه  
 يتجه لو لم تكن نصوص اخر تدل على النقل وامامهما كصوص كل  
 شئ فيه حلال وحرام فيه منع واضح والقول بانها في غير محل  
 الفرض كما يشهد له اتفاقهم على عدم جريانها في المشبهة من النسا  
 بين النسبية والاجنبية وليس الاشارة كما من المحل والحرمه بشرط  
 فرض الشك فيه فيبقى اصل عدم ترتيب الاثر بها لمدموع بان  
 ظاهر النصوص يقتضي بذلك حتى في المسئلة المفروضة وقيل لا  
 على عدمه فيها بالخصوص لا يوجب دفع اليد عنها في غيرها وعلى  
 كليهما **في الجوز** **الاجنب** **وزنا** **بوزن** **نفسا** **بلا** **امكان** **ولا** **اختلاف**  
 اذا كانا موزونين وعلى الاقوى اذا كانا مكيلين اصلا كاختلاف  
 والتعريفان حكمي الاجماع على كونها مكيلين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
 اعلم ان بيع المال على اقسام احدى ان لا يكون شئ منها ربويين  
 مع الاتحاد في الجنس وثالثها ان يكون احدهما ربويا دون الا  
 كما ثوب بالخطا مثلا واربعا ان يكونا ربويين مع الاختلاف  
 في الجنس فالقسم الاول يجوز متفاضلا وغير متفاضل ولا تجب فيه  
 ردائة المائنة قدر اول التحول ولا الفاقصة في المجلس **الحال**  
 ام لا فيجوز بيعه بربويين وعبد لعبدين وبيع الثوب لعبد  
 وعبدين حال او متحلا ولا يجوز بيعه بالعبس اجماعا على ان  
 المفضلوع به في محكم كره وهو النجاسة كالاصول والعمومات الا  
 بوقاء العفو ودحل البيع والحيات عن نواض المتصد بالتهمة  
 العظيمة وحيزاذا اختلف الثمنان فيبيعوا كيف شئ وموثقة  
 زوارة قال سمعت ابا عبد الله يقول لا يكون الربا الا فيهما  
 يكال او يوزن وموثقة منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام عن  
 البضاة يبيعتين قال لا باس به والثوب بالثوبين قال لا باس  
 بالانتقال فاذ كان لا يكال ولا يوزن فلا باس به اثنان بواحد

الحيز ذلك من النصوص وامامنا ورد من النصوص المدا له على  
 الجواز بشرط التفاضل كما لا يخفى سئل عن بيع مكان من سلعها مختلف  
 او متاع او شئ من الاشياء متفاضل فلا باس ببيع مثلين بمثل يدانيد  
 وامامنا فلا يصلح ويصح زوارة البعير بالبعيرين يدانيد يدانيد  
 وهو اخرجه على الفقيه لكون المتعدي كعن بعض العامة كما يرمى  
 اليها بن سعد بن يسار عن الصادق عليه السلام عن البعيرين يدانيد وفتنه  
 فقال لا باس ثم امرني فخصطت على النسبة يدانيد على ان لا يتر  
 الخطا هنا على التنبيه بعد نفى الباس انما هو لغيره العامة او  
 على اكرامه جميعا بين النصوص في هذا المقام ولا يحتاج الى  
 شاهد لظهور الاختلاف في نفسها في ذلك كما لا يخفى على من لاحظ  
 لفظا لا يصلح ويكون ومنه يعلم ضعف ما عن الشيخ وعن بعض العامة  
 عدم الجواز في النسبة ولما القسم الثاني فلا امكان بل ولا خلا  
 في عدم الجواز مع التفاضل ولذا قال المان **الجوز** **مع** **الرواية** **الحية**  
 واما التسمية كالاجل فكذلك لم يظهر منه ان المسئلة خلاف الجوز  
 قال **ولا يجوز** **للسلاف** **احدها** **في** **الاخر** **على** **الاظهر** **كما** **لا** **امكان**  
 في حوزان البيع مع عدمه بل ولزوم محقق حصول التفاضل  
 قبل الفرض ام لا بل الباق الهيكلة عن كره **وهو** **لا** **لا** **في** **فهم** **المتن**  
**قال** **المتن** **عندنا** **نشر** **يدعوى** **الاجماع** **في** **الاخير** **كان** **نشر** **بعض** **المتن**  
**يدعوا** **في** **الاول** **ايضا** **بل** **صرح** **به** **الفقيه** **الاسناد** **في** **الجواهر** **الا**  
**في** **المرج** **يجب** **فيه** **التفاضل** **حتى** **مع** **اختلاف** **الجنس** **كاسنان**  
**انه** **وكيف** **كان** **الاختلاف** **في** **شئ** **من** **ذلك** **لجدة** **لم** **يحكم** **عن** **السيد**  
**في** **الفقيه** **انه** **اوجب** **التفاضل** **في** **الامران** **في** **بيع** **الحا** **الدين** **وهو**  
**عريب** **والعرب** **منه** **دعوا** **في** **الاختلاف** **عنه** **ولما** **القسم** **الثالث** **فما** **لا**  
**يشي** **لوسيب** **في** **جوان** **كيف** **اقتن** **مال** **يوزن** **في** **بيع** **الدين** **بالدين** **المعق**  
**واستمر** **السير** **عليه** **من** **تكرار** **الاجماع** **الحصل** **والمتقوله** **في** **ك** **اما**



صلى

انقسم الرابع وهو ما اختلف فيه في الروي في اذ التاثير  
فانما بالاختلاف كما اعترف به بعضهم بل في الجواهر والاجماع بتسمية عليه  
وهو المحذور مضافا الى النصوص التي تقدم حمله منها واما في التسمية  
كان كل من التعويض من الايمان فهو صرف لا يجوز فيه كما سياتي  
انتم وان كان احدهما منها والاخر من المروض في الجواهر لا خلاف  
اجبت في جواز التماثل والتفاضل ان هو اما دينه او سلم وكل منهما  
مجمع على جواز وان لم يكن كذلك بل كان عرضا لمريض فيه **وذكر**  
الا ان المتيقن هو وعلى الجواز وهو الاخرى لا طلاق الادلة وقصور  
المعارض عن تقييده سندا في البعض ودلالة في الجميع ومضافا  
الاجماع الحكمي عن الغنية فاعين ابن ابي عمير والنجيد والمفيد و  
من عدم الجواز ضعيف جدا وخصوصا بعد ذهاب عامة المتأخرين  
بالجواز لان **الاجماع** كيف ما كان **اللفظ** **والشعر** **جسد** **والحد**  
**حكم** **البر** **ادون** **عز** **من** **حكم** **الزكوة** **والنذر** **والهبة** **على** **البر** **فانما**  
الحكم عن الصدوق في **الشيخين** **والدليلي** **والعجلي** **والفاضلي**  
وابن حمزة والغنية ولفح عدو ذلك وقته وسن والمصلحة والبر  
والجواهر وبعض الاجلة بل لا يمتنع من القدماء وما حوى الطائفة  
على الظاهر المصريح به في عبار الجاهة بل عليه الاجماع في ظاهر  
الغنية وصريح ذلك وجهي المحذور كالتوضيح المطبوعة بانه لا يجوز  
بيع احدهما بالآخر الا مثلا بمثل ورأسا برأس من غير زيادة معللا  
في بعضها بان اصلها واحد وان اصل الشعر من الحنطة وفيها دور  
من حديث ان الشعر مما ذرعه جوار من الحنطة حين حان وقت ادم  
ورعها دلا عليه نعم مقتضى الضابط المتقدم جواز التفاضل  
بينها لانها في العرف واللغة حقيقتان نوعيتان لكل منهما اسم خاص  
الا ان يقال المراد باللفظ الخاص فيه ما اخصر بالصدق على  
ماهية من الماهيات وهو اللفظ الدال على النوع وان المراد

سبحان

بمحول الفردية دخوله في تلك الماهية المدلول عليها باللفظ  
الخاص سواء صدق ذلك اللفظ عليه كافر او الحنطة من الحنطة  
والصقلا ونحو ذلك او لم يصدق كما لو اخص ذلك الفرد كما  
على وجه لا يصدق عليه ما دل على ماهية ونوعه من اللفظ  
كالمثال المفروض في المتن والمحصل ليس ضابط الحكم بالاختلاف  
هنا هو الاختلاف الاسم بل الاختلاف الماهية سواء علم الاختلاف من قبل  
الشاعر كما في المثال المزبور ام من غيره ومن هنا حكم الاخصا  
اختلاف الاصل مع فروعه واختلاف الفروع بعضها مع بعض وان  
تقدمت لبيانها فمقتضى الاختلاف الاسم علامة على اختلاف الجنس لان  
يعلم اختلافه من شرع او عرف ونحوه كان قد دعه علامة على  
الا ان يعلم اختلافه في المقام ومنه يظهر ضعف ما عمن اين ادعى  
بتماثل الاسكا في والهاقي من انهما جنسين النفاة الى العرف والله  
والرواية الماهية بغير الذهب بالورق والورق بالذهب  
والبر بالبر والشعر بالشعر بالبر كيف شئتم يدابيد وفي السند ضعف  
وفي الدلالة لقصور ولا جابر الا العرف واللغة اللازم الخروج  
عنها بعد قيام الدليل على خلافها كما لقصور المزبورة الدال على  
على اختلافها بحسب الحقيقة النوعية كما عرفت وان اختلفت الا  
العرفية فان الحقايق النفس الامرية الواضحة تحقق في نظر اهمل  
العرف بل الخول من العلماء ويكتشف عنها اخبار العرف وعلى هذا  
فلا تخصص لقاعدة انما الاختلاف الجنس المتضمن لبيانها انما  
المشتركة نعم ذلك يوجب تخصيص فيما دل على ان الاحكام  
الشرعية تابعة للاسماحى اللغوية والعرفية دون الحقايق النفس  
الامرية هذا مضافا الى ما تقدم في الضابط قد ذكره وبالمثل  
فالحكم بالاختلاف مكان النصوص والاجماع **الاول** **لسم** **الطعام**  
**هنا** **كما** **على** **المان** **بذلك** **والا** **لكان** **نحو** **الحنطة** **والارز** **و**

ايضا جنسا واحدا فهو فيها الفاضل لوجود العلة المذكورة  
فيها الا ان يكون المراد اندراج ذلك تحت الصاطبة على التفرقة  
المشقة بحسب عرف النبي لما يظهر من بعض الاخبار ان اسم الطعام  
يؤخذ كان للخط والشعر ولم يعلم مساواة زمانه مع زماننا  
في كونها مختلطة الجنس بل قضية ما ذكرناه من ان الاصل ثمانية  
الشيان لفظا خاصا للاختلاف الا ان يعلم كل خلافه ان يكونا في  
زمانه اذ لم يعلم خلافه بالمشية اليه فمخلافه في زماننا واصلا  
المتشابه معارضة بالاصل المزبور مع وجود المرجح له ووجهه  
ما دل على انها جنس واحد ويقال ان المراد تناول اسم الطعام  
الذي وقع متعلقا للشيء عن بيع الطعام بالطعام فاما **المتشابه**  
بجميع افراد ما جنس واحد لاختلاف بين المتشابهة كما في الرياض  
الجواهر وان اختلفت انواعها **واصلها** كما في الرياض والحساب وان  
كان رد ياق لغاية كما في محكي كنه لقوله لا يباح مخمومان من  
شعر مخموم من جنس الاصل بمثل الشعر مثل ذلك ولو قلنا  
سماعة لا يعلم شي من الطعام والتمر والزبيب اثنان **جواب**  
بل في محكي كنه بان الطلع كالثمرة في الانفاق وان اختلفت  
اصولها وطلع الخيل كطلع الاثاث وان كان لا يخالو عن الكفا  
ان لم ينفق اجماع عليه ولعل ادراج في قاعدة حقوق الفرع  
بالاصل اولي وكذا **تم ذكر** على اختلافها اشكالا وطعنا وغيرها  
جنس واحد لاختلاف كما في الجواهر ويدل عليه اطلاقها  
صحتها من موثقة همامة كذا القاعدة المعروفة بين المتكلمين  
قديميا وحديثا كما يعلم من جنس بان يحصل منه **بغير** كفا  
جنس وان اخص هو باسم كالحطة بدقيقها والشعر بوقته  
الذين المعمول من التزنية وكذا ما به من المتب بالمتب  
بل في محكي كنه الاصل مع كل فرع له واحد وكذا فروع كل اصل

واحد وذلك كاللبن الحليب مع الزبد والسمن والمخيض واللبا  
والمصل والافط والجبن والزبد والكثد والكناخ والمسم  
مع الشرج والكسب والواشي وبز الكنان مع خبثه والخط مع  
الدقيق والقرن وغيرهما مع الهريز والسلم مع خله والوسيط مع  
الزيتون وغير ذلك عند علمائنا اجمع ويدل عليه مضافا الى  
ذلك القليل في اجبا والمنع عن الفاضل بين الخط والشعر  
في صحة الخلط بان اصلها واحد وفي صحة هشام بان اصل  
من الخط بل والاستقرار القطعي الخاص من تتبع موارد النص  
المستفظة منها اصحاب في الخط بالدقيق كما في احوالها والحق  
والسوي بالدقيق كما في الثاني بن ياد ما في الاول ايضا والربا  
كما في الثالث مثلا بمثل لابس وفي الجوز فاني في التمر والبس  
مثلا بمثل قال لابس به قلت فالجوز والعصير مثلا بمثل قال  
باس به وفي رواية على ابن ابراهيم وفيها وما وكيل او وزن وقد  
يتأق في ذلك كله بان النصوص المزبورة معارضة بما دل  
على البيع كيف شئت مع اختلاف الجنس في تحقق الربا نقاض  
العمومين من وجه مع استلزام اطلاقها حصول الربا في التحيل  
للحقيقة اخرى اوسع باصله كالتمر المحيل الى الملح مثلا و  
الزبيب في غاية الصعوبة لعدم الدليل الصالح لاثباته عند  
اطلاق معتقد الاجماع على القاعدة المعارضة باطلاق معتقد  
الاجماع على جواز البيع مع اختلاف الجنس وعدا متصوص العلة  
في خصوص الخط والشعر الذي الاجابة في المقام القلما  
استند في هذه القاعدة اليه بل قد يقال انه من الحكمة لا  
من العلة خصوصا مع ملاحظة خبر رزق حوامع ان من امثلة  
الباب الخيل الذي يتخذ من اللبن والماء الذي لا شك في ان محو  
بالربوي من جز في اصله كالتمر من جميع من غير مرجع بعد فرض

وهو عبد الرحمن بن النضر  
من اهل المدينة  
في نسخة من  
الخط

انه  
فرض



عدم كون الجزء الآخر كالماء من المستهلكات فاطلاق ادلة البيع  
 يقتضي جواز المناضلة فيه لو بيع بالتمتع مثلا الا ان الاصناف التي  
 القول بطرح القاعدة المذبذبة او القول باعتبارها كما ذكرنا  
 لاصل نحو الحصة والدقيق والشعر والسوق ونحو ذلك من النعم  
 مما في النصوص خاصة لكل فرع لاصل خلاف ما يظهر من كلام  
 بل لم يجد على من تأمل في بعض محققين الفروع باصولها  
 عن النصوص بعضها ما ذكره محقق كرم كالمجد على من تأمل في عقد  
 نحو بعضها بما كالتصريف والصوف والشمع بل في الحكم عن الشهيد  
 في حاشيته عما اصرح بجواز بيع اللبن بالعلم والشمع بالعلم وعليه  
 فالحق ان يقال ان ما بعدت الاستحالة فيه كالمصوف والشمع ونحو  
 ذلك لا يدخل فيما نحن فيه لان لا المتيقن من الدخول تحت الدليل  
 الفرع القريب التبييه مع الاصل بالجنس الواحد ولما ابعدت  
 الفروع على القاعدة من الجواز مع انه صرح ببعض الاجل من مشايخنا  
 ان ظاهر الاحتمال الاجماع على خروج ذلك او يقال بعموم القليل  
 الا ان العريضة الاجماع فيه وما ذكرنا انفسد في اشكال لا يرد عليه  
 في حق وحيث قال بعد نقل كلام العلامة وبعض اخبار المسئلة  
 لكن فيه تأمل من حيث عدم انضباطه على القولين حيث انه  
 لا يصدق على الكل اسم خاص وان لم يثبت واحدة ولهذا كونه  
 احدا لا ياكل احدها لا يبحث باكل الآخر فيحمل ان يكونا جنسين  
 وجواز بيع احدهما بالآخر يكون كذلك ويكون الشرط للكرهية مع  
 عدمه كما مر في سائر المختلفات ويمكن ان يقال ان الضابط لحد  
 الامر من اما الاضاق في الحقيقة او الاتحاد في الاسم وهذا الاول  
 ولم يتحقق الثاني وفيه تأمل وذلك فان مرجع اشكاله الى ما ذكرنا  
 من ان بعض ما ذكره العلامة من الفروع يختلف اسما وحقيقة مع  
 اصولها وبعدت الاستحالة فيها جدا ولنا تأمل في قوله ويمكن

ان يكون الضابط في وكان وجه تأمله عدم تمايزه ذلك ايضا  
 بدفع به الاشكال وهو كذا لا يخفى نعم بدفعه ذلك لا والاجماع  
 لو عت الا انك قد عرفت ما فيها واماما او ود عليه حمل العلامة  
 في الرابض بان مرجع المناقشة الى اشك في المراد من الجنس المشقة  
 الخاذه في الربا بين الربويين هل هو حقيقة الاصلية خاصة وان  
 اختلفت اسماء افرادها او انه لا بد من الاتحاد في الاسم بناء على  
 دوران الاحكام مدارها في تجلله من المواضع بالضرورة ولا وجه له  
 بعد ما عان انظر فيما قدمناه من الاول الدالة على ارادة المعنى  
 المعنى الاول وتكون هي المستثناة للمسئلة من قاعدة دوران الآكام  
 مدارا للمثنية كما سلمه هو في المسئلة السابقة بطلب النصوص الجارية  
 هناك بمقتضى الحلة ولذا ان الحل المص على ارادة المعنى الثاني في  
 المسئلة السابقة وفي الاحتمال في المسئلة بعد ما في حمله من عوارض  
 اجماع الطائفة من الواضح عدم توجه بعض ما في الرد عليه بعد  
 فرض المناقشة في مختلف الحقيقة من الفرع مع الاصل الذي هو  
 افراد هذه القاعدة نعم توجه ذلك عليه لو كانت المناقشة من  
 حيث اختلاف الاسم خاصة والاختصاص الاصل والفرع متحد  
 كما لا يخفى فالمناقشة المذمومة على نحو ما قرناه وجهه جدا لكن  
 لا وجه لمناقشة الآخر وحاصلها ان اشراط عدم المناضلة في  
 الخطم والدقيق واشباهه فيه اشكال من حيث ان الخطم اذا  
 جعلت دقيقا قاتر يدركه على الاصل حسا وان اختار الوزن زاد  
 الدقيق بالكيل او اختار الكيل زادت الخطم بالوزن فلا ينبغي  
 صحت بيع احدهما بالآخر متساويا للزيادة على كل الشديدين  
 كما في الياب من جنس واحد وطا مثل الرطب والتمر والعنب والوزن  
 كساي في فلا ينبغي النظر في المسئلة هذه الزيادة في وقت آخر قبل  
 وتعتبر مع انه معتبر عندهم في الرطب والتمر وذلك لما اجماعنا













الحقيقة دون الجارية الثانية ان الحرمة يحتمل ان يكون لنا  
 الحظمة المكيلة في ذلك الزمان فيبقى الحرمة بعد زوال وصف  
 المكيلة وان يكون للذات مع الوصف فلا يبقى الحرمة لزوال  
 المقضية لزوال المعلول واذا احتل الامر فكيف يقطع  
 الموضوع الفنى هو شرط الاستصحاب وان هذا الاستصحاب  
 بقاء حياة الحيوان المردود بين كونه مما يعيش قليلا فبان قطعا  
 وبين كونه مما يعيش كثيرا فبان قطعا وقد قرر في محله انه لا دليل  
 على صحة هذا الاستصحاب الثالث ان لفظ المكيل والموزن  
 كثيرهما من المشتقات زمان العلق فيها زمان الحفظ فقولهم  
 لا رباه الا فيما يكال او يوزن يعنى لا بيع مشتمل على الزنا الا  
 في المكيل والموزن عندنا لبيع فرعين الصديق زمن العلق كقولنا  
 اكرم عالما فلو كان جاهلا وصف الخطاب فعلمنا الاكرام كقولنا  
 لو علم وقت الخطاب فحمل عند الاكرام لم يكن وذلك لان المدا  
 على المشتق جال الملبس ومن هنا يعلم انه كلما كانت الصفة مستقرة  
 في زمان ثم تبدل الحكم معها فخلص ما ذكرناه ان الذي يقضيه  
 القواعد هو اختلاف حكم الشيء الواحد باختلاف التسمية  
 واختلاف العرف والعادة بالنسبة اليها يكون امتدادا واختلافا  
 الحكم الاما حدث في تلك الموضوعات من تغير ولو في الصفا  
 المتعارفة كما في المقام اذ حرمة بيع المقدور اذا ما دام مقدورا  
 او جواز بيعه في جزاها ما دام كذلك وبالجملة المكيل والموزن  
 في قوله لا يبيع احدهما الاما قد ربه كطائفة من لفظ المأكول و  
 الملبوس في قوله لا تصح الصلوة عليها امكان الحكم المذكور في  
 مدارها ايضا وانما ناهى عن القارن الى خصوص ما كان عليه  
 الشيء في عهدهم فكذلك ايضا في حرمة وكان ينبغي ان يكون الربوة  
 ايضاً كل دائرة مدارها وجوب او عدمه لكن الاجماع المنقول

منع من ذلك هذا كله لو علم تقديره او عدمه وامام جهل الحال  
**بيع المدا** ان اتقوا البلدان لاصلا لغيره فغيره فمع عرفة  
 واصلا له فثابة الا زمان ولما لو اختلفت البلدان في فعل وجب لا يعلم  
 بان الاختلاف حادث في عرفنا او صديق بالانفاق في عرفه  
 فصاعدا للمناخرين فان كان لانه كان لكل بلد حكم نفسه اذ لو علم ذلك  
 وعلم ان الانفاق كان على غير المقدور او شك في انه على المقدور  
 او غيره فالنكاح عدل الربا للاجماع الحكمي المتقدم في الاول ولا  
 في الثاني ضرورة الاكتفاء بنفي الحرمة باحتقال عدل المقدور  
 لكن ليس الحكم المزبور لدروانه مدار الوصف وجودا وعدمه  
 لما عرف بل لاستصحاب هذا الحال الى زمن الخطاب والقول بان  
 المبيع ح بل هو تحقيق حاله ووضح الضعف بعد ان اعاده في  
 الاحكام الشرعية هو الرجوع الى العرف كالفرض والخبر والجملة  
 وغيرها والمأكول والملبوس الغير الجاهل بالبيع عليه والا  
 لزوم الخطاب بما لا يعلمه كالاشكال بان يختلف في بلد مثلا  
 لا يدخل تحت احد الخطابين فقصبة الاصل عدم حرمة الوتر  
 لوضوح عدمه لفاقل به لو سلم ذلك كما يستمع ان الاموال  
 في المسئلة تلك لكن قد يقال ببناء على ما حققناه ان الحكم  
 المذموم ليس لذلك بل لدروانه مدار الوصف وجودا وعدمه  
 لانك قد عرفت ان القاعدة يقتضي بذلك اضم ما في الباب كما  
 الاجماع على خروج عنها في صورة العلم بالمقدور وعدمه في  
 عهدهم ويبقى الباقي وهو صورة الجهل بالحال حكم اتقوا البلد  
 او اختلف على القاعدة وهي كما عرفت ينطبق على ما ذكره مصنفنا  
 الى الاجماع عليه كاحكام بعض الاجلاد عن خلافة ربه في كل  
 عن التخي في المنامة صلا في المراسم يغلب جانب المقدور  
 ثبت الحرمة على معنى انه يجعل ربه يحرر الفاضل في البلاد



المتبادر فيهما الحزاف باعتبار بلدهما في الكيل والوزن لعله  
 لأن الأصل في الأشياء المقدرة بصدق الكيل والموزون وفي الأول  
 منع واضح كأنه يعارض الثاني صدق عدمه وكما أن الأول مناط الإلزام  
 كل الثاني مناط عدمه وإصالة الجواز تقتضيه وأما إطلاق أو لا يثبت  
 الربا بعد تقييده بأشراط الكيل والوزن لا يصاحبه قطعا وقيل كما  
 عن المخذول والحلي الفصل على معنى أنه إن تناوشت الأحوال متية غالب  
 جانب المتدبر والأرجح الأغلب ولعل المستند في الأول هو الثاني  
 من المستند الثاني الواجب العمل بالأطلاق الذي عرف معارضته بالأطلاق  
 في جانب الجواز الثاني للربا مع أن العيومات والأصول معه مضائق  
 في الأحكام التي لا يلزم مراعاتها والى قولهم ما اجتمع الحرام في  
 الأول غالب الحرام في الأول لا يقتضيه المقام وفي الثاني إلى البروز  
 جعل الأطلاق على غالب كالأصل في التنازع المتعارف وفيه ما لا يخفى  
 ثم إن المدار على البلدة الساكنين فيه فإنهم من جوار المقام  
 الغرض في المقدرة وعدمه والربوية وعدمها حكم ذلك المقام  
 واضح ثم إن المراد من الكيل والموزون ما يكون جنبه متصفاهما  
 وإن لم يدر إلا أنه الفصل كالحبة والحبوب أو كثرته كما تقطع القطعة  
 فيها ما يلزم وجوبا لو كان جنبه متصفاهما بالفعل فلا يبيع كما  
 يقال ولا يوزن عادة القطعة أو كثرته بغير جنبه مع كون جنبه منها  
 كيقين في حقه يسه المشاهدة لو نوال الغزو لهما في العرض والعمارة  
 ثم اعلم أنه يجوز كمالا حائلا وطوبى وجفاف بمثلته متساويا كالزبيب  
 بمثلته والتمر بمثلته والمخيط المبلول بمثلته والياض بمثلته والسمسم بمثلته  
 والزبيب بمثلته وكذا الفواكه وغير ذلك لا اشكال ولا خلاف بينها  
 وإظهار الفصوص المستقيمة المعيرة مضافا ما عمن الفينة الاستناد  
 في الجواهر من نقي الخلال عنه وعن الحرير القطع به وعن ثمانية الحكم  
 نسبة إلى علما وشا وظهر كذا إجماعا عليه وللعمومات السالمة معناه

المتفاضل في حال العقد ولا نه وجدا المتماثل فيهما في الحال على وجه  
 لا ينفرد أحدهما بالنقص كاللبن واللبن كالأشكال ولا خلاف في  
 جواز بيع مالهما من الرطب كالطبخ بمثلته ومن الجفاف كاللون  
 بمثلته لما ذكره ولو اختلف كيفية الرطوبة فإن كان مما يشاع عادة  
 فلا ضرورة له كما لا يثبت وإن كان مما لا يشاع فتقتضي عموم العلل عدمه  
 الجواز كما ستره سواء العلم به حين الأبيع أو بعد ذلك لا اشكال  
 في عدم جواز بيع الرطب نسبة ولا منفاضا لأن الأصل قطعي  
 الثبوت عرفا وشرعا إجماعا وللخصوص المستقيمة المعيرة وللإجماع  
 في الحرير على المنع نسبة ومنفاضا إنما الخلاف والاشكال في جواز  
 بيع الرطب باليابس فإذ بان المعيار المتشابهة في المراد بها وقت  
 الأبيع أو مطلقا فالمانع والمرامى في المساوات الموقوفة  
 الجواز كالأوزن أو وزن الوقت لا يتحققان فحصل نقصان بعد الجفاف  
 وفاقا للاستبصار وموضع من طم والحلي والتكاية فلا يبيع كما يمانع  
 بمقدرة متساويا جاز وكذا الرطب في الرطب وكذا لو باع حبة مبلولة  
 ثم خرج عادل على الرطوبة ويدخل بماء على الجواز بعد عدمه بحجة  
 مخصوص في غير ذى الصلة وذلك للأصل والعمومات القطعية  
 الحظية للبيع مع ظاهره ما دل على جواز بيع الرطب مع اتحاد الحبس  
 مثلا بمثل حال البيع وإن عرض النقصان بعد موافقه بما عمن  
 الصادق في عن العيب بالزبيب قال لا يصلح الإجماع بمثل قلت  
 والرطب بالتمر قال مثلا بمثل ورواية في الرطب والروايات المأثقة  
 محمولة وتؤيد لفظ الكرامة ولا يصلح فهو يستعمل غالبا في المباح  
 المروج وفي المثل والفاصل القديمان والتفريق في موضع من قوله  
 في أغلب كنهه وبك التمهيدان والأردى وعزيم بل هو كونه إنك  
 أنه لم يورد عن التفريق والتمساح التامع إن عليه الفتوى نظرا  
 لا يثبت نقصان عند الجفاف فلا يبيع عن المساوات

وقد اشتهر بذلك لوجود الزيادة المتوقعة بالاجماع والتكاثف  
والسنة وعدم العلم بالتساوي هو شرط في الجواز بالاجماع ولما

المنقضية الالائية وبها يخص العومات والاصل غير قابل للمعاملة  
كالقضية قد يعلل المنع مضافا الى العاد كذا في نصنا من اجزاء ما يشهد  
لته فقابلته او يدعى بالنتية الى اجزائه فعلا فلا مساوات  
حال الانتفاع ويمكن ان يناقش فيه بانه انما يتم في ذي البلال  
العرضي كاحطة المبلولة لا في مثل العنب وفوه مما كان الماء  
احدا جزاءه ولذا فرق في ظن بينهما على احكام فينادون نحو العنب  
بالزبيب وغيره ان العلة المتصورة تقتضي بعدا لغيره ولكن  
**بمعنى الرطب** الذي هو رطب في الجوهر لا في الجوهر المنع عن  
التفتيح هو مذهب الاكثر بل عن قوا الغنية الاجماع عليه خلا  
للحكم عن التفتيح في موضع من ظم والحلى واليزواوي فاخا روا  
الجواز **والاخر** المنع منه ومن كل رطب حبس بياجه لا اختصا  
**بالمنع اعنا** دا في اصل المنع فضلا عن خصوص الفرض على شهر  
**الروايتين** وكيف ما كان يدل على الفرض بعد ما تقدم من  
الاجماعين المتضدين بالمشهور النبوي العام المشهور المعروف  
في جملة من الكتب انه يستلزم من الرطب بالتميز فقال ان يفتل اذا  
جفت فليل له نعم فقال لا اذا وجهه الحلبي عن الصادق ثم قال  
لا يصلح التميز بالبادر بالرطب من اجل ان التميز بالرطب  
فاذا ليس بقصر وجه محمد بن قيس عن ابي جعفر ثم في حديث  
ان امير المؤمنين ثم كن ان يباع التمر بالرطب عاجلا بمثل كلمته  
الحاجل من اجل ان التمر ليس فينقص من كده ورواية داود الآ  
عن الصادق سمعته يقول لا يصلح التمر بالرطب التمر يادى  
والرطب وطب ولا وجه للتناقض في النصوص المنبوتة بالهف

من جهة السند في بعضها والدلالة في كلها والوكاكة في النبوي  
متنا واحتمال كون مدخول النقي او النقي في يصلح واحدا  
يعتدرون به من الكرامة وعرفه غير ان ان لفظها كلفظ لا يصلح  
من الحرمة مع احتمال حمل المنع فيها على النسبة المنقولة على ضمها فيه  
كما يعرف عنه التقييد بقوله الاجل من اجل ان صحى قيس المزبور  
وبالمعارضه بالموتفة المحرقة لذالك بناء على ما فهمه من الغلبة  
لا يصلح عن العنب بالزبيب قال لا يصلح الا مثلا بمثل والركب  
بالتمزق الا مثلا بمثل ورواية ابي الربيع قلت للصادق ع ما زني  
في التمر والميراث مثلا بمثل قال لا بأس لان مثل هذه النية  
ما لا ينبغي ان تقتضي نفس الفتية البينة بعد ما عرفت بالاجماع  
المقول المؤيد بنقوى من سمعت من الخول والشمرة الغلبة  
التي كانت ان تكون اجماعا محصلا في الحقيقة فان ضعف  
السند كقوة الدلالة لا تقهر بالامور المنبوتة التي كل منها اجزاء  
مستقلة ووكاكة من النبوي بمثل ما عرفت من سवाल التقيا  
عند الخفاف الذي هو واضح لدى كل احد بالضرورة فكيف  
عليه صلى الله عليه واله غير معلومة سيما وان يخرج عن غلبة  
بعد ما حطه ان السوال للنسبة على علة المنع والوجه فيه  
الخصاف ومثله من محاسن البلاغة كما لا يخفى على ذي ادب في  
ولا كل احتمال صحيح ولا لا في الصلاحية او المحبة على الحرمة فاش  
معلومه مجموع ما تقدم اليه الاشارة غير مرة وتقييد اجبا  
المنع بصور النسبة ليس الا بمفهوم الصحيح وهو ممنوع فان  
غالبها الدلالة على صحتها خاصة وهو غير ملازم للجواز في ادب  
المقابل فان اثبات الشيء لا يفي ما عداه كما اشتهر في الالتمس  
وفامد عليه الادلة على ان الكلام انما يتم بتمام المتعلقان  
والفراق منهما بالبدئية وقد سمعت ما في اخر الصحيح المذكور

تلت بالنسخة التي هي مثله  
قال لا بأس



من التعليل بما يعين المفرد والشيء ولو كان المنع مخصصا بالشيء  
 لكان الملازم لتعليل بما يخصها دون ما فيها من العلة العامة  
 مضافا الى ما قبل القول الى اجل من اجل سهم من كائنا كان  
 في بعض النسخ المعترف في جميع ما يرتقي على الموقنة والروا  
 على المالك من حيث الوصفية الى الرطوبة واليبوسة فتكون  
 كل منهما كناية عن المنع وحصر الجواز في السبب بالعيب والرب  
 بالزبيب والربط بالربط وان كان هذا الجمل في نفسه بعيدا  
 في الغاية وقد يجهل ان على التقييد كما يلوح من الغيبة بل ربما  
 احصل الموقنة جملها على عيب يابس او زبيب رطب والغا  
 اليسر في اوضح كيع السل بالسل قبل الضمنية واللم الذي  
 يمثله وفي الجواهر عن غيبا في الحدائق ان في الكا في وروى في  
 بالزبيب بالزبيب فيكون خارجا عن مضمون المسئلة كان روا  
 اذ الربيع كل اذ ليس فيه بيع الربط بالزبيب فتم اقصاها المتأ  
 لقدية العلة الحق الجاعلة مضافا الى ما ظهر في طي كلامنا بان  
 القاعدة تقتضي جواز البيع لان اضافة الربط الى الربيع  
 بينه وبين التمر من الجنس كاضافة الزبدان وعقد التمر مع انه  
 ان كان المدار على الفرض يجرى بيع الربط يمثله والحب يمثله  
 كما يجرى بالتمر والزبيب لان الربا في المحتمل مثله في المتيقن  
 مع انما يزيد يكون كما ينقص لان الزيادة ان اريد بهما حين  
 العقد فلا عيب في الربط اذا التفات مناخروا ان اريد بالآ  
 فغير ان يجرى الكلام كما فيما ينقص فلو باع جوزا الفرونا  
 بوزن قبل انهاء عمله او باع سمكا حيا يمثله ثم وضعه في الماء  
 تروى التفات او احتمل لرفع انه لا يخلو من ذلك شيء في البيا  
 لان الجاهل ان فلما اخلوا من الرطوبة اصلية او عارضية  
 وما ذكرناه انما يظهر الجواب عن ذلك كما يظهر منه قوله دليل

هو ما رتب

منه

المنع جدا ولو زاد في الربط بما يداوى بقبضة الجفاف زادا  
 مبيته او من غيره او نقص في التمر بما يداوى بقبضة لم يكن قطعا لانه  
 وان كان يحصل التساوي عند الجفاف لانه لغو حال الاستيفاء  
 اتفاق الاصحاب على اعتباره بل في التمر الاتفاق على بيع مع احدهما  
 متفاضلا نعم لو باع الربط بالزبيب بقبضة الاول مع الضمنية  
 من غير قبضة لا يضر ان الزيادة الى ما يجالسه وفي بيع احدهما بالآخر  
 مع احراز التساوي حال البيع لكن مع فرض زيادة احدهما على حال  
 الاستيفاء من غير قبضة لا يضر انك لا من الاصل والاضلافت ومن  
 لقدية العلة وظهورها في ارادة المثال وهذا يكتفي المساواة لو كان  
 مما يعود بقصه لاعتبار دس الماء عليه او لا وجهان ولو باع الرب  
 بالتمر في اخر احوال الاول واول احوال الثاني قال لا وجه البطلان  
 كان التفات بينهما جزيا ظاهر وجه لغير الحكم على التفات الكل كما  
 يظهر من بعض الناس هذا كله في البيع وهل الصلح وعيونه من المعاد  
 بناء على التفات من التمر مثله في الحكم المزبور ولا ينفك ان كان  
 التفات كل طرف ففرضه يكون ذلك من الربا لانه اخرون  
 عنها للخصوص والاجماع في خصوص البيع من غير البيا في غير الجوز  
 وان عنها الربا لساير المعاديات واطلاق بعض النصوص من رطل  
 الغالب وهو البيع ودعوى تنقيح المناط بموعنة فاما لجيد انهم  
 ان الظاهر من الاخبار وفوى الاصحاب اختصاص الحكم المزبور  
 بالمعقد بالكيل والوزن فلا يجرى في التمر على التفات **فروع الاول**  
 اى العوض والمعوذ في حكمه ليس الواجب ان كان احدهما  
 لاخر واحدهما مكلا والآخر موزونا كما تحطه الكيلة التي هي الاصل  
 والدقيق الموزون هو الغرض من بيع احدهما بالآخر **فروع الثاني**  
 وان استلزم ذلك زيادة الدقيق على النقص لبيع بالكيل والحق  
 هذه لكن في خصوص الخطأ بالدقيق للاجماع المحكي كونه والغرض

التي تقدم جملة منها والافتي المشكلة على مسألة اخرى وهو ان يبيع  
 الموزون مكيلا وبالعكس وعندهما التحقن فيهما ان جواز صحة البيع  
 مداهما لتعارف والعدم فاما تعارف الكيل في الموزون اصلا وبالعكس  
 بحيث رضاء الاصل ونسخه فجاز البيع وصح للعوامات بل لا يجوز ولا  
 يبيع البيع صح بالاعتبار الاصل للوزن والجملة فان الوزن لمتعارف  
 الكيل مثلا كالوزن بصغر مجهول وكما لكيا لالمجهول ودعوى  
 الوزن للكيل موعده كالاضحى وصحة يعلم ان المتعارف والمقابل  
 المدكوفي الاد لا يصرف الصا تعارف من الاعتبار ان ذلك المبيع  
 بالفضل لا الاعتبار الاصل لعدم صحة البيع بناء على ما ذكرناه  
 يلاحظ ذلك الاعتبار اللهم الا ان يقال انه بالنسبة الى وضع الرأى  
 يعتبر تساوى بالمعيار الاصل وان كان لا يباع الا بالوزن يعتبر  
 صوابه مثلا بالكيل يسلم من الرأى ثم يوزن اذا اراد يبعه وان  
 حصل الفاضل فيه لكن يفتى ذلك ان التساوى في الوزن المتعارف  
 لا تكفي والمفاضل فيه بعد تساوى في الكيل لا يقدم والزامه  
 في غاية الصعوبة وليس في الاد ما يشهد له والاجماع السابق  
 عن التفتيح انما هو في جريان الرأى على المعيار اصلا وان تعارف  
 خبرا فيه وعدمه وان تعارف اعتبارا لافي المفروض كما هو ظاهر  
 ومن الغريب ما وقع من الفتية الاسناد من الغرض بين ما ذكر  
 وبين ما اذا تعارف البيع بالعد بعد ان كان المتعارف في رضاء  
 البيع بالكيل والوزن حيث قال فيه ان المعيار للتساوى بالمعيار  
 الاصل في وضع الرأى معان الغرض والجملة لا يجران فيه لواز  
 البيع كذا وان اراد البيع بالعد لكن مع ملاحظة المساواة بالمعيار  
 الاصل وان استلزم الفاضل في العد فما ذكرناه في الكيل و  
 الوزن يجري فيه ايضا وادعاء الاجماع في خصوصه صحيح جدا  
 واذا عرفت ذلك فظهر لك حكم المسئلة المفروضة وموافق كلام

المان وغيره من جواز بيع لعدهما بالآخر وزنا وفي الكيل تردد  
 والحوط بقوله بالوزن لان الجواز بالكيل وبالوزن يشترط  
 تقدير لعدهما بغير المتعارف في تقديره وتعارف كيل الاصل او  
 وزن غير محدد بعد فرض حصول التعارف في الموضع على خلاف الاصل  
 نعم لو فرض ان لعدهما مكيلا وموزون والآخر موزون حشا  
 او مكيلا كان جاز بيعهما بالمعيار المتعارف كما يحتمل ذلك في خصوص  
 الحظنة والديق اذ ليس في شي من النصوص ما يدل على ان احد  
 لا يباع الا كالا والآخر لا يباع الا وزنا كي يكون مثلا لا يوزن  
 المسئلة ومناها ما ذكرناه الفرج الثاني في بيع هبة الزكاة والعكس جاز  
 عند الماتق وجاعه وقيل لا والظاهر لجماعة بل هو المشهور في  
 علمائنا كما في كراهة طرد العلة التي وقعت في الربط بالبر كما هو كذا  
 وان كان الاول اشبه بالاصول والمواعيد وكذا البحث في كل  
 وطب مع باب الفرج الثالث يجوز بيع الادوية بعضها ببعض طفا كان  
 مع الاتفاق لا بد ان يكون مثلا بمثل وكذا الاعتبار لان المتقية  
 المتبرية فيها هي الوزن لا بالعدد وان جاز بيعه بغيره بالعدد  
 وكذا الخلوب من يفرق في افرادها من المعصوم والمزج بالماء  
 وان جعل مقدار ما في كل واحد من العوض والعوض من العوض لعد  
 على تناول الاسم اي صدق بيع كل من الخمر والخمر والديق بمثل  
 مقدرا وجسا فباع الدقيق من الحنطة بمثل منها ومن الشعير من  
 غير فرق بين الناعم والخش ولا بين السويقي منها وغيره وانما  
 منع بين الدقيق بمثلها لان كان كون احد هما من حنطة فضله  
 الوزن والآخر من خضيف فيستويان رقيقا ناعما ولا يتويان  
 حنطة وضعفه ظاهرا بعد الاتفاق الصدق الاسم جاز البيع  
 كضعفه ما عني في حقيقته من اعتبار المساواة في وصفه ان الناعم  
 والخشن ولو كان احد الخمرين طبيا والآخر بابا لم يصح للمعيار



المتقدم في الرطب بالتمر ولو علم ان وطوبى احدهما اكثر  
 من الاخر في الجواز وجهان اوجهها عندنا التمهيد  
 نعم لان الرطوبة غير مقصودة والحقيقة عليها مطلقه  
 المائلة بين المقدار من الجنس الواحد صادقة وكذا لو علمت  
 الرطوبة في احدهما وانقص من الاخر كحل الزبيب وحل  
 العنب الخالص لكن فيه ان الاتحاد بحسب الجنس والمساواة  
 حال البيع غير كاف بل ينبغي ان يراد عدم انقصان قيمتهما  
 على الاخر بعد ذلك للتوضيح السابقة فاذا فرض عدمه  
 صح تنقيدها **سائل الاول** لا ريب انهما حكما في وجوب  
 حكما خاصة في آخر بين الولد والابا جماعا حكما بل ومحصل  
 الجملة وان حكم عن المرتضى في الموصليات القول بالمنع  
 والماوردي من انه لا ريب بين الولد والابا على اراؤه التي من  
 مثله في قوله تعالى فلا ومن ولا فوق ولا جد في الحج وتو  
 ثم العارية مردودة والوعيد عارم الا ان صرح في الانصاف  
 بعدمه عن ذلك وانكشاف بطلان ما ناوله الاجماع الاصح  
 على الجواز فهم النفي من الخطاب المذكور وهو كقولهم فان الامهات  
 مستغصنة القتل والوضوح السابقة واضحة لا ريب عليه كقول  
 النفي فيها اما ان يكون عائدا للحقيقة الربا بناء على نقله  
 واندرج حوصف الحرمة في مفهومه او الى اظهر احكامه ولو اذ  
 وهو الحرمة والتجوز بذلك اول من التجوز في الجملة عن الاخر  
 الذي سيما وان متعوز في مثل صحيح ذراعة عن ابي جعفر قال  
 ليس بين الرجل وولده وبين عبده ولا بين اهله و  
 اما الربا فيما بينك وبين ما لا تملك لتعد اراؤه الذي عما  
 بينه وبين عبده وحمل النفي المخذول معنى النفي والتميز  
 غير ممكن اصلا ودعوى ان العامل مقدر فيكون يتكرر لفظ

كما صرح به بعض الخاصة فلا يتعد النفي ممنوعة كما صرح به اخرون  
 قه ومن الغريب ميل بعض المتأخرين الى التحكيم المذبذب  
 الى ضعف الضوابط المجوز بحسب السند والذلة للمع  
 منع الاجماع في المسئلة بسبب مخالفة السيد عليه الرحمة لكمال  
 وضوح انجبا وضعف سندها بالتميز في العظمية بل الاجماع  
 كما عرف والذلة لثبوتها بعد ضم بعضها الى بعض والالتفات الى  
 ما هو فرض منها في نفي الربا الحرم وان مثل مخالفة السيد الذي  
 قد عرفت انه خالف اول اعتقاده عن الاجماع وانه انكشف للفتا  
 بعد ذلك لا يصير المسئلة خلافا كما ان مخالفة الاسكا في حيث  
 خص بعد الزيادة بالولد دون الولد بشرا ان لا يكون الولد  
 وارث او دين لا يفسر المسئلة كقولهم لا يمتزجوا بان **يؤكل**  
**منها** اخذ **الفصل** في مطلقا اجماعا وهو كقولهم لان مخالفة غير  
 فادحة في الاجماع سيما وهو لا يزال شاذ اعتادا ووافقا لفتا  
 نقول ضعيف لا يثبت به اذ الاستدلال الذي دعاهم من قولهم  
 انت وما لك لا يثبت نعم قوله انما يجوز الاخذ من يملك وهو  
 كثرى نعم لا يتعدى الحكم الى الام بجملة القياس بعد تخصيص  
 الدليل بغيرها كما ان الظاهر من النص والفتوى في لا يمنع عن الحكم  
 المزبور في الرضاى بعد عموم قوله يحرم من الرضاى ما يحرم من  
 النسب فالمنع من هذا العموم لا الاستناد الى ظهور النص  
 في الولد النسبي المنع عن الحكم المزبور كما ذكرناه او تبعا للفتوى  
 الاستناد وبعض الاجل كقولهم في منع العموم بدعوى ظاهر في  
 الكا ح صاففة ايضا لا يحتاج الى اثباته بالولد المذبذب في باب  
 عشق الابوين الرضاى عن الفاضل فيحقق العموم في الذين لم يقد  
 يقال بان الحكم المزبور لا يخلو الولد باعتبار صفة الولادة لا  
 النسب المراهبها النسب كقولهم بالسرابة لعموم المراهب لا كالمزبد

بدل ذلك قول الجماعة القائلة بالحكم المزمور في هذا الزمان فان صفته  
الولادة فيه فاشية وان لو يكن نسباً له نعم لو كان الموجود في  
نصوص المسئلة لفظ الأب والابن لكان الحكم بينهما لعموم المنزلة  
وجبهما احدا الا ان يتبع عنه بعدهم الغرض عريان بين العباد في  
الاولوية الموجودة في الرواية وبين الثانية في الجواب عن الثاني  
السابقة ليس الا ان يقال ان الحكم على خلاف القاعدة ولا اقل من  
احتمال ارادة فعلية الولادة فينصرف في على المتفق بالهدية فاف  
لما حكى عن الاحباب بعد القول بعموم المنزلة نعم قد يتوقف  
في ولد الزنا من صدقة الولد لغة ومن انصرافه الى غيره ولعل عوالم  
اقوى خصوصاً بعد الاستناد من الاحباب في كثير من المقاصد  
التي يناط به الحكم بالابوة والبنوة حوزيه فيكون قاعدة مستفادة  
من اجماع الاحباب مصفاة الى قوله ثم الولد للفراس وللعاقر  
مخرجاً ولما ولد الشبهة قبل التبين بالفرقة فالاقوى المنع بحكم  
المحذور وفي ولد الولد والابن والمختل استحالة نعم لو تعامل  
الاب مع ولده معاملته الربا في عشرين مثلاً بفضله معين  
ولد كل سنة ثم مات الاب قبل انقضاء المدة ولم يأخذ الربا  
المعينة الرباية كلها او بعضها فهل يسوغ للوارث عطاء ابنة  
الولد المديون بالفضل الربا في الاول او جهان ولعل الاول اقوى  
للعوامل الدالة على لزوم المعاملة وتجهتها ولو بعد الموت  
المقتضية لجواز الاخذ للوارث باعتبار انه مال لوالده من قبل  
مخرج بينه وبين ما اخذ الوالد وبقبضه فبالحيوة ودعى  
ان العمومات تقتضي بالحرمة خرجاً منها الدالة بالنسبة الى  
الوالد خاصة دون غيره من الورثة فانما داخل تحت العمومات  
الاولوية وانما الضماد فان جواز الاخذ والمطالبة لسانه  
الورثة بمنزلة مقتضيات المعاملة السابقة الواقعة بين الوالد

دول في حقها الشارح بالضرورة وحكم بلزومها بالالة  
الشرعية وغيرها من الادلة قد ترك الشهيد في البعثة هنا حكم الربا  
لا بين المولى والكنانة على عدم تملك العبد وان ما بينه ولولاه وهو  
في محله اذ لا قرض ولا معاوضة بينهما على هذا التقدير الا ان الماتن  
تبع الاحباب ذكر ذلك للنصوص الواردة فيه كيجب على من جعفر  
غيره فكانها لدرع توهم الملكية وبثوت الربا فيكون نفياً لموضوعه  
لصدق المسألة بالشفاء الموضوع او لنفي الربا فيما بينهما على فرض  
الملكية كما في الكتاب بقسمه بناء على ما يظهر من العلامة كما حكى في  
من انه كالحرماء لك لما يتسبب ولا بد في عدم بثوت الربا بينهما على  
هذا التقدير بعد ورود النصوص المعترضة والاجماع المستفيدة  
لكن قد يقال ان المسألة غير وكيف كان فلي القول بانه يملك انما  
استحق الربا معه بما ذكرناه من النصوص والاجماع من دون فرق  
في ذلك بين الفرض والمدة وام الولد وهل البعض والمشارك كان  
اولاً كما هو الاقوى اظهره الاطلاق في تمام المختص بل في جواهره  
بدل على قصر الحكم على غير المشترك صريح خبيره وبن جميع لكن وهو  
غريب منه دام ظله اذ ليس فيه ما يدل على ذلك اصلاً ولعل اشبه  
بينه وبين صحيحه راق ومحمد بن مسلم فان بينهما يقتضي بذلك قليلاً  
خط الان يقال ان مثل الظهور ولا يرفع حكم البعض كما في ذكره  
القطرة وغيرها فيما كان العنوان فيه فهو ما هنا بل يظهر من النص  
والقوى اعداد قاعدة في البعض الذي يعضه حرماً بالنسبة الى  
جريان حكم المملك على كل من الجزئين فضلاً عن العبد المشترك بين  
الملكين للذين يمكن القول فيه بحيلة الربا بالنسبة الى كل من  
مولى له كما كان القول في البعض ثم انه يصح العقد الربوي فيما قال  
جزء الملك ويحل فيما قبل الجزء الحر كما يقال في المال المشترك  
بين الوالد وغيره مثلاً فباعاه من الولد لاحدهما فانه يصح العقد



بالنسبة الى نصيب الوالد مع زيادته ويطلق في غيره على ان  
 الصبي مع احتمال العلة فيها قساعية كاسيا في الحرب ظاهر  
 في غير المشترك العنق الذي هو بين المسلمين لا مثل المشترك  
 مثلا او مثل الذي بعضه حرم بعضه في كل حال **باب**  
**درجته** اجماعا ايضا كما في الامتداد والفتنة والشعير وايضا في  
 وظاهر السرار وكشف الرموز والمخاتير على ما حكى الجواهر للفتنة  
 الاسناد وهو المحذور مضافا الى صحيح زاذان السابق وموسى الصفي  
 ليس بين الذي وبابا بين المدة وزوجها وباء وهل يتم الحكم اذا  
 وعجزها المشهور وكما عن الكفاية لعدم الفرق ونسب حبس العلامه  
 قدس سره في الواضحة الاكثر وبه صرح في تنبيه اللعنة وجامع  
 المقاصد والروضة الاطلاق القوي وفيه ان الواردة  
 في صحيح زاذان اما هو في الوبا بين الرجل وامه والقلم انه حقيقة  
 في الدوام تكون المنع بها كالمساجين سلبا ذلك لكن الفرق الظاهر  
 الدائمة مضافا الى الظاهر التليل اما هو فيما تملك فان الزوجه  
 الدائمة مملوك دامها بخلاف المنقطعة والى تاييد بما في بعض  
 الاحتياط من تسلط الزوج على ما لها ولا يجوز لها العنق الا اذا  
 لكن قد يقال بالتفصيل بين المختار اهلا وعجزها خلافا في الدوام  
 ويثبت في الثانية وفي المطلقة الرجعية وجهان الاثر في حكم  
 وان لم يدخل في الاسم مادام انها بحكم الزوجية من عموم التشبيه  
 والتمسك للتمسك بل مثل ذلك فالحكم على خلاف القاعدة فيقتصر  
 فيه على المتيقن وكذا في دواء بين المسلم واهل **الفرقة** في كلامهم بها  
 لا يؤدى الى حرج اجماعا اذا اخذ المسلم الفضل كما في العتية والفتنة  
 وايضا في النافع وعجزها على ما حكى وهو المحذور كرسد الصدوق في  
 قال رسول الله صلى الله عليه واله ليس بيننا وبين اهل حربنا  
 فاحذروهم الف درهم بدوهم ولا يعطوهم مضافا الى ما يظهر من

ان مال الحربى في المسلمين سواء قلنا بعد ملك الحربى لما لا يصلح  
 او يملك وجواز تملك المسلم بالحيان عتية او قهر ان المعاملة  
 بينهم على التقديرين من صورية الاستنفاذ فالمدفع من الطرفين  
 لا يعد مبيعا والفضل لا يعد من الرباء بل يأخذ المسلم بالرضا  
 على وجه الاستنفاذ وما يدفع الى الحربى ليس الا للتوصل الى  
 استنفاذ ما في يده خوفا له ولأن منه فانه شراء صوري معتد به  
 على الولد لملكه به لا لا شراء وجع فالمعاملة بينهما باحالة ترجب  
 حرمة الشئ على الكفر وهو عليه دفع الرباء وللمسلم اخذ منه  
 بتوسط هذه المعاملة التي هي فاسدة في الواقع وصحيحة بغير الحربى  
 ولا فرق على هذا التقدير بين المعاهد وعجزه من كان في بلاد  
 الاسلام او دار الحرب وكل غير محلول الحال لما عرفت ان التوصل  
 الى الاستيلاء على مالهم بالمعاملة المربوثة لملكه به لا يباحل الله  
 جواز كل معاملة معهم بهذا القصد لا يقصد تربت الاثر على  
 المعاملة والافرن البعيد اخصاصا لكان معنا عتية دفع الربا  
 للمسلم دون اخذ منه دون اخذ من غيره ومن هنا يمكن ان  
 يقال بعد الفرق بينه وبين الذي ايضا فان اعطاء العتية  
 انما تجب صيانة المالى بمقتضى جواز اغنيائه واخذ قهر اما  
 اخذ على وجه الرضا بوسيلة المعاملة الصورية فيصير مناف  
 للتمام كالامانة في الامان وبشبهة الامانة للحربى الداخل في بلاد  
 الاسلام ولعله لذلك ولعله لذلك ولعله لذلك ذهب المصنف  
 وابنا بابويه والسيد المرتضى الى نفي الرباء بينه وبين الذي  
 مدعيهما علمهما في تحكى الانتصار والاجماع ودواء الصدوق ومن  
 الصادق هم مرسلا لكن المشهور بين الاصحاب تغايل في تحصيل  
 ان يثبت الربا بين مسلم والذمي على **الاشهر** : بل عليه عامة المنا  
 كما في الجواهر وكافة كما في الواضحة ولم يخف عليه نصا بالحق

نعم ثم لم يطل في بعض النصوص قلت فالمشركون يبيعونهم  
 وبأقال نعم والعام المخصص بحجة في الباقي وهذا وضع السند  
 فيجوز ما تقدم من عموم الكتاب والسنة في حرمة الربا إلا أن  
 بانه لو كان المراد الذي لم يحسن التعليق بشركة المالك فاف  
 ثابته في جميع الأفراد لكن ما أرسله في النافع من الرواية كان  
 في المطالب ومن هنا ظهر أن المرسل مضافا إلى صور السند  
 كالإجماع المحكي ضعيف التكاثر لما مر من الدليل المتعصف في  
 خصوص المقام بالمشهور فاذا القول بغيره بان الربا يبيعهم هو  
 الأصح لأن لا يمكن أقوى ويمكن جعل المسئلة على إرادة الحرمة  
 منه فهو ما سمعت من الرضوي في نظائره قبل أن يرجع إلى المشهور  
 أو على أنهم حررون في زمن الفقيه لعدم من يعظمهم عقد  
 الفقه وشرايطه ولو ثبت ولا يثبت حكم الجور في ذلك المسئلة  
 الثانية لا يجوز بيعهم بخير أو من حيث كلف الغنم بالثمن لا وفاء الغنم  
 ومن واللغة وحكى الشيخ في نهجهم وقت المعتمد والدر المنثور  
 القاضي وابن حمزة والاسكافي على المشهور وعلى ما صرح به القلاء  
 في كون غناته المرام وتيج ذلك وجعل في العلامة في الرضا في الفقه  
 الأسناد في الجواهر وبعض الأجلة بل عليه الإجماع في صحيح الفقيه  
 وقت وهو المحجة كالنوى العامي أنه قد تم عن بيع اللحم بالجوار  
 وموثقة عيات بن إبراهيم عن الصادق ثم أن عليا عليه السلام  
 كن اللحم بالجوار والموثقة بنفسه ما حجة سيما مع إجماعها كالأ  
 بالمشهور العظيمة وإعيه الكرامة غير فاحضة بعد العشر في الدنيا  
 بأن عليا عليه السلام لا يكون الحلال وقتية فهم المشهور من القلاء  
 ثم إن بعض الأجلة تبعا للناظرين كإفنه جعل المحبة فيحقق  
 الربا لكنهم لما رواه لا يتم مع قواعد اشكل عليهم الحال في  
 المسئلة فتصواعتهم بوجه حديث أخذها ما ذكره جليلي العلما

في الرضا بان اطلاق أدلة الدلالة على حصر الوفا في المقدرين  
 مقيد بما تقدم من الأدلة وثابتهما ما ذكر العلامة وغيره بان المسئلة  
 مخصوصة بالجائز من الحيوان المذبح وأن المحجوز عنهما جاعلا  
 بين الأدلة لجعل ما دل منها على الجواز من عموما الكتاب والسنة  
 على الصورة الثانية وما دل منها على حرمة الربا على الأولى  
 وثابتهما ما ذكر بعض الأجلة عن إضاح النافع بأن حيوان الجور  
 لم يكن من الموزونات الفعلية لكن تقوم أحوالها بحري عليه الرق  
 بحسب العادة بحري الموزون مستدلا على ذلك بعدم جواز بيع  
 الرطب بالتمر على الخليل بالضرر وإن حيزه بصاد ما ذكره  
 كله إذ ليس المنع في كلام الأصحاب ملاحظة الربا بالديته ولا  
 لما أطلقوا المنع الشامل لصور في المساواة والزيادة والجائز  
 وغيره وما مر من التفصيل بينه وبين غيره ليس إلا من المناظر  
 الذين توهموا كون موضوعه من الربا والآلة لعدم التفصيل في كلام  
 كالحكاية بعض مشايخنا الأجلة بل الموجود في كلام أعيانهم التعليق  
 بالجهالة التي لا تنطبق في الحيوان واللحم المشاهد بالضرر بل  
 مقتضاه أن المراد في أصل المسئلة عدم جواز بيع اللحم سلفا  
 ولا كونه ممتنا بالنسبة كما كانوا يستعملونه في الأرفقة السابعة من  
 دفع رؤوس من الغنم إلى القصاب بمقدار من الأوزان المعاونة  
 من اللحم يؤخذ منه تدريجا ومن بيع القصاب بمقدار من اللحم  
 في ذمته لصالحها بما مضافا إلى أن الظاهر إرادة اللحم في جعل  
 النزاع كما هو ظاهر التدرك واعتبرت به الشهيد في وجهه  
 ببعض في النهاية جعل الموضوع الربا بنية بدعي فقيدها  
 دل على حصر الربا في المقدرين بالأدلة كما أن الظاهر أن تزيلا  
 دل على الربا على المذبح كما أورداه العلامة لا يخلو من المشا  
 لأنه غير مكمل ولا موزون قبل السليح بحسب العادات المتعارفة



بل يعارض به جزا فاجله بعد على انه قد يمنع ان الشاة المذبح  
من جنس اللحم ومنه يظهر ان ما عن الادريسي في مجمع الفوائد  
كون النزاع فيها خاصة في غير حمله كدعواه الجزم بالبيع فيه لما عرفت  
من ظهور العنوان كالادلة في المتيقن فاقول بالجواز في غيرها  
لا يخلو عن قوة النقطة الى العوامة السالبة عن المعارض بالمره  
ودعوى وجوده وهو ما دل على حرمة الزمان للكتاب وغيره  
من الادلة من دون مناهات لعدم كونها موزونا على سبيل الترتيب  
استنادا الى الحكاية المتقدمة من ايضاح النافع بان القوم اجروا  
بحري عليه الوزن في العادة بحري الموزون وان لم يكن منه في  
الحال متنوعة لعدم الدليل على ذلك بل ظاهر الادلة على خلافه  
خصوصا ما دل منها على جواز بيع الثوب بالثوب وبالغزل للغرض  
بقوى الجماعة كالشهادة والحقق الثاني والعلامة وغيرهم انهم  
عن كون موزونا بالصفة المزبونة بل استظهرتهم الفقيه لا الشاة  
تقدية الحكم الى الشاة او المخرجة العادة بوزنها في احتكاكه عن الترتيم لم  
تتفق فيه فقول في التواعد وكم ان المراد في باب الوابح من المكيل  
والموزون ولم يدخله كالحبة للثوب او كالزبرة للكرز وفيه نظر  
هذا ولا يثبت الحكم من الكراهة او الحرمة بطلاق المعاوضة كما احتمله  
بعض مشايخنا الاجلة معاجدي العلامة في الرياض الاشراف  
الادلة الى البيع ولو بموتة كلام الطائفة مع انه مقتضى الاقتصاد  
في اخلاف الاصل والعادة ولا يخفى في الحكم المزبورين كون  
البيع ممتنا ومقتنا وان يخص بعض المبادات بالصوت الثانية في  
الندراج الكوش والتكيد ونحوها فيه وجهان وكل في بيع اللحم المذبح  
الحق لعل الاوجه المدعى في الختامين وفي مقام البيع بعينه  
وفاذا اظهر للمان حيث قال **في بيع بعينه كل البقرة بالشاة**  
بل للشهورين المتأخرين كما في الجواهر للاجماع الحكم عن الغنية

وتتبع مضافا الى ظهور الاول في خلافه ثم قيده المان في بقوله  
لكن بشرط ان يكون اللحم حاضرا الا انه كثر في وسيا في تمام الكلام  
فيه اثناء الله تعالى في باب السلف والله العالم بيطا في الحكاية  
المستلة ان الشاة في انه يجوز بيع دجاجة مثلا **في بيعه او غيرها**  
**فيها بيعة او لا** لا خلاف كما في الجواهر في انه يجوز بيع شاة في غيرها  
**لبن لبناء في بيعها لبن او حنظل** بل في محكي كون غريها  
لا علمنا موميا بالاجماع وهو كذلك لوجود المقتضى من الاصول والقوى  
وفقد المانع من الربا وغيره لانخصاص الربا هنا بالمقتضى والقوى  
في المتيقن من احوال حيوتها وما في بيعة ما بل ولو جرينا الربا في العدة  
لما جرى فيها لان الدجاجة كما في بيعة ما من البيعة مادام كانت كثر  
على الثمرة لم تكن فيه كما ان اللبن مادام فيه لم يكن من الموزون ولما  
من الموانع التي لم يقصد كاداء الموصلة بالذهب بدراهما  
التي علوا الاحصاء جواز البيع بذلك خلافا للشافعي في الممانع  
معللا بان ذلك قسطا من اللبن وانه في الضرع كاشي في الوعاء  
والدعوى في الحرمان فيكون له قسط من اللبن ايضا كما لو باع لبنا  
بلين مجرد مضافا الى امر النبي في الشاة المصراة برصد صاع من  
التمر فانه لو ادخله في العدة ونقسط التمر عليه لم يبيعه **كل**  
ممنوع وقباس مع الفارق عرفا وعقلا مع انه قد وقع البيع على  
الجملة لا الاجزاء والالزام بالصاع لو سلم لفصل اللبن عن الشاة  
والنقص به والفرق هو الاتصال كاساسات الميطان انما بيعة  
للدعوى في ذلك ثم ان المان في ذكر بيع الجماعة انه يجوز البيع  
ايضا حيث قال **اولين ولو كان من جنس لبنها** سواء زاد اللبن  
عاجها من اللبن ام نقص وهو كذلك لما عرفت من انتفاء القدر  
بالوزن المشروط في الربا في الحيوان الحي الكافي في بيعة المشاهدة  
ومما ذكرنا ظهر ايضا جواز بيع شاة عليها صوف بصوف وشاة

ليس عليها صوف وتخلط لير عليها ثم يا حرقى خائنة اودان تمراو  
مقر زاد على الخلة من الترم نقص المسئلة **الرابعة** يجوز بيع مكره  
من **المحظية** اي مكال بيع صاعا ونصف او نصف رطل او  
ثلث كيليات والكيلة من وسبعة اثمان المن والمن رطلان يكون  
مثله وان كان في **البيع** **التيقن** ودقا المودتها اجزاء الصغيرة وكذا  
**لو كان في احدى طرفي** وهو حب صغير او ودقيق الطرفين **او غير**  
**نواب** مثلا لانه ما جرت العادة بكونه فيه فيصدق البيع  
مثلا بمثل المرحض في النصوص والالجامع على الظاهر المصريح به  
محكي كرم ومثله الدودي والخيل والدبس والسفل والبرود وهو  
لكن عن علم بعد ان اخبرنا مقتناه وقال قوم لا يجوز وهو الاصول  
ولعله يريد من الدابة الا انه لا ينبغي الاخر بالحيث اطرح واما  
حمل البان على ما اذا كان مما لا يشاع به فلما لفت العادة على  
ما عن بعض الاجل فاسد بالضرورة فان في مثل هذا ينبغي القطع  
بالحرمة لصدق المناخل الموجب له وهذا وينفع ما ذكرناه  
نقتضي في عدة ابواب في وزن الكرو صاع الفسل ونصاب ذكره  
الفلاء وصالح الفطاف واعداد الكفارات ومثله الجبال في  
البيع وغيرها لكن ينبغي تعيين الخليط في كل ذلك وفي المسئلة  
بما جرت العادة بكونه فيه حسنا ومقدارا انفسا واجزا خالفا  
الاصل والقاعدة على المتيقن لان التحقيق ان الخليط ليس من  
الحقايق اللغوية بل هو من باب التاميمات العربية فتح لا يدخل  
تحت الاسم في الحقيقة حتى يتسند بالنصوص المقدمة الدالة  
على الجواز مع المساوات لكننا خرجنا عن القاعدة في خصوص  
الصورة المزبونة بالاجماع والسير المستمرة ولزوم الضرر والهرج  
في الترتيب وبظواهر الاطلاق لكن يجعل الامور المذكورة على  
الدخول فيه فربما وان لو يكن من باب الحقايق العربية واما

صوفي معاد الجنس ورون المقدار والانعكاس فالظاهر ببقائها  
على دق القاعدة لان التفاوت بسببها حاصله ولم يعم دليل على  
انقطاعها بالمرء كافي الصورة المتقدمة نعم اذ الخليط والمشتك  
فا لفتول بعدم الاعتبار به فطما لا يتجاوز عن قبح وهل يفرق بين  
الخليط الاصل والجديد لا ابتدائي كما عن بعض الطائفة اولاد  
لعل الاول اقوى بالنظر الى القاعدة المتقدمة نعم اذ كان الخليط  
المزبور بما له قيمة كالشليم ونحوه جاز صرفا للزيادة في الخالص  
لما خالف الجنس كما انه يجوز لخلطه على ذلك مشتملة صرفا لكل  
جنس المعانيضة ومنه يظهر الحكم في الخليط الاصل الخارج عن  
العادة وكان مما له قيمة كالشليم ونحوه **المسئلة الخامسة** **تتم** **الاجزاء**  
**القسمية** او المتخوذة من الاجزاء الاشرار **وليست**  
عندنا لغة وعرفا بل في ذلك انه موضع وفان هو ما يدعى  
الاجماع **فقط** **القسمية** بناء عليه **فما** **المراد** بان كان قد  
**انما** **احدها** **الفضل** **وليست** **د** **باق** **الزوا** **حتى** **تندرج** **في** **اطلا**  
اوله بناء على المختار من جريانه وفي طلق التوا **في** **القسمية** **كلا**  
**وحز** **صا** **كقمة** **الثمة** **على** **رؤس** **الحق** **مثلا** **وان** **لزم** **الفرز**  
فيه وفا لا لاجبابا كما في محكي كرم في الفرز من البان وهو  
ان لم ينعقد اجماع عليه الا ان يمنع ما نفيه الفرز من حيث هو  
ويدعى لخصاص ما نفيه في البيع **ولو كانت** **الشركة** **في** **طريق**  
**مساويين** **فاحد** **احدها** **الواجب** **ان** **المساوات** **والمناخل** **من**  
غير فرق في الاول بين ان ينقص اذ اجزاء لا لانها افرار حتى  
على معنى كون حصص الشركاء كليا في المال الخارجي مساواة بين  
على افراده بتعدد وبقائمة مع الفرعية يقر ويشخص فكون  
كثيرين الكل في الفرز لانها معاوضة بمعنى ان لخصه شائنة  
في الاختزاء على وجه يكون لكل منها نصيب في كل جزء حتى ياخذ

القسمية



كل من الشريكين بالقسمة من الاخر شيئا ويعطيه عوضه <sup>مقتضى</sup>  
ذلك بتدليل الجزاء الوقت بالملك وبالعكس لو كان الشريك <sup>سويها</sup>  
بل مقتضاه اجتماع ما لكون على مملوك واحد اذا قلنا بالجزء الذي  
لا يتجزئ فانه لا يكون قابلا للقسمة ولعل اجماعهم اعظم هنا  
بعد جريان الرواية حتى من القائل بعمومه لكل ما ورثه مما يورث  
الاول وهذا تمام الكلام سيان انشاء الله في كتاب القضا  
المسئلة التي هي مجموع درهم ودينار ودينارين ودرهمين  
يكون في الصفة بمنزلة ان يصر كل واحد منهما الى غير جنسه  
وان لم يقصد ذلك وكذا لو جعل بدل الدينار والدرهم شيئا  
من المتاع وكذا من درهمين ودرهم واحد ودرهمين <sup>درهم</sup>  
وبالحمل يجوز بيع الجنس المختلفين بها كذا ذلك سواء اكل من  
الجنسين في الثمن لم يفسد كانه يجوز بيع الجنس المختلفين <sup>بها</sup>  
اذا اراد على ما في المجموع من جنس بحيث يصلح كونه في مقابل المتاع  
بمعنى صدق القول الفرق بالاختلاف اجده فيه بين الطائفة  
وفي لدانه موضع وقافي موصيا بالاجماع كما في صريح القنية  
وح عدو كونه بل حكا بعض الاجلة عن الخلاف وعاشية الاثر  
والتمية وهو الوجه مضافا الى الاصول والعمومات السالمة  
عما تخيل من المناقشة لاختصاص ادلة المحرم بحكم البناء والبناء  
بغير موقوف المسئلة فان المركب من الجنسين ليس بجنس واحد  
بالضرورة فعليه يخرج عن صدق بيع المتاعين متفاضلا كما  
الادلة المحرمة وذلك لان اجزاء الثمن متقابلة باجزاء الثمن  
على الانساعة وهذا مما ذكرناه ظهر ان الحكم المزبور على المتاع  
فلا حاجة في الاستناد به الى ما ذكره الجماعة من انصرف كل جنس  
الى ما يقابل له او الزيادة اليه لكن يرد عليه انه مخالف للقوا  
الحكمة خصوصا للالزام بثمن لم يكن متميما مقصوده بل

القصود

القصود خلافة وانه مخالف للصوص الاثنية المقسمة على ان  
القسمة المزبورة من الجانبين او من جانب واحد من الخيل الشري  
للخاص من الربا جارية ادعى ما ذكره الجماعة من ان الانصاف  
المدكور حكم شرعي يقتضي ان تكون حيلة كما هو واضح عند كل  
مسكنة نعم لا بأس بما ذكره الجماعة ان كان المراد الانصاف بان  
الحكم الربا خاصة لان يكون المراد جريان سائر الاحكام  
على ذلك حتى لو كانا مثلا لما لكون اخص كل واحد منهما بما يخصه  
وان لم يكن مقابلا لما له الا غير ذلك من الاحكام التي يصعب  
الالزام بها في مقرر من المسئلة هذا مع ذلك المعترف وفيها  
الصحيح وغيره مما يستغضه بل كاد تكون متواترة منها  
زيادة على ما بان اليها الاشارة في بيع السيوف الخالصة بالذ  
والقصة المعبرة المستغضه منها صحيح بعد الرحمن بن النجاشي  
مسئلة عن الصرف الى ان قال قلت له اشترى الف درهم  
دينارا بثلث درهم فقال لا بأس بذلك ان ابى كان اجري  
على اهل المدينة حتى وكان يقول هذا يقو لو انما هذا  
القرار لو جاء رجل بدينار لم يبط الف درهم ولو جاء بالف  
درهم لم يبط الف دينار وكان يقول لهم نعم الشئ القراون  
الحرام الى الحلال وصححه اخري عن ابن عبد الله قال كان  
محمد بن المنذر يقول لابي جعفر قم يا ابا جعفر على ان تجرد  
بعطيك عشرين ما وجدت وما هذا الا فراوان كان ابى يعي  
صدق والله ولكنه فرار من باطل الحق وصححه اخري عن  
ابن عبد الله قال لا بأس بالف درهم ودرهم بالف درهم ودينار  
اذا دخل فيها دينار او اقل او اكثر فلا بأس به الا غير ذلك  
من النصوص الدالة على الجواز ولو مع عدم قصد صرف كل  
جنس الى ما يقابل له وبه صرح في محكم من وانه لا يثبت

وعلى هذا لا يلزم ان يعلم انك لو اشترى  
دينارا او الف درهمين او الف درهمين  
المدينة

ان تكون ذات وقع في مقابل الزيادة وحصول التفاوت عند  
المقابل وتوزيع الثمن عليهما باعتبار القيمة على بعض الوجوه  
كما لو بيع مدود درهم بمدين والدروهم ثمن مدود نصف بحسب  
القيمة الحاضرة غير نادر محموله بحسب القسمة لا بالمعاوضة  
الجديد فانه انما وقع على المجموع فالقسمة غير غير  
وغيره فغير اليه وما تقدم من الاول الدالة على حرمة الربا  
تنصرف الى البيع الاول الى القسمة الطارئة للان لم يعتد  
في بعض الصور بخروج وضرب يوجب كما لو تلف الدرهم المبيع  
قبل قبضه او ظهر صحتا وكان في مقابل ما يوجب الزيادة في  
القيمة الى الربا بان باع مثله درهمين او مدينين وذا  
وتلف الدرهم لكن ذكر جماعة كالمعاملة في عقد والمحقق في بيع  
عقد التمهيد في ذلك والروضة وجعل في الربا ان فيه  
ثلاث اوجه اولها بطلان البيع من اصله بناء على لزوم التفاوت  
في الجنس الواحد فان الدرهم الثالث اذا كان نصف المبيع  
بان كان قيمة الدرهمين بطل البيع في نصف الثمن في نصف  
الاخر وحيث كان من الاعلى الاشاعة كان النصف في كل من  
الجنسين فيكون نصف المدين ونصف الدرهمين في مقابلته  
المدينين والربا الموجبة لطلان اصل البيع وثانيها البطلان  
في مخالفات الثالث خاصة والعقد في مخالفات الباقي بناء على ان  
كل من الجنسين قد قبل بمخالفة فان ابطال بطل ما قبل به  
خاصة نظر الى ان محله البيع منزلة على ذلك فكذلك ابطاله  
وبوجه ما عرفت الى نص الاحكام من ان كل جنس في مقابلته  
بمخالفة وثالثها الصحة والقسمة على وجه لا يلزم منه الربا  
بان يجعل نصف الدرهم الثالث مثلاً في مقابل مثله من  
الشيء في نصف الآخر في مقابل مد ونصف من الثمن فيكون

نصفه

نصف المد في مقابل نصف مد ونصف الآخر في مقابل  
دروهم ونصف وحسب كل من نصف المبيع في مقابل ما يباي  
دروهمين من الجنسين معا فلا زيادة في الجنس الواحد بناء  
على ان اجزاء المبيع لما قبلت باجزاء الثمن على طريق التوزيع  
لم يجب ان يقع القسمة على وجه يلزم منه المحذور صيانة  
للعقد عن الفساد مما امكن وقد اختلفوا في الاخير على العلامة  
في الربا من عملها باستصحاب الصحة وعدم وضوح ما استشكل  
فيها من ان مقتضى القسمة مقابل كل من الجنسين بمطابقة على  
النسبة وفيه كلام عرفت من ظاهر ادلة الربا في الزيادة في  
نصف العقد لانها حصلت بالقسمة والالاية لطلان من اول  
الامر ولصحة قول الشافعي حيث حكم بالاطلاق في كل ما اقتضى القسمة  
الزيادة مع ان الامامية اجمعوا على خلافه وحكموا بفساد قوله  
ولا وجه له الا ما ذكرناه وما الاخر على وجه لا يرفع من الحق الثاني  
بان تبعض الصفقة لا يخرج الباقي عن كون معاوضة قد خرج  
بانه لا معاوضة الا بالبيع السابق وقد كان في وقت جعله للشرط  
فيستحب حكم الصحة مع ان تبعض الصفقة لو سلم عدم خروج  
الباقي منها عن كونها معاوضة وعن كونها بيعا لا يجدي في القضا  
بعد ما عرفت من ان المتيقن من ادلة الربا الزيادة في نفس العقد  
اللام الا ان يقال انه يصدق عليه باع الجنسين مع الزيادة  
والاستصحاب لا يباي من الدليل كما قرر في محله مضافا الى المنع من  
اصله اما في صور كونه مضافا فظاهر ان ليس له زمان صحة سابقة  
بل اكتسب فسادا من اول الامر وهو الصحة لا يجدي استصحاب  
بالبدية وما في صور التلف فهو مراعى بالسلمة ولا يقاس له  
على سائر الشرائع فهو شرط المعاوضة وغيره التي تعتبر حال العقد  
لان شرط العلم حكم اجزاء باعتبار ان الدليل قد اخرجها وما





من الحقايق الشرعية او المشروعة وان المناسبة المحفوظة في اللغة  
 الى معناه في اللغة هي من الصوت خاصة لكن للعبد في الامر  
 مناقشة فان تسمية المعاملة بالامانة صرفة ليس من المتخذ  
 الشرعية بل صرفة الدراهم واطلاق الصيرفي والصياغة على  
 المكسب فيها في اللغة من الاستعمال الشائع بل كل ما تسمى  
 نظما ونظاما في اللغة لا ان يراد اختصاص عرف فيها الصا  
 باطلاق الصيرفي على البيع خاصة حتى ان المكسب فيها بغيره من  
 او المعاطاة او المنة المعوضة لا يسمى صيرفا في اصطلاح الطائفة  
 المحقة لعدم ترتيب الترابط والاحكام الاليتية التي ذكرها على غير  
 البيع كما هو صريح الجماعة المتقدمة وظاهر الغنية للاصل والفاء  
 السالمة عن المعاضة وعليه فلا موجب لملاحظة المناسبة بين الصو  
 وبينه بل مناسبة العود والخروج اولى بالرعاية سيما وان الصو  
 ليس من المعاني المعروفة له على ما يظهر من القاموس مع ان معناه  
 الصيرف عديد على ما يستفاد من النقل والاستعمال في الكتاب  
 والمنسبة لاطلاقه على الود والنقل والحالة ومنه بقرينة الود  
 والاشبهة ان مناسبة النقل والنقل هنا اتم واولى بالرعاية من  
 غيرها ثم انه سمي الجحش بالامانة لوقوعها عوضا عن الاشياء  
 ومقارنتها بها عوضا لئلا يكون الامانة حقيقة فيها بل هو  
 لان الثمن في مقابلة الثمن في اصطلاح المتشقة واحتمل الحقيقة  
 فيها في خصوص هذا المقام دون غيره بعيد وتقرين الثمن في  
 اصطلاحهم بما كان مدخلا للباء مدخول فانه لا يجدي في مثل  
 بعتك على عرض كذا او الثمن كذا وفي مثل عقد الاخرى والمقام  
 وارادة الشائبة فيه منعوض ايضا بالسلم واما ما عن الرواية  
 عن شيخ العلامة الحلبي انها متروكة وان اقترنت الباء بغيرها حتى  
 لو باعه دينارين وان ثبت الخيا واللباع مدعيا على ذلك الاتفاق

فحجب وهو خلاف الظاهر عرفا ليس يقع كل منهما مبيعا قاده  
 ومثلا اخرى ولما يصح بيع بعضها ببعض اقوى انه والمحال  
 هذه لا يبرر وكيف يعمل عقد بيع بمن من الطرفين بلامتن  
 والاتفاق الذي ادعاه لم تحققه **ويشترط في صحة بيعها ان لا**  
**ما يشترط في مطلق البيع والرتبة التي هي منها لكونها موزونة**  
**في الصدر الاول حتى المسكوك منها الفاضل في مجلس المراسم**  
**الا من مجلس العقد كما في قولنا فاقبل الفاضل على الصيرفي**  
**الاشهر بل عليه عامة من تقدم ومن تأخر عدل من شد وفدر كما**  
 في الرايض ولذا قال الفقيه الاسناد في الجواهر على المشهور فضلا  
 وتخصيلا ثمرة عظيمة كادت تكون لهما في الحقيقة بل في  
 محكي قوا الغنية الاجماع عليه وهو الوجه كالمعتبر المستفيض و  
 كالمشهور العام المروي في كراهة لا تباعوا للذهب بالذهب الا  
 ما رواه وصححه مصورين حازم عن الصادق ع قال اذا اشتر  
 ذهبا بفضة او ذهب فضة بذهب فلا تقادرقه حتى تأخذ منه  
 وان ترى حايطا فانزعجه وصححه محمد بن قيس عن ابي جعفر ع قال  
 قال امير المؤمنين عليه السلام لا يتباع رجل فضة بذهب  
 الا يدابيد وصححه عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل عن الرجل  
 يشتري من الرجل الدراهم فزنها وينقد لها ويحسب ثمها فكم  
 هو دينار او يقول ارسل علامك معي حتى اعطيه الدنانير فقال ما احب ان ياتي به حتى ياتي الدنانير  
 فقلت انما هم في دار واحدة وامكنهم قربة بعضهم من بعض  
 وهو يشق عليهم فقال اذا غرغ من وزنها وانقادها فليأمر  
 الغلام الذي يرسله ان يكون هو الذي يبايعه ويدفع اليه  
 الورق وصححه محمد بن مسلم عن الصادق ع عن بيع الذهب  
 بالفضة مثلا بمثلين قال لا بأس بدابيد فادروا من الاخر  
 الفاضلة يجوز بيع الدنانير بالدراهم فزنها فكم من الاخر

ما احب ان ياتي به حتى ياتي الدنانير



منزلة على التقية او غيرهما مع انه لا معاوضة فيها مادام على  
توقف الصبح على التقاض قبل الفارق لا مكانه فمثل حلول  
الاجل وبعد فلا وجه للميل الى مقابلة الصدوق كاعين الا<sup>ص</sup>  
عليه الحق تعول على الاصل والعزم وما حارلها الاشارة  
من اخبار النسبة ولا المناقشة في النصوص الفاضة بالآ<sup>ص</sup>  
بقصور السند في البعض والذلة في الاخرى باعني نفى اليأس  
ولا احب من البطالان كالاخر بالتفاضل والتميز عن الفرق قبله  
للمزيد من مقتضاها وجوب شرعا او حرمة التفرق قبله ومخالفتها  
لا يوجب الاثم الذي لم يقرئوا به الا من شذ منهم كالعراق  
كرو والتميز في من حيث اطلقا الوجوب عليه مع احتمال كلا  
الثان الشرح في كون الشرع ومع ذلك فالوجوب غاية الاثم  
بالمخالفة لابطال المعاملة بناء على الاظهر الاثمة بين اطراف  
من الخصام قضاء التهمي القضاء بالعبادة مضافا الى ان  
الموجود في النصوص المزبورة لفظة يدبدا لظاهره في القيد  
للقابل للنسبة فلا يدل على اشتراط القبض بالمر لا بما مد فوعه  
باعتناء الجميع بالوحد الذي حرمت اليها الاشارة ويظهر والامر  
والتميز في الارشاد في احوال الموارد المزبورة دون الوجوب والتميز  
ولا وجه له في اظهار سوى بطلان المعامل مع عدم التقاض قبل  
المفارقة لان الارشاد المحض من المجاز البعيد ولا يضار اليه  
بالبدية فليكن المراد ذلك بمعنى انهم اطاعوا التقية الذي هو من  
اعظم قواير الاحوال الموجبة للخروج عن الحقيقة سيما مع ملاحظة  
عدم القول بالفصل في المسئلة فان من اوجب التقاض ومنع  
دونه قال بالفساد مع عدم حصوله ومن قال بالصح من دونه  
لم يوجب التقاض بالمر ويظهر اليأس في العذاب كما نص عليه  
اهل اللغة وهو ملزم للمعنى كما ان لا احب من الاقفا المتشابه

لاستعماله في الامتناع في الحرمة والكرهية فيكون في القيد والمشاركة  
حققة فيحتاج تعيين احد الاطراف الى قرينة وهي هنا وجوده على اراء  
هوية خصوصا بعد ملاحظة النصوص الواردة بان عليا م كان  
يكن الحلال وتقيب اللفظ المزبورة في الرواية المتقدمة ولا تفصل  
التي هو من حق الحق حقيقة ويظهر بداهة في التقاض كما ذكر  
به بعض اهل اللغة لانه المعنى الحقيقي لهذا اللفظ كما صرح به بعض  
الاجل ولحق سلم بحاوية في احوال الجوازات بالضرورة والحاصل ان  
تتبع النصوص المزبورة وتصفح فيها وجدها منسقة عن كل حقيقة  
وسير مستمرة كان عليها اهل اصحاب الاثمة من الشرحية المزبورة فلا  
ريب في المسئلة للحاكم عن الصدوق وخاصة علم بشرط الشرط  
المتقدمة اليه الاشارة للمستقيمة منها الموثقة عن الرجل ليل لانه  
يلف دنا بركا كذا ذكرها الى اجل قال نعم لا بأس به وعن الرجل  
يل لانه يشري دنانير بالتمية قال نعم انما الذهب وعينه في الشراء  
والبيع سواء وعن الزوان لا بأس ان يبيع الرجل الدينار رتبة  
بما توافقه او اكثر الا ان الجميع قاصرون عن الاثمة السابقة من وفي  
سقى ومنها الاحباط الذي هو من جملة المرجحات المقصودة عند  
احكام الاحبار ومطرحها او توافيقا متعين جدا وان خالفنا لثمة  
على ما ذكره بعض الاجل ووافقت العمومات لعدم صلاحيتها لثمة  
تلك المرجحات المصيبة والاعتبارية فالواجب احكامها ولو  
بالعبد على التقية وان لم يعلم مواضعها للعامة ولو لم يضمنه بناء  
على عدم اشتراط ذلك في العمل على التقية حسب اقتضاها النصوص  
الواردة عن الاثمة من ان من جملة موجبات اخلاف النصوص  
الواردة عن العرف الطاهرة الفاء الخلفان بينهما حتى لا يرضى  
للتبعة مذموب معين يؤخذون به او جعلها على امر الجبل لا<sup>ص</sup>  
واما الجمع بالتحمل على الاستصحاب كما عن بعض الاجل فهو وجوه

القول الصدوق في الجملة ثم انه هل يجب تحصيل هذا الشرط  
 شرعا بحيث ياتيان لو اخلا به اختيارا كما عن الشيخ وابن اودون  
 والاعلامه صريحا وعن ظاهره بل قيل ان العلامة في كونه قطع  
 جرميا بوجوب الوفاء بالتفايض والائتم بتركه اختيارا وجعله  
 بمنزلة الوفاء بتعاطيها عن حق واجب عليها استنادا الى وجوب كل  
 لا وجه له جدا التفاسيح قبل الفرق لو قدر عليها التفاسيح  
 وهو غريب منه قطعيا وغريب منه جدا ما وقع من قبله العلاء  
 في الرياض من احتمال حمل هذا الكلام على الوجوب الشرطي  
 خاصة نعم لا بأس به فكل كلام من كلامه الاشارة واما ما وقع  
 من الفقيه الاستناد من الاستدلال بالاية الشريفة والنصوص  
 المتقدمة على ارادة الوجوب الشرعي معه فلا يخرج من المناقشة  
 لان الآية الشريفة لا تدل الا على لزوم الوفاء بالعقود المتقدمة  
 للملكية ونحوه لا ما لا يقتضي شيئا بالمرح كافي في مروض المسئلة  
 حج لا يسل وجوب الوفاء به بالضرورة واما النصوص المتقدمة  
 فقد عرفت انها بالادلة على الارشاد ظاهرة الا ان يقال لا  
 منافاة بين الدلالة المزبورة وبين الدلالة ايضا على الوجوب  
 والحرمة فان الارشاد يؤكد بالحرمة وفيه انه على هذا التقيد  
 يخل الخطاب الى الحكم الوضع من الشرطية ونحوها والحكم التكليف  
 في الحرمة ونحوها فيكون من باب استتمال المشترك في تعين  
 الذي قد تقرر في محله انه غير جائز نعم لو قيل باستفادة الشرطية  
 من الاجتماع ونحوه والحرمة من الاحبار لم يكن به بأس لكنه خلاف  
 فرض المسئلة فامل فالاول ان يقال ان النصوص وان كانت  
 ظاهرة في الحكم التكليفي من الوجوب والحرمة ولا ينافي الدلالة  
 على الارشاد ايضا لكنه موهون بذهاب الشبهة على الشرطية  
 خاصة كافي الرياض وغيره محكية فالتلافيه ولعله لذلك لا

ثم

الشرطي دون الشرعي معظم الطائفة بل غاصتهم كما احتمل  
 والذهب عنه بعدم تعرض الاصحاب لما ذكره بالمرح لانها انما كانت  
 لا تخرج على المتبع في الغاية لا بعيد لان عدم تعرضهم لذلك مع  
 الحاجة كاذب في الاستدلال على عدمه بالضرورة فتم وعلى كل حال  
 فظاهره نصوص المسئلة ومعاقمة الشبهة ان الحكمة والاجتماع للمنفعة  
 كون التفاسيح قبل الفرق في الشرطية قبل لاقتضاء ولا حجة  
 وبه يخرج عن قاعدة اقتضاء العقد الملك المتقدمة باصالة  
 عدم الشرطية حج لو قيل احد ما دون الاختلاف فيكون ويكون للفقير  
 في يد امانة فلا يضمن بالتلف مع عدم القربط خاصة ان لم  
 يجعله من المفوض بالسوم كما احتمله بعض الاجل كما انه يخرج حج  
 بطلان الصرف ولو تلف المفوض قبل القبض الاخر بحيث خرج عن  
 الصلاحية للملك ونحوه واحتمال الصبي بناء على ما رآه اليه الاشياء  
 من المنصوبية عند التلف بالتقريب خاصة او مطلقا على معنى لفظ  
 الصرف حج لا يدل على التلف الا وجه له بالمرح لان العقد وقع على  
 العين دون غيره فكيف ينقل غيرها من المثل والقيمة كيف ولا  
 هذه المقالة انه لو تلف المبيع قبل القبض ونحوه ان المتقبل مثل  
 او القيمة والثاني بعد عن كل ذي مسكة واما احتمالا ان التفاسيح  
 كاشفة عن الصحة حين العقد نظير الاجابة في الفضولي كما عن  
 معظم الطائفة كما احتمل ان عدم التفاسيح يجعل العقد من حصة  
 لو كاشف عنه بعد الحكم بالصحة بالصحة ظاهره فاسد جدا كما  
 الاول منها لكن لا لما ذكره الفقيه الاستناد في الجواهر من انه  
 لا مقتضى له اذ فيه ان مقتضى هو الذي اقتضى جعل الاجابة في  
 الفضولي كاشفة وهو الجمع بين ما دل على حصول الملك بالعهدة  
 وما دل على كون المناخر شرطا للصحة بل المعارض للدليلين  
 المزبورين ووجود المرجح للاخير من الشبهة وغيره ثم مقتضى



الأصل والعومات وإختصاص المثبت للشرط من النص والقول  
بالبيع خاصة عدمه فيما عداه من مطلق المعاوضة وليس كذلك  
في ظاهر الحجة ثم إنه لا إشكال في أن القبض في البيع الكلي يقتضي  
المانعة من الفاضل كما في المبهمات الكلية وهل يقتضي المانع  
لأنه فيه إشكال من حيث أن هذا القبض كالحال في الأشياء  
أنه من جهة من الأسباب الملزمة والقاعدة تقتضي لعدم حصول  
الملكية الفهرية نعم الميراث خاصة خرج عن القاعدة بالأدلة  
المستفيضة ولا أقل من ذلك في حصول الشرط العاري عن الشيء  
فثبت صحة الملكية السابقة مضافا إلى انصراف الأدلة  
الواردة في القبض للمنتوي خاصة ومن حيث أن أدلة النية  
مقصود على العبادات والمعمود والإطاعات كانت في  
محل وليس القيد منها بالضرورة وأنه ليس من التملكيات القهرية  
خصوصا بعد الملاحظة إلى السبب السابق أعني العقد الذي  
هو من الأمور الاختيارية وهو لا يخلو عن قوة ودعوى عقد  
انصراف الأدلة إلى المنتوي خاصة متنوعة وظاهر المصلحة  
من الاحتمالين فيما لو قبض لزعم أنه حسن مستحق فظاهر أنه العقد  
المتعلق للصرف فلا يكون قبضا على الأول ولا على الثاني  
ولو قبض أنه عارية أو ودعة أو هبة أو غيرها فالظاهر عند  
الأكفائه في الصرف على الاحتمالين وذكر الفاضلان في  
أنه لو قبض بعض خاصة قبل الفرق **صح فيما نحن عليه** ويصل في  
غيره بالانطلاق منها كما في الجواهر لم يحصل مقتضى النية من العزم  
وعزوه في الأول ومقتضى الإطلاق من الفرق قبل القابض  
في الثاني وأما ما روي استشكل هنا بما في الصحيح في رجل يبيع  
من رجل يدبره هل يصلح له أن يأخذ بنصفه ورقا أو بغيره

ويترك نصفه حتى يأتي بعد فخذ منه ورقا أو بغيره  
أحب أن أتروك شيئا حتى أأخذ جميعا فلا تفعل ففيه عدم الكلا أو لا  
وخرج عن أصل البحث ثانيا لأنه فيما إذا كان جميع البيع من المتكسر  
فقبض بعضه وظاهر الحجة أن بعض البيع منها والبعض الآخر من المتكسر  
إذا المراد من قوله بنصفه أنه يقبض ما هو بقاء نصفه من البيع بغيره  
كان أو ورقا وتوجب الخروج عن الحجة بما ذكرناه أولى من ذلك العنية  
الاستناد بأن المراد من الأخذ في السؤال الثاني هو نفس الشيء  
معنى أنه يدفع الدين أو إلى الشخص فيشترى ثم بنصفه ورقا أو بغيره  
ثم يدبره فيقبض ويشتري بنصفه الآخر بغيره ورقا أو بغيره فانه لا  
وجه لعدم الحجة **صح** وثالثا باحتمال انصراف النية إلى صحة المجموع من  
حيث المجموع ولا كلام فيه كما صرح به جدي العلامة في الرياض  
فينبغي تقييده بما إذا قبض غير الورق وترك قبضه فان المجموع من  
حيث المجموع **صح** يكون فاسدا وما إذا انعكس الأمر فالمجموع أيضا  
**صح** كما هو واضح لعدم اشتراط القبض في صحة غير المتكسر **هو**  
فيحيزان معا في إجماع ما صح فيه ونسخه لبعض الصنفه صرح به  
جماعة وهو الظاهر لأن عيب موجب للفساد وقيد العنية  
الاستناد في الجواهر بما إذا لم يكن من أحد ما تقربط في الأخير  
القبض **صح** لو كان فاحيزه بغيره فاحيزا وكذا أنه لو اختص  
به أحدهما سقط حياز خاصة ولعل الوجه أنه هو الذي يصلح  
الصرف على نفسه مع اقتضاء الأصل والعومات عدمه ولو كان  
المجلس الذي وقع العقد فيه **صحيح** قبل أن يتفاضا **لا يبطل**  
الصرف بالاختلاف إلا عن العلامة في التحصيل حيث قال وشرطه  
التفايض في المجلس قبل ولا يبطل مع الاصطحاب ومقارفة  
المجلس مؤذنا بتضييقه وتحقق الخلاف فيه وهو كما ترى لعدم  
الدليل على اعتبار ما ذكره بل غاية ما قلناه عليه الدليل

القبض في البيع الكلي

القبض في البيع الكلي





في المجلس بالذناير مع انه قد يدعى ولا له الخبز على عكس المطاوع  
 بان لو فرض وقوع المعاملة الثانية بعد وقوع المعاملة الاولى  
 التي هي شراء الدراهم بالذناير وقبل استقراض الذناير واعطى  
 لكن الانصاف ان الخبز يخل عن ذلك لانه على المطلوب وعكسه اذا  
 التزم ان مراد السائل الموقوف من جهة عدم احراز الوزن كما يشهد  
 بذلك ذكر الاصحاب له في مسئلة عدم اشتراط الوزن في تحقيق اسم  
 القبض هذا وقد استند بعض الاصحاب في اصل الحكم بانه لا يبيع  
 الا في ملك ولا ملك قبل القبض وبانه لا يجوز بيع المكمل والمؤقت  
 قبل قبضه وبانه لا يجوز بيع الدين بالدين وفي الكل نظر اما في الا  
 فلان غايته ان يصير فضولا لا البطلان من اصله ودعوى ارادة  
 البطلان ولو مع حقوق الاجازة استنادا الى اشتراط كون الخبز له  
 اهلية الاجازة حال العقد والمفروض فقدها في المسئلة فان ملك  
 الاول لم يخرجه قبل القبض وان اجاز بعد فلا اثر له والثاني ليس له  
 اهلية الاجازة حال العقد ممنوعة لعدم ادرار الفضول ونحو  
 ما دل على جواز تزويج الفضولين الصبيين الا ان يقال ان  
 ذلك انما يدل على عدم اشتراط الاهلية المفروضة فقدها في  
 الصبي ما لم يصبه دون المفروضة في المسئلة فان الاهلية بذلك  
 المعنى حاصلة وليس في الادلة ولا على عدم اشتراط الاهلية  
 ولو من حيث عدم ملكية المالك بالمرء حتى يجبي في مسئلة المفروض  
 في المسئلة فان الاهلية بذلك المعنى حاصلة وليس في الادلة ولا  
 على عدم اشتراط الاهلية ولو من حيث عدم ملكية المالك بالمرء  
 حتى يجبي في مسئلة المفروضة كما يشهد بذلك حكم الطائفة بعد  
 تأخير الاجازة فيما لو باع ما لغيره ثم ملكه وفيه نظر مع انه لو سلم  
 اشتراط الاهلية المنبوتة فالحكم بالبطلان في جميع صور المسئلة  
 لوجه له بالضرورة لان البيع في بعض المواضع يرجع الى المالك

في القبض وتوكيد جلال الفعل المسلم على الصبي كما اذا باع على  
 من اشترى منه مبيعاً كان في دين الحق ذمته او باع على الغير وكان في دين  
 واما في الثاني فنجد تسليم صاواة الشراء به لبيعه ان الاخرى الجواز  
 سيما اذا كان طعاما واما في الثالث فبان المبدا من جميع الذين  
 بالدين المعنى عنه ما كان ديناً قبل العقد لا ما يتعلق به من قبض  
 العقد فانه جاز كما هو ظاهر لانه هنا ولك وغيرهما للاصول  
 والعومات مع انه قد يمنع صدق الدين في بعد العقد اذا فرض  
 كون الذناير كنية في الذمة ثم ان في المقام اقوالا اخرى لها  
 حكم عن الحل فيقال ان كان العقد المبيع ثانياً معينا صحح العقد  
 الثاني اذا تقاضا في المجلس وان كان في الذمة بطل الثاني لانه  
 بيع دين بدين وفيه مضاعفة لما عرفت منع الملازمة بين عقد  
 التبيين في العقد الثاني وكون العقد المبيع في الذمة فيه ومن  
 كونه من بيع الدين بالدين لم يدرج وجهه مع ذلك على تقدير التبيين  
 في الاول الا ان يقال ان ظاهر تعليله الاكفاء بالتعيين ولو لم  
 الاول فيكون ماصح به او لا سيما على فرض عدم التعيين  
 في الاول وثانيهما ما جزم به المحقق الثاني والثالث في ذلك  
 العلامة في الروايات من ان العقد يكون فضولاً فاذا حل العقد  
 والاجازة صحح وهو لا يحتاج عن قوة كانهما الى دليل الانسان  
 لكن قد يقال ان المشهور كما عرفت على البطلان بحكمة وقد مر  
 غير مرة لهما كما لا يخبر الادلة فوهنهما ايقم ونسقطهما عن التحية بالمرء  
 سيما اذا كان دليل المسئلة العومات ونحوه كما في المقام لعدم  
 ما يدل على الصحة عدل اعم من ادلة الفضول والمنع من التهمة  
 يدعى ان المشهور اذ ادوا بالبطلان عدم المضي من حينه كما  
 ينفق لهم القبر بئله في باب الفضول وغيره مدبرج بانه خلا  
 الظاهر ولا يصار اليه الا بالقرينة المعقودة في العبارة وثانها

ما حكى عن صاحب التفتيح من ان البطلان البيع بالتفرق قبل  
 المتابعين لا يفسد بغيره من تلك المشتري يجوز ملكه ملكا متفرقا  
 كالمبيع في زمن الخيار فان قبض الزموا لا بطلوا واما ملك صحيح البيع  
 الثاني انه اشترى بغير مملوك وصح البيع الاول ايتم لان وان لم يقبض  
 الدراهم لكن قبض عوضها وهو الدنانير وقبض عوض كقبض المعنوي  
 لكن لا يخفى عليك ان العبد المربوب بظاهرها اذا في صدرها  
 يقبض صحة المعاملة الاولى وان لزومها مشروط بالقبض دون  
 صحته كالمبيع في زمن الخيار على المشهور وذيلها يقبض بشرط  
 صحته وان قبضها يصير عوضا عن البيع بالمعاملة الثانية كما  
 في حصول الشرط الا ان يقع بينهما بان يقال ان المراد من الصحة التي  
 قضى الصدور بها هي الصحة على وجه المراتب فان قبض  
 الدراهم او عوضها في المعاملة الثانية كتحقق عن صحته ولو كان  
 نظير الصحة في الفضول على الخيار وصحة البيع في زمن الخيار  
 على احد الاحتمالين في قول الشيخ اوفى لان المراد الصحة  
 على وجه الترتيل فان قبض الدراهم او عوضها لزمت صحة البيع  
 في زمن الخيار على قول المشهور لكن الاحتمالين كما ترى مخالف  
 لما حكاه من ان القبض شرط على وجه الفل لان كاشف او  
 ان الاقرار ما يقع مضافا الى العدم لا ليدل على قيام قبض عوض  
 مقام المعوض فثبت ان الدراهم والدنانير في كلامهم من باب  
 المثال فان الدار على الذهب والفضة مطلقا في الشراء الاول  
 وفي الثاني لا يختلف الحال فيه بين ان يجعل المتبادل نقدا  
 او غيره ولا بين ان يكون بعا او غيره ولا بين ان يكون بعا  
 او غيره عبادة كالموقف بناء على جريان الفضول في المبادات  
 او غيرها ولا بين ان يجعل متعلق الشراء الاول في الثاني ثمتا  
 او ثمتا ولا بين ان يبيعها على من اشترىها منه او غيره هذا كل في

ان

ايضا العقد الثاني من المنقول اليه فيما انفصل اليه قبل القبض  
 واما بالنسبة الى ابتاعه من المنقول عنه فيما انفصل عنه قبل  
 انه ضمن للعقد الاول نحو وقوع النسيان له فثبت وما ذكر بان انه  
 لو اقر قاض في فرض المسئلة قبل المتابعين بطل العقدان معا  
 لانفاء الشرط من المتابعين قبل التفرق في زمن قبضه ذكر وان  
 الفرض ان كان كقبض المتابعين من الطرفين قبل التفرق في صحة  
 الصرف فكذا رضا المشتري فيما لو وكل اليه بالقبض عنه اذا  
 كان التفرق في زمنه وان حصل التفرق قبل القبض كما لو كان عليه  
 فانه ما كان له من قبضه الدراهم ووكفه في قبضها صحيح وان لم  
 يتابعها فان رضا يكون الدنانير في زمنه البايع صار بمنزلة  
 المعوض وكذا لو كان له عليه دنانير فاشترى بها دراهم لان العقد  
 من واحد الاصل في هذه المسئلة ما ورد في صحيح احمد بن  
 عمار او وثقه قال قلت لابي عبد الله بن محمد بن الجهم عن ابي  
 الوضوح فليقاني فيقول كيف سعر الوضوح اليوم فاعول له كذا وكذا  
 فيقول ليس لي عندك الف درهم وضحا فاقول بل فيقول احوالها  
 دنانير بهذا السعر واشتريها عندك فاشترى في هذا فقال لي اذا  
 استقصيت له السعر يومئذ فلا بأس بذلك فقلت لم اوزنه  
 ولما انا قد اتممت كان كلام بين وبين فقال ليس الدراهم عندك  
 والدنانير عندك فقلت بل قائل فلا بأس بذلك وقوبل منه  
 صحيح عبيد بن ذر ان عتمة الان يقال ان ظاهر عبارة المصنف  
 بظاهرها لا ينطبق على النبي لان ظاهرها كما عرفت ان الذي  
 له الدراهم هو من عليه نحو يلحقه الدنانير واحد هما غير الآخر  
 لكن يمكن ارجاع العبارة الى الرواية بعد ملاحظة الشارع  
 بان المتدين من اي في زمنه في التخليل فانه يقبض كون مباشر  
 الشراء من عليه الدراهم وهو ايضا مرجع المصنف في قوله فاشترى

وتوجهه فثبت ان قبضه  
 فعلا كان القبض كما كان في زمنه  
 البايع

التي ما في الشراء في القصاص الذي  
 له الدراهم امر عليه



بها دناير بعد تعيين الاقرب المرجع فيوافي عبارة في التناقص  
الموافقة للرواية وكيف كان فقد جعل بجهة ومنها الاقرب المرجع  
فيوافي عبارة في التناقص للموافقة للرواية وكيف كان فقد  
جعل بجهة ومنها الاحصاء على الحل فلم يكف بما تضمنه من  
التحويل والتوكيل بل اوجب القابض قبل التفرغ الا انهم من  
اقتصر على ظاهرهما من غير تاويل وارجاع الى القاعدة كالاشكال  
والتيخ في به وربما كان هو الظاهر من الملائق في التناقص  
حصول النقل بلفظ التحويل وانه من صيغ بيع العرف او عند  
مستعمل وانه يصح بلفظ الامر وان يخرجناج الى القول ان  
التفرغ قبل القبض غير مانع اما لان ما في الذمة مقبوض في  
هو عوضه بمنزلة ايقاعه اولان التفرغ من واحد كما ورد  
به في الرواية ولا يثبت في بعد هذا القول وغرابة لزباد  
مخالفة لما يقتضيه الاصول الشرعية والفروع المعربة  
عليه اكثر الاحصاء من ارجاع الجز الى القاعدة في الجملة وان  
اختلفوا في كونه الاجماع اليها فيمن من فرض المسئلة فيها  
اذا اشترى بما في ذمة فقد اشترى في ذمة كالمقار هنا واليه  
في الذمة ولا ريب ان يكون الامر بالتحويل والتوكيل في القبض  
وهو وان سلم من مخالفة القاعدة بالنظر الى حصول الصيغة  
المعتبرة في البيع الا ان مخالفة مقتضى حصول القبض  
بعد التفرغ مضافا الى احتمال دخوله في بيع الدين بالدين  
وبين من جعل الامر بالتحويل والتوكيل في البيع والقبض ولا  
اشكال فيه من حيث الصيغة ولا من حيث القبض قبل التفرغ  
واما الاشكال فيه من حيث جعلها في الذمة وعوضه بمنزلة  
المقبوض ولو سلمنا الاول فلا نسلم الثاني لو صرح بفتح كون  
ما عليه لغيره في ذمة مقبوضا له وان وكله فيه بحيث يجري عليه

حكم المقبوض والاجاز بيع الذمب المشتري فلا بد من في  
ذمة على ان يكون المشتري وكلا في قبضة وبين من قال انها  
لا تدل الا على ايراد التفرغ على الوفاء والقضاء للدين من  
اخره عند وقته مرجح ان الذي عنده الدراهم لو رضى بان يبدل  
له ذلك ويثبت عند بيعه اذ اطلبه ورفع ذلك اليه جاز من في  
ريب وهو سلم من مخالفة القاعدة لكنه خالف فهم الاحصاء  
في ذلك وبين من قال كالقبض الاستناد في الجواهر ولا اشكال  
فيه من حيث سبب الانتقال وانما الاشكال في حصول النقل  
بجواز التحويل والتوكيل انما عن بعض شرائط العقد كان يقول  
حوطا ونحوه بل الظاهر عدم حصولها ولا بد من الفعل ولو من  
جانب واحد مع انه لو تفرغ لنا وقتنا ليجب لها بدونه فيا تالك  
ايضا من جهة القابض ودعوى عدم الاشكال من هذه الجهة  
استنادا الى النصوص المزبورة ممنوعة لانها غير ظاهرة الكلا  
في خصوص المعاوضة خاصة كما انها كانت في التوكيل في العقد  
اوفيه وفي القبض بل بينهما من التوافيق في المناطات لهما ظاهر  
كما لا يخفى على من له ادق بصيرة نعم لا يبعد ظهورها فيما ذكر  
التيخ في النهاية وعينه كالعلامة لكن لاحدوى له بالضرر ولما  
عرفنا من الاعراض الاحصاء عنه بالمتوخى فالتحقيق في المسئلة  
المرجوع الى المتقدمات العديدة التي ذكرها جماعة من الاجلة  
وارجاع النصوص المزبورة اليها قال في محكم مذهب المباح  
الرواية من الصحاح واذا امكن العمل بها على وجه التاويل ولا  
يجوز ردها بالضرورة والمقدمات التي ذكرها من ان الامر  
بالتحويل والتوكيل في طرف العقد وانه يصح تولي طرفي العقد  
الواحد وانه يفتح توليته طرفي القبض وان ذلك ليس من بيع  
الدين بالدين وان التوكيل في البيع اذا تفرغ بجهة على القبض

وكيف لا ينفذ وان ما في الذمة مقبوض كلها مسلمة الا الاخرى  
فانه يظهر من معنى العلامة في الرضا المستكين فيها ذلك لا  
ان الفرض من القبض صيرورة المقبوض في حوزته وهو حاشي  
لما في ذمته مضافا الى صدق انه باع يدرايد وانه اخذ في ذلك  
الا ان يقال ان الحكم منوط باسمه المتفق هنا عرفا ولغته ولا اطل  
من المثل فخرج فيه الاصل وهو كما ترى ومن هنا اخذ القول  
بحوازان يسمع كل من الرجلين ما في ذمته من النقد للاخرين  
في ذمة الاخر من دون احتياج الى التفريق لو صحنا يسمع  
الدين بالدين هذا بالنظر الى ما في الذمة واما بالنظر الى ما  
عليه فمثل كالأول لا يحتاج الى التنية او لا بد من تنية كون ذلك  
القبض المتفق في ذمته عنه او لا بد من تنيتهما في الخارج وقبضها  
عنه لعمالة ان اظهرها الاخر ثم اعلم انه لا فرق في علمها ذكرها  
من ان يكون له عليه شيء من الذهب دفن او غيرها او شيء  
الفضة وراهم او غيرها او غير ذلك من المشايان فيا موه بالنية  
او غير ما بان يامرها بما اود الخويل او غيرها غير ان في النقدين  
يشترط التفريق وفي غيره لا يشترط كما ان لا فرق في تراض الخويل  
ودون ثم بناء على القيد لا بد من الاضمار على ورود القو  
لانه المتفق وعليه يمكن ان يقال انه لما كان مقبوضا لم يجر معوله  
به عند الاحتياط مقتضا حصول المعاملة بلفظ الامر بما في  
الخويل غير محتاج الى التبول والتفريق فيكون من صيغ بيع  
الصرف او عقد مستقبل فذلك حكم مخالف للاصول والقر  
فلما كان معوله به عندهم يخص جميع ما بينهما وان كان لا يعلم  
وجبه خراج ما ثبت اشتراط التفريق قبل التفرق فمثل بشرط  
المناقاة والموازنة قبل اتمام لافق الفواعل اذ لا لا يخرج  
قال لو تفرقا قبل ما صح مع اشتغال المقبوض على الخويل وهو ما

في او تفرقا بضاخرنا ليرناه في موضع اخر جاز الاخران  
وتفهما الحق من به ذلك للاصل والعمومات وحصول التقا  
وصدق يدرايد وتمام وعدة الخلاف ثم ان المتبوع لا يخرج اما ان يكون  
مساويا او ازيد او انقص فعلى الاول لا ينكح لفيه ولا بد منه لما  
ما لكه ويترب فروعها انما الكلام في الاخر وقد مضى تحقيقه  
الصحة فيما قبض والخيار لبعض الصفقة وكيف كان فلا يجوز التفريق  
في الجنس الواحد ولو تفرقا بضاخرنا ليرناه في موضع اخر جاز الاخران  
للربا ويجوز في تنيتهما ما عاوضا لعمدة ويتبوع في وجوب المال  
المصوغ والمكسور وجيد الجوه وروبه بالاختلاف على الظاهر المحر  
به في عبارة الجماعة ولا ينكح لصدق اتحاد الجنس وللنصوص والخبر  
خلافه للشافعي بان زيادة قيمة الصحيح رياء فيؤدي الى التفاضل  
الموجب للربا وادراك في **الفتنة** مثلا هاش عيسى شامح فيعرف بان لا  
مزية لغيره من شمس وعينه **مجهول** قد ن اجمالا وتقصيلا لم يجر  
**الابال** روح لا بد من القبض لكونه بيع الصرف او جبن غير الفضه  
الخالصة لعدم الربا في اختلاف الجنس وللاصل والعمومات و  
صححة عبد الله بن سنان سالك ابا عبد الله عن ثمره الفضه فيها  
الرصاص بالورق وهي اذا خلصت نفقت عن كاشرة درهمين او  
ثلثة قال لا يصلح الا بالذهب الظاهر من كاشرة ان الصبر منى على  
من نقص الفضه الخالصة من المنشوشة وزنا ومقدارا وهل  
يجوز بيعه بجنسها الخالص ام لا الخويل هو الاخير لما قبله الملاء  
قدس سره في الرضا الاجماع عن بعض العبارات وادعى على  
الخلاص مضافا الى لزوم الربا فيه باحتمال مساوات الجنس  
الصافي المنشوش في المختار فيلزم زيادة المتش فيه على الصا  
وهو الربا المحرم والا فلا يتحقق خلاف الغالب من زيادة الخالص  
عن مجانبه وان لم يبلغ قدر المجموع صح بيعه بجنس بالاختلاف











مع انها غير شاملة للمعام خلافا لما عرفت في الاصحاح حيث انشطره  
لان الضيق الاول قد ارتفع فلم يبق في المجلس العزم النقي في قبل  
القبض فيقبل الصورت وجهه انه قد عرفت صدور الشايع عرفا في  
الموضعين في المجلس فخصي شمله الصحة والاصل عدم اشتراط غير  
وبراهة الدقة عن وجوب قبض اخر وعن ابن الجني جواز اذا لا بد  
حالم بجا وزا اليومين قد ضل في جميع النسبة وفي رواية اخرى بوجوب  
اشارة اليه ولا ريب في غنوده ثم اعلم انه لا فرق فيما ذكر بين ما لو  
ظهر العيب في الجميع او في البعض الا في جواز زوده وحده او للجميع فلا  
يتغير الصفقة وكذا لا فرق فيما لو ظهر العيب في كل من الموضعين  
او في احدهما ثانيا او متشابكا لا فرق بين ما لو اخذ في الجسيمي  
مكفوض المثلث والكتاية او اخلفا الا في الارش على كونه جزءا لثلاث  
الروابي الاول واما على كونه عزيمة شرعية فلا فرق بينهما كما لا فرق  
بين اخذه في المجلس او غيره من المتدين او غيرهما لكونه حكما شرعيا  
جعل الشايع نذرا كالمات من خصه هذا كله في الصورت واما  
في خبره مع كونهما مطلعين فلو ظهر ما احاد اليه معيبا بعد التفتا  
من عيبه او غيره كان له التحريك في صرحه في التفتا سواء كان  
في الكل او البعض لكن ليس له ابداله وحده لثلاث بعض الصفقة  
وسواء كان قبل الفرق او بعد لعدم اشتراط الشايع في المجلس  
في غير الصورت وبين الفسخ الاعلى بخلاف المذكور والمختلف ليس  
له مع امكان البديل وبين الامساك بجا في لورضه لا نذرا مع  
عليه ومع الاذن على اجرائه في الفسخ الكل مع امكان ابداله لو  
ليست في الروابي لولا كالا رويين على كونه جزءا دون العزيمة  
وكذا حكم فيما لو ظهر العيب في كل منهما من عيبه او من خبره من  
الخبر المزبور وقد رجحوا المختلط عليك صور الاختلاف فان  
كان الفسخ معيبا والمفتي مطلقا وبالعكس صحت وجه هذا نعم

اعلم انه لو ثبت احد العوضين في الصورت فان كان قبل القبض  
فما له حاله وان كان بعد فان ظهر العيب من غير جنس بطل  
لو كان في الجميع وبقدرك لو كان في البعض الا ان له الخيار في بعض الصفقة  
ويضمن الثاني اجنيا او احدهما معا او الجميع بطريق الاشاعة بان  
يكون كل جزء من العيب او كل متعلق في جزء معين او في ثلث مثلا  
وفي صورته الاشاعة اشكال لعدم معنى لقبين المالك نفسه وح  
لا دليل على تميز خبره ولو كان الثلث بالامة يرجع اليه العيون  
لبطلان الصورت كلا او بعضا وان ظهر العيب من جنس فله الفسخ  
ولو لم يكن الثلث احدهما والامساك بجا في لورضه ومع الارش  
لو لم يرض به في صورته لثلاث الجسيمي في المجلس فيما بعد على كونه  
عزيمة شرعية واما بعد على كونه عزيمة شرعية واما بعد على كونه  
جزءا فبطلان الاخرى على التفصيل بين هذا الجنس وتختلف في العيب  
في الاول والجواز في الثاني من المتدين واما بعد فيها يجوز على  
بين عدم جواز اخذه من المتدين وجواز من غيرهما وان اشكل في  
صحة بانه عوض عن الثالث والقبض عن بعض جنس بطلان بجا  
قابله وفيه انه لو لم يكن بتر على المعايضة بعد ان تقع الصفقة  
وان لم تقع الا بعد حصول الشايع في غير حصول الاول له و  
ليس ما يبدل عليه خصوصية او بهوم ولا فرق فيما ذكرنا به  
ظهر العيب في الجميع او في البعض اجنيا ويتبع الصفقة وكذا لا  
فرق فيما لو كانا معينين او مطلقين او مختلفين الا في جواز  
بالبديل في بعض الصور وقد علم انه يجوز اخذ الاما على  
الاخرى في بعض الصور وقد علم انه يجوز اخذ الاما على  
او قبضه فيه قبل اتمامه وذلك بالاختلاف فيه لاصالة العمل  
قول المسلم على الفسخ والمسلم المستمرة في جميع الاعصار والامساك  
على الاختار من غير ان يبين المسلم وجهه على ان باب الفسخ فيه



مسدود لو كشف خلافه من الرد والاختلاف فلو فاد في الجمل و  
غيره فاد وجد مطابعا فلا كلام فيه وان وجد فاديا في  
المسئلة الاثنية وان وجد فاقصا بحيث يمتد في العرف والعادة  
بحسب نوعه فلو اخذ في الجنبه مع تعيينها بطل العرف لا سيما اذا  
العوضين المتعينين على زيادة جنبه ومع الاطلاق صح ولم المطالبه  
بالبدل قبل العرف او بعد لوقوعه محققا فانه انما دفعه المتأخر  
عما في الدعوى بخير الجوار وصور الاختلاف يظهر منها ولو اختلفا في  
الجنبه صح العرف مطلقا معينين ومطلقين او مختلفين لعدم نظر  
الربا في الجنبه او بعد فان كان المتأخر مما يساوي فيه الاجزاء  
بين الفسخ والاختلاف بحكمه وفاد الجارة وهو غاية الغرام انه المشهور  
وفي بعض مجاميع الفائدة انه ظاهر القوانين وهو فصل المفاد انه لا  
كلام فيه الا ان كان توريث العرف على اجزائه فلا مانع من هذه الجهة  
الا ان في الاضافات كونه العرف العام يخرج من مخطلة خلافه للقول  
والاخصاح وجواز الشهد والكفاية ولما لا انه اعراض عن العرف  
التي لا تهمه وان كان المتأخر مما يختلف فيه الاجزاء فليس في الجوار  
اشكال وخلاف بل انما هو في كيفية قول بان لم الفسخ والاختلاف  
وهو للعلم والمشهور كما صرح في ذلك والربا في المسئلة الجنبه  
وقول بان لم الفسخ والاضافه بالجانب وهو جهة المص في فتح المطر  
وقد اخصاح لان العرف وضع على جميع الثمن فلا يتصور عليه بل لا  
له فيما روين الامر بان الان فيه اعراض عن الجنبه الجنبه في العرف  
واما في غيره فكل في جميع الصور الا في المصدرين المعينين يكون اجزا  
فاقصا او المعينين في المثلين لا يصح الا شيئا له على زيادة جنبه  
فقد روي الاختلاف ولا اشكال في انه لو اشترى دينا او مائة  
اعطا واحدا فله ثم وجد بعد الفسخ والمناقضة فاديا بطل العرف  
لا سيما العرف فاديه جنبه قبل العرف او بعد وكذا لو اشترى بغير

عنه

جنبه معينين او مطلقين او مختلفين ثم وجد احدهما بعد الفسخ  
فانما صح قبل العرف او بعد لعدم نظر فاحتمال الربا كما لو اشترى  
مطلقا بمعين من جنبه اذا كان المطلق فاديا لا بد من جوبا  
عما في الدعوى فان تقرر زيادة ذلك **انما اشترى دينا او مائة** وكذا  
قد دفعه بعد عوضا عما في الدعوى وفردا فاد بعد المناقضة فاديه  
خارجة عن المعتاد بحسب نوعه بحيث يعد في العرف والعادة ربا  
لانما صح فيها صح العرف مطلقا قبل العرف او بعد لوقوع العقد  
محققا شيئا على شرط صحة العرف واشيا له على الزيادة غير فاديه  
عما في الدعوى فان تقرر الزيادة ولا يخرج بها من العرفية نعم فاديه واحد  
وصفا مخصصا لم بحيث يخرج من العرفية كان فاديا بعد العرف لا فاديه  
ليس فاديا لما يقع عليه البيع وما هو فرد لم يصح وما قبله بطلان  
الا انه خارج عن العرف وما الزيادة فان علم ان المتأخر على الجوار  
اليه محققا فلا اشكال في انها لم قبل ام لا وان علم انها لا تكون **انما اشترى**  
او فاديا لاجل معاوضة اخرى وبغيرها كانت **انما اشترى** فاديا لا قطعاً وتكون في  
**انما اشترى** ما كلفه فالخير وشبهه فالاول **وكانت** **انما اشترى** في الدنيا  
بالاشاعة لوقوعه اذا كان هو المتأخر وبالعكس اذا كان هو البايع  
وبالاشاعة البديلية كما اشترى دينا او مائة فاديه فاديه دفعه  
عشره فاديا احدهما بطلان فاديه ما لو دفعه فاديه فاديا فاديه  
خاصة اما كونها امانة في صورة العرفية كنية ما لا اشكال فيه بل  
ادعى في ذلك انه موضع وفاد وما في صورة البطلان فاديا فاديا  
على نحو الغلط او السهو او البطلان فاديه فاديه فاديه فاديه  
جامع المتأخر ومحمول المراءى والذكرة فاديه فاديه فاديه فاديه  
مضمونا لانه تغير الدنيا والزاد على انه عوض دينا او مائة  
بالبيع الصحيح او الفاسد مضمون على فاديه فاديه فاديه فاديه  
لا سيما الزيادة المتأخر عن المتأخر حيث لم يقبضها بسبب مضمون

عليه بل انما قد ضاها باذنها فكيف يكون كالوجه كامن المتصور ما لم يتصور  
 قطعا كونه هو ظاهر ذلك اول منه لكونه محل النزاع والاندراج على احد  
 هو ضا لا يصلح نسبته للضمان ومقتضى العقد لو سلم فلم يدل على الا  
 موقضان الموصفين ومجوم على البدل على منع خصوصا بعد عدم الجائز  
 له فيه لاسما بعد ذهاب الاكثر على خلافه كما صرح به جليل العلامة  
 في الزايف وجعل هل هي امانة بشرعية او مال كنية وجها من عدم علم  
 المالك بها فاضل عن قصد حتى كالمنازع في الصدق والمصلحة مع  
 عدم علم المالك بها ومن امشاه وضعا اليه وصدق بغيرها لثبوت  
 عليها لكن الاظهر هو الاول لما حوز به الارادة في المالكية والمقرح  
 عندهما والمقتضى ما ذكرنا الفرق بينهما من عدم وجوب الرد على الفور  
 بل عدم الوجوب الا بعد طلب المالك وعدم وجوب الاعلان في مال  
 المالكية ونحوها الشرعية اذ لا وجوب لعدم وجوب الرد على الا  
 بما نحن فيه المقتضى ان الدافع غيرهما لم يملك كيف يصور طلبه وكيف  
 يساح فبانه عند علمه لم يطلب خصوصا اذ اظهر من ماله انه لم  
 يبق ما له عنده او كان له صاحبه شديد اليها هذا ولو ثبت الحال  
 بانه يدفع الزيادة فان كان في المجلس فله استرداد الزائد واخذ  
 عوضه من دون زيادة ونقصان وان كان بغيره فان جردنا الاكابر  
 كما في العيب في الغيبة فما لو كان مطلقا فله والا فلا ففيها لم يبدل  
 لها وكل منهما العيب المشترك بين الفسخ والاصالة اما للفاضة  
 لان التركة بين الفسخ والاصالة اما للفاضة لان التركة فانه  
 للقرينة وماله وهو صريح عليه واما للدافع فلانه لا يجيب على اخذ  
 العوض من بغيره بما لهذا وهذا هو الجواز ان يدفع الزيادة ويجعله  
 دكلا في المناقضة بعد تحقق العيب في المجلس فخذ اني هبنا انما  
 معينا بحسب الترمع او مطلقا او لا الظاهر الاول للتصور المتبررة

المستقيمة

المستقيمة وكذا لا الكا لا لكن الزيادة هنا امانة كما كانت  
 ثم علم ان حصول المكاتبيل الموازين للفاضة لا الظاهر هو الاول وفيها  
 يساح فيه عادة لأجل التعارض والاجماع والضرورة المستفظة  
 المتبررة كجهته على من حبل من الصادق ثم اذ شئنا الطعام من الحق  
 ثم تكمل فزيد في القول وروى ما نصه عليكم قلت نعم لفاضة  
 يردون عليكم قلت لا بل لا بأس وعندها من الصحاح لكن استبعد  
 ايضا لاجل ما اخذنا من ان استحب للدافع دفع الزائد ولو لم  
 من عادته عدم الزيادة الاسم او لا خصوص في الدين وان كانت  
 معناه من غير هذا لاخر فيما ذكر بين المرفوع وغيره الا ما يترتب على  
 القابض في المجلس لعدم اعيان في غيره فذكر حتى لا يخلط عليك  
 الصورة الرواية عن أبي الصلاح الكافي وعن الشيخ وجماعة العلما  
 والاصح مرجحا لا نصف سندها بالجملة كما قبل اذ الجملة المستفظة  
 هنا في قبيل المشهور وروى ابن زياد والظاهر انه ابن قاسم بن يسار  
 وثقه الصدوق في النسخة المؤسسة لوثوق الرجال الذي يروى  
 عنهم في كتابه فانه كثيرا ما يروى عنه فيه بما هو المشهور في الكافي  
 ليست روايته عنه ذكرها ابو القاسم لثبوتها لغيرها للاجماع في  
 في تفسير الرواية الزيادة ولو كانت حكمية او لا وهي هنا موجبة  
 ونحوها لانه الحلي غير فاذع بعد معلومته والمقصود لا لها  
 فانما الاول ينضمها جعل بدل الدرهم بالدرهم شرط في الصباغة  
 وهذا غير صحيح كذا ولو سلم انه البيع فقول انه غير صحيح بشرط  
 شاعرا الثاني ينضمها ابدال الدرهم بالطرايح المنسوبة الى الدرهم  
 الفلم المنسوبة بغيره وهو المتشوش مع الشرط المتنازع من عبادة  
 وجع فالزيادة الحكمية وهي الصباغة في مقابل العقب وهذا الامتناع  
 عنه مطلق لا في هذه المسئلة ولا في غيرها والمناقضة في الوجهين  
 بان يبق في الاول الظلم من جعله هو جعل البيع لا غيره كالصالح وغيره

في امانة روى جواز  
 اتياع وهو بدو  
 مع اتياع الصباغة



لا يؤخذ في جعل الزيادة شرطاً في البيع أو البيع شرطاً في الزيادة في  
 هاتين الترتيبات وفي الثالث بالمتن عن عدم المنفعة مطلقاً حتى لو كان المنفعة  
 ما يتناول وتخصيصه به بالمتن وانه كما يحتمل ان يكون من باب التخصيص  
 ودعوى ظهورها من بابها غير بعيد عنها عن الرجل يقول لصاحبه  
 هذا الخاتم ابدل لك درهما طارياً بدينار وهم ظنوا ان ذلك لا بأس به  
 الخاتم جعله من هذا الباب يناسب تقبل البعض في القلة بالمتن أيضاً  
 بخلافه في البيع وعلى المثلها كما ينهون **هذا مقتضى** **المتن** **وغيره** **وغيره**  
 خلاف الجمع وفقاً لآخره فضلاً عن مخالفة الإجماع المتقدم على المتن  
 السادسة الضابط في بيع الموانع **المتن** **من المذهب** **وفقاً** **للبيع**  
 في النهاية وجماعه هو انه ان كان كل واحد منهما معلوماً جازاً **غيره**  
**غيره** **زيادة** **وغيره** **ان** **مقتضى** **ذلك** **واحد** **منها** **والممكن** **تخصيصها** **بأن**  
**بالمذهب** **وأن** **بالفصل** **ويست** **أو** **بغيرها** **وأن** **التخصيص** **كان** **لصاحبها** **فقط**  
**منها** **وأن** **لم** **يقتض** **احدهما** **بأن** **تساويها** **فقط** **باعتبار** **الخلافاً** **لأكثر** **حيث**  
 جوازها معها باجدها وفيها وبينهما مطلق سواء جاز صياغتها أم لا  
 وسواء جاز استعمالها في هذا الكمال والشراب لا وسواء وجب كرها  
 أم لا وسواء أمكن تخليصها أم لا كان الثمن من جنس النقد أو من  
 جنس الأكل وكذا ما مزج بين أو مصلحتين أو مستغنين وأدعى على كل  
 ذلك الاثنان وهو يخرج بعضاً إلى الفروع السابقة إلا انه يشترط  
 في الأول بان يكون في الثمن زيادة على عينه بما يتناول وان قلنا بقا  
 الآخر عند ما نلزم الدنيا المهيمنة اجماعاً وكذا ما وسنه نعم يشترط في  
 الكل العلم بمقدار المجموع عند ما نلزم لهما في البيع الموجب لطلب  
 البيع اتفاقاً وما يقال باليجاب العلة المذكورة في الأجزاء أيضاً  
 على القول بان العلة الواحدة بمنزلة المند وعقد فروع بانصاف الأدلة  
 إلى البوع المستقلة وهل المراد بالتقابل هنا وفي سببها بهما المصحين  
 منها بعدم اشتراط الزيادة والتخصيص معاً لا بانه بقا لكل جنس إلى

في لغة

مخالفة التحقيق القوي بحيث لو ظهر بعض البيع مخطئاً للغير ولم يجر  
 المالك أيضاً أو تلف بعضه قبل القبض وكان الزيادة المنفعة المصلحة  
 جبراً لكأنه هو مع قلة ما زاد الآخر ولو كانت كثيرة في القابلة لم لا يدل  
 المراد انه في حكم مجرد دفع الربا وجهان أظهرهما الثاني ثم ما ذهب إليه  
 المصنف من التفضل لم اخف على سنده مع انه ينوب عن القول الميم من وجوه  
 لا يلبس ذكرها ثم في بعض النصوص في جوامع فيه ذهب وفضله انشبه به  
 أو فاضله فقال ان كان قد رجع على نفسه فلا بأس به كما كان في القديم  
 سر في الوياض خصوصاً في سندها إلى جعله من ربا واجداً ومناقاة  
 اطلاقاً في ذلك في الجواز مع عدم إمكان التخصيص وصدر في العدم مع  
 لما صدره خطاً ثم في قول المصنف وان لمساها يا غلبها يجوز نظراً  
 لان الغلب لا يكون إلا مع زيادة واحدة لا مع تساوياً وفيها وجهان  
 الظن في زيادة الثمن على ثمن من جوه لمر العلم القطع بقدر  
 غالباً ومثاقه التخصيص الموجب له لا لا بد من القطع وجهان **المراد**  
**بالمذهب** **أن** **المعنى** **هو** **ما** **في** **القول** **من** **أن** **الزيادة** **لا** **يجوز** **في** **البيع** **مطلقاً**  
**لكن** **في** **بعض** **الأنواع** **من** **البيع** **فإن** **الزيادة** **يجوز** **في** **بعض** **الأنواع** **من** **البيع** **مطلقاً**  
 سواء زاد أم لا لا بالاجماع المحكي في قول العمومات السابقة عن المعاز  
 المحكي في قول العمومات السابقة عن المعارضات إلى القول **المراد**  
 ضعفها بالشرع المحقق ووجود عنوان الجمع على صحيح ما يوجب  
 في سنده من السبب المقتضى بإيجاع بالمدار في إذا كانت فاضلة  
 أقل من المقدار بأس وان كان أكثر فلا يصح في الكراهية كما قبل  
 ممنوع جداً سيما ما لا حظ في السابق وفيه الاحتياط واطلاقاً في  
 اليأس في الصنف مع السبب المحكي بالاعتدال عليها عملها بالظن  
 على التقييد وفي كتابه الظن بالمقدار قولاً وجهان أظهرهما كما  
 تقدمه عدم الكفاية ودرجاً يدل عليه بعض نصوص المقام ثم





حينه ينتج لرفعها اليها له وان جهلاها او احدها بطل اليها له  
لو كان فيه فان شرط استثناء الدرهم المتعامل به وقت العقد  
او اطلقا صح ان علما النسبة بينهما حسنة والابطال وان شرط استثناء  
الدرهم المتعامل به وقت حلول الاجل بطل لا نه قيد روى الى ما يصبر  
اليه الامر في ذلك الوقت كما بين عليه رواية السكوني عن جعفر  
عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي  
اجل قال لا بأس بطل الدينار بغير درهم ورواية حماد عن  
الصادق قال لا بأس بان يشترى السلعة بدينار وعشرين درهم لا نه  
لا يدري كم الدرهم من الدينار ورواية ميسرة عن جعفر عن ابيه  
انه كره ان يشترى الثوب بدينار وعشرين درهم لا نه لا يدري كم الدرهم  
من الدرهم ورواية وهب عن جعفر عن ابيه انه كره ان يشترى  
الرجل بدينار والدرهم والادريهين نسبة ولكن يجعل ذلك بدينار  
الاثنين والاربعة والاسداس او ثانيا يكون من جنس الدينار و  
تصوره اسداس او دلا بغيره فادج لا يجان بالثمن العظيم بل  
عدم الخلاف في الجمل وبالجمل هذه الصور هي صور  
المستلزمات فيهما مع قوله **ولو قد جبه الدرهم** **من الدينار** فمما استثنى  
جان مع العلم انها بما يخصه من الدينار **ولا يقع اليه الا نه** **لا يمتنع**  
**الفضة** **لا يشترى بها** **ولا يبيع بها** **ولا يملكها** **ولا يملكها** **ولا يملكها**  
الشيخ وعنه وفي قوله لرفعها اليها له لا بأس فيه خلافها  
كان لشرهنا بامتنع من اللقضاء على حقيقة اللقونة **ولا يملكها**  
نصف صحيح لعدم كونه شؤنا وحقيقة لو وجد بل انها هو  
نصف دينار وداوي مشق وديار الا ان يشترط او يرد **بل الصحيح**  
من نصف دينار ان يكون في البلد نصف الدينار المسكوك به **الصحيح**  
الذي يتعامل به ويتصرف اليه الاطلاق او يتطرق بطلان اللقونة  
حينئذ حكم بالبطالان مع عدم تعيين اذا اختلف العرف اليها له

وحده المتع اذا لم يصل حد الاثر اليه لتعيين اذا اختلف العرف اليها له  
وحده المتع اذا لم يصل حد الاثر اليه لتعيين اللقونة فلا يحل ان يملكها  
بها ان يصف دينار وخمسة في ان لفظه شق ودينار فقد يرقى فان اخطاه  
دينارا صحها فصد زاده حيزا انه لو شرط اعطاء الدرهم الصحيح لزم له  
المؤمنون عند شروطهم **وكذا الحكم في جبه الدرهم** **من الدينار** **لا يمتنع**  
**وترايب الصاغة** **المجتمع** من الذهب والفضة **مما لم يملكها** **ولا يملكها** **ولا يملكها**  
ترايب ايضا ام لا ومواد كانا مسكوكين ام لا وبيع **من الدينار** **ولا يملكها**  
خاصة اذا علم زيادة الثمن عن ثمنه بل يملكه الاخر كما تقدم حديثا  
من الرواة سواء كان البايع هو الصانع او وكيله وسواء كان الصانع  
المالك ام وكيله نعم ان هذا في صورة عدم الجهل بالمالك واما في صورة  
الجهل به فيجب على الصانع او وكيله ان يصدق به او يثبت بعد بيعه  
المشتري عن مالكه مع الصانع بلا خلاف في وجوب المضد وصغيرا  
المالك ام كبيره اسلاما كان او كافرا او عجزا كان او اربابا **ولا يملكها**  
وقد تميز بان كانوا مختصين بدها لهم والابان كانوا مشتركين في حصص  
توقف على الصلح لعدم اليأس من مرفه صاحبه المشروط في الصدقة  
بماله وهل يتوقف حق عليه اخبارا او اجبارا ان وجدها كالتجسس  
عليه فيه اشكال من انه يملكه فضع الحق لو لم يجزهم ومن ان انما  
مسلطون على اموالهم وان كون المتبضع سببا للاجبار وعبر عنه  
وبل معلوم خلافه في كراهات الامان كما لا يخفى على المتبحر وفي غير  
المصور بصدق به لما كره لما مضاف الى انقصوا الوارده  
به في المال المجهول والتعريف في خصوص المقام في احدهما على ان يكتسب  
من اللزب فابيعه فما صنع به قال بصدق به فمالك واما في  
قال قلت فان مبهمة ذهبا وفضة وحدها غباي شي ابيع في  
بعض بطعام قلت ان لا يرايه حناجا اعطيه منها قال نعم وفي  
الثاني عن ثواب الصائغين فان ابيعهم قال اما لتبيعهم انما يملك

صاحبه قال قلت اذا اخبرته انك قد قال ببيع ما في بيتي ابيع قال  
بطعام قلت ان كان في خزانة هناك فاصله قال نعم وتصور المسئلة كما قال  
جده قدس سره في الربا من غير بيان العمل وهل يجوز البيع للعز من استولى  
بده عليه ام لا وجوابنا ان اظهرنا الامثلة لانه الامين دون غيره مع ان  
المجوز له لا يدل الا على جواز البيع فلا يدل على الجواز على غيره وهذا مع  
وجود الضابط وامامه فلهذا اعدنا حضوره فلا يتعين قوله ما ذكر  
وانما ان تسليمه كما يجوز للعز من استولى بده عليه بنفسه نظرا الى الملاك  
التصور الواوادة في الجواز للمالك ثم البيع على تقدير هل يكون من  
باب الفصول لا وجوب اخبرنا الا بظاهر الفصول والعروض  
وعليه لو ظهر المالك بعد البيع ولم ير من به فليس له الرجوع بالعين  
للملك المتشترى اياه ولو قلنا انه يرجع بها فمؤخر من حيث كانه اصل  
فلا يبرأ الى التمام التخلل ولو علم اجمالا بعدم رضائه به ببيع البعد  
الفساد من التصور واطلاق الفناوى ثم ان المزاحات بخلافها  
ان في الصدقات حوافر على قول آخر في الضمان بعد ظهور  
المالك وعدم رضائه بموم على الميراث او لا والخبرين المتقدمين  
فانما بناء على ما تقدم منه التصديق بان ليس رضا صاحب ولي  
ان رضى والتفصيل المناط من التصور الواردة في تعظيم غير الموم  
ويمكن المناقشة فيه بان تفصيل المناط منها ليس باولى من من القلق  
الوارد بالضمان في تعظيمه واراد بغير البعد التصديق وظهور رضا  
وعدم رضائه منه وجوز تسليمه الى المالك لانه يصدق به أصلا  
كما في البيع بل لعلة الاولى لسلامة الضمان في كلاهما من مطلق  
ما ذكره المصنف في محله المالك بالصدق من باب الحكومة للعز  
والقرع وموم على البعد معارض بوجهه وعلى الحسين من قبل  
والخبرين منصرف الى مواده ولا يخفى ان الضمان يخرج التصديق  
بكون عدم ظهور صاحب او ظهوره وعدم رضاه ارضا المالك

القول

التصور والمشاوري وعليه هل يكون عدم الرضا كاشفا عنه او سببا  
له وجوابنا ان اظهرنا الا بظاهر الخبرين بناء على ما تقدم من وعليه  
اعلام صاحب الاصل والقول الثاني بعدم لانه احسان محض الى المالك  
فانه ان كان عينه انفس الصدقة والاخر وان كان عينه انفسه في الدنيا  
وهو موقوف ايضا لخصه وفادته فلا يثبت هجوم ادله الضمان من محله  
على البعد كل اذا لم يعلم اعراض المالك عنها او ان لو الا بحيلة التصديق  
عن صاحب وجاز الملك له بناء على انه يوجب الملك والشرف فيه  
بناء على انه يوجب اياحه كما هو مقتضى الاصل وما تملك به على الفان في  
الصورة المفروضة باطلاق الخبرين كجده قدس سره في الربا من غير  
فيه **الفصل في بيع النكاح** المروءة ما يبرق في بيع وفقر والنسل وهو  
ويحتمل المصاحبة بما هو المعروف عرفا ولنا من مخرجات الجواز  
يكون الثمن من الماعدا على الاستطاعة والا لكان في الحكم دون ذلك  
**والفروق في محله** **الفصل في بيع النكاح** **الفصل في بيع النكاح** **الفصل في بيع النكاح**  
فلا يجوز بيعه **مخرجات** **الفصل في بيع النكاح** **الفصل في بيع النكاح** **الفصل في بيع النكاح**  
كلام لا خفا معه ومنه في مخرجاته اصول والوصف فلا يمكن نقل  
البيع بها اذا لا يتصور نقل العدم وانما له ملكه ومملكه مع  
الزينة المزروعة والمخرجات بجملة البصولة وصفه وصدقه من عدم  
التكليف من تسليم نعم لا يبعد جواز الصلح على مثله وادخاله في الزينة  
لعموم دليلها اماما يبنى على الملك والتمليك من عقود المعاوضات  
وعينها كالحب ونحوها فلا يعقل فرضه متعلقا لها الا معضا  
عادة او دليل شرعي فيه ولا دليل على جواز بيع الثمرة قبل وجوبها  
ولو علم اى مرة واحدة ولو في شهر مثلا بل الادلة على منع مطلقا  
من الاجاعات المتواترة الفعل على لسان مساطين الاحياء كالحلى  
وابن زهره والعلامة وولد الشهيد الثاني وحديثي في التفسير  
المعتبرة كالموارد في منع بيعها بعد ظهورها وما قيل في البلوغ



والاصلاح ويدر والاصلاح فانها فاضلة بالمتن من قبل طه  
بالاولوية والحق والادود في المتن من قبل البرقيدون  
الصحة وما ورد من منع بها اكثر من عام قبل العلم ولقضاء  
بالولوية المتن في عام واحد بل في جزاء في صير النصيح بالمتن حيث  
سئل الصادق عن الفحل والمثربا عما الرجل عام او احد اجل  
ان تفرق في الامور ثم واما من ثمها في الاخرة فاذا التمر فابسمها الية  
اعوام ان شئت مع ذلك العام او اكثر من ذلك او اقل الى غير ذلك  
من النصوص المتقدمة بما عرفت مما في الحد التوسعي الحكم بالجواز على  
كراهية فاسي ذلك الى الشيخ في كتاب الاجتهاد ما يشهد في صحة  
ومندود في مفرجه يقال وعدم معلومته موافقة الشيخ في  
ايراد الحكم على طريق الجمع بين الاجزاء كما حال الاداء الجواز بعد  
الظهور قبل بد والصلاح ولذا لم يثبت في لغة الخلفاء اليق في كتاب  
الا في ذلك مع انه لا دليل عليه عما استعمله من النصوص الخاصة  
بالجواز قبل بد والصلاح وهو غير على اللغة بل على المواد جدا في  
حين يعقب سبب كسابق ذلك لولا المراد من الطلوع البلوغ  
بقراءة التعليل او من الكراهة مع التهمة في شيوخ استعاطا فيه واه  
فلا مانع من اطراحه والمنفعة من اطلاق الفناوى ومعدنا لاجلها  
والروايات عدم العرف في المتن انهما الى العاصم بجمع وعدمه  
كما هو المنسوب الى المشهور وقيل بالجواز مطلق وفضل العلامة في  
كوه ونسبه جلي في الواضح هو راجع على سبيل التبع للصحة  
لا الاصل ولا حجة الجواز سوى موثقة سماعه القامرة في مقام  
المعاضة مع ادلة المتن وذلك نظرا ما ورد في صحة سبب الاجام  
واللبن في الصرع وقد استأنسنا تحقيق الحال في مثل هذه النماذج والها  
عبرنا في العز وجلها لئلا لا يمدح في التبع في ذلك والاصالة  
وان النصوص على هذه النصوص مع لزام الاحكام بها ونما فيها

للقراءة

للعواعد الشرعية والغاية من الاشكال فليحط ما سلف منا في ذلك  
المقام والطاهر عدم العرف في البيع مع الصحة بين الضم الى الاصل  
او غيرهما الا ان يبالغ الاصول خاصة في بيعها الثمرة ولا يثبت ضم الثمرة  
من الثمرة الى الموجود ومنها اعيانها على ما لم يكمل لا يثبت في بيعها على  
الاصول اعيانها بشرط القطع وان تحل الشيخ الاجل في شرحه على الجواز  
بشرط القطع عن بعض المتأخرين وهو غريب جدا **وفي جواز بيعها كل**  
**اي قبل الظهور وعامين فصاعدا** وظلال المشهور المعروف في اللغة  
فقد عرفت غير واحد من المتأخرين في تحصيل عدم معدومته وانما له  
على العز وجلها لعدم يثبت في مقابل التمسك وصحة عدم التمسك من  
التسليم والامام عن الرازي كفي الخلاف عنه ايضا وبيننا وبين مخالفته  
وللنصوص المستفيضة المشبهة نحل المعينة منقولنا ومعها ما كسبه  
الحمل عن الصادق في قبيل التمسك اذا ثبت لك بعض جهلها وان  
ثبت اكثر وان لم يثبت لك ثمها فلا تساجر وادارة التمسك من قبيل  
وصحجة الاخرى عنه وان اشترية ثلث سنين قبل ان يبلغ فلا  
باسر به وموثقة سماعه ما لم يثبت بيع الثمرة هل يصلح شرها قبل  
ان يخرج ظلمها قال لا الا ان يثبت بيعها شيئا غير ما وطئ او قبلا  
فيقول اشترى من هذه الوطئة وهذا الفل وهذا الشجر كذا وكذا  
فان لم يخرج الثمرة كان دامت حال الشراء في الوطئة والفل والبطل وجب  
محمد بن شريح سئل ابا عبد الله عن رجل اشترى ثمرة فحرق سنين  
او ثلث وليس في الارض غير ذلك الفل قال لا يصح الاستة ولا شري  
حين يهد وصلاحه وجزا ويصير المتمدن معهما ما كثر ارباب البيع في  
الدنيا كما يصح بان يحن ويحبوب كان ابو جعفر فيقول اذا بيع الفل  
حين الفل والثمر سنة فلا يباع حتى يبلغ ثمرة واداب سنين او  
ثلاث فلا يباع ببيع بعد ان يكون فيه ثمن من الثمرة ومنها من التصرف  
الائنة التي علف الجوار على عدم البلوغ والاطعام المستلزم





في الخبر وان يجوز في شرح المنهاج وعن قبل وود الرواية به ولكن  
لم اظفر اليه ويجب على المشرى القطع عملا بالشرط ولو تركه حتى يلغ  
فان رضى المالك به جازا او بلا يجرى جازا اجماعا كما في كره ولو لم يرض  
سواء منعه ام لا يبطل البيع وان فعل حراما والتمه مع الزيادة عند  
كان للشرى وعليه اجماع النقيب وعند العامة تكون الزيادة في  
بينها الا اذا حصل من ملكها وفي الخبر منع اصحابنا منه وفي س ولا  
عندنا اعلم ان اطلاق معقد الاجماع يقتضي ثبوت الحكم ولو لم يلا  
ينفع به كما صرح به في كره قالا لا يكون بين ما اذا اشترط القطع في شق  
ينفع به الا ينفع عملا بالاصل ولو شرط القطع فيما لا ينفع به كالجوز  
والكفرى جاز وقا لبعضنا ايضا لا يجوز الا بشرط القطع الا اذا كان  
المقطوع مما لا ينفع به كالحرم واللوز وفيه ان الاطلاق يقتضي الحر  
ما ينفع به او يتقيد بالفاصل او يضم منه اخرى اليه بان يصح <sup>عليه</sup>  
فليس يكون الاستثناء متصلا بدونه كما يصح كلامه <sup>ص</sup> الا ان يكون  
مقطوعا وذلك للاجماع كما في ظاهر طراوت وصريح المذكور وعن  
الشرر والمذهب والشيخ والقول في ذلك خبر في البيع واذا  
سنتين وثلاثا فلا بأس ببيع بعد ان يكون فيه شيء من خضر وفي ذلك  
موقف ابو بصير فانه اثبت ان ثمة اربعة اشياء مع ذلك العاد او  
اكثر من ذلك او اقل وفي صحيح الخبر وان اشترى ثلث سنين فلا  
باس الظاهر في قبل بدو اصلاح بعد ظهوره ولذا يجوز بيعها مع  
اصولها وبما لا اصول قبل البدو كما يجرى داما لو بيعت كل شرط  
النقيب في الميسر اجماع على عدم جواز كذا في الخلاف في بلاد  
اجماع الفرقة كما عن النقيب في كره لو باعها في بشرط النقيب جاز  
عند علمنا اجماع وما يدعي في دفع التناقض بما اذا كان الاجل معلوما  
بحسب العادة او بالنقيب والعدد او بما اذا كان المقصود هو  
على الفل او الشجر في ذلك الحال او المقصود ثلثه مرة ولذا اشترط النقيب

ببيع

بعد لان الكلام في اصله بانه قابل للنقل والانتقال ام لا حيث  
كانت المجهول الخارج متعاضدا متساوية فالمرجح ان الانتفاء  
وهو التمه في كونه المستل على عدم جواز بيع قبل بدو اصلاح  
لو سلم فالقاعدة تقتضي اتمام لان الظاهر من اشترط النقيب شراء  
التمه حقيقة في كونه مستل في عدة الفرو واليه المذهب على انه غير مقتدر  
للبايع ان ليس هو من افعال بل من فعل الله تعالى <sup>باعت</sup> عاملا لذلك  
من دون <sup>الشرط</sup> <sup>الثالث</sup> فنفرد عن الاصول ويعبر بالكلية فغلبه احوال ثلثه  
لا تخلو العيان من شائع لصيد عام الا على ما ذكرنا في قوله او عاين  
فيل كاهو المهور والمعرف من اجماع ائمة لا يصح وفيه ترك  
ونجوه هو الاكثر فيل الفاعل الشيخ في المذهبين والهي والعلامة في  
الكرامة والنهدين وغيرهم انه بكرة <sup>في</sup> وهو عن المذهبين ولا راسخ  
راعي في الصحة والعدم <sup>الامنة</sup> والعدم الظاهر ان النزاع في صحة  
لكن الحكمي عن الشرع في خلافهما وفيه من النقيب معا والظاهر انه  
كأن لعدم تعطل الفاعل في جازا او متعا والتمه هو القول الا  
وذلك للاجماع كما في صريح طراوت وظاهر المبسوط وعن النقيب تعطل  
بالفناء في كافي بيع وللنصوص المتفاوتة من هذا الاستفهام ان  
عن بيع التمه سنة فلا بد وصلاهما منها البريات انه يتم من بيع  
التمه حتى يزول اربع قنر ويخرج منه من الخاضرة وهو ان يباع التم  
قبلا بدو اصلاحها وهو خضره ومنه عن بيع التم قبل ان يزول  
بعضه قبل ان ينشع والنشع هو الزهر اجماع ومنها النصوص المقتضية  
كصحة سليمان لا تشر الخواجا ولا احد احسن نظم وهو موقف <sup>الاصح</sup>  
وصحيح الخبر وان اشترى في سنة واحدة فلا تفرص بل يبيع وصحيح البقية  
صدرا ابي كره <sup>لم</sup> وذيلا انه يكره <sup>لم</sup> وموقف ابو بصير ايضا في كراه  
بمروا من تمهات الامنة ومعتبر ابو بصير انما ابيع الهابط في الفل  
والخبر منه ظاهرا حتى يبلغ مؤنة وخبرنا بشرح ومنها حتى على

جعفر عن اخيه مسلم بن عيسى الخليل اذا كان ذموا فقال له ان  
 اسنان اليرسين البصر حلي بعم وشرايه ومنها صحبة الحسن بن علي  
 الوشاء عن الرضا عليه السلام يجوز بيع الخلق اذا عمل قال لا يجوز بيعه حتى  
 ترهبه قلت وما الرهبه جعلت فذلك قول جعفر بن محمد وسبه ذلك  
 ومعه روى عليه بن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام عن رجل اشترى لبنا ما  
 فيه خل وشحمه ما زاد طعم منه ما لم يطعم قال لا بأس به اذا  
 كان فيه ما زاد الطعم قال وسأله عن الرجل اشترى لبنا فيه خل  
 ويخبر ليس فيه غير خل اخبر فقال لا لا حق ترهبه فقلنا وما الرهبه  
 قال هي يبلون ومنها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان  
 سئل يا عبد الله عن بيع الثمرة قبل ان تذرك فقال له ان كان في  
 ثمره الارض بيع لم يفسد فداودك بيع الثمرة قبل ان تذرك فقال له  
 الخليل كل جلال وعجزها من الاضمار المنقبة الجوازيب والصالح  
 اما ضرب الرهبه بلوان من البلوغ والادراك والاطعام والاك  
 الكفة وقصود السند كاللذ في بيعه من غير قراح بعد الاضمار  
 بالهوى والتمول الثاني الاصل والميراث والاضمار المصير في  
 الخيرة لما قبل التمير والمنقبة الجوازيب ولو قبل الدرك بالاك  
 واما الكراهة فظهر اجابا لانهما جميعا بين الادراك وقصود السند  
 الباطن بعد الاستفاضة كجهل الجلب عن الصادق عليه السلام عن الرجل يبيع  
 الثمرة المتناهية من ارضه فقلت ثمرة تلك الارض كلها فقال لا فلا يفسد في ذلك  
 للرسول الله وكانوا يذكرون ذلك فطارا هم لا يدعون الضمنية  
 فها هم عن ذلك حو بلع الثمرة ولم يجرم ولكن فعلوا ذلك في بيعهم  
 وصحبه روى قلت لمسا دعي ان في خلايا البصرة فابيع واسم الثمر  
 واستمر الكرا واكثر او العدم من الخلق قال لا بأس قلت جعلت هذا  
 بيع الشربة قال لا بأس قلت جعلت فذلك ان ذموا فاعطى فقال لما  
 انك قلت ذلك فذكر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان ذموا فاعطى فقال

الثرة فحيد ردا لهما امراده بقرينة صحبه الخليل ان ثمر البصرة  
 لا جعل قطع الضمنية لا الثمرة وقضى القطع هو هذه بقرينة  
 يريد سئل ابا جعفر عن الرجل يبيع ثمرتين او ثلث قطعها  
 فقال لا بأس قال واكثر من الثمرتين اشياء هذا جعل بقوله لا بأس  
 ضلت اصحابنا من كثرة ما سئلوا وقوله لا بأس ان يبيع  
 بفسد ونحوها هذا كله فقال لا يظنهم جمعوا حديث رسول الله  
 في الخلق ثم حال بين وبينه رجل منك وامرني محمد بن مسلم ان يسأل  
 ابا جعفر عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخلق فقال ابا جعفر خرج  
 ضمع ضوضا فقال لما هذا ضليله بتابع الناس الخلق ضد الخلق  
 العام فقال لما اذا ضلوا نشروا الخلق العام حتى يعلم فيه وانما  
 وهو مع كون مودده النسخ مخرج في الانكاف على يوم هوى من الناس  
 الذي يبعينه وقع في كلامهم مقتضاها الا انه ورد في الاخبار بالخط  
 المراد منها المرحية كالمصطلح في ما عدا النقص كحقى كحقى  
 يعقوب صدرا وزيلا مع احكام ورود الاخبار الناصية في وجود  
 لكونه منسب الفها الى الامة كما نص عليه في المذكرة ونظمه  
 روى جعفر بن محمد ايضا فلا يبعد ان الميراث المجمع بين بيان الواقع  
 ووقع الشبهة مع ان في تقدير الميراث الغاية المزمونة فان بدو  
 الصلاح واخرى بالاطعام وثالثه بالبلوغ ورابعة بالادراك وقا  
 بالثبوت بما ابارادة الكراهة قبلها واما الرخصة الضمنية على اطلاق  
 مرادها والجواب ان الاصل بعد الاجابة انما هي الضمنية للمعروف  
 يرتفع والاجابا المحققة انما هي قبل الظهور فذكرت انها مذكورة  
 بمحذرة في اولية موعده والثالثة الجوزة بما هو الاخرى معا  
 والثالثة مع ما عرفت السند والذلة مع انها بالذكية والشمرة  
 مرجحة ولو سلم في الامعاء صحبه منقطع مع ان صحبه يعقوب بن  
 ثعلبة فابنها الذلة على جواز البيع قبل طلوع الثمرة كجهل الخليل



وعلى من ينفرد وقد عرفنا انما هو جرحه متروكة وعلى خلافها اجماع  
الطائفة واوثراب الجوز في الطلوع تجله على يد والصلاح مع  
ليس باول من عمل الكرامة على معنى الحق بل هو اول شيوخ  
فيما في الاخبار كما لا ريب لاجل الماد من اصطلاح من اخروا على ذلك  
من مذهب الفقه ما لا ريب عدم الجواز في السنة الواحدة والبيان  
الناهي في مورد الفقه معارض بملحق الشارح والفقيه قنالا  
وانما يجوز عندنا خاصة بهما اذا طلعت قبل يد والصلاح سنتين  
وعندنا انما لغز لم يزل اهل البيت لا يجوز والثاني وهو زعمنا  
خاص بهما هم سنتين فصاعدا ان في صححي اربو ولا على اي  
لان مشارا له لفظه في قوله ان زاعده فاعظم حكم الاجرة كما هو  
الظاهر وهو جواز بيع التبر وكذا لفظه ذلك في قوله على السلام  
فقد كان رسول الله احد ذلك ويرتب التظلم عليه الاول  
لانه من التبر والتظلم جرح من ترب عليها ولكن ما اطلعت عليه  
من كبره المعيرة المفصلة كما هو المنقول عن الرازي انما يصح عدم  
البيع قبل يد والصلاح على سبيل الاطلاق من سنة او سنة من دون  
تقصيل وذكرنا ان من سكن بالبورى من التبر من عندهم انما  
حويده وصلحها والتبر ان لبيان اللوانم فلا وجه للاستثناء  
هذه الاخبار وهو مع شدة هذه الاشاهد عليه مع ما يوجب  
هذا الريب <sup>المراد من اصطلاح</sup> <sup>سواء</sup> <sup>بداصلها</sup> ام لا لا يباح في  
المذكورة وهي التبر مع قصد انفي الخلاف منه في المبسوط وهو  
لويح خلا بعد ان يوجب فتمرها للبيع الا ان يشترط المباح في كذا  
للتبر في قته وقد يقال وجب الفقه تكون المدة تابعة للاصل وهو  
غير معترف للعامة كمال الدابة والذئب في الصرع بل لا يدري  
اوله المنع الظاهر في غير ذلك لا للفظه واما لو بيعت المدة على  
ماله الاصل بان يكون الاصل لواحد والمدة لآخر ففي الفواحد

حكم

حكم بالصلح مدعا على اجماع وفي من وجه الفقه انه كالجرح  
بينها في عقد وضعت بعدم العقد هنا وفي بعض من وجه مكان  
بتبعه للاصل وفيه ان البيع منعه لانه لو سئل انما هو لبيت  
مع الاصل وفي خلافه وكان لا يصح من غير لغو الاخبار والتخصيص  
بحاج الى دليل وفيه ان التخصيص هو اجماع واما لو بيع الاصل  
واستثنى المدة صح عندنا من غير اشتراط البدولان لما من احد  
الشافعية فاعبروا في صحة القطع ولا ريب في ضعفه لانه لا يملك  
ملك لا بد منه مع ان ليس من بيع الثمار وما يملك ان بيع الاصل  
للزوال والاستثناء سبب للذكار في ذلك الحادث مدفوع بان  
السبب في الزوال البيع المطلق لا مطلق البيع وليس المنع على  
الزوال وما يزيله كذا ان اقل المال لانه فقد يربما لا يوجد له من  
الزوال فلا يزيله الموجود كما هو واضح والوارد من <sup>بدها</sup> في الفقه  
يشتمل من المدة واللغة المتكون <sup>بالفقه</sup> <sup>الميراث</sup> <sup>او يورث</sup> وذلك  
هو الثمور المعروفة بين اصحاب نقلها وتخصيصها كما رت ان تكون  
اجماعا متضدا بما في ط وقد دوى اصحاب ان الثمن يعتبر في مدة  
التخل وعرف الرازي ولا يثبت الثمن والمدة ولعل ان عند اصحاب الاقي  
ثمة التخل خاصة واما الزهر فقد عرفت الموارد منه في رواية على من  
ان يخرجه ويحج على من يخرجه وابن الوشا والنبوي المنع الزهرى عما  
في حديث مناهي التبر قال وفيه ان مباح حتى يخرجه بعض صغير او كبير  
المتعدد بالاخر من يخرجه من المدة حتى لا يخل وما لا يفتق في التبر  
وتصرفه في كل منهما والاخر في قرب الاسناد من يخرجه عن يمينه انما هو  
هو ان مباح الثمار قبل ان يخرجه وذهوه ان يخرجه او يصرفه في الاطعام  
لعدم ضروره في اطعم قبل الثمن او لعدم ضروره طعاما متعادفا  
قبله كما انه لم يطاق المبلغ قبله لانه لم يستعمل المبلغ الا في المصلحة  
وبلغ اليه وهو في التخل يخص قبله كما انه لم يستعمل في الاثان الا في

حالة معينة فاذ احدثت بطلان عليه وهكذا في جميع استعمالاته  
وكذلك البين والادراك لم يقتضا قبله والكاشف عن ذلك النظر  
الى مواد استعمالات اهل اللسان ولو سلم اعجبها بطلانها  
ولو سلم فليس المراد بيان اختلاف حركات اليد واللسان والضعف  
او البغير بالادراك لكن زاد المصنف والفاضل في الارشاد على ما  
اظهرت **اولا** ان يبلغ صلتا قولهم **الماهية** والمرجع في ذلك الى  
اهل الخبرة ولعل ذلك التبع بين ما عرفت وجزا في خبره واما ثانيا  
من الالفه وحججه فيقولون بلا خلافه الالفه حتى يبين الالفه  
عليه مع انه غير متعين به عند الاحكام غير متناهية ويمكن ان يقع وجهه  
انه الالفه المنع عند امر الالفه من الالفه فلا يلزم وضع الثمن من دون  
مع ان بناء البيع على الماكسة والغيران التمهيد لبيان حصول  
ذلك الثاني وفيه ان المعنوية انه يحصل بيدا الاصفرار والاحرار  
صيرها دليلا لانه متبوع ولو سلم فليس معنى به عند الدرك وكيف  
كان فاذ ادرك بعض **التميز** **اللسان** المجدد الذي يداصلاح بعضها  
دون الاخر بعد التميز وجاز في بيع ثمرة وان اختلفت اجناسه وانما  
واصنافه وذلك للاجماع كما عن الخلف والصبري معتقدا بما في الكتاب  
موضع وثانيهما في ارباب من لا خلاف كالجواهر والنصوص المستقيمة  
المعينة المتقدمة كهيجه يعقوب فاذا كان بعضها الحق والجلي قبل التميز  
اذ اتيتم تلك ببعضها ومعنى الالفه واسم اهل الهاشمي وحججه  
اخرى مضافا الى ما قبل من انه لا يمكن في بيع ما يداصلاحه مع غير  
شرطه والافهام في غيره وندرك عدم اولا كما يداصلاحه مع المعينة  
فتم لاحقا لعدم صدق المعينة ولكن لا ينبغي التامل في صدقها الوصل بالتميز  
الغير بالالفه الا ان المصنف قال لو ادرك ثمرة لسان **المحرم** **اللسان** **الامور**  
وفاي للشيخ في ذلك وطامد على اجماع الاول ومقتضا عدم  
شمول القيمة لثمة وعدم شموله لصور القيمة السالفه لم ينفوا

قوله

عنت الاطلاق دليل المنع وان لكل لسان حكمه نفسه كما يدل عليه قوله  
غار الالفه وبعده من عدم صدق القيمة كصورها هذه من الالفه  
على مواد الاستعمالات العربية وشمولها اسم اهل الهاشمي لم يداصلاح  
اذا كان في تلك الارض بيع لم يخله فدادرك فبيع ذلك كله وادسا لغيره  
بجملته كما كان في عدم من غير من الجاهل فالقول على اجماع غير متناهية  
واذا كان المنع لم يشره قوله او لعل قال لا بعيد ذلك وفيه ترديد الاصل  
لجوده بالحق الاقتضاها المرسلة والبيع فلي قبل التميز اذ اتيتم ذلك  
جملها واما موطنه عارضا او بعد الله من سئل عن الفاكهة على بيعها  
قال اذا كانت فاكهة كثيرة في موضع واحد فاطم بعضها ففصلت بيعها  
فاذا كان نوعا فلا يبيعه بطم فان كان النوعا منفردة فلا يبيع منها  
شيء حتى يطم كل نوع منها ثم يبيع تلك الانواع فصار من مصاديق الالفه  
المجوز مضافا الى اسم العلوي يقول به الطائفة على ان شيئا من الثمن  
غيرها اليه كما ان اغلب روايات على الغرائب والاضطراب في ثمة وهل  
ضم الثمن المجدد الى الموجود الذي يداصلاحها ام لا والحق هو الاول  
للاجماع الحكيم والنصوص المستقيمة كونه او جدير اذا اتمت  
في ثمة اربعة احوام مع ذلك العام او اكثر من ذلك واقل ومعتبره  
ابن الربيع واذا بيع سنة او سنتين فلا يبيع بعد ان يكون شيئا من  
التميز ومرة الهاشمي وعن الغنية يجوز بيع الثمرة الموجودة بعضها الثمن  
وجودها عندنا وهذا ما لا وفيه لفظ لغير الثمرة فباعه مع التميز  
في تلك السنة حتى سواه احدثنا المجهول او تكررت وسواها اختلفت في ذلك  
اخذوا في كونه يجوز عندنا بيع الثمار بعد بدو صلاحها مع حديث بعض  
في تلك السنة او سنة اخرى وفيه في افعالها وظاهرها لكونه من المدا  
لانه قال ويجوز بيع الثمر بعد ان يداصلاحها لفظه ولفظان كما يجوز بيع  
الثمره الظاهرة وما يجدد في تلك السنة وفي غيرها مع ضبط السنين في  
حكم لان الظاهر منها بغيره القيمة الى المدوم سواء كانت المجددة









منه هذا في الحقيقة لا رتبة على وجه الأرض واما المسوون فيها كالخروف والنمل  
والصغار ونحوها لم يجر إليها الا بالزركا سريه به العلامة في جعلهم من كنه  
بلي يسير في قوتها لعلها بعد ما حكم عن ابن البند جواز في ذلك والاف  
جواز في قوتها للعرف واول بالجواز الصريح ومنع تحكيم العرب في ذلك بعد  
ان لم يكن مرييا ولا موصوفا كما عرجا مع المقاصد ايضا انه قال لا يجوز  
بمعاد صوابا على عدم اعتقاد رتبة في الالف الصريح ايضا نعم يمكن القول  
بالنحو لوضوح اليه المعلوم مطلقا لوانه يقتضيه بالقياس وهو مفسر في  
يجوز بيع ما يقطع فيه خلاف **كاللبن** يقطع فيكون وهي القصة والقصبة  
وذلك الخبر قبله المتقدم سلك ابا جعفر عن الرتبة يباع قطعيتين  
او ثلث قطعان فقال لا بأس **ببيعها** كالاعتناء والاستغناء ونحوها  
بد والصداق في البيع يظهر في وجه الأرض على وجه الأرض  
على وجه يترك بحسب العرف والعادة والاطلاق المرفوع على ما من بل لا بد  
تجارت البادجيان ونحوه فان الثمرة منها كسائر الاشياء وانما يحصل من  
وردها والبقول كالبني يحصل من هيز ورويجوز بيعها **جوز**  
معينة وكذا يجوز بيع **مخروط** والمراد به اخذ الودن وترك الاضياء  
بان يقبض باليد على القصب ثم يرميها الى السند ليأخذ منه الرد  
ومنه المثل المشهور ورويه مخروط الفساد وهو يشترط له ثوب لا يبيعه  
لذلك **كالخنا** والذوات التي تكون الثمرة منها الودن **مخروط** ونحوها  
مضبوط وذلك لكونه من جنس مسئلة عن وزن الخمر على سطح ثلثة  
ثلث مخروطات او اربع مخروطات فقال اذا ساء الودن في شجرة فاشتر  
منه ما شئت من مخروط وكثيره موبته من ميسرة في سلك الباعث  
عن بيع الخنا يستين قال لا بأس بقله فالرطب يبيع بهذه الثمرة وكذا  
جزء بعد ها قال لا بأس به قال ثم قال لم كان ابي يبيع الخنا كذا  
مخروطا لا يكثر ثقله بقيد باشرط الظهور والناظر مع الموصوفين  
على ان عدم جواز فزده الاخر اجماعية وهذا يجوز بيع الثانية **والثالثة**

منه

مستقلة او لا بل لا يبيع الا اذا انضمت الى الاول الموجودة وتنفق  
للمدونة ونواحي الزرع والنجار لواجماع الطائفة عدا ابن جزم من  
بيها بدون الضمنية والنصوص العترة عدم جواز بيعها بدون الضمنية  
والنصوص العترة عدم جواز بيع الثانية اللاهضة الغير الموجودة  
مستقلة واما الجواز مع انضمامها الى الاول الموجودة فليس مع الوثيقة  
وظاهر غير المعوية والنصوص العترة المستمدة ولحقها انما عترة  
المسلب اجماعية من جواز بيع المقيدة ان انضمت الى الموجودة  
هذا في القول ولما عتريها من شخص يجرى ضم الغير الظاهرة منها  
الى الظاهرة الموجودة كما في الامتداد لا الظاهر لا استكمال في جواز  
مطلقا العترة الى اربع الشاي والمرسل كما اوثق الخامس من اكا  
في بيان او بيان خلافه للعتبة الاسناد جوز في الاول دون الثاني  
اقتضاه على السند والمبني وسواء كانت من الثمرة يات والاعتناء  
او غلظتها منها بان ختمت الثمرة الى الثمرة او بالسكر كما يدل عليه قوله  
سماعة ايضا من يجوز ضم الرطب والبقول الى الخنا صان الى ان  
ما يستفاد من النصوص الضاوية الى ذلك في الامتداد مطلقا خلا او  
شعرا او سنبلا او خضر او كيف كان **يجوز بيعها** اي الثمرة ويات بقوله  
او غيرهما **وتعبد** البعد ومع الاطلاق او بشرط القطع او التفتيح  
منضمه قبله **اصلا** او عتريها ما يتجدد من الثمران اللاهضة وغيره  
او عام اخر سواء كانت الاصول ظاهرة على وجه الأرض كالبانج  
او كانت مستورة تحتها كالرطب والبقول وذلك للاصل والعموم  
انما في الخنا وحكمها مع الثمرة **والا** اي الاصول في الثمرة وعتريها  
فمن حيث قسمها يجوز بيعها على سبيل الاطلاق وبشرط التفتيح او  
القطع المجزوع وغيره كل اصل يحجب ولا خوف من كونه اثمرا فلا  
اوضح قربة اوله واما من حيث الثمرة فان كان بيع الاصل قبل ظهور  
الثمره فانما هي للثمره فلا او غلظ او خضر لانه تمام حصل وتلك

قاييم لو ان كان بعد في القول ان كان قبل فان كان قبل انعقاد الشرع  
فالشري كما انص عليه في المشاكلة اما قبله فيدخل في اعم الباع وان  
كان دور خلافا للشيخ وذلك لان غير اخل في مفهوم الترخي الذي يكون  
غير اخله في مفهوم الاصل لانه في قبل الانعقاد لما لم يكن ثمرة  
فيكون داخل وان كان بعد الانعقاد **لم يدخل في** بل ان كان ذلك  
باليه مستور كانت لو باو في عملا باجره الحالة السابقة ويقو ان  
من عدم دخولها فيه بحسب الدعوى واللغة **الا بالشرع** فلم يشري عملا  
بالصومات الامر بالوقاية بالتقوى والشرع او اذا ثبت بين التعيين  
عقود او غير ذلك في القول في بيع غير ذلك خلاف في شيء من ذلك مما  
عن جماعة فنيه وخلاف الشيخ في دعوى في الموضوع لان الحكم بل كان  
يكون اجماعا حيث لم يدخل في البيع **وجيب على الشري** اجماعا الى  
وان يورعها بحسب الدعوى والداد فمعدا لهما في قطعها التي الشرع في  
الشريعة وترجيح لو تعارض مثله بالشرع وفي قولنا ان غير واحد  
من الطائفة لم يثبت كاد ان تكون المسئلة اجماعية مضافا الى  
خصوص خصوص الزرع الاتية فان كان نوعه بحسب العادة حد  
معين فهو المنع كمنعه وتخصه وان كان له احوال مختلفة فهي  
متبعة بحسبها ايضا فوعا عسفا وتخصا من اخذ به اوردوا  
او تمرا كما في الفحل ومن اخذ به صرما او عينا او زيبيا كما في الكرم  
فدعوى عدم ضبطه بما لا يقبل الزيادة والقبضه غير فاجية  
ليدان لم يكن له اجل ضرور في عقد المعاوضة لما فيه من المصلحة  
في الدعوى والعادة وان لم يكن له حد معين باضطراب الشرع في  
اختلاف العادة فالمسئلة هو الاغلب بحيث ينصرف اليه عند الاختلاف  
ومع المساوي في العمل على الاقل انفسا رافيا خالف الاصل  
من حرمه الفسوق في مال الغير على القدر المنصف او على كونه  
بناء على ثبوت اصل الحق فيستحب الى ان يثبت المنزلة او اعتبارا

التبر

التبريد وبذنه يطل للاختلاف المردى الى اجماعه لا اوجبه وان  
اوسط وهما لهذه الايقاع الادان الياو غ غيرة وحده بعد ما عرفت  
ان الاعيان والمعرضة ايضا موضوعها فهي كالغنية على اذنه من  
الندم ويجوز لكل منهما سفل التجارة مع المصلحة بل او للمرفع او لهما  
الضرر عن الاضرار عنها ولا يجب على الشري الاصل وان وجب عليه  
البقية والممكن منه مع الحاجة وعدم ضرره فلو ثبت بترك  
السق فان لم يكن مانعا فلا ضمان وان منع ضيق وكذا لو تعبدت  
ولو ضرر واحدا بالتمسك والاخر بالترك احتمال ترجيح مصلحة الشري  
لان الباع هو الذي دخل الضرر ونفسه ببيع الاصل وتليطه  
عليه واحتمل ترجيح الباع لبسوف الذي كانه لتليطه الشري  
على الاصل بل ينفذ الاستمرار والاخرى حراعاة اكثر ما ضرر واقع  
الساوي في التجارة لطلان البيع والطرح والحكم والفرد غير معمول بها  
في الحدود وعلى كل شيء يدل الارش المنصرف به منها اجماعا بين الفقهاء  
كما اشار اليه في ذلك فلا يكلل فيها لو كان بعض الاصول بحسب البقية  
وريادة فانه ح ينفذ مصلحة مع ضمانه القيمة الترخي جميعا بين  
لحقين ومنه يعلم ما في عدم اناته لو انقطع الماء لم يجب قطع الترخي  
على شريها وان ضرر الاصل بمصر وكيف كان فلا خلاف ولا  
اشكال في ان جميع ما يحدث بعد الاتية **من الزيادة** في المسئلة **كان**  
**كان للشرع** كانه تمام ملكه فيتبعه كالوباع الترخي الموجودة خاصة كما  
جميع ما يحدث بعد الباع لذلك الا انه لو امتنع في الصور الا ان  
لم يجبه الا الشري من دون فتح وانفساخ لاحدهما لوجود الغرض  
الزوم من العمومات كتابا ومنه مع فقدان المانع عنه الموجب  
لاحدهما اما في الثانية فلا يخفى اجماعا ان الباع يبدل للشرع ما يقدر  
له او لا سفل اجد اما يقبل الشري ذلك او يتنص عنه لا اشكال في  
الصور الاولى واما الثانية فتدرك في ما باجبار الشري على



قوله وان اشغف فتح الحاكم البيع ونحوه الحكم من القاضي وعلى بعض  
 الخائفين وهو يمكن من الضم لان في قول ما زاد على البيع المت  
 فلا يجب فيوطا كما لو اشبه الدار المبينة بغيرها فادفعها الى المشتري  
 فانه لا يجب قوله فيما اذا كان من صفاته ومنها ما به التايبه التي يجب على  
 البائع دفعها في الشئ وللثمة واما الصيغة الثالثة فعيل بالفتح لا  
 بعد ذلك تسليم البيع ليب الاختلاف فكان كما تلف قبل التصرف  
 منع الصري وهو كون الاختلاف موجب لذلك بل غاية الاشاعة  
 ويغني باستعمال الفرقة كما في نظامين وعلى تقدير منع الكري ما يكره  
 مشا للحداد بل هو موجب لذلك بل غاية الاشاعة ويغني باستعمال  
 الفرقة كما في نظامين وعلى تقدير منع الكري اي كونه مشا للحداد بل هو  
 موجب لافساح العقد حيث لا يكون بعد شرط احد المتعاقدين من  
 ثم على الاكثر من الفسخ ومنهم المتهدي في المنة بسبب الشك في الاثام  
 اطلق كما لعلامة في عد ثبوت الحداد من غير من بين حدوث الاختلاف  
 قبل التصرف او بعده ولا يثبت كونه بسبب تاخير المشتري او منع البائع وهو  
 محل نظر لوضوح انه لا موجب لظان البائع ولا تسلط المشرع على  
 الفسخ ايضاً بعد التصرف بالتحلية ومنه لو حدث الاختلاف بين  
 المشتري بل هو كالتايب فيما لو حدث قبله لا بائع المشتري بما اهل  
 الاخرى من عدم كون الشك من العيوب المنزلة له لعل بعض البيع  
 بحيث لو حدث قبل التصرف كان من زمان البائع للمعاينة المقررة في  
 محله ثم غابها الاطلاق لفظ البسب عليها ونقص المشتري بسببها في  
 الطاهر ان الاطلاق المزبور محذور وان كل ضرر وعجز وجب الحداد  
 سلبا التولية لكنه في الضرر والثابت حال العقد لا في الاثم منه وفي  
 الحداد بعد العقد في ملك المشتري وان كان قبل التصرف والفاقد  
 الدال على ان تلف البيع قبل التصرف من مال البائع في صفة عن  
 انقاده جوا هذا لكن الذي يظهر منهم في عدم من المتاعا ان

كل نقص في البيع عينا كان ام لا مضمون على البائع قبل التصرف  
 اتفاق كلامهم عليه ومعه تجه الحكم المزبور من العلامة والتهديد  
 هذه الصيغة خاصة دون غيرها كما عرفت ولا يتوهم ان حكمه في غير  
 المسئلة بخلاف الشك وعدم الحداد في ذالك لان المشتري من غير  
 واحد يكون البيع في عرض المتع انما هو الخلل خاصة والشك في الحلة  
 انما هي في التمر المزبور والمجهد في ملك المشتري وكلاهما خارجان عن  
 البيع فلا نقص فيه ولا عيب حتى يكون ضمنوا اهل البائع في وجب  
 الحداد واذ ائتمت حيا والمشتري فان اضرار الفسخ فلا كلام وان اضرار  
 الامضاء فقد حكم التمهيد في المنة بثبوت الحداد والبائع حيث لا  
 يكون المتأخر بسبب الضرر بالشك وهو عيب فان حيا والمشتري  
 انما يكون عرضا ولا حيا لهما في نفس البيع لا في عجزه وقصره والبائع  
 هنا انما يتعلق بالشك فيما يتجدد له من اللفظ وهو خارج عن البيع  
 فلا موجب للحداد بل تعيين العمل بطواعه الشك في عدم التصرف  
 ان كان معلوما وتصديق ذي اليد في العقد ولو اختلف فيه والفرق  
 الى الصلح حيث لا يميز العيبين والعقد واما **اللواس** **هذا** **اللواس**  
 للبائع التمهيد ان يشتري في شراي او يخلان بعينه او عذر معين وان  
**حصة** **مسا** **كالنصف** **والثلث** **او اوطا** **الاعلوم** **لما** **جواز** **لستنا** **لما**  
 المعنية والجزء المشاع فما لا خلاف فيه بل في كره الاجماع عليه  
 لوجود الغش والاشياء ما يورث منعه من العجز والجهالة واما  
 استثناء الاوطال المعلومة فهو معروف بين الاححاب بل عن  
 الاجماع عليه ويدل عليه صحيح ربي وعجز من الضرر كره الحكم  
 عن اوطال الصلاح وجملة من العامة منه معللين بان بيع التمرة  
 انما هو بالمشاهدة واستثناء الاوطال المعلومة بغير حكمها واما  
 لا يعلم كونه بعد استئصالها واخرجهما وضعف ظاهر التسع من  
 تغيير حكم المشاهدة باستثناءها سيما مع نفيها على الاشاعة ونحوها

القدر حاصله مع الاستثناء وبدونه وليس المدار هنا على ما عليه  
 القدر على المشاهدة وهو حاصله على كلا القدرين نعم يعتبر في المشتق  
 منه وجوده ومشاهدته والعلم بأشكاله على المشتق وزيادة فلا  
 يصح استثناء الاوطال المعروفة من الثمرة قبل ظهورها بناء على  
 بيعها معكم لومع الضمنية واستثنائها من السنة الثانية خاصة  
 لو بيعت أكثر من سنة واستثنائها من المشتق إذا لم يكن الموجود في  
 السنة الأولى مثلاً على أن يبين المشتق لا يمكن عدم حصول الثمرة  
 وامكان ان يحيط المشتق بالمشتق منه فلا يبيع اصله ولو كانت الثمرة  
 بامر الله سبحانه **سقط من الثمن ما يباع** فلا اشكال في المبيع كالشجرة  
 والنجار ان يكون المبيع ما عداها ان كان المشتق من المشتق فهو من الثمن  
 وان كان من المشتق منه بعد التبرع في المشتق واما النجاة المشاع كما  
 فان كان المشتق بقرط المشتق فهو من ماله ولما يبيع ما استثناءه ولا  
 من الباقي ان كان مساوياً للثمن في وجوده والودانه والادرج على المشتق  
 بضميمة من الثمن مثلاً او قيمة وان لم يكن المشتق بقرط ورجع الثمن  
 عليها وسقط من المشتق بحسابه وكذا الحال في استثناء الاوطال للملك  
 الا ان طريق معرفة الساقط منها مختص بالحقين وان يقال ان الثمن  
 ثلثة الثمرة مثلاً فيكون الساقط من الاوطال ثلثاً ولا حاجة الى اعتبار  
 الجمله بالحقين وقيمة الاوطال اليها بان يقال ومعها مثلاً ثم ينظر الى الثمن  
 فاذا قيل انه النصف سقط من المشتق نصفه فيكون البايع ربع الجمله  
 وان كان ذلك طريقاً الى المرفعة ايضاً ويظهر من الاحكام هنا ثلثاً  
 على تنزيل الاوطال المتبعية على الاشاعة مع اختلافهم في ثمن الصاع  
 من الصبره ومصره فحقهم الى الكلي المصنوع والاستثناء في معنى البيع  
 ولذا قيل في الرخصة ان فيه متوال الفرق تلك لعل الفارق  
 هو الفرق والنصوص ان المهرم من بيع المعين من الصبره هو  
 الفرق المصنوع وعليه ولا ما ورد في الطائفة القصب بخلاف الاستثناء

من

منها فان الشاهد وهو اشاعة ويمكن الفرق بما اشار اليه بعض القاصدين  
 في بيع المعين من البصرة الجوهرة بانه لو كان المنزله على المصنوع ليجوز البيع  
 فان تنزل على الاشاعة يقضي ايراد ثمنها او حصة منها ولو كان  
 لجمها لكانت لو تم فانه هو حيث يكون المبيع من صبره جوهرة اما لو  
 فرض معلومها قدرا فلا جملته في بيع الجزء المعين منها مع ان طال  
 المعين منها مع ان طاهم عدم الفرق في التنزيل على المصنوع بين  
 المعلوم والجوهرة او في بعض الاجله في شرحه على عدم الفرق  
 بان الثمن من الصبره قبل القبض فلزم على البايع تسليم المبيع منها وان  
 بقي قدره فلا ينقص المبيع كاجله بخلاف الاستثناء فان الثمن فيه  
 بعد القبض والمشتق يبدأ منه امانة على الاشاعة بينهما فوردع  
 الناقص وهذا لم يحكم به في المشتق منها بخلاف البايع هناك وفيه  
 ان ضمان البايع هناك لو كان للثمن قبل القبض لوجب افضاخ المبيع  
 في الثمن والرجوع بثمنه فان ثمنه ضمان ثمن لاهتمام بقيمة وشئ  
 مع انه لو كان ضمان ثمن لم يتعين عليه الرجوع من الباقي بل انه ان يدرج  
 الثمن من غيره وهو خلاف ما حكوا به من بقاء المبيع بما بقي صالح من  
 الصبره مع انه وهو ضمان الثمن ان الثمن من الاستثناء بعد القبض  
 قد تمتع اهتم وبالجمله في الكلام هناك في المصنوع وهذا حيث  
 البيع وعدمه كما من حيث الصبره وعدمه كما لا يخفى **المسئلة الثانية**  
**اذا باع ما يباع اصله ورجع ثمنه فاصيب الكل انه وتلفه في قبضه**  
 الى المشتق كان من ماله بايع المصنوع من ان كل مبيع يلف قبل قبضه فهو  
 من ماله بايعه ولا فرق بين ان يكون الثمن باعها وبيعها وبيعها كالنخل و  
 الرمح او ارضية كالحرف والذهب بخلاف الاخذ في الاخير حيث جعله  
 من ضمان المشتق **وكذا لو اوفى البايع** ثمنها او مبادىء لان كل  
 هو اجابة من المشتق في دفعه من البايع فان اصابه البيع اضمح  
 فيه انقصه ولما لا يبيع من الثمن وكان له الثمن ايضا لم يضر



الصفحة وكذا في المثلث اجنبي كان المشتري بالحياء ومن فتح البيع  
والرجوع الى التمسك او اده كونه معنونا على البايع ومن  
الامضاء **وطا** في المثلث او القية جبا من ماله على ان لا  
وصان من المثلث ماله العير **وكان** في المثلث او البعض بعد البعض  
**وهو الخلية** اما مطلقا او في غير المثلث فان كان من البايع او الاجنبي  
ليس له الا الرجوع بالمثلث او القية وان كان من الالة لم يرجع **على الالة**  
**بشيء** على الاصول والفوا عن وجهه بالقرع عن الفان كما عليه الالة  
والنصوص والظرف يحتمل نقله بكون القبض هو القية هذه **وقد**  
نقله بلم يرجع وقد لما نقل في ذلك عن بعض الاحكام فان التمسك  
مادامت على التمسك منونة على البايع وان اقتضى بالقية نظر اليه  
بمعها بعد بدو الصلاح بغير كل ولا وزن على خلاف الاصل لان  
بعد النقل والاعتبار بالوزن او الكيل ولما اجزى بها كل التمسك  
فبراع السلامة وفيه ما لا يخفى من غلبته القيل مع عدم **موت**  
فان له ولو كان لا يقتضي به ويقابل الامعاء مضافا الى الحكاية في ذلك  
عن التناضية في القديم معللا بان القية ليست بقبض **ولا** اى  
المبيع **المشتري** في البايع مباشرة مع علمه او جهله او تبسبا باذنه  
او كان الاول منها قبض تيمم عليه جميع احكامه والباقي قبض من  
حيث انتقال الفان الى المشتري وان خلف عنه باقى احكامه وبه  
بان وجه التنبية في قوله كان الا ان لا يكون القبض في دفع الفان على  
البايع **وكذا** المشتري **مجانبة** **في** دفع الفان على البايع والقبض  
ان التمسك اما ان يكون من الالة او من البايع او من المشتري او من  
الاجنبي او من الوسيط او من الالة او من الاجنبي او من التمسك  
او من الالة او البايع او منها او المشتري او منها والاجنبي او من الالة  
او منها او الاولين او منها والاجنبيين او منها او الاول والاجنبي على  
جميع امان ان يكون في الكل او في البعض وعلى الجميع اما ان يكون قبل

القبض

القبض او بعد فوضوه قبل القبض وكما يتبعها على البايع فيما كان  
مستقلا او من الالة كما انه على المشتري لو كان مستقلا لان الالة كما  
القبض وبمعنا جبا المشتري او من الالة او من البايع لو كان مستقلا  
وبقدره المعين لو كان مستقلا وفيه من الالة الانشراح وفي الباقي التمسك  
بين الفسخ والامضاء والرجوع الى البايع او المشتري بالمثلث او القية وفي  
صور بعض بعد القبض فلدرك على المشتري من غير فسخ ولا انشراح **وعا**  
لوشا وكذا العير فلدرك عليه بقدره معينا ومشترا لكن يمكن ان يقا  
يعدم الفان اصلا وقصور الانشراح لان تضييق المالك بايبا  
كان او مشتريا بالماله ما لا يصح له ولا دليل على التبعيض لان استناد الالة  
الى المجموع وكل جزء من الملة وبعض الملة مستندا لفعلها ومنه  
ومثلت القبض فانها على المجموع لصدق الامارات بغيرها معاودة  
كل يوم لو اشتق غير المالك فان الالة جزء معين فانها عليه لصدق  
الامارات وكونه متلف البعض هذا جاز لو كان المبيع ثمرة سنة واحدة  
واما لو كان مستقلا او ثلث او اربع فلا يخلو من الالة لا يستعمل ان يكون  
المبيع هو الاول والباقي قوايع ويحتمل ان يكون هو الاول ويضم  
الباقي فضمن العقد ويحتمل ان يكون كل الجزء والسنوات مصادفة  
ويحتمل ان يكون كالاجارة بنسب المثلث ويحتمل القبض بين الالة  
والمشتري وان المثلث بالاحتياط في القية والاعتطاف ويحتمل القبض بين  
محل التمسك وعلمه بكون الظاهر في الاولين ان حكم التمسك قبل القبض **وبه**  
بالنسبة الى السنة الاولى غير الالة المبيع والباقي ضايم معصومة ام  
لاكل لما تارك لان قبض الباقي قبض الاول فلو قبلت الاول قبل القبض  
فهو من تلف بعض المبيع قبله كان له التمسك من الفسخ واخذ التمسك  
ولا يمكن الا بالتمسك والتجسس من اهل التمسك وبسبب الاحتياط المصالحمة و  
كذلك في العوائق ولكن الثاني في التمسك فغير المستل **والالة** ان كان في  
خلاف في انه يجوز بيع **المشتري** فخلاا عيرها في صورها بالالة





كل من اخرج من **لانه لا يمتثل الوفاء** انه قد عرفت في محل الخصاص  
 بما كان مكيلا او موزونا فلا يمتثل او يتوهم من اطراف العلة القوية  
 في الشئ من بيع الوطب بالثمن ونحوه فخصاصه عند الحقيقة فحينئذ  
 عدم شموله لما اذا كان الثمن والمثل متوافقين في الرطوبة و  
 اليوت فخصيصه ببيع الحد وضمن الحد وبن بالكيل والوزن فعلا  
 للثمن في الشارع الفصان الفند ومثله الفصان الفعلي في ثبوت  
 حكم الوفا فلا يشترط ان يكون الحد وبها وان تحقق الفصان في احداهما  
 بعد الحقيقة لعدم كونه رويافا في غير المزمع من سائر الثمار غير  
 وان نسب الشهيد الثاني في الروضة الى المشهور لعدم صحة التمسك  
 مطلقا وعدم تحقها بل في الغنية لانه لا يمتثل بها بما عدا الثمن  
 من الثمار في الشئ من بيع رطب بيا ليه فلا يمتثل فيها ولا يخرجه  
 بكن جزاء للزوم ما يلزم في الاتحاد في العوضين وفيما من العاضدين  
 التام في الاتحاد بل لم ينع على من يزعم بالاحاق قبل الشهيد الاول  
 وفي الحقيقة لشداد الزمانين ضعفه وعضه فهو وعلى النصوص  
 كما هو الحق بعد عمل مطلقا على التمسك بالافضاء في الزمان على المثل  
 في الثمن المثل فلا يمتثل في البس والوطب ولا يخرجه مما لم يكن جزاء  
 للمعزوما بل يزعم اتحاد الثمن والمثل هذا وكذا لا يجوز بيع **السبل**  
 لا يكثر ولا يجران فيها او في احداهما فاضا او اجماعا بيمين ولو لم اتحاد  
 العوضين ولا شتم المثل على الفرد وجميعها في الزمان **وهو المميز**  
 من المحاطة العلوم من مذهبنا المسلمين **في القائل** انه هو المشهور فلا  
**يبيع السبل** ليجب منه وهو الجمع عليه **في غير ذلك** من حيث وهو  
 الخلف فيه **كيف كان** ولو كان مجرد وذا هو **موتعاهل** وجب له  
 بحاله او مضمون **وهو** لا يجمع كعن الغنية ولا يلائق النصوص عند  
 خلافه لم يمتثل بالاول وجوز في الثاني للاصل والعمومان وصح  
 الحديث بامران شري ذرعا وقد سئل وبلغ بخطه وصححه السبل

الفرد

الفضل وحسن الوفاء وفيه ان يصل مقطوع بالحد لانه النافذة  
 وفيها يقتصر العمومات ويصح ما عدا بل في سب ان شاء الله تعالى لا  
 عموم منه ويصح الحديث فاصح ما عدا لانه النافذة وحسن الوفاء  
 خارج عما عرفت به في اما يجوز على الصل او التخصيص صورة عدم اتحاد  
 بينهما لان المراد به وفاة الدين كما يظهر من بيانه ولا كلام في جواز ولو سلم  
 فالجميع معها والمراد بالوزن في الحقيقة السبل كما في الموقفة لاختلاف احلا  
 للمطابق على المقيد والمراد به ما اذا انفصل الحب واشد كما صرح به في حاشية  
 ضدنا ان الحاطة يبيع السبل بل في السند فيها حب واشد بحسب  
 السبل كما هو الظاهر من النقط ايضا وهل يمتثل بها في العوضين  
 لا الظاهر هو الاول وذلك للاجماع في التذكرة فلا ولو اختلفت الحسن  
 جاز البيع اجماعا ولا اتفاق في المبسوط بل في ذلك ما لا خلاف فيه بل خلاف  
 انما هو فيما ذكر في التذكرة اما غير الشيعي والحنطه كالمعزوم في سبله  
 يجب مضمونه ومن عزوه والذين لا يردون غير ذلك من انواع الترخيل  
 يكون مخالفة في بعض الفاظ علمائنا ان الحاطة يبيع الزرع بالحجر من حيث  
 فيكون كل ذلك مخالفا وان لم يحصل ذلك مخالفة بغير ما يخصصها  
 الحاطة بل بغيره حيث ثبت التحريم ان جعلنا العلة الوافقة لها والامانة  
 ولا دليل لما ذكره في لفظ الزرع واحاط ان السبل واما غير شيعي بالسبل  
 فالظاهر منه الخطه فلا مخالفة في غير الخطه فصان الزرع في النصوص للخطه  
 في الثمن وبعد الاجماع على اتحاد الحسنين ان يكون المراد بالسبل في الثمن  
 هو الخطه وحده فلا مخالفة في غيرها لم يكن جوا ما لم يقع جزاء لما فيه من  
 الغرر وما لم يوزن اتحاد الثمن وعلة الربا غيرهما في عدمها في غير  
 المكيل والوزن الفعل وعلة انقصا عند الحقيقة في غير جاز كما عرفت  
 وهل المراد بالخطه الايم منها وان شيعيا لا يظهر من الخبر والتذكرة  
 والرد وسر لا ولا نظر الى ان الخطه والشعيرتان من جنس واحد في  
 الوفا وفي موضع اخر منها الثاني فلا وهل يدخل فيه الشعير الثاني





بين ان تكون الاخرى من مشاطة العز او لا **لو كان** او هما لك الاول  
 فليس تعدد في كل واحد واحدة منها عزان بيع كل واحدة بغيره  
 او بغير واحد كما صرح في حد الحاكمين وعن بعض شراحه لم اجد  
 من اهل الفن من الشيع ان لم ينسب الخلاف في ذلك الى الشافعي بقوله  
 ما لك الدار على الاشاعة وكان للبايع خلا متعده فيها لم يخرج  
 كل واحد واحد منها واما لو ملكوا الدار بالحصص وكان في كل حصه  
 فخله للبايع جازع كل واحد ما في حصه كما لو كان للمالك متعده  
**ولا يشترط في بيعها ان يبيع** قبل الفري على الاظهر الاظهر للاصل  
 وان شاء الدليل خلاف للبطوط والوسيلة حيث اشترط ان يخلص  
 من الربا وفيه منع واضح لعدم في الاثر او ما دامت على راس  
 الاشياء والخاص ان يكون الثمن حالا لا مؤجلا كما صرح به المصنف  
 بعد نقله عن ابي داود انما يبيع بغيره **بغيره** فيها **في مورد**  
**احدها** في الاصل الاظهر بل خلاف فيه للاقتضا وعلى المصنف الخروج  
 من المراتبه السادس ان يخص ثمره العز بتمار طما كانت حينه  
 او غيره على الاظهر بل خلاف فيه لقوله ان يترى بغيره عزرا  
 عداما عن المذكوره حيث اعتبر المائنه بين ما عليها من الوط في  
 انه خلاف ما يظهر من النص والاصحاب ومنهم العلامة في غيرها  
 وانما اداه المصنف بغيره بغيره عزرا السابع ان يكون الثمن عزرا  
 على الاظهر بل خلاف فيه لقوله والاعزاء ان يتناع تلك  
 الخلف من المعري بغيره عداما عن المذكوره وعن التمهيد في الحاشيه  
 بله لو كان لرجلين عزريان في مكانين وخرصاهما فيلقت كل  
 كل واحدة مثلا جنهانه وطلجا ببيع كل واحد بغيره الاخر  
 صرح في الخبر بخلافه ما لو كانا رطبين وهو وان كان اثم الا  
 انه على خلاف النص وفناوى الاصحاب ويشهد ذلك الموط  
 بقوله فليبيع بغيره بغيره عزرا من ثمرها الاظهره الثامن ان

يكون الثمن مثقالا المسمى الخوص حين القدر من غير زيادة ولا نقصان  
 وذلك ما لا احد جته خلاف كما ادعى حكاية الاتفاق لقوله ان يترى  
 بغيره عزرا وقوله فليبيع بغيره بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا  
 فلو تفاضل احداهما لم يصدق بغيره بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا  
 ولكن لا يجب ان يملك **في مورد** في العز بغيره عزرا بغيره عزرا  
**بطلان** في العز بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا  
 ينبغي تعيينه بما اذا كانت الثمره المبيعة ما يربحها فها في هذا ويظهر  
 جدا ان العز بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا  
 صلاحته بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا  
 العز بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا  
 بعد ذلك او عليها خلافا لما ينبغي الى البطوط والوسيلة من اعتبار  
 واقضى لو انكشف هكذا بين البطلان ولا ريب منع من كل من التباين  
 فيما صاد اليه قبل الجفاف وهو كما ترى مع ان منافع التبرع العز بغيره  
 انه مكر وجل الى رسوله الله انهم يحاجون الى الوط ما في ولا يكون  
 بايد بهما ما يتبايعون به فكاكون مع الناس وعندهم الثمن الضم  
 فوهم فرخص بعد ان يتبايعوا العز بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا  
 محدين ليدعوا سئل عن زيد بن ثابت ما عزايا كرو عن جماعة اخرى  
 ايضا الناس انما دمالك الخلفه على الاظهر بل خلاف فيه لقوله  
 وهي الخلفه تكون للرجل في دار عزرا وقوله والاعزاء ان يتناع تلك  
 من المعري فلا يجوز بيعها عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا  
 احدها خاصه عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا  
 محدا لعدم ثبوت دليل الوجوه خاصا في تحت المراتبه ثم لو قيل  
 حصه شريكه بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا  
 داخل في التباين وما ذكرنا ظاهره **في مورد** في العز بغيره عزرا بغيره عزرا  
 فلتا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا بغيره عزرا

على الاول وعدم التمسك على الثاني فخرج لو قال بطلان هذه الصيغة من  
 التمسك بالثبوت بعد الصيغة من حيثها شيئا فثبت او لو قال او باعدا لا اعتبارا  
 بالكيل والوزن في حصول اليها لزم القول بالثبوت عن الصيغة عندنا حال  
 الصفة لان يكونا عاقلين بعد ذلك وهذا لا ينبغي له وجود القطع  
 ودفع المانع قبل الفاعل في البيع في المبسوط يجوز صيرته من عدم صيرته  
 وان لم يعلم ان كانا من غير من في ان شاء او باعدا لا اعتبار صحيح لعله لا  
 بالمشاهدة وحصول شرطه وانما في الزبوي والاماي وان لم يتساويا  
 مطلق للربا وان كانا من غير من غير خاف ان خافا او باعدا لا اعتبار او  
 تفاوت لعدم الربا لم يقاسا بان يدل على صحة ما عليه ما لو زاد اثنان  
 صاحب القسيمة لم ينقص والاماي وان تماثرا لم ينقص فخرج البيع  
 لا لاجل الربا بل لان كل واحد منهما باع جميع صيرته جميع صيرته  
 على انها سواء في المقدار والاعتبار وحصول المذهب ان لا يصح مطلقا على  
 تقدير شهما لهما وهذا لا ينبغي لما ترون في محله من عدم الاكتفاء بما شال ذلك  
 المسئلة في امثلة الاختلاف ولا اشكال في انه يجوز بيع النجس خلايا  
 مقطوعا بالقوة بان شرط القطع قبل البلوغ المصداق كما هو معنى  
 الفصل اكفاء بلفظه من دون ذكره شرط او ذكره وشرطه في ضمن  
 العقد مضارنا كيد سواء انقضى حبه حين ام لا سواء بلغ فصله ام  
 وسواء عين مدة لم يماند ام لا في الامانة الى زمانه قطع بحسب الماء  
 او قسمة المعين كما لو باعه قبل وان فصله وذلك للاصل والعمومات  
 والامام والبرء والنصوص العبرة المستفصصة كهيبة الخليل في الصا  
 لا باس بان تشري ذمعا اخضرش تركه حتى قصد ان تشتت ولفظه  
 قبل ان يسئل وهو حشيش ويطعم المصنوع حشيشا حرز وروايل سليمان  
 ابن مينا لد جبر وراوان واما حشيشا على بن خنيس فحول على النعيب وكيف  
 كان يجب على المشتري قطع في اوانه عادة او شرطه ان لم يقطع فليكن  
 يجوز قطعهم وتقرين ارضه امام طائفة او بعد الاستئذان من

لما كرهها لو تميزت ايضا وعلى الميزن والمشتري في الضرر والضرار  
 التسليم عليه متى قصد ابدى الوفاء في من جنى الدماء في الوفاء  
 ولم يجوز تركه والمطالبة باجره عن المدة التي فيها بعدا كان فصله  
 عادة او شرطه او بارش نقص الا رض زايلا عما هو المتعارف في القضاء و  
 ذلك دفع الضرر والضرر المقصد بعدم وجوب الخلف ولا فرق في  
 استحقاق الاجرة من مطالبة بالقطعة وعدمها فلا يفتقر عدم العرض مع  
 التمكن في موطر الاجرة الكافية فيها بقاء ارض المالك مشغولة بها ولا  
 من رضائه بالبناء وعدمه لعدم منافاته مع ما انما ارضت القسيمة  
 كالاجرة لورض به جانا واذ لك عزنا في لاخذ الارض لاجل النقصان لعدم  
 الملازمة بينه والعدوان فالورض به فلا اثر ايضا كما لو رضيه دون  
 الاجرة فخذها دون وفي الكلي عن انها بين الواسطة والبراء والملازمة  
 لا باس ان يسلم الزرع قصيلا وعلى المبيع قطع قبل ان يسئل فان لم  
 يقطع فالبائع بالخيار ان شاء قطع وان شاء تركه وعليه الاجرة في  
 ان يكون ان بلغ الضاب والفراخ ورا جميع على الفاعل وهو صرح به المتأخر  
 من اجرة الارض لعدم الدليل على ثبوت غيرها كما هو صرح به القليل استاذنا  
 واما ما وثقه ساعد سنه عن ثمة الفصل في ارض الرجل فلا يفصله  
 ويبدل في تركه حتى يخرج سبيله شجلا او حطه وقد اثاره من اجله  
 على ان يخرج من نوعه البلي قال ان كان الشجر عليه حين اثاره ان  
 شاء قطع قصيلا وان شاء تركه هو حتى يكون سبلا والا فلا ينبغي  
 ان يتركه سبلا فان فعل فاما عليه طسقه ونقصه ولم يخرج فيه  
 الدلالة على حرمه البقية في صور الاطلاق فتعارض مع النصوص في  
 وعلى المشتري هرايج والنقطة كما انها على البائع في صورة الاشتراط كما  
 اجوز عليه كما لا يخبر فيها ما على جميع انه لا ينبغي الزك حتى يسئل  
 مع عدم شرط الا بقاء ولكن ليس في الفهرم بل ولا ظاهر ابل واما  
 اشترط المقتضى بالكرهتم جدا لو لم يقع الفاعل رض منها وبين



النصوص المستفيضة الدالة على الجواز غير ان يكون يدع بدلالة  
 بمعنى انه يفعل لغيره وان ساط المالك على قطعة وعلم الاجرة  
 لو لم يقطعها لكن الرجب معها اكثر فها هو او ان يقطعها يدعوى  
 الوفاق فلا بد من الطرح او الحمل على الكراهة جميعا واما حملها على  
 البيع فصيلا كما يشتر به الصدق فيه ولا يضره ان يبيعها الصدوق  
 شره الفصل اعم من شره فصل لا واما ان شره كذا للمبايعة  
 الفصل في الجواب بقوله ان كان شرط عليه الابقاء في ظاهر  
 المتأقاة شرط الا ابقاء الشيء فصيلا او معناه الشرط في قطعها  
 كما صرح به الفاضل ايضا وكذا في شرطه في قطعها  
 او غير ذلك للاصل والعمومات والاجماع وخبره موثقة بن وهب  
 عن ابي عبد الله قال اذا انتعت فلا تبيع اصله ولم يكن فيه  
 بشر لم يكن فيه باس في لوركه ولم يقطع بمجوز لا يبيع قطعه ويترفع  
 ارضه لثني الصدوق والضراد واما رواه عبد العزيز بن محمد قال سمعت  
 ابا عبد الله يقول من اخذ ارضا بغير حقها او بغير حقها لم يرضع  
 بئانه ويلم الرتبة المصاحبة ليس له في ظلها حق ولا نه جزائية  
 بمثلها فتم ويجوز له تركه والمطالبة باجره ارضه وارضها لو قبضت  
 بسبب لو لم يكن راضيا واما لو رضى فان كان الاجرة فلم يكن عاديا  
 فان عيئت حتى لا ارضه وان ابي المشرى عنه نفسه اكل الاربع  
 منه ومن الاجرة وان لم يبيع فصيلا الا بجره وان كان عجا فاعلى  
 عليه الارش ايضا فان رضى بالاول دون الثاني فغلب الاول  
 ايضا فان رضى بالاول دون الثاني فغلب الاول رضى فكل منهما  
 غير مستلزم ان للعدوان هذا ولو حمل الفصل في لوركه للشرع  
 ناهي ملكه ولو اياه هرون العتري عن ابي عبد الله م الرجل يشترى  
 الفصل لقطعها ليدفع مئذنه فحمل الفصل في لوركه الا ان يكون  
 صاحب الارض سافاه وقام عليه وقوله روايته الاخرى

من الاستثناء او اذا جرح المثل الا انه ينبغي تعييده بما اذا كان باذنه  
 المالك الفصل كما في الحكم عن السراير وغيره وان اطلق في النهاية والحكم عن  
 الصدوق وابي جريد والبراج كالتسليم الا ان يدعى عدم الحاجة  
 هنا الى الاذن باعتبار احتياج صاحب الارض الى لبيته والفرق  
 تقريه بشرط الفصل الماء ودفعه بالجره في الظاهر احتجانه الاجرة اما  
 للسعي المادون او لتقريه ببعائه باحد طوبى الارض وجذب قوتها  
 لطلبه على ريعه ولا ضرورة المشورة تحت الاضطرار فان للزريع قوتا  
 ونحاهذا المسئلة **المسئلة** لا اشكال ولا خلاف في انه يجوز ان يبيع ما  
**اتباعه من الثمرة** فلا كان او شجر او ضرار او زرع على ارضها  
 او موضوعا له لم يكن مكبلا او موزونا كالحجود من الزرع **في رواية**  
**اتباعه او نضاج قبل قبضه** وذلك للاصل والعمران كما يروى  
 الدالة على صليته البيع خرج منها بيع التكيل والموزون قبل القبض او  
 خصوص الطعام منها ولا يجمع من المسالك المتقدمة في الخلاف  
 في الوياض والنصوص المستفيضة كحديث ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال  
 مسئلت عن الرجل يشترى ثمرة يبيعها قبل ان يأخذها قال لا بأس  
 به ان وجد دينا وصححه محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال في رجل  
 اشترى ثمرة ثم يبيعها قبل ان يقبضها قال لا بأس وفي النافع والوسيلة  
 الحكم المذكور لكن على كراهة ولعله لو قبضه ساعه عن الرجل يبيع الثمرة  
 او الثمرة وقد كان اشترىها ولم يقبضها قال لا بأس ببيعها الا ان يكون  
 معهم قوم يشاورهم فخرج بعضهم عن نصيب من شره بربح او بولي  
 بعضهم فلا بأس بحمل الثمرة على الكراهة جميعا منها وما تقدم وعينه ان  
 الجمع لا يخص فيه بخلاف ان يحمل الثمرة على الجنية الموضوع عنها فالحاق  
 وموزونة على الاظهر في ذلك لبيان هذه المسئلة **اتباعه** لا اشكال  
 في انه اذا كان من الثمرة او اذ يدخل او شجر او زرع **في رواية**  
 بعد شرط الجمع بشرط معين على حسب ذلك لخص من نفس البين

٢٠١

المخرصة كما هي جماعه وهو المخرصة من القبيل او من غيره مطلقا  
 ولو من غيرها كما هي اجزى من كان جازيا اما جازية المعاملة فما اخلا  
 منه الامن الحلي في الرائي فحقها الزعم انحصارها في البيع والصلح لا  
 قال لا يضر اما ان يكون قد باع حصه من الغلة والغلة بمقدار في  
 ذمت من الغلة والتمه او باع حصه مطلقه من الغلة او رضى في وجهين  
 معا البيع باطلا لانه داخل في المزاينة والحقاطه وكلامه باطلان وان  
 كان صلي الايعافان كان ذلك قبله ومثله في ذمه الكار الذي هو  
 الزرع فانه لا ذم له سواء هلكت الغلة بالانه السابيه او الارضيه  
 وان كان ذلك الصلح قبله من تلك فهو صلي باطل لدخوله في باب  
 المز لا يغيره فمفهوم فان كان فالغلة بينهما سواء او اذ لم يرض  
 لمقتضاها او سلت لها فليحظ ذلك في ذمه الذي يقضيها اصوله معينا  
 في لا يغيره في زمانها البعده لكونها داخله تحت الحياطة والمزاينة  
 الا ان يقال بالاستثناء منها واما الصلح فلا مانع من حيث يكون  
 العوض كلياً في ذمه المشتري اما لو كان من الثمرة فقد يشكك بلزوم  
 العوض كلياً في ذمه المشتري اما لو كان من الثمرة فقد يشكك بلزوم  
 انفراد الموضين وبما اعداء قد سر من كونهن واوحيه الشتم  
 من لزوم الاتحاد فان رجعه الى الراعي بها اشركين بان ياخذ كل  
 واحد منهما نصف ذلك المثلث بمعنى ان ما يخطم احد الشريكين في  
 النصف الذي لشريكه هو من النصف الاخر في النصف الاخر وهذا هو  
 الصلح من غير اشكال ولهم من لزوم المز في غلة وعلى نفسه فمستقر في  
 الصلح الموضوع لوضع ما لا ينفرد به من جهة المز ومضافا الى  
 النصيحة المبررة في الصلح وانه لا يعمل بها هذه المعاملة المحسنة  
 يعقوب بن شبيب القزويني والشافعي المثلث قال سئل ابا عبد الله  
 عن الرجل يبيع ثوبه في ثوبين اقل من ثوبه اقل من ثوبه اقل من ثوبه  
 هذا اقل بكذا وكذا كلاس ويبيع نصف هذا الكيل زاد او

ولما ان اخذت امانة للوارث عليك قال لا بأس بذلك وصححه الحلبي قال  
 اخبرني ابو عبد الله ان اياه خذله ان رسول الله اعطى جبريل بالقص  
 ارضها وشاها فلما ادركت الثمرة بعث عبد الله بن واحة فيقوم عليهم  
 وقال لهم اما ان تاحدوا وتطوفوا نصف الثمن واما ان اعطاكم نصف  
 الثمن فقالوا لا جذاقت السموات والارض وفي الهند يبيع عوض الثمن  
 في الموضين الثمرة وهو لا نسب بالحزب وان كان الثمن نسب بالمقوم  
 وصححه ابو الصباح الكوفي قال سمعت ابا عبد الله يقول ان البيع  
 لما انفتح جبريل في اليدين على النصف فلما بلغت الثمرة بعث عبد الله  
 راحله اليهم فخصم عليهم فقالوا له الثمرة فقالوا له قد زاد علينا  
 فامرسل ابا عبد الله فقال لما يقول هؤلاء فقال احزمت عليهم ثمن  
 فان شاؤوا ياخذون بما حزنوا وان شاؤوا اخذنا فقال رجل من  
 اليهودي هذا ما من السموات والارض وعندها من الاجار المتصدق بعمل  
 اشحاب وهو من اليهودي وصيبي الحاجه اليه هذه المعاملة ومعه ثمنها  
 في تلك الاغصان على ما يهديه كتابه قول اليهودي تلو كانت بيما او  
 صلحا لوجب استثنائها ما اذا المنع من ذلك كاستثناء الثمرة ونحوها  
 انه لا دل على انهما اجمعا تحت البيع والصلح فيمكن ان يكون معاملتهما  
 كما جزم به الاحباب بل نسب في ذلك الظاهر هو الا ان الصيغة تكون  
 بلفظ الثمن لزانها حكمها خاصا والذاعلى البيع والصلح لكون الثمن  
 والثمن واحدا في صون كون الثمن مطلقا او ضميا لو كان من العين  
 الثمرة فمفهوم ما في الغلة او الثمرة الوجود وعدم بثوب الثوب او في  
 او نقص وان المز ياد له ان القص عليه كما هو قوله في قول محمد بن  
 عيسى قلت فان يبيعي بعد ذلك فيقول لثان الثمرة لم يجزى كما حزن قد  
 قال فاذا زاد وودون عليكم قلت لا بل فلكم ان تاحدوا بتمام الثمرة كما ان  
 اذا زاد كان له ذلك اذا حضر كان عليه ووضعه بلفظ قبله وهو  
 هو نصيب العدي لان الذي يقضيها النظر لها ليس هذا مستثالا



لصبط العقود وحصرها في العقود المعلومه وعقد العرق لصيغه  
فذلك في التوازيات وكذا القساري بل ليس للقبيل في القسوي  
عين ولا لزوما في العيار من لزوم القبيل لا بد له ان يصيرها  
قبله وجاز الايمان لا فائدة المصود كسائر القضاة كلكلث  
الا انها غير ملتزمة بل لا بد من الايمان بعقد البيع او الصلح كذا جعلها  
بما ينقض استنفاها من خروج المزاينة والمخالفة والاستثناء يقتضيه  
الفرع بكونها باعتبار مقتضى ليس في الضرر ما يبيده فالاول جعلها  
صلحا ولا ينافيه جعل العوض في القرض المؤدى الى اتخاذ العوض في  
العوض ولا ينافيه السلامة في احتفاظ العوض ولا لزوم العوض كذا  
الزيادة والنقصان لعدم اداء الصلح ويشمله لكل شيء الا ما اصيل  
حراما او محرما لا لا وليس من محل القرض فانه معاملته ما انفع بها  
والاجماع فلا مانع من اداها في الصلح المأخوذ الميعد فانه سائر  
المعاملات والعقد عدلما استثنى سببا وان كانا من بين العوضين  
مقتضى في الجملة وان اشترط السلامة لكون العوض مضمونا في القرض  
ولا دليل على استثناء المذمة بعد ثبوتها ولو فرض جنتها في القرض  
فلا ينافي الاشرط المذكورة لانها من مبناء المعاملة عليه وحصد  
التعاقدين فلا اشكال في ان النقصان من غير جهة الضرر هو موضوع  
على التقبل حتى لو تلف بعض المصاة بانه منقطع من العوض بحسب اما ان تلف  
كلا او بعضا بفعل القبل او الاجنب لم يقطع شي من البعض كما لا اشكال  
ان النقصان من جهة الضرر على القبل والزيادة له وان استعمل في  
اباحة الزيادة في مزارعة عدا الا ان ذلك هو مفاد ظاهر النص  
وصححه من قبل بن عيسى الواردة في الزوج والفحل والجر كالاناء بين  
الشركة في الفحل والقرية او في القرية خاصة ولا يجوز بين الشركيين ولا كثر  
وعسى ان يجزى في المزارعة ما لم يزيد نفع في القمام المستلقة الثانية اذا  
الان ان يشترط في الاول قبل النافذ على اشكال او غير المتواكفة او الزرع

او زرع

او قريب منها بحيث لا يبعد عرفا فاصدا لا في مبداه الرد ولا في الثا  
بل كان ذلك منه **انما في جاز ان ياكل من خبرنا** ان ياكل من خبرنا  
كثيرا بحيث يورث اغريبا ويصدق منه سماء مع عدم العلم او  
الظن بالكرهه على الشهود بين الاحباب كما جله من الكتب بل في الحاشية  
والسائر الاجماع عليه ثم يحكم عن المقتضى في المسائل الصادرة في البيع  
مقتضى كما هو اخبار راجع من التحقيق منهم العلامة في الفحل والخبر في القضا  
والميسر والشيخ في شرحه على عدد غيره ويظهر الرد في حكم من كره  
ولا يشبهه في كون النسخ هو الموافقة لا لغيره العقلية والشخصية كما  
تجوزت في مال الغير لغير اذنه وحرمه الظلم والعدوان والشرية  
والحيانة واكلا المال بالباطل وعن غير طريق النفس الا ان المخرج  
ودون الرخصة في ذلك من التصور ان كانت تكون من الزرع بل  
ادعى الحق وانزاعها مع اعضا دها بعد الطائفة وقيل الاجماع لمجرد  
مخالفتها لما اشيع من اليه التولد والعمران غير متجربة بما يشوب  
النظر كالا باحة البيوت المستعينة في المدخل واباحة المياه المملوكة في  
الضرائب والادبار والافهاد واباحة الاراضي المستعينة في الدخول والشر  
بها واباحة كلامه منفعة خالية عن المشقة ولا ضرر على المالك فحكم  
باجاز تخصيص تلك العومات بمبادل على ابحاثها من البرية والسموات والارض  
وغير ذلك لقيام الاذن الشريعة بمقام المالكية كذا اجابنا عن شبهة  
الاجابة التي منها صحح على بن جعفر من نصه في رجل يزرع في فلاة فاكلها  
قال نعم قد نهى رسول الله ان يزرع الانسان بغير شأنها ومنها ما رسل ابن  
عمر بن الخطاب يزرع بالخل والسبيل والقرية فيقول له ان ياكل من غير اذن  
صاحبها من ضرره او يضر ضرره قال لا بأس ومنها امر بالقرية فاكل  
منها قال كل ولا تحمل قلت جعلك هذا لان الجار اشترىها وقد دواها  
قال اشترىها اما ليس لهم وهذا وان اوهه الجواز ولو وقع اليه المالك الا  
ان لا ينفصل اليه فانه لو كان حقه على جهة الشركة لكان على الاشاعة الشخصية

يمنع الشريك من التصرف قبل الاذن او القسمة فاذا اظهر ان المراد قريب  
 فهو ان لا الاذهان ببيان ان اذن الشارع قد اسقط حق المشتري عما  
 يتناول الماد فكانه انشئ ما ليس له ومنها لو فرض عنه في الرجل يجر  
 بالبيان ولا يحط عليه اولا يحط عليه هل يجوز له ان ياكل من ثمره  
 وليس يحط على اكله من ثمره الا التهمة ولم ما ينبغي من الاكل من غيره  
 وهما له ان ياكل من جوع قال لا باس ان ياكل ولا يحط ولا يفسد ومنها  
 من على الصدوق عنه قال من يبيع ثمره فلا باس ان ياكل من ثمرها  
 ولا يحط مع ثمنها شيئا ومنها المروي في اكل الدين عن صاحب الزمان <sup>عليه السلام</sup>  
 فوجه قال واما ما سئل عنه من امواله في ثمره الماد في ثمره ولا يحط  
 هل يحط له ذلك فانه يحط له اكله ويجوز عليه حمله ومنها المروي عنه  
 في الاحتجاج نحوه لا يعز ذلك من التصرف الكثير الذي لا عز من الحلي  
 ان ادع نواتره او دعوى الاحكام العقلية لا تخص ولربا التصرف  
 المتواتر ليست في حمله اذ المسلم من ذلك كافر وفي حمله هو حكمه الا  
 واما حكمه الظاهري كما هنا فمجرد ذلك قطعا واما ما لا يحجج الا كساره  
 الادلة بل الخصم انما فيه ليس من باب الخصم لان حكم العقل يقتضي  
 في مال الميراث حكم ظاهري على عتقائه كل عالم ثبت اذن من الشارع  
 التصرف فيه ولا يعرف ان الادلة على الاذن مستفيضة وبها مع فرض  
 كون موضوع المسئلة عدم العلم بالكرهية يخرج ما هي فيه عن موضوع  
 العلم والبيان والوجود والاكل بالباطل والسرقة يزعم وفي بعض النصوص  
 كعنه ما يوجب المنع من الاكل وعنه كساره وان عن الصادق ع في كل  
 يمر على مزاج الزرع وباضمنه السبله قال قلت اي الثمر السبله قال لو  
 كان كل من يمر به ياخذ منه سبله لا يجوز منه شيئا وصح على من يقطع عن  
 الحسن ع في الرجل يجر بالثمرة والورع والفحل والكرم والنج والباطل في  
 ذلك من الثمر اصله ان يشاؤ له منه شيئا ويؤكل بغير اذن صاحبه وكيف  
 حاله ان شاء صاحبه ولمه الغنم فليس له وكره الذي ليس له ان يشاؤ

منه شيئا قال لا يحط له ان ياخذ منه شيئا وخبر قرب الاستاء  
 انه سئل عما ياكل الناس من الثمارة والوطب ما هو حلال لهم قال لا يحط  
 احد الا من ضره وفيه رسول الله ص ان يبيع على الدين الفحل والثمر  
 لكن ياكله ما ياكل احد من بني ذلك كله بما ذكره الشيخ الاجل في الشرح من ان يخرج  
 هذا الباب يقتضي ان يدخل اموال الناس في مواضع المالك فلا يفسد  
 لاحد من اكثر المالك ان يكون على الطور المسلموك وفي بعض الاحبار ان  
 اليه وباسر او البيرة على بناء الجدران ووضع الابواب ومنع الناس و  
 اقتناعهم مع انه لو كان مثل ذلك جاز ان الشارع حتى يبلغ الثمن وبيان الاذن  
 في ذلك باعده على فتح باب الخبز على الدوام حتى ان كل من يخرج يقول لم  
 فاصدا من كان له عداوة في معاهد يتقصدا ضارنا ولو عذر واخرج  
 للزوم استباحة الاختياء ذكوة الفطر وغيره لبا دار خسر مع القول  
 بالعلو بما لعين الا انها غير صالحة المعارضة ما فيها من النصوص  
 لندرها وضعف ما عدا الصحيح منها واعراض المتهور عنهما وقصور  
 دلالتها فان الاول وادق السبل الذي يمكن التزام المنع منه وقصر  
 الجواز على الثمر التي راجع عنه كما هو الظاهر ومع ذلك فالمنوع انما  
 هو اكل السبله وهو ظاهر في حمله ما لا يؤكل غالبا فلا يراد من اخذها  
 سوى الحبل ولا كلام في خزيه ومنه يظهر قصور دلاله الصحيح لفضله  
 عن اخذ الظاهر في العمل واما خبر قرب الاستاء فيجوز ظاهر في الجواز  
 وصدور لا يدل الا على منع عتق الضر اذا كانت بالبيان محطه والمكر  
 من الضرورة هنا هو الجوع لغيره اليه حد المحض كما هو ظاهر عن النبي  
 فاذا ثبت الجواز في هذه الصور ثبت حكم لعدم القائل بالفضل مع  
 انه لو فرض خلافه النصوص المزبورة على المنع ومكانها لما تقدم يمكن  
 الجمع بحمل المزاهر المذكورة على الكراهة او مجملها على منع المالك ولو اشأ  
 الحال من نصب الحيطان واعدا في الباب كان المسلم من قيام البيرة على ما  
 يفسد وبناء الجدران ووضع الابواب للوقوف من ذلك على انه اذا كان



قد قارفت المنع خرج عن موضوع المسئلة لعدم البلوغ حد التوارك  
 يتضح بالمنع كما في جملة من الاحكام المهمة وليس في الاكل مع عدم  
 اضطرار الاموال الناس بل وبما أدى اليه البركة فيها ولزوم اسبابه  
 الاغنياء ذكوه الفناء وغير ذلك وان خسرهم استبعاد محض انحصار  
 صرف فان ذكوتهم وخسرهم لا يزيد على نفس اموالهم والحاصل الجيم  
 في اجساد المنع بما ذكروه اولي من الجيم بالنسبة في اجساد الجوارح  
 على العلم باذن المالك بطريق العنوي كما عن العلامة في التعليق  
 عن طوارق تلك النصوص بل صريح بعضها وما خلاصة ما اشتملت  
 عليه من تناول اكله لا اكله وانما اثر النصوص والزرع والمبا طين  
 فالأظهر وفاء للشيء هو ذكوا في المذهب انها كالحل تناول لفظ الثمرة  
 لها كما يشهد به صحيح علي بن يقطين السابق وتناول لفظ المرونة ما فيه  
 مصداق الحكاية الاجماع فيها كما في شرح الشيخ على عدو الى ورود  
 الاجماعين السابقين في عبارتهم انما قبل على انها ناطقة بغيره البيان وكذا  
 في آية ذلك من الفصل وغيره من الاما و غيره واما ما ذكره جليل  
 العلامة في الواضع من عدم حكاية اجماع هنا مع اختصاص كثير من  
 النصوص والاشارة الى كون الحكمة في الخلف وفيه مصداق  
 الى ما عرفت ان الصار ان الحكمة في اكلها يعم غير الفصل فلا حظ اذا  
 عرفت هذا فاعلم انهم ذكروا في المقام شرط منها ان يكون المرو على  
 الكثرة انما لا يقصد الاكل بمعنى ان لا يكون قصدا لاكله اوجوه  
 علم في المرو ولا اجماع كما في الواضع وظاهر النصوص وغيره ان  
 مع ضعف سند وقد تجاوزه يمكن ان يكون قولا للمراسم عن الاكل فكذا  
 قاله باس بالاكل بعد المرو واما ان لا يكون لا يفي عليك ان الاول لا يعد ذلك  
 من الشرايط اذ بدلت في موضوع المسئلة كما انشأ اليه فلو كان قصد  
 غير الاكل وان علم المرو على حمل الثمرة وغيره على اكله هذا انما انما اليها ولم  
 عين البيان بالاشارة وقصد الاكل بها كان فاصدا وانما انها القيين

بالاسم ولا كان مع العكس ومنها عدم الاضطرار وقد نقل عليه الاجماع  
 في حكمه وظاهر الاحكام لكن في المقام اشكال وهو ان عدم الاضطرار  
 ومثله عدم التحمل على ما ينشأ من الاحجاب انما يشترط في الحكم التكليفي و  
 هو الاضطرار وقد فرق في جملة ان النواحد والاصول فاضنه بان  
 الشرط المشاخر لا يكون الاكاشفة واكتشف كالمسحوق ومنها جدي انهم  
 يجبه ذلك في الحكم الوضع الذي هو المقام هنا كشرطه الاجاز في  
 صحة الفصول ويمكن دفعه او لا بما ذكره الفقيه الاشارة الى ان  
 اطلقوا الشريعة وعلل المرو بالشرطية بالنسبة الى الحكم الوضعي فاضنه  
 وفيه انه انما في ذلك معنى كلام الملقين الا ان المصيرين بالشريعة في  
 الحكم التكليفي كدليل بشر على من اطلق وفي الواضع ما هذا حاصله انما  
 الامور التي توجب في الاضطرار مقطوع بها بين الطائفتين بان المرو  
 عدم العلم بالاضطرار والحمل لا يضره ما يعمق انه يجوز له الاكل بشرط  
 ان لا يعلم حصول الاضطرار او الحمل ياكل وفيه من البعد لا يفي  
 وثالث بان المرو عدم الاضطرار والحمل المفتر على اكل وفيه من  
 نصيب لاطلاق كلامهم من غير قرينة لا يتم ذلك على قول من منع  
 الاضطرار بعدم الاكل الكثير كما عن الاكثر وابعانها هو الظاهر من كلام  
 من المرو عدم الفصد بالاضطرار والحمل عليه ما ذكره جليل  
 في الواضع بان اشتمل شرطه من الاصل والنصوص مشككة لا بد  
 الاصل باطلا في الوجه وعدم تميز النصوص الا بالتي عنها لا عن  
 قصدها واما ما وقع من الفقيه الاشارة في الجواهر من الإبر عليه  
 بان النصوص ظاهرة في الذكر كغيره من المقامات سيما بعد فهم الاحجاب  
 الشريعة فعمل وجه حصول الظن بالاكراه مع قصدها لا انها شئت  
 من النصوص لا ان يقال ان شرطية عدم حصول الظن بالاكراه  
 مستفادة من النصوص يمكن في استنادها من النصوص فاما لا نفهم اجبا  
 عنهم عليها ظاهر الحق لو قصد الاضطرار من الابداء فلا كلام في الحرمة

في الأكل بل منع حده بفهم الكل وخصوص ما يقتضي فيه الاضاد والآخر  
 الاول كما ان الاقوى عدم الضمان لو قصد ولم يقصد وان حرم عليه  
 الأكل فان الاقل ما هو ضرورة للمعاني الواقعية ولا اضاد في الواقع  
 لكن قد يفتق فيه ان الضمان على القاعد وانما خرجنا عنها بظاهر  
 الادلة بحيث ان ظاهرها الجواز مع عدم الظن بالكراهة والمخزون  
 حصوله فالضمان بان حاله وعدمه من حيث عدم تحقق الاضاد  
 لا يسلط عليه مع عدمه وههنا الماد من الاضاد وكسر الحضي وتلك  
 وطم الساقية وتحت ذلك كما ادعى بضمان في انه المبادر او المبادر  
 منه الاضاد في نفس المنة او المبادر عدم الأكل بحيث يترتب عليه  
 اثباتا ويصدق معه سماعه عرفي كما في الأكثر وجوده والاطلاق  
 لجميعه فلا يخلو الاضاد للخصوص كما ان ثبت المنة ونوعه الاضاد في  
 الوجه فيما ذكره جليل العلماء في الواجبات من انه ليس من هذا النمط  
 بكسر الحضي وتحت وان كان قد ذكرنا هذا منها ما اشار اليه  
 الماثل بقوله ولا يجوز ان ياحذفه في الاصل والامعاء محض  
 ولو جعل بين شيئا من اكله بالكل جان لم يضر ان جعل اليه ورايه  
 بعضهم شروطا منها كونه على التبر او اقصا واجبا فان الاضاد والعرض  
 على التبر المتيقن ولا يخلو المبادر من اطلاق الضوم والاضاد وفيه  
 منع واضح لان مضادا عدم جواز اكل المخطوع خاصة ممنوعة جدا  
 وعلى فرض التسليم فبغيره من الاضاد اما لا يفسد كيف وفي كبريتها  
 عطف المنة على التبر كهيبة ابن ابي عمير بالخلف والسبل والمنزوع  
 ونحوها في العطف هيابة والسر ان المقصود بالعمى لا يخلو  
 هو حجة مستقلة نعم لا يوجب في الجواب التقييد بما اذا لم يكن مقتضى  
 مخزونة في جوبت ومع ذلك الاضاد وعلى كونه على التبر لا يخلو  
 الاضاد ومنها عدم نهى المالك عن الدخول والاكل فان طاهرها  
 فلا يجوز له الاكل ولا الدخول وذلك لاجتماع السر والى المذهب وهو

وهو الحق مضادا الاضاد والخصوص المخدم نهى المالك ومنها عدم  
 العلم نهى المالك وكراهية فان علمه لا يجوز لها اجماع السائر  
 وصريح المذهب مضادا الى العمومات والاصول مع عدم ما دل  
 على الوجوه فالاضاد على التبر المتيقن للزوج متعين واما الظن  
 بالكراهة فالاحوط الاختيار لكن على خلاف الاصول والقواعد وان  
 كان الاقوى عدم الاضاد للخصوص مع غلبة كراهة المالك للمنة  
 لاكل المان من اثارهم الموجبة للظن بالكراهة فتدبر على عجزها لتدبر  
 اطلاق الضوم والاضاد على الاضاد الثاني مضادا للصريح وقا  
 عهد بينه وبين المتقدم ان الجواز قد لا يضرها وتعدوا اموالهم قال  
 اشرفا ما ليس لهم هذا وهذا يتبعه ابناء والبلوغ في المنة فلا يخلو  
 قبل بلوغها او لا ضار جيران من ان الاول كما هو مقتضى الاضاد على  
 المنيعة ومقتضى اطلاق كبريت الضوم لعدم كبريتها من بعض المشايخ  
 ولا ينبغي ترك الاحتياط ولا يفرق فيه بين المنة العبادية وغيرها والله  
 العالم **الفصل التاسع** في البحث في جواز اكلها وعينها والكل  
 فيه مستوفى بتوقفه على **النظر** في امور ثلاثة في **من** يخرج  
 معه **واحكام** **الابتلاع** **ولا يخلو** **الاول** **باعتبار** **السبيل** **من** **اكثر** **مخرج**  
 او اعتقاد او شك او شرك في وجوبه او شبه او سداد او ضروري  
 ضروريان الدين بالاشكال في انه سبيل **الجواز** **اسرى** **في** **الكافر** **الحارب**  
 الخارج عن طاعة الله ورسوله سواء وضع منه الحرب ام لا وان كان  
 الظاهر فيه الاول اجماعا محققا ونسوق لامتناعها في اشد جهرا  
 غلبه عليه ملك اذا لم يكن من اهل الدعوة الباقية على شراطها حتى  
 لم يخرج اسرا فم اجماعا ومضا واما المودة في العطف او اجماع  
 جبروا صدمهم على عدم مقتضاها في المقاتلة وفي الملك وجها  
 كان يحكم الكافر في جملته من الاحكام وفي انشراط قصد الملك وجها  
 احوطها ذلك والمسلم ملك به وان كان يشار الى الامام والامير فان









او با دارة الملك المستقر من الاختيار والاخره وغيره من الاول وقد  
 يقال لدفع الاشكال بانه ان يكون تقدم الملك على العنق فقد ما ذابا  
 مائة على ترب العنق فيقبل الشراء ومثله كاذ في صدق لا عنى الاق  
 ضرورية انه على قدر ايراد ادة الزمان يستلزم تحلفا المعلول على العلم  
 وهو متنع عقلا فلا سبب لحصول الملك والعنق معا الا انه  
 لما كان الاول سببا في الثاني كان متقدما عليه في الزمان لا الزمان  
 كقدّم الشراء على الملك وغيره من العلل والمعلولات وفيه انه  
 غير معقول فان الملك والعنق صفتان متضاوان لا يمكن اجتماعهما  
 في زمان واحد لان متنع تقدم العلل على المعلولات بحسب تلك  
 دون الزمان وجودها واجتماعها في زمان واحد دون تقدم  
 احد على الاخر بحسب الزمان ثم يمكن ان يكون التقدم بحسب  
 الزمان كما في حركة المناسخ فتد على كل حال **هل يملك الرجل امره في**  
**الوقت الذي شرع في بيعه** الفاعل الصدوق في المتنع والحيدة الذي  
 وابن ادريس بل يملك في الاجرة المحصلين من الاصحاب للاصل  
 وجعل الجلي من الصادق في بيع الام من اوصافه قال لا بأس بذلك  
 اذا اصاح ورواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام اذا اشترى  
 الرجل اباه او اخاه فملكه فهو سرا اما كان من قبل الرضا ورواية  
 ابي عبد الله عليه السلام في غلام بين وبينه رضاع يحل له بيعه  
 قال انما هو مملوك ان شئت بعته وان شئت امسكته ولكن اذا ملكه  
 الرجل ابواه فهاجران **وطا** الفاعل الشيخ وابن البراج وغيرهم لا يملك  
**وهو الاثر** بل يملك من المشاخرين ايضا فالرضاع الشرعي الحر كالمس على امر  
 المشهور ومذهب المشهور ونقل الاجماع عليه معتقدا بالثبوت في ذلك  
 وصدق حقه في ملكه ولعموم ما دل على ان ما يجزى من النسيج من  
 الرضاخ وظهوره في خصوص النكاح متنع وعلى نفسه فهو مضمون  
 لملك الامام بهجومه في رواية ابن سنان والمشهور المستفيض في

المعقود

المعقود المداخل هذا حكم بخصوصه ومنها قول الصادق عليه السلام في رجل  
 يبيع ابني جارية له فله ان يبيع من الرضاخ ولا يملك ولا يبيع ولا يبيع  
 ولا خاله اذا ملكه يفتن في التحريم من النسيج فانهم يحرمون الرضاخ  
 مثل ذلك قال ويملك المذكور مالا والد ولد ولا يملك قال السلي  
 ذلك رجمه قلت جري في الرضاخ مثل ذلك قال في جري في الرضاخ  
 مثل ذلك وما دل منها على ذكر بعض افراد كالا لم يفسر على وجه  
 العموم بقية اجماع المركب وظهور النصوص فان العدة على الوعد  
 في هذه النصوص عامة وفيما يبيع حرة المنة وكذا العدة وشيخ العلاء  
 الخالف للامة بما لا يحصى من العمل وقطع الاصول بما وطرح ما فيها  
 او التحل على التعميم او الرضاخ الجزاء منع من رواية الاخره طاهر في  
 الاخر الرضاخ وقد عرفت بحكمه في النسيج متضاوان الرضاخ بل  
 الاستدراك ظاهر في ارادة الابوين من الرضاخ فهو شاهد على المدعى  
 وانما يشترك على ما جاء في اجماع الفرق **ويكره ان يملك الرجل امره في**  
**الوقت الذي شرع في بيعه** المذكورين من زمانه كالاخر **والمراد** في رواية ابن ادريس  
 المستفيض بهما او خصوصا معتقدا بنفي الخلاف وجهان من الاختلاف  
 المجوز المقتضى بل بان الطائفة والاشاعرة الطائفة في الكراهة  
 منها قول الصادق في بيع ابني جارية له فله ان يبيع ولا يبيع  
 وانما اخيه وانما له ومنه قوله بعد ذكر العودين والازان الحرمه  
 ويملك ما سوى ذلك من الرضاخ من ذوى قرابته والاشاعرة قال  
 القرابة الجزاءية بالاجماع المركب ومنها قول ابن جعفر الاول في رجل  
 يبيع من ماله فله ان يبيع من الرضاخ وجهه وظاهر الرضاخه ومنها ما هو معتقدا  
 عن الصادق في رجل يملك دارا يبيع هل يبيع له ان يبيعه او يبيع  
 قال لا يبيع له يبيع ولا يبيعه عنده وهو مولا واحده في الدين شيئا  
 لها تثنائي مع صفة الرعية بل ينبغي ذلك في كل من لم يفسد كالا علم  
 والصلاخ او صدق صدقة او احسان او تحنونة او غيرهما من الصفات

الجارية الموصلة عند صاحب الثبوت وتلك المدة كل احد فيها او  
 بعد الاصل والعمومات **عند** المودين علوا وسفلا وهما **الاول**  
 والاعيان **والثاني** جديا وحيث وهكذا **والاول** ذكرنا واننا وان **والثاني**  
 كأول الاولاد **الثالث** للاجماع على جعله مقصداً ينبغي خلاف  
 ولعله ان يجرى الى ان الصا حقه في المنة ما تملك من غيرها  
 قال كل احد الاصل ابوها وابوها وابوها وبناتها وبناتها وبناتها  
 بقية الزوجية يعني اذا ملكها استعمل الزوجية اجماعاً كما في جميع الفوائد  
 والى ان يبقوا لخدمه كالزوج والم والم والم وان حرم تكاثر الاولاد عليه  
 وفي المودين من **الرابع** زوجه قد عرفت وجهه **والثاني** لما تملكه  
 من له يجرى منه ما يجزى بالثبوت ويثبت التنبه على امور **الاول** اعلم  
 ان توابه على التنبه كالسب الصحيح الشرعي لعدم الادلة بخلاف قرابة  
 الزنا للاصل وعدم اضراء الاولاد اليها وفاء للزوج وعجزها  
 ولما صدق الاسم لغيره وعجزها من الاب والجد قطعاً الا انه ينفى شرها  
 لان احكام الشرع يتبع الشرع فيما دون التنبه بقية وان لم يجرى  
 بعض الاحكام فيما كسبه جواز العمل اجماعاً **الثاني** ان الصبي الصغير  
 كالرجل والمزنة ام لا بعض المطلق المصنف كثره فخلق حكمه على الرجل  
 والمزنة وعليه لا ينفى على الصبي والصبيته او ملكه الا ان ينفى  
 مضاف الى ان الاصل عدم عروجه بسبب التنبه واصالة الملك **والثاني**  
 ودعوى ان حكم الوصي شامل وعجزه مدخوله بلصا له مدعوه ومن  
 سبب التنبه وقصده فلو لم يوجد بان ذلك عجزهم ومعهما سبب  
 التنبه امر جدي ينفى عن الملكية وهي محضه جرمها في الاصل فيجب  
 والاحكام الوصية وانها مداهبا بها فهي وصية ينفى وعجزه ينفى  
 على التكليف والتحقق ان ظاهر النص في الفناوي وكون ذلك خطأ  
 وضعياً غير محقق بالكلية كما هو صاها لايها في حضور السبب والرضا  
 يستفاد منه العلية حيث قال في محله الوصية المقتضية ما يجزى من

النفق

من السبب فانه عجزه عن الصانع عجزاً يخفف الحق حكمه بالحقا كانا  
 لو عجزه كما عليه اطلاق الاحكام مضافاً الى اجماع عليه في الجواهر  
 عن نصه **الثاني** ان التنبه المشكوك لوجوب المنة اذا كانت ما تملكه  
 من التملك في الذكورية التي هي سبب التنبه عجزاً للمودين فيوجب التملك  
 فيعجزهم وانفسد باصالة بقاء الملك ومن امكانها فضعفون لبيان  
 على التنبه وكذا الاشكال لو كانت مملوكة من التملك في الانثوية  
 التي هي سبب الاصل فاعل الرجل فيوجب التملك فضعفها والاصل فيها  
 الملكية ومن امكانها فضعفوا والتحقق الى انه في الاول بالانثوي في  
 الثانية بالذكورية كما بالاصل فيها **الرابع** لا فرق في الحكم المذكور بين الملك  
 الفهري كالمستقل بالارث والاختيار كالمستقل بالبيع ففهم لعموم  
 الاول كما صرح به عجزه من الطائفة **الثاني** انه لا فرق في الاصل  
 بالملك بين كل المملوك وبعضه من غير تقويم اليان او كان قهراني غير  
 ام الولد وفيه خلافاً واختياراً وصحاً او ما لو كان موصراً فيه خلاف  
 قال التنبه يقوم عليه وكيف كان **الثاني** اصل الزوجية **الثاني** ان  
 او روي او غيرها **الثاني** الملك كما هو مقتضى العمومات فلا يمنع فقه  
 عقداً الزوجية من التملك المقتضى لخص الملك ولم **الثاني** المنفعة له  
 فلا يجتمع معه بل مبطل بخلافه على الظاهر الصريح في بعض الكتب  
 في ذلك فموضع وفاق موبيا بالاجماع وفي جميع الفوائد ان ملكها  
 تبطل الزوجية اجماعاً وهو لا يضاف الاصح عجزه من نفس وصح من  
 سنان وصح من سنان وموثر ابن حار وعجزها من الاختيار والا ان موثر  
 ملك الزوجية التملك اجماعاً فلا ينفصل بينهما هذا والاختصاص الفوائد  
 عدم البطلان بخلاف اجماعاً عجزاً فممكن بقاء الزوجية والمملوك يجمع  
 التملك لعدم تأثير سبب الملك في سبب البضع وهو ان كان المالك  
 الزوجية واضحاً او لا مدخلية للملك في ذلك وان كان المالك الزوجية  
 ايضا اذا ما منع من فقه عقد الزوجية بل ان اثره لا يكون الملك اثره الا



لحسادة وجود المانع وهو الزوجية اذ جعلنا العلى الزوجية مؤثرا  
واما اذا جعلنا لها مخرقات لا تخرقها كما هو المعروف في السنة الاحكام  
فلا مانع من اجتماعها في الشاير لو لم يكن كل منهما لازما في نفس الآخر ولا  
تخصصا للمانع بين الواو من بعد الاتفاق على العمل في جميعه الى الزوجية  
ان كان والا فلا يجازى غير ذلك ما يفيض عن الصواب مع ان في المقام لا مانع  
بين الاحكام واما عدد القسم فلهو كما من حيث الملك على منعه وقضاء  
الملكية له لا انقصانها عدده فلا ياتى بقرينة من حيث الزوجية كما لا يخفى  
على من لم يدق في صيغة نعم يقع المانع بين حكمها في صورة ما تكتبه الزوجية  
فان من احكام الملوكة حرمة وطبقا كما ان حلية من احكام الزوجية لكن  
الرجوع لبقاء عقدة الزوجية موجود وهو الاستصحاب المقتضى لطولان  
اللاصق وبقاء السابقين ما ذكرنا فاما ما نراه من بعض الاجل من  
مشايخنا ايضا لبعض اصحابنا ان الحكم المذموم ثابت وان لم يكن الصحاح  
والاجماع الحقة معطلاة بان التخصيص في الابدان بين النبي في  
استباحة الوطى في طعم للشركة واخرى بانه يلزم من بقاء الزوجية  
اجتماع عليين على معلول واحد بان اختلاف الاسباب يقتضي تعلقا  
المسيات وبان احكام الملوكة نفا من احكام الزوجية كما في القسم  
وعز هذا والموقوف عليه خاصة او عام ما لك على المشهور ولكن  
لا يبطل به النكاح على المختار من ان الحكم المذموم على خلاف القواعد  
لظهور الاول الفاصلة المتقدمة في الملكية المفارقة التي يجوز البيع  
والشره فيها بل بما يدعي براهته صحيح ان قيس في ذلك ولا تكل على  
ما ذهبوا من ان الحكم على النكاح بعد وجود ما يبطل في وقتين  
اسباب الملك كما انه لا يمتنع عليه ايضا بين الدائم والمقطوع واما  
على المختار فنذكر يدعي ذلك لظهور لفظه الزوجية الواردة في نص  
المسئلة في الدائم كما ادعاء بعض الاصحاب في غير المقام من باب الوبا  
وياب ان المرفوع اذا تزوج في عرض مودة ولم ينفرد بطلان الزوجية

وعنه ان المقطوع المختار اذا تزوج لا المختار له انما اذا احتاج  
كما ان كان الاجل يصير زوجة عرفا وليثله النكاح صيدا ولا في كل  
بالفصل بين افراد قطع او ملك فزال الملك لفتح خيار وهو لم  
بعد الاطلاق قوله من يقول ان الفسخ رفع اثر العقد من اصله ولا يبطل النكاح  
في الفضول قبل الاجازة ولا يمنع غير الوطى سواء كانت ناطلة او كاشفة  
فان اصل العقد حصول الاجازة في ذلك وفيه بناء من بعض الاجل من  
العرف لا وجه له ولو اسلم العقد الكافر وهو في الفقه لا يبرأ  
على وجه من عدمه **ولما كان** ثم في معنى مفصلا لغير السيل وكذا فيما  
لوتبع في الاسلام وهو في يد كافر كما في كافر اذا اسلم اصاب يديه وكذا  
لو كان مسلما ثم كفر بالول **ويحكم** من الزوجية نفسها اذا كان مكلفا  
**ويشبه** على الاحرار وان كان الاقوى عدم كما مر في **باب** الحرمة  
ولا معلوم الانساب ولو شرعا الى ما يستلزمها وذلك لعدم افراد  
العقلاء مقتضا لعدم وجود الخلاف في الجواهر وخصوص صحيح  
عبد الله بن سنان واصله لحرمة الانا من الاقارب الذي يترتب له  
البنية بالنسبة اليه ودعوى توقفه على الحرمة مدفوعة بالنسبة  
الى نفسه **ولا يلحق** الى **زوج** من اقوان السابق الذي لم يذكر له  
ناو ولا يحتل الا وان اقام بنية على ما رجع اليه من دعوى الحرمة لتكذيبها  
اقوان السابق فلم يثبت جحيمها **ولو كان** **كافر** لانه اجزاء عن  
هلك لا تمليك ابتداء وكان الفرض لها اجبر على بيعه كما هو واضح  
ولو ذكرنا ما قيل في الحمل كان يقول كثر ارضي ان رقية احد الابوين  
تقتضى رقية الولد ولم اعلم بانها في احد ابوي حال الانفاذ او ان  
الفرق بذلك لا يستلزم ان يجعل نفس وفاء بين الناس ليكون له بذلك  
شأن وان كننا فافهم من عند الاخوار ومن غلبت ظالم الجبار ونحو  
ذلك امكن قول البنية كما صرح به جملة العزم اوله جملتها وارتقا  
معارضه الاقارب لها بذكر الاحتمال وفي المقام موزع كثير





في جواهره انه ايضا سواء تاريخي الصدور لجل مجبولا معا او  
 معلوما والاخر مجبولا لغرض الأصول من الطرفين في الصور  
 كلها فيبقى ظاهرا وكونه تمام ملك المشتري سيما على المعارض وفيه انه  
 قد فرق في محله ان اصله ناظر المجهول عن المعلوم لا معارض لها  
 ولوسم فتمنع الظهور لكن بوجوب عدم الدليل عليه من اصل ولا  
 من فاعده فيجوز الرجوع الى الفرض او القصة بينهما مع وفي  
 دعوى كل منهما اللزم الا ان يكون دليله ما ذكره في باب اللفظ  
 من الحكم بالملك بما يوجد في الصدور اذا لم يكن عليه بدعي  
 وبما يوجد في ان وجود ذلك وان لم يكن صاحب الدار والصدور  
 عالما ان يبيع من يملكه العلامة في الوياض وان علم انه ليس له  
 وان كان فيه ما فيه فانه يمكن ان يبقا هنا بعد ان صادروا  
 ملكا يملكه لا يوجد من انما يبقا اصله ما يعلم بغيره والموصى في  
 الجمل العرف واعلم تخفى بالكون علمه مما بعد ها وفي تخفيم  
 بانقضاء الخطية فانه لم يمانه الاخر في بيع الجماع الى اصل سواء  
 كان يبيع على نحو الخطية او الشطية وكما في مفسودين بالذات  
 او احداهما بالذات والاخر بالعرض جملا او املا وجهها لجل  
 ذكره في الوثنية وواحدة وتعددة وغيره في قصة في القصة  
 للجماع الحكمي في بعض الاجل ومقتضا العادة بذلك واستمرار  
 السيرة فاقا في الوضعية من التقليل لذلك يكون الجمل ابا ان  
 ارادوا التبع العرفية فقد عرفت ما فيها مع انه لم يبق هي اليها  
 في صدق المسئلة وان ارادوا التبع العرفية فقد عرفت ما فيها  
 مع انهم يذهب اليها في صدق المسئلة وان ارادوا التبع العرفية  
 والعرفية كما هو الظاهر في حقهم للمعروف انما اخرج لان في  
 في البيان المقتضى للرجوع بين ان يقول بعتك الدابة بكذا وجعلها  
 لك او بعتك الدابة وعلمها بكذا وبين ان شرطه والبيان بالخط

الشرط نعم تدعي ان الايمان لم يظلمه من الرجل ووجهه لجل  
 فاد ان شرطه ملكه على تقدير وجوده لا متناع اذ لا في البيع  
 بتعاضد عدم العلم بوجوده والظاهر انه لو شرط ذلك لم يكن له  
 له الترخيص لو عين عدمه ولو شرطه بان شرطه لا يفسد الا من غير  
 ضلته قبل البيع او بعده في زمان الحيا **ووجه** ان على البائع **بعتك الدابة**  
 بنسبة لان الجمل ثمنه الدابة حال الاجتهاد وجبته فان من ينقص  
 فيها ايضا كما لبب مضمون على البائع موجب للارش **طريق** فان  
**ان تقوم الامنة حاشا** ويجوز ان لا يردج بعتك الدابة **من**  
 هذا ظاهرا ان الصواب بتعديل الحاشا باليمين لعل من غير اعتبار  
 صفته الاجتهاد كما هو الواقع لاختلاف القيمة باختلاف بيتا  
 هذا كلفه الشرط لما لم يشترط المبيع فاجتفت قوم حاشا  
 ويجوز ان لا يملكه الجمل في القوم كما لا يخفى **بجو** **ابا** **بعتك الدابة**  
 مطلقا ما كولا الخ اوعز من بوا كان او غير سواء لم يردجها او ادا  
 وذيح او بدلا عنه **مشاعا** ان اعين على وجه يعلم نسيته الى الجمل **ك**  
**والبيع** وهو الاصل والعمومات الباسطة عن المعارض  
 الى السيرة السيرة والاجماع على الظاهر المصريح به في كلام جملة  
 من الاجحاب ودعوى الجفر بعد جواز بعض المشاع في المذبة  
 كما وقت من بعض الاجل من مشايخ مشايخنا معلا بعد ارتفاع  
 الغرض قبل الوزن لوجه لها بعد ما عرفت فيما بعد وصوح النسخ  
 من اعتبار الوزن في السيرة التجارية في امثال زماننا ولو  
 اطلقوا لكونه نسبة ولم يثبت بالاشاعة انصرف اختلافها  
 مضانا الى العمل قبل المسلم على الصفة هذا اذا كانت النسبة معلومة  
 فلو لم يعلم النسبة كالميزان والقياس والسطر لم ينع بعد اليها له  
 وما ورد في عمل الجفر على الشرا والسبع والنسبة على الميزان والقياس  
 السدس فمضود على بوجه وهو الوجهة دون غيره او اما البناء

للجزء المعتبر كاليد والرجل أو النصف الذي على الرأس أو على البطن  
 فلهذا لا يظهر أكثر من صريح البهنة لبطان في جميع الصور المرفوعة  
 في الشارع وفيه من شأنه أن لا يكون في الشئ اجتمعا لهما العروا  
 بالهبة على الأخص وهو ما إذا لم يرد ذلك وادبائه للترك  
 وهو لا يتناقض الشواهد والحق هذه وهو يحقق الجمال  
 في الصور المرفوعة على منوعة في أكثر الأجزاء ولذا صرح استثنائه  
 مع أنه في معنى البيع ومن هنا يحمل الإجماع الحكم لتأمل الصور  
 المتضمنة مطلقا على الصور الخاصة المرفوعة كان في قول الشهيد  
 في حقه وجماعه من مذهبنا الإجماع بالهبة في بيع المذبح أو  
 ما يرد ذلك ما يؤيد العمل المرفوع أيضا في قولنا بالتساقط  
 في الصور المرفوعة خاصة بعباد استثناء والهبة في البقية كل  
 لا تحلوه في قولنا إلا في رواية السكوني وهو المروي عن  
 العيون أن البايع يكون شريكا بنفسه في بناء وصنائه فلو  
 قوم الشاهد بغيره بغيره وبدون المشتري لعمدة كان البايع شريكا  
 بالعمدة في تحقيق النهاية وقد وطأ ولا ريب في ضعفه لقصور  
 سند الرواية أو لعدم معادتها للقواعد ثابتا ونحوها لثبوتها للأستاذ  
 ثالثا فإن الشريعة بالنسبة للزمام بغير ما وقع عليه الزام جدا لا أنها  
 هنا أطرافها أو عملها على الرضى بالشركة بالنسبة بعد الغيب أو عملها  
 لحيوان المارد في بيعه وبذلك البايع أو المشتري بغيره فعدم المذبح فانه  
 ليس له الشريك في الحيوان بعد اذ يضمن الرأس وهو ما ليس له الزيادة  
 في قيمة الحيوان بالبناء فإن الزيادة المرفوعة على مال الرأس والحيوان  
 حقيقة لحيوان وبعدها ثمة لهما فما حصل من الإجماع ملك لهما فلا يخالف  
 للمواعيد في هذه الشركة من عدة تبعه العقود المتصور وفسطاط  
 الناس على أموالهم وأنه لا يملك من الأبطال نفسه وأنه لا يجوز لكل  
 المال بالباطل إلا أن تكون في حق من جاز على أن يبيع من غير ذلك

كذا

الإمامية كونه مخالفا للمواعيد الشرعية وفصل عليه إجماع العروة  
 لعدم العقود ونوعا وغيره الشروط وانقضاء المرفوعة في بناء  
 ذكرنا في وجه الحكم بالهبة في قوله **ولا يباع واستثناء البايع الرأس والجلد**  
 أو لهما **ح** كما بان وجه حكمه في بالشركة بقوله **ويكون شريكا مع**  
 المشتري **بغيره** قيمة ثبته على رواية **الكثير** في حصول البهنة للمشتري بغيره  
 ونحوه لزم المرض والسمن أو الزيادة في القيمة أو المكوّن باع في البيع  
 أو الحظ أو غيرهما فلهذا صرح استثنائه إجماعا على العروا وهي الماعودية  
 حد الرأس والجلد ونحوه في الزيادة والبيع ونحوها للجلد وأعدم مما يتساقط  
 عرفا بحيث لا يمتنع به وصول البهنة لما ذكر من الأصل في الحكم بالشركة  
 للتصرف للأصل بالبقية لأن الرواية عند الشيخ معمولة بغيره البهنة  
 وعن كثير من أصحابنا الأجله بل بعد من لا يدل إلا بالادلة القطعية فلهذا  
 الرواية مجزئة وإن كانت قد ضاعفها ضعيفه ولعله في ذلك كلام الشهيد  
 في كتابه قالوا في شرح الرأس والجلد المرفوع بالهبة فان ذلك  
 كان للبايع شريكا بنسبة القيمة أو بغيره ليعمل على ما ذكرنا بل يمكن  
 أن يكون هذا هو المراد من كلام المشتري بذلك بغيره ما ذكره بعضهم  
 من أنه ما استند عليه إجماع الإمامية والإيمان أن يرد من مذهب سواء  
 كان الفصد الذي يبيع أو لا فلا إجماع قطعا بل يمكن القول بذلك لجلد  
 في الجواهر يمكن دعوى ضرر في الشريعة على خلافها هو أو مع ذلك  
 من العقود المملكة كالبيع ونحوه فضلا عن البيع فليس ما ذكرنا أن  
 الأقوال أربعة فليس من حكم بالهبة بمقتضى نظام العقد وتلك  
 غير الرأس والجلد فيكونان شريكين في تمامه وبين من حكم بالهبة  
 في المذبح والبطان في غيره كما في المواعيد لا ارتفاع العروا لهما  
 فيدخل في العروا دون غيره وبين من حكم بالهبة في المذبح  
 وما يرد ذلك دون غيره كما في ذلك ونحوه حال في الأقوال  
 ما عرفت ويؤكد المعتمد ذلك الحكم بغيره بقوله **وكذا الرأس والجلد**





وجعل اليه والا فلا لا متبرع في اداء دين صاحبه وقد تفرغ وان صبر باذا  
 دين غيره لم يرجع بذلك اليه **ولو ائت** ما اشترى على الوجه المذكور في  
 اذا كان من المشتري **كان يمينه** ان يكون مشتركا بينه او كان له الرجوع على **الكا**  
**ما اقتضيه** باذنه الظاهر في اداء الدفع عنه والرجوع به عليه  
 فهو كالوكيل عنه في الفرض وهذا لا كلام فيه اما البحث في الدفع عنه  
 الامر بالشرع على الشركة والظاهر عدم الرجوع اذا لم يكن قريباً يقتضي  
 الدفع عنه كالشركة من مكان بعيد لا يدفع المبيع حتى يدفع الثمن فيها  
 لا بد من اذنين فثبت الامر الاذن في الشراء والامتنع الشركة في  
 ظاهر الا ان يقال ان الاذن في شراء ما لم يملكه الا بعد الثمن فما حصل  
 الاذن في الاداء الثمن وجهان بل تخلان ظاهر الاكثر لعدم وهو الاذن  
 لانتفاء المكالات لغيره وعرفا ولو انما اذن الاذن او لم يرد عليه  
 ان الاذن بالشراء على الشركة غير ذلك على الاذن بالقبض يمانية  
 التزاما الا ان يكون قريباً فلو تلف بعد قبضه بدون اذنه لم يكن  
 بينهما وهذا **ولو قال** لم اشترى او اشترى بالشرع **فانما اجبا** **وكان**  
**عليه الرجوع فيه** **زود** يتشاء من عدم عليه البيع والتجارة من خاص  
 ووجوب الوفاء بالعقد والشروط والاجماع على السيد في الانصاف  
 ومن انما خالف لما دل على تسمية الرجوع في الشراء لو اسلم باليكون  
 لشدة التي يخالفها يكون مخالفاً للتي يخالفها يكون مخالفاً للكتاب  
 ايضا وفي المسالك كونه مخالفاً للمذهب وعن الغيبة الاجماع **والله**  
**الحق** ان الظاهر في تسليم البطل ذهب اليه جماعة من اساطين الفقه  
 كالأول وهو محجة وفيه ثلث ابا الحسن عن رجل شارك  
 اخي في جارية له فقال له ان ينجبنا فلك نصف الرجوع وان وضعنا  
 فليس عليك شيء فقال لا اريد ينجبنا باسا اذا طابت فخرجت  
 الجارية وجنبا في الرجوع عن الصادق في رجل شارك رجلا في جارية  
 له فقال له ان ينجب فلك نصفه وان وضعت فليس عليك شيء فقال

لا بأس بذلك اذا كانت الجارية للقابل وعن الصادق في رجل شارك  
 حاكم في الشئ في ان ينجبنا فلك نصفه ولا متبرع منه خالف لاصول  
 المذهب لان الشراء على رجلين والاصول بغير خلاف فاذن شرط  
 على الآخر كان خالف الكتاب والسنة ودوره في الدوس بانه لا يتم  
 تبعه المال لطلون الشركة بل للشركة المطالبة ومن خالف في الاخر  
 مقتضى حكم المعتبر الجارية من العيصان ضرور عدم كون الشئ  
 خصوصاً للرجوع بل هو مشترك في المقتضى العموم وفيه خلافا  
 في الشئ من الاجماع على عدم اطراد الحكم في هذه الصور فثبت  
 الامور بالمثل ذلك الذي لم يعلم شرعية في نفسه ككون الشرط  
 ملوماً او الاجماع معارض بثلثه وشران غير صحيح مع انه موقوف  
 للجارية وكون الشراء هو المال وحده لا للبيعه منها الحكم في البيعة  
 معطى على طيب النفس بعد ظهور الشراء كونه من باب الامانة في  
 الناس مسلطون على اموالهم فاذا ترك ما لا يرضى عليه واجبات  
 واما لزوم الشرط فلا دلالة له عليه وذلك لان الشئ موقوف  
 ولعل ان ذلك معقول من المالك وعينه ليساعد على البيع او يوقف  
 لانها شركة بعينة فغير قابلين لتخصيص واحد لغيره بمضاف  
 الى اصل عدم التلف والانتفاء مع هذا الشرط او من شرط عليه  
 الشراء دون الرجوع او شرط عليه ان لا يكون له الرجوع ولا عليه خسران  
 وعلى هذا الشرط هل ينفذ العقد ولا يجهان بل يقران سببا في الحقيقة **فثبت**  
**النظر في صحة المالك** **وكانت** **الشركة** **على الوفاء** **اذا اراد**  
 بلا خلاف في ذلك بل عليه الاجماع في خيار الرجعة وهو كالمعروف  
 مثل رواية ابو بصير عن الصادق عن ابي عبد الله في رجل شارك  
 لا بأس بان ينجب الجارية او ينجبها ما لم ينجبها ما ينجبها في النظر اليه  
 ودروا فيجب برهاني قال قلت لابي عبد الله ع اني ارضى من جارية  
 المدينة فامدبت فقال اما ان يولد الشراء فليس به بأس ودولة



عمري فحارث وقرب الاستاذ عن الحسن بن طريف وضعت الاشياء  
مجبور على الاحباب وفي بعضها دلالة على ما في الذكر من جواز  
النظر في العادة العرف والافتقار على ما في النية ان ترى لاصالة  
حرمة النظر والقدرا المتبر من الخروج عنها ذلك دون غيره **والقول**  
بان النظر ليس بقبيح الاذن من ذلك معتمد فيكون ذلك مدحوق يمنع  
افادته ذلك اولا ومنع فتويع الاذن ذلك ثانيا لعدم كون النظر  
تصرفا في ملك الغير وعدم كون الاذن تخليدا بحق لبوعنه الاذن فان التحليل  
اماعدا وملك يمين وكلاهما مقتضيان لجواز النظر حتى الى  
العون والوطن من دون خصوصية لبعض دون بعض كاهو المرفوع  
في كلام العلامة في كراهة واسقاط حياء والجواز بالنظر كافي بعض  
الروايات فليس من جنسية النصف بل من جنسية الحديث ومن هنا  
ظهر ضعف ما ذكره بعض المجتهد من القبح للحكم المرفوع والاصل في  
النظر ليس بالبيع بقبيح الاذن وفي الحاشي نظر المنة الملوكة اذا اودعت  
شرائه بالرجل المريد شراء الامنة وجعل الاصول خلافه ولا فرق في  
جواز النظر بين الاصل والوكيل في الشراء والعقول على اشكال  
وفي جواز تركه المشرى بالنظر خاصة وجهان اخر هما **العدو** **وجيب**  
**المنشئ** **ملوك** **كان** **يطلبهم** **غنة** **لا** **كرواية** **وذا** **قال** **كنت** **جالسا** **عند**  
**ابو عبد الله** **ع** **اذ** **دخل** **عليه** **وجلس** **ومعه** **ابن** **قال** **ابو عبد الله** **ع** **ما**  
**تجاء** **ابنت** **قال** **الفتيس** **فقال** **ابو عبد الله** **ع** **ما** **تجاء** **ابنت** **قال** **الفتيس**  
**قال** **ابو عبد الله** **ع** **لا** **تشرى** **ولا** **تبيع** **فاد** **الشرية** **واسا** **فلا** **تشرى**  
**ثمة** **في** **كفة** **الميزان** **فما** **نزل** **سوى** **ثمة** **في** **كفة** **الميزان** **فما** **نزل** **فاد**  
**فاد** **الشرية** **واسا** **فما** **نزل** **سوى** **ثمة** **في** **كفة** **الميزان** **فما** **نزل** **فاد**  
**عنه** **باربعة** **دراهم** **والمراهم** **الشرعية** **كل** **واحد** **سبعة** **دنانير**  
**و** **منه** **بان** **استجاب** **ان** **يطعم** **غياث** **الملك** **وان** **تقتل** **الخصا** **والمضمر**  
**اول** **واطلا** **لها** **تتم** **الملك** **والمملوك** **والصغير** **والكبير** **ومور** **وها**

الشر

الشراء وجعلهم هبة ولا يملك من الصلح والمبة وهو جيب  
وانظر ان ما ذكرنا لك ولا يثبت لو كيلة والاولى ترك النية  
بانها الاية والاصبا عليهم السلام تحرف الاية بالاسوة  
**ويكون** **على** **من** **ولدت** **بالزنا** **ابا** **واما** **ابا** **واحد** **ها** **في** **وجه** **قريب**  
**بالملك** **والعذر** **للقصود** **والضمان** **وخواتم** **الحياة** **والجوار** **وغير**  
اشد منها في العقد كما هي يفتقر بيبه الا ان ههنا اشكال وهو ان  
الوطء في العقد يوجب في بعض الاحيان فكيف بالكرامة المضادة  
مع الوجوب ويمكن دفعه بان المراد من الوطء النكاح وفيه انه  
خلاف ظاهر كلامهم والروايات ايصم نعم تدبر مع ذلك بالنظر  
الكرامة وما لا يجيب عليه من الاحباب خاصة الا ان اشكال لشرع العمل  
المزبور والاحباب والوطء الواجب ايصم كما لا يخفى فالا ان يقال  
ان الكرامة ثابتة في مطلق الوطء الى اطلاق الواجب منه مشروطا  
بامكان تركه شرعا كما ان يرضى بالصلح ونحوه وعن هذا لا يمكن تميم  
مستند الا ان ولد الزنا كافر والكافر يخرج من كرامة مطلقا **والله**  
**مؤمنان** **ونفس** **الحرة** **والكرامة** **يطلب** **المسلم** **لرب** **مضمر**  
**النساء** **عليه** **وقعدان** **فضل** **فلا** **يطلب** **الزنا** **ها** **ان** **ترك**  
**الاشياء** **او** **غير** **او** **غير** **ذلك** **من** **رواية** **وترا** **نظر** **كرامة**  
**ان** **عنه** **الملك** **ثمة** **في** **كفة** **الميزان** **فما** **نزل** **سوى** **ثمة** **في** **كفة** **الميزان** **فما** **نزل** **فاد**  
**مطم** **تشرى** **للا** **للمصر** **على** **المسارعة** **من** **وضع** **الشرى** **في** **كفة** **الميزان**  
**وفي** **نه** **ان** **يجز** **في** **الفتدين** **الا** **بالكف** **للملك** **ان** **في** **را** **اح** **هذا** **الشر**  
**وهو** **بالملك** **الامنة** **والعبد** **فما** **او** **مدر** **او** **مكاتب** **لا** **يملك**  
**عينا** **ولا** **منفعة** **مستفرا** **لا** **منزلة** **الاشياء** **او** **فما** **عند** **الشرع**  
**وقال** **الشر** **ان** **العبد** **عند** **الا** **يملك** **شيئا** **لقوله** **ثم** **عبد** **املاك**  
**لا** **يقتدر** **على** **شيء** **وعنه** **ان** **ان** **وان** **ملك** **مولا** **لا** **يملك** **عند** **او**  
**ظاهر** **الاجماع** **عليه** **كما** **هو** **دعواه** **صريح** **الشيخ** **وعنه** **العلامة**

ولشعاره الموضع وكل من هذه الاجزاء ان يحتمل مستغلا كما  
الشرقية فان وصف العبد بانه لا يتقدم على شئ غير الله  
به عليه حيث ان العبد هنا كما شفه هو معنى موصوفها بصفات  
له في الصدق بغير شئ المقام ودلالة السيات وان كان الاصل في ان  
ان يكون مختصا بل من انفسه الخصيص لا يتو للملوكة بخصوية  
لعدم انفكاك العبودية من الملوكة وان كان فيه ان العبد قد  
تدبعت في عباد الله الانانية ان الغالب فيه الاستعلاء مع المشا  
والشبهة الابدية بكونه في سبيل الحق فيمضي الصدق له على الملك  
الحاصل بواسطة الاسباب الملكية القهرية بعدم القول بالفصل  
بين الطائفة من هذه الهيئة ودعوى ان العبد بكونه مثبته لا ينفك  
العموم حتى ثبت الحكم في كل عبد مدفوعة بان توصيفه بالملوكة  
التي هي ثابته ليس العبد بشئ بالاطلاق والشئ العلة في جميع افراد  
كما ان دعوى انشا في الحج في الضيق من الابدية بغيره قوله ومن رتبنا  
الابدية منوعة ايتم ان لم يفلح يكونا مشددة للعدم على ان الافضاء  
الذي ادخل في ضرب المتكلمين واخرى باوادة الرجاء على علة  
مضافا الى الاستناد اليها في الاشياء الواردة في نفسه من التكا  
والطلاني الفاضل بالعموم اشامل نحو الملك وغيره وان كان يجب  
توحيدها بما اذا كان منزها عن اسم المولى لما تفرقه في باب التكا  
من ان المشهور كما قيل كون طلائعها بيده ودعوى صراحها  
في ارادة عدم الفدية مدون الاذن ليس بشئ جليا كما لا يخفى على  
المائل منها كدعوى دلاله الابدية ذلك في نفسه ما حصر ما بعد  
تسليم كون التذكرة في سبيل التي ينفك العموم وما يدل على ربه الملك  
قوله تعجل لكم ما تملكون ما كان من ثكرا هيا وذكرا فان المراد  
توحيدها في جنس الوعد لا في شخصه اذ لا فرق بين العبد والملك  
والاخبار منها ما ورد من ان العبد وماله لبيده وهو كونه كسحا

فليس

فليس عن اوجه فترجى قال الملوكة ما دام عبادا لله فعلا لا هله  
والمنفعة فيه بان العلم في هذه وان كان ظاهر في الملكية الا  
ان اضافة المالا الى العبد ظاهر ايضا في الملكية والاختصاص له  
وحيث لم يجتمع وجب المصير الى التاويل في احدهما بخلاف الترجيح  
وهو ارادة جواز الضرب على معنى ان ما يجوز للعبد الضرب فيلحق  
ملك لاهله او ماله ملك للعبد بجواز الضرب لمواليه فيه حيث  
لا مرجح وجب التوقف وبجرح الرواية عن شئ مدخلة اكلها  
مقاد الاضافة هو انساب النصاب بالخاص اليه فيه فانصه  
والمسافة من اضافة اسم المعنى هو انساب اليه في خصوص وصفه  
العتراق وابن هذا من الاختصاص لا في ان الاضافة في قوله  
عمره او مطلوب زيد ونحوها لا ينفك الاختصاص اصلا كيف ولو  
كل قول الله في وصا لى ونحوها والاعلى عدم كونه رقم ربا  
وصا لى العبد وهو ظاهر البطلان وفيه انها ان لم ينفك الاختصاص  
بحسب الوضع فيعبد بحسب الانساب فطعا فان انساب المال  
الى العبد يمنع عن انساب الميزة كما في ملوك زيد ومكروب عمر  
فانه يمكن ان يكون جميع ذلك الشئ ملوكا او مكروبا بالخصيص  
فانما بما ذكره من العلامة في الرياض من وجود المرح فان اقر  
على صرف الترجيح الى اضافة المالا الى العبد قائمه لعطفها له  
على نفسه الملوكة للسيد المنفصل لان يكون مفاد اللام هو الملك و  
استعمالها هنا في غير من استعمال المشترك في معنيين او في حقيقة  
وجاهة وهو مرعب عنه الا ان يقال يمنع ارادة المعنى الحقيقي بانه  
للتوقيف العبد ايتم بالمسلم بكونه بالنسبة اليها في نفس الامر وان  
هذا من ارادة ذلك من نفس المنطق لجواز ارادة عموم الجان القائل  
للملك وجواز الضرب منه كالانفاق الذي يستعمل فيه كثيرا  
في الاشكال بما له من انه لا مرجح لاحد التجوزين على الاخر



يدفع ذلك بان النادر في نفسه له اول من النادر في لاهله  
 لظهور الاول في الملكية باعتبار ظهور الاضافة في كونها لاهله  
 وصورة الثاني فيها وان كان فيه ان كلمة ما في ما له كما يحفل ان يكون  
 جزءا طبعيا قد ان يكون موصولا ومما يضاف هذا الموضع ايضا الا ان  
 الاضافات رجحان النادر فيها انهم لردوان التعليل في لاهله لئلا يكون  
 كلمة لاهله مع ان الظاهر ان جزء كلمة وتوابع الكلام المشهور في لاهله  
 ان العبد وما في يده كان موصولا لان ظهورها في الموصولي  
 الصريحة في كلمة لاهله في الملكية اوضحا لها الوصل مدعوع بالقرينة الصريحة  
 المتروكة في النافذة في انشاء الملكية العينية الشرعية في ان الملك  
 للعزوي والعزوي من الشرع ولذا قيل في العمل بها ان ملكه عزوي في  
 وليس بملك شرعا وكان الاموال التي يكتسبها المولى العزوي في  
 فاهل ملكه لاهله عزوي وليست ملكا لاهله لوارثه شرعا فظهر ان  
 المولى يبيع اشياء الحكم يكون ذلك العبد عزوي ملكا للمولى شرعا وما  
 ذكره في لاهله لاهله النادر في لاهله عزوي فاهل لاهله عزوي في لاهله  
 الاضافة لاهله بكنانية او في ملائمة في الاضافة في ان اضافة المال  
 الى العبد بعيد ان المال له عزوي لاهله وقد عرفت انه لم يمتد  
 له شرعا ومنها ما يستبعد من النصوص الفاضلة بان ما يملك العبد  
 للمبايع معكم كما في اكثرها اجمع في لاهله الان في لاهله لاهله وقد عرفت  
 في لاهله العلامة العزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 حرمانه من الارث وانما له بعد موته لاهله بعد موته لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 والنصوص على عدم اختصاص اليد بذلك اذ لا يوارث من لاهله عزوي  
 العبد فاهل يكتسب من ملك في لاهله الملك وانما اكتب في لاهله عزوي  
 لاهله عزوي لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 لاهله عزوي لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 لاهله عزوي لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي

لذلك سوى عدم قابلية الملك العزوي في ذلك ما يقع عليه التبع  
 لظنه من الاجراء هنا فاهل النادر في لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 الملك في المخرج هو ملكه وهو يملك كيف يكون ما كان من ملكه  
 لعزوي عزوي ما كونه نفسه ولاستلزامه ان يكون ما كان لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 الاحوال وايضا ما كونه العبد من لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 وايضا استقراء الاحكام الثانية للبلو كالحكم بعد صحة الوصية  
 له عدم وجوب الزكوة والحنس والنجس ونفقة الفقير عليه وبان  
 جنانية العبد متعلق برقته دون حاله وان العبد اذا اصاب شيئا في  
 محرم فهو موكلة ان اذن له في بيع العبد في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 في اجواب العبد والحديث الذي لا يلزم لعدم الملك وقا احدى  
 العلامة العزوي في الصابح فان النادر في مجموع تلك الاحكام  
 والنظر اليها باسرها فاضطررنا على اننا على اننا لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 وان نظرق المنع المذكور لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
**ملك فاضل الصوري** عليه معنى المفعول والمراد بهما ما يورث  
 العبد السيد من الخارج المتد عليه وهو **الرجحان** وملك **الرجحان**  
 خاصة اومع فاضل الصوري **عليه** في لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 وعن الشيخ في به في لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 يزيد وقا **الرجحان** في لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 درهم او اقل او اكثر فيقول لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 الفاضلة للملك عامة والخاص مقدم وهو حسن مع المكافاة لكنها  
 مغفورة في عدم ملاحظة احتساب العورات الثانية بالشر في العظمة  
 وعزوها من الرجحان العديدة المتكاثرة مع ان اعتبار به في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 واحدة للدلالة على ملك فاضل الصوري او ارض **الرجحان** في لاهله عزوي في لاهله عزوي  
 كما لا يخفى على من تأملها ومع ذلك كلمة مال الفهم الى القول بالملك  
 مطلق حيث قال **الرجحان** ملك مطلقا **الرجحان** عليه بالرجحان **الرجحان**



**المولى كائن** وذهب اليه الفقهاء الاسناد في الجواهر وجماعهم  
 الاحتجاب وذلك لان ما لا يحصل حصول الملك يتحقق اسبابه التي  
 للملك المورث من جهة الوارث والصبي والمولى وغير ذلك وظاهر ان  
 الاموال اليهم وخصصهم بالحق في قوله نعم ان يكونوا اقرب من غيرهم  
 فحصله وبصرف السلطة لهم على التنازع والتحليل وان كان باذن المولى  
 وظواهر بعض الروايات كقول ابي الحسن ثم في دليل في المورث ان  
 واما ان لا يبدى بل يخرجه قبل المال بل يقول له اياك وانما هو بصر  
 المالك ولعل وجه الدلالة على ان يخرجه من غيرهم انه في حق تقديمه  
 لانه اذا قدم المهر فلا تسلط للمالك على اخذها الى العبد حتى يصير  
 خزايا كان لو قدم الاخذ بها على عمل الجماعة المحكي عن العلامة على  
 اخذها للمولى الما من العبد ومن قول الصادق عليه السلام في المولى  
 اني قلت لولائي يعني ليعلمانه ودهم وانا اعطيت بلفظه درهم ان كان  
 يوم لم يشرط لك مال فقلت ان يشرطه وان لم يكن لك يومئذ ما في المجلس  
 عليك شيء وما مضى من حق الوارثين السيد وعبدك كالولد والوالد  
 الظاهر في ثبوت الملك لم يشرطه واما التصريح بالدلالة على ان مال المولى  
 اذا بيع او اهدى او عاتق فظاهر ان المراد هو بقاء سلطته بما يبيع  
 عليه النبي يثبت على المال حال العبودية ولا دليل على ذلك والظاهر  
 الملك قوله انما باع نفسه ولم يبيع حاله خلافاً وهو ما اجماع على  
 انتقال الملك المولى ممنوعة اشد المنع ولو سلمت ثبت المطلوب  
 اقتضاء الاستقلال كون المال ملك للعبد حتى يتغير انتقاله بغير المسلمين  
 ومن النصوص بقاء السلطنة التي كانت للمولى قبل البيع والعقود  
 الموت فلا يبعد التزام كون الوصي باقية على حكم مال العبد وان كان  
 سلطان التصرف للمولى ولا يبايعه سلطان المولى الثاني والعبد  
 نفسه بعد ثبوت حق المولى له ولا وجه لاشراكه معه ومن ذلك  
 يظهر ان عدم كون ذلك من الارث في حال الموت بل هي شيء ثابت

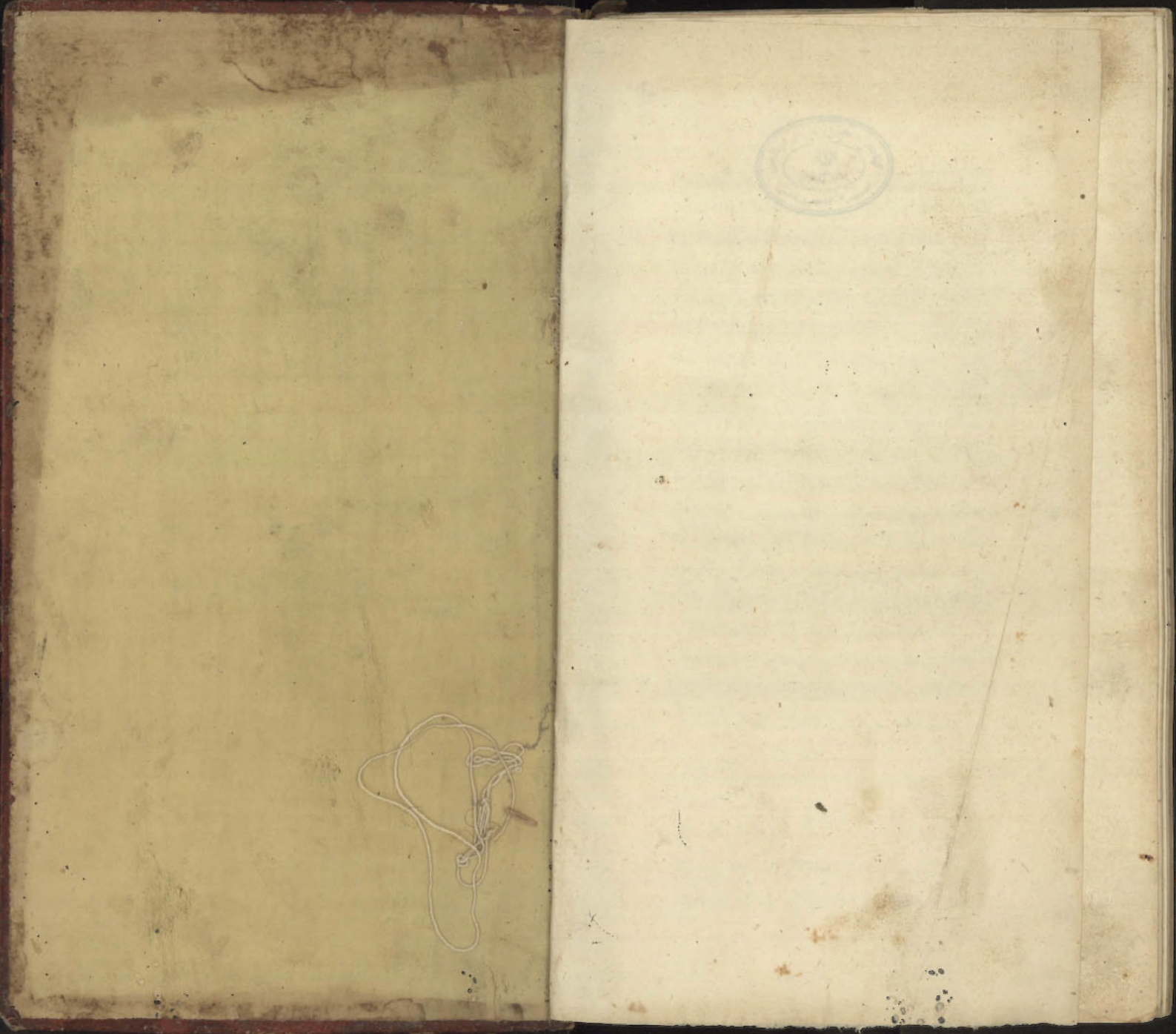
عليه

السيد حال الحرية وفي الكل نظر لمنع شمول العموم لغير المورث  
 للاكتفاء في الاضافة باذن ملائمة او بما لا ينافي ومنع توصف الحق  
 على ملك المالك بل يكفي حصول الكفاية وبعد العيش ولو بالبيع  
 من العبد ولو اراد يد بالتقريب ما يشهد الى الملك خاصة كما ذكره السيد  
 لم يكن عدمه في حق المالك ما تعاليم من التوزيع لثبوت المهر و  
 النفقة على المولى اذا كان الكناح باذنه ولا وجوده من غير ان يبيع  
 لتحقيق الحجر المانع من التصرف وان حصل الملك وذلك خلاف ما  
 سياق الآية وحمل سلطنة المالك على سلطنة الكناح قياس مع الفوا  
 لانه لما ملكه لم يملك السيد ان يذنه عنه بخلاف المالك لم يكن  
 ان يقال ان المورث من ملكية البضغ الاحتفاظ كما يقال ان يذنه ملك  
 احضار المجلس الحكم واما الاجازة في الاول منها غير مقبولة وكذا  
 كذا له ومعارض بما دلل من الاجازة على ان مال العبد المعنى السيد  
 وان لم يشرط فخر عليه على الاحتجاب بالاشارة بتعديده على الخبز  
 ايضاً متعين والثاني غير واضح الدلالة لا يمكن ان يكون الزامه  
 باعطاء المال الموجود قبل نفسه لكونه مال السيد والا فلا يظهر  
 وجه التفصيل غيره والثالث محمول على المكاتب لعدم مقارنته  
 للمامر بالادلة واما ما ذكر في بيان الموارد من النصوص الدالة على  
 ان مال المولى له لم يرد له اذا بيع او اهدى او عاتق بغير علمه ما  
 ذكرناه من الموارد منها بالجملة هذه الاجازة الدالة على الملكية بعد  
 تسليم الدلالة ينبغي حملها على ما لا ينافي في الثانية لفقد المكاتب  
 في مقام المعارضة من جهات عديدة في ذل القول بعدم ملكية  
 العبد مطلقاً أقوى وفيما للشرائط ولو كره وتبرع وعده وعده  
 وصحة والبيعة والزناح والمصالح والمناهل على المشهور كما عرفت

**المسألة الثانية** المشهور المعروف ان من اشترى عبداً له مال كان ما  
 لم يرد له









عربی کتب  
A2/A13